وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 03–

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي والإداري

الرقم التسجيلي : .....

الرقم التسلسلي :.....

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية

تخصص السلطة السياسية والحوكمة المحلية

العنوان

تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد: دراسة حالة الجزائر منذ سنة 2000

من إعداد الطالبة:

نوال مغزيلي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

رياض بوريش

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
ياسمينة بن عبد الرحمان	أستاذ محاضر «أ»	بوبنيدر قسنطينة 03	رئيسا
رياض بوريش	أستاذ التعليم العالي	بوبنيدر قسنطينة 03	مشرفا و مقررا
سامي بن حملة	أستاذ التعليم العالي	منتوري قسنطينة01	عضوا مناقشا
مراد بن سعيد	أستاذ التعليم العالي	الحاج لخضر باتنة01	عضوا مناقشا
مسعود دخالة	أستاذ محاضر «أ»	بوبنيدر قسنطينة 03	عضوا مناقشا
رابح لعروسي	أستاذ محاضر «أ»	جامعة الجزائر03	عضوا مناقشا

السنة الدراسية 2018–2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي.

إلى جميع الأهل والأصدقاء ورفقاء الدراسة

إلى كل أساتذة كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة

-3- صالح بوبنيدر

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

الشكر والتقدير

أول ما أبدأ به أني أحمد الله عز وجل الذي أعانني ووفقني بفضله وعطائه في انجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور :

بوريش رياض الذي تحمل أعباء الإشراف على هذه الأطروحة، وما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة في سبيل إنجاز هذه الأطروحة على أكمل وجه.

كما أتقدم بالشكر أيضا إلى الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي، فلكم كل الشكر والتقدير لإرشاداتكم وتوجيهاتكم القيمة.

والشكر كذلك موصول إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتي على انجاز هذا العمل واخص بالذكر الأستاذ حمودي عبد المؤمن والأستاذ دحماني نبيل والأستاذة أوشن سمية فلكم كل الشكر والتقدير.

مغزيلي نوال

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد.

المبحث الأول:ماهية تكنولوجيا الإعلام والاتصال

المطلب الأول: نشأة وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال: المفهوم والنظريات.

المطلب الثالث: خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الرابع: مكونات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الخامس: وظائف تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المبحث الثاني: ماهية الحكم الراشد

المطلب الأول: نشأة الحكم الراشد.

المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد.

المطلب الثالث: خصائص الحكم الراشد.

المطلب الرابع: فواعل الحكم الراشد.

المطلب الخامس: مقاربات الحكم الراشد.

المبحث الثالث:علاقة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالحكم الراشد:الحكم الالكتروني

المطلب الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمشاركة السياسية (المشاركة الالكترونية).

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وترسيخ الشفافيةو المساءلة.

المطلب الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحة الفساد.

المطلب الرابع: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وترشيد الخدمة العامة.

خلاصة الفصل الأول .

الفصل الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكريس الحكم الراشد

المبحث الأول:الدور السياسي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال

المطلب الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتعزيز التنشئة السياسية.

المطلب الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكوين الرأي العام" الرأي العام الالكتروني".

المطلب الثالث: ممارسة الديمقراطية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال: الديمقراطية الالكترونية.

- المواطنة في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال – المواطنة الرقمية.

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية.

- الاقتصاد المعرفي كدعامة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تكنولوجيا الإعلام والاتصال كدعامة أساسية للميزة التنافسية للمؤسسات.

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإدارة المعرفة.

المطلب الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية البنكية والمصرفية.

المبحث الثالث: تأثيرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الجانب الاجتماعي والثقافي

المطلب الأول: التنشئة الاجتماعية بين المؤسسات التقليدية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير أداء المجتمع المدني.

المطلب الثالث: الهوية الوطنية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

خلاصة الفصل الثاني.

الفصل الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد في الجزائر: تشخيص للواقع و دراسة في الدور.

المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر.

المطلب الأول:دوافع ظهور الحكم الراشد في الجزائر.

المطلب الثاني: مظاهر الحكم الراشد في الجزائر.

أولا: الحكامة السياسية والقانونية (الإصلاحات السياسية والقانونية):

1 – التعديلات الدستورية:1989–1996 –2008–2016.

2 – إصلاح القوانين: أ – قانون الأحزاب السياسية. ب – قانون الانتخابات.

ج – قانون الإعلام. د – قانون الجمعيات.

3– إصلاح الحكم المحلي.

ثانيا: الحكامة الاقتصادية والاجتماعية(الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية**).**

المطلب الثالث: قياس الحكم الراشد في الجزائر : قراءة لمؤشراته.

المطلب الرابع: متطلبات تأسيس الحكم الراشد في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر.

المطلب الثاني: مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر.

(الهاتف الثابت، الهاتف النقال، الانترنت**).**

المطلب الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر ضمن مخططات عمل الحكومة.

المبحث الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وترشيد الحكم في الجزائر:دراسة في الفعالية (الدور)

المطلب الأول: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مكافحة الفساد في الجزائر.

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وشفافية المعلومات في الجزائر.

المطلب الثالث: واقع المساءلة الالكترونية في الجزائر.

خلاصة الفصل الثالث.

الفصل الربع: الحوكمة الالكترونية في الجزائر : نماذج تطبيقية وأفاق

المبحث الأول: مشروع الجزائر الالكترونية

المطلب الأول: لمحة عن الحكومة الالكترونية في الجزائر.

المطلب الثاني: جاهزية الحكومة الالكترونية في الجزائر.

المطلب الثالث: الحكومة الالكترونية ضمن خطابات السلطة السياسية: قراءة في خطابات صناع القرار.

المبحث الثاني: تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر: خطوة نحو الحكامة (ترشيد الحكم)

المطلب الأول: عصرنة قطاع الداخلية والجماعات المحلية.

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقطاع العدالة.

المطلب الثالث: تحديث قطاع الضمان الاجتماعي.

المطلب الرابع: تطوير قطاع البريد والبنوك.

المطلب الخامس: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقطاع التعليم العالي.

المطلب السادس: سيناريوهات الحكومة الالكترونية في الجزائر.

المبحث الثالث: الرؤية المستقبلية لدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الجزائر

المطلب الأول: تدعيم شفافية المعلومات الالكترونية.

المطلب الثاني: تعزيز (توسيع) المشاركة السياسية عبر إرساء نظام التصويت الالكتروني.

المطلب الثالث: تعزيز المساءلة الالكترونية عبر التأسيس لبرلمان الكتروني فعال.

خلاصة الفصل الرابع.

خاتمة.

مـقـدمـة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تطورات متلاحقة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك منذ بداية النشأة وإلى غاية العصر الحالي حيث عرفت خلالها إفراز للعديد من الوسائل كالهاتف الثابت والإذاعة والتلفزيون والأقمار الصناعية والهاتف النقال وشبكة الانترنت بتطبيقاتها المتعددة وغيرها.

وتعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال من المفاهيم التي جاءت في سياق العولمة وكمفهوم يحمل دلالات مختلفة حيث ترتبط بمفاهيم يمكن تسميتها بمفاهيم الثورة الالكترونية، فقد نتج ارتباط التكنولوجيا بالسياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة وغيرها مفاهيم مركبة كالديمقراطية الالكترونية، المواطنة الالكترونية ، الاقتصاد الرقمي ، إدارة المعرفة ، المجتمع المدني الالكتروني...الخ.

وفي مقابل التطور التكنولوجي اللامتناهي فان الحديث عن مفهوم الحكم الراشد أصبح من بين اهتمامات القادة السياسيين لاسيما في الدول النامية ومن بين الأهداف التي تنادي به المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، هذا الحكم والذي يقوم على أساس شفافية المعلومات والمشاركة في السياسات والقرارات وتطبيق المساءلة بالإضافة إلى مرتكزات أخرى لا يمكن أن يقوم بدون توفر تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

لقد نتج عن استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف الميادين ظهور تأثيرات عدة على طبيعة الممارسة فتراجعت معها أشكال الممارسة من الطبيعة التقليدية إلى ممارسة جديدة تعتمد على البعد التكنولوجي وجعلها قائمة على الإمكانات المتميزة لهذه التكنولوجيا فعرفت خلالها المشاركة الواسعة لفعاليات المجتمع من مؤسسات ومواطنين في الحياة السياسية تغيرا في الممارسة من التقليدية إلى مشاركة الكترونية قائمة على أدوات ووسائل تكنولوجية عدة كما عززت تكنولوجيا الإعلام والاتصال من شفافية المعلومات وأقرت ممارسة جديدة للرقابة تمثلت في المساءلة الالكترونية ومكافحة الفساد وتعزيز فعالية وكفاءة الأجهزة الحكومية والإدارية وبالتالي التوجه نحو الحكم الإلكتروني.

إن الجزائر وكغيرها من دول العالم ليست بعيدة عن هذه التطورات التكنولوجية فقد تضمنت سياساتها العامة ومخططات عمل حكوماتها برامج بغية تطوير وتعزيز تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبناء مجتمع معلومات وجعلها كفرصة لتحسين وتطوير أجهزتها والتقليل من الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة فباشرت بإصلاحات عديدة لهذا القطاع منذ سنة 2000 من خلال إلغاء الاحتكار وفسح المجال أمام القطاع الخاص الأجنبي والمحلي للاستثمار والمنافسة إلى جانب سن قوانين وتشريعات جديدة وإقرار مشاريع لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وزيادة تدفق

الانترنت وغيرها وهذا لاستدراك التأخر في تحديث القطاع والذي يشكل جزاء هاما من البنية القاعدية للاقتصاد الوطني.

فالجزائر وبالموازاة مع مختلف الإصلاحات التي تبنتها وسعيا منها إلى تحقيق الحكم الراشد المبني على الشفافية والكفاءة وفعالية الأداء والمشاركة توجهت نحو سن إستراتيجية الكترونية ترجمة وجود مبادرات حقيقية وبرامج تحول الكترونية تستهدف الارتقاء بكفاءة وفعالية الخدمات المقدمة وإتاحة المعلومات للمواطنين بكل شفافية وفسح المجال أمام مشاركة المواطنين وإرساء حكامة الكترونية حقة ، لقد تضمنت هذه الإستراتيجية العديد من المحاور منها إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية وهذا للتوجه من التسيير البيروقراطي إلى تسيير يعتمد على الآليات والأدوات الالكترونية أو بالأحرى التوجه نحو الإدارة الالكترونية والتي تعد إحدى أبعاد الحكم الراشد ،ومن بين أهم القطاعات التي تعتبر السابقة في إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال ورقمنة خدماتها نجد قطاع العدالة والبريد، والجماعات المحلية بالإضافة إلى قطاعات أخرى، هذه المبادرات الالكترونية والتي تعد كخطوة أولى مبدئية تعبر عن ما سعت وتسعى الجزائر إلى تحقيقه في الآونة الأخيرة والتوجه نحو إرساء حكم الكتروني.

الإشكالية: يشكل مفهوم الحكم الراشد مطلب ضروري لأي نظام سياسي ومن بين أولويات أجندة السلطة الحاكمة لكن الأساس الذي يبنى عليه هذا النوع من الحكم هو مشاركة المواطنين في صنع القرار والمساءلة وتحقيق كفاءة وفعالية عمل المؤسسات وكشف قضايا فساد، وشفافية المعلومات والتي بدورها لا تصطبغ صفة الرشاد ما لم تقم على قاعدة معلوماتية قوية وصحيحة وشبكة اتصالات مضبوطة تستمد نجاعتها من تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومنه فان الإشكالية الأساسية التي تشكل صلب هذا البحث ومحوره الأساسي تتمثل في التالي:

ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبادئ الحكم الراشد في الجزائر؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج التساؤلات التالية:

- ما المقصود بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وما هي أهم خصائصها ونظرياتها ووسائلها، وفيما تكمن أهميتها ووظائفها؟

- وما المقصود بالحكم الراشد وما هي أهم أسباب ظهوره وفيما تتمثل خصائصه وأهم مكوناته ومقارباته ؟

– كيف يمكن أن تساهم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تجسيد معالم الحكم الراشد أو بالأحرى هل علاقة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالحكم الراشد هي علاقة تأثير أم لا ؟

– ما هو واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر في ضوء المؤشرات الأساسية: الهاتف الثابت، الهاتف النقال، الانترنت؟

– فيما يتمثل واقع مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر؟

– هل ساهمت الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية في ترشيد حكمها؟

– هل يمكن للجزائر أن تستفيد من التطورات المتلاحقة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في تجسيد آليات الحكم الراشد فعليا؟

– ما هي الأفاق المستقبلية لدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكريس الحكم الراشد في الجزائر؟

الفرضيات: وفي سبيل الإجابة عن هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

– ضعف تغلغل البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر من شأنها أن تؤذي إلى غياب تحقيق مرتكزات الحكم الراشد.

– كلما كانت تكنولوجيا الإعلام والاتصال متاحة كلما ساهم ذلك في تحقيق مرتكزات الحكم الراشد.

– تلعب تكنولوجيا الإعلام والاتصال دورا في مكافحة الفساد وتحقيق شفافية المعلومات وزيادة فعالية وكفاءة العمليات والخدمات المقدمة للمواطنين.

– توفر تكنولوجيا الإعلام والاتصال قنوات بديلة للحكام والمحكومين وفرصا لتحقيق المشاركة الشعبية في صنع القرارات ومساءلة المسؤولين.

– إعطاء مجال أوسع وحرية لوسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر من شأنها أن تساهم في تعزيز مرتكزات الحكم الراشد.

المناهج المتبعة:

إن معالجة هذا الموضوع يفرض علينا الاعتماد على جملة من المناهج لتفسيره والإلمام به في مختلف جوانبه ولدراسة هذا الموضوع وقع اختيارنا على المناهج التالية:

– **المنهج التاريخي:** يمدنا بالجانب الوصفي في دراسة الظواهر في إطارها الزماني والتطورات التي لحقت بها أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي لحقتها والقصد من

استخدام المنهج التاريخي هو القدرة التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول أن يولي أهمية للزمن في ذلك التفسير وبصيغة أخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد الظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها في تفسير ذلك، كما لا يكتفي هذا المنهج بسرد الوقائع و تكديسها لكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في نشأة الظواهر واندثارها، ومن خلال استخدام هذا المنهج نحاول أن نرصد مجمل التطورات والتحولات والأسباب التي أدت إلى نشأة مفهوم الحكم الراشد وكذلك التطرق أيضا إلى مختلف الإرهاصات التي عرفتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال منذ النشأة وإلى غاية التطورات الحالية.

المنهج الوصفي: يسمح لنا بجمع المعطيات والحقائق العملية بهدف تحليلها وتصنيفها وإبراز خصائصها الجوهرية، وقد تم توظيف هذا المنهج في إطار الحديث عن ماهية تكنولوجيا الإعلام والاتصال بإبراز خصائصها وأهدافها وتحديد خصائص ومكونات الحكم الرشد.

منهج دراسة الحالة: يقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وتحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها والتعمق في دراسة متغيراتها وهو ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة حيث تنحصر دراستنا في دراسة وتحليل طبيعة دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز الحكم الصالح في الجزائر كحالة للدراسة والتحليل للحصول على أهم الحقائق والمعلومات وتحديد طبيعة هذا الدور وهل لها دور مؤثر أم لا.

المنهج الإحصائي: ويتم الاعتماد على هذا المنهج في دراسة العديد من الإحصائيات والبيانات الصادرة عن مختلف الجهات سواء منظمات دولية أو سلطات وهذا عند دراسة مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر من هاتف ثابت وانترنت وهاتف نقال، وكذا عند دراسة مختلف مؤشرات الحكم الراشد.

المنهج المقارن: وتم الاعتماد على هذا المنهج عند مقارنة ترتيب الجزائر مع الدول الرائدة عالميا وإقليميا في المؤشرات الفرعية لجاهزية الحكومة الالكترونية في الفترة الممتدة من 2003–2018.

كما تم الاعتماد على جملة من **الأدوات** من أجل إعداد هذا البحث من بينها:

الكتب: وتعد من المصادر الأساسية للمادة العلمية والمعرفية وأداة رئيسية للباحث من أجل إجراء بحثه وفيها تتبلور الأفكار والآراء والنظريات.

المجلات: والتي تعالج موضوعات آنية وجديدة تواكب التطورات وتغطي المؤتمرات والملتقيات العلمية.

الانترنيت: وتعد من الأدوات المستحدثة والمتطورة والتي يستخدمها الباحث في عملية جمع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع بحثه.

وإضافة إلى الكتب والمجلات والانترنيت هناك أدوات أخرى يستعين بها الباحث للقيام ببحثه وتتمثل في التقارير وكذا الرسائل الغير منشورة والجرائد والدوريات.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من المبررات الدافعة لاختيار الموضوع قيد الدراسة تتراوح بين مبررات موضوعية وأخرى ذاتية:

المبررات الموضوعية :

تتمثل في تتبع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال على المستويين الكمي والنوعي والبحث عن أدوارها في تعزيز الحكم الراشد والتحقق من شرطية أن القيام بهذا الدور يجب أن تكون وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال قوية في ذاتها حتى تقوم بدورها على أكمل وجه، فضلا عن الاهتمام البالغ الذي يحظى به موضوع الحكم الراشد سواء من قبل الخبراء الاقتصاديين وصناع القرار ووسائل الإعلام والرأي العام المحلي والدولي واعتباره البديل الأنجع الذي تعتمده الدول وأنظمتها السياسية في عملية ترشيد سياساتها وكونه موضوع يندرج ضمن المواضيع الجديدة والتي تمثل إسهاما من الناحية العلمية والمعرفية في إثراء وتزويد مكتباتنا الجامعية وتوجيه الباحثين نحو هذا الموضوع من أجل معرفة خباياه وإثرائه بمعلومات جديدة.

المبررات الذاتية :

تكمن في رغبة التعرف على الظاهرة محل الدراسة في جوانبها المختلفة كما أنها ستخدمنا في حياتنا العلمية والعملية بسبب اهتمامنا بالثورة التكنولوجية بصفة عامة والرغبة في الإطلاع المعمق للأدوار الحقيقية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز الحكم الجيد إضافة إلى أن الأمر يتعلق بواقعنا ومجتمعنا الذي نحن جزء منه ومسألة الحكم الراشد أمر ملح وضروري يمسنا مباشرة فكان لا بد من التطرق إلى مدى قدرة هذه الوسائل التكنولوجية وجاهزيتها في القيام بدورها في ترسيخ الحكم الصالح.

أهمية الدراسة:

تكمن **أهمية** دراسة هذا الموضوع في كونه يشكل إحدى الموضوعات الراهنة ومن البحوث العلمية المعاصرة التي تركز على دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ترسيخ مرتكزات الحكم الراشد بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة.

- أن هذه الدراسة تشكل نقطة التقاء هامة بين موضوعين هامين في مجال العلوم السياسية وهما تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد.

- تبيين أهمية الحكم الراشد كإطار فكري جديد لتحليل الظواهر المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة:

يبقى الهدف الأساسي من البحث في الموضوع هو معرفة دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز الحكم الراشد كما تهدف الدراسة إلى:

- عرض الإطار النظري لموضوع تكنولوجيا الإعلام والاتصال من جهة والحكم الراشد من جهة أخرى.

- محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع الحكم الراشد.

- تسليط الضوء على واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر.

- تحديد دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكريس الحكم الراشد في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- تحديد الدور المحوري الذي تلعبه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز الحكم الراشد في الجزائر ومعرفة مدى تأثير هذه التكنولوجيا بوسائلها المتعددة في تعزيز المشاركة السياسية وشفافية المعلومات ومكافحة الفساد.

- محاولة تقديم رؤية علمية حول الموضوع والذي يمثل اهتمام العديد من الباحثين في حقل العلوم السياسية.

- إسقاط مناهج البحث العلمي على الموضوع ومحاولة تحديد وتكريس سياق دراسته.

حدود الدراسة :

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول " تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد " لذلك فإن **الإطار المكاني** يتعلق بالجزائر باعتبارها دراسة حالة، بينما **الإطار الزماني** فهو ممتد من سنة 2000 وإلى غاية الفترة الحالية.

أدبيات الدراسة :

من بين الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع نجد: الدراسة التي قام بها الأستاذ الدكتور بوريش رياض في مقاله بعنوان: **gouvernance et médias :une relation étroite** ، **في مجلة المفكر، العدد ،7 (2011) عدد الصفحات 12 صفحة** ، أين أبرز من خلاله العلاقة الموجودة بين الحوكمة ووسائل الإعلام ودور هذه الوسائل والمعلومات في ترسيخ الحكم الراشد وأشار إلى أن وسائل الإعلام ينبغي أن تساهم في تحسين وتعزيز مفهوم الحكم الراشد.

من بين الدراسات المهمة ذات العلاقة بالموضوع، نجد الدراسة التي قام بها عبد النبي رجواني في كتابه المعنون: "**الانترنيت والديمقراطية إنعاش وتجديد أم تقويض وتأزيم** "، **منشورات الزمن المغربية ، 2011، عدد الصفحات 218 صفحة** ، حيث أوضح من خلاله أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال ولاسيما الانترنت أحدثت ثورة في أشكال وأساليب الاتصال وأسهمت في توسيع فضاءات حرية الرأي والتعبير وتجديد آليات تشكل الرأي العام داخل فضاء عمومي مفتوح ، كما أوضح أيضا أن الانترنت توفر بعض الشروط لتصور ديمقراطية " ديمقراطية الكترونية" أو كما اصطلح عليها بالديمقراطية مباشرة على الخط" وان الانترنت باعتبارها أداة من أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال قد ساهمت في تطوير أساليب أداء المجتمع المدني .

لعل ثالث دراسة والتي تشكل المنطلق الأساسي لهذا البحث هي تلك الدراسة التي قام بها ، بن عيسى قواسم المعنونة ب :" **استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الراشد – دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة التشريعية السادسة (2012-2007)**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر- 3-، كلية العلوم السياسة والإعلام،2012-2013،عدد الصفحات375 صفحة، والذي أوضح من خلالها كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تساهم في صنع القرار السياسي

لدى البرلمانيين وذلك بتزويدهم بمعلومات علمية مدروسة تمكنهم من معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه مجتمع المعلومات في مساعدتهم على اتخاذ قراراتهم وإقامة حكم راشد.

من بين أيضا الدراسات التي لها علاقة بموضوع بحثنا نجد المذكرة الأممية المعنونة : " **استخدام وسائط الإعلام بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي لتعزيز مشاركة المواطنين والديمقراطية**"،الصادرة في 27 مارس 2013، حيث ركزت على أهمية استخدام وتسخير وسائل الإعلام المختلفة في مشاركة المواطنين وتكريس الديمقراطية وتحقيق التنمية والمساهمة في صنع القرار واعتبار أن هذه الوسائل الحديثة شرط أساسي لتعزيز مشاركة المواطنين في العملية السياسية.

لا شك أيضا أن الدراسة التي قاما بها كلا من، بن بريكة عبد الوهاب وبن التركي زينب حول: " **أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية**"، **في مجلة الباحث، العدد7، 2010/2009،عدد الصفحات 13 صفحة**، تعد هي الأخرى من الأدبيات التي تشكل منطلقا رئيسيا لهذه الدراسة، حيث أشارا إلى أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق التنمية الاقتصادية كونها تعد من أهم وسائل زيادة الإنتاج المحلي، وتوضيح مكانة تكنولوجيا الإعلام والاتصال عالميا ودورها في دفع عجلة التنمية.

من بين الدراسات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة كذلك: مداخلة الأستاذ بن سعيد محمد والأستاذ لحمر عباس حول"**تكنولوجيا الإعلام والاتصال وملامح الاقتصاد الجديد**" التي قدمت إلى الملتقى الدولي الثاني حول" المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 4-5 ديسمبر 2007،عدد الصفحات 18 صفحة، حيث أشارا من خلال هذا المقال إلى أن التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال تعتبر المحرك الأساسي للتقدم الاقتصادي وتحتل مكانة رئيسية في تحريك وتسريع عملية التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد رقمي.

كما يعد كتاب **Gianluca.c. Misuraca .e- governance in africa from theory to action (Canada : International Development Research Centre, 2007)** والذي يحتوي على 336 صفحة من بين الأدبيات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، حيث أشار من خلاله الكاتب إلى علاقة الحوكمة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وإمكانات تكنولوجيا الإعلام والاتصال للحكم الراشد وهذا في ضوء المصطلحات ذات العلاقة به كالحكومة الالكترونية والحوكمة الالكترونية والمشاركة الالكترونية، وأوضح أيضا أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال كأداة

للتنمية، ليشير إلى التحديات والمعيقات التي تواجه الحوكمة الالكترونية والنماذج التطبيقية لها في بلدان إفريقيا كحالات دراسة .

خطة الدراسة:

وفي سبيل الإجابة عن الإشكالية السابقة تم تقسيم هذه الدراسة بنيويا إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة تتضمن الإطار المنهجي العام وتعقبها خاتمة تتضمن أهم النتائج :

الفصل الأول: ويتناول الإطار المفاهيمي والنظري لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد وذلك بالإشارة إلى مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحديد تطورها التاريخي وكذا أهم خصائصها ووسائلها ووظائفها ونظرياتها، كما يتناول هذا الفصل أيضا مفهوم الحكم الراشد والأسباب التي أدت إلى تبنيه وتتبع تطوره التاريخي وتحديد أهم خصائصه وأهم فواعله ومقارباته، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد.

الفصل الثاني: يتم التطرق فيه إلى دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكريس الحكم الراشد وذلك بالإشارة إلى دورها في المجال السياسي من خلال التطرق إلى دورها في التنشئة السياسية وتعزيز الديمقراطية الإلكترونية والمواطنة باعتبارها الدعامة الأساسية لها وكذا دورها في تكوين الرأي العام الالكتروني، كما سيتم الإشارة إلى دورها في المجال الاقتصادي من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاقتصاد الرقمي وكذا إدارة المعرفة بالإضافة إلى دورها في تطوير البنوك وذلك عبر الانتقال إلى البنوك الالكترونية، وكذلك الإشارة إلى دورها في المجال الاجتماعي والثقافي من خلال التطرق إلى التنشئة الاجتماعية والهوية الوطنية وكذا دورها في تطوير أداء المجتمع المدني.

الفصل الثالث: وقد خصصنا هذا الفصل في البحث حول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد في الجزائر: تشخيص للواقع ودراسة في الدور" والذي من خلاله سيتم التطرق إلى واقع كلا من الحكم الراشد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر مع الإشارة إلى دراسة مدى فعالية دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبادئ الحكم الراشد في الجزائر.

الفصل الرابع ونستعرض فيه الحوكمة الالكترونية في الجزائر: نماذج تطبيقية وأفاق وذلك بالإشارة إلى مختلف تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر كخطوة نحو الحكامة كعصرنة قطاع العدالة ، قطاع البريد ، القطاع البنكي(الصيرفة الالكترونية) وعصرنة الجماعات المحلية وغيرها

من التطبيقات ليتم في الأخير التطرق إلى الرؤية المستقبلية لدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز الحكم الراشد وهذا بناء على مرتكزاته والمتمثلة أساسا في المشاركة ،الشفافية ، المساءلة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد

تمهيد:

تعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال بوسائلها المختلفة ذات أهمية بالغة وضرورة حتمية في حياة الشعوب والدول والمنظمات وأضحت لا غنى عنها سواء من قبل المفكرين والعلماء وحتى السياسيين، ومع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم وما يزال يشهده اليوم من تحول تقني متسارع والتطورات المتلاحقة في إنتاج وتبادل ومعالجة كل أنواع المعلومات وتحليلها وتنظيمها في مختلف الصيغ والقوالب جعل من تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتجهيزاتها وبرمجياتها بمثابة الجهاز العصبي للمجتمع الحديث والمحرك الأساسي في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة وفاعلا أساسي في تحقيق حكم راشد سواء على المستوى العالمي أو الوطني.

ومن هذا المنطلق فإن التطرق لموضوع تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد مع إجراء دراسة لحالة الجزائر يستلزم منا البحث في فصل مستقل عن المفاهيم والمصطلحات المختلفة التي تشكل متغيرات الدراسة حيث يتطلب البحث في الموضوع التعرض إلى نشأة مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطورها عبر مختلف المراحل ومحاولة بلورة مختلف التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم، بالإضافة إلى تحديد مكوناتها والخصائص التي تتسم بها والوظائف التي تؤديها،

ومن جهة أخرى التطرق إلى مفهوم الحكم الراشد وذلك بالتعرض لتطور هذا المفهوم عبر مختلف الحقب الزمنية، وتحديد مختلف التعاريف التي تناولته سواء من قبل المفكرين والباحثين ومختلف المنظمات والمؤسسات الدولية، وتحديد الخصائص التي يتسم بها، وكذا تحديد الأسباب التي أدت إلى ظهوره، والإشارة أيضا إلى مختلف الأبعاد التي يشملها والفواعل التي يقوم عليها وفيما يلي الشرح بالتفصيل لأهم هذه العناصر التي يتكون منها هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا الإعلام والاتصال

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تبيان التطور التاريخي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال عبر مراحله التاريخية المختلفة، وتوضيح مختلف التعاريف التي قدمت لهذا المفهوم أو المصطلح من قبل مختلف المفكرين والباحثين ومعرفة السمات المميزة له وهذا ما سنبينه في المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال

مرت تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمراحل تاريخية عدة أفرزت كل مرحلة أنواع عديدة من الوسائل تختلف من حيث الكم والنوع، ولكي نلمس هذا التطور التكنولوجي الحاصل لابد وأن نتطرق إلى المراحل الاتصالية التي مرت بها البشرية قبل أن نصل إلى عصر تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأهم هذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل نشؤ اللغة: حيث لا تعد الظاهرة الاتصالية حديثة العهد بل بدأت مع الإنسان البدائي الذي كان يعبر عن حاجاته عبر الضجيج والحركات الجسدية ويتميز الاتصال في هذه المرحلة بالبطء لعدم اعتماد الكلمات المنطوقة.

المرحلة الثانية: مرحلة نشؤ اللغة: في هذه المرحلة تطورت وسيلة الاتصال وأصبح الإنسان مختلف عن غيره من الكائنات الحية عندما استطاع اكتساب القدرة على الاتصال، ويعد أول من استطاع تطوير اللغة الإنسان الكروماني الذي عاش في مرحلة ما قبل التاريخ وعثر على بقاياه في كهف كرومانيون بفرنسا وتمكن البشر من التأقلم مع البيئة التي يعيشون فيها بظهور الكلمات والرموز وكذا قواعد اللغة.

المرحلة الثالثة: مرحلة نشؤ الكتابة: حيث تمكن الإنسان من استعمال أداة الكتابة التي مكنته من التعبير عن الأفكار من خلال اعتماد الكتابة التصويرية بعدما ظهرت الكتابة المسمارية التي طورها السومريون والذي يعرف "بشعب حاش شمال الخليج" تم ظهرت بعدها الكتابة الآلفبائية التي كانت تتكون من 600 حرف، وتعد الكتابة المادة الأساسية التي يتم بها تدوين الأحداث التاريخية والاطلاع عليها وحفظها[1].

[1] مليكة هارون، **الاتصال في أوساط الشباب في ظل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال دراسة ميدانية تحليلية على عينة من شباب، تيبازة خلال صيف 2004** ، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الجزائر : قسم علوم الإعلام والاتصال،2004/ 2005)، ص ص. 59، 60.

المرحلة الرابعة: مرحلة الطباعة: وهي المرحلة التي عرف فيها الإنسان الطباعة ويعتبر يوحنا جوتنبرج أول من اخترع آلة الطباعة المتحركة المسبوكة من المعدن عام 1665 وبعدها انتشرت الطباعة في أوروبا ومنها إلى سائر أنحاء العالم، وبفضل اختراع آلة الطباعة حدث تغيير جذري في أساليب التعبير والاتصال،حيث بدأ الأفراد يعتمدون أساسا على الرؤية للكلمة المطبوعة في الحصول على معلوماتهم وكان اختراع الطباعة بداية للنشر الجماهيري للكتب وللجرائد والمجلات مما حقق ديمقراطية الإعلام والثقافة[1].

المرحلة الخامسة: المرحلة الالكترونية: وفي هذه المرحلة برزت أولى بوادر معالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال باكتشاف العالم البريطاني"وليم سترغون" "William .Sturgon" للموجات الكهرومغناطيسية في عام 1824، وكذا اختراع التلغراف في عام 1837 على يد صامويل مورس "Samwil Morse" أين ابتكر طريقة للكتابة تعتمد على استخدام النقط والشرط وقد تم مد خطوط التلغراف السلكية عبر كل من أوروبا ومرورا بأمريكا ووصول إلى الهند في القرن التاسع عشر ،هذا ما جعل التلغراف عنصرا هاما في تكنولوجيا الاتصال التي أدت في النهاية إلى ظهور وسائل الإعلام الالكترونية[2]، وفي عام 1876 اخترع ألكسندر غراهام بيل التليفون لنقل الصوت إلى مسافة أبعد مستخدما في ذلك تكنولوجيا التليغراف أين يسير التيار الكهربائي في الأسلاك النحاسية مستبدلا بمطرقة التلغراف شريحة رقيقة من المعدن تهتز حين تصطدم بها الموجات الصوتية وتحول الصوت إلى تيار كهربائي يسري في الأسلاك، حيث تقوم سماعة التليفون بتحويل الذبذبات الكهربائية إلى إشارات ضوئية[3]، أما في 1891 قام توماس أديسون باختراع جهاز لمشاهدة الأفلام السينمائية حيث يعد أول من توصل إلى الربط التكنولوجي للخبرات العلمية والتقنية التي جعلت السينما ممكنة للتحقيق (الانتقال من مرحلة الصمت إلى مرحلة النطق)، ويعد جهاز فينا كيستسكوب أول جهاز حقيقي للعرض السينمائي،وفي عام 1895 افتتحت في باريس مؤسسة تحمل اسم سينما توغراف مكنت الزبائن مقابل فرنك واحد من دخول صالون لمشاهدة بعض الأفلام القصيرة ونقلت التجربة بعدها للولايات المتحدة الأمريكية[4]، وابتكر العالم الإيطالي جوليلمور ماركوني أول جهاز

---

[1] حسن عماد مكاوي، محمود سليمان علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال** (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000)، ص.69.

[2] حسن عماد المكاوي، ليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة** (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، 2002)، ص ص.101، 102.

[3] محمد الفاتح حمدي، **استخدامات تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاساتها على قيم الشباب الجامعي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص دعوة وإعلام (جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2008 / 2009)، ص.55.

[4] محمد لعقاب، **مجتمع الإعلام والمعلومات،دراسة استكشافية للأنترنيتيين الجزائريين** ،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في علوم الإعلام و الاتصال (جامعة الجزائر: كلية الآداب واللغات ،2000/ 2001)، ص.52.

تلغراف لاسلكي"الراديو" تتمكن رسائله من عبور الأطلنطي وهي المرة الأولى التي ينتقل فيها الصوت إلى مسافات بعيدة بدون استخدام الأسلاك وتعتبر سنة 1918 أول افتتاح لمحطة البث الإذاعي في أمريكا تم تلتها بعد ذلك البدء في محطات البث الإذاعي في الانتشار وتعد كلا من ألمانيا وكندا أول من بدء في توجيه خدمات الإذاعة الصوتية المنتظمة عام 1919 [1]، وفي 1939 حدث أول إرسال تلفزيوني منتظم في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ألقى الرئيس روزفلت خطابا عبر هذه الوسيلة الجديدة وبدأ المركز البريطاني لأليكساندرا بالاس عام 1936 في بث ساعتين في اليوم تم تلتها بعد ذلك فرنسا في 1938 ،أما التلفزيون الملون فتمثلت أول تجاربه في جويلية 1928 حيث تم تجريب عملية نقل الصورة الملونة في بريطانيا ومع حلول عام 1975 شهد جهاز التلفزيون الملون انتشارا متزايدا[2]، إلا أنه ومنذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين شهدت البشرية أشكالا لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة تتمثل في الأقمار الصناعية والألياف الضوئية وثورة الحاسبات الالكترونية وأشعة الليزر وأطلق على هذه المرحلة العديد من المسميات منها من يسميها بمرحلة الاتصال المتعددة الوسائط، ومنها من يطلق عليها بمرحلة التكنولوجيا الاتصالية التفاعلية أو مرحلة الوسائط المهجنة وفيما يلي إيضاح لتلك الأنواع:

1– الأقمار الصناعية:

ويعني بالقمر الصناعي بأنه عبارة عن جسم يدور وينطلق من الأرض إلى مدار معين حولها وغالبا ما يكون مزود بمحطتي استقبال وإرسال وعدد من الأجهزة الأخرى التي تقوم بالتقاط البرامج وتسجيلها وإعادة بثها ويقوم عادة بأعمال عديدة مثل الاتصالات والفحص وكذا الكشف، ويتكون الساتل من جزئين الجزء الوظيفي هو الذي يقوم بالأعمال المنتظرة من الساتل حسب تخصصه والمهمة التي أرسل من أجلها بينما الجزء الحاضن هو الذي يوفر المحيط الملائم لعمل الجزء الأول بتوفير الحماية والطاقة والدفاع والتوجيه ويتحكم فيه من محطة أرضية بغية القيام بالمهام وإحداث تعديلات للموقع[3]،غير أن الأقمار الصناعية للاتصالات في حد ذاتها تتواجد على نوعين هما:

[1] إبراهيم عبد الله المسلمي، **نشأة وسائل الإعلام و تطورها** (القاهرة:دار الفكر العربي،2005)، ص ص.302– 308 .

[2] محمد لعقاب، **مرجع سابق الذكر**، ص.53.

[3] شهيناز ظهير،"تنمية المهارات عبر الأقمار الصناعية"، **مجلة القسم العربي** ،العدد 17 (2010)، ص ص.190، 191.

أ- الأقمار الصناعية السالبة (Négative Satellites): وهي عبارة عن بالون كبير ذو سطح معدني يعمل على عكس الإشارات المرسلة وإرجاعها إلى الأرض مرة أخرى[1] ، ومن أشهر أنواع هذا القمر الصناعي نجد القمر الصناعي سكور(Score) والذي أطلق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في 1958 وكذا القمر الصناعي كورير(Courier) عام 1960، والقمر الصناعي (ايكو-1) والقمر الصناعي (ايكو-2) الذي تم إطلاقه في 1964 والذي قام بربط أمريكا بالاتحاد السوفياتي سابقا[2].

ب - الأقمار الصناعية الموجبة(Active Satellites): وهي أقمار تحتوي على أجهزة استقبال وإرسال وتسجيل كل ما يحتاجه البث الإذاعي، وبالتالي فهي تحتاج إلى طاقة تشغيل تستمدها من مجموعة البطاريات الشمسية الموجودة على سطحها [3]، ومن أشهر الأقمار الصناعية النشطة نجد قمر تلستار 1 وقمر تلستار 2 وكذا قمر ريلي(Rely).

ويمكن القول أن هناك ثلاث أنماط لاستخدام أقمار الاتصالات إذ يقوم النظام الأول على نظام الاتصال من نقطة إلى نقطة يقوم على بث الإشارات التلفزيونية عن طريق المحطات الأرضية إلى القمر الصناعي الذي يقوم هو الأخر بدور الملتقط ومعيد بعث الإشارات إلى محطة أرضية أخرى تقوم بتوزيعها عن طريق شبكة الاتصالات المحلية[4]، أما النمط الثاني وهو القمر القائم على التوزيع، حيث توزع الإشارات التلفزية على مناطق واسعة بتكلفة أقل وهذا النظام يلائم الدول النامية البث والتي بإمكانها أن تساعد محطات صغيرة على أراضيها لاستقبال إشارات القمر الصناعي الذي يعيد بثها إلى المحطة الأرضية الأخرى[5] ، أما النمط الثالث فيتمثل في البث المباشر والذي يعمل على إرسال الإشارات التلفزيونية وغيرها دونما الحاجة إلى محطات أرضية[6]،كما يوجد نوعين من الأقمار الصناعية المستخدمة تلفزيونيا وهما:

- **أقمار الخدمة الثابتة:** وهو النوع الذي يقوم بتقديم الخدمات المكثفة التي لا تقتصر على التلفزيون فحسب وإنما أيضا في الاتصالات الهاتفية والتلكس ونقل البيانات والمعلومات والفاكسميلي ونقل صفحات كاملة من الصحف فضلا عن نقل البرامج الإذاعية والتلفزيونية، أما النوع الثاني فيتجسد في :

---

[1] نصير بوعلي، **التلفزيون الفضائي وأثره على الشباب في الجزائر** (الجزائر: دار الهدى للنشر، 2005)، ص.66.

[2] إياد شاكر البكري،**عام 2000 حرب المحطات الفضائية** (عمان: دار الشروق ، 1999)، ص.19.

[3] نصير بوعلي، **مرجع سابق الذكر**، ص.66.

[4] إياد شاكر البكري، **مرجع سابق الذكر**، ص .19، 20.

[5] إلياس خضير البياتي، **الاتصال الدولي والعربي** (الأردن: دار الشروق للنشر،2006)، ص.234.

[6] إياد شاكر البكري، **مرجع سابق الذكر**، ص.20.

أقمار البث المباشر عالية التردد: ويقوم هذا النوع بإرسال إشارة قوية يمكن استقبالها مباشرة بواسطة أجهزة التلفزيون العادية المجهزة بهوائي خاص (بمعنى عدم مرور الإشارات المرسلة من القمر الصناعي إلى محطات أرضية تتولى إعادة البث)[1] ، ومنذ انطلاق القمر الصناعي الأول بدأ التعاون الدولي لتقنين استخدام هذه الأقمار في شكل منظمات دولية للاتصالات الفضائية ومن أبرز هذه المنظمات نجد:

– **انتلست (المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية):**وتأسست في 1964 من طرف إحدى عشر دولة واتخذت واشنطن مركزا لها، ويعد القمر الصناعي1 Intelsat أول قمر تابع لهذه المنظمة والذي كان يعرف باسم الطائر المبكر والذي أطلقته النازا في 1965 وعمل هذا القمر فوق المحيط الأطلنطي وقد ضم 240 قناة للاتصالات الهاتفية، ويبلغ عدد أعضائها 119 عضو، وقد ساعدت هذه المنظمة على تحسين خدمات الاتصالات الفضائية الدولية وزادت من خدمة البرق والهاتف والنقل التلفزيوني ونقل الأخبار والأحداث الرياضية وزادت من سرعة الاتصال[2].

– **أنترسبوتينك:** أنشأت المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية أنترسبوتينك في 15نوفمبر 1971 عقب إبرام اتفاق بشأن إنشاء النظام الدولي أنترسبوتينك ومنظمة الاتصالات الفضائية،[3] وتعتبر موسكو المقر الرئيسي لها وتسعى هذه المنظمة إلى توفير وتبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية وخدمات الهاتف والبرق والمعلومات بين الأعضاء، تتكون شبكة الأنترسبوتينك من أقمار (Stasionar4,55 ,4) والموجودة فوق المحيطين الأطلنطي والهندي والتي حلت محل الأقمار الروسية السابقة من طراز مولينيا Molnya ويتم استقبال إشارات أقمار ستاسيونار بهوائيات في 13 محطة أرضية مرتبطة بالنظام[4].

– **أوتلسات:** أنشأت المنظمة الأوروبية للأقمار الصناعية في 1977 وهي ثاني مشروع دولي للأقمار الصناعية بعد الأنتلست واتخذت من باريس مقرا لها، عملت هذه المنظمة على تغطية الاتصالات القطرية في أوروبا في مجال البث التلفزيوني والهاتف وإرسال المعطيات[5].

– عربسات (المنظمة العربية لأقمار الاتصالات): طرحت فكرة إنشاء قمر صناعي عربي لأول مرة سنة

---

[1] شعبان خضير، **مصطلحات في الإعلام والاتصال** (الجزائر: دار اللسان العربي،2001)، ص.184.

[2] محمد بهي الدين عرجون، **الفضاء الخارجي واستخداماته السلمية** (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1996)، ص ص.312، 313.

[3] الأمم المتحدة ،الجمعية العامة، **معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء** ،الدورة التاسعة والأربعون، البند6 ،فينا22 مارس– 1 أفريل 2010، ص.6.

[4] هبة شاهين، **التلفزيون الفضائي العربي** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008)، ص ص.26 ، 27.

[5] محمد لعقاب، **مرجع سابق الذكر**، ص.60.

1967 على اثر انعقاد مؤتمر وزراء الإعلام العرب في تونس وبعدها تطورت الفكرة وتم إنشاء هذه المنظمة في أفريل 1976 وتتمتع المؤسسة بالشخصية القانونية الكاملة المستقلة[1]، وهي عبارة عن سلسلة من الأقمار الصناعية للاتصالات والبث الفضائي تملكها 21 دولة (ذات العضوية في جامعة الدول العربية) يستفيد من خدماتها أكثر من مئة بلد في الشرق الأوسط وإفريقيا بالإضافة لأوروبا في مجال خدمات البث الفضائي التلفزيوني والإذاعي والاتصالات السلكية واللاسلكية ومقرها الرياض وتمكنت مؤسسة عربسات بإطلاق خمسة أجيال من الأقمار الصناعية تم إطلاق الجيل الأول في سنة 1985 ويتضمن خمسة أقمار عربسات A1 وعربسات B2 عربسات C1 عربسات D1 وعربسات DR [2]، أما الجيل الثاني فأطلق عام 1996 وتتمثل أقماره في Arab Sat A2 و Arab Sat B2 لتغطية المنطقة العربية وجنوب أوروبا وغرب أسيا وشمال إفريقيا[3]، أما الجيل الثالث فتم إطلاقه في 1999 يحمل اسم بدر 3، وفي 2006 تم إطلاق الجيل الرابع يحمل اسم بدر 4 [4]، في حين الجيل الخامس تم إطلاقه حديثا في منتصف 2010 ويتضمن أقمار وهي BADR 5 و Badr 5A و Badr 6 .[5]

2 – البث الفضائي المباشر:

يعتبر البث التلفزيوني المباشر أيضا من أحد أهم مظاهر التطور التكنولوجي، والذي يعني به قيام الأقمار الصناعية بالتقاط البث التلفزيوني في بلد من البلدان وبثه مباشرة إلى أماكن أخرى تبتعد عن مكان البث الأصلي مسافات بعيدة تحول دون التقاط البث بدون وسيط [6] ، هذا البث المباشر يرتكز على ثلاث دعائم تتمثل في القناة التلفزيونية وهي المسؤولة عن البث البرنامج أو الحدث، القمر الصناعي وهو المسؤول عن التقاط البث وإعادة بثه مباشرة للمشاهدين، أما الركيزة الثالثة وهو المتلقي والمتمثل في

[1] إياد شاكر البكري، **مرجع سابق الذكر**، ص.52.

[2] أحمد إسماعيل حسين محمد، " القمر الاصطناعي العربي ودوره في تطوير الخدمة الإخبارية بالقنوات الفضائية التلفزيونية، قناة الشروق الفضائية السودانية أنموذجا"، **مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية**، المجلد 13، العدد2 (2012)، ص ص.103 ، 104.

[3] هبة شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.56– 60.

[4] محمد شطاح، **قضايا الإعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والأيديولوجيا** (الجزائر:دار الهدى، 2006)، ص.17.

[5] أحمد إسماعيل حسين محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.104.

[6] ناصر بن سليمان العمر،"البث المباشر:حقائق وأرقام "متاح على الرابط **www.almoslim.net** ، تم تصفح الموقع يوم : 15 – 5– 2016.

جهاز التلفزيوني العادي مضاف إليه جهاز التقاط مخصص للبث التلفزيوني المباشر يقوم بتلقي ما يبثه القمر الصناعي مباشرة بدون وسيط[1].

وكانت البداية الأولى للبث الفضائي المباشر في العالم عام 1940 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية ببث برامج مباشرة لكل من المكسيك وكندا[2]، أما أوروبا فقد عرفت منذ عام 1976 انطلاق مشروع قمر صناعي خاص بالبث الفضائي، حيث قامت العديد من الدول بإطلاق أقمار مخصصة للبث المباشر وكان أولها قمر لوكسمبورغ لوكاست إذ بإمكان هذا القمر أن يصل بإرساله من 40 إلى 100 مليون مشاهد والذي بدأ العمل ابتداء من 1980، أما أوروبا الغربية فكانت أول تجاربها عام1986 [3]، حيث قامت ألمانيا بإطلاق قمرها الصناعي تي في سات (TV.SAT).

كما قامت فرنسا بإطلاق قمر تلفزيوني للبث المباشر TD F1 وبعدها أطلقت TDF2 في عام 1989 [4]، ومن جهتها قامت اليابان في يوليو 1987 بأول بث تلفزيوني عبر أقمار البث المباشر وتعد الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك بثا مباشرا يمتاز بقوة عالية التردد ما جعلها تحرز تقدما هاما في استخدام أقمار البث المباشر[5]، أما الدول العربية فقد شهدت تأخرا في هذا المجال بالرغم من كونها مستهدفة من قبل البث الفضائي العالمي خصوصا منطقة شمال إفريقيا وذلك لقربها من أوروبا، وقد دخلت الدول العربية مجال البث الفضائي عبر القمرين عربسات ونايل سات[6] ، هذا الأخر يقع مقره في القاهرة ويمتلك قمرين صناعيين نايل سات 101 في 1998 ونايل سات 102 وبدأت في 2000 وتحمل حوالي 280 قناة تلفزيونية وتغطي جميع دول الشرق الأوسط والمحيط الأطلسي وأوروبا وكذا إفريقيا، وقد تم عقد اتفاق بين مؤسستي نايل سات و يوتلسات على نقل أحد أقمار يوتلسات إلى الموقع المداري لنايل سات وذلك في الربع الثاني من 2006 ويعرف بنايل سات 103 [7] .

---

[1] إسماعيل بن عبد الستار، بن هادي الميمني ،"**التربية الإسلامية للمرأة وبعض المشكلات المعاصرة (قضايا وحلول)**" ، بحث مقدم للمشاركة في مؤتمر الأسرة والشباب في دول مجلس التعاون الخليجي ،1428 ، ص.15.

[2] محمد بن عبد الله بن محمد الغامدي، **فاعلية استخدام البث الفضائي المباشر الموجه في تدريب الطلاب عن بعد في المملكة العربية السعودية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المناهج والتدريس/تكنولوجيا التعليم (الجامعة الأردنية: هيئة الدراسات العليا،2006)، ص.32.

[3] إياد شاكر البكري، **مرجع سابق الذكر**، ص.26.

[4] محمد لعقاب، **مرجع سابق الذكر**، ص.62.

[5] إياد شاكر البكري، **مرجع سابق الذكر**، ص.36.

[6] محمد شطاح، **مرجع سابق الذكر**، ص.18.

[7] Vanessa O'connor,Frédérique Gautier,Cosma Nicolau Sébastien Smirou , « nilesat accroit ses ressources satellitaires a7 ouest a travers un accord de capacite sur le satellite hot bird tm 4 d'eutelsat", **le caire paris** ,le 5september (2005) ,pp.1,2.

وأمام هذا البث الفضائي المباشر شهد التلفزيون عدة أنواع منها:

أ- التلفزيون الكابلي: وهو عبارة عن نموذج للاتصال السلكي، يتم نقل الإشارات التلفزيونية من خلال الكابلات إلى المنازل[1] ، وهذا الاختراع يعمل أساسا لتوفير إرسال جيد لبرامج التلفزيون في المناطق التي لا تصلها الإشارات التلفزيونية بسبب الظروف الجغرافية الصعبة[2].

ب - التلفزيون التفاعلي: والذي يمتاز بتقنية عالية وبوجود خط راجع بين الجهاز وجهة البث أي أن المشاهد لديه الفرصة الكاملة لإرسال المعلومات وتلقي إجابات فالفرد هو الذي يتحكم في شاشة التلفزيون حيث يشاهد ما يريد و في أي وقت يريد[3].

ج- التلفزيون الرقمي: وهذا النوع من التلفزيون يتسم بحدة الوضوح في الصوت والصورة ويقترب من شاشة السينما ب35 مم يساعد على البث البرمجي المتعدد في الوقت نفسه ويقدم خيارات متعددة في نفس القناة، كما أن سعة البث والمميزات الرقمية تسمح بتخزين مواد برامجية مضافة من الحاسوب مما يحقق التفاعلية عن طريق خصائص العرض في القناة الواحدة [4]، من جهة أخرى ظهر تلفزيون يجمع ما بين ثلاث أنواع من التكنولوجيا (تكنولوجيا التلفاز، تكنولوجيا الحاسوب، تكنولوجيا الأفلام) هذا النوع أطلق عليه **بتلفزيون عالي الجودة HDTV** الذي يتسم بدرجة وضوح عالية كون الصورة تتكون من نحو 1100 خط، وصورة نقية تزيد بنحو 400 إلى 500% نظرا لكون شاشة التلفاز عالي الوضوح، كما أن الألوان والصوت فيه يكون عالي الوضوح ما يجعل عملية مشاهدة الأفلام فيه عملية ممتعة ومماثلة لمشاهدة الأفلام في دور السينما، من جهتها أعلنت اليابان عن تلفاز يعرف بالتلفاز فائق الوضوح Ultra Définition (UDTV) والذي يعتمد على تكنولوجيا رقمية متفوقة تستخدم 2000 خط أي أنه ضعف الرقم المستخدم في التلفاز عالي الوضوح وبدأ العمل في إنتاجه مع بداية 2005 [5].

3- الفيديوتيكست (النص المرئي):

---

[1] هبة شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص.28.

[2] مجدي الهاشمي، **تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 196.

[3] جانيت موراي، "التلفزيون الرقمي وأشكال السبير دراما"، ترجمة بدر السيد سليمان الرفاعي، **مجلة علم المعرفة**، العدد 338 (2007)، ص.13.

[4] يسرى خالد إبراهيم، "التلفزيون الرقمي والتلفزيون التفاعلي تقنيات عمليات الاتصال وتطورها دراسة نظرية في بنية الاتصال الحديثة"، **الباحث الإعلامي**، العدد 9- 10 (2010)، ص.247.

[5] رحيمة الطيب عيساني،" الصراع والتكامل بين الإعلام الجديد والإعلام التقليدي"، **الباحث الإعلامي**، العدد 20 (2013)، ص.61.

وهي أجهزة تربط ما بين التلفزيون المنزلي ومركز المعلومات المركزية تجعل من عملية استرجاع المعلومات المتعددة سهلة عند الحاجة إليها[1]وتقدم هذه الوسيلة خدمات ضرورية للبشرية وخدمات فعالة لإدارة الأعمال والبنوك[2].

4– التليتكست :

وهو عبارة عن برنامج إيصال المعلومات عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية تستخدم فيها خطوط الهاتف العادية أو الكوابل المحورية أو البث التلفزيوني لإعطاء معلومات مرئية على شاشة التلفزيون"[3]، هذا النظام يسمح بتوزيع وبث عدد من الصفحات بواسطة شبكة بث وهذه الصفحات مكتوبة بحروف رقمية أو رمزية تظهر بمبادرة من المستخدم على شاشة التلفزيون[4]، ويعتمد هذا النظام على عرض صفحات المعلومات بشكل متكرر بحيث يمكن المستهلك أن يختار من بينها الصفحات التي تهمه(ومنه فأن التليتكست أحادي الاتجاه وغير متفاعل أما الفيديوتكس يسمح بنقل المعلومات في اتجاهين وبطريقة تفاعلية) [5].

5– الفاكسميلي:(الناسخ الهاتفي):

وهو عبارة عن جهاز يعمل على بث الرسائل والنصوص والصور والوثائق المكتوبة عبر خطوط الهاتف العادي[6] ، وهذا النوع من الأجهزة بإمكانه أن يقوم بعملية الإرسال والاستقبال لصور مطابقة من الوثيقة إلى جهاز مشابه له مستقبلا أو مرسلا في دقائق معدودة ، تقوم بقراءة المعلومات وإرسالها عبر شبكات الاتصالات واستقبالها من الجهة المقابلة عن طريق إعادة نسخها كصورة من الأصل[7].

6 – تكنولوجيا الألياف الضوئية:

تعد الألياف الضوئية أحد الوسائط الحديثة التي تساعد على تقديم مجال شاسع من الاتصالات، وهي عبارة عن قوائم زجاجية رقيقة للغاية تشبه خيوط العنكبوت وتسمح بمرور أشعة الليزر خلالها ويمكن أن

---

[1] يسرى خالد إبراهيم، **مرجع سابق الذكر**، ص.245.

[2] حسن عماد المكاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.204.

[3] صباح محمد كلو،" تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على المؤسسة المعلوماتية"، **مجلة مكتبة الملك فهد** الوطنية، المجلد6، العدد2 (2000–2001)، ص.69.

[4] إياد شاكر البكري، **تقنيات الاتصال بين زمنين** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003)، ص.40.

[5] حسن عماد المكاوي، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات** (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، 1997)، ص.210.

[6] محمد دياب مفتاح، **معجم مصطلحات نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات** (القاهرة:الدار الجامعية،1995)، ص.63.

[7] عبد السلام إبراهيم وآخرون،"دور الحاسب الآلي في التنمية الإدارية"، **مجلة الإدارة العامة**، العدد50 (1986)، ص.291.

يحل هذا الضوء محل الإشارات الالكترونية التقليدية المستخدمة في خطوط الهاتف والراديو والتلفزيون ونقل بيانات الحاسب الآلي[1].

7- تكنولوجيا الأقراص الضوئية C.D.ROM :

وهي عبارة عن شرائط مضغوطة تحتوي على كمية من المواد المسجلة، حيث يمكن في قرص ضوئي واحد ذا قطر 12 سم ووزن 15غ من تخزين ألف كتاب كبير أو مجلد ويستخدم هذا النوع من الأقراص شعاعا من ضوء الليزر.

- الأقراص الليزرية: وهذا النوع من الأقراص يسجل بيانات ومعلومات صوتية ومصورة عن طريق أشعة الليزر بدلا من الرأس الالكتروني المغناطيسي[2].

8- عصر الكمبيوتر والإنترنت(الحاسبات الالكترونية، العقل الالكتروني):

أ - **الكمبيوتر**: والذي يعني في طياته تلك الآلة الالكترونية التي تعمل وفقا لمجموعة تعليمات معينة لها المقدرة على استقبال المعلومات وتخزينها ومعالجتها واستخدامها من خلال مجموعة أوامر[3]، ويتم ذلك بفصل المكونات التي يتكون منها كالمكونات المادية (وحدات التخزين، وحدات الإدخال والإخراج، وحدات النظام)[4] ، والبرمجيات(وهي المسؤولة عن تشغيل واستغلال الحاسب)[5] وغيرها، وسيتم التطرق إلى هذه المكونات بالتفصيل في المطلب اللاحق.

وقد عرف الحاسب الآلي أجيال عدة لكل جيل تطورات معينة ومن هذه الأجيال:

- **الجيل الأول: 1951-1957:** شهد هذا الجيل من الحواسيب استخدام الصمامات المفرغة (Vacuum Tubes) هذه الصمامات تحتاج إلى وقت حتى تصل إلى درجة تسخين معينة لتبدأ العمل

[1] ماهر عودة الشمايلة، وآخرون، **تكنولوجيا الإعلام والاتصال**(عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014)، ص.76.

[2] عبد المجيد شكري، **تكنولوجيا الاتصال الجديد في إنتاج البرامج في الراديو والتلفزيون** (القاهرة:دار الفكر العربي،1996)، ص.32.

[3] عبد الباقي أبو زيد،حلمي أبو الفتوح عمار،"**توظيف الحاسب الآلي والمعلوماتية في مناهج التعليم الفني بدولة البحرين واقعه- صعوباته**"(بحث منشور في أعمال المؤتمر السادس عشر حول: الحاسب والتعليم بالمملكة العربية السعودية، فبراير، 2001)، ص.6.

[4] زكريا أحمد عمار،" **الدليل الرقمي والتحقيق في الجرائم الالكترونية** " ،الحلقة العلمية ،كلية علوم الأدلة الجنائية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 22- 26 ديسمبر ، 1429 ، ص.39.

[5] غالب محمد البستنجي،" أثر كفاءة نظم المعلومات التسويقية في اكتساب الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الأردنية"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد التاسع (2010)، ص.10.

وتنبعث منها كميات كبيرة من الحرارة ، هذه الحاسبات الكهربائية كانت تتميز بأنها بطيئة جدا وذات إمكانية محدودة جدا وغالية الثمن وتحتاج إلى التبريد واستهلاك كمية كبيرة من الكهرباء[1].

- **الجيل الثاني: 1957-1965:** استخدم في هذا الجيل الترانزستور والأنظمة الدقيقة عوضا من الصمامات المفرغة، التي ساهمت في التغلب على مشكلة الحرارة ونقصت من معدلات التوقف وساهمت في توفير الطاقة كما ظهر في هذا الجيل أول لغة برمجة ذات المستوى العالي والمتمثلة في لغة فورتران (Fortran) [2].

- **الجيل الثالث:1965-1972:** وأهم الملامح التي ميزت هذا الجيل هو اعتماد الحاسبات الآلية على الدارات المتكاملة (وهي عبارة عن شريحة نصف ناقلة مصنوعة من أشباه المواصلات كالسيلكون تحمل عدة ترانزستورات ومكونات أخرى) وطورت شركة IBM للكمبيوتر أول كمبيوتر رئيسي كبير والمسمى ب IBM 360 ، كما انتشرت في هذا الجيل الكمبيوترات الصغيرة وهي كمبيوترات ذات أحجام متوسطة تساوي تقريبا حجم ثلاجة أو خزانة إلا أنها تعد صغيرة مقارنة بالكمبيوتر الرئيسي[3].

- **الجيل الرابع: 1972-1980:** ومن أبرز ملامح هذا الجيل تطور وتحسن الدوائر المتكاملة حيث وصلت دقتها إلى احتواء الشريحة الواحدة على 10 ألاف دائرة[4] ، وظهور المعالج الدقيق وتميز هذا النوع من الجيل بصغر حجمه (الكمبيوتر الشخصي) وسهولة استخدامه وخفة وزنه مقارنة بالكمبيوتر المتوسط الحجم[5].

- **الجيل الخامس:** منذ الثمانينات إلى غاية الوقت الحاضر وهو جيل قيد التحضير حيث تجري بحوث في اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تعمل على اختراع حاسبات آلية ذكية ذات قدرة عالية في

---

[1] بدر محمد السيد القزاز ، **الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص.372.

[2] محمد صالح الحناوي وآخرون، **نظم وتكنولوجيا المعلومات في الأعمال في عصر التكنولوجيا** (مصر:الدار الجامعية ، 2004)، ص.296.

[3] آلاء محمد، "تاريخ تطور الكمبيوتر"، تم تحميل الملف من موقع البورصة التقنية: **WWW.Boosala.Com**، تم تصفح الموقع يوم : 25-5- 2015.

[4] بدر محمد السيد إسماعيل القزاز، **مرجع سابق الذكر**، ص.372.

[5] نيكولاس كار ، ترجمة كوثر محمود محمد،**التحول الكبير التغير من عهد إديسون إلى عهد جوجل** (القاهرة:كلمات عربية للترجمة والنشر،2011)، ص.54.

مجال الذكاء الاصطناعي وأنظمة الخبرة واللغات الطبيعية في التحدث إلى الكمبيوتر ولا زالت الحواسيب تتطور وتتحسن[1].

ب – الأنترنت:

وهي عبارة عن مجموعة من الأجهزة الالكترونية المرتبطة فيما بينها والمتناثرة جغرافيا والتي تسمح بتمرير المعطيات بسهولة وبطريقة اقتصادية من نقطة إلى أخرى[2]، أما الكتاب الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في 1994 عرفها بأنها عبارة عن" شبكة اتصالات دولية تتألف من مجموعة من شبكات الحواسيب تربط بين أكثر من 35 ألف شبكة من مختلف شبكات الحاسوب في العالم وتؤمن الاشتراك فيها حوالي 33 مليون مستخدم من المجاميع وهناك أكثر من 100 دولة في العالم لديها نوع من الارتباط وإمكانية الوصول إلى الشبكة" [3] ، بمعنى أنها عبارة عن شبكة عالمية النطاق والتي تضم وتربط ملايين الحواسيب عبر العالم وتقدم خدمات جليلة لمستعمليها.

– تطور شبكة الانترنت:

ظهرت فكرة إنشاء شبكة الانترنت في الستينيات في عهد الحرب الباردة (1969) حيث نفذت وزارة الدفاع الأمريكية مشروع لبناء شبكة لا مركزية لإيصال المعلومات أسمتها أربانت ساعدت هذه الشبكة في نقل المعلومات بسرعة هائلة من خلال أربع عقد من الأجهزة العملاقة تمكنت من ربط أربعة جامعات* وأتاحت أمام الباحثين فرصة تناقل المعلومات بينها [4].

وفي 1972 كانت البوادر الأولى لظهور البريد الالكتروني الذي ابتكرته شركة BBN، وبدأ أول استخدام تجاري بهذه الشبكة في السبعينيات من القرن المنصرم ويدعى Telenet ثم تل ذلك دخولها مرحلة العالمية[5]. وفي 1982 بدأت وزارة الدفاع الأمريكية باستخدام بروتوكول النقل والسيطرة (TCP) وبرتوكول

---

[1] عبد الرحمان بن عبد الله السند، **أحكام تقنية المعلومات الحاسب الآلي وشبكة المعلومات (الانترنت)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: قسم الفقه المقارن، 1424/ 1425)، ص.35.

[2] محمد لعقاب، **الانترنت وعصر ثورة المعلومات** (الجزائر: دار هومة، 1999)، ص.31.

[3] عبد المالك ردمان الدناني، **الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت**(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003)، ص .33.

*جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس، معهد ستانفورد للأبحاث، جامعة كاليفورنيا في مدينة سانتا بار يارا ، جامعة يوتا. للمزيد يرجى الرجوع إلى المرجع: عامر إبراهيم قنديلجي،إيمان فاضل السامرائي، شبكات المعلومات والاتصالات (عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع،2008).

[4] غسان قاسم داود اللامي، أميرة شكرولي البياتي، **تكنولوجيا المعلومات في منتظمات الأعمال الاستخدامات والتطبيقات** (عمان: مؤسسة الوراق،2009)، ص.103.

[5] منير محمد الجنبيهي، محمود محمد الجنبيهي، **أمن المعلومات الالكترونية** (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2006)، ص.7.

انترنت(IP) [1]، وفي 1986 تم استحداث بروتوكول جديد عرف باسم "بروتوكول نقل الأخبار عبر الشبكات New Transport Protocol Network والذي سعى إلى وجود خدمة جديدة عبر شبكة الانترنت والتي اصطلح عليها بخدمة المجموعات الإخبارية (Usenet[2]) ، وفي1990 قامت الهيئة الوطنية للعلوم بتمويل ربط بضعة مراكز لأبحاث الحاسب ببعض الجامعات الأمريكية ويعد ذلك الربط البداية الفعلية لشبكة الانترنت [3]، وأمام التوسع الهائل لشبكة الانترنت قامت جامعة مينيسوتا في 1991 بإطلاق خدمة Gopher تمكن من الحصول على المعلومات من الانترنت[4]، وفي1992 طرحت مؤسسة Cern مشروع الشبكة العنكبوتية والذي اشتهر باسم (www)، وفي1993 ظهور المتصفحات وذلك بفضل Mosaic الذي أتاح لأصحاب الحواسيب الشخصية برمجيات التصفح بسهولة ويسر وذلك بالتنقل من ملف إلى أخر عبر الانترنت ، وقد ساهم توفر هذه المتصفحات على نطاق واسع عام 1994 إلى تحول الانترنت من مجرد أسلوب تشغيل الحواسيب إلى نطاق أوسع تتبادل من خلاله المعلومات على المستوى العالمي[5].

وتقدم الانترنت **خدمات** جمة تتمثل في:

– **خدمة البريد الالكتروني:** وهي الخدمة التي تسمح بإرسال واستقبال رسائل الكترونية أو ملفات شخصية من مختلف أنحاء المعمورة في لحظات معدودة [6].

– **خدمة تلنت:** وهي عبارة عن برنامج خاص يسمح للمستخدم بالوصول إلى جميع الحواسيب في كافة أنحاء العالم ويرتبط بها[7].

– خدمة تبادل الملفات: يسمح تبادل الملفات بكتابة المعلومات من حاسوب إلى أخر باستخدام الشبكة كوسيط[8].

---

[1] عامر إبراهيم قنديلجي،إيمان فاضل السامرائي، **شبكات المعلومات والاتصالات**(عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص.140، 141.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**(عمان:الوراق للنشر والتوزيع، 2002)، ص.433.

[3] عبد العزيز بن حمد الزومان،"**شبكة الانترنت**"، دليل تعريفي المملكة العربية السعودية،جامعة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية،وحدة خدمات الانترنت،1422، ص.5.

[4] غسان قاسم داود اللامي، أميرة شكرولي البياتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.104.

[5] محمود جاسم الصميدعي، بشير عباس العلاق، **مبادئ التسويق** (عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع ،2006)، ص.297.

[6] خضر مصباح الطيطي ، **إدارة تكنولوجيا المعلومات** (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.38.

[7] ربحي مصطفى عليان، محمد عبد الديس، **وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم** (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط.2، 2003)، ص.120.

[8] إياد شاكر البكري، **مرجع سابق الذكر**، ص.126.

– خدمة مجموعات المناقشة (Usenet) : وهي الخدمة التي يستطيع من خلالها مستخدم الانترنت تقديم أي استفسار وطلب أي معلومات وفي الوقت نفسه تقديم معلومات يرى المستعمل أنها ذات فائدة لمجموعة النقاش حيث يستفيد منها باقي المجموعة [1].

– خدمة غوفر: تسمح هذه الخدمة كغيرها من الخدمات بتوزيع المعلومات واسترجاعها عبر الانترنت وتقوم أيضا باستعراض وتنزيل الملفات والفهارس[2].

– خدمة الدردشة والحوار: يتيح هذا النوع من الخدمة إلى اثنين أو أكثر من الأشخاص الذين يرتبطون في وقت واحد عبر الانترنت أن يتحاورون بشكل مباشر ولكل مجموعة محددة موضوع معين خاص بهم للحوار والنقاش[3].

– خدمة تقديم الأخبار: يمكن الاطلاع على الأخبار بأنواعها حول العالم عن طريق مواقع وكالات الأنباء والمواقع الإخبارية التي تقوم بنشر الأخبار أول بأول[4].

– الهاتف عبر الانترنت: أصبحت معظم المكالمات الهاتفية تتم عبر الانترنت، ويسمح هاتف الانترنت سواء للشركات والمنظمات والأفراد من استخدام خدماته بسهولة[5]، وتسمح هذه الخدمة بالربط المؤمن بين نقطتين عبر الانترنت بغية البيانات[6].

– خدمة الوايس: هي من أهم أدوات البحث خلال كميات ضخمة من المعلومات بطريقة سريعة ودقيقة للوصول إلى معلومات معينة وتعمل هذه الخدمة على تنظيم المعلومات على هيئة قواعد بيانات ضخمة تسمح للمستخدم بتحديد قاعدة البيانات المحتوية على المعلومات التي يريدها ثم إدخال مجموعة من الكلمات المفتاحية التي تساعد على الوصول إلى المعلومات المطلوبة[7].

وبالنظر إلى مجموعة هذه الخدمات التي تقدمها الانترنت يمكننا تلخيصها في المخطط التالي:

---

[1] حسن عماد المكاوي، محمود سليمان علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال** (مصر:مركز القاهرة للتعليم المفتوح، 2000)، ص.249.

[2] بهاء شاهين، **الانترنت والعولمة**(القاهرة:عالم الكتب، 1999)، ص.54.

[3] عامر إبراهيم قنديلجي ، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **مرجع سابق الذكر**، ص.455.

[4] حسين عبد الجبار،**اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر**(عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص.85.

[5] محمد لعقاب، **وسائل الإعلام والاتصال الرقمية** (الجزائر: دار هومة، 2007)، ص.52.

[6] عامر إبراهيم قنديلجي ، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **مرجع سابق الذكر**، ص.456.

[7] حسن عماد المكاوي، محمود سليمان علم الدين، **مرجع سابق الذكر**، ص.249.

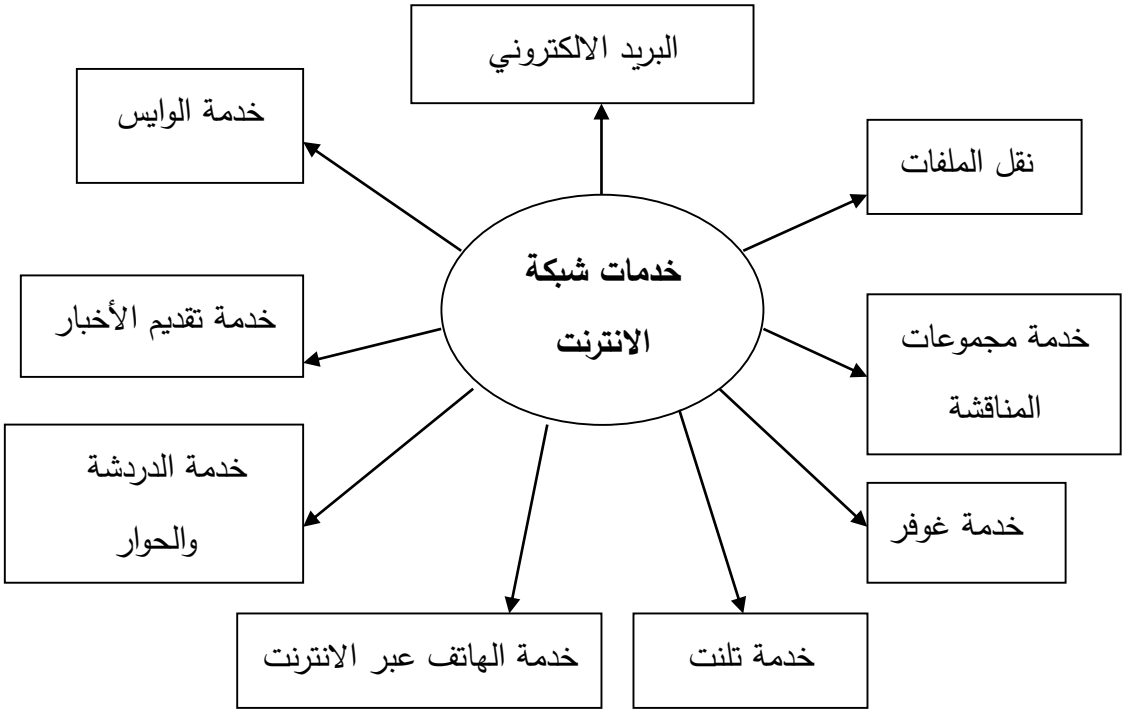

الشكل رقم (1): يوضح خدمات الانترنت.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على مجموعة من المراجع:

- حسن عماد المكاوي، محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال (مصر: مركز القاهرة للتعليم المفتوح، 2000)، ص.249.
- غسان قاسم داود اللامي، أميرة شكرولي البياتي، تكنولوجيا المعلومات في منتظمات الأعمال الاستخدامات والتطبيقات (عمان: مؤسسة الوراق، 2009)، ص.103.
- عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، شبكات المعلومات والاتصالات(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008)،ص.167.

وقد ارتبط مع ظهور الانترنت الشبكات الاجتماعية والتي انتشرت بكثرة في السنوات الأخيرة منذ أول ظهور لها عبر الشبكة العنكبوتية وهو ما يتجلى بوضوح من خلال تزايد عدد مستخدميها المتواصل يوما بعد يوما والاستفادة من خدماتها، فهي عبارة عن مصطلح يشير إلى تلك المواقع على شبكة الانترنت والتي ظهرت مع ما يعرف بالجيل الثاني للوب (**Web 2**) حيث تتيح التواصل بين مستخدميها في بيئة مجتمع افتراضي* يجمعهم وفقا لاهتماماتهم أو انتماءاتهم (جامعة ، بلد، صحافة، شركة) بحيث يتم ذلك عن طريق خدمات التواصل المباشر كإرسال الرسائل أو المشاركة في الملفات الشخصية للآخرين والتعرف على أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض وتتنوع أشكال وأهداف تلك الشبكات، فبعضها عام يهدف إلى التواصل العام وتكوين الصدقات حول العالم والبعض الأخر يتمحور في تكوين شبكات اجتماعية في نطاق محدود ومنحصر في مجال معين كشبكات المحترفين وشبكات المصورين وشبكات الإعلاميين[1]. وقد عرفها **باركر** على أنها" عبارة عن أفراد أو جماعات تربطهم روابط مشتركة سواء ثقافية ، اجتماعية ، جغرافية ، وظائف مماثلة"[2]. بينما عرفها **الشهري** بأنها "عبارة عن منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به ومن تم ربطه من خلال نظام اجتماعي مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والميول أو جمعه مع أصدقائه"[3]. فهي إذن عبارة عن مواقع على شبكة الانترنت تتيح لمستخدمها التواصل والتقارب مع الآخرين عبر مختلف نقاط العالم في أي وقت وفي أي مكان، وتاريخيا بدأت مجموعة من الشبكات الاجتماعية في الظهور في أواخر التسعينيات ومن أبرزها موقع كلاس ميتس (**Classmates.Com**) في عام 1995 وهو عبارة عن موقع اجتماعي يربط بين زملاء الدراسة بغرض مساعدة الأصدقاء والزملاء الذين جمعتهم الدراسة وفرقتهم ظروف الحياة العملية في أماكن متباعدة ، وبعد حلول عامين تم إطلاق موقع أخر يسمى ب **Six Degrees.Com** "

***المجتمع الافتراضي** : يعرفه **سيرج بروكس** بأنه عبارة عن " مجموعة أفراد يستخدمون بعض خدمات الانترنت الاتصالية منتديات المحادثة ، حلقات النقاش أو مجموعات الحوار ..الخ والذين تنشأ بينهم علاقة انتماء إلى جماعة واحدة lien d'appartenance ويتقاسمون نفس الأذواق والقيم والمصالح والأهداف المشتركة"، لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى المرجع :

Serge Proulx , « **les communautés virtuelles construisent-elles du lien sociale ?** »(communication, Colloque international « L'organisation média. Dispositifs médiatiques, sémiotiques et de médiations de l'organisation », Université Jean-Moulin, Lyon, 19-20 novembre 2004), p.3.

[1] علي عبد الفتاح كنعان، **الإعلام والمجتمع** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2014)، ص ص.169، 170.

[2] أحمد بوشناقة ، نفيسة ناصري ، " **الشبكات الاجتماعية أداة للتسويق الافتراضي في المجال السياحي** " (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي خميس مليانة ،13 – 14 مارس 2012)، ص.7.

[3] فهد بن علي الطيار ،" شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة "تويتر نموذجا" دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الملك سعود"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب** ، المجلد 31، العدد61 (2014)، ص.202.

ست درجات من الانفصال" وهو موقع اجتماعي للاتصال والتواصل بين الأصدقاء والمعارف يتيح للمستخدمين ملفات شخصية تعريفية لتظهر مجموعة من الشبكات الاجتماعية مابين 1999–2001 لم يكتب لها النجاح لتشهد بعدها مابين عامي 2002–2004 ازدهار وشعبية كبيرة في العالم، حيث ظهر في سنة 2002 موقع **Freindater** من طرف Gonathan Abrams ويقوم مفهوم الموقع على دائرة الأصدقاء والتقنية المتعددة للأفراد على شبكات التواصل الاجتماعي عبر المجتمعات الافتراضية وفي النصف الثاني من سنة 2002 ظهرت في فرنسا **Skrock** كموقع للتدوين لتتحول إلى شبكة اجتماعية سنة 2007.

ليظهر في عام 2003 موقع ماي سبيس **My Space** الأمريكي حيث عرف نمو سريع وأصبح من اكبر شبكات التواصل الاجتماعي ويقدم هذا الموقع خدمات كتفاصيل الملفات الشخصية وتحتوي على الشرائح ومشغلات الصوت والصورة إضافة إلى التدوين[1].

وفي فبراير 2004 صمم مارك زوكربيرج **موقع الفايسبوك** على شبكة الانترنت وقد بدأ من جامعة هارفارد يجمع ما بين 1200 طالب وطالبة لينمو بعدها ويعرف توسع في أفريل 2004 ليتم تثبيت الفايسبوك على كل الجامعات في أمريكا في ماي 2004 كما تم تمديده ليشمل طلاب مدارس الثانوية ويمكن المستخدمين من إنشاء ملف شخصي إضافة مستخدمين آخرين كالأصدقاء وتبادل الرسائل والشعارات الصور، التعليقات كما يمكن لمستخدمي الفايسبوك الانضمام إلى مجموعات المستخدمين المشتركة[2]، وتشير الإحصائيات الأخيرة لسنة 2016 أن عدد المستخدمين النشطين شهريا للفايسبوك في العالم يقدر ب مليار و94 مليون مستخدم[3]. وفي عام 2005 تأسس موقع اليوتيوب حيث يمكن لملايين من الناس اكتشاف ومشاهدة ومشاركة مقاطع الفيديو التي يتم إنشاءها أصلا ويوفر هذا الموقع منتدى للناس لتواصل وتبادل المعلومات[4]، وقد بلغ عدد مستخدمي اليوتيوب في2016 حسب إحصائيات موقع **Socialbakers.Com** 1000 مليون مستخدم نشط شهريا وأن عدد ساعات مشاهدة الفيديو شهريا هو6 مليار[5]. وبعد ظهور موقع اليوتيوب ظهر موقع التويتر في 2006 وهو عبارة عن خدمة تدوين

---

[1] حسين محمود هتيمي، **العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي** (عمان: دار أسامة للنشر، 2014)، ص ص .79، 80.

[2] Charlene Croft , " a brief history of the face book ", december 18 ,2007,site: **http://charlenegagnon.files.wordpress.com/2008/2/a-brief–history-of-the facebook.pdf.** p.1.

[3] http://www.socialbakers.com/statistic/facebook , visited in : 13 - 1 - 2017 .

[4] Simeon Edosomwan , Sitalast Shmi kalangot Doriane kouane , Gonelle Wotson , Tom Seymour, " the history of social media and its impact-on business" **the journal of applied management and entrepreneurship** ,vol16,n.3(2011),p. p 4,5.

[5] http://www.socialbakers.com/haevoom /papers /2010-www-twitter, visited in : 17- 2 – 2017.

مصغرة وتحمل الرسالة الواحدة كحد أقصى 140 حرفا وقد بلغ عدد مستخدمي التويتر بعد ثلاث سنوات من الميلاد أكثر من 41 مليون مستخدم[1]، وحسب أخر تقرير (2017) ل **Socialbakers.Com** بلغ عدد مستخدمي التويتر 313 مليون مستخدم سنويا، حيث يتم استخدام التويتر من قبل المستخدمين النشطين على المحمول بنسبة 82 % وعدد مستخدمي التويتر يوميا بلغ 500 مليون[2]، والجدول التالي يوضح ذلك:

السنوات	الفايسبوك (مستخدم)	التويتر (مستخدم)
2004	1 مليون	–
2005	6 مليون	–
2006	12 مليون	–
2007	58 مليون	–
2008	100 مليون	–
2009	360 مليون	–
2010	500 مليون	54 مليون
2011	845 مليون	117 مليون
2012	1 مليار	185 مليون
2013	1.22 مليار	241 مليون
2014	1.39 مليار	288 مليون
2015	1.59 مليار	305مليون
2016	1.86 مليار	319 مليون
2017	1.94 مليار	328 مليون

الجدول رقم (1) : يوضح عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية الفايسبوك، التويتر في العالم.

Source : www.socialbakers.com

فيما يخص إحصائيات الفايسبوك من 2004 إلى 2007 ومن2009–2012 و2017 ، أما سنة 2008 و2013– 2016 من :

[1] Haewoon Kwak, Changhyun Lee, Hosung Park, and Sue Moon , " What is Twitter, a Social Network or a news media?" p.1, site**: https://an.kaist.ac.kr/~haewoon/papers/2010-www-twitter.pdf.**

[2] https://www.socialbakers.com/statistics/twitter, visited in: 17- 2 – 2017.

https://www.statista.com/statistics/264810/number-of-monthly-active-facebook-users-worldwide.

فيما يخص إحصائيات عدد مستخدمي التويتر:

http://www.statistic.com/statistics/282087/number-of-monthly-active-twitter-vers , visited the site : 17- 2 - 2017.

9 – الهاتف النقال: هو الأخر يعد من أهم وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال والذي هو"عبارة عن جهاز اتصال صغير الحجم ومربوط بشبكة للاتصالات اللاسلكية والرقمية تسمح ببث واستقبال الرسائل الصوتية والنصية والصور عن بعد وبسرعة فائقة[1]، وقد عرف الهاتف النقال عدة تطورات في استخدامه انجرت عنه عدة أجيال منها:

أ- **الجيل الأول G1:** ظهر هذا الجيل في الثمانينات ويقوم على نظام الاتصالات التناظرية[2]، وسميت بأنظمة الهواتف الجوالة المتطورة (AMPS) وكانت البدايات الأولى لاستخدام هذا النوع من الهواتف الجوالة في ولاية شيكاغو الأمريكية[3].

ب- الجيل الثاني G2: ظهر هذا الجيل في التسعينات ويعتمد على النظام الرقمي وقد أتاح هذا الجيل خدمات جمة كخدمة الرسائل القصيرة ونقل البيانات بسرعة تم ظهر نظاما أكثر تقدما والمعروف باسم الجيل2.5(2.5 G)[4] .

حيث يصل معدل نقل البيانات إلى 9.6 كيلوبايت في الثانية[5]. وتستخدم في هذا الجيل تقنيات متعددة منها:

- **FDMA** (الوصل المتعدد بالتقسيم الترددي): وتعتمد هذه التقنية على تقسيم المدى الترددي إلى عدة قنوات ترددية صغيرة ويقدر مدى تردده ب 45 ميجاهرتز.

- **TDMA**(الوصول المتعدد بالتقسيم الزمني):وهو تخصيص حيز زمني من التردد لكل مكالمة ويقدر مدى تردده ب 30 كيلوهيرتز.

---

[1] فضيل دليو، **مدخل إلى الاتصال الجماهيري** (قسنطينة: مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري، 2003)، ص.180.

[2] Muhammad Farooq ,Muhammad Ishtiaq Ahmed Usman Mai "future generation of mobile communication networks ", **academy of contemporary research journal**, volume 2,issue1,(2013),p.24.

[3] علاء حسين الحمامي، سكينة حسن هاشم، محمد علاء الحمامي، **أساسيات وتكنولوجيا شبكات الحاسوب** (عمان:دار إثراء للنشر والتوزيع، 2009)، ص.453.

[4] Amit Kumar,Yunfei liu,Gyotsna Sengupta Divya, "evolution of mobile wireless communication networks :1g to 4 g",**iject** vol.1,lssue.1,desemeber (2010), p.68.

[5] Anwar,m.Mousa, "prospective of fifth generation mobile communication " ,**international journal of next generation networks (i.j.n.g.n)**,vol.4,no 3,sptember (2012) ,p.12.

– **CDMA**(الوصول المتردد بالنظام الكودي): وفي هذه التقنية تتحول كل مكالمة إلى بيانات رقمية وتقسم إلى رزم (حزم) ترتبط مع بعضها بالشيفرة[1].

ج– الجيل الثالث G3 : وهو التقنية الجديدة في مجال الهواتف المحمولة وهو مبني على مجموعة معايير اتحاد المواصلات العالمية في إطار برنامج المواصلات المتنقلة العالمية **IMT-2000** وفي هذا الجيل تصل سرعة نقل البيانات إلى 384 كيلوبايت/ثانية [2]، وقد بدأ هذا النوع في اليابان في أكتوبر 2001 ويهدف هذا النظام إلى تحسين خدمات الوسائط المتعددة وقدرة تحميل تصل إلى 50 ميغابايت[3]، تمكن تقنية هذا الجيل من نقل الموارد المرئية بدرجة عالية من النقاوة والصفاوة كما تسمح كذلك بتحرير وتدوين الأحداث والقصص اليومية وكذلك لديه القدرة على استقبال البث التلفزيوني وتمكين مستخدميه من الاتصال بشكل أسرع مع شبكة الانترنت[4].

د– الجيل الرابع LTE: G4 (التطور طويل الأمد): يمكن هذا الجيل من رؤية أشرطة الفيديو **HD** وإرسال رسائل البريد الالكتروني مع المرفقات كما يسمح أيضا بتحميل الأفلام وبث الفيديو الرقمي **DVB** والتلفزيون المحمول بالإضافة إلى خدمة الرسائل المتعددة الوسائط **(MMS)** ويصل معدل تحميل بيانات إلى100 ميغابايت في الثانية [5]، ويستخدم هذا الجيل الأنظمة المتنقلة **OFDM** (تعامد تقسيم التردد ذو الوصول المتعددة) و **MIMO** (متعددة المدخلات ومتعددة المخرجات) ، و(**SDR**) الأجهزة اللاسلكية العاملة بالبرمجيات، ففي تقنية **OFDN** تكون الإشارات متباعدة متعامدة مع بعضها البعض لتقليل التداخل، ومن مزاياها تحسين كفاءة الطيف، أما التقنية الثانية المستخدمة في هذا الجيل هي تقنية

---

[1] علاء حسين الحمامي، سكينة حسن هاشم، محمد علاء الحمامي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.457–459.

[2] Keiko Tanaka," **the mobile communications environment in the European union: systems regulations and consequences in the past, present, and future**"(for the ieee 2001,conference on the history of telecommunications ,st john's Newfoundland, Canada, 26-27 July, 2001),p.6.

[3] Narumi Umeda,Toru Otsu,and Tatsuro Masamura"special feature: fourth-generation wireless overview of the fourth génération mobile communication system ",**ntt technical review**,vol.2,no.9,September (2004), p p.12,13.

[4] صفاء محمود عثمان،"**إدراك الجمهور والقائم بالاتصال لوسائل الاتصال الحديثة بالتطبيق على الخدمات الإعلامية المقدمة عبر الهاتف المحمول** "،**الجمعية العربية الأمريكية لأساتذة الاتصال AUSACE** " (ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر الدولي السنوي الرابع عشر 7–10 نوفمبر 2009) ، ص.6.

[5] Aditi Chakraborty,"a study on third generation mobile technology(3g) and comparison among all generations of mobile communication" **international journal of innovative technology & adaptive management(uitam)**,volume1,lssue2,november(2013), p.2.

MIMOويتم هذا النظام عبر استخدام عدد من الهوائيات متعددة في الإرسال وعدد من الهوائيات متعددة في الاستقبال لتحسين نسبة الخطأ وتوفر هذه التقنية اتصال موثق[1].

– **خدمات الهاتف النقال:** يقدم هذا الأخير خدمات جمة للمستخدمين ومن أهمها:

– **خدمة الرسائل القصيرة (SMS):**وهي عبارة عن رسائل مكتوبة تكتب عن طريق لوحة أزرار الهاتف المحمول وترسل عبر شبكاته، وتسمح بتبادل الرسائل النصية القصيرة في حدود 160 رمز فقط[2].

– **خدمة رسائل الوسائط المتعددة (MMS):** تسمح هذه الخدمة بإرسال الصور أو أشرطة الفيديو[3]، ويتم الاتصال بين الشبكات عبر برتوكول الانترنت[4].

– **خدمات البلوثوت:** هو عبارة عن تقنية لتواصل الأجهزة النقالة مع بعضها البعض لاسلكيا ومعيار خاص بالاتصالات اللاسلكية قصيرة المدى[5].

– **خدمة الواب:** وهو عبارة عن برنامج يحول صفحات الانترنت المصممة للكمبيوتر ليجعلها صغيرة بشكل يناسب شاشات الهواتف النقالة أو الأجهزة الالكترونية الأخرى، وبالتالي يستفيد

مستخدم الهاتف من خاصية التجوال وما تقدمه الانترنت من خدمات ومعلومات[6].

فمن خلال ما تم التطرق إليه في هذا المطلب يتضح لنا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال قد عرفت إرهاصات متعددة نتج في كل مرحلة إفراز العديد من الوسائل التكنولوجية، هذا التطور التكنولوجي دفع بالعديد من الباحثين والمفكرين في البحث وإعطاء تعاريف لهذا المصطلح وهو ما سنوضحه في المطلب اللاحق.

---

[1] C.S patil,r.r karhe,m.a aher " review on generations in mobile cellular technology " **international journal of emerging technology and advanced engineering**,volume2,lssue10,october (2012),pp.617,618.

[2] جمال علي خليل الدهشان،"**استخدام الهاتف المحمول mobile phone في التعليم والتدريب" لماذا؟وفي ماذا؟وكيف؟**(ورقة بحث مقدمة إلى الندوة الأولى في تطبيقات تقنية المعلومات والاتصال في التعليم والتدريب ،جامعة الملك سعود،كلية التربية ،قسم تقنيات التعليم ، 12–14 أفريل 2010)، ص.15.

[3] International telecommunication union**," making mobile phone and services accessible for persons with disabilities",** a joint report of itu –the international telecommunication union and g3ict –the global initiative for inclusive icts, august 2012.p.2.

[4]Enrico Masala,antonio servetti and juan carlos de martin, **multimedia communications over wireless mesh networks** (new york :auerbach publications,2007),p.330.

[5]Samiul. islam, boraq. ammourach, and mohamad. mahmoud **"location based computation sharing framework for mobile devices"** (2nd international conference on emerging trends in computer and image processing(icetcip 2012),bali,june30 –july 1,2012),p.157.

[6] جمال علي خليل الدهشان، **مرجع سابق الذكر**، ص.17.

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال: المفهوم والنظريات

حظي مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين حيث قدمت له تعريفات عدة ، تختلف باختلاف مجال استخدامه ، كما ظهرت مع هذا المفهوم نظريات مفسرة له ، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب تبيين مختلف هذه تعاريف والنظريات.

أولا : مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال: إن الحديث عن تكنولوجيا الإعلام والاتصال يقودنا البحث لا محال إلى معرفة التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح غير أنه وقبل التطرق إلى ذلك نشير إلى تعريف كل من المصطلحات المركبة كلا على حدا تم نعرج إلى المفهوم بصفة عامة والمفاهيم التي لها صلة.

1 – التكنولوجيا: وهنا سنعرف المصطلح من كلا الناحيتين: اللغوية والاصطلاحية

أ– لغويا: التكنولوجيا كلمة يونانية مشتقة من لفظتين الأولى **(Techne)** والتي تعني التقنية، أما اللفظة الثانية فهي**Loges** ومعناها العلم والدراسة ، وعليه يمكن التعبير عن التكنولوجيا بأنها علم التقنية أي علم دراسة الفنون التقنية.

ب – اصطلاحا: أما من هذه الناحية فيعني بها "مجموعة من المعارف والخبرة المتراكمة والمتاحة للأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ما أو وظيفة ما في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع[1]. كما يعني بها أيضا"عملية وضع وانتقاء طرق تسمح بالاستعمال الفعال للتقنيات المختلفة وهذا لضمان عمل ميكانيزمات الإنتاج، الاستهلاك، الإعلام والاتصال[2].

2– الإعلام : يعني به من ناحية:

أ– لغة: التبليغ والإبلاغ أي الإيصال، يقال بلغت القوم بلاغا أي أوصلهم الشيء المطلوب، والبلاغ ما بلغك أي وصلك وفي الحديث"بلغوا عني ولو أية" أي أوصلوها غيركم وأعلموا الآخرين، وأيضا فليبلغ الشاهد الغائب أي فليعلم الشاهد الغائب[3].

---

[1] الداودي الشيخ،" الإبداع كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**،المجلد.3، العدد.17(2008)، ص.17.

[2] شوقي شادلي ، " أثر حجم المؤسسات الصغيرة في درجة تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال"، **مجلة الباحث**، العدد17 (2010–2009)، ص.261.

[3] قينان عبد الله الغامدي،"**التوافق والتنافر بين الإعلام التقليدي والإعلام الالكتروني**"(ورقة بحثية قدمت في ندوة حول الإعلام والأمن الالكتروني ، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، ماي،2012)، ص.5.

ب – اصطلاحا: يعني به "معاونة الجماهير على تكوين الرأي الصحيح تجاه مشكلة أو مسألة عامة ويتحقق ذلك عن طريق إذاعة المعلومات والوقائع المتعلقة بهذه المسائل دون تعقيب عليها"[1]. ويعرف **سمير حسين** الإعلام بأنه" كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجماهير بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية"[2].

ويعرفه الدكتور **وجيه الشيخ** بأنه" تلك العملية التي يتم من خلالها نقل الأخبار والمعلومات عن الأحداث بشكل موضوعي وحيادي لوضع الناس أمام حقيقة الحديث المنقول وتعريفهم به"[3].

فمن خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الإعلام بأنه ذلك النشاط الذي يتم من خلاله نشر وإيصال المعلومات والحقائق والأحداث المختلفة إلى الجماهير بتعدد أنواعها.

3– الاتصال:

كغيره من المصطلحات هو الأخر لديه تعاريف متعددة سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية

أ – لغة: الاتصال مصدر من وصل والواو والصاد واللام أصل واحد يدل على ضم شيء إلى شيء حتى يعلقه، ووصلت الشيء وصلا وصلة وفي التنزيل العزيز الحكيم "ولقد وصلنا لهم القول لعلهم يتذكرون "(القصص51)، واتصل الشيء بالشيء لم ينقطع ووصله إليه ، وأوصله أنهاه إليه وأبلغه إياه[4]. جاء في معجم **لسان العرب لابن منظور**: بأن الاتصال والوصلة ما اتصل بالشيء، قال لليث كل شيء اتصل بشيء فيما بينهما وصلة، أي اتصال وذريعة والتواصل ضد التصادم[5].

أما **قاموس أكسفورد** فيعرفه بأنه عبارة عن" نقل وتوصيل وتبادل الأفكار والمعلومات بالكلام أو الكتابة أو الإشارات"

---

[1] محمد نصر مهنا، **تطور النظريات و المذاهب السياسية** (القاهرة: دار الفجر، 2006)، ص.186.

[2] رحيمة الطيب عيساني، **مدخل إلى الإعلام والاتصال المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية** (الجزائر: مطبوعات الكتاب الحديثة، 2008)، ص.19.

[3] إبراهيم فواز الجباوي، **الإعلام في الأزمات**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه (سوريا :جامعة سنت كليمنست العالمية،2009)، ص.11.

[4] نصار أسعد نصار، " طرق الاتصال التربوي (السمعية و البصرية) دراسة موضوعية في الحديث النبوي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد.26، العدد الثاني (2010)، ص.427.

[5] خالد عزب، **الهوية والإعلام مستقبل المجتمعات وتدفق المعلومات** (مصر: مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، 2001)، ص.24.

ب اصطلاحا: الاتصال هو كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني **Communice** والتي تعني تبادل المعلومات، كما يعني به عملية نقل المعلومات والفهم المشترك من شخص لأخر[1]. أما **سمير حسين** فيعرفه بأنه" النشاط الذي يستهدف تحقيق العمومية أو الذيوع أو الانتشار أو الشيوع أو المألوفية لفكرة أو موضوع أو منشأة أو قضية عن طريق انتقال المعلومات أو الأفكار أو الآراء أو الاتجاهات من شخص أو جماعة إلى أشخاص أو جماعات باستخدام رموز ذات معنى موحد ومفهوم بنفس الدرجة لدى كلا الطرفين"[2].

غير أنه ومن أجل القيام بالعملية الاتصالية لابد وأن ترتكز على مجموعة من العناصر تتمثل في :

– **المرسل:** وهو الجهة (فردا أو جماعة) التي تقوم بإرسال الرسالة إلى الجهة الأخرى بغية نقل المعلومات[3].

– **الرسالة:** وهي عبارة عن مجمل الأفكار والمعاني التي يقوم المتصل بإرسالها إلى المستقبل، غير أن مضمون الرسالة يختلف بحسب الهدف الذي أعدت لأجله[4].

– **المستقبل:** وهي الجهة المستهدفة بمضمون الرسالة[5].

– **الوسيلة (القناة):** وهي عبارة عن قنوات الاتصال ونقل المعرفة التي تمر من خلالها الرسالة من المرسل إلى المرسل إليه[6].

– **التأثير:** وهو أن الرسالة التي يرسلها المصدر (المرسل) يكون لها تأثير على أفكار ومشاعر واتجاهات وأراء المتلقي لها.

– **التغذية الراجعة:** وهو رد الفعل الصادر عن المتلقي أثناء وصول رسالة المرسل وهو ما يعكس مدى قبوله ورفضه محتوى الرسالة [7].

---

[1] Fred c lunenbury,"communication: the process barriers, and improving effectiveness ", **schooling**, volume1, number1, (2010),p.1.

[2] حسن عماد مكاوي، عاطف عدلي العبد، **نظريات الإعلام** (القاهرة: مركز بحوث الرأي والإعلام، 2007)، ص.7.

[3] محمد سلامة عازة، **مهارات الاتصال** (القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، 2007)، ص.7.

[4] محمد الصيروفي، عبد الغني حامد، **الاتصالات الدولية ونظم المعلومات** (مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة،2006)، ص.25.

[5] إدريس لكريني، " دور المعلومات والاتصالات في إدارة الأزمات الدولية "، **مجلة رؤى إستراتيجية** ، المجلد الثاني، العدد. 5 (2014)، ص.21.

[6] أحمد بخوش، **الاتصال والعولمة دراسة سوسيوثقافية** (الجزائر:دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2008)، ص.19.

[7] صالح خليل أبو أصبع، **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة** (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.5، 2006)، ص.15.

– **التشويش:** وهي المؤثرات التي تؤثر على وصول الرسالة إلى المرسل إليه وتحول دون وصولها على أكمل وجه[1]. والشكل التالي يوضح مجمل هذه العناصر الأساسية للاتصال:

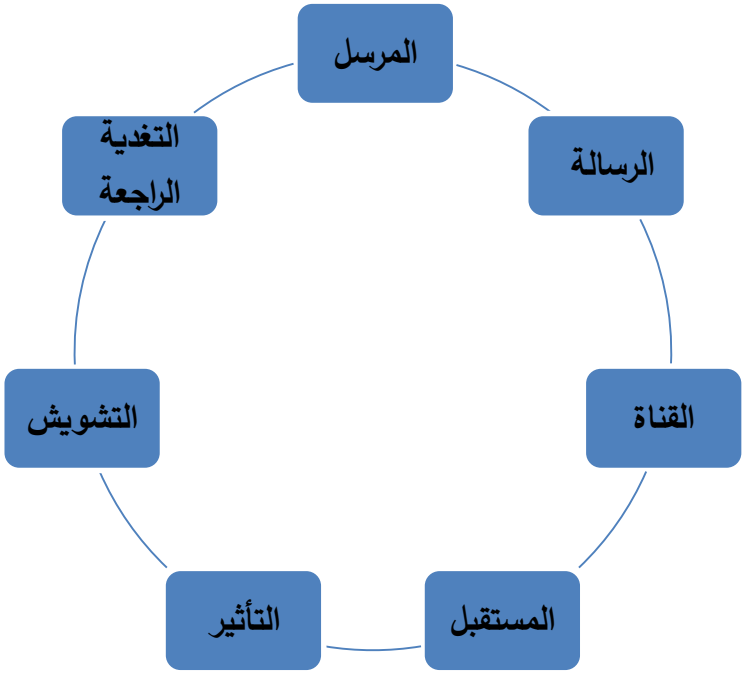

الشكل رقم (2): يوضح عناصر العملية الاتصالية.

المصدر: من إعداد الباحثة.

ج – أنواع الاتصال: تعددت وتنوعت أنواع الاتصال بتعدد الجهات التي تقوم بالعملية الاتصالية فقد يكون الاتصال شخصي، أو ذاتي أو جماعي أو تنظيمي أو جماهيري أو اتصال عام وفيما يلي تفسير لأهم هذه الأنواع:

– **الاتصال الذاتي:** وهو الاتصال الذي يكون فيه الفرد مرسلا ومستقبلا، أي أن هذا النوع من الاتصال يحدث حينما يتحدث الفرد مع نفسه وتكون الرسالة عبارة عن الأفكار والمشاعر والتخيل بينما يعد المخ القناة الاتصالية التي تنقل الأفكار[2].

[1] مصطفى ربحي عليان ، عدنان محمود الطوباسي، **الاتصال والعلاقات العامة** (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005)، ص.44.

[2] عبد الرحيم درويش، **مقدمة إلى علم الاتصال** (دمياط: مكتبة نانسي،2005)، ص.11.

– **الاتصال الشخصي:** وفي هذا النوع يكون الاتصال وجه لوجه بين المرسل والمستقبل[1].

– **الاتصال الجمعي أو المجتمعي:** ويقصد بهذا النوع الاتصال الذي يتم بين الشخص مع جماعة أو اتصال الجماعة مع جماعة أخرى كالاتصال الذي يحدث في المحاضرات والندوات أين يستخدم المرسل الميكروفون ومكبرات الصوت كقنوات من أجل إيصال الرسالة للجمهور المتلقي[2]. –

الاتصال التنظيمي: وهو الاتصال الذي يحدث داخل المنظمات بين المستويات الإدارية المختلفة أي بين الرؤساء و المرؤوسين[3].

– **الاتصال الجماهيري:** وهو الاتصال الذي يكون فيه محتوى الرسالة موجه لجمهور كبير عبر استخدام وسائل الإعلام المختلفة[4].

– **الاتصال العام:** وهو الاتصال الذي يضم جمهور عريض وأكثر من حجم الجماعة[5]. والشكل التالي يبين مختلف الأنواع التي تم ذكرها:

[1] إبراهيم أحمد أبو عرقوب، إبراهيم محمد الجوارنة ،" أثر وسائل الدعوة وأساليب الاتصال في زيادة تدين طلبة قسم الدعوة والإعلام الإسلامي في كلية الشريعة "، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، المجلد .7، العدد.3 (2011)، ص.217.

[2] عبدوه إبراهيم الدسوقي، **التلفزيون والتنمية** (الإسكندرية:دار الوفاء،2004)، ص.39.

[3] محمود يوسف مصطفى عبده، **مقدمة في العلاقات العامة** (القاهرة:ذ.د.ن، 2004)، ص.119.

[4] عبدوه إبراهيم الدسوقي، **مرجع سابق الذكر**، ص.39.

[5] صالح خليل أبو أصبع، **مرجع سابق الذكر**، ص.29.

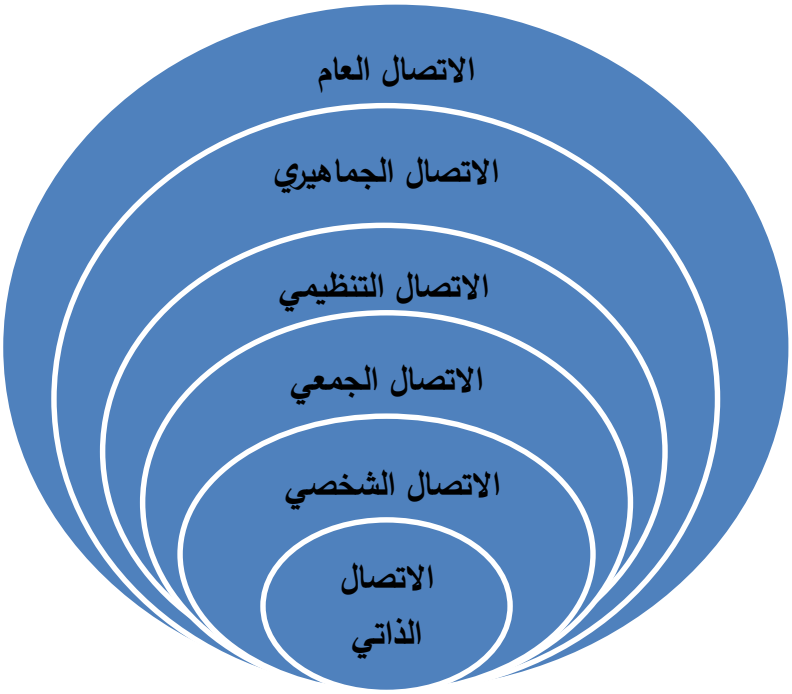

الشكل رقم (3): يوضح أنواع الاتصال.

المصدر: من إعداد الباحثة.

ويحمل الاتصال في فحواه مجموعة من الأهداف تختلف بتعدد جهاته وتأثيراته وسأوضح هذه الأهداف من خلال الشكل التالي:

أهداف الاتصال:

الشكل رقم (4): يوضح أهداف الاتصال.

المصدر: من إعداد الباحثة.

بالاستناد على مجموعة المراجع:

- أحمد بخوش، **الاتصال والعولمة دراسة سوسيوثقافية** (الجزائر:دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008)،ص ص. 16،17.

- هناء حافظ بدوي، **الاتصال بين النظرية والتطبيق**(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،2003)، ص.24.

- محمد سيد فهمي، **تكنولوجيا الاتصال في الخدمة الاجتماعية** (الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 2006)،ص.34.

- محمد محمود مهدلي، **مدخل في: تكنولوجيا الاتصال الاجتماعي** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د، س، ن) ، ص ص.87،88.

فبتحليلينا لمختلف التعاريف التي تناولت مفهوم الاتصال والإعلام يتضح لنا جليا أن هناك فروق بين كلا المصطلحين والجدول التالي يوضح هذا الاختلاف:

الإعلام	الاتصال
– الإعلام يعني تقديم المعطيات والأخبار والمعلومات. – الإعلام نشاط اتصالي تنسحب عليه كافة مقومات النشاط الاتصالي ومكوناته الأساسية. – أن الإعلام ثابت من حيث المحتوى. – يمكن حدوث إعلام من دون علاقة اتصالية.	– مفهوم الاتصال أوسع وأشمل من الإعلام. – يستلزم الحوار وجود علاقات. – الاتصال هو الغالب في عملية العلاقة،حيث يقوم بتفعيل الإعلام ويجعله أمرا عمليا. – لا يمكن أن يكون هناك اتصال دون إعلام كون المعلومة هي المادة الخام للاتصال.

الجدول رقم (2): يوضح الفرق بين الإعلام و الاتصال.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على مجموعة مراجع:

* فضيل دليو، **التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال (Ntic/Nict) المفهوم–الاستعمالات–الآفاق**، (عمان: دار الثقافة، 2010)، ص.25.

* محمد نصر مهنا، **في تنظير الإعلام الفضائيات العربية – العولمة الإعلامية المعلوماتية** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.404.

* رحيمة الطيب عيساني، **مدخل إلى الإعلام والاتصال المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية** (الجزائر: مطبوعات الكتاب الحديثة، 2008)، ص.19.

4– تكنولوجيا الإعلام: ويعني بها المكونات المادية والبرمجيات ووسائل الاتصال عن بعد وإدارة قواعد البيانات وتقنيات معالجة المعلومات الأخرى المستخدمة في أنظمة المعلومات والمعتمدة على الكمبيوتر[1].

5 تكنولوجيا الاتصال: يعني بها حسب المنظور الاتصالي"مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي أو الوسطى والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة والمرئية أو المطبوعة والرقمية من خلال الحاسبات الالكترونية تم تخزين هذه البيانات والمعلومات تم استرجاعها في الوقت المناسب تم

[1] محمد شايب، " **أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف**" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة سطيف:، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006–2007)، ص.101.

عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية ونقلها من مكان إلى مكان أخر وتبادلها "[1].

6- مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال: أما فيما يخص مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال فإن هذا المصطلح عرف عدة تعاريف إلا أننا سنعرج على بعض منها :

يقصد بها أساسا" تلك الموصولة بالكمبيوتر ولها أثار عدة تشمل مجالات وتطبيقات متنوعة مثل تشخيص المعارف عموما وتنظيم المؤسسة خصوصا" [2].

كما يعني بها أيضا " خليط من أجهزة الحواسيب الالكترونية ووسائل الاتصال المختلفة كالألياف الضوئية والأقمار الصناعية، التقنيات المصغرات الفلمية وغيرها أي مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاختراعات والمنتجات التي تتعامل مع مختلف المعلومات من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها في الوقت الملائم وبالطريقة المناسبة والمتاحة" [3] ، فمن مضمون هذا التعريف يتبين لنا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي مجمل الأنواع التكنولوجيا المستعملة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني.

كما تعرف أيضا بأنها" تلك الأدوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات والتي تساعد الإدارة على استخدام المعلومات المدعمة لاحتياجاتها في اتخاذ القرارات وللقيام بمختلف العمليات عن طريق تحويل ، تخزين ومعالجة كل أنواع المعلومات نصوص، صور، صوت في شكل معطيات رقمية موحدة وبثها بسرعة الضوء في كل أنحاء العالم باستخدام الشبكة العالمية انترنت كما يمكنها ترجمة المعلومات المستقبلية وتحويلها إلى الشكل المرغوب فيه نصوص،صور، صوت، فضلا عن تغيير طرق الاتصال[4].

فمن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تستعمل في الجانب الإداري،حيث تستخدم للقيام بمختلف الأنشطة الإدارية عبر تخزين المعلومات الإدارية واسترجاعها بكل سهولة.

---

[1] شريف درويش اللبان ، **تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ،2000)، ص ص.102 ،103.

[2] فضيل دليو، **مرجع سابق الذكر**، ص.174.

[3] عبد الوهاب بن بريكة، زينب بن التركي،" أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية "، **مجلة الباحث**، العدد .7 (2009- 2010) ، ص.246.

[4] العربي العربي، " مستقبل الإعلام بين التطور التكنولوجي وصناعة التغيير "، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد العاشر (2015)، ص.226.

بينما عرفها **محمود علم الدين** بأنها "مجمل المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية المستخدمة في جمع المعلومات ومعالجتها وإنتاجها واسترجاعها ونشرها وتبادلها أي توصيلها إلى الأفراد والمجتمعات" [1].

أما **هربرت سيمون** فيرى أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تساعد على جعل كل معلومة مسموعة أو رمزية أو مرئية أو نقرأ على حاسوب أو كتاب أو مذكرات تخزن ذاكرات الكترونية[2].

من جهته عرف **روبن** تكنولوجيا الإعلام والاتصال بأنها" آلة أو تقنية أو وسيلة خاصة تعمل على إنتاج أو تخزين أو استرجاع أو توزيع أو استقبال أو عرض المعلومات".

كما يعني بها كذلك" الوسائل التي تعمل على الحصول على المعلومات الرقمية والمكتوبة واللاسلكية والصوتية ومعالجتها وتخزينها ونشرها بواسطة مجموعة من الأجهزة الالكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية والكمبيوتر "[3].

أما مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالنسبة للمقاربة الاتصالية ل"أ. موتشيللي**(Mucchielli.A)** تخص المقاربات الرسمية الممثلة في المنظمتين الدوليتين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OCDE.ONU**) والتي يعني بها " وسائل الكترونية تنقل وتخزن وتعالج وتنشر المعلومات وذلك خدمة للتنمية"[4]. فما يلاحظ على تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الأمم المتحدة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال هو اقتصارها على الجانب المادي والغاية التنموية لها.

في حين يقصد **بتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة** بأنها "مجموع الأدوات المتعلقة بعمليات الإنتاج، التخزين المعالجة تبادل المعلومات الرقمية مهما كان شكلها: من وسائل الإعلام الرقمية والهاتف الثابت والمحمول إلى الانترنت مرورا بالبطاقات الالكترونية وأنظمة المحاضرات السمعية البصرية عن بعد[5].

---

[1] رحيمة الطيب عيساني، **الوسائط التقنية الحديثة وأثرها على الإعلام المرئي والمسموع** (الرياض:جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج ،2010)، ص.16.

[2] محمد طرشي، محمد تقروت، "**أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية في منظمات الأعمال العربية**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي الخامس حول:رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، يومي 13– 14 ديسمبر 2011)، ص.3.

[3] خالد منصر، **علاقة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة باغتراب الشباب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة باتنة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الحاج لحضر باتنة : قسم العلوم الإنسانية، 2012/2011)، ص ص.48 ، 49.

[4] فضيل دليو ، **مرجع سابق الذكر** ، ص.27.

[5] فضيل دليو، **التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال (ntic/nict) المفهوم–الاستعمالات–الآفاق** (عمان: دار الثقافة، 2010)، ص.30.

أما **تكنولوجيا المعلومات والاتصال** فيعني بها "مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن تم استرجاعها وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم أو استقبالها من أي مكان في العالم"[1].

أما **اليونسكو** فعرفتها بأنها" مصطلح يستخدم لوصف الأدوات والطرق للوصول والاسترجاع والتخزين والتنظيم والمعالجة والإنتاج وتقديم وتبادل المعلومات بواسطة طرق الكترونية أوتوماتيكية وهذا يشمل الأدوات المعدنية والصلبة والمرنة والاتصالات والذي يمثل على شكل كمبيوترات شخصية وماسحات ضوئية وكاميرات رقمية وهواتف وفاكسات و**CDS** و **Modems** ومشغل **DVD** والمسجلات والفيديو الرقمي والتلفزيون والراديو والبرامج مثل نظام قواعد البيانات والتطبيقات متعددة الوسائط [2]. وإذ فككنا هذا المصطلح إلى قسمين نجده يتكون من جزئين وهما : تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات فالأولى تعني" التكنولوجيا القائمة على استخدام الالكترونيات في جمع وخزن ومعالجة المعلومات وتشغيلها ضمن مجموعة شاملة وصولا إلى المعرفة، أما الثانية فهي الآلات أو الأجهزة الخاصة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها[3].

وكتمحيص لمختلف التعاريف التي تناولت تكنولوجيا الإعلام والاتصال يمكننا تعريفها بأنها "عبارة عن مجموعة من الوسائل المختلفة (وسائل مادية وغير مادية) تستعمل في جمع المعلومات والعمل على تخزينها واسترجاعها عند الحاجة إليها وتبادلها.

ومن المصطلحات التي لها علاقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال نجد:

أ – **مجتمع المعرفة:** وهو المجتمع الذي تشكل فيه المعرفة مصدر الإنتاج الأولى عوضا من رأسمال أو القوة العاملة، فمجتمع المعرفة هو المجتمع الذي تكون المعرفة فيه إحدى قوى الإبداع والابتكار[4].

---

[1] خديجة بلعلياء، " **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب مزايا تنافسية في منظمات الأعمال**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي الخامس حول:رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، يومي 13–14 ديسمبر 2011)، ص.7.

[2] المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، " **دور المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية في مجال قياس مجتمع المعلومات في الدول العربية**"(ورقة عمل قدمت إلى ورشة العمل الإقليمية الثانية "بناء القدرات في مجال قياس مجتمع المعلومات:المؤشرات الأساسية– الإحصائيات– تحليل البيانات ، عمان – الأردن، 10– 12 ديسمبر 2006)، ص.3.

[3] محمود علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة** (القاهرة:دار السحاب للنشر والتوزيع، 2005)، ص.139.

[4] وكالة الوزارة للتخطيط المعلومات، **التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية – تقويم دولي**– (السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط.3، 2013) ص.10.

ب – مجتمع المعلومات: والذي يعني به" المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة لتصبح الموجه الرئيسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية" بينما عرفته مجلة النادي العربي للمعلومات بأنه" مجتمع يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال "[1] ، فهذا التعريف يبين أن المعلومات تعد أساس قيام المجتمع.

ثانيا: النظريات المفسرة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال: تزخر أدبيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالعديد من النظريات التي اهتمت بدراسة وتفسير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتتمثل في :

1 – النظرية الحتمية التكنولوجية (مارشال ماكلوهان): تعتبر هذه النظرية من النظريات المادية التي اهتمت بتأثير تكنولوجيا وسائل الإعلام على تفكير وسلوك الأفراد وأيضا على التطور التاريخي للمجتمعات، وحسب مارشال ماكلوهان فان وسائل الإعلام لا يمكن النظر إليه مستقلا عن تكنولوجية الوسائل الإعلامية ولقد قسم ماكلوهان التطور التاريخي لوسائل الاتصال إلى أربع مراحل تعكس الأطوار الثلاثة لتطور التاريخ الإنساني :

أ – المرحلة الشفوية: وهي مرحلة ما قبل التعلم أو المرحلة القبلية.

ب – مرحلة الكتابة: وهي فترة الانتقال إلى عصر الكتابة والتدوين.

ج– مرحلة الطباعة : بدأت مع اختراع جوتنبرغ للحروف الطباعية والتي استمرت من سنة 1500 إلى سنة 1900 تقريبا[2].

د – مرحلة وسائل الإعلام الالكترونية وهي الفترة التي عرفت ظهور التقنيات الالكترونية لاسيما بظهور التلفزيون.

فحسب ماكلوهان يرى أن البشرية ما هي إلا نتاج لحتمية تكنولوجية ففي الحقبة الأولى من تاريخ البشرية (فترة الأمية) استعمل البشر حواسهم بالتساوي للاتصال ببعضهم البعض ، بينما في الفترة الثانية فقد تجاوزت البشرية مرحلة الأمية إلى مرحلة الاتصال عن طريق الرموز من خلال اختراع الكتابة التصويرية وتطويرها إلى الكتابة الأبجدية الألفبائية ، أما الحقبة الثالثة وهي الفترة التي اخترع فيها الحروف الطباعية المعدنية المتحركة والانتشار الواسع لهذه التكنولوجيات الجديدة حيث أصبحت وسائل الطباعة الأداة التي

[1] سمير الشيخ علي، "مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد. 30، العدد. 1 و2 (2014)، ص.356.

[2] فضيل دليو، **مرجع سابق الذكر** ، ص.60.

ينظر من خلالها إلى المجتمع، أما الفترة الرابعة وتتمثل في الفترة الالكترونية أين أصبحت الوسائل الجديدة كالراديو والتلفزيون والحاسوب تربط الدول وثقافاتها بشكل سريع وفوري .

2 – نظرية مجتمع المعلومات :(نظرية المجتمع بعد الصناعي): وترتبط هذه النظرية بالمفكر الأمريكي دانييل بل ، حيث قسم تاريخ البشرية إلى ثلاث مراحل تتمثل في :

أ– مرحلة المجتمع قبل الصناعي: وهي المرحلة التي كان الإنسان يتعامل فيها مع الطبيعة وذلك عبر مجموعة صغيرة من البشر.

ب– مرحلة المجتمع الصناعي: وهي المرحلة التي صار فيها الإنسان يتعامل مع الوسط الصناعي بحيث يحتجب الإنسان خلف الآلة المنتجة لمختلف السلع والبضائع.

ج – مرحلة المجتمع بعد الصناعي: (مجتمع المعلومات): فمجتمع المعلومات هو ثمرة لتكنولوجيا الحاسب الآلي التي امتلكت القدرة على تغيير هيكل المجتمع وبنيته الأساسية إذ أصبح الحاسب الآلي يمثل رمزا وتجسيدا ماديا لثورة التقنية ويقود التجديدات الحالية في المجتمع المعاصر.

3– نظرية المجتمع التليماتي(المجتمع التليماتيك): يشير مصطلح المجتمع التليماتي إلى المجتمع الذي تترابط فيه كل من وسائل الاتصال والإعلام والمعلوماتية في بنية اتصالية واحدة وتتجسد هذه النظرية في كتاب المفكر الفرنسي بنيا توفسكي والمفكر الأمريكي " ج. مارتن" الذي أدى إلى تطوير ما يعرف اليوم بالتلفزيون التفاعلي بحيث تصبح ردود فعل الجماهير (المتلقين) تأخذ في الحسبان الأمر الذي يقلل من احتمالات الاحتجاجات وذلك انطلاق من توفير أداة للجماهير للتعبير عن عدم رضاهم وتوفير وسيلة للسلطات لقياس عدم رضا الجماهير.ويرى مارتن أن مجتمع التليماتيك في جانبه السلبي يمكن أن يتحول إلى فاشية معلوماتية في ظل سيطرة وهيمنة الدولة على العدد الهائل من المعلومات ذات الصلة بالجماهير، كما بإمكانه أن يتحول في جانبه الايجابي إلى مجتمع رقمي مثالي توفر فيه التكنولوجيا كافة وسائل الرفاهية.

4– نظرية الموجة الثالثة وتحول السلطة : هذه النظرية أدت إلى إعادة ترتيب أولويات السلطة التقليدية في عالمنا المعاصر فتاريخيا كانت هناك دائما ثلاث أوجه للسلطة تتمثل في القوة ، المال والمعرفة، حيث كانت هذه الأولوية في العصور الماضية للقوة العسكرية تم تحولت عقب ذلك للارتكاز على الإمكانات الاقتصادية ثم تحولت في عالمنا المعاصر لكي تعتمد على القدرات المعرفية وبالتالي يرى

توفلر أن التقدم الفائق في تكنولوجيا الاتصال يقدم المعرفة باعتبارها السلطة ذات الأولوية في عالمنا المعاصر[1].

5- نظرية ترتيب الأولويات: تهتم هذه النظرية بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم المجتمع وتفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا يمكن أن تقدم كل الموضوعات والقضايا التي تحدث في المجتمع بل يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بكثرة للتحكم في طبيعتها ومضمونها ، وترجع الأصول النظرية لبحوث ترتيب الأولويات إلى والتر ليبمان" من خلال كتابه بعنوان الرأي العام " حيث يرى ليبمان أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصورة الذهنية لدى الجماهير ، فهذه الوسائل تعمل على تكوين الرأي العام من خلال تقديم القضايا التي تهم المجتمع.

6- نظرية فجوة المعرفة: ظهرت هذه النظرية بعد معرفة نتائج لبحوث عديدة أشارت إلى أن قطاعات الجمهور المختلفة تحظى بالتوازن في الحصول على المعلومات المتدفقة من وسائل الاتصال الحديثة وتعتمد هذه النظرية على فرضية مفادها أنه يؤذي تدفق المعلومات من وسائل الإعلام داخل النظام الاجتماعي إلى جعل فئات الجمهور ذوي المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع يكتسبون هذه المعلومات بمعدلات أسرع من الفئات ذوات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض وبالتالي تتجه فجوة المعرفة بين فئات الجمهور المختلفة إلى الزيادة بدلا من النقصان.

ويتم تطبيق نظرية فجوة المعرفة على مستويين رئيسيين:

المستوى الفردي الضيق: ويتضمن اكتساب الفرد للمعرفة من وسائل الاتصال ويتحكم في ذلك الفروق الفردية ومهارات الاتصال والقدرة المعرفية ومستوى الاهتمام وغيرها من العوامل الفردية.

- المستوى المجتمعي الأشمل: ويشتمل طبيعة البناء الاجتماعي والمتغيرات المرتبطة بالمجتمع مثل أساليب نشر المعلومات وتوزيعها ووسائل الاتصال المتاحة وطبيعة الصراع الاجتماعي وملكية وسائل الإعلام وطرق تمويلها وتشغيلها.

[1] كمال بطاش ، **دور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في تفعيل العمل التشريعي (دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني)** ، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة – : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009- 2010)، ص ص.21، 22.

وتعد الحملات الإعلامية السياسية والاجتماعية المجال الأمثل لاختبار نظرية فجوة المعرفة وذلك بسبب تدفق المعلومات الخاصة بالمرشحين أثناء الحملات الانتخابية ما يساعد الناخبين على اتخاذ قرارات التصويت وفقا للمعلومات المتدفقة من وسائل الاتصال المختلفة[1].

7- نظرية انتشار المبتكرات : تحاول هذه النظرية تقديم تفسير حول كيفية انتشار الأفكار والمنتجات الجديدة وكيفية تبنيها من قبل الأفراد وكذا المجتمعات ، ويعد ايفريت روجرز **(Everett Rogers)** صاحب هذه النظرية ، وحسبه فان الابتكار (الفكرة الجديدة)، قنوات الاتصال (قادة الرأي ، ..) ، الوقت ، النسق الاجتماعي (التركيبة الاجتماعية) تعد المكونات الأساسية لعملية الانتشار، أما عملية التبني فيقسمها روجرز إلى خمس مراحل : الشعور بالفكرة ، الاهتمام بها ، تقييمها، تجريبها تم تبنيها ،أما الرفض فيكون في إحدى المراحل السابقة.

لقد كانت هذه النظرية تعد في وقت مضى قديمة غير أنها استرجعت بريقها من جديد مع تنامي أهمية التكنولوجيات الأفكار والممارسات الجديدة المرتبطة لاسيما بالانترنت وتكنولوجيات الإعلام والاتصال[2]، وتشتمل هذه النظرية على مجموعة من الخصائص تتمثل في:

أ – الميزة النسبية: ويقصد بالميزة النسبية عادة مدى الفائدة الاقتصادية التي تعود على الشخص الذي يتبنى الفكرة أو المنتج الجديد أو الخدمة، فكلما كان الابتكار الجديد أكثر فائدة كلما زاد انتشاره.

ب- درجة التعقيد: أي مدى إدراك الفرد للمبتكر على انه سهل الفهم والاستخدام فهناك بعض الأفكار المستحدثة تكون واضحة أكثر وسهلة أكثر من بعض الأفكار الأخرى، فكلما كانت الفكرة الجديدة سهلة التعامل والفهم زادت سرعة انتشارها.

ج – الملائمة: هو مدى اتساق تبني الابتكار مع ما يفعله الناس واحتياجاتهم وقيمهم ومعتقداتهم وخبراتهم السابقة، فكلما كان الابتكار أكثر توافقا كلما كانت فرصة التبني أفضل [3].

د- القابلية للتقسيم والتجزئة: بعض الأفكار والأساليب المستحدثة يمكن تقسيمها وتجربتها مجزأة ، فكلما نجح الفرد في تجربة جزء ينتقل بسهولة إلى أجزاء تالية ، لكن هناك بعض الأفكار والأساليب

---

[1] حسان عماد مكاوي ، عاطف عبدلي العبد ، **نظريات الإعلام** (القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007)، ص ص.392-420.

[2] فضيل دليو، **مرجع سابق الذكر**، ص ص .64-63.

[3] Tahir Ahmad Wani and Syed Wajid Ali " innovation diffusion theory review & scope in the study of adoption of smartphones in india", **journal of general management research**, vol. 3, issue 2, july(2015), pp.108,109.

تكون غير قابلة للتجزئة ، فحسب روجرز فان الأفكار والأساليب المستحدثة التي يمكن تجريبها وتجزئتها تكون أسرع في التبني من قبل الأفراد والمجتمعات من تلك الأفكار التي لا يمكن تقسيمها.

هـ- قابلية التداول: وهي سهولة ونشر وتداول الفكرة أو الأساليب المستحدثة بين الأفراد، فكلما كانت النتائج المترتبة على تبني الفكرة واضحة كلما كان قبول الآخرين وتبنيهم لها سهلا [1].

فكل هذه النظريات التي تم الإشارة إليها ساهمت في تفسير مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الثالث: خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال

تتسم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بجملة من المميزات ساهمت في تقديم أفضل الخدمات من حيث نقل ومعالجة وتخزين المعلومات والمعطيات ما جعلها تتميز بقدرات عالية من التأثير، ومن أبرز السمات التي تتميز بها هذه التكنولوجيا ما يلي:

1 - التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأفراد والمؤسسات وباقي الجماعات وبإدخال مصطلحات جديدة في عملية الاتصال[2].

2- اللاجماهيرية (تفتيت الاتصال): ويعني بهذه الخاصية إمكانية توجه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة وليس إلى أعداد كبيرة من الجماهير وتعني كذلك درجة التحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبلها[3].

3- اللاتزامنية: ويقصد بها إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد والمستفيد ولا يتطلب أن يستفيد كل المشاركين من النظام في وقت واحد فمثلا في نظام البريد الالكتروني ترسل الرسالة من مرسلها إلى مستقبلها في أي وقت ودونما حاجة إلى تواجد المستقبل للرسالة وهو ما يسهل التعامل مع الرسائل الإعلامية والاتصالية كونها تحرر المستقبل الرسالة من القيود الزمكانية[4].

---

[1] حسن عماد مكاوي، عاطف عدلي العبد، **مرجع سابق الذكر**، ص ص .379 ،380.

[2] لحمر عباس، "**تكنولوجيا الإعلام والاتصال وملامح الاقتصاد الجديد** "(ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،4-5 ديسمبر،2007)، ص.5.

[3] علي عبد الفتاح كنعان، **الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014)، ص.57.

[4] ثامر كامل محمد، " العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي "، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 37. (2008)، ص.228.

4- قابلية التوصيل والتركيب: وتعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بأنواع كثيرة من الأجهزة الأخرى وبغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم الصنع فيه وكمثال على ذلك القيام بتوصيل جهاز التلفاز بجهاز الفيديو DVD[1] .

5- الكونية(التدويل،العالمية): ويعني أن البنية الجديدة لوسائل الاتصال هي بنية دولية حتى تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة تعقد المسالك التي تتدفق فيها رأس المال إلكترونيا عبر الحدود الدولية ذهابا وإيابا وكذلك تتبع مسار الأحداث الدولية في أي مكان في العالم[2].

6- السهولة والمرونة في الاستخدام: حيث تتسم وسائل الاتصال الحديثة بسهولة وبساطة التشغيل ونموذج ذلك جهاز الفيديو وجهاز الفاكس وأجهزة الكمبيوتر والانترنت [3].

7- قابلية التحرك أو الحركية: وتسمح هذه السمة في بث المعلومات واستقبالها من أي مكان إلى آخر أثناء تحرك مستخدمها ومن الأمثلة على ذلك أجهزة الهاتف المحمول وهاتف السيارة والحاسوب الشخصي وجهاز الفاكس الذي يستخدم في السيارة[4].

8- قابلية التحويل: أي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط إلى أخرى كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة والعكس[5].

9- اللامركزية: بمعنى أن هذه الخاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمتعها بالاستمرارية في عملها مهما كانت الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت على مستوى العالم بأسره[6].

---

[1] سميرة شيخاني، "الإعلام الجديد في عصر المعلومات"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد. 26، العدد 1 و2 (2010)، ص.447.

[2] قوي بوحنية ،"**عصر المعلومات وأثاره الاجتماعية المكونات والمؤشرات السوسيوثقافية**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: تقنيات الاتصال والتغيرات الاجتماعية ، جامعة الملك سعود، الرياض،15 – 17 مارس 2009)، ص.12.

[3] محمد تقرورت، "**أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الخدمات السياحية**" (ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الوطني حول: السياحة والتسويق السياحي في الجزائر – الإمكانيات والتحديات التنافسية، جامعة قالمة ، يومي 25- 26 أكتوبر 2009)، ص.4.

[4] حسن رضا النجار، "**تكنولوجيا الاتصال..المفهوم والتطور**" (أبحاث المؤتمر الدولي حول الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة...لعالم جديد، جامعة البحرين، 7- 9 أفريل، 2009)، ص.506.

[5] سعاد بومايلة، فارس بوباكور، "أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية"، **مجلة الاقتصاد المناجمنت** ،العدد.3 مارس (2004)، ص.205.

[6] محمد الهاشمي حجاج، حسام مسعودي، " **دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق(SCF) في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- دراسة حالة مؤسسة اسمنت عين التوتة (باتنة)**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي، يومي 5 – 6 ماي 2013)، ص.6.

10- التكامل والاندماج: بين وسائل الإعلام الجماهيري وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إذ مع بدأ تطور الحاسبات وشبكات الهاتف وشبكات المعلومات واستخدام تكنولوجيا البث الفضائي، برزت تكنولوجيا الاتصال متعددة الوسائط وتكنولوجيا الاتصال التفاعلي بتطبيقاتها المتعددة ومن أبرزها في الوقت الحاضر الانترنت[1].

وعليه فإن جملة هذه السمات التي تميز تكنولوجيا الإعلام والاتصال جعلت منها ذات قوة بالغة التأثير على الأفراد والمنظمات باختلافها.

المطلب الرابع: مكونات تكنولوجيا الإعلام والاتصال

نسعى من خلال هذا المطلب إلى تبيان مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي تتكون من أجزاء مادية وأخرى لامادية وأخرى مرتبطة بالعنصر البشري، وفيما يلي إيضاح لأهم هذه العناصر:

أولا: المكونات المادية: تشكل تقانة أجهزة الكمبيوتر اللبنة الأساسية للبنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والأجهزة المادية عبارة عن حاسوب وأجهزة ملحقة به[2]، وتنقسم الأجزاء المادية بدورها إلى:

1- وحدات الإدخال: كلوحة المفاتيح والفأرة المخصصة لإدخال البيانات إلى الحاسب، بالإضافة إلى الماسحات الضوئية (يتيح مسح مادة مطبوعة ضوئيا وتحويلها إلى تنسيق ملف يمكن التعامل معه داخل الحاسوب)، لوحات اللمس (جهاز يوضع على سطح المكتب ويستجيب لضغط) ، الأقلام الضوئية(وهي التي تسمح للمستخدم الإشارة إلى موضع على الشاشة)، وأجهزة الإدخال الصوتية كلاقطات الصوت والماسحات الضوئية[3] .

2- وحدات الإخراج: والتي تعد المسؤولة عن إظهار النتائج على شكل معلومات صوتية عبر مكبرات الصوت أو معلومات مرئية عبر الشاشات أو نصوص مطبوعة على الورق كالطابعات ،كما تعد وحدات خزن المعلومات أحد أشكال الأجزاء المادية كالأقراص الليزرية والصلبة والمرنة[4].

---

[1] عبد الرحمان سوالمية، " أشكال الوسائط التكنولوجية الحديثة وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية لدى الشباب – دراسة ميدانية على شباب ولاية باتنة- "، **دراسات نفسية وتربوية**، عدد.14 (2015)، ص.35.

[2] غسان قاسم داود اللامي،" تحليل مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، دراسة استطلاعية في بيئة عمل مراقبة "، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بمؤتمر الكلية (2013)، ص.10.

[3] الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب،" الوحدة الأولى: المفاهيم الأساسية لتكنولوجيا المعلومات" نقلا عن: **www.boosal.com** ، تم تصفح الموقع يوم : 15 – 11 – 2015.

[4] عبد الله بلوناس، أمنية قدايفة، "**البنية التحتية (المعلوماتية والبشرية) المطلوبة لبناء مجتمع المعرفة** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العربي الخامس حول: المعلومات الصناعية والشبكات، المملكة المغربية 20- 22 سبتمبر2011) ، ص.9.

3- وحدة المعالجة المركزية:وهي الوحدة الرئيسية المسؤولة عن ضبط جميع العمليات من حساب وخزن واسترجاع المعطيات، كما تقوم أيضا بالتنسيق بين عمل الوحدات الأخرى[1].

4- وحدة التخزين الرئيسية (الذاكرة):وهي الوحدة الرئيسة للتخزين وتداول البيانات التي يتم إدخالها للحاسب الآلي حيث يتم معالجتها بواسطة البرامج وتنقسم هذه الذاكرة (الوحدة) إلى ذاكرة يمكننا القراءة منها (**ROM**) أو الذاكرة المؤقتة أو ذاكرة التداول العشوائي **RAM** وهي الذاكرة التي يمكن استخدامها في تخزين بيانات طوال فترة تشغيل الجهاز وحتى إيقاف تشغيله[2].

5- وحدات الاتصال: وهي الوحدة التي تقوم بالربط ما بين الحاسوب وشبكات الاتصال المختلفة حيث تساعد هذه الوسائل مستخدمي الحاسوب على الاتصال مع بعضهم البعض بطريقة الكترونية ونقل النصوص والصور والفيديو.

ثانيا: البرمجيات: تعتبر البرمجيات المكونات غير الملموسة من الحاسب الالكتروني التي تتولى مهمة تشغيل الحاسب وهي عبارة عن" مجموعة من البرامج التي تمكن الحاسوب من إدخال البيانات ومعالجتها بناء على تعليمات معينة بصورة تؤذي إلى الحصول على النتائج بشكل دقيق وسليم، ولا يمكن للمكونات المادية أن تؤذي عملها بدون المكونات البرمجية[3]، وتصنف البرمجيات بصفة عامة إلى:

برمجيات النظم (**Systems Software**) وبرمجيات التطبيقات.

1- برمجيات النظم: وتشتمل على البرامج التي تساعد الحاسوب في أداء وظائفه والتحكم في عملياته[4]، وتنقسم بدورها إلى نوعين رئيسيين هما:

أ- نظم التشغيل: وهو عبارة عن مجموعة من البرامج التي تتحكم وتشرف وتدعم معدات الحاسوب والحزم التطبيقية أي أن الحاسوب لا يمكن أن يقوم بالعمل من دون توفر نظام التشغيل.

---

[1] عبد الله غالم، محمد قريشي، "دور تكنولوجيا المعلومات في تدعيم وتفعيل إدارة علاقات الزبائن"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**،العدد.10 ديسمبر (2011)، ص.139.

[2] محمد محمد أمان، ياسر يوسف عبد المعطي، **النظم الآلية والتقنيات المتطورة للمكتبات ومراكز المعلومات** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1998)، ص ص. 22 ، 23.

[3] عدنان عواد الشوابكة، **مرجع سابق الذكر**، ص.178- 187.

[4] محمد عبد الهادي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها** (القاهرة: دار الشروق، 1989)، ص.114.

ب- برمجيات المنافع: تستخدم هذه البرامج لدمج وفرز البيانات بالإضافة إلى كبس الملفات قبل القيام بتخزينها أو إرسالها عبر الشبكات[1].

2- برمجيات التطبيقات: وهي البرامج المعدة لتشغيل عمليات معينة ذات طبيعة نمطية، وتشتمل هذه البرامج على كافة التعليمات التي تحدد بصورة تسلسلية عمليات المعالجة اللازمة للبيانات وكيفية تنفيذها [2].

ثالثا: شبكات الاتصال: تعد الوسيلة المستعملة لإرسال البيانات والمعلومات وتلقيها إذ تتألف من مجموعة من المحطات والكابلات والأسلاك وخطوط الهاتف، المايكروويف، الأقمار الصناعية، وأجهزة التحكم المحطات الطرفية وشبكات الانترنت[3]، وتضم شبكات الاتصال مجموعة هائلة من الوثائق تكون مترابطة مع بعضها البعض عبر الانترنت، وتسمح شبكة الويب العالمية بنقل جميع أنواع المعلومات من برامج وأخبار وأصوات وصور وفيديو والنصوص باستخدام الماوس أو لوحة المفاتيح[4]، ومن أهم التقنيات التي تعد بمثابة عماد أو ركيزة الشبكات هي:

1- شبكة الانترنت: وهي عبارة عن شبكة تضم الآلاف من الحواسيب المرتبطة مع بعضها البعض في عشرات من الدول وتستخدم الحواسيب المرتبطة بروتوكول النقل والسيطرة وبرتوكول الانترنت الذي يرمز له ب **TCP/IP** لتأمين الاتصالات الشبكية[5].

2- شبكة الانترانت: هي عبارة عن شبكة محلية يتم فيها تبادل المعلومات داخل الشركة ويتم نقل البيانات فيها بشكل سريع وفعال[6]. وتعمد المؤسسات والشركات العملاقة إلى إنشاء شبكات انترانت خاصة لكي تتيح للعاملين فيها إمكانية التعامل مع أنشطة مشابهة لتلك التي نجدها في الانترنت[7].

---

[1] عبد الله بلوناس، أمنية قدايفة، **مرجع سابق الذكر**، ص.10.

[2] غسان قاسم داود اللامي، أميرة شكرولي البياتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.20.

[3] ندى إسماعيل جبوري، "أثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المنظمي دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ،العدد.22 (2009)، ص.142.

[4] غسان قاسم داود اللامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.11.

[5] محمد الهادي الدرهوبي، " الوسائط المتعددة من التقليدي إلى الالكتروني "، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد.8، السنة الرابعة (2009)، ص.91.

[6] خضر مصباح طيطي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات** (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2011)، ص.57.

[7] بدر محمد السيد إسماعيل القزاز، **مرجع سابق الذكر**، ص.378.

3 – شبكة الإكسترانت: وهي الشبكة الخارجية التي تسمح لبعض شركاء العمل الخارجيين من الدخول لها، وهذا النوع من الشبكات يسعى لتلبية احتياجات المستفيدين من خارج المؤسسة من الموردين والزبائن ويتم الدخول لها باستخدام كلمة مرور[1].

رابعا: نظام قواعد البيانات : تساعد قواعد البيانات في تكامل المعلومات والسرعة في استرجاع البيانات ومعالجتها بالإضافة إلى المرونة في التعامل معها، وتتم إدارة قواعد البيانات باستخدام برمجيات خاصة يطلق عليها نظم إدارة قواعد البيانات[2]، والذي يعني به النظام الذي يسمح لمستخدمين عديدين كل منهم مستقل عنها عن الأخر بالوصول المتزامن لمستودع البيانات المركزي للنظام[3]، وتساهم قواعد البيانات في:

– توفير الأمن والحماية للبيانات من دخول غير المخولين، وقد تتنوع الحماية من البسيطة التي تستعمل فيها كلمة السر إلى الأكثر تعقيدا.

– تقليص تكرار البيانات لوجود علاقة منطقية تفرضها أنظمة قواعد البيانات ما يؤذي إلى زيادة سرعة المعالجة والحصول على المعلومات[4].

– زيادة الاستجابة لاحتياجات المستخدمين.

– إمكانية تطوير النظم والتطبيقات بسرعة أكبر.

– تكامل وثبات المعلومات التي يوفرها النظام بالإضافة إلى سهولة حفظ البرامج[5].

وتنقسم قواعد البيانات إلى أنواع متعددة نذكر منها:

– **قواعد البيانات الإحصائية:** وتشمل البيانات الإحصائية فقط ولا تتضمن أي معلومة نصية.

– **قواعد البيانات الرقمية:** والتي تضم أرقام بمختلف أنواعها بما في ذلك الإحصاءات والبيانات المسحية.

– **قواعد البيانات النصية الرقمية:** وهي التي تقوم على المزج ما بين البيانات والنصوص كالتقارير السنوية للمؤسسات.

---

[1] فتيحة ديلمي، سناء رحماني، " **دور المشاريع الصغيرة الافتراضية في استحداث فرص عمل– دراسة حالة كيفية إنشاء متجر على الخط**" (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15 – 16 نوفمبر ،2011)، ص.4.

[2] عبد الله بلوناس، **مرجع سابق الذكر**، ص.11.

[3] محمد عبد الهادي، **مرجع سابق الذكر**، ص.119.

[4] يسرى محمد حسين، " تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحسين مستوى أداء الخدمة الفندقية (دراسة تطبيقية في فندق السدير)"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد .25 (2010)، ص.330.

[5] محمد عبد الهادي، **مرجع سابق الذكر**، ص.120.

– **قواعد بيانات الوسائط المتعددة:** والتي تحتوي على معلومات مخزنة في أنواع متعددة من الوسائط كالصورة والصوت والفيديو[1].

خامسا: المستخدمين(المهارات البشرية): ويعد هذا المكون من العناصر المهمة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال كونه المسؤول على تشغيل وإدارة المكونات الأخرى، حيث يوصف بأنه تراكم ضمني لمعرفة في أذهان العاملين في المنظمة ويعتبر تكوين مهارات بشرية ذات خبرة وكفاءة من متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات[2].

وعلى ضوء ما تقدم في هذا المطلب يتبين لنا أن الحواسيب بأجزائها المختلفة سواء كانت أجزاء مادية أو لامادية، شبكات الاتصال وكذا البيانات تعد من المكونات الأساسية التي تتكون منها تكنولوجيا الإعلام والاتصال ولا يمكن الاستغناء عن واحدة منها كون كل مكون مكمل للأخر،هذه العناصر باختلافها تقوم بوظائف عديدة ومهمة للغاية بالنسبة للفرد والمؤسسة وهو ما سنحاول تبيينه بوضوح في المطلب الموالي.

[1] إيمان فاضل السامرائي،يسرى أبو عجيمة، " أنواع قواعد البيانات"، ص .2، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث : **www.minshawi.com**، تم تصفح الموقع يوم : 24– 7 – 2015.

[2] غسان قاسم داود اللامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.14.

المطلب الخامس: وظائف تكنولوجيا الإعلام والاتصال

تقوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بغض النظر عن مكونتها ووسائلها المختلفة بمجموعة من الوظائف في مختلف الميادين والمجالات جعلت منها ضرورة ملحة لاعتمادها وتكمن هذه الوظائف فيما يلي:

– الوظيفة الإعلامية: تقوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالإمداد بالمعلومات الخاصة بالوقائع والأحداث التي تتم داخل المجتمع وخارجه[1]، حيث يتيح الحاسب الشخصي مثلا إمكانية الاستفادة من قائمة ضخمة من الخدمات والمعلومات التي تقدمها شبكات المعلومات[2].

– تحقيق التماسك الاجتماعي ويتحقق ذلك من خلال الشرح والتفسير والتعليق على الأفكار والأحداث والمعلومات، تم تدعيم الضبط الاجتماعي والمعايير الخاصة به وكذلك التنشئة الاجتماعية ودعم الإجماع حول القضايا والمواقف المتعددة.

– تحقيق التواصل الاجتماعي: وذلك من خلال التعبير عن الثقافة السائدة والكشف عن الثقافات النامية ودعم القيم النامية.

– الترفيه: وتتجسد هذه الوظيفة في تقديم التسلية وتهيئة الراحة والقضاء على التوتر الاجتماعي. – التعبئة: حيث تقوم المساهمة في الحملات الإعلامية ذات الأهداف الاجتماعية التي تستحق تعبئة كل الجهود وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الوطنية وكذا القومية [3].

– تقوم تكنولوجيا الاتصال والإعلام الجديدة على الزيادة في سرعة إعداد الرسائل الإعلامية وفي القدرات العالية من حيث تحويلها إلى أشكال مختلفة(تحويلها من المطبوعة إلى المرئية والعكس) وفي القدرة على نشرها وتوزيعها وتجاوز الحدود الزمانية والمكانية [4].

– مساعدة الفرد على دعم الهوية الشخصية: وذلك عبر العمل على دعم القيم الشخصية وأنماط السلوك المقبولة والتوحد مع قيم الجماعة والمجتمع واكتساب رؤية الفرد لذاته.

---

[1] محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير** (القاهرة:عامل الكتب، ط.3، 1997)، ص.56.

[2] إياد شاكر البكري، **مرجع سابق الذكر**، ص.26.

[3] محمد عبد الحميد، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.56– 59.

[4] محمد شطاح، **مرجع سابق الذكر**، ص.28.

– التماسك والتفاعل الاجتماعي: وذلك من خلال التعرف على ظروف الآخرين والتوحد مع الغير وتحقيق الانتماء للجماعة والمجتمع وذلك بإبقاء الفرد على اتصال دائم بما يحدث داخل المجتمع[1].

– الوظيفة التوثيقية: حيث تلعب وسائل تكنولوجيا الاتصال المتمثلة في الحاسوب والأقراص المضغوطة وغيرها من لعب دور كبير في توثيق الإنتاج الفكري في مجال الاتصال والإعلام بتناول البحوث والدراسات الأكاديمية والتطبيقية والعملية والمعلومات والعمل على تجميع ووضع النظم والأساليب الفنية الكفيلة باسترجاع مضمون هذا الإنتاج وتحليله عن طريق فهرسته وتصنيفه[2].

– الوظيفة الإعلانية والتسويقية والدعاية: حيث أصبح لوسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال صدى كبير لدى المعلنين والدعاة خاصة المواقع التي تشهد نسبة أكبر من الاستخدام والدخول إليها[3]، حيث أصبحت معظم المؤسسات تعتمد على شبكة الانترنت في ممارسة أنشطتها الترويجية من أجل عرض وبيع منتجاتها[4].

فجملة هذه الوظائف التي تقوم بها تكنولوجيا الإعلام والاتصال بوسائلها المتعددة جعلتها محط اهتمام من قبل المنظمات والمجتمعات التي تساهم في تطويرها وفي تقديم مختلف الخدمات التي تتميز بالسرعة والدقة، و تكمن هذه الأهمية في الأتي:

– لقد ساهم التطور العلمي والتكنولوجي الهائل في تحقيق رفاهية الأفراد كتوفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها وخدمات التعليم والتثقيف.

– توفير المعلومات اللازمة للأفراد والوحدات الاقتصادية حيث جعلت من العالم قرية صغيرة يستطيع الأفراد من خلالها الاتصال مع بعضهم البعض بكل سهولة وتبادل المعلومات في أي وقت وفي أي زمان[5].

– تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الثورة الرقمية التي ينجر عنها ظهور أشكال جديدة من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة.

---

[1] حسين عبد الحميد،أحمد رشوان، **العلاقات العامة والإعلام** (الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،1997)، ص.75.

[2] محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحف، **مرجع سابق الذكر**، ص.75.

[3] محمد عبد الحميد، **الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت** (القاهرة: عالم الكتب، 2007)، ص.56.

[4] عفاف خويلد، **فاعلية النشاط الترويجي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية**، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير(جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2009– 2010)، ص.85.

[5] نادية بوضياف ، بن زعموش فاطمة مخلوفي، " **التعليم العالي والبحث العلمي في ظل الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 5 – 6 مارس 2014)، ص.604.

– زيادة قدرة الأفراد على الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف وترفع من فرصة تحول العالم إلى مكان أكثر سلما ورخاء لجميع سكانه وهذا إذ ما كان جميع الأشخاص لهم إمكانية المشاركة والاستفادة من هذه التكنولوجيا [1].

– مكنت تكنولوجيا الاتصال من تنظيم الأقليات المتناثرة التي كانت تفتقر إلى التأثير على القرار السياسي حيث سهلت الدمج بين الأقليات ذات الاهتمامات المتشابهة ما أتاح للأفراد فرصة تكوين تنظيمات اجتماعية.

– مكنت من إيجاد مجتمعات افتراضية ذات نظم خاصة غير خاضعة لتقاليد وأعراف وقيود المجتمعات التقليدية[2].

– تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي.

– تمكن الأفراد والمجتمعات والبلدان من تحسين مستوى حياتهم على نحو لم يكن ممكنا في السابق.

– المساعدة على تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية[3].

– تساهم في تفتيت الاتصال الجماهيري ليصبح أكثر تصويبا من أجل تنويع الخدمة الإعلامية والإعلانية وبث للجماهير.

– ساهمت في التحول من النظم الديمقراطية النيابية إلى نظم الديمقراطية التشاركية[4].

– تساهم في تحسين عملية صنع القرارات، حيث أصبحت هذه الأخيرة تتم عبر معلومات تتسم بدرجة عالية من الدقة والسرعة في الاسترجاع وبث المعلومات من حيث الكم والنوع فضلا عن الحصول عليها في الوقت المناسب[5].

– كما تكمن أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في كونها ساهمت في التحويل من المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة أو ما يعرف ب"مجتمع المعرفة".

---

[1] خلود عصام ومحمد إبراهيم، " دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بمؤتمر الكلية (2013)، ص.234.

[2] بسيوني إبراهيم حمادة ، **دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام** (القاهرة:عالم الكتب،2008)، ص ص .62– 99.

[3] خلود عصام، محمد إبراهيم، **مرجع سابق الذكر**، ص.234.

[4] رحيمة الطيب عيساني، **العولمة الإعلامية وأثارها على مشاهدي الفضائيات الأجنبية** (إربد:عالم الكتب الحديث،2010)، ص.68.

[5] غسان قاسم داود اللامي، **مرجع سابق الذكر**، ص 9.

– التحول من النظم ذات الطابع المركزي إلى النظم اللامركزية [1].

– تؤذي تكنولوجيا الإعلام والاتصال بصفة عامة والانترنت بصفة خاصة دور أساسيا في تحقيق التنمية المرتكزة على الحقوق لاسيما في تعزيز نطاق ممارسة حرية الرأي والتعبير التي بدورها تعد وسيلة بالغة الأهمية لمكافحة الفساد وضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز المساءلة والنهوض بالتنمية الاجتماعية الشاملة.

– وتكمن أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال أيضا في أنها تعد محركا أساسيا وأداة ضرورية لإيجاد فرص العمل وتوفير الخدمات العامة الأساسية وتحسين فرص الحصول على المعرفة والتعليم وتمكين المرأة وتعزيز الشفافية ومنح الفئات المهمشة صوتا في عمليات صنع القرار التي تؤثر في حياتهم تأثيرا مباشرا [2].

ويتضح مما سبق أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تلعب دورا هاما في الحياة البشرية ،ولذا فمن الضروري الاهتمام بهذه التكنولوجيا واستخدامها بشكل فعال وتوعية الأفراد بأهميتها في التنمية والتطور كونها ذات أهمية بالغة إن لم نقل ذات أهمية قسوة في المجتمعات المعاصرة، إذ لم يعد بإمكاننا الاستغناء عنها في ممارساتنا اليومية وفي إعداد الأنشطة المختلفة التي تمس مختلف جوانب الحياة.

[1] رحيمة الطيب عيساني، **مرجع سابق الذكر**، ص.87.

[2] وفاء معاوي ، " تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الإلكترونية "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** العدد 10 (2015) ، ص.91.

المبحث الثاني: ماهية الحكم الراشد

يعتبر الحكم الراشد من المواضيع الهامة التي لاقت اهتماما بالغا من قبل مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، ومن المفاهيم التي شاع استخدامها مؤخرا في الخطابات السياسية والتعبير على أنه أصبح شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الشاملة، وعليه فمن خلال هذا المبحث نريد أن نبين الصيرورة التاريخية للحكم الراشد وكيف تطور عبر مراحل تاريخية مختلفة والدوافع التي أدت إلى بروزه وتحديد مختلف التعريفات التي تناولت هذا المصطلح من قبل كل الجهات التي عرفته (تعريفات مؤسساتية وأكاديمية)، وتحديد جملة الخصائص التي يتسم بها والمؤشرات التي يقاس عليها وكذا مختلف المقاربات ، وفيما يلي سيتم شرح كل هذه العناصر التي تضمنها هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة الحكم الراشد

إن الحديث عن مفهوم الحكم الراشد يقودنا لا محال إلى البحث والتساؤل عن السياق التاريخي لهذا المفهوم وكيف تطور من حقبة زمنية إلى أخرى وهذا ما سنعرج عليه في هذا المطلب. تعود البدايات الأولى لنشأة هذا المصطلح إلى القرن 12 و13 في فرنسا، واستعمل مصطلح الحكم مساوي للحكومة **Gouvernement**[1]والذي يعني به إدارة وحكم الإقطاع**(la Direction des Bailliages)**، أو تسيير جزء من الأقاليم الخاضعة لسلطة المشرف الملكي **(le bailli)** [2]،أما المؤرخين الانجليز في العصور الوسطى استعملوا هذا المصطلح لدلالة على تنظيم السلطة الإقطاعية [3]، وفي سنة 1840 أعيد استعمال مفهوم الحكم الراشد في ايطاليا من قبل الملك تشارلز ألبريت ملك مملكة بيدمونت وسردينيا مصطلح **(Buon Governo)** كإطار أساسي لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء التسيير في مملكته، ثم برز هذا المصطلح من جديد في اللغة الانجليزية في بداية الربع الأخير من القرن العشرين (1970-1980) كأحد المفاهيم الأساسية في ميدان المؤسسات والمنظمات ذات الطابع الاقتصادي وأطلق عليه بالحكم الراشد في المؤسسة ليعبر عن ضرورة عقلانية تسيير وإدارة المؤسسات[4]، غير أن هذا المصطلح شاع استخدامه في الثمانينات من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية الاقتصادية، واعتبرته أساس

[1] Sophie Richard, Thierry Rieu" une approche historique de la gouvernance pour éclairer la gestion concertée de l'eau en France » voir : **https://www.yumpu.com/fr/document/view/3592577/une- approche-historique-de la gouvernance-pour-acclairer-la-iwra**.accéde le site : 25 – 12- 2014.

[2] رياض بوريش، **الديمقراطية والحكم الراشد**(سطيف : منشورات الوطن اليوم ، 2017)، ص.48.

[3] Sophie Richard, Thierry Rieu,op.cit.

[4] رياض بوريش، **مرجع سابق** ، ص.51.

للسياسات الاقتصادية والضمان الملائم لتحقيق النمو والتنمية[1]، ويشير كل من **Guy Hermet, Ali Kazancigil Et Gean- Francois Prud'Homme** بأن خبراء الوكالات الدولية(خبراء البنك العالمي) للمساعدة والتنمية هم الذين أطلقوا هذا الأسلوب في 1989 وأن هؤلاء هم الذين وصفوا الحكم الجيد للمسيرين غير كفؤين أو المسيرين المفسدين في الدول النامية وفي بعض الدول المتطورة، وحسبهم هو المسلك الوحيد من نفق الفقر[2]، وفي نفس السنة قام البنك الدولي بإعطاء تقرير عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء يحمل هذا التقرير عنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام" ووصف هذا التقرير الأزمة التي تعرفها هذه المنطقة بأنها أزمة حكم ، وحسبه تعود أسباب فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي المنتهجة في هذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليس إلى السياسات في حد ذاتها(أي أن الأزمة سياسية وليست اقتصادية)[3] ، واعتبرت هذه المؤسسات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية دون معالجة القضايا السياسية والاجتماعية هذا يعني أن المشروع الاقتصادي لا يمكن أن ينجح دون الشرعية السياسية والفعالية الأدنى للمؤسسات السياسية وقد تبنت هذه المؤسسات مفهوم الحكم الرشيد لتفادي الحديث عن إصلاح الدولة وتجنب الاتهامات بأنها تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المقترضة[4]، وقد جاء في وثائق السياسة الخاصة بالهيئات المانحة بضرورة إصلاح نظام الحكم وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي القائم على تعددية الأحزاب وحماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان كمعايير أساسية للحكم الصالح[5]، من بعدها شاع استخدامه من قبل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (1995)، وبعدها تم تناول هذا المفهوم من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1997) والذي اعتبره بالحكم القائم على أساس المشاركة والشفافية وسيادة القانون[6].

غير أن هذا المفهوم يتبين أن ظهوره يعود إلى عدة شروط وضعتها المنظمات والمؤسسات الدولية بغية تقديم قروض للدول النامية وتحقيق تنمية مستدامة وتعزيز مشاركة كلا من القطاع الخاص والمجتمع

---

[1] مراد ناصر، الزبن منصوري،"**دور الحكم الصالح في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية** "(ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر العلمي الأول حول:حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق)، ص.6.

[2] رياض بوريش، "الحكم الراشد والدول النامية مقاربة نظرية"، **دراسات إستراتيجية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد .15 (2011)، ص.17.

[3] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2010–2000)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012)، ص.3.

[4] Riadh Bouriche , « gouvernance et médias : une relation étroite » ,**revue elmofaker** ,n°07(2011) ,p.3.

[5] عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر – دراسة حالة الأحزاب السياسية في الجزائر–"، **مجلة المفكر**، العدد الثالث، (2013)، ص.106.

[6] رياض بوريش، **مرجع سابق الذكر**، ص.17.

المدني في صياغة السياسات العامة للدولة، وقد كانت هناك دوافع وراء ظهور هذا المفهوم وتتمثل في الأتي:

– انهيار النظم الاشتراكية في شرقي أوروبا، حيث أصبحت المنظمات الدولية تربط بين الحكم الديمقراطي الليبرالي وبين الحكم الرشيد وكأنهما شيئين واحد.

– تغير دور ووظيفة الدولة حيث تقلص دور الحكومة في الإدارة بإسقاط فكرة الإدارة المركزية الوحيدة لحساب فواعل أخرى المجتمع المدني والقطاع الخاص، إذ أن الفشل في إدارة التخطيط المركزي في مجالات التنمية الشاملة أدى إلى تنامي دور مؤسسات القطاع التطوعي[1].

– العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والمحلي، بالإضافة إلى عولمة الأفكار الليبرالية واقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص وزيادة حدة التفاعلات الدولية وانتشار المعلومات بفضل التطور التقني الحاصل خاصة مع ظهور الانترنت والفضائيات وهو ما ساعد على تسهيل عمليات التفاعل على كلا المستويين(العالمي والمحلي) [2] .

– تنامي دور الشركات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات العامة وإعادة النظر في العلاقة بين الحكومة الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث أصبح لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين الدور الفعال في رسم السياسات العامة.

– فشل دول العالم النامي جنوب الصحراء في سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي ما دفع إلى ظهور دعوات خارجية تطالب بإصلاحات سياسية في نظم الحكم وتفعيل النظام الديمقراطي الذي يضمن التعددية الحزبية والمساءلة والمحافظة على الحريات وحقوق الإنسان[3].

[1] عبد النور ناجي، **مرجع سابق الذكر**، ص.108.

[2] ليلى بن عيسى، " الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد. 14، ديسمبر (2013)، ص.202.

[3] عبد النور ناجي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.108، 109 .

– فشل الدولة عن القيام بمهامها الأساسية والمتمثلة في تلبية احتياجات مواطنيها لاسيما في القارة الإفريقية وعجزها عن قيادة عملية التنمية وفشلها في تحقيق الأمن والسلم العام والحفاظ على النظام[1].

– عدم الاستقرار السياسي في معظم دول العالم الثالث خاصة تلك التي تمتاز بشدة الصراعات وعدم فتح المجال أمام المجتمع المدني للمشاركة السياسية.

– تعثر معظم عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية.

– تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية لاعتمادها على وسائل وتقنيات قديمة.

– ضعف البنية المؤسساتية والإدارية وغياب المحاسبة والشفافية[2].

– شيوع ظاهرة الفساد عالميا وهو ما أدى إلى ضرورة التفكير في إنتاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة[3].

– ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة في الدول النامية وهذا ما يؤذي إلى تواضع مخرجاتها ونتائجها وهذا مرتبط أساسا بمشكلات تعانيها أجهزتها التنفيذية والإدارية[4].

فجملت هذه الأسباب المتعددة دفعت إلى بروز مفهوم الحكم الجيد بغية إصلاح الأوضاع في مختلف السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تنمية شاملة، وفي مقابل ذلك ظهرت العديد من التعاريف التي تطرقت إلى هذا المفهوم وتحديد مميزاته، وعليه سنحاول في فحوى المطالب اللاحقة إبراز أهم هذه التعاريف والخصائص.

---

[1] وفاء رايس ، ليلى بن عيسى ، "**الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، ورقلة ،الجزائر،25 – 26 نوفمبر 2013)، ص.8.

[2] قوي بوحنية ، خروفي بلال،"الحوكمة المحلية كآلية لمكافحة الفساد قراءة في المفهوم والآليات" ، نقلا عن:

http://www.bouhania .com/news .php? action =view sid=146 ، تم تصفح الموقع يوم: 5 – 6 – 2016.

[3] قوي بوحنية ،" **دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول:التحولات السياسية وإشكالية التنمية المحلية في الجزائر :واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 16 – 17 ديسمبر 2008)، ص.2.

[4] عبد النور ناجي، **مرجع سابق الذكر**، ص.109.

المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد

تعددت التعاريف التي تناولت هذا المصطلح من قبل الباحثين والمفكرين والمنظمات الدولية، غير أنه وقبل الخوض في غمار التعريفات التي تطرقت إلى هذا المصطلح ينبغي الإشارة أولا إلى أهم الإشكاليات التي نتجت عن ترجمة هذا المصطلح إلى العربية، حيث ظهرت في عدت إشكاليات منها ما تعلق بالجانب الابستمولوجي وأخرى على الصعيد الترجمة والإشكالية الثالثة تتمثل في إشكالية النموذج والجدول التالي يوضح بالتفصيل محتوى هذه الإشكاليات.

إشكاليات الحكم الراشد	
إشكالية الترجمة	أن هذا المفهوم ليس له ترجمة معينة فعند ترجمته من اللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية) إلى اللغة العربية وجدت دلالات معرفية له مثل:الحكم الصالح ، الحكمانية ، الحاكمية، الحوكمة ، الإدارة المجتمعية، الحكامة الرشيدة ، الرشادة ، الحكم الجيد، الإدارة الصالحة، إضافة إلى هذه الترجمات ترجم مصطلح الحكم الراشد إلى عبارة إدارة شؤون الدولة والمجتمع والتي تبناها أكثر من مركز بحثي منها مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة حيث يرى أنها الترجمة الحقيقية لمصطلح **Gouvernance** لأنه يعكس من محتوى المعنى الأساسي للكلمة التي تدل على العلاقة بين طرفي المعادلة وهما الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى.
إشكالية التعريف	هناك الكثير من التعاريف لهذا المصطلح حيث يثير تعدد هذه التعاريف الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم على النحو الذي دفع ببعض الباحثين إلى حد القول بأن الحديث عن هذا المصطلح كمثل الحديث عن الدين أو المعتقد، كما أن هذا التعريف تواجهه مشاكل كغيره من التعاريف في العلوم الاجتماعية والتي تتمثل في تقديم تعريف مبسط وتعريف جامع مانع لظاهرة محل الدراسة والذي يمكن تعميمه على كافة المجتمعات. تبسيط التعريف بطريقة تخل المعنى وتعيق الباحث عن الرؤية المعمقة للمفهوم، أو أن يعكس المفهوم خصوصية مجتمعات بعينها حيث تنتفي صفة العمومية من التعريف الشيء الذي من شأنه الإضعاف من قوته كتعريف علمي.

إشكالية النموذج	ونعني بهذه الإشكالية مدى توافق وتلاؤم آليات وأفكار الحكم الراشد مع مختلف المنظورات الفكرية والمجتمعات الحضارية كون هذا المفهوم تعرض كغيره من مفاهيم التنمية إلى جملة من الانتقادات كونه يعبر عن مجموعة القيم الغربية الليبرالية، فهو إذ قبل في مجتمعات يسودها الاستقرار والتطور في بنائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي...الخ فإن صلاحيته بالنسبة للمجتمعات المتخلفة تكون موضع شك، ومن أجل الخروج من هذه الإشكالية ينبغي النظر فيما إذا كانت القيم التي يرتكز عليها الحكم الراشد كالمساءلة والشفافية..الخ مطبقة في كل البلدان أم أنها تخص بلدان معينة.

الجدول رقم (3) : يوضح إشكاليات ترجمة مفهوم الحكم الراشد.

المصدر: من إعداد الباحثة.

بالاستناد إلى مجموعة المراجع:

- يوسف أزروال،" آليات ترشيد نظام الحكم في الجزائر: قراءة في الجهود المبذولة"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد 02، العدد 6 (2017) ، ص. 68.

- سلوى الشعراوي جمعة،" إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، متاح على الموقع: **http:// www.islamoline.net/arabic/mafaheem/2004/01 article 01.html.**

- بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012- 2013)،ص ص.125،124.

وقد عرف هذا المصطلح تعاريف عدة من قبل الباحثين والمفكرين وكذا المنظمات والمؤسسات الدولية ولكل واحد منهم تعريف معين،حيث يعني به" مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير وبطريقة شفافة وفي إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردد والانتقادات على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء

في مجال التسيير والتي أصبحت من المتطلبات المثلى في كل المحيطات الاقتصادية والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني"[1].

فمن فحوى هذا التعريف يتضح لنا أن الحكم الراشد هو عبارة عن أسلوب قائم على مجموعة من المبادئ موجه لمساعدة القادة والمسيرين وأنه لا يتحقق إلى في ظل تضافر جميع الفاعلين.

أما **البنك الدولي** فقد عرفه حسب تقرير1992 بأنه" الحالة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة وإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بهدف التنمية"[2]، كما عرفه أيضا بأنه "مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة على مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدولة والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى إفراغ مؤسسات بدل تعبئة القدرات الطاقوية للمجتمع التي يزخر بها ولابد من الربط بين الحكم الراشد والتنمية التشاركية وكذا حقوق الإنسان والديمقراطية وتسيير القطاع العام ومحاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة والمبالغ فيها"[3].

في حين عرفته لجنة **الحكم العالمي(1995)** بأنه" مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العموميين والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والتوفيق بين المصالح المختلفة والمتنازع حولها [4].

من جهة أخرى عرفه **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة** في وثيقة السياسة العامة 1997 بأنه" ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها "[5].

وحسب هذا التعريف فإن الحكم الراشد يقوم على ثلاث دعائم أساسية:

---

[1] الأخضر عزي، " **فعالية الحكم الراشد (الحوكمة في تفعيل خوصصة الشركات إشارة إلى واقع الخوصصة في الجزائر)**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الأول حول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد، يومي 15– 16 تشرين الأول،2008)، ص.6.

[2] Fonds International de Développement Agricole,**"la bonne gouvernance :une mise au point"** ,conseil d'administration soixante-septième session,rome 8-9 september1999 ,p.1.

[3] لخضر عزي حسان بوبعاية، "الحكم الراشد وخصخصة المؤسسات لأجل تسيير فعال" (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: التسيير الفعال في المؤسسة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2005)، ص.4.

[4] Gabriel Riel- Salvatore , **gouvernance locale et démocratie participative :le projet de réaménagement benny farm a montréal** , mémoire présent comme exigence partielle de la maitrise en études urbaines (montréal : université du québec , 2006),p.26.

[5] Fonds International de Développement Agricole,"la bonne gouvernance :une mise au point",**op cit,** p.6.

– الدعامة السياسية: تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتنفيذ السياسات[1].

– الدعامة الاقتصادية: وتشتمل على عمليات صنع القرارات ذات الطابع الاقتصادي والمؤثرة على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقاتها باقتصاديات الدول الأخرى.

– الدعامة الإدارية: وتتضمن النظام الإداري المسؤول عن تنفيذ السياسات المتبعة[2].

وقد عرف **تقرير الوكالة الكندية للتنمية الدولية** الحكم الصالح بأنه"الحكم القادر على بناء المؤسسات الديمقراطية القادرة على إيجاد الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوسيع المشاركة السياسية" [3].

بينما **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** تعرف الحكم الراشد بأنه" استخدام السلطة السياسية وتطبيق الرقابة على تسيير الموارد في المجتمع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[4].

أما **صندوق النقد الدولي** فيعرفه من خلال البعد التقني أي الناحية الاقتصادية من الحكم وتحديد شفافية حسابات الحكومة وضبط إنفاقها المالي من خلال فعالية إدارة الموارد العامة[5].

وحسب **تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002** فإن الحكم الرشيد هو" الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[6].

أما **شراكة كوتونو الموقعة بين الاتحاد الأوروبي و77 دولة من جنوب الصحراء الإفريقية ودول الكاريبين والمحيط الهادي** فتعرف الحكم الراشد حسب المادة 9 منه على أنه" الإدارة الشفافة والقابلة

---

[1] زين العابدين معو، مبروك ساحلي، "سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها "، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 11، جوان (2014)، ص.149.

[2] سلوى الشعراوي جمعة،" مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع" متاح على الموقع:

http:// www.islamoline.net /arabic/mafaheem/2004/01 article 01.html، تم تصفح الموقع يوم: 15 – 10 – 2015.

[3] حيدر نعمت بخيث، "الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة "، **الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية** ،المجلد. 9،العدد. 28 (2013)، ص .108.

[4] Gianluca C. Misuraca, **e-governance in africa from theory to action** (canada: international development research centre,2007),p.12.

[5] حيدر نعمت بخيث، **مرجع سابق الذكر**، ص.108.

[6] محمد محمود العجلوني،" **أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**" (ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (icief) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي ، تركيا، 9–11 سبتمبر 2014)، ص.4.

لمحاسبة الموارد البشرية والطبيعية، الاقتصادية والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون"[1].

كما قدمت **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** تعريفا له بأنه" قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي وضمان القانون والنظام وخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي" [2].

وعرفته **اليونسكو** بأنه "جميع الأدوات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يتمكن المواطنون ومنظمات المجتمع المدني من تحقيق منافعهم الخاصة ومن ثم تطبيق الحقوق القانونية الخاصة بهم ومن تم قيامهم بأداء الواجبات التي بذمتهم[3].

كما عرف الكثير من المفكرين الحكم الصالح ومن بينهم نجد:

تعريف **Bagnasco Et Legelles** "الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة"[4] .

أما تعريف **Marcou Rangeon Et Thiebault** للحكم الجيد بأنه "الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجهات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة". فمن خلال هذا التعريف يتضح أن الحكم الراشد بأنه الحكم القائم على ضرورة المشاركة الحقيقية للفواعل الرسمية والغير رسمية (الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص) في رسم السياسات.

بينما **Francois Xavier Merrien** عرف الحكم الراشد بأنه "يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل

---

[1] رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد (عمان:الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، 2008)، ص.125.

[2] كمال رزيق، " التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية "، ص.8 ، نقلا عن: **http://www.uluminsania.net/b33.htm** ، تم تصفح الموقع يوم: 11– 8– 2016.

[3] أحمد جاسم محمد،" مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق"، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، العدد.19 (2011)، ص.8.

[4] مراد علة ، محمد مصطفى سالت،" **الحوكمة والتنمية البشرية– مواءمة وتواصل مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 16–17 ديسمبر 2008)، ص.5.

مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل على تقاسم المسؤوليات"[1]. فهذا التعريف هو الأخر ركز على عنصر المشاركة المتعددة الأطراف بغية التسيير الجيد وتحقيق الأهداف المرجوة.

أما **بيار كلام Pierre Calame** فحسبه الحكم الراشد هو " الأشكال التفاعلية الجديدة للحكم التي تسمح للفاعلين الخواص ولمختلف المنظمات العمومية ولمجموعات المواطنين أو أي أنواع أخرى من الفاعلين بالمشاركة في صياغة السياسة "، فمن خلال هذا التعريف يتضح لنا جليا أن الحكم الراشد هو محصلة تفاعل أطراف رسمية (منظمات عمومية) وغير رسمية (قطاع خاص ، مجتمع مدني) تعمل على المشاركة في صناعة مختلف السياسات.

بينما عرف **فيليب مورو دوفارج Philippe Moreau Defardes** الحكم الراشد بأنه" يتعلق بنظام مرن لإدارة المجتمعات بهدف ضبط كل التطورات التي تؤذي إلى التحضر وإحلال السلام في العالم"[2].

في حين عرفه الدكتور **عبد الرزاق مقري** "هو الحكم الذي يقدر على ضمان حاجات الناس في الآن وحاجات الأجيال في المآل ولا يكون ذلك إلا بإدراك الحاكم لضروريات التنمية الاقتصادية وأثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامه وسيادته"[3]، فتعريف مقري هنا ركز على ضرورة تلبيات حاجات المواطنين الحالية والمستقبلية بغية تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .

أما **الأمين العام للأمم المتحدة سابقا كوفي عنان**" فقد أكد أن الحكم الراشد لا يمكن فرضه ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها وإنما هو انجاز وثيقة في حد ذاتها وبدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبأ بسياساتها والسلطة الشرعية لا يمكن تحقيق حكم راشد[4]، فمن خلال هذا التعريف وحسب كوفي عنان فانه لتحقيق الحكم الراشد لا بد من توفر عدة شروط أساسية ترتبط أولا بالجانب القانوني وهو تمتع الدولة بحكم القانون، الشرط الثاني هو توفر إدارة تتمتع بالشفافية في سياساتها وبرامجها والشرط الثالث وهو حصول السلطة على رضا المواطنين أي شرعيتها.

---

[1] الأخضر عزي وغالم جلطي،" **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)**"، نقلا عن: **http://www.uluminsania.net/a34.html.** ، تم تصفح الموقع يوم: 13 – 5– 2015.

[2] رياض بوريش، الديمقراطية والحكم الراشد، **مرجع سابق الذكر**، ص ص .54، 55.

[3] محمد غربي،"الديمقراطية والحكم الراشد:رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، **دفاتر السياسة والقانون**،عدد خاص أفريل (2011)، ص.372.

[4] خيرة بن عبد العزيز، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، **مجلة المفكر**، العدد .8 (2013)، ص.319.

ويقصد به أيضا" إعادة تحديد دور الدولة من خلال وضع إستراتيجية التنمية القائمة على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة لتحسين عملية الإدارة كجزء من وظائف الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتسهيل عمل المؤسسات وتعزيز التفاعل بين الدولة ومؤسساتها بما في ذلك :

– التمثيل الأحسن للمواطنين في مؤسسات الدولة والمشاركة الواسعة في النقاش الديمقراطي.

– تعزيز إدارة القطاعات المالية والمصرفية في إطار الاقتصاد الكلي العام[1].فالحكم الراشد وحسب هذا التعريف يعني به إعادة النظر في وظائف الدولة عبر وضع رؤية تنموية مرتبطة أساسا بإدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف إدارة ومؤسسات الدولة بغية تسهيل وتسيير عملها وخلق التفاعلية بين الدولة من جهة ومؤسساتها من جهة ثانية .

كما أن **المشرع الجزائري** أعطى تعريفا للحكم الصالح من خلال **القانون06/06** المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية حيث عرفه بأنه "الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية". كما أشار إليه في المادة 11 منه وذلك في إطار تسيير المدينة حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:

– تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.

– توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.

– توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها[2].

* فالحكم الراشد لا يعني نفس المفهوم في العلوم الاجتماعية فهو يحمل دلالات معينة في كل علم أو مجال، فعند الاقتصاديين الأمريكيين نجده يعني التنسيق لتعظيم فعالية الشركة، أما علم الاجتماع الاقتصادي يعني به تحسين فعالية الشركة والاهتمام بصراعات السلطة وآليات الضبط الذاتي، بينما في علم السياسة فيعني به عملية تنسيق للفاعلين في مجموعات اجتماعية أو مؤسسات داخل وخارج الحكومة

[1] Nadia Chettab,**"economie, tic et bonne gouvernance en Algérie " ,**université badji mokhtar, annaba ; mître de conférences, 31 Janvier au 1er février 2005, p.7 ,le site : **https://www.drdsi.cerist.dz/snie/chettab.pdf.**

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06– 06 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق ل20 فبراير 2006 **المتضمن القانون التوجيهي للمدينة** ، الجريدة الرّسميّة العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، ص ص .18–19.

للوصول إلى الأهداف الحقيقية المناقشة والمحددة جماعيا في بيئات مجزأة أو غير أكيدة.[1] ومن خلال التعاريف المقدمة من قبل مختلف الموئسات الدولية والمفكرين تم تصنيف هذه التعريفات حسب **(AR. Rhodes)** إلى ست محاور أساسية تتمثل في:

– **المحور الأول:** يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب والتدخل الحكومي من جانب أخر وما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، ويعكس هذا الاتجاه الحد من التدخل الحكومي وضبط النفقات والاتجاه نحو الخوصصة، كمؤشرات تعبر عن دولة الحد الأدنى من التدخل إلا في حالة الضرورة القصوى.

– **المحور الثاني:** ويركز هذا المفهوم على المنظمات الخاصة ومنظمات إدارة الأعمال ومطالب المعنيين وكذا إرضاء العملاء[2].

– **المحور الثالث:** ويعبر عن توجه الإدارة الحكومية الجديدة إلى إدخال أساليب إدارة الأعمال في المنظمات العامة وتوظيف قيم جديدة كالمنافسة والتمكين وقياس الأداء، ومعاملة متلقي الخدمة على أنه زبون.

– **المحور الرابع:** يعبر الحكم الجيد على الربط ما بين الجوانب ذات الطبيعة السياسية والجوانب الإدارية في إدارة الحكم، أي الربط بين الأبعاد السياسية للمفهوم والمحددة في منظومة القيم الديمقراطية من جهة ومؤسسات شرعية النظام السياسي من جهة أخرى[3].

– **المحور الخامس:** ويعبر عن السياسة العامة وكونها محصلة تفاعل العديد من الفواعل الرسميين والغير رسميين على المستويين المحلي والمركزي، على اعتبار أن الدولة لم تعد الفاعل الرئيسي الوحيد المؤثرة في السياسات العامة.

– **المحور السادس:** يرى أن جوهر الحكم الجيد يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات الحكومية [4].

وقد ظهرت **مدرستان** لمفهوم الحكم الراشد وهما:

---

[1] نعمان عباسي، " الحكم الراشد وأولويات ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر"، **الباحث الاجتماعي**،العدد10، سبتمبر (2010)، ص.117.

[2] زهير عبد الكريم الكايد ، **الحكمانية قضايا وتطبيقات** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، 2003)، ص.11.

[3] سلوى الشعراوي جمعة، **مرجع سابق الذكر**.

[4] زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق الذكر**، ص.12.

المدرسة الأولى ترى أن الحكم الراشد يعبر عن شكل سياسي لنظام الحكم وأسلوب صنع السياسة بما ينصرف إلى القواعد الأساسية المألوفة للديمقراطية مثل سيادة القانون، التعددية السياسية والاجتماعية والتسامح والتعبير الحر، حريات وحقوق المواطنة.

أما **المدرسة الثانية** فنظرتها تختلف عن الأولى حيث ترى أن المفهوم عنوانا لمنظومة خطوات الإصلاح السياسي والاجتماعي ككل كاعتماد آليات المحاسبة في مواجهة السلطات العامة والمطالبة بتوفير مظاهر الشفافية في مؤسسات صنع القرار وتقييم نوعية الحكم من زاوية الالتزام بسيادة القانون وقدرته على تعزيز فرص والتوجه إلى المشاركة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد ، فهذه المدرسة ترى أن الحكم الراشد مؤشرا للانتقال في فكر الإصلاح من التعامل النظري إلى التفكير العملي وتحديد مؤشرات قابلة للقياس لتقويم حالة الحكم خصوصا في البلدان التي تعرف عمليات إصلاح اقتصادي وسياسي[1].

ومن خلال ما تم تحصيله من مختلف التعاريف الأنفة الذكر حول الحكم الراشد يمكننا تقديم مفهوم عنه حيث يعني بأنه" عبارة عن تفاعل أطراف رسمية (الدولة) وأخرى غير رسمية(القطاع الخاص، المجتمع المدني) بغية إدارة أو تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية في الدولة وكل ذلك بغية تحقيق أهداف ومصالح أفراد المجتمع في سبيل تحقيق التنمية الشاملة مستندة في ذلك على قيم المساءلة والشفافية ودولة الحق والقانون والمشاركة في اتخاذ القرارات الرشيدة .

[1] علي الصاوى ، " **الصياغة التشريعية للحكم الجيد ؟ إطار مقترح للدول العربية** " (ورقة بحث قدمت إلى ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية ، بيروت ، 3– 6 فبراير 2006)، ص.2.

المطلب الثالث: خصائص الحكم الراشد

يحمل الحكم الصالح في مضامينه مجموعة من الخصائص تختلف باختلاف الجهات والمؤسسات الدولية التي تهتم به، غير أننا سنقوم بتحديد هذه الخصائص كلا حسب وجهة نظره ، بحيث نجد أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يحدد تسع مميزات أساسية للحكم الجيد تتمثل في الأتي:

1- المشاركة (Participation) : وهي الخاصية التي تتضمن أن يكون لجميع أفراد المجتمع سواء كانوا رجال أم نساء الحق في إبداء رأيهم في صنع القرار سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم، كما تقضي المشاركة أيضا حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والقدرة البناءة في اتخاذ القرارات[1].

2- الشفافية (Transparancy): بمعنى اتخاذ القرارات وتنفيذها وفقا للوائح والقوانين والتي تبنى على أساس حرية تدفق المعلومات في المجتمع أي يصبح هناك سهولة في الوصول إلى المعلومة داخل المنظمات لكن شريطة أن تكون معلومات كافية ومفهومة [2].

3- حكم القانون (Rule of Law): يتطلب إطار قانوني عادل ونزيه يصون ويحمي حقوق الإنسان الكاملة خاصة الأقليات، كما يتطلب وجود قضاء مستقل ونزيه ومعتدل في استعمال القوة العمومية[3].

4 - الفعالية والكفاءة (Effectivness And Efficiency): بمعنى أن المؤسسات والعمليات تسعى لتلبية احتياجات المجتمع وضمان الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة من خلال الاستعمال العقلاني والمستدام للموارد الطبيعية[4].

5- الاستجابة (Responsivenes): وهي محاولة المؤسسات والعمليات خدمة جميع أصحاب المصلحة[5].

---

[1] Patrick Simon."la bonne gouvernance, une culture de la paix", avril, 2004, consulté sur internet : **http:// www.institutidrp.org /contributionsidrp /bonne % 20 gouvernance** " ,28/02/2015.

[2] Commission Européenne pour la Démocratie par le Droit (commission de venise) bilan sur lés nation de **" bonne gouvernance" et de "bonne administration**" strasbourg ,8 avril 2011,p.1.

[3] Richard Missens **"la souveraineté, la bonne gouvernance lés ressources humaines dés premières nation, lés défis de la capacité"(** papier de recherche pour le center national pour la gouvernance de premier nations, mais,2008) ,p.10.

[4] Salil Shetty ,"plaidoyer pour une bonne gouvernance –réfléchir-nouvelle campagne : gouvernance " voir le cite **:http://www.defimichee.fr/sp.p2.1/spip.php?acticle06,date de mise en ligne :vendredi 14 janvier 2011**,:date de voir 28-02-2015.

[5] Gohn Graham Bruce Amos Tim Plumptre" principles for good governance in the 21 st century", policy brief , no.15,**instutite on governance Ottawa**, Canada, august(2003),p.3.

6- الإنصاف(Equtty): وذلك بضمان المساواة بين جميع المواطنين في تحسين مستوى أوضاعهم وتحقيق الرفاه[1] .

7- اتجاه الإجماع(Consensus Orientation): يتطلب الحكم الراشد تسوية الخلافات في المصالح للتواصل إلى توافق حول السياسات والإجراءات الممكنة[2].

8- المساءلة (Accountability): وهي أن يكون متخذوا القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة من قبل المؤسسات المعنية، وتختلف طبيعة المساءلة حسب المؤسسة وحسب ما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا عنها[3].

9- الرؤية الإستراتيجية (Strategic Vision): يفترض أن يكون لدى القادة والجمهور معا تصورا أو إدراكا عاما حول الحكم الراشد والتنمية البشرية مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا التصور[4]. والشكل التالي يوضح مجمل هذه الخصائص:

[1]Riadh Bouriche "droits de l'homme et bonne gouvernance : une approche de développement **", cahies politique et droit,** n5, juin(2011) , p.349.

[2] Riadh Bouriche,"**la bonne gouvernance et la problématique dés politiques économiques et de développement :la cas de l'algérie",(**colloque national :lés transformations politiques de développement problématique en algérie :réalité et aux défis 16-17 décembre,2008),p.10.

[3] نوازد عبد الرحمان الهيتي،"الحكم الصالح في الوطن العربي – قراءة تحليلية – "، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 29 جويلية، نقلا عن الموقع : **http://www.ulum.nl/b158 .htm 2006** ، تم تصفح الموقع يوم : 13 – 12 – 2015.

[4] Zouhier Bengannet, " vers une nouvelle stratégie de développement : et l'état –nation a la bonne gouvernance le cas tunisien'' ,**insaniyat** n°5 ,39-40 janvier-juin (2008), p.136.

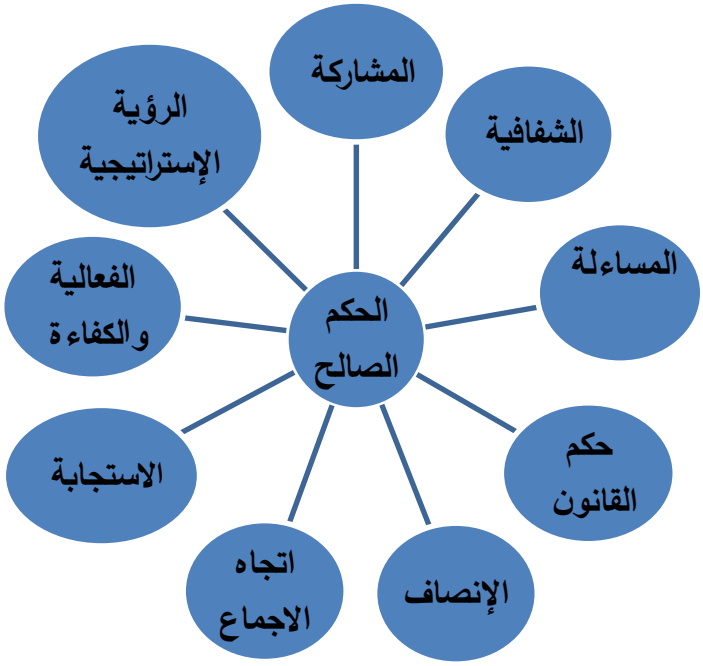

الشكل رقم (5): يوضح خصائص الحكم الراشد.

المصدر: من إعداد الباحثة.

من جهته أيضا قام البنك الدولي بتحديد قيمتين أساسيتين للحكم الراشد بالاستناد على دراسة أجراها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتتمثل في:

أ- **التضمينية:** وتشمل حكم القانون والمعاملة والمساواة وحق المشاركة والفرص المتساوية للاستفادة من الخدمات[1].

ب- **المساءلة** : وتعني أن من اختيروا للحكم باسم الشعب يجب أن يخضعوا للمساءلة من قبل الشعب وتستند إلى توفر المعرفة والمعلومات والشفافية في آليات الحكم كما أنها تركز على وجود حوافز لتشجيع المسؤولين الحكوميين الذين يقومون بإدارة الحكم باسم الشعب على أداء مهامه بكل تفاني وأمانة[2].

فكل هذه الخصائص التي تم ذكرها جعلت من الحكم الراشد ذا سمات مميزة بعض النظر عن الجهات التي حددت هذه الخصائص سواء البنك الدولي أو البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، غير هذا الحكم

[1] عبد الحسين شعبان،"الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة الإشكاليات والتحديات "، الحوار المتمدن ،العدد 1802 ،2007 نقلا عن الموقع:**http:// www.ahwar.org/deba/show.art.asp ?aid=88141**، تم تصفح الموقع يوم:22- 12- 2014.

[2] طارق نوير، "**تعزيز القدرات الإحصائية والحوكمة الرشيدة – حالة مصر**- "(ورقة بحث قدمت على المؤتمر الإحصائي العربي ،عمان – الأردن، 12-13 نوفمبر 2007)، ص.332.

وحسب هذه المؤسسات لا يتأت إلا بفضل تلاحم مجموعة من المكونات الأساسية وفيما يلي إيضاح لها.

المطلب الرابع: فواعل الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على تفاعل وترابط ثلاث مكونات أساسية تتمثل في الحكومة والقطاع الخاص وكذا المجتمع المدني، فالحكومة تقوم بتهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة بينما يقوم القطاع الخاص على خلق مناصب شغل وتحقيق الدخل للفرد والمجتمع في حين يقوم القطاع التطوعي بتهيئة التفاعل السياسي والاجتماعي وذلك بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية[1]، ويكمن الهدف الأساسي للحكم الصالح تعزيز التفاعل البناء بين الميادين الثلاثة في المجتمع، ونظرا لأهمية كل هذه المكونات سوف نقوم بتبيين أهمية كل واحد منها على حدا.

أولا: الدولة: يأخذ المفهوم معاني متعددة فقد يعني بها التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة متضمنا تركيب الدولة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2]، كما يعني بها أيضا "عبارة عن نظام قانوني تترابط بداخله أجزاء المجتمع سياسيا[3]

وتقوم الدولة بوظائف جمة يمكن أن نذكر من بينها: تقديم الخدمات العامة للمواطنين والعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع كما أنها المسؤولة على وضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والخاص على حد سواء وهي المعنية أيضا بتأكيد الاستقرار والعدالة في السوق ، كما تعمل على الاهتمام بالخدمات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، غير أن الدولة وعلى اثر قيامها بهذه الوظائف تواجهها العديد من التحديات من بينها:

– أن القطاع الخاص يحتاج إلى بيئة مساعدة للسوق الحرة.

– المواطنون يريدون المزيد من المساءلة والاستجابة من طرف الحكومة لاحتياجاتهم.

---

[1] الأخضر عزي، "فعالية الحكم الراشد (الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات (إشارة إلى واقع الخوصصة في الجزائر)"، **مرجع سابق الذكر**، ص.7.

[2] شعبان فرج، **مرجع سابق الذكر**، ص.11.

[3] صالح زياني، " تشكيل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**،العدد.17 (2007)، ص.89.

– الضغوط العالمية المفروضة من قبل القوى العظمى (ضغوط اقتصادية واجتماعية) التي تحد من هوية وطبيعة الدولة[1] .

ثانيا– القطاع الخاص: والذي يعني به ذلك العنصر الأساسي والمنظم في النشاط الاقتصادي الذي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عمليات الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة [2]، وقد فرض الاكتساح العولمي على الدول إتباع سياسات اقتصادية تتعلق أساسا بخوصصة القطاع العام وفسح المجال أمام القطاع الخاص في مختلف الميادين، حيث أصبح هذا الأخير محورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة وذلك نظرا لما يتمتع به من مزايا تمكنه من لعب دور ريادي في شتى المجالات وهو ما تأكده بعض الدراسة على وجود علاقة ايجابية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو ذلك أن نمو الإنتاجية له صلة بالاستثمارات الخاصة، فالاستثمار الخاص يساعد على خلق فرص العمل والحد من الفقر[3]، والتخفيف من البطالة وباستطاعته توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في العمليات التنموية بالشراكة مع أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع التطوعي كتأمينه لقروض الإسكان وتأمين التدريب والتعليم...الخ[4]، والحكومة باستطاعتها تقوية وتطوير القطاع الخاص وإدامته من خلال الآليات التالية:

– خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة.

– إدامة التنافسية في الأسواق.

– جلب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية للفئات الفقيرة.

– المحافظة على البيئة والموارد البشرية[5].

ثالثا– المجتمع المدني: يلعب القطاع التطوعي دورا محوريا في التأسيس للحوكمة بوصفه مجالا تتفاعل فيه مختلف الديناميات خارج إطار الدولة المؤسس ولا يمكننا فهم ما يقوم به المجتمع المدني من أدوار

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.45، 46.

[2] كريم بودخدخ ، مسعود بودخدخ ،"**رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي** "(ورقة بحثية قدمت للمشاركة في الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول ، يومي 20–21 نوفمبر2011)، ص.3.

[3] لخضر عبد الرزاق مولاي، شعيب بونوة، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر –" ، **مجلة الباحث** ، العدد.7 (2001–2000)، ص.183.

[4] ياسين بوجدرة ،" **واقع متطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول:الحكم الراشد وإستراتيجية التعبير في العالم النامي ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2007)، ص.360.

[5] زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق الذكر**، ص.47.

دون التطرق لبعض التعاريف التي عرجت على هذا المفهوم ،حيث يعني به" مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وبالتالي تحقيق مصالح المجتمع ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والتعاون والتنافس السلمي مع توفر قيم ومبادئ العمل الإنساني والإدارة السلمية في التنوع والاختلاف ولا تسعى للربح ولا ترتبط بالحكومة وتقع في موقع بين السلطة ومؤسساتها من جهة والقطاعات الأخرى من جهة ثانية[1].

ويعرفه كذلك المختص في الشؤون الديمقراطية لاري دايموند **Lary Diamond** بأنه "حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة" [2] ، ورغم تعدد الإسهامات في صياغة مفهوم المجتمع المدني فإن ذلك لا يمنع وجوب توافر عناصر متفق عليها والتي تشكل مجموعة الأركان التي ينطوي عليها هذا المفهوم والتي تتمثل في :

1- الفعل الإرادي الحر والطوعي (فكرة الطوعية)، أي أن المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة للفرد (فهو مخير لا مجبر) على عكس الجماعة القرابية كالأسرة والعشيرة تكون فيها العضوية مفروضة على الفرد.

2- المؤسسية (التنظيم الجماعي):أي أن المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من التنظيمات كل تنظيم يضم فيها أفراد أو أعضاء اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم.

3- الركن الأخلاقي والسلوكي: ويعنى بقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين ومن حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية[3].

4- الاستقلالية: بمعنى أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها، وتكمن هذه الاستقلالية في الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني، والاستقلال الإداري والتنظيمي.

---

[1] مرسي مشري،" **المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آلية تفعليه**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية ، 16- 17 ديسمبر 2008)، ص.5.

[2] صالح زياني ومراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية- قضايا وإشكالات** - (الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.35.

[3]عبد الجبار فالح ، **الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق** (القاهرة: دار الأمين، 1995)، ص ص.5 ، 6 .

5- القدرة على التكيف: ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية والتكيف يكون من حيث الزمن والجيل وكذا الوظيفة[1] .

6- التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها ، فكلما كانت الانقسامات بين القيادات داخل المؤسسة تتعلق بنشاط المؤسسة وكانت طريقة الحل سلمية كلما زادت من تطور المؤسسة.

7- التعقد: يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله[2].

ولذلك نجد مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات الغير حكومية تعمل على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة وكذلك تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية التي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

- تعزيز المساءلة والشفافية عبر إتاحة المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
- مساعدة الحكومة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.
- تنشئة الفرد ديمقراطيا وذلك بغرس قيم الحوار والتعبير الحر عن الرأي لدى أعضائها[3].
- التأثير على السياسات العامة من خلال تنظيم الأفراد في جماعات وتعزيز مشاركتهم في مختلف المجالات.
- رعاية مصالح واحتياجات أفراد المجتمع[4].

ويمكن توضيح المنظومة المترابطة والمتكاملة للحكم الصالح من خلال الشكل الأتي:

---

[1] الطاهر بلعيور،" المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد .10، نوفمبر (2006)، ص.122.

[2] منظمة هاريكار غير الحكومية، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية**(دهوك: مطبعة زانا،2007)، ص.14.

[3] زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق الذكر**، ص.48.

[4] صالح زياني ومراد بن سعيد، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

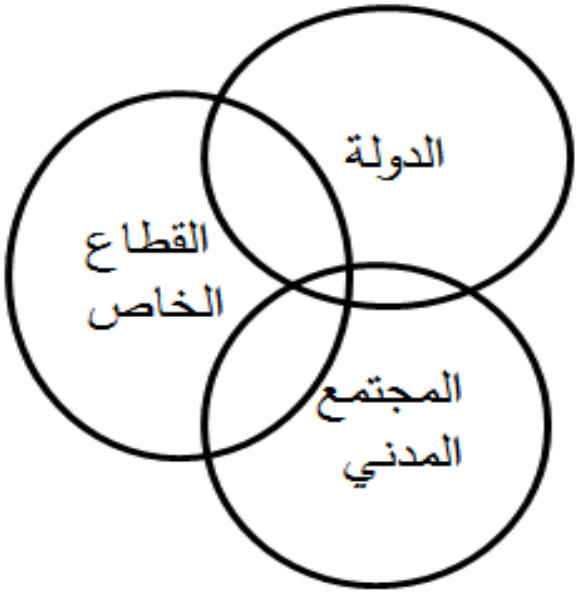

الشكل رقم (6): يوضح فواعل الحكم الراشد.

Source : Philippe Destatte, **« prospective territorial et gouvernance »** (séminaire prospective –info la prospective territorial outil d'aide à la planification spatiale outil de gouvernance, paris 18 septembre ,2003),p.4.

وعليه فإن الحكم الراشد إذن ينتج نتيجة تفاعل وترابط هذه الفواعل الهامة ، وأيضا ترابط ثلاث **أبعاد أساسية** تتجسد في البعد السياسي والمتعلق أساسا بالسلطة السياسية وشرعيتها، والبعد التقني مرتبط بفعالية الإدارة العامة، والبعد الاقتصادي والاجتماعي والمتعلق بطبيعة وبنية القطاع التطوعي والاستقلالية التي يتمتع بها عن الدولة من زاوية وطبيعة السياسات العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على المستوى المعيشي للمواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية أخرى[1]،و فيما يلي إيضاح لهذه الأبعاد:

1- البعد السياسي: ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسيا في تعزيز الحكم الصالح، ويقتضي هذا البعد:

- تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين.

- توفر شرعية السلطات الحاكمة الشيء الذي يضمن ممارستها للحكم بطريقة تتوافق مع ما تسعى إليه الإدارة الشعبية.

[1] محمد بوبوش ،"الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات"،**المجلة الدولية** ،العدد .3 (2007)، ص.12.

– وجود هيئة برلمانية ذات مسؤولية وذات إمكانيات تجعلها في اتصال متواصل مع المواطنين[1].

كما يرتكز هذا البعد أيضا على:

– مشاركة سياسية واسعة النطاق لمختلف الأطياف في ممارسة السلطة سواء كان ذلك عبر الحصول على المعلومة أو المشاركة في اتخاذ القرارات.

– تطبيق القانون وذلك عبر وجود سلطة قضائية مستقلة قادرة على ذلك.

– وجود صحافة مستقلة وقادرة على تشكيل رأي عام.

– وجود دولة الحق والقانون التي يخضع حكامها ومواطنوها للقانون[2].

2 – البعد الاقتصادي والاجتماعي: هذا البعد هو الأخر يعتبر من الركيزة الأساسية لقيام حكم ذا رشادة، وهو مرتبط ببعض المنظمات الدولية مثل: Fund International-Monitory, Organisation of Economic & Cooperation Developement, Asian Developement Bank.[3] ويهدف هذا الأخير في مسعاه إلى تحقيق الرشادة الاقتصادية والاجتماعية, ويتم ذلك عبر:

– الاستغلال العقلاني للموارد العمومية.

– التوزيع العادل للثروات.

– تحسين الدخل القومي وما ينجر عنه من تحسين للمستوى المعيشي للمواطنين.

– محاربة الفقر والعمل على تحسين نوعية الحياة، وحماية حقوق الإنسان[4].

كما يبرز البعد الاقتصادي للحكم الراشد كذلك من خلال:

– الدعوة إلى انتهاج إصلاحات اقتصادية.

– محاربة كل أشكال الفساد الاقتصادي.

– ضمان شفافية تدفق المعلومات للمواطنين فيما يخص الوضع الاقتصادي.

– احترام قواعد ونصوص المنافسة الاقتصادية بغية تحقيق استقرار اجتماعي[5].

---

[1] عبد القادر حسين،**الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2012/2011)، ص.43.

[2] أمينة فلاح، **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، 2011/2010)، ص.58.

[3] علي حسون الطائي،علاء دهام حمد،"أبعاد الحاكمية المحلية في العراق دراسة ميدانية في المجلس المحلي لقضاء المحمودية "، **مجلة كية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ،العدد .25 (2010)، ص.11.

[4] خيرة بن عبد العزيز، **مرجع سابق الذكر**، ص.326.

[5] أمينة فلاح، **مرجع سابق الذكر**، ص.58.

كما يعتبر الحكم الراشد عامل مساهم في تخفيض مخاطر الاستثمار وذلك من خلال المعرفة الدقيقة والمستمرة للمعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي ما يمكن من:

- تشجيع القطاع الخاص.
- وضع خطط واستراتيجيات تتناسب مع الإمكانيات المتوفرة.
- فتح مجال الحريات الاقتصادية وحرية دخول الأسواق[1].

فهذا البعد إذن يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتي يكون لها أثار اجتماعية على حياة الأفراد والشعوب.

3- البعد الإداري (التقني): والذي يقصد به وجود جهاز إداري قوي وفعال يؤذي وظائف إدارية مخولة إليه بكل فعالية ويتحقق ذلك عن طريق :

- محاربة الفساد الإداري بكل أشكاله ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية.
- وضع قيود وضوابط تحدد حقوق ووجبات الموظفين العموميين.
- توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين .
- الاستقلالية الإدارية عن السلطة السياسية والاقتصادية وخضوعها للقانون دون غيره[2].
- القيام بتعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة.
- وضع تشريعات ومدونات لمحاربة الفساد[3].
- إنشاء بيئة قانونية قابلة لتحقيق التنمية وتفعيل الإعلام والاتصال والشفافية.
- تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام[4].

كما يرتكز هذا البعد أيضا على ضرورة المشاركة الرسمية (الدولة) والمشاركة غير الرسمية (القطاع الخاص والمجتمع المدني)،وتكون الإدارة فاعلا أساسيا في وضع السياسات العامة وقادرة على تحفيز التفاعل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي[5].

---

[1] بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012- 2013)، ص.142.

[2] سفيان فوكة، مليكة بوضياف ، "**الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية** " (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 16-17 ديسمبر 2008)، ص ص. 6 ، 7 .

[3] بوزيد سايح ، **مرجع سابق الذكر**، ص.143.

[4] سهيلة إمنصوران، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005- 2006)، ص ص.142، 143.

[5] عبد القادر حسين، **مرجع سابق الذكر**، ص.45.

وعليه فإن ترابط وتمازج هذه الأبعاد مع بعضها البعض يعتبر اللبنة الأساسية التي تساهم في تكوين حكم صالح يمس مختلف الجوانب.

المطلب الخامس: مقاربات الحكم الراشد

تعددت المقاربات المفسرة للحكم الراشد بين العديد من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض مختلف هذه المقاربات:

1 – مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد: ينظر البنك الدولي للحكم الراشد في الدول النامية بأنه " طريقة تمارس بها السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لأي بلد من أجل التنمية ". فالبنك الدولي ينطلق في إطار إسهامه بشأن الحكم الراشد في الدول النامية من فكرة تطوير المؤسسات الرسمية المتمثلة في الدستور ومختلف القوانين والتنظيمات، والنظام السياسي، والغير رسمية المتمثلة في المنظمات الغير حكومية، الشركات وغيرها، وذلك بالتركيز على تسعة مواضيع تتجسد في: المؤسسات السياسية والحريات المدنية ، أمن الأشخاص والممتلكات، وظيفة الإدارة العامة ، حرية سير عمل الأسواق ، الإبداع والأحكام القانونية للمستقبل ، أمن المعاملات، تنظيم السوق وكذا الانفتاح على الخارج والتماسك الاجتماعي.

فمن وجهة نظر البنك الدولي فان الحكم الراشد يتضمن قيمتين أساسيتين يجب تحقيقهما في الدول النامية وتتمثلان في:

القيمة الأولى التضمينية: ترتكز على المساواة بين كل الأطراف المشاركين.

القيمة الثانية: المساءلة: تقوم هذه القيمة على مساءلة كل من تم اختيارهم للحكم باسم الشعب سواء على إخفاقاتهم أو نجاحاتهم.

2– مقاربة صندوق النقد الدولي: تتجسد مقاربة صندوق النقد الدولي **(FMI)** للحكم الراشد في الدول النامية من خلال البعد التقني أي من الناحية الاقتصادية على انه طريقة تعمل على تحديد شفافية الحكومة وإدارة الموارد العامة بفعالية واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص.

3– برنامج الأمم المتحدة : يعتبر الحكم الراشد للدول النامية من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة **(UNDP)** على انه العمليات والهياكل التي تقود العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشفافية ومسؤولية [1]، ويعتبر هذا البرنامج الاشمل فيما يخص موضوع الحكم الراشد حيث قدم تسعة معايير أساسية للحكم الراشد تتمثل في (المشاركة ، حكم القانون ، الشفافية ، الاستجابة ، اتجاه الإجماع ،

[1] رياض بوريش، الديمقراطية والحكم الراشد، **مرجع سابق الذكر**، ص.64، 65.

العدالة أو المساواة ، الفعالية والفاعلية (الكفاءة)، المساءلة ، الرؤية الإستراتيجية ، وهي خصائص سبق واشرنا إليها في مطلب سابق) ، هذه المعايير يمكن من خلالها معرفة مدى رشادة الحكم في الدول النامية غير أن هذه السمات تعد مثالية ولا تتوفر عليها كثير من الدول ، ولهذا يطالب برنامج الأمم المتحدة بضرورة إرسائها في كافة الدول ولاسيما النامية منها.

أما **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** فتنظر للحكم الراشد في الدول النامية من خلال استنادها على المعايير المحفزة للنمو والانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة وذلك بدمقرطة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأيضا الإدارية والسماح للمواطنين بالتعبير عن أرائهم واحتياجاتهم.

وعليه فالحكم الراشد شاع استخدامه كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية وهذا نتيجة قصور الإدارات والسياسات الحكومية عن تحقيق تنمية حقة بفعالية وكفاءة.

فهذه المقاربة النظرية للحكم الراشد كمقاربة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وغيرها من نظرة تقييمية تصب في وجود أزمة حكم في الدول النامية بفقدان شرعية الدولة وضعف الفعالية في العمل العمومي وشيوع ظاهرة الفساد التي تنخر المجتمعات النامية جعل من ضرورة ظهور شكل جيد للحكم[1].

هذا وبعد التطرق إلى ماهية كل من المصطلحين يقودنا البحث لا محال إلى معرفة العلاقة بينهما وهو ما سيتم الإشارة إليه في المبحث التالي.

[1] **نفس المرجع** ، ص.73.

المبحث الثالث: علاقة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالحكم الراشد: الحكم الالكتروني

مع التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وزيادة الوعي بأهمية الدور المحوري الذي يمكن أن تؤذيه هذه التكنولوجيات في ترقية وتعزيز مؤشرات الحكم الراشد (الشفافية ، المشاركة، المساءلة، محاربة الفساد) ونظرا لانتشار الفساد بكل أشكاله وصوره في الأجهزة الحكومية وضعف الفعالية والكفاءة فيها وضبابية المعلومات وغياب المساءلة أصبحت هناك مطالب مستمرة تدعوا إلى ضرورة إدخال واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك من أجل إتاحة المعلومات الحكومية للمواطنين وفتح سبل المشاركة وترسيخ المساءلة وتفعيل الأداء، وعليه نسعى من مضمون هذا المبحث تحديد العلاقة بين كلا من تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد وذلك من خلال إبراز كيف أن هذه الأخيرة تساهم في تكريسه وفقا لمعايير منها: المشاركة، الشفافية والمساءلة ، مكافحة الفساد، ترشيد الخدمة العامة ، وهو ما سيتم إيضاحه بشكل مفصل في المطالب التالية:

المطلب الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمشاركة السياسية (المشاركة الالكترونية).

أدى التطور الهائل لثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى امتداد تأثيرها في الجانب السياسي ،حيث أدى إلى بزوغ فضاءات جديدة في مجال المشاركة السياسية، وهو ما يسمح لأشخاص وجماعات جديدة من الانخراط في العمل السياسي وما ينجر عنه من توسيع دائرة المشاركة السياسية في المجتمع[1]، والتي أصبح يطلق عليها بالمشاركة الالكترونية والتي تعني في طياتها" أن يشترك المواطن العادي في عملية صنع القرار التي ستكون أكثر كفاءة إذ ما توصلت الحكومة مع المستخدمين وساعدتهم على تقديم وجهات نظرهم وتعليقاتهم وشكاويهم ونصائحهم باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة[2]. كما عرفها ماكينتوش ووايت **Macintosh &Whyte** أنها" استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتفاعل مع المواطن في عملية اتخاذ القرار والديمقراطية ورسم السياسات العامة [3]، وللمشاركة الالكترونية ثلاثة مستويات رئيسية وهي:

---

[1] طاهر حسن أبو زيد، **دور المواقع الاجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثرها على المشاركة السياسية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، 2012)، ص.95.

[2] هيئة تنظيم الاتصالات، **الدليل الإرشادي للمشاركة الالكترونية للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، الإصدار الأول، حكومة الإمارات الالكترونية، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص.3.

[3] عماد أحمد أبو شنب، يسرى حرب، وجدان أبو البصل ،" الخدمات الالكترونية" نقلا عن الموقع : **http://books.google.dz/books?id=318rdaaaobaj&lpg-pt64&lpg=pt64&dg.**، تم تصفح الموقع يوم: 15-5-2017.

– توفير المعلومات على الانترنت (المعلومات الالكترونية) حيث توجد أدوات لنشر المعلومات من أجل الوصول إلى المعلومات العامة واستخدامها في الوقت المناسب، كالمنتديات على شبكة الإنترنت، وقوائم البريد الإلكتروني، ومجموعات الأخبار وغرف الدردشة.

– توفير الخدمات عبر الانترنت والاتصال عبر الانترنت بين الحكام والمواطنين وإشراك المواطنين في المساهمات والتداول بشأن السياسات (التشاور الإلكتروني).

– مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار (صنع القرار الالكتروني)[1].

فالثورة التكنولوجية قد أسهمت بأشكالها وتطبيقاتها المختلفة في إدماج الأفراد بشكل غير مسبق في العملية السياسية فأصبح لهم صوت مسموع في الساحة السياسية، فقد أتاحت الانترنت باعتبارها أحد أدوات المشاركة السياسية للأفراد فرصة التعبير عن وجهات نظرهم والحوار بين بعضهم البعض حول القضايا المختلفة بدرجة أكبر من السهولة والحرية من الإطار التقليدي للمشاركة ما يسهم في الحد من ظاهرة الاغتراب واللامبالاة السياسية، كما تستخدم الانترنت كأداة للتعبئة السياسية للأفراد وذلك عبر تسهيل جهود تجميعهم وتنظيمها بغية تحقيق هدف سياسي محدد كتحفيز الشباب للتسجيل في قوائم الناخبين أو المشاركة في مشروعات الخدمة العامة وتنظيم الحملات وتأخذ شكلين إما التأكيد أو الاحتجاج على سياسات أو تصرفات معينة[2]، فنجد تطبيقات الانترنت المختلفة تلعب دور في المجال المشاركاتي إذ مكنت الجمهور من الحوار والتفاعل مع رجال السياسة ومع صانع القرار وإيصال مطالبهم وانشغالاتهم وهمومهم إلى السلطات المختلفة[3]، وأصبح من بين هؤلاء الأفراد من لديهم القدرة على لعب دور الصحفي والإعلامي ويقومون بالاعتراض ومعارضة النظام السياسي[4]، حيث أتاحت مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت فضاء يشارك من خلاله الأفراد في الحياة السياسية في إطار الديمقراطية وقد برزت أهمية هذه المواقع في المشاركة السياسية من خلال مثلا: الدعوة إلى تخفيض سن الترشح للانتخابات الرئاسية والدعوة لإشراك الشباب في الحياة السياسية[5]، كما برزت المدونات السياسية كظاهرة جديدة في النشاط

---

[1] Gianluca C. Misuraca **, op. cit, p**. 36.

[2] أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، ص ص.36–37. نقلا عن الموقع : **http://youthdo.org/ar/images/stories/youth/16.pdf** ، تم تصفح الموقع يوم : 12–08– 2014.

[3] إبراهيم بعزيز، "**دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة الديمقراطية للأفراد**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول: الإعلام والديمقراطية، جامعة الجزائر3، يومي 12–13 ديسمبر 2012)، ص ص.9، 10.

[4] عادل عبد الصادق، "الفضاء الالكتروني والرأي العام تغير المجتمع والأدوات والتأثير"، **سلسلة قضايا إستراتيجية**، العدد.1،(2011)، ص.24.

[5] طاهر حسن أبو زيد، **مرجع سابق الذكر**، ص.95.

السياسي وسعت من مفهوم المشاركة السياسية من خلال إعادة تعريف السياسي ليضم كافة التفاعلات اليومية المرتبطة بالتأثير على بنية القوة في المجتمع والتأثير على توزيعها وكذلك في تكسير الحواجز بين العام والخاص وبين النخبة والجماهير وبين الفرد والدولة، ويقوم المدونون بإنشاء قنوات خاصة خارج القنوات السياسية الرسمية للمشاركة بطريقتهم للتعبير عن آرائهم ومصالحهم ، كما أنها تعد أداة للتفاعل بين الفرد والمجتمع والدولة وتأثيرها على طبيعة ونمط العلاقة بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي[1]، ويبرز دور المدونات في تفعيل المشاركة السياسية من خلال:

– قدرتها على إثارة النقاش حول القضايا والموضوعات وجلب العديد من الأفراد للمشاركة في دعم الرأي والرأي الأخر ويتم ذلك من خلال المساهمة بالكتابة أو عن طريق تنزيل مقاطع فيديو والتعليق عليها وتبادلها.

– القدرة على التأثير في صنع السياسة الحكومية بدلا من الدور التقليدي للنظام السياسي والنخبة في صنعها لما تسببه من ضغط في الاتجاه بالمطالبة بالشفافية وتوفير معلومات جديدة يتم الاستناد إليها مما يؤذي لمزيد من الرشادة في صنع قرارات السياسة العامة.

– التأثير على دور الأحزاب السياسية وفاعليتها والمؤسسات السياسية التقليدية حيث يتم استغلالها كوسيلة من وسائل الحشد والتعبئة والتنسيق بين الفاعليات السياسية[2].

إذن فبفضل الانترنت تحول الجمهور من مجرد مستخدم ومستهلك للمعلومة إلى مشارك وفاعلا في صناعة وبلورة المشهد السياسي[3].

كما مكنت تكنولوجيا الإعلام والاتصال من تعزيز مبدأ المشاركة على المستوى المحلي وذلك عبر تمكين المواطنين من حضور الاجتماعات والمشاركة فيها لكن دون الحضور في ذات المكان وهذا عبر الدخول إلى شبكة الانترنت والتحاور عبرها وذلك باستعمال طرق متعددة ، حيث تقوم بعض الإدارات بزيادة المشاركة في الاجتماعات العامة وذلك بعرض جدول أعمالها عبر الانترنت وتمكين أيضا المواطن من إرسال بريد الكتروني إلى أعضاء المجالس أثناء اجتماعاتهم وتوجيه الأسئلة والملاحظات إليهم ،

---

[1] عادل عبد الصادق، **مرجع سابق الذكر**، ص.24.

[2] عادل عبد الصادق محمد، " المدونات كفاعل ونمط جديد في المشاركة السياسية"، نقلا عن الموقع: **http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=709028&eid=9723**، تم تصفح الموقع يوم : 24 – 11 – 2014.

[3] طه عبد العاطي نجم ، أنور بن محمد الرواس، " العلاقة بين تعرض الشباب العماني لوسائل الإعلام الجديدة ومستوى المعرفة السياسية – دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الانترنت – "، **دفاتر السياسة والقانون** ،العدد. 4 (2011)، ص. 46.

كما أن في بعض المناطق يتم بث الاجتماع بشكل مباشر عن طريق الانترنت ويتمكن المواطنون من الدخول إليهم عن طريق أجهزتهم الخاصة وتقديم الأسئلة [1].

وأخير يمكن القول أن التطور الهائل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال بأدواتها المختلفة فسح المجال الواسع أمام الأفراد بمختلف مستوياتهم وتوجهاتهم ومعتقداتهم وأفكارهم السياسية من المشاركة في الحياة السياسية والانتقال من الممارسة التقليدية للمشاركة إلى ممارسة جديدة تعتمد على التكنولوجيا وهو ما اتضح لنا جليا من خلال الانترنت وتطبيقاتها الحديثة التي ساهمت في جعل الأفراد لهم صوت مسموع في الساحة السياسية وفاعلين مؤثرين فيها.

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وترسيخ الشفافية والمساءلة

أولا: الشفافية: تعتبر الشفافية مبدأ هاما من مبادئ الحكم الجيد وحق كفلته المؤسسات والمنظمات الدولية من أجل الحصول على المعلومات وتعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال إحدى الوسائل التي تساهم في الحصول على المعلومات الحكومية وذلك عبر مختلف أدواتها غير أنه وقبل الخوض في دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز الشفافية نعرج أولا على تقديم مفهوم للشفافية، حيث يعني بها وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج إدارة الحكم في الدول العربية **Pogar** بأنها " تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن والتي قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وحماية المصالح وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور"[2]، فالشفافية تستند على التدفق الحر للمعلومات وتتيح للمعنيين بمصالح معينة أن يطلعوا مباشرة على العمليات والإجراءات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها، فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة وشفافية يعد ركنا أساسيا من أركان الحكم الصالح[3]. أما

[1] راضية سنقوقة، "دور الإدارة الالكترونية في ترشيد المرفق العام"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، العدد الثاني عشر ، جانفي (2018)، ص.594.

[2] نعيمة محمد حرب، **واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (الجامعة الإسلامية: كلية التجارة ،2011) ، ص.10.

[3] عبير مصلح، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد** (رام الله:الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، ط.2013 3)، ص.51.

كوتيرل **Cottereel** فيعرفها بأنها توفير المعلومات عن حقائق تهم العامة ومقدرة المواطنين على المشاركة في القرارات السياسية ومسؤولية الحكومة عن العمليات القانونية"[1].

غير أن المعايير الدولية لقياس مستوى تحقيق الشفافية تتضمن:

- تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية في شكل قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.
- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح .
- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.
- أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن.
- توفير البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والمالية العامة بشكل منفصل وفي وقت سريع[2].

لقد شكل التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وانتشارها الواسع أثر بالغ الأهمية في زيادة أهمية مبدأ الشفافية وتوسع مجالات تطبيقه لاسيما في الدول المتطورة من خلال إعطائها القدرة للجمهور على رصد وتقييم السياسات والخدمات الحكومية والمشاركة في صياغتها [3]، فقد منحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا لإتاحة المعلومات الحكومية للجماهير ،حيث توفر كلا من المواقع الالكترونية والبوابات الالكترونية وشبكات الهواتف المحمولة والانترنت موردا للحكومة والوزارات لنشر المعلومات في الوقت المناسب وبأقل تكلفة وعلى أوسع نطاق هذا بالإضافة إلى أن الحكومات بدأت باستخدام بوابات الشفافية الالكترونية التي يمكن أن تكون مركزية أو مصنفة في القطاع أو الوزارة ، هذا التطور في التكنولوجيا أدى إلى ظهور مبادرات البيانات الحكومية المفتوحة [4] ، وهو ما نجده لدى الرئيس الأمريكي باراك أوباما أين كانت له أول أشكال التواصل الرسمي تتمثل في مذكرة التفاهم حول الشفافية والحكومة المفتوحة والتي تم توجيهها للإدارات التنفيذية والهيئات الأمريكية بهدف منح الأمريكيين مزيدا من فرص المشاركة في صنع السياسات وتزويد حكوماتهم بالمعلومات حيث طلب من الإدارات رفع المعلومات

---

[1] فارس بن علوش بن بادي السبيعي. **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013) ، ص .22.

[2] علي الصاوي، "**ماهية المساءلة والشفافية ودورهما في تعزيز التنمية الإنسانية** " (أفكار للمناقشة في المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول المساءلة والشفافية ،العاصمة العمانية ،مسقط،21-22 مارس 2009)، ص ص.5، 6.

[3] وفاء معاوي ، **مرجع سابق الذكر** ، ص.94.

[4] ريبيكا زسمر، ترجمة إمام وعماد الكرداوي،" **نحو حكومات منفتحة وتتسم بالشفافية خبرات دولية وأفضل الممارسات** "، جلوبال بارتنرز أند أسوسيتسن ،2011، ص.20.

حول عملياتها وقراراتها على الانترنت وجعلها متاحة ومفهومة للجمهور[1]، فاستخدام وسائل التقنية في الأجهزة الحكومية لدى قيامها بمهامها يتيح نشر المعلومات والبيانات وجعلها في متناول الرأي العام والباحثين ما من شأنه توظيف الشفافية بمعناها الحقيقي[2] ، وفي سبيل تعزيز الشفافية البرلمانية تم إنشاء مواقع برلمانية خاصة على شبكة الانترنت والتي تتضمن موقعا عاما يساعد المواطنين على مواكبة الوقائع البرلمانية ويقدم سجلا بالتشريعات ويضم موقعا خاصا لتسيير اتصال البرلمانات بأعضائها فإنشاء هذه المواقع على الانترنت ساعد على إتاحة المعلومة للجمهور[3].

ثانيا: المساءلة: وتعد أيضا من المبادئ الأساسية للحكم الصالح ومن المؤشرات الهامة لقياسه والتي يعني بها حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش"[4]، من جهته قدم **عزمي بشارة** تعريف لها واعتبرها بأنها" تعني واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية سواء كانوا منتخبين معينين وزراء أم موظفين وغيرهم في أن يقدموا تقارير دورية عن عملهم وسياستهم ونجاحاتهم في تنفيذها كذلك يعني المبدأ حق المواطنين في الحصول على التقارير والمعلومات اللازمة عن عمل كل من يعمل في إدارة الحياة العامة (نواب ووزراء وموظفين حكوميين وأصحاب مناصب ومؤسسات) كي يتأكدوا أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم ومع تعريف وظائفهم ومهامهم بموجب القانون[5].

1- أهداف المساءلة: يمكن تحديد الأهداف التي تسعى لتحقيقها المساءلة في النقاط الرئيسية التالية:

– المساءلة كوسيلة للرقابة والتحكم : بحيث أنها تشكل إحدى آليات ضبط الأداء وذلك بغية ضمان الاستخدام الأمثل أو منع إساءة استخدام السلطة.

---

[1] وفاء معاوي ، **مرجع سابق الذكر**، ص.94.

[2] محمد بن عبد الله شريف،" استخدام التكنولوجيا يدعم الشفافية ويضيق فرص الفساد"، متاح على الموقع: **http://www.almarsd.net/news932.html**، تم تصفح الموقع يوم: 21-12- 2014.

[3] سمير بارة، سالمة ليما،" **تفعيل دور البرلمان في تحقيق حكم شفاف نحو مأسسة سياسية للبرلمان الجزائري**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: التطوير البرلماني في الدول المغاربية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة يومي 15- 16 فبراير 2010)، ص.10.

[4] بوزيد سايح، "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، **مجلة الباحث**،العدد.10 (2012)، ص.58.

[5] سعاد حفاف، مليكة بوضياف،" **دور المساءلة في تفعيل الأداء المؤسسي الحكومي**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول :أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 10 – 11 نوفمبر 2009)، ص.8.

– المساءلة كنوع من الضمان: تشكل المساءلة وسيلة يضمن المواطنون والرؤساء من خلالها حسن الالتزام بالقانون من طرف الممارسين للسلطة العامة في مجال الخدمة العامة ومراعاة الأولويات في استغلال المصادر.

– المساءلة كعملية للتحسين المستمر: فبتحقيق المساءلة لكلا الهدفين السالف ذكرهما تكون بذلك أداة تخفض السلبية في الأداء وتخلق استعداد مسبقا لدى العاملين للبحث وتجنب الأعمال التي من شأنها أن تؤذي إلى تلك الأنواع من الأخطاء وتلافيها[1].

2- أنواع المساءلة: تنقسم المساءلة في حد ذاتها إلى أنواع متعددة ونذكر منها:

أ – مساءلة السلطة التنفيذية: ويتم هذا النوع عبر قيام الوزراء كل في وزارته بمساءلة ومحاسبة المسؤولين عن تقديم الخدمات المدنية، ويعد أمر شديد الأهمية لتجنب حدوث انحرافات في تطبيق السياسات العامة من طرف هؤلاء المسؤولين أو مرؤوسيهم وهذا بغية التطبيق الجيد للسياسات العامة للدولة، وللسلطة التنفيذية أدوات عدة لمساءلة ومحاسبة الإدارة العامة فهي تمتلك حق التعيين وكذا حق الفصل لكبار المسؤولين الإداريين خاصة عند انحرافهم وتعارضهم مع تطبيق السياسات العامة للدولة ، كما لها أيضا حق وضع بعض القوانين واللوائح التنظيمية دون الرجوع إلى السلطة التشريعية مما يساهم في إرساء أسس المساءلة ضف إلى ذلك الحق في الرقابة على المعلومات الرسمية ما من شأنه المساعدة على مساءلة الإدارة العامة.

ب- مساءلة السلطة التشريعية: وتعتبر من أقدم آليات المساءلة في النظم الديمقراطية وتمثل جزءا مهما من عمل البرلمان ويتم عبرها مراقبة أعمال الحكومة وتحتها تتم المساءلة والمعارضة لضمان استقامة سير العمل الرسمي ذلك لكون البرلمان له سلطة إقرار القوانين، وتأتي أهمية هذا النوع من المساءلة في كون أعضاء الحكومة مسؤولين أمام البرلمان باعتباره ممثلا للشعب ، هذه الرقابة تضمن حسن الأداء وبالتالي الوصول إلى حكم صالح رشيد[2].

ج- مساءلة السلطة القضائية: وهو أن يكون للقضاء حق مساءلة الإدارة العامة عن أي عمل من أعمالها، ويستند هذا النوع من المساءلة إلى مبدأ المشروعية ويعني هذا المبدأ أن يكون أي تصرف

[1] فارس بن علوش بن بادي السبيعي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.59،58.

[2] أمين المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.65،64.

صادر عن السلطة التنفيذية مستند إلى قاعدة عامة موجودة مسبقا، وتعني المشروعية مدى تطابق العمل الإداري مع القواعد القانونية الموجودة[1].

د- المساءلة المالية: وهي التزام أي شخص يتولى مسؤولية موارد أو منصب عام بتقديم تقارير عن الاستخدام المقصود والفعلي لموارد المنصب الذي يشغله ويشمل ذلك ضمان الشفافية في الخطوات العملية والإجراءات للوفاء بهذا الالتزام.

هـ- **المساءلة الاجتماعية:** وهذا النوع من المساءلة يقوم على المشاركة المدنية وإشراك المواطنين والجماعات التي تطالب بفرض أكبر قدر من المساءلة على الأعمال العامة [2] .

لقد مكن التقدم التكنولوجي المواطنين من مساءلة الحكومة ومراقبة أنشطتها وذلك عبر استخدام منتديات التشاور[3]، ومن جانب أخرى فان البرلمانات في الدول المتقدمة وسعيا منها في تعزيز مساءلة الجمهور لجأت إلى استخدام تقنيات حديثة مثل الحكومة الالكترونية التي تمكن الناخب أو المواطن من معرفة ما يحدث في جلسات محاسبة أعضاء الحكومة داخل البرلمان، كما تتيح هذه التقنية للمواطن أن يشارك في هذه الجلسات عن طريق البريد الالكتروني خصوصا إذ اتبعت آلية فرز إلكترونية سريعة للأسئلة وإرسال الردود عليها[4].

---

[1] شعبان فرج، **مرجع سابق الذكر**، ص.119.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" الإرشادات العامة لتقييم بلد ما من حيث المساءلة والشفافية"من الموقع: **www.undp.org** ، تم تصفح الموقع يوم: 26 – 10– 2016.

[3] كارينا بيادوانغ،" كيف تدرك مفهوم مساءلة الحكومة" ، نقلا عن الموقع:

blogs.worldbank.org/voices/ar/governance/how-make-sense-government-accountability.، تم تصفح الموقع يوم: 24– 4– 2015.

[4] أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.65، 66.

المطلب الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحة الفساد.

يعتبر موضوع الفساد من المواضيع الهامة التي تطرحها المنظمات والمؤسسات الدولية في مختلف تقاريرها ويعود هذا الاهتمام إلى كونه يعد من بين الأسباب الرئيسية وراء ظهور الحكم الجيد ومن الظواهر التي أرهقت الدول وأهدرت طاقاتها ما جعل الدول تبحث عن أنجع السبل لمكافحتها ومن بينها الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال بأدواتها المتعددة ،حيث أضحت هذه الأخيرة رهانا من الرهانات الأساسية التي يعتمد عليها لمكافحة ظاهرة الفساد ولاسيما في البلدان المتخلفة ومن أجل البحث والغوص عن دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في كشف ومكافحة هذه الظاهرة ينبغي علينا الإشارة أولا إلى معنى الفساد(كون الحديث عن الظاهرة في البحث العلمي يلزم علينا التعريف بالظاهرة محل الدراسة) والأشكال المتعددة له ثم كيف ساهمت هذه التكنولوجيا في مكافحته أو على الأقل التقليل منه.

أولا– مفهوم الفساد: عرفت منظمة الشفافية الدولية **الفساد** بأنه" سوء استخدام السلطة العامة لربح منفعة خاصة"[1] .

ثانيا– أنواع الفساد: للفساد أشكال كثيرة تتعدد بتعدد المجالات، فمنها ما هو إداري، مالي، سياسي، اقتصادي..الخ.

1– الفساد الإداري: وهو الذي يمس أنشطة الإدارة وينتج جراء انحراف سلوك الموظف في الإدارة ويعني به " استخدام المنصب العام أو الوظيفة العامة بطريقة غير رشيدة وفاسدة في العقود الحكومية والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات.[2]، غير أن لهذا النوع مظاهر عدة منها:

أ– **الرشوة:** وهي حصول شخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال لخلاف التشريع.

ب– المحسوبية: وتنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق.

---

[1] عبد العالي حاحة، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012– 2013)، ص.23.

[2] عبد الكريم عاشور، "دور الحكم الالكتروني في مكافحة الفساد الإداري الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا "، **مجلة المفكر**، العدد.11 (2014)، ص.462.

ج- الابتزاز والتزوير: لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي[1] .

د- الوساطة: وتكون عبر تدخل شخص ذا مركز ونفوذ لصالح من لا يستحق التعيين أو اشتغال المنصب.

هـ – المحاباة: وهي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات وعقود الاستثمار بدون وجه حق.

و- اختلاس المال العام[2].

2- الفساد المالي: وتتمثل في مجمل الانحرافات السلبية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي يرتكبها الموظف أثناء انجاز المعاملات المالية سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أم بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المنظمات العامة وكذا مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية[3].

3- الفساد السياسي: وهو المتعلق بمخالفة القواعد والأحكام التي تنظم نسق الدولة ويتمثل في الحكم الفاسد المخالف للديمقراطية والشفافية، وسيطرة فئة فاسدة على نظام الحكم[4].

4- الفساد الاقتصادي: ويرتبط هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال والتي تستهدف تحقيق المصلحة الاقتصادية الخاصة على حساب المصلحة العامة وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للعمل الاقتصادي[5]، ففي حديثنا عن الفساد وأنواعه لا يمكننا أن نغفل الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا في مواجهة الفساد بشتى أنواعه سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال تقديم آليات فعالة ومتطورة لمراقبة الأداء وتحسينه أو بطريقة غير مباشرة عبر توفير قنوات جديدة لتقديم الخدمة تفصل المواطن عن الموظف عند الحصول على الخدمات ومن تم تقضي على أهم عنصر من عناصر الفساد وهو تقديم الرشوة مقابل الحصول على الخدمة.

---

[1] سفيان نقماري،"**الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012)، ص.7.

[2] صالح مفتاح، فريدة معارفي، " **الفساد الإداري والمالي أسبابه ومظاهره ، ومؤشراته**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر، بسكرة يومي 6- 7 ماي 2012)، ص ص .7، 8.

[3] قاسم نايف علوان،" تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري دراسة ميدانية"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد .7 (2007)، ص.62.

[4] صالح مفتاح، فريدة معارفي، **مرجع سابق الذكر**، ص.5.

[5] عبد العالي حاحة ، **مرجع سابق الذكر**، ص.29.

كما يكمن دورها كذلك في النشر على الانترنت كل المشروعات أو المناقصات أو الوظائف وذلك لضمان تكافؤ الفرص للجميع[1]، حيث تسمح الوسائل التقنية في مكافحة الفساد وذلك بالاستعانة بها في نشر الإعلانات عن المنافسات الحكومية وتحليلها وقيمتها وأسماء أصحاب العروض التي حازت على القبول ودخلت دائرة المنافسة وأسماء من لم يحرز على ذلك والأسباب والمقاول والشركة التي فازت بالعقد وقيمته ومدة تنفيذه كل ذلك من شأنه أن يبعد الشبهة عن إجراء تنفيذ الأعمال الحكومية ويضيق من فرص التلاعب في ذلك[2]، كما أن استخدام الأجهزة التقنية الحديثة والاعتماد على الحاسبات يساهم في تطوير أساليب مقاومة الفساد لما لها من قدرات كبيرة على توفير البيانات والمعلومات وسرعة اتخاذ القرارات[3]، وساهمت كذلك شبكات التواصل الاجتماعي في مكافحة هذه الظاهرة وقد تجسد ذلك عبر تشكل العديد من الصفحات على الفايسبوك (**Facebook**) والتوتير (**Twitter**) واليوتيوب (**You Tube**) من أجل كشف المفسدين وفضح المتلاعبين والمندسين وفضح نشاطات المسؤولين ذات الغايات المنحطة وجوانب تقاعسهم في أداء المهام والوظائف الموكلة إليهم، فتشكل بذلك هذه الصفحات بمثابة أعين ترصد كل ما يخطط ضد المصلحة العامة من مؤامرات أو خطط إفساد وغيرها حتى ولو كان وراءها مسؤولون سياسيون أو أمنيون في مقاليد السلطة، ونجد من بين الأمثلة عن الصفحات المختصة التي تشكلت في رصد وكشف الفساد على مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) الصفحة الفرنسية المعنونة ب" ضد الفساد السياسي في فرنسا" (**Conter La Corruption Politique En France**) والتي تأسست في 2014 ويبلغ عدد المنتسبين إليها من زوار الفضاءات التفاعلية نحو 3228 عضوا، وهي صفحة تهدف كما يبرز ذلك مسؤولوها إلى الوقوف ضد كل أشكال الفساد السياسي في فرنسا كما ترفع شعار المطالبة بقانون يمنع الشخصيات الفرنسية المتابعة قضائيا من النشاط السياسي[4].

---

[1] فريد شوقي، "التكنولوجيا ....و مكافحة الفساد"، متاح على الموقع:
http://www.hitechhall.com/2014/news/2013/11/24/19244 ، تم تصفح الموقع يوم: 21- 11- 2014.

[2] محمد بن عبد الله شريف، " استخدام التكنولوجيا يدعم الشفافية ويضيق فرص الفساد"، متاح على الموقع:
http://www.almarsd.net/news932.html، تم تصفح الموقع يوم: 21 – 12 – 2014.

[3] عصام عبد الكريم عمرو فوزي، " كلمة أحمد نظيف في مؤتمر دور التقنيات الحديثة في الكشف عن الغش والفساد: الحكومة ستواجه الفساد بفكر جديد ومتطور وشامل يمتد إلى جميع قطاعات الدولة"، نقلا عن:
http://www.ahram.org.eg/archive/2006/5/8/econ1htm. ، تم تصفح الموقع يوم: 24- 21 – 2014.

[4] حاج بشير جيدور ،" أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة : من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي" ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، العدد. الخامس عشر، جوان (2016)، ص ص .730-732.

وبالنظر إلى الدور البارز لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال مكافحة الفساد قامت اليابان بتجربة رائدة في تكنولوجيا مكافحة الفساد وذلك عبر إقرار مشروعين متكاملين يتمثلان في إستراتيجية البيانات الحكومية المفتوحة والحكومة الالكترونية وبناء على ذلك قامت اليابان بإقامة مدونات رسمية للتفاعل مع الجمهور ومنصات رقمية للإبلاغ عن عمليات الفساد الإداري والمالي وكذلك تشجيع استخدام البيانات المفتوحة بهدف تسهيل التحليلات المستقلة في سبيل تعزيز الشفافية لدى الجماهير الشيء الذي انجر عنه تحسن ترتيب اليابان في سلم الدول المحاربة للفساد[1].

فالوسائل التكنولوجية تساهم بشكل بارز في التقليل من انتشار الفساد نظرا لإسهامها في إرساء الحكم الراشد وتقوية المبادرات الإصلاحية وتقليل هامش السلوكيات الفاسدة وتقوية العلاقة بين الموظفين الحكوميين والجمهور الذي أصبح قادرا على تتبع الأنشطة الحكومية وسلوكيات الموظفين العموميين وقد أثبتت دراسات عدة وتحاليل إحصائية مدى نجاعة تلك الوسائط كمضاد للفساد وأداة للرقابة الإدارية الداخلية والمساءلة الحكومية وذلك في دول عدة، وعموما يمكن الحكم على مدى توظيف الحكومات لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في محاربة الفساد من خلال المؤشرات التالية:

- توفير المعلومات حول القوانين الحكومية وحقوق المواطنين.
- توفير المعلومات حول النشاط الحكومي والقرارات المتخذة.
- تحسين الرقابة على النشاط والإنفاق الحكوميين.
- انتهاج سياسة الحكومة المفتوحة في العمليات الحكومية مثل السجلات العقارية، طلبات الحصول على التراخيص، الوضعية الجبائية تجاه تسديد الضرائب وغيرها.
- نشر المعلومات المتعلقة بالمسؤولين والمنتخبين وموظفي الخدمة المدنية الذين هم قيد التحقيق بتهمة الفساد والأنشطة الاحتيالية.
- الإفصاح عن الأصول والاستثمارات المملوكة من طرف المسؤولين المنتخبين وموظفي الخدمة المدنية[2].

---

[1] يوسف بلفلاح،" تطبيقات وتقنيات تكافح الفساد"، نقلا عن الموقع: **http://www.alaraby.co.uk/supplement money and people d2faaobb-3d 1d-46a3-a236-53f6c17of5fd.** ، تم تصفح الموقع يوم: 25- 2- 2015.

[2] عبد الحكيم حططاش، **دور تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن(crm) دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الالكترونية 2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (جامعة سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2017/ 2018)، ص.195.

وعليه فإن تكنولوجيا الإعلام والاتصال بوسائلها المختلفة وتقنياتها ساهمت إلى حد ما في كشف قضايا الفساد لأن الجزم بإمكانية القضاء عليه نهائيا يعتبر ضربا من الخيال لان هناك حالات فساد في حد ذاتها لا يتم كشفها إما لكونها لها علاقة بالمراكز القيادية في الدولة أو يشكل كشفها توتر وللاستقرار في الدول لاسيما إذ ارتبطت بحالات فساد مالي كبير لصناع القرار هذا من جهة ومن جانب أخرى لكونه تغلغل في دهنيات وسلوكيات المجتمع بتعدد فئاته (سواء كانوا حكام أو محكومين).

المطلب الرابع: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وترشيد الخدمة العامة

تساهم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ترشيد الخدمة العامة وذلك عبر الاعتماد عليها في مختلف المنظمات العامة من أجل تحقيق إدارة أكثر فعالية وكفاءة وفيما يلي إيضاح لذلك:

أولا: مفهوم الخدمة العامة: يعرفها ثابت عبد الرحمن إدريس وفق محورين أساسيين هما:

1 – مفهوم الخدمة العامة كعملية: حيث يمكن اعتبار الخدمة التي تقدمها المنظمة الحكومية على أنها تمثل عمليات ذات طابع تكاملي تنطوي على مدخلات وتشغيل ومخرجات وبالنسبة للمداخلات فهناك أنواع يمكن أن تجري عليها عمليات التشغيل لإنتاج الخدمة المطلوبة وهي:الأفراد، الموارد والمعلومات.

2 – مفهوم الخدمة العامة كنظام: انطلاقا من مفهوم النظم يمكن النظر إلى الخدمة التي تقدمها المنظمات العامة كنظام يتكون من أجزاء مختلفة تشمل ما يلي:

– نظام عمليات تشغيل أو إنتاج الخدمة وفق هذا النظام تتم عمليات التشغيل على مدخلات الخدمة لإنتاج العناصر الخاصة بالخدمة.

– نظام تسليم الخدمة: وفقا لهذا النظام يتم تجميع نهائي لعناصر الخدمة ثم التسليم النهائي للخدمة، وإيصالها للمواطن طالب الخدمة[1] ، فالخدمة العمومية في ظل الحكم الراشد يعني بها "مفهوم يكرس مشاركة المواطن وتنظيمات المجتمع المدني في صنع القرارات المتعلقة بالقضايا التي تعنيهم وتحقيق الشفافية التي تطبق حق المواطن في الوصول إلى المعلومات والأخبار الصحيحة إلى جانب قدرته على الاطلاع على الموازنات ومراقبة مسار تنفيذ المشاريع والبرامج والخدمات ذات الصلة بالشأن العام"[2].

---

[1] فتيحة بن أم السعد ، نعيمة يحياوي، "دور تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصال في تحسين نظام الخدمة العامة في ظل الحكومة الكترونية"،**المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة**، المجلد. 4، العدد.11 ، تشرين الثاني (2014)، ص ص.7، 8.

[2] عبد الفتاح علاوي، وآخرون ،" **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية: التجربة الجزائرية كنموذج**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية حالة البلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 29– 30 أكتوبر 2014)، ص.9.

ثانيا: اثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على تحسين الخدمة العامة: (الانتقال من الخدمات العامة التقليدية إلى الخدمات العامة الالكترونية): تعتمد جل الإدارات والمؤسسات في تقديم خدماتها على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومسايرتها في كل تطوراتها المتواصلة بغية تحسين نوعية وجودة خدماتها بالتالي الانتقال من الخدمة ذات الطبيعة الكلاسيكية إلى الخدمة العامة الالكترونية والتي تعتبر بأنها مصطلح عام جدا، يشير عادة إلى توفير الخدمة عبر الإنترنت ويشير حرف (E) في كلمة (E-) Service إلى كلمة (إلكتروني)، كما هو الحال في العديد من الاستخدامات الأخرى"[1] ، وهو ما ذهب إليه كلا من **Evanschitzky & Gopalkrishanan** حيث عرفا الخدمة الالكترونية بأنها" تلك الخدمات التي يمكن تقديمها إلكترونيا".

فالخدمة العامة الالكترونية ما هي إلا تقديم الخدمات عمومية من قبل الحكومة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مقدمتها شبكة الانترنت" [2].

لقد أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة من وسائل اتصالات وشبكات الكترونية في مجال الخدمات تلعب دور مهم في زيادة مردودية الخدمة العمومية وتحسين أنشطة المؤسسات العمومية وفي تحقيق درجة عالية من الراحة والملائمة مقارنة بتسليم الخدمة وجها لوجه هذا إلى جانب السرعة في انجاز المهام وأداء الخدمات والحصول عليها أو طلبها والسهر على إشباع رغبة المواطن[3] ، كما تؤذي إلى محدودية وقلة نسبة الأخطاء في أداء وتسليم الخدمة بسبب الدقة المتناهية التي تميز الأنشطة الالكترونية، كما تساهم في توفير واختصار الوقت لصالح طالبي الخدمة العمومية بشكل ينهي مشاكل التعقيد الإداري والمرض البيروقراطي[4] ، من خلال توفير قاعدة متكاملة من أدوات المعالجة والتي يمكن نشرها لمعالجة مشكلات التنمية التقليدية بطرق ابتكاريه، إن التوجه للخدمات العامة الالكترونية وجعلها بالقرب من المواطنين

---

[1] عبد المجيد أونيس ، حميدة بن يحي، " **الحوكمة الالكترونية رؤية شاملة** " (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية_حالة البلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 29– 30 أكتوبر 2014)، ص.10.

[2] كريمة جلام، " **فعالية الحوكمة الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**" (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية دراسة حالة البلدان العربية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 29– 30 أكتوبر 2014)، ص.5.

[3] عاشور عبد الكريم، **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة قسنطينة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009– 2010)، ص.64.

[4] فتيحة بن أم السعد ، نعيمة يحياوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.9.

والزبائن والشركاء سيمكن من تسهيل توصيل الخدمات بشكل أفضل وبجودة للمستخدم، وكذلك توفير إدارة أكثر كفاءة والتزاما بالمشروعات الحكومية.

فلا يمكن إغفال الدور الهام لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق تطوير نوعي على مستوى مؤسسات الخدمة العمومية وإعطاء بديل للنماذج القائمة في صورتها التقليدية حيث تعد التقنية الحديثة آلية للتغيير التنظيمي إذ بإمكانها تغيير طريقة عمل الأفراد داخل مؤسسات الخدمة العمومية[1].

وعليه فإن العلاقة بين تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الصالح تجسدت وذلك عبر تكريس معالمه ، حيث أتاح توظيف هذه الأخيرة أمام المواطنين فرصة المشاركة السياسية عبر الاعتماد عليها والانتقال من الممارسة التقليدية إلى المشاركة الالكترونية كما سمحت بفسح المجال لنشر المعلومات والبيانات وإتاحتها للجمهور ما سهام في تحقيق شفافية الكترونية ومحاربة كل أشكال الفساد – فكلما كانت هناك شفافية أكثر كلما كان هناك فساد أقل– وتحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية إلى جانب كل ذلك أدت أيضا إلى تحسين الخدمة العامة وجعل الإدارة تمتاز بالفعالية والكفاءة.

[1] عاشور عبد الكريم، **مرجع سابق الذكر**، ص.64.

خلاصة الفصل الأول:

وتمحيصا لم تم رصده في هذا الفصل النظري يتبين لنا أن مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال يتضمن معاني عدة تختلف باختلاف التعريفات التي تناولت هذا المصطلح إلا أنها كلها تتفق على مجموعة من الخصائص والتي تتمثل في التفاعلية واللاتزامنية والانتشار وغيرها من المميزات التي سبق الإشارة إليها،هذه التكنولوجيا المتطورة عرفت مراحل تطورت عبرها وبرزت من خلالها وسائل متعددة كالتلفزيون والراديو والأقمار الصناعية والانترنت والكمبيوتر والهاتف المحمول، والتي بدورها تتشكل من مجموعة من المكونات منها ما هو مادي ومنها ما هو غير مادية ومنها ما هو متعلق بالعنصر البشري، وتقوم هذه الوسائل في حد ذاتها بوظائف متعددة منها الوظيفة التوثيقية، الترفيهية، الإعلانية والتسويقية والدعاية والإعلامية.

كما نخلص كذلك من خلال هذا الفصل إلى أن الحكم الراشد يعتبر ضرورة لازمة لإحداث تنمية شاملة ويتم ذلك عبر تفاعل منظومة متكاملة من الفواعل الرسمية (الحكومة) وغير الرسمية(القطاع الخاص،القطاع التطوعي) ويتجسد هذا الحكم عبر توفر مجموعة من الخصائص تختلف بحسب الجهات المهتمة به والمتمثلة أساسا في المشاركة، الشفافية، المساءلة ، مكافحة الفساد، الفعالية والكفاءة ،الرؤية الإستراتيجية، المساواة ، سيادة القانون، غير أن هذا الحكم لا يتأت إلا عبر تمازج وترابط مجموعة من الأبعاد منها ما هو سياسي(المتعلق بطبيعة السلطة السياسية ومدى شرعيته) ومنها ما هو اقتصادي اجتماعي (المتعلق بالتنمية الاقتصادية وبنية المجتمع المدني ومدى الاستقلالية التي يتمتع بها)، ومنها ما هو إداري(المرتبط بفعالية الإدارة العامة)، كما أن الحديث عن هاذين المصطلحين كانت له دراسة في البحث عن العلاقة الترابطية بينهما وتجسدت من خلال معايير الحكم الراشد والمتمثلة في المشاركة ،الشفافية والمساءلة وكذا مكافحة الفساد وترشيد الخدمة العامة أين عرفت خلالها هذه المعايير تغير في طبيعة الممارسة من التقليدية إلى الالكترونية.

الفصل الثاني

دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكريس الحكم الراشد

تمهيد:

كثر الحديث والنقاش في الآونة الأخيرة على موضوع الحكم الراشد والأطراف الفاعلة في تعزيزه على مختلف المستويات، هذا الاهتمام قابله كذلك التطور الهائل الذي تشهده تكنولوجيا الإعلام والاتصال في وسائلها المختلفة، حيث أصبح ينظر لها على أنها تمارس تأثيرا ودورا بارزا في تكريس الحكم الصالح وذلك بغية تحقيق تنمية شاملة تمس مختلف النواحي والمجالات سواء سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وعليه سنتناول ضمن فحوى هذا الفصل دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكريس الحكم الراشد، وذلك بتبيين دورها في المجال السياسي وذلك بالإشارة إلى دورها في تنشئة الفرد سياسيا ، وكذلك في تكوين الرأي العام إلكترونيا، بالإضافة إلى الديمقراطية الالكترونية هذا من جانب، ومن جانب أخرى سيتم تحديد دورها في المجال الاقتصادي وذلك، بتحديد أهميتها في التنمية الاقتصادية، وكذا دورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات، وإدارة المعرفة إضافة إلى دورها في تطوير البنوك وخدماته، كما لا يمكن إغفال تأثيرها كذلك في الجانب الاجتماعي وذلك بالإشارة إلى التأثيرات التي أصبحت تمس الهوية الوطنية، وتأثيراتها على أداء المجتمع المدني، وكذا تنشئة الفرد اجتماعيا، كل هذا سيتم معالجته بالشرح والتفصيل في ثنايا مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول: الدور السياسي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال

من المبادئ التي أرستها قمة جنيف حول مجتمع المعلومات في ديسمبر 2003" أن يساهم في تحسين حياة كل سكان المعمورة استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال لا بد أن يوجه لترقية الديمقراطية الثقافية والمسؤولية والحكم الراشد"[1]،وعليه فان الحديث عن تكنولوجيا الإعلام والاتصال يقودنا إلى النظر في الدور الذي يمكن أن تؤذيه هذه التكنولوجيا بأدواتها المختلفة في المجال السياسي، حيث أدى هذا التطور إلى الانتقال من حياة سياسية تقليدية إلى حياة يمكن أن نصطلح عليها بحياة سياسية إلكترونية فالأفراد اليوم أصبحوا يشكلون جماعات عبر المجتمعات الافتراضية يعبرون فيها عن أرائهم بكل ديمقراطية ويكونون رأيا عاما الكترونيا بعيد عن الرقابة الممارسة من قبل الدولة .

المطلب الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتعزيز التنشئة السياسية.

عرفت عملية التنشئة السياسية في السنوات الأخيرة نمط جديد من التفاعلات الحديثة أدت إلى تراجع بعض مؤسسات التنشئة التقليدية كالأسرة والمدرسة وغيرها لصالح مؤسسات أخرى تمكنت من مخاطبة جموع من المواطنين بحكم التطور الهائل في وسائل الاتصال الحديثة والتي من أهمها الفضائيات والانترنت بتقنياتها المتعددة والتي ساهمت في تنشئة الفرد تنشئة سياسية جديدة[2].

أولا: مفهوم التنشئة السياسية:

يقصد بها" تربية الفرد وتعليمه وتوجيهه وتثقيفه والإشراف على سلوكه وتلقينه لغة الجماعة وأعرافها التي ينتمي إليها وتعويده على الأخذ بعادات تلك الجماعة وتقاليدها وأعرافها والخضوع لمعاييرها وقيمها والرضاء بأحكامها والتطبع بطباع الجماعة وتمثله بسلوكهم العام[3].

كما تعتبر بأنها تلك العملية التي من خلالها ينقل المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل[4].

---

[1] قواسم بن عيسى، **استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الراشد – دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة التشريعية السادسة (2007–2012)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام،2012– 2013)، ص.272.

[2] مروة نظير،"دور مؤسسات الإعلام الجديد في التنشئة السياسية الثورة المصرية نموذجا"،المركز العربي للدراسات والأبحاث ،2012، ص.1.

[3] مالك شعباني، "دور التلفزيون في التنشئة الاجتماعية "، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،العدد .7،جانفي،(2012)، ص ص 216217.

[4] قاسم حجاج،"التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الإفراج"، **مجلة الباحث**، العدد.2،(2003)، ص.88.

أما **غبريال ألموند** فيعرفها على أنها " العملية التي يتم من خلالها تشكيل الاتجاهات السياسية أي أن الغالبية من الأفراد يكتسبون اتجاهات وأنماط سلوكية سياسية أولية وواضحة في سن مبكرة في الوقت التي تتعرض فيه بعض هذه الاتجاهات للبلورة والتعديل فإن اتجاهات أخرى قد تبقى جزءا من الذات السياسية للفرد طيلة حياته"[1].

من جهته اعتبرها **عبد الباسط أحمد عبد القادر** بأنها "ذلك المجال من مجالات التنشئة التي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح مواطنا يمتلك المقدرة على التفاعل الايجابي ضمن نسق سياسي معين ومن خلال الدور الذي يتقلده في إطار ذلك النسق ويتم ذلك في إطار نظام التدرج الاجتماعي السائد وطبيعته ومعاييره ودرجة المرونة والانفتاح فيه"[2]. وقد ظهر اتجاهين رئيسيين في تعريفها:

الاتجاه الأول: والذي نظر إلى التنشئة السياسية بأنها عملية تلقين المرء القيم والمعارف والمعايير والاتجاهات السياسية المستقرة في ذاكرة المجتمع، بينما **الاتجاه الثاني:** يعتبرها بأنها العملية التي يكتسب المرء من خلالها هويته والتي تسمح له بالتعبير عن ذاته أي أن هذا الاتجاه يركز على تعديل ثقافة سياسية أو بناء ثقافة جديدة، فالتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع[3].

ثانيا: أهمية التنشئة السياسية: تبرز أهميتها من خلال ما يلي:

– الحفاظ على إيديولوجية المجتمع واستمرار تناقلها من جيل لآخر.

– تربط العلاقة بين أفراد المجتمع والفئة الحاكمة من خلال التأكيد على الأهداف السياسية وشرح بعض المفاهيم السياسية كالولاء والانتماء وعلاقة الحاكم بالمحكوم[4].

– الحفاظ على الأمن والاستقرار وتطوير وتقدم وديمومة المجتمع السياسي وبالتالي استقرار العلاقة بين الشعب والدولة وترسيخ مبادئ الحرية والعدالة وحماية المجتمع من الظلم والاستبداد[5].

---

[1] عبد الله أحمد العوامله ، خالد حامد شنيكات، "درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد.39، العدد.2 (2012)، ص.329.

[2] مولود زايد الطيب، **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع** (عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001)، ص ص.13-12 .

[3] سماح قارح، " التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العددان الثاني والثالث، جانفي، جوان (2008)، ص.5.

[4] ختام العناتي، محمد عصام طربية، **التربية الوطنية والتنشئة السياسية** (عمان: دار الحامد،2007)، ص.306.

[5] بكر سميح المواجدة ، **التربية السياسية** (عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2010)، ص.33.

– الحفاظ على الأمن القومي والإنتاج الذي غالبا ما يتبع استقرار نظام الحكم والدولة وإلى تفرغ المواطنين إلى مناقشة أو معارضة السلطة القائمة ورفض أشكالها وعدم النظر إلى الأوضاع الاقتصادية العامة[1].

– التجنيد السياسي واختيار الصفوة: فلا يمكن الفصل بين التجنيد السياسي وعملية التنشئة السياسية، وهو ما يتم التأكيد عليه من خلال ما ذهب إليه مورفيك حيث يرى أن مظاهر الارتباط بين التنشئة السياسية والنظام السياسي هي عملية تحديد الأهداف للمواقع السياسية الهامة أو اختيار وانتقاء الصفوة السياسية[2].

ثالثا: وظائف التنشئة السياسية: تمارس التنشئة السياسية وظائف عديدة نجد من بينها:

– بلورة قيم العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة: بمعنى أن التنشئة هنا هي التي تمنع الجماعة من التفكك وتجنبها مخاطر التجزئة.

– توسيع المشاركة السياسية: فالتنشئة السياسية الفعالة عملية حيوية لنشر القيم والاتجاهات والتزويد بالمعارف والمهارات السياسية، فهي تقوم بتعميق روح الإقدام والمبادرة والعمل الجماعي في بنية الإنسان من خلال بناء المؤسسات وتطوير قنوات للتعبير السياسي وتنمية دوافع الفرد للمشاركة في الحياة السياسية ووضع مناهج تقلل من مظاهر الاتجاهات الانعزالية أو السلبية في الحياة السياسية، ولدى فإن المعارف والقيم والاتجاهات التي تتجمع لدى الفرد نتيجة لعملية التنشئة المبكرة تسهم في تطوير استجابته لمختلف المؤثرات السياسية وبالتالي تؤثر على مدى مشاركته في الحياة السياسية.

– نمط مشترك من التفكير: تساهم التنشئة السياسية الفعالة في نشر القيم والاتجاهات وتزويد شاغلي المراكز السياسية بالمعارف والمهارات وهو ما يقود إلى بناء نمط مشترك من التفكير يؤذي إلى تنظيم الجهود وتحقيق التماثل في الإمكانيات لضمان قدر ملائم من الانسجام في حركة الدولة ومؤسساتها[3].

---

[1] ختام العناتي، محمد عصام طربية ، **مرجع سابق الذكر**، ص. 307.

[2] حسن محمود إسماعيل، **التنشئة السياسية دراسة في دور أخبار التلفزيون** (مصر: دار النشر للجامعات، 1997)، ص.27.

[3] ثامر كامل محمد الحزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة** (عمان:دار مجدلاوي،2004)، ص ص.124– 126.

– التوازن والاستقرار السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي من أهم أهداف النظم السياسية وهو عكس التغيير فالتنشئة السياسية بما تغرسه من قيم سواء داخل أبناء الجيل الواحد أو بين الأجيال من شأنها أن تقلل من الآثار السلبية للتغيرات وتحافظ على تماسك المجتمع من خلال اختزان القواعد الدستورية ومدى الالتزام في العمل السياسي[1].

رابعا: مؤسسات التنشئة السياسية: هناك العديد من المؤسسات الاجتماعية التي تشارك في إعداد الفرد سياسيا لذلك فإن مصادر التنشئة السياسية تعمل جميعها على تجذير الروح القومية والوطنية لدى أفراد المجتمع ومن أهم هذه المؤسسات ما يلي:

1– الأسرة: تعتبر من أهم عناصر التنشئة الاجتماعية عموما والتنشئة السياسية خصوصا وتكتسب الأسرة هذه المكانة لكونها البيئة الاجتماعية الأولى التي تتولى الفرد منذ حياته المبكرة وتعتبر مرحلة ما قبل المدرسة من أهم فترات تشكيل ملامح شخصية الفرد المستقبلية وتحديد معالم سلوكه الاجتماعي والذي يؤثر بالطبع على سلوكه السياسي مستقبلا[2] ، وّيكمن دور الأسرة في التنشئة السياسية في جوانب عدة منها:

– التنشئة على الولاء للأمة والمجتمع السياسي.

– اكتساب المشاعر الأولية الايجابية والسلبية تجاه السلطات السياسية نحو الامتثال للقواعد ورغبات من هم في السلطة فقد وجد أن ضعف الشعور بالثقة بالحكومة لدى الأطفال مصدره الوالدان.

– نقل الارتباطات والانتماءات الحزبية من الوالدان إلى أبنائهم، فلقد أكدت الدراسات بأن الأبناء يحملون الانتماءات الحزبية نفسها التي يحملها الوالدان.

– جعل الأبناء يكتسبون قيما سياسية وقيما اجتماعية ذات أبعاد سياسية تشجع على المشاركة وتقبل الرأي الأخر واحترام حقوق الآخرين، وتقوم الأسرة بهذه العملية عبر طريقتين، مباشرة وغير مباشرة [3]، فالأولى تتم من خلال نقل المعلومات السياسية للطفل لهدف سياسي واضح كالمناقشة التي تتم بين الآباء والأبناء حول مميزات النظام السياسي من خلال مناقشة وتحليل وتقديم بعض القيم والمبادئ

[1] خالد رجب شعبان، غادة عودة حجازي،" التنشئة السياسية وعلاقتها بتوكيد الذات لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة رفح"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية** ، المجلد .21، العدد. 3 (2013)، ص.85.

[2] سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم** (القاهرة :ايتراك للنشر والتوزيع، 2004)، ص.48.

[3] ختام العناتي، محمد عصام طربية، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.317 ، 318.

الاجتماعية المرتبطة ببعض المتغيرات مثل القادة ، الانتخابات[1] ، أما الطريقة غير المباشرة فهي أن تقوم الأسرة بغرس قيم معينة في نفوس افرادها وذلك من خلال أسلوب التنشئة المتبع فإذا كان الأب متسلطا في علاقته بأفراد الأسرة بات من المحتمل أن يؤذي ذلك لدى الأبناء إلى قيم الإكراه والسلبية في المقابل إذا كان ديمقراطيا فإنه يؤذي إلى غلبة قيم الحرية والمساواة [2]. فالأسرة إذن كمؤسسة تنشئوية تعد اللبنة الأساسية التي تكون الفرد في المراحل الأولى في حياته وتغرس فيه قيما سياسية ينشأ عليها.

2- المدرسة: تعتبر المدرسة بعد الأسرة إحدى المؤسسات الرسمية التي تعنى بتنشئة الفرد سياسيا، حيث تمارس دورها في هذا المجال من خلال المقررات الدراسية الرسمية وكتبها المدرسية كالتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية التي يستمد منها الطالب اتجاهاته وآرائه السياسية، وتبدأ المؤسسات التعليمية بممارسة دورها في هذا المجال من مرحلة الحضانة عن طريق تنمية روح المشاركة والانتماء والاستقلالية لدى الطفل[3]، وأيضا لا ننسى في هذا السياق دور المعلم في التنشئة السياسية من حيث أن اتصال المعلم يكون مباشر مع الطلبة فإن له تأثير هام في تشكيل اتجاهات التلميذ السياسية والاجتماعية[4]، فالمعلم الذي يشجع الطلاب على المشاركة والتعاون وإبداء الرأي واحترام الأخر سيكون طلابه أكثر قدرة على إبداء أرائهم واتخاذ المواقف تجاه القضايا المختلفة أما المعلم الذي يفرض سلطته بالقوة دون إعطاء لطلابه التعبير عن أرائهم سيكون طلابه أقل جرأة ويحملون شعورا باللامبالاة[5].

3- جماعات الرفاق: ويقصد بها مجموعة الأصدقاء والزملاء المحيطين بالفرد سواء كان ذلك في إطار الأسرة أو المدرسة ويبقى تأثير جماعات الرفاق على الفرد في كل مراحل حياته في الجامعة عبر التنظيمات غير الرسمية والجماعات والأسر الجامعية وفي العمل[6]، وتمارس جماعات الرفاق في عملية التنشئة السياسية تأثيرا كبيرا على قيم واتجاهات أعضائها ويتم ذلك عبر طريقتين هما: أ – نقل وتعزيز الثقافة السياسية إذ عن طريق تلك الجماعات يمكن نقل الثقافات الفرعية سواء كانت

---

[1] سعاد العقون،" تأثير دور الأسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق دراسة ميدانية لتلاميذ المدرسة الأساسية "، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد.6 ، جانفي(2012)، ص .123.

[2] سمير خطاب، **مرجع سابق الذكر**، ص.49.

[3] محمود حسن إسماعيل، **مرجع سابق الذكر**، ص.40.

[4] ختام العناتي، محمد عصام طربية، **مرجع سابق الذكر**، ص. 320.

[5] عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات وقضايا** (العين: مؤسسة العين، 1988)، ص.267.

[6] بدرية بنت صالح بن عبد الرحمان الميمان، **دور الأم المسلمة في التنشئة السياسية للأبناء في ضوء متغيرات العصر** ، بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية (جامعة طيبة : كلية التربية والعلوم الإنسانية ، 2008)، ص.85.

طبقية أو مهنية ، فالفرد الذي ينشأ في أسرة تنتمي إلى الطبقة العمالية يتعلم أسلوب حياة هذه الطبقة وإذ انضم في المدرسة لجماعة الرفاق تضم زملاء من نفس الطبقة فإن ذلك يؤذي إلى تأكيد وتعميق الاتجاهات التي سبق وأن اكتسبها في الأسرة.

ب– غرس قيم ومفاهيم جديدة فقد يتعلم عن طريق جماعة الرفاق اتجاهات ونماذج سلوكية حيث تتيح تلك الجماعة لأعضائها حرية التعبير عن أنفسهم معايشة أدوار جديدة بعيدة عن التحكم الأسري[1].

4– المؤسسات الدينية: تلعب هي الأخرى دورا هاما في هذه العملية عبر كل دول العالم ، حيث تعتبر كل من المساجد، الكنائس، المراكز والهيئات والمعاهد الدينية أدوات فاعلة في بث القيم وتوجيه سلوك الأفراد[2]، فالمساجد باعتبارها جزء من هذه المؤسسات تشكل منارة للإشعاع الفكري والعلمي وتقوم بدور هام في هذا المجال من خلال:

– تعليم الفرد والجماعة التعاليم الدينية والمعايير السماوية التي تحكم السلوك بما تضمن سعادة الفرد والمجتمع.

– إمداد الفرد بإطار سلوكي معياري وتنمية الضمير عند الفرد والجماعة.

– الدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية السامية إلى سلوك عملي.

– توحيد السلوك الاجتماعي والتقرب من مختلف الطبقات الاجتماعية.

– بث وتدريس وخلق مجموعة من القيم السياسية لمختلف فئات المجتمع في الأمة العربية والإسلامية.

وعليه فإن المؤسسات الدينية وبما تحتويه من قيم ومبادئ سامية تساهم في التنشئة السياسية من أجل إعداد المواطن الصالح لبناء مجتمع متماسك[3].

5– الأحزاب السياسية: ويقصد بها اتحاد أو تجمع من الأفراد ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها[4]، من جهتها ترى الدكتورة سعاد الشرقاوي أنه يشترط اجتماع أربعة شروط في المؤسسة التي تعتبر حزبا وتتمثل هذه الشروط في:

---

[1] سمير خطاب، **مرجع سابق الذكر**، ص.54.

[2] محمد المقداد،" دور مناهج التعليم الجامعي في التنشئة السياسية (جامعة آل البيت :حالة دراسة ميدانية)"، **أبحاث اليرموك** ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 1، العدد. 24 (2008)، ص.315.

[3] مصطفى أسعيد،" التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمقراطي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد.24 (2012)، ص.214.

[4] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،1987)، ص.20.

– استمرارية التنظيم.

– إقامة علاقة مستقرة بين المستوى المحلي والقومي.

– الرغبة في الوصول إلى السلطة وممارستها.

– البحث عن مساندة شعبية[1].

وتمارس الأحزاب السياسية العديد من الوظائف التي تدخل في إطار عملية التنشئة السياسية ومن أهم هذه الوظائف:

– تعبئة المواطنين وتفعيل دورهم السياسي.

– وظيفة التنشئة السياسية المستمرة والمتواصلة وذلك بتقديم كافة المعلومات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات الدورية[2].

6– الإعلام: هو الأخر يعد مؤسسة هامة تناط به مسؤولية تنشئة الفرد سياسيا ويكمن هذا الدور من خلال:

– المساهمة في المحافظة على الأنظمة واستمرارها عبر وسائله المختلفة.

– خلق ثقافة وطنية بدل الثقافات الفرعية وغرس وخلق الولاء للوطن.

– نقل العديد من الرسائل السياسية وأكثرها أهمية مثل أخبار الأحداث السياسية اليومية.

– تساعد وسائل الإعلام في تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل السياسي[3].

7– المجتمع المدني: على غرار المؤسسات الأخرى تقوم تنظيمات المجتمع المدني أيضا بدور هام في عملية التنشئة السياسية لأفراد المجتمع إذ نجد دورها يتقدم على دور الدولة في مجال التثقيف الاجتماعي والسياسي وذلك من خلال نشر ثقافة التنشئة السياسية التي تساهم في رفع الوعي السياسي لأبناء المجتمع وجذبهم إلى ساحة العمل السياسي لكي لا تكون السياسة حكرا على الطبقات الحاكمة، فمؤسسات المجتمع المدني تقوم بتثقيف وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم السياسي ومواجهة الأزمات والتحولات السياسية التي تؤثر على مستوى حياتهم ومعيشتهم باعتبارها من أهم قنوات

---

[1] سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية (أهميتها – نشأتها – نشاطها)**(القاهرة: مركز البحوث البرلمانية ،2005)، ص.13.

[2] حسين مرزود، **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989–2010** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر – 3– : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011– 2012)، ص.28.

[3] ختام العناتي، محمد عصام طربية، **مرجع سابق الذكر**، ص.323، 324.

المشاركة الجماهيرية، ويتم ذلك عبر تنظيم بعض الندوات والمحاضرات وغيرها[1]، كما تقوم أيضا بتأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة من خلال غرس ثقافة التنشئة السياسية[2]، فهذه المؤسسات إذن تعمل على تجذير الروح الوطنية والقومية لدى الأفراد ما يجعلهم يعتزون بثقافتهم وحضارتهم وتراثهم، وكذلك تقوم بخلق توجه أيديولوجي لدى الأفراد يتماشى وقيم ومبادئ مجتمعهم بما يحقق طموحهم في تنمية المجتمع تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية[3].

خامسا: أشكال التفاعل الالكتروني المؤثرة في التنشئة السياسية

تتعدد الأشكال الالكترونية التي تؤثر في عملية التنشئة السياسية، فنجد من بينها التلفزيون والانترنت، الصحافة الالكترونية وغيرها والتي تلعب دورا بارزا في هذه العملية وتتمثل فيما يلي:

1 – التلفزيون: قبل الحديث عن دور الانترنت في تنشئة الفرد سياسيا لابد أولا من المرور بالتلفزيون كوسيلة من بين وسائل الإعلام والاتصال الأكثر تأثير في الأفراد وكونه من بين الوسائل التي تبلورت من خلالها مراحل تكنولوجيا الإعلام والاتصال تم الحديث عن الانترنت كتكنولوجيا حديثة جد متطورة وآنية، يعد التلفزيون من بين إحدى وسائل الإعلام الجماهيرية الهامة إلى جانب الإذاعة والصحافة والذي يلعب دورا في التنشئة السياسية للأفراد ، والتأثير على توجهاتهم السياسية وذلك نظرا لترابط الصوت مع الصورة من جهة وقدرته على توصيل رسالته لكل طبقات المجتمع (متعلمين أو غير متعلمين) بالإضافة إلى الأسلوب المعتمد في تقديم البرامج، فقد تكون الرسالة السياسية غير واضحة ولكنها تأخذ صور عدة كالصور المتحركة للأطفال والمسلسلات..الخ بل حتى أن القنوات والاشهارات لا تخلوا من سياسة إذ تم عرضها بطريقة ذكية ، وفي هذا الجانب يقول هربرت شيللر حول التلفزيون في الدول المتطورة "يتفق الجميع بوجه عام على أن التلفاز هو أقوى وسيلة إعلامية ولاريب أن تأثيره بوصفه أداة رئيسية لتعميم قيم النظام لا يماري فيه أحد" ولعل هذا التأثير لوسائل الإعلام سواء كانت مرئية أو مسموعة على التنشئة السياسية هو تواجدها في كل البيوت، فالتلفزيون

---

[1] ناجي العزي،" دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية"، الحوار المتمدن، العدد ،2009 ، نقلا عن الموقع: **http://www.ahwear.org/debut/show.art.asp ?aid=171046**، تم تصفحه يوم: 16– 3– 2015.

[2] ناجي العزي ،"مفهوم التنشئة السياسية"، نشرت في الأيام الجزائرية في 7– 7– 2009 نقلا عن الموقع : **http://www.dzazairess.com/elayem/40273**، تم تصفحه يوم: 17– 3 – 2015.

[3] مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي** (ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007)، ص.162.

يعتبر من الأشياء التي لا يخلوا منها أي بيت[1]، إلا أن وظيفة هذه الوسيلة تختلف من بلد إلى أخرى بحسب النظام السياسي والايديولوجيا السائد فيه ففي الدول الغربية الديمقراطية تكون سيطرة الدولة عليها أقل مقارنة مع نظيراتها في الدول العالم الثالث والتي تسعى للسيطرة على هذه الوسيلة وجعلها تحت إشراف السلطات العامة ومعبئة في خدمة إيديولوجية الدولة ومصلحة النظام السياسي[2].

فالتلفزيون إذن يعد وسيلة هامة في التنشئة السياسية إذ يعمل على تنشئة الفرد على القيم والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع والتي تتناسب والنظام السياسي وذلك من خلال محتوى ما يقدمه من برامج ورسائل إعلامية تكون ذات مضمون سياسي.

2- الانترنت: تعتبر الانترنت بصفة عامة أداة للتنشئة السياسية الذاتية التي تتسم بالطابع غير الرسمي والغير موجه من قبل أي جهة كانت (رسمية أو غير رسمية) فالفرد أصبح حر في اختيار المواضيع المطروحة وفي المشاركة برأيه والتعليق وانتقاد القضايا المطروحة للنقاش، وقد عززت **شبكات التواصل الاجتماعي** قيم الثقافة السياسية عبر إتاحة فرصة المشاركة لكل مستخدم لهذه التقنية لتعبير عن رأيه في مختلف القضايا سواء كان ذلك في غرف الدردشة أو على الفايسبوك أومن خلال المدونات مما شكل وسيلة تدريبية للمواطنين على الممارسة السياسية وخلقت وعي وثقافة سياسية لديهم مكنتهم من إحداث تغييرات جوهرية في إدراكهم لكل القضايا مما يجعل تنشئتهم مبنية على قناعات ذاتية وليس على توجيهات رسمية أو غير رسمية، وقد اتفقت العديد من الدراسات الغربية على دور الإعلام الاجتماعي (مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة من وسائله) البارز في التنشئة السياسية ، حيث أكدت دراسة قامت بها جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية أن العلاقة بين كلاهما هي علاقة طردية حيث أظهرت أن قضاء وقت ما في المجتمعات الالكترونية تتبعه زيادة في معدلات الحوار البناء لمعالجة القضايا الهامة في المجتمع الواقعي كما أوضحت الدراسة أيضا أن تعلم الشباب

---

[1] إبراهيم ابراش، **علم الاجتماع السياسي مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي** (غزة: منشورات أي- كتب ،2011)، ص ص.131- 133. متاح على الموقع:
https://books.google.co.uk/books?id=NWrNi0RAwiMC&printsec=frontcover&dq=inauthor:%22%D8
تم تصفح الموقع يوم: 20- 1- 2016.

[2] نفين محمد أبو هربيد، **دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة** ،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية(جامعة الأزهر : قسم العلوم السياسية، 2010)، ص.58.

كيفية التعامل مع الإعلام الالكتروني ساهم في زيادة معدلات اطلاعهم على وجهات نظر ثرية ومتعددة مما يدفع إلى زيادة احتمال مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية والسياسية[1].

3- المدونات: تعد هي الأخرى إحدى أنواع المنظومة التفاعلية الالكترونية، وهي عبارة عن مواقع شخصية على شبكة الانترنت وتطبيقا من تطبيقاتها تتضمن آراء ومواقف حول مسائل متعددة[2]، وتظهر عليها تدوينات(مداخلات) مؤرخة ومرتبة ترتيبا زمنيا تصاعديا (من الأحدث إلى الأقدم)[3] ، كما تعد بمثابة أنظمة اجتماعية منظمة ذاتيا تساعد الأفراد على التفاعل من خلال المشاركة والتعلم عبر تبادل الأفكار والمعلومات وحل المشكلات الاجتماعية والسياسية، هذه التفاعلية جعلتها (المدونات) تتميز وتختلف عن غيرها من وسائل الإعلام الأخرى[4]، وتستخدم هذه المدونات كصحيفة يومية لنقل الأخبار أو مناقشة الأمور السياسية أو تكون مهتمة بنشر الوعي السياسي وتنشيط الثقافة الجماهيرية وإكساب المتلقي خبرات وتنمي لديه الثقافة السياسية[5].

4- الصحافة الالكترونية: وتعتبر وسيطا إعلاميا فاعلا حيث مكنت جموع الجماهير والمؤسسات من إرسال واستقبال المعلومات عبر أية مسافة وفي أي وقت وفي أي مكان خصوصا بعد التطور المتنامي والإقبال عليها من طرف العديد من المؤسسات الصحفية على استعمالها[6]، فهي تعد أداة من أدوات التوعية السياسية في المجتمعات وتزرع في النشئ تنشئة سياسية أساسها التحرر من القيود وتعمل على نشر وتوطيد الأفكار السياسية على مختلف أنواعها كما أنها تزود الفرد بالمعلومات السياسية وتشارك في تكوين وترسيخ قيمه السياسية وإيقاظ الأفكار وتنمية الوعي السياسي والفكري وتوسيع قاعدة المثقفين ، فما ينشر على المواقع الالكترونية عبر الانترنت أصبح يسهم في عملية

---

[1] علي مصباح محمد الوحيشي، " دور الإعلام الجديد في التنشئة السياسية، دعم ثقافة المواطنة، ترسيخ الثقافة الدستورية"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**،العدد. 16 سبتمبر(2015)، ص ص.285، 286.

[2] مروة نظير، **مرجع سابق الذكر**، ص.3.

[3] عصام منصور، " المدونات الالكترونية مصدر جديد للمعلومات "، **دراسات المعلومات**، العدد.5 (2009)، ص.95.

[4] انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، **الإعلام الجديد...تطور الأداء والوسيلة والوظيفة** (بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2011)، ص.27.

[5] محمد نور السيد علي البصراتي،" دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية (مصر نموذجا)" ، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع** ، العدد.12، نوفمبر(2014)، ص.396.

[6] مروة نظير ، **مرجع سابق الذكر**، ص.3.

ترسيخ الأفكار لدى الأفراد والنخب الحاكمة من خلال الاطلاع عليها ما من شأنه أن يعمل على بناء تنشئة سياسية تكون عقلانية وعلمية[1].

إذن فالتنشئة السياسية اليوم لم تعد مقتصرة على المؤسسات التقليدية التي تعودنا عليها كالأسرة والمدرسة بل عرفت تطور وتجددا بفعل ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي أصبحت تساهم في تشكيل توجهات وقيم وثقافة سياسية للأفراد.

المطلب الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكوين الرأي العام- الرأي العام الالكتروني-

يعتبر الرأي العام مؤشرا ذا أهمية يقيس المواقف الشعبية ومدى رضاها عن السياسات العامة للدولة وبفضل الانتشار الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبح للرأي العام سواء كان وطنيا أو دوليا نمط جديد يقاس من خلاله وذلك عبر استعمال الوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة والذي يمكننا أن نطلق على تسميته" **بالرأي العام الالكتروني**" .

أولا: مفهوم الرأي العام الالكتروني: قبل الخوض في تحديد هذا المصطلح نعرج أولا على تحديد وشرح موجز لمفهوم الرأي العام بصفة عامة.

1- مفهوم الرأي العام: ويعني به الحكم الذي تصل إليه غالبية أفراد جماعة كبيرة من الناس بشأن قضية ما ذات أهمية ومثار جدل وخلاف وهو يمثل خلاصة الرأي الناتج عن مؤثرات وردود الأفعال المتبادلة بين أفراد الجماعة التي تنقسم اتجاهاتها بين مؤيد أو معارض أو محايد. [2] وللرأي العام تصنيفات عدة تتمثل في:

أ - الرأي العام وفق المعيار الثقافي: وينقسم إلى:

- الرأي العام القائد: ويمثله قادة الرأي في المجتمع من يتحملون مسؤولية اتخاذ القرار.

- الرأي العام المنقاد: وتمثله الغالبية الكبرى من الجماهير وهو يخضع لسيطرة وسائل الإعلام وتأثيرات الرأي العام القائد.

- الرأي العام المستنير: ويتمثل في رأي الأقلية المثقفة في المجتمع.

---

[1] خالد أمين عبد الفتاح معالي ، **أثر الصحافة الالكترونية على التنمية السياسية الفلسطينية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) من عام 1996- 2007** ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية (جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا ،2008)، ص ص.118، 119 .

[2] عبد الكريم علي الدبيسي ، زهير ياسين الطاهات ،" دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية "، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد. 40، العدد.1(2013)، ص.68.

ب – الرأي العام وفق معيار الانتشار وينقسم إلى: [1]

– الرأي العالم العالمي: هو الرأي الذي يتخطى الحدود الوطنية ليوحد بين الأفراد في الدول المختلفة في شبه اتفاق عام حول بعض القضايا الأساسية[2].

– الرأي العام الوطني: وهو ضمن حدود بلد معين ويمكن تسميته بالرأي العام القومي[3].

– الرأي العام الإقليمي: وهو الرأي العام السائد بين عدة شعوب متجاورة جغرافيا تربطها أهداف ومصالح مشتركة كالرأي العام العربي حول القضية الفلسطينية[4].

– الرأي العام المحلي: وهو الخاص بمنطقة جغرافية محددة أو مدينة معينة داخل البلد نحو مشكلة أو قضية تواجه سكان هذه المنطقة[5].

2– مفاهيم حول الرأي العام الالكتروني:

هو عبارة عن" أراء جماعة من الناس تجاه قضية أو موضوع معين يهمهم أو تأثروا به يطرح للمناقشة والحوار باستعمال التقنية الالكترونية في زمن محدد[6]، التي يقصد بها الشبكة العنكبوتية من خلال مواقع الانترنت والبريد الالكتروني وهواتف الجيل الثالث في زمن محدد.

الرأي العام في العالم الافتراضي هو " عبارة عن كل فكرة أو اقتراح أو رأي أو مشاركة أو حتى لفظ اعتراض أو نكتة تعبر عن توجه معين أو تدافع عن إيديولوجية بعينها أو تتبع من تجربة شخصية فردية كانت أو جماعية لتصل إلى نتيجة سياسة عامة يتم توصيلها كرسالة اتصالية من خلال شبكة الانترنت لتأخذ دورها في المشاهدة والاطلاع من قبل كل من يملك أو يستطيع استخدام هذه الخدمة والاطلاع في نفس الوقت على تلك القنوات التي يستخدمها الآخرون ليتكون ما يعرف تسميته بالرأي

[1] سلام خطاب أسعد،" الإعلام وصناعة الرأي العام دراسة وصفية لأساليب ومسالك صناعة الرأي العام"، **مجلة آداب الفراهيدي** ، العدد. 17، (2013)، ص.485.

[2] محمد نصر مهنا، **تطور النظريات والمذاهب السياسية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص.187.

[3] سلام خطاب أسعد، **مرجع سابق الذكر**، ص.485.

[4] محمد بوطرفاس، **الحملات الانتخابية دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010– 2011)، ص.169.

[5] سلام خطاب أسعد، **مرجع سابق الذكر**، ص.485.

[6] متعب بن شديد بن محمد الهماش، " الرأي العام الالكتروني "، **مجلة الأمن والحياة** ، العدد. 304 (1428)، ص.48.

الالكتروني وهو ما يعبر عن كل الشرائح التي تملك تلك الوسيلة أو الأداة التكنولوجية للتعبير والتواصل والنقاش[1].

ويرتبط تكوين الرأي العام الالكتروني بمتغيرين ضروريين يرتبط المتغير الأول ب:

– مستوى التعليم: ويتعلق بمتغيرات عدة كعدد المدارس والجامعات وكذا المعاهد العلمية ومدى توفر الانترنت بها ومستوى التعليم ، أما المتغير الثاني فمتعلق بعدد خطوط الهاتف ، قوة الشبكة الموجودة ضف إلى ذلك عدد الشركات التي تقدم هذا النوع من الخدمة وكذا مقاهي الانترنت التي تقدم خدمات متاحة سريعة ومجانية[2].

ثانيا: خصائص الرأي العام الالكتروني

يتميز الرأي العام الالكتروني بسمات عديدة تميزه عن الرأي العام التقليدي ومن بين هذه الخصائص نذكر منها:

أ– **الانتشار والوصول:** حيث يصل إلى شريحة كبيرة من الناس في جميع أنحاء العالم وبسرعة فائقة فيتفاعلوا معه مستخدمو التقنية الالكترونية إما بالتأييد والموافقة عليه وإما معارضته والتعليق عليه وتقديم ملاحظات.

ب– سهولة قياس اتجاهاته: يقاس الرأي العام الالكتروني عن طريق برامج تقنية وبطرق علمية توفر إحصائيات دقيقة للرأي العام إلى حد يمكن الاعتماد عليه من قبل القيادات في صنع القرارات.

ج– التفاعلية مع غالبية المواضيع: حيث يتواجد في أغلب المواضيع التي تهم الناس سواء كان الموضوع يهم المجتمع محليا أو إقليميا أو عالميا.

د – تجدد الرأي العام الالكتروني باستمرار: بمعنى أنه يتميز بالتغيير المستمر، فهو لا يتسم بالثبات نظر لتغير مجريات الأحداث من حيث الوقت والقضية ولأن كذلك التقنية الالكترونية توفر إيصال أصوات وأراء الناس ومستجدات الأحداث بسرعة فائقة[3].

---

[1] مراد بن علي زريقات ، " الرأي العام الالكتروني (تأثير وسائل الاتصال الالكترونية في الرأي العام)"(ورقة بحث قدمت إلى الندوة حول الجرائم الالكترونية : الملامح والأبعاد ، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2007) ، نقلا من الموقع: **http://www.murad-zuriekat.com/articles html.17** ، تم تصفحه يوم : 22– 12– 2015 .

[2] محمد خليل ،" مفهوم الرأي العام الالكتروني" ، متاح على الموقع:

http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/94430-2004-6-21html ، تم تصفحه يوم: 1–7– 2015.

[3] طاهر حسن أبو زيد، دور المواقع الاجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثرها على المشاركة السياسية (دراسة ميدانية)، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.64، 65.

هـ – انخفاض التكلفة: تعتبر الانترنت والتقنيات الالكترونية رخيصة التكلفة واستخدامها مجانا في بعض المدن الذكية.

و – خصوصية المستطلع: ساهمت التقنية الالكترونية في إمكانية إجراء استطلاعات الرأي العام فالمستطلع وعبر هذه التقنية يتمتع بميزة الخصوصية كونه لا يقابل الباحث أو المركز التي يقوم باستطلاع الآراء مباشرة وإنما يتم ذلك عن طريق وسيط التقنية بمختلف أنواعها، إذ يمكن للمستطلع ألا يذكر اسمه الحقيقي وكتابة اسم مستعار له ما من شأنه أن يخفف التوتر والخوف أو التردد في طرح رأيه بكل شفافية[1].

ثالثا: أدوات الرأي العام الالكتروني:

توجد العديد من الأدوات التي يستعملها الأفراد والتي من خلالها يمكن التعبير عن الرأي العام الالكتروني ومن بين هذه الوسائل نجد:

1– الانترنت : فقد أتاحت الانترنت بتطبيقاتها المختلفة حسب بسيوني إبراهيم حمادة في كتابه "**دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام**" للمواطنين فرصة جديدة التعبير عن وجهة نظرهم وأرائهم وانشغالاتهم بشأن أي قضية سواء بالتأييد أو المعارضة فضلا عن إمكانية تنوير الرأي العام وترشيد قراراته من خلال كمية ونوعية المعلومات التي تتدفق من جانب الحكومة إلى الجمهور يوميا، ولذلك أصبح في الإمكان للرأي العام أن يمارس شكلا جديدا من الرقابة على الحكومة[2]، كما أنها سمحت بتشكيل جماعات افتراضية حول اهتمامات وأهداف مشتركة لتمارس الضغط على السياسيين وإتاحة إمكانية توصيل رغبات الجمهور التي توضح توجهاتهم السياسية بكل شفافية[3] وحرية دونما التعرض للرقابة من قبل أجهزة الدولة أو التعرض لضغوطات[4].

ومن أهم **أدوات الرأي والتعبير عبر الانترنت** نجد:

– استطلاعات الرأي الالكترونية: والتي تهدف إما لاستطلاع رأي زوار الموقع تجاه موقف معين أو محاولة بناء رأي تجاه قضية ما[5]، وأصبح هناك استمارات رأي الكترونية إلى جانب استطلاعات رأي

---

[1] متعب بن شديد بن محمد الهماش، **مرجع سابق الذكر**، ص.49.

[2] إبراهيم حمادة بسيوني، دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام، **مرجع سابق الذكر**، ص.62.

[3] إبراهيم بعزيز، "دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد.31، (2011)، ص.181.

[4] إبراهيم بعزيز، "دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة الديمقراطية للأفراد"، **مرجع سابق الذكر**، ص .9.

[5] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **المدونات الالكترونية والمشاركة السياسية** (القاهرة: دار العالم العربي، 2012)، ص.47.

سريعة حول الأحداث الجارية وتتميز تلك الاستطلاعات بسهولة تسجيل المستطلع رأيه.

– التعبير عن الرأي عبر نظام التصويت التليفوني: حيث يتم الاتصال التليفوني للمشاركة بالرأي العام والتعبير وأيضا عبر الهاتف للمشاركة في أحد البرامج أو التعبير عن مشكلة ما أو موقف معين والتي تعد جزء من عملية قياس الرأي العام[1].

– البريد الالكتروني والمجموعات البريدية: حيث يستخدم لنقل الأفكار والآراء بين الأشخاص مع بعضهم البعض أو بينهم وبين القادة السياسيين حيث يتم إنشاء مواقع خاصة برؤساء وزعماء الدول وبها البريد الالكتروني الخاص بهم أو بقادة الرأي العام[2].

– التعليقات الالكترونية: وهي عبارة عن قيام المستخدم بكتابة تعليق على خبر أو حدث معين للتعبير عن رأيه أو موقفه من قضية ما[3].

– المنتديات وساحات الحوار: وهي منتشرة في كثير من المواقع ويمكن عبرها التواصل والحوار والنقاش في كثير من القضايا والموضوعات إلى جانب غرف الدردشة ومن خلال هذه الوسائل تتم عملية النقاش لتبادل الآراء والصور والرسائل الصوتية والقيام بعمليات استطلاع الآراء[4].

– العرائض الالكترونية: وهي عبارة عن كتابة معروض أو خطاب ووضعه في أحد المواقع الالكترونية المقدمة لمثل هذا النوع من الخدمة ، أو عبر القيام بإنشاء موقع إلكتروني خاص بقضية العريضة ويمكن نشرها عن طريق الروابط وعبر القوائم البريدية لمناقشة قضية أو موضوع معين أو المطالبة باتخاذ أمر أو إجراء معين أو المعارضة على إصدار قانون أو أمر، وتستخدم هذه العرائض الالكترونية في مجالات عديدة حيث أصبحت تستعمل عوضا عن المظاهرات(كون المظاهرات تستهلك أموال طائلة ، ووقت وجهد كبيرين) لإيصال الأصوات المطالبة (المؤيدة) أو المعارضة اتجاه قضية معينة لجهات محددة أو للعالم كافة[5].

– شبكات التواصل الاجتماعي : تعد هذه الأخيرة أداة هامة وشريكا أساسيا في تشكيل الرأي العام والتأثير عليه من خلال سرعته ومواكبته فيتفاعل معه أفراد المجتمع فقد يتأثرون به أو يؤثرون عليه ،

---

[1] عادل عبد الصادق، "الفضاء الالكتروني والرأي العام تغير المجتمع والأدوات والتأثير"، **مرجع سابق الذكر**، ص.18.

[2] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.48-47.

[3] عادل عبد الصادق، **مرجع سابق الذكر**، ص.20.

[4] محمد خليل، **مرجع سابق الذكر**

[5] متعب بن شديد بن محمد الهماش، **مرجع سابق الذكر**، ص.51.

فعبر هذه الأخيرة انتقل المجتمع من المتلقي السلبي إلى المتلقي الإيجابي عبر التعليق وإبداء الرأي فزادت وأيقظت الوعي والمسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد[1].

2- الهاتف: (خدمة الرسائل المتعددة الوسائط MMS): وهي عبارة عن إرسال رسالة نصية أو رسومات أو ملف صوت أو مقطع فيديو مع نص مكتوب أو كل ما سبق وقد تشتمل على عروض تصويرية للأخبار والأحداث المختلفة يتم استقبالها عبر الهواتف المحمولة ، وقد تستخدم مراكز استطلاع الرأي هذا النوع من الخدمة عبر إرسال رسالة إلى المبحوثين وفي أخر الرسالة يتم سؤالهم عن أرائهم حول ما شاهدوه وطريقة الإدلاء بآرائهم عنها سواء ذلك عبر الرسائل القصيرة أو عن طريق البريد الالكتروني[2].

فالرأي العام إذن أصبح يتشكل عبر استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال بوسائلها المختلفة والتي تسهل للمواطنين إمكانية التعبير عن أرائهم وتوجهاتهم إزاء قضايا معينة تمس حياتهم و أتاح للكثير من الأفراد المهمشين والمعزولين إمكانية إبداء آرائهم ووصولها حتى إلى القادة وصناع القرار .

المطلب الثالث: ممارسة الديمقراطية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال: الديمقراطية الالكترونية

عرفت الديمقراطية هي الأخرى تحول في طبيعة الممارسة بفضل التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بوسائلها المختلفة فانتقلنا من الحديث عن ديمقراطية تمثيلية إلى ديمقراطية رقمية كان لها تأثير على مستوى العمل السياسي للأفراد ، كل هذا سيتم إبرازه وتوضيحه بشكل مفصلا في ثنايا هذا المطلب.

أولا: أسباب (عوامل) ظهور الديمقراطية الالكترونية : تظافرت مجموعة من العوامل والأسباب كانت دافعا وراء تبني الديمقراطية الالكترونية ونجد من بينها:

1- أزمة المؤسسات السياسية في الديمقراطيات الليبرالية: في جميع أنحاء العالم هناك انخفاض في المشاركة في المؤسسات المنشأة للثقافة السياسية كالأحزاب السياسية والنقابات وغيرها ما يعبر عن أزمة ديمقراطية مصحوبة بانخفاض في معدلات التحاق الناخبين في تلك الدول حيث المشاركة الانتخابية طوعية ويشير كلا من كولمان وغوتز **(Coleman and Gotze)**" أن المواطنين أصبحوا أقل

[1] مصطفى الصغير،" شبكات التواصل الاجتماعي: نهاية احتكار توجيه الرأي العام " متاح على الموقع:
http://libya-al mostakbal.org/news/clicked/57056 ، تم تصفحه يوم: 29- 7- 2015.

[2] متعب بن شديد بن محمد الهماش، **مرجع سابق الذكر**، ص.50.

مبالاة وأكثر استهلاكا .... الهياكل والمؤسسات التقليدية واتخاذ القرارات بعيدة عن المواطنين العاديين ما خلق أزمة محتملة من الشرعية والمساءلة العامة"[1]، حيث تشير بعض الحقائق أن نسبة امتناع المواطنين عن التصويت في الانتخابات الوطنية ستصل إلى ما قدرها 65 % في حلول عام 2020 وذلك بأوروبا الغربية لوحدها.

2– عالمية القضايا، حيث أضحت جل القضايا وبشكل متزايد تستلزم حلول عالمية، بمعنى أن التعامل معها يتعدى المستوى الوطني (الانتقال من المستوى الوطني إلى العالمي).

3– عامل الاتصال: ويعتبر من أهم العوامل المشكلة للديمقراطية المعاصرة، حيث يمكن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال تقديم وسائل عبر وطنية للاتصال والتعاون[2].

ثانيا: مفهوم الديمقراطية الالكترونية: يعني بها " استغلال تكنولوجيا الاتصالات الالكترونية مثل شبكة الانترنت في تعزيز العمليات الديمقراطية داخل جمهورية ديمقراطية أو ديمقراطية ذات طابع تمثيلي"[3]. كما يعني بها أيضا" توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن نوعها وقالبها الفكري ومدى انتشارها وذيوعها ومستوى نضجها وسلامة مقاصدها وفعاليتها في تحقيق أهداف مجتمعها[4].

وهذا التعريف يبرز نقطتين هامتين تتمثل النقطة الأولى في : أن اعتبار الديمقراطية الرقمية نوع جديد ومستقل بذاته خطأ بل هي وسائل جديدة لممارسة الديمقراطية ،أما النقطة الثانية وهي أن التكنولوجيا الرقمية تمارس دورا في تغيير الكثير من الممارسات الديمقراطية وتحدث أشكالا لم تكن موجودة من قبل خصوصا فيما يتعلق بالتواصل ما بين البشر وألغت العديد من الوسطاء في العملية الديمقراطية[5]، في حين عرفها **Haker And Dijk** " بأنها مجموعة من المحاولات الرامية لممارسة الديمقراطية بدون

---

[1] Terry Flew ,"from e- government to online deliberative democracy" presentation to oxford internet institute summer doctoral program Chinese academy of social science, Beijing ,11 July 2005,p.2. : **http://eprints.qut.edu.au/39368/1/c39368.pdf.** Page web Visited: 24-10-2015

[2] رمضان بن شعبان، **الديمقراطية الالكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2009–2010)، ص.47 .

[3] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، " **تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم والإدارة العامة**"، مذكرة من الأمانة العامة، الدورة الخامسة، نيويورك، مارس، 2006، ص.17.

[4] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **مرجع سابق الذكر**، ص.45.

[5] رامي حسين حسني الشرافي، **دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني** ،(رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط (جامعة الأزهر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2012)، ص ص .88، 89.

حدود الزمان والمكان والظروف المادية الأخرى باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الاتصالات بواسطة الحاسوب (**CMC**) كإضافة لممارسة السياسية وليس بديلا عن التماثلية التقليدية"[1]. وحسب **Ann Macintosh** فإن الديمقراطية الالكترونية هي بكل بساطة عبارة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إشراك المواطنين ودعم العملية الديمقراطية في اتخاذ القرارات وتقوية الديمقراطية التمثيلية [2].

فالديمقراطية الرقمية هي إذن ببساطة استخدام أدوات التكنولوجيا لتسهيل الأنشطة والعمليات الديمقراطية وتنشيط العلاقة بين المواطنين وممثليهم المنتخبين[3].

أما جمعية هانسارد – المملكة المتحدة – فتعرفها على النحو التالي" مفهوم ... هو صلة بالجهود الرامية إلى توسيع المشاركة السياسية التي تمكن المواطنين من التواصل مع بعضهم البعض ومع ممثليهم من خلال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات "[4]. من جهتها عرفتها حكومة كوينز لاند في استراليا بأنها :" التقارب بين العمليات الديمقراطية التقليدية وتكنولوجيا الانترنت"[5].

بينما يرى جونسون **Johnson** أن الديمقراطية الالكترونية" تهتم بالمشاركة المباشرة للأفراد والجماعات في عمليات اتخاذ القرارات باستخدام تكنولوجيا المعلومات أي استخدام التكنولوجيا لتعزيز كفاءة وفعالية الديمقراطية"[6].

فالديمقراطية الالكترونية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحكم الراشد وهو ممارسة ديمقراطية تتسم بالكفاءة والفعالية والتشاركية والشفافية والخضوع للمساءلة في شكل الكتروني[7].

---

[1] Ketevan Rostiashvili , " information society and digital democracy –theoretical discourse ",**scientific journal in humanities**,1(1)11-15,(2012),p.12.

[2] رمضان بن شعبان ، **مرجع سابق الذكر**، ص.48.

[3] Stephen Coleman ,Donald f.Norris « a new agenda for e- democracy »,**oxford- internet institute forum discussion paper**,no.4,january,(2005),p.6.

[4] Andrew Chadwick « bringing e-democracy back in why it matters for future research on e-governance", **social science compute, review**,vol21,no4(2003) ,p.448.

[5] Rik Panganiban , « e- democracy and the united national: using information communications technologies to increase access to information and participation within the un system", center for united nations reform education,2004,p.6.

[6] مصطفى يوسف كافي، **الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة** (سوريا: دار ومؤسسة رسلاف ،2009) ص ص.25، 26. نقلا عن الموقع:

http://books.google.dz/books?id=:l2jkcgmgbaj&pg.pa25 Flpg=pa25&dg=flase ، تم تصفح الموقع يوم:10-1-2016.

[7] Recommendation cm/rec(2009)1 and explanatory memorandum electronic democracy ("e-democracy") adopted by the committee of ministers of the council of europe on 18 february 2009,p.11.

يمكننا من خلال هذه التعاريف أن نقدم تعريف للديمقراطية الرقمية بأنها" لا تعني ميلاد ديمقراطية جديدة وإنما تجدد وتطور في طبيعة ممارسة العملية الديمقراطية مستندة على تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي ألغت الزمان والمكان وطورت من طريقة ممارستها وساهمت في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في اتخاذ القرارات وتقريب الحكام من المحكومين، فانتقلنا من مجرد الحديث عن الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية الرقمية والتي من خلالها يمكن للأفراد التعبير عن أرائهم بكل حرية وبعيدين عن سيطرة ورقابة الدولة"، ويمكننا التعبير عن الديمقراطية الرقمية عبر المعادلة التالية: الديمقراطية + تكنولوجيا الإعلام والاتصال= ديمقراطية رقمية.

غير أن لهذه النوع من الديمقراطية مجموعة من **المبادئ** التي تقوم عليها ونذكر من بينها:

– أن الديمقراطية الالكترونية إستراتيجية حكومية تهدف إلى دعم العملية الديمقراطية.

– ترتبط الديمقراطية الالكترونية بالحكم الصالح من خلال أسسه والمتمثلة في الكفاءة والفعالية والشفافية..الخ.

– تعد الديمقراطية الالكترونية وسيلة للحد من التهميش وتحقيق الاستقرار.

– احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.

– تختلف الديمقراطية الرقمية عن الديمقراطية الكلاسيكية ويرجع الأمر في ذلك إلى أن أطرافها هم جميع فئات المجتمع عوض التمثيل وتحقيق المجالس.

– الديمقراطية الالكترونية أداة لتوسيع مشاركة الشعب(الجماهير) في العملية السياسية.

– دعم الديمقراطية عن طريق تكنولوجيا الإعلام والاتصال[1].

ثالثا: مراحل الديمقراطية الالكترونية: لقد عرفت الديمقراطية الالكترونية مراحل تدريجية تجسدت عبرها وقد حددها Thierry Vedel في ثلاث مراحل أساسية وهي كالتالي:

أ- فترة الخمسينات: ويطلق على هذه المرحلة :علم التحكم الآلي السيبرانتيك وآلات التحكم: وهيمن على هذه الفترة اهتمام رئيسي يتمحور حول: كيف يمكن أن تساهم التكنولوجيا في خدمة السياسة وترشيد وتوجيه المجتمعات بعيدا عن انفعالات الإنسان وإعادة بناء العالم دون الأخطاء والانحرافات البشرية، فالتحكم الآلي حسب روبرت وينر هو إضفاء الطابع الرسمي على تدفق المعلومات داخل النظام أو بينه وبين بيئته ويقوم على التصور أن أجهزة الكمبيوتر ضخمة قادرة على

[1] عبد اللطيف باري ، **دور ومكانة الحكومة الالكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013– 2014)، ص ص.33 32.

معالجة مئات الآلاف من البيانات والحد من العقبات التي تفرضها النظم الإدارية،إن حركة التخطيط وترشيد الاختيار العام للدولة تسعى للاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وتزويد الدولة بأدوات فعالة للمساعدة في اتخاذ القرار،إلا أنه وفي أواخر1960 وجهت لهذا النهج السيبراني انتقادات عديدة منها تبسيط مفهوم السياسة، فبالنسبة لجون مينو أن السياسة لديه معقدة وهذه التكنولوجيا لا يمكن أن تقلل منها وعلى العكس من ذلك يمكن أن يكون هناك تسييس التقنية،أما هابرماس فيرى أن تحديد التقنية كحل للمشكلات يؤذي إلى عدم تسيس الرأي العام المنبثق عن حرية النقاش بين المواطنين.

ب – فترة السبعينيات: الشبكات المحلية والديمقراطية عن بعد: عرفت الديمقراطية في هذه الفترة تطورا في النهج حيث أصبح ينظر إلى شبكات الكابل التلفزيونية بأنها وسائل للإعلام المحلي يمكن أن توضع في خدمة المجتمعات المحلية، كما عرفت هذه المرحلة ظهور تغيرات مهمة تمثلت في مدى مركزية الدولة ومدى قدرتها على اتخاذ القرار إلى جانب تحريك الاهتمام حول تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المجتمع المدني، أما بالنسبة لهذا النهج فانه يفضل الاتصال الأفقي عوضا من النهج السابق الذي يعتمد على الاتصال من أعلى إلى أسفل إضافة إلى ذلك أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتطور في المختبرات والجامعات وأصبح الباحثون يهتمون في كيفية الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المواطنين والقيام على وجه الخصوص بتشكيل ثقافة التقنية الجماهيرية (على نطاق واسع) ،وفي السياق الاجتماعي والفكري بعد عام 1968 شهد ظهور نضال اجتماعي في جبهات جديدة تحت مسمى نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة ويتجلى اهتمامها في تنفيذ التجارب لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال خدمة للشعب والدعوة إلى التغيير الاجتماعي من الأسفل ، وتتجه الديمقراطية عن بعد في اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الأول: وهو الذي يفتح النقاش حول أشكال الديمقراطية (الديمقراطية التمثيلية، التداولية...) لاستخدام شبكات محلية لإقامة علاقات جديدة بين مواطنين وممثليهم المنتخبين على أساس التفاعل التي توفرها كابلات شبكات التلفزيون، أما الاتجاه الثاني ويهتم أكثر بقدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز الهويات المحلية.[1]

[1] Thierry vedel**,"** L' idée de démocratie électronique : origines, Visions, questions" , paru dans le **:** pascal perrineau, désenchantement démocratique, editions de l'aube, La tour d'Aigues, 2003, P p .2 ,3. disponible sur: https**://digital-society-forum.orange.com/doc/l-idee-de-democratie-electronique-th-vedel.pdf.**,p p.4.

وظهرت في 1980 الحركة الحرة للشبكات والتي تسعى إلى تعزيز التبادل المباشر للمعلومات بين الأفراد وذلك خارج قنوات المعلومات المؤسسية أو التجارية وذلك يشكل نوعا من الخدمة العامة، وقد عرف العهد الثاني للديمقراطية الالكترونية ضعفا نسبيا ارتبط بالتلفزيون الذي أصبح أداة للتسلية عوضا من المشاركة المدنية.

ج – فترة التسعينيات: الانترنت والديمقراطية الالكترونية: أتاحت فترة 1990 مرحلة جديدة لتطور الديمقراطية الالكترونية ويعود السبب في ذلك إلى التطور السريع للانترنت وما يتيحه من تنوع في أشكال الاتصال وحرية التعبير والبساطة في الاستخدام، ويبدوا أن الانترنت ليس فقط لتقديم حلول جديدة للمشاكل التقليدية لازمت السياسة وإنما نموذجا جديدا للعيش وعصرا جديد من السياسة وكاستجابة لعصر العولمة التي تعارض تدخل الدولة وتعزز من السياسات التحررية وتشجع على الفردانية والإبداع وتقدم الديمقراطية الالكترونية رؤية جديدة من السياسات ضمن فضاء الكتروني مفتوح غير هرمي فيه أفراد مستقلين تماما ويقيمون علاقات متعددة وقد تبنى هذا الاتجاه **Reinghold** أين نظر إلى المجتمع الافتراضي على أنه خلية أساسية لعصر جديد للسياسة بفضل الإمكانيات التفاعلية لشبكة المعلومات التي تمكن المواطنين بسهولة من تكوين رأسمال اجتماعي يمنحهم السلطة الحقيقية في العمل السياسي[1].

وقد لخص تيري فيدال مميزات ومراحل الديمقراطية الالكترونية وفق الجدول التالي:

[1] **Ibid** , p. 5.

الفترة	السياق الاجتماعي السياسي	السياق التقني	المواضيع ذات الاهتمام، الإطارات والفاعلون ذو الامتياز (المفضلة)
1950-1960 الآلة الحاكمة	- الحرب الباردة - التسيير المركزي للدولة - إرهاصات التسيير العمومي.	- الحاسوب منظور إليه أولا كآلة متطورة للحساب ومعالجة المعطيات . - أنظمة معلوماتية ممركزة وثابتة .	- تدبير فعال للإدارة. - عقلنة علاقة الدولة بالمجتمع. - قيادة علمية للسياسات العمومية والقرار السياسي.
1970-1980 الديمقراطية عن بعد	- أثر الأزمات السياسية الاجتماعية والحركات الاحتجاجية نهاية الستينيات. - الطعن في شرعية المؤسسات الديمقراطية. - بداية الصعود إلى المحلي كمجال لتجديد الممارسة السياسية.	- شبكات تلفزية بالكابل، شبكات محلية نسبية مستقلة وتفاعلية.	تحديث الديمقراطية التمثيلية. - تحسين العلاقة بين المواطنين والمنتخبين. - الجماعة المحلية كمختبر لديمقراطية متجددة.
1990-2000 الديمقراطية الالكترونية	المطالبة بتقليص دور الدولة. - العولمة والتساؤل حول نهاية الدولة . - تعزيز الفردانية والقيم الليبرالية الجديدة والحرية المطلقة.	ينظر إلى شبكة الانترنت كشبكة كونية مفتوحة ولا ممركزة توفر الاتصال الأفقي والتفاعلية دون ضبط أو مراقبة.	- إعادة تأسيس العلاقة الاجتماعية داخل الفضاء الافتراضي. - المواطن ذات كاملة استقلالية داخل فضاء عمومي كوني. - الفضاء السيبرياني كمجال وأدوات للتنظيم الذاتي .

الجدول رقم (4): يوضح مراحل تطور الديمقراطية الالكترونية.

المصدر: عبد النبي رجواني، **الانترنت والديمقراطية إنعاش وتجديد أم تقويض وتأزيم**، سلسة شرفات الزمن (الرباط: منشورات الزمن ،2011)، ص.49.

رابعا: مجالات الديمقراطية الالكترونية: عرفت الديمقراطية الالكترونية تجسيدا في عدة مجالات تبلورت عبرها وتتمثل هذه الأخيرة في:

1- البرلمان الالكتروني: يعد من بين مجالات الديمقراطية الالكترونية والذي تأثر بتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والذي يعني به حسب التقرير الدولي للبرلمان الالكتروني 2008 الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي " السلطة التشريعية مخولة لتكون أكثر شفافية وخاضعة للمساءلة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تمكن الناس على اختلافها وتنوعها على المشاركة في الحياة العامة من خلال زيادة فرص الوصول إلى وثائق وأنشطة برلمانية "[1].

وللبرلمان الالكتروني **أهداف** يسعى إلى تحقيقها تتجسد فيما يلي:

– إتاحة البرلمان للشعب وإقامة علاقة تفاعلية بينهما عبر المشاركة الالكترونية والتي تعني بإمكانات استخدام تقنية المعلومات والاتصالات من أجل فتح قنوات جديدة لمشاركة الأفراد في العملية الديمقراطية .

– توفير الخدمات والمساهمة في تقليل النفقات.

– زيادة دقة المراجعة.

– نشر وتوثيق محاضر الجلسات الحكومية والبرلمانية[2].

– إتاحة فرص أكبر لقطاعات أوسع من النواب والباحثين لتبادل المعارف والخبرات التشريعية [3].

ونلاحظ أن معظم برلمانات العالم تمتلك مواقع الكترونية على شبكة الانترنت **Websites Parliamentary** لإعلام المواطنين بالإجراءات البرلمانية وتوفير سجلات التشريعات، وتجهز هذه المواقع بالأدوات التي تسمح للمستخدمين من طرح الأسئلة وإرسال التعليقات والمشاركة في منتديات

[1]Tyumre Mandisi, **e- parliament to e- democracy creating a model for effective management of public content**, thesis presented in fulfillment of the requirement for the degree of master of philosophy information and knowledge management(Stellenbosch university: in the faculty of arts and social sciences at, march 2012),p.6.

[2] عبد الحميد بسيوني، **مرجع سابق الذكر**، ص ص . 281-280.

[3] علي الصاوي، " **الصياغة التشريعية للحكم الجيد إطار مقترح للدول العربية** "(ورقة بحث قدمت إلى ورشة عمل حول: تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت، 3-6 فبراير ، 2003)، ص.23.

النقاش واستطلاعات الرأي وكذلك المجموعات الإخبارية [1] ، كما وأن الهاتف المحمول أصبح يقوم بدور أساسي وبارز في الاتصالات المتعلقة بالنشاط البرلماني وذلك لبساطة استعماله[2].

2- التصويت الالكتروني :الانتخاب هو الأخر عرف تغير في طبيعة الممارسة بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث انتقل من شكله الورقي التقليدي إلى الرقمي الحديث، والذي هو عبارة عن نظام تصويت في الانتخابات الذي يتم تسجيل البيانات وتخزينها ومعالجة المعلومات الرقمية في المقام الأول[3]. وتتم عملية التصويت باستخدام البطاقة الالكترونية الذكية في جهاز محدد(وتم استخدام هذا النوع من التصويت في الانتخابات الأمريكية 2004)[4] ، هذا الجهاز يستقبل المدخلات من الناخبين الكترونيا عن طريق تسجيل الصوت (جهاز التسجيل المباشر) أو بالقيام باختيارات على شاشة نظام التصويت أو باستخدام بعض طرق الإدخال التي تشير إلى التصويت على جهاز تصويت الكتروني[5]، وقد تتم عملية التصويت كذلك عن بعد وذلك عبر شبكة الانترنت حيث يمكن للناخب استخدام هذه الشبكة في أي مكان سواء كان في مقر عمله أو مقر المحطة الانتخابية أو من منزله وحتى من خارج الوطن بحيث يتوفر كمبيوتر قادر على إرسال البيانات إلى الموقع الالكتروني[6] ، كما يمكن أن تتم عبر الهاتف المحمول أو البرامج الالكترونية[7].

من جهة أخرى تتم عملية التصويت الالكتروني في الأكشاك وفيه يدلي الناخبون بأصواتهم عبر أجهزة تكون موزعة في الأماكن العامة كمراكز التسوق مثلا [8].

ولعل الأخذ بهذا النظام يرجع لعدة اعتبارات منها:

- السرعة في العملية الانتخابية.

---

[1] عبد الحميد بسيوني، **مرجع سابق الذكر**، ص.281.

[2] قواسم بن عيسى ، **مرجع سابق الذكر**، ص. 345.

[3] Dimitris Gritzalis , « secure electronic voting new trends, new threats..,7th computer incidents response teams workshop syros,Greece ",September,2002,p.2, **https://www.terena.org/activities/tf-crist/meeting7/gritzalis-electronic - voting .pdf** , web Visited in:25-12-2015

[4] جمال محمد غيطاس، **الديمقراطية الرقمية** (القاهرة : دار النهضة ، 2006)، ص ص. 4- 6.

[5] عبد الحميد بسيوني ، **مرجع سابق الذكر**، ص.241.

[6] حميد قاسم الموسوي ،" التصويت الالكتروني في الانتخابات وإمكانية تطبيقه في العراق"، نقلا من الموقع :

http://www.alnoor.se/article.asp?id=235470 ، تم تصفحه يوم: 26- 12- 2015.

[7] عادل عبد الصادق محمد، " الديمقراطية الرقمية نمط جديد لممارسة السياسة " نقلا من الموقع:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=96351&eid=9723، تم تصفحه يوم: 26- 12- 2015.

[8] محمد دنون يونس، "الإطار القانوني للتصويت الالكتروني "(بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق 2012 و الموسوم ب : تكنولوجيا الانتخاب في العراق الفرص والتحديات)، نقلا عن الموقع : **www.ihec.iq/ar/index.php/second-scientific-conferences.html.** ، تم تصفحه يوم: 26-12- 2015.

– مشاركة الجميع في العملية الانتخابية وخصوصا ذوي الاحتياجات الخاصة.

– التقليص من الكلفة.

– إمكانية حسم الانتخابات فور الانتهاء من الانتخاب[1].

وقد تبنت عدة دول هذا النوع من التصويت كسويسرا واستونيا(والتي تعد من الأوائل في ذلك) حيث بدأت بالتصويت عن بعد من خلال شبكة الانترنت في الانتخابات المحلية 2005، تم تلتها الانتخابات البرلمانية عام 2007–2009 انتخابات البرلمان الأوروبي، كما تبنت البرازيل والهند ذلك حيث تستخدم الهند آلات تصويت الكترونية محمولة لجمع أعداد ضخمة من الأصوات في الانتخابات الوطنية وقبل بداية الانتخاب يضغط مسؤول انتخابي على الزر لتأكد من أن الجهاز لم يكن قد أجرى أي تصويت مسجل من تم يقوم الناخبين بتسجيل تصويتهم بالضغط على الزر بجانب مرشحهم المفضل ويضيء ضوء أحمر وصوت تنبيه لدلالة على أن التصويت ناجح وفي نهاية العملية الانتخابية يقوم مسؤولوا الانتخابات بضغط على زر الإغلاق لقفل الآلات[2].

الدول العربية هي الأخرى تبنت هذا النوع من التصويت حيث نجد من بينها الإمارات العربية المتحدة والتي اعتمدته لأول مرة في انتخابات 2005 بعد موافقة اللجنة الوطنية للانتخابات بإجراء انتخاب الكتروني بدلا من الانتخاب التقليدي واستمرار تطبيقه في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2011[3]، كما أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات استخدام نظام التصويت الالكتروني في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2015 والتي سيتم استخدامها في مرحلة التصويت المبكر 28–30 سبتمبر ويعمل هذا النظام عبر إدخال بطاقة الهوية الإماراتية.[4] وقد أوضحت اللجنة خطوات التصويت

---

[1] عبد اللطيف باري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.34، 35.

[2] Smith Rodney , **" international experiences of electronic voting and their implications for new south wales"** a report prepared for the new south wales electoral commission,july,2009,pp.11-14. Available on: **https://www.elections.nsw.gov.au/data/assets/pdf.file** ,web Visited in :15 – 1 – 2016.

[3] Ali m al – Khouri « e-voting in uae.fnc elections: a case study**", information and knowledge management**, vol. 2, n.06, (2012):pp.29-32.

[4] جريدة الاتحاد،" إعلان خطوات التصويت الالكتروني "نقلا عن الموقع: **http://www.alittihad.ae/details.php?id=86908&y=2015** ، تم تصفحه يوم: 20–1–2016.

الالكتروني والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (7): يوضح خطوات التصويت الالكتروني في الإمارات العربية المتحدة.

المصدر: http.//www.uaenec.ae/contents/files/56109fnc l- vote leaflet.pdf، تم تصفح الموقع يوم: 20 – 1 – 2016.

3- الأحزاب السياسية: تشكل تكنولوجيا الإعلام والاتصال ولاسيما الانترنت أداة هامة للأحزاب السياسية في حشد أصوات الناخبين، فنجد الأحزاب تستخدم البريد الالكتروني في دعم شبكات العمل الجماعية داخل المنظومة الحزبية فضلا عن ربط المواطنين بالأحزاب السياسية – تخلق نوع من

التواصل السياسي– وقد استخدمت العديد من الأحزاب السياسية في دول العالم الانترنت كالدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[1].

كما عرفت الحملات الانتخابية هي الأخرى تطور في طريقة الممارسة حيث أضحى يطلق عليها بالحملات الانتخابية الالكترونية فإلى جانب ما يقوم به المترشحون من حملات تقودهم إلى أماكن عدة هناك من الرؤساء من استخدم الانترنت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي كالفايسبوك والتويتر في حملتهم الانتخابية ويعد الرئيس الأمريكي بارك أوباما أول من نجح في هذا حيث كان استخدامه لهذه المواقع أثر كبير في فوزه في انتخابات الرئاسية الأمريكية لعامي 2008–2012 [2].

كما لعبت الانترنت والإعلام الاجتماعي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 دورا محوريا حيث شكلت انتخابات إعلام اجتماعي رئاسي بامتياز، فمنذ بداية الحملة الانتخابية لم يمر يوم إلا ونشر فيه كلا من ترامب وهيلاري كلينتون رسائل وبث مباشر عبر حساباتهم على المنصات الاجتماعية المختلفة وبالتحديد التويتر والذي يشكل ساحة الوعي للمرشحين لاسيما دونالد ترامب والذي وصف الإعلام التقليدي الموجه بالفاسد، وحسب إحصاءات قامت بها صحيفة نيويورك تايمز في مارس2016 أن إنفاق الحملة الانتخابية للمرشح الجمهوري دونالد ترامب للتغطية الإعلامية عبر الوسائل الاجتماعية بلغت ملياري دولار في مقابل 173 مليون دولار لشراء المساحات للإعلانات الانتخابية في وسائل الإعلام التقليدي وأوضحت **San Fransico Chronicle** أن عدد ما قام بنشره دونالد ترامب على منصات التواصل الاجتماعي توازي 1.2844 عاما من القراءة لكل مواطن أمريكي وقد استفاد ترامب من بداية الحملة الانتخابية من وجود عدد كبير من أنصاره الذين ينشطون في الإعلام الاجتماعي.

فالمتتبع لدور المنصات الاجتماعية في الانتخابات الأمريكية وكيفية التفاعل بين المرشحين والمواطنين والرسائل الانتخابية التي تنشر، يرى كيف تتيح للناخب تكوين صورة عن المرشحين[3].

---

[1] طه عبد العاطي نجم ، أنور بن محمد الرواس، " العلاقة بين تعرض الشباب العماني لوسائل الإعلام الجديدة ومستوى المعرفة السياسية دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الإنترنت"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الرابع (2011)، ص.49.

[2] عبد الإله فرح ،" الانترنت السياسي: مقاربة سوسيولوجية"، نقلا عن الموقع: **http://arabvoice-com/36982**، تم تصفحه يوم: 11–7– 2015.

[3] نايلة الصليبي،" البوت ،الإنترنت والإعلام الاجتماعي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016"، نقلا عن الموقع: **http://www.mc-doualiya.com/articles/20161108** ، تم تصفحه يوم: 13–1– 2017 .

فما يمكننا القول هنا أن الحملات الانتخابية الالكترونية عرفت تطورا في الممارسة من التقليدية إلى الالكترونية أي مزجت بين الحملة الانتخابية كمصطلح سياسي والتكنولوجيا كآلية لتعزيزها.

4- المجتمع المدني: هو الأخر عرف تأثر بفعل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث أصبحت الانترنت ووسائل الاتصال الأخرى البنية التحتية له والفضاء الذي من خلاله تتم النقاشات المدنية فمجموعات المجتمع المدني تستخدم الانترنت كأداة للتنظيم والاتصال حيث توفر لهم هذه الوسيلة بنية تحتية للمعلومات تكون مستقلة عن الدولة[1]، كما اعتمدت العديد من منظمات المجتمع المدني على الشبكات الاجتماعية (باعتبارها من تطبيقات الانترنت) للترويج لأفكار وسياسات تتبناها حيث استغلت بعض المنظمات بنجاح هذه الشبكات في جلب داعمين ومنخرطين جدد إلى صفوفها[2].

5- الحكومة الالكترونية*: تظهر أثار استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من قبل الحكومة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المعلومات بكل سهولة ويسر وانجاز كافة معاملاتهم بسرعة عالية وبتكلفة أقل وبنزاهة وشفافية عالية والتقليل من عوائق النظام البيروقراطي.[3]

---

[1] فيليب إن هوارد،" التأثير المستدام لوسائل الإعلام الرقمية على المجتمع المدني" ، نقلا عن الموقع : **http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/02/20100203171800mlenuhret0.490490.html** ، تم تصفحه يوم: 29- 12- 2015.

[2] عبد المجيد رمضان،" الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر) " ، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 16 جانفي (2017)، ص.82.

***الحكومة الالكترونية:** نظرا لتعدد التعريفات التي تطرقت لمفهوم الحكومة الالكترونية ظهرت ثلاث مدارس توضح هذا المفهوم وتتمثل في: **مدرسة تكنولوجيا المعلومات:** وترى هذه المدرسة أن الحكومة الالكترونية هي قيام المؤسسات الحكومية المحلية بتقديم وانجاز الخدمات عبر وسائل وأدوات إلكترونية سواء كانت عبر خطوط الهاتف أو الفاكس أو الانترنت سواء مباشر أو عبر مراكز الخدمات وبسرعة ودقة عالية وتكاليف ومجهود أقل بهدف تحسين الخدمات المقدمة وزيادة فعالية و كفاءة عمل الحكومة، ثاني مدرسة وتتمثل في: **مدرسة إبداع الإدارة:** تنظر هذه المدرسة إلى أهمية إحداث تغيير تحولي في مفهوم الإدارة والانتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة الإبداع والابتكار ووضع المواطن من بين اهتماماتها وذلك من خلال قدرة القطاعات الحكومية على تداول المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطنين وقطاع الأعمال بكل سرعة وبأقل تكلفة وبكفاءة ودقة عالية من خلال الشبكة العنكبوتية مع ضمان الأمن والسرية للمعلومات فهذه المدرسة تعني إعادة ابتكار الأعمال والإجراءات الحكومية بواسطة طرق جديدة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أما المدرسة الثالثة وتتمثل في: **مدرسة إعادة اختراع الحكومة:** تؤمن هذه المدرسة بإعادة اختراع الحكومة عبر القيام بتعديلات رئيسية وأساسية في استراتيجيات وطرق تفاعل الحكومة مع المواطنين وقطاع الأعمال، إذ تكون هذه الاستراتيجيات مرتكزة على مبادئ الشفافية والمساواة والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرارات والعدالة، إلى جانب ذلك تركز هذه المدرسة على مبدأ تسويق الخدمات الحكومية للمجتمع. لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع : سوسن زهير المهتدي ، **تكنولوجيا الحكومة الالكترونية** (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص .25، 26.

[3] سوسن زهير المهتدي ، **تكنولوجيا الحكومة الالكترونية** (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011)، ص.27.

وهناك ثلاث مداخل رئيسية لفهم الحكومة الالكترونية والتي توجد اليوم في الأدبيات العالمية للحكم الالكتروني* وتتمثل في:

المدخل الأول: حسب هذا المدخل فان الحكومة الالكترونية ترتبط بشكل كبير بالتجارة الالكترونية والأعمال، أما **المدخل الثاني** فيرتبط هذا المدخل بشرط وهو ما يمكن أن نطلق عليه التكنوقراطية التي تحققت من إدراك الحكومة الالكترونية كمنظمة ذات مستوى عالي محقق من الأتمتة ، فالحكم الالكتروني ضمن هذا المدخل مدروس من وجهة نظر الإمكانيات الفنية التي تظهر كنتيجة لاستعمال التقنيات الجديدة وفقا لهذا المدخل فان الحكم الالكتروني **Electronic Governance** هو حكم تكنولوجي، وعموما فان هذا المدخل يرتبط بنظرة أكثر تقدما في تطبيقات الحكومة الالكترونية يطلق عليها بعض الدارسين الحكم الالكتروني والذي يشير إلى مرحلة أكثر تعقيدا في علاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمنظومة الحكم الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، بينما ينظر **المدخل الثالث** إلى الحكم الالكتروني كمرحلة متقدمة في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث يقصد به برادايم جديد (أنموذج) في عصر المعرفة وفقا لهذا المدخل فان الحكومة الالكترونية تعتبر كمدخل جديد وفلسفة إصلاحية فالمفهوم الأوسع حسب هذا المدخل هو الحكم الالكتروني الذي يتضمن الحكومة الالكترونية مضافا إليها القضايا الرئيسية للحكم وفي الارتباط على الخط للشركاء في عمليات تشكيل ومناقشة وتطبيق السياسة العامة[1].

إلا أن أي تفسير لمفهوم **الحكومة الالكترونية** يجب إلا ينفصل عن مفهوم **الحوكمة الالكترونية** (المختلفين والمتصلين مع بعضهما البعض) ويمكن تحديد الفرق بين الحكومة الالكترونية والحوكمة الالكترونية في أن الحكومة الالكترونية تستخدم تقنية المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني، أما الحوكمة الالكترونية فتستخدم تقنية

---

* **الحكم الالكتروني:** يعني إدراك العمليات والهياكل التي تسخرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المستويات المختلفة للحكومة بغرض تحسين الحكم الجيد، فمع الحكم الالكتروني يكسب الحكم الجيد ، في هذه الحدود معاني كلمة (سمارت، SMART) ،(السهولة Simple الأخلاقية Moral المسوؤلية، سرعة الاستجابة والشفافية (responsive and transparent) وتزداد بذلك الحاجة لاستعمال الحكم الالكتروني، ويحيط ذلك بكافة عمليات الإدارة العامة التي تأتي تحت صياغة السياسات العامة. لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع : محمد الشايب، الحكومة الالكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2008– 2009)، ص.89.

[1] محمد الشايب، **الحكومة الالكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2008– 2009)، ص ص .27،26.

المعلومات والاتصالات لتحسين وتعزيز ركائز الحكم الرشيد كمسار لإستراتيجية التنمية الوطنية لتحديث العمليات والإجراءات الحكومية ويتم توظيف تقنية المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة في الحكم الرشيد حتى تتيح مشاركة المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية لتأكيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والفاعلية في الأعمال الحكومية أو الرسمية للوصول إلى اقتصاد متنوع تنافسي مبني على المعرفة، فالحوكمة الالكترونية تشمل الديمقراطية الالكترونية والتصويت الالكتروني والمشاركة في النشاط السياسي على الانترنت وذلك على نطاق واسع أكثر، وقد تكون الحوكمة الالكترونية مقابل الحكومة الالكترونية فوظيفة الحكومة التركيز على تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والحوكمة وسيلة لوصف العلاقة بين الحكومة والبيئة الأوسع السياسية والاجتماعية والإدارية[1].

وتعمل الحكومة الالكترونية بشكل أو بأخر على دعم وتعزيز الحكم الراشد لاسيما المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة حكم القانون والكفاءة والفعالية لدرجة ظهور ترابط في المناقشات الدولية للحكم الراشد وربطه بتكنولوجيا الإعلام والاتصال لتأكيد على أن الحكم الراشد يساوي في كثير من الأحيان الحكومة الالكترونية وبصفة أكثر الحكم الالكتروني، ويظهر دور الحكومة الإلكترونية في تعزيز الحكم الراشد خاصة من خلال تعزيز أهم دعائمه والمتمثلة في **الشفافية** والتي تؤذي بدورها إلى مكافحة الفساد هذه الدعامة التي يجب أن تطبق على كل المستويات في العملية القضائية وفي عملية اتخاذ القرارات الإدارية وخاصة في السياسات والبرامج والعمليات المالية الحكومية ، فكثيرا ما يتم التركيز على هذا المبدأ بأنه المقياس الحقيقي لقياس دولة ما، فغياب الشفافية يؤذي إلى تعقد الإجراءات وعدم الالتزام بالتطبيق الصارم للقوانين وتعطيل مصالح الأفراد فتطبيقات الحكومة الالكترونية كالهواتف النقالة والانترنت وغيرها لها أهمية في تعزيز شفافية عمل الحكومة حيث تمكن هذه التطبيقات المواطنين من الوصول إلى المعلومات وبالتالي تجنب الغموض والضبابية حتى يتسنى للمواطنين عملية المشاركة في صنع القرار[2]. (فكلما كانت هناك شفافية كلما كان هناك فساد أقل)، من جهة أخرى تعمل الحكومة الالكترونية على تحسين الكفاءة وفعالية الإدارة ، **فالكفاءة :** تعني قدرة القطاع العام في انجاز مهامه في وقت معقول ومع مجموعة محدودة من الموارد، حيث تعاني

[1] عمر أحمد أبو هاشم الشريف وآخرون، **الإدارة الالكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة** (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص .192، 193.

[2] نادية سلامي ، " الإدارة الالكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر (الدور والتحديات)" ، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 2 ، العدد الرابع (2015)، ص.199.

الحكومات في الوقت الحاضر من أزمة اكتظاظ وضخامة المهام فتقليص أزمة اكتظاظ مؤسسات الدولة والمهام الضخمة يتطلب إعادة هندسة العمليات، فالحكومة الالكترونية تمكن من المرونة وتبسيط الإجراءات الإدارية والسياسية بينما **الفعالية** تعني : أن طبيعة الخدمة المقدمة ترضي الطلبات ولتحقيق ذلك تحتاج الدولة إلى إعادة صياغة علاقتها مع المواطنين مما يضع المواطنين في صميم العملية ويعرضونهم كزبائن للحكومة، فتقليديا كانت مؤسسات الدولة توجه عملها نحو تقديم الخدمة أما الآن فان المطلب هو رضا العملاء أو الزبائن ولكي تصل هذه المؤسسات إلى تحقيق هذا الهدف فإنها ليست بحاجة إلى إعادة هندسة العمليات وإنما تحتاج أيضا إلى تطوير ثقافة خدمة العملاء ويعزز ذلك من خلال التدريب ودفع الأجر المناسب وتحقيق اللامركزية في الوظائف وإنشاء أنظمة جدارة تعترف بالمبادرات الفردية للتغيير[1].

6- الإدارة الالكترونية*: تعبر الإدارة الالكترونية عن التحول من النظام التقليدي للإدارة الحكومية إلى النظام الحديث القائم على تكنولوجيا المعلومات من أجل تيسير أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وانجازها في أسرع وقت وبأعلى جودة للخدمة بالإضافة إلى انجاز المعاملات الإدارية والتواصل مع المواطنين في إطار من الديمقراطية بواسطة استثمار التطورات العملية المذهلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات[2].

[1] Silvana Rubino-Hallman « e – government in latin america and the Caribbean reinventing governance in the information age" ,available at **:http: siare.clad.org/fulltexet /0043107.pdf**.p.11,12. Visited in: 29 / 11 /2016.

[2] بدر محمد السيد القزاز، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي ، **مرجع سابق الذكر**، ص.24.

***الإدارة الالكترونية:** تباينت الآراء وانقسمت حول تعريف الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية فهناك فريق يرى بأن الحكومة الالكترونية جزء من تطبيقات الإدارة الالكترونية وأن تعبير الإدارة الالكترونية أكثر اتساعا من تعبير الحكومة الالكترونية وان الإدارة الالكترونية تنطوي تحتها تطبيقات عدة كالتجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية والحكومة الالكترونية. ووجهة نظر هؤلاء أن تعبير الإدارة الالكترونية هو الأصل الذي تتفرع منه بقية التعريفات وانه اشمل واعم وحجتهم في ذلك انه لا حكومة من دون إدارة، وان مصطلح الحكومة الالكترونية يعبر عن البعد السياسي والوظيفة السياسية للحكومة – على الرغم من أن الحكومة ليست كيانا سياسيا محضا وإنما لها وظائف تتعلق بالشأن الإداري – وعليه من وجهة نظرهم لا حكومة الكترونية من دون إدارة الكترونية ، أما الفريق الثاني فيرى بان الإدارة الالكترونية جزء من الحكومة الالكترونية وان الإدارة الالكترونية مرحلة سابقة على مرحلة وان الحكومة الالكترونية اعم واشمل حيث تصب فيها إدارات الدولة المتنوعة، أما الفريق الثالث فيرى انه ليس هناك فرق بين تعبير الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية فهو في النهاية يعبر عن إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات تسعى لتحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات والمتعاملين معها باستثمار امثل لمصادر المعلومات المتوفرة عبر توظيف الموارد المادية والمعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث. ولمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى مرجع: بدر محمد السيد القزاز ، **الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص ص .42-46.

خامسا: أدوات الديمقراطية الرقمية: تمارس الديمقراطية اليوم عبر عدة وسائل تكنولوجية أتاحت لجمهور المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية وإعطائها النمط الرقمي في الممارسة ومن بينها نجد:

1- الانترنت: تساهم الانترنت في تعميق الممارسة الديمقراطية القائمة على المشاركة ولاسيما في الدول التي تتسم بانعدام الأطر المؤسسية للديمقراطية (كالدول العربية مثلا) ، فالانترنت كتقنية ديمقراطية توفر للمجتمع والأفراد القدرة على الحصول على المعلومات والنفاذ إلى مصادرها ، ويلاحظ بعض الخبراء أن الانترنت والشبكات تعد اليوم أدوات هامة وشكل جديد من العلاقات الأكثر ديمقراطية، غير أن الملاحظ أن الحكومات العربية والتي تسعى للاستفادة من ثورة الاتصالات والمعلومات ومحاولتها للإبقاء على السيطرة السياسية في مجتمعاتها أضحت اليوم غير قادرة على ذلك ويعود الأمر إلى طبيعة وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة كالشبكة العنكبوتية والفضائيات وغيرها فلم يعد لديها القدرة على السيطرة على تدفق المعلومات ومراقبتها بالرغم من وجود دول تمارس نوعا من الرقابة، فالتدفق الحر للمعلومات من خلال هذه الوسائل وإتاحة المعرفة للمواطنين حول ما يجري في أوطانهم سوف يدفع ولو بشكل تدريجي الحكومات العربية إلى زيادة الشفافية في التعامل مع المواطنين والمعلومات كما يؤذي أيضا بالمواطنين والمؤسسات الشعبية إلى تعميق الممارسة الديمقراطية في تلك المنطقة[1].

2- المنتديات: وهي عبارة عن برمجيات يتم تركيبها على مواقع الانترنت تسمح بتلقي الأفكار والآراء من أي شخص يسجل نفسه في المنتدى وعرضها على المشاركين الآخرين في نفس الوقت ومن بعدها السماح لكل المشتركين لقراءة المساهمة فورا والرد عليها في اللحظة نفسها سواء كان ذلك بالموافقة أو الاختلاف[2]. فالمنتديات الالكترونية باعتبارها أداة جديدة للديمقراطية الالكترونية تعد ذلك التقدم النهائي للديمقراطية الالكترونية على شبكة الويب وهو ما صرح به روبرت هنسلر **Robert Hensler** في المؤتمر الدولي السادس حول الديمقراطية الالكترونية[3].

---

[1] قواسم بن عيسى ،" **مرجع سابق الذكر**، ص ص .286، 287.

[2] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **مرجع سابق الذكر**، ص.47.

[3] رمضان بن شعبان، **مرجع سابق الذكر**، ص.71.

3- المدونات: هي عبارة عن مواقع تتيح لأي شخص نشر كتابته ومقالاته ومعلومات وكذا تقديم المعطيات وأحداث بالصورة والصوت ويعبر من خلالها على أرائه بأسلوب مبسط ومباشر[1] من جهة وإتاحتها لفرص التفاعل من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك تتيح للقارئ القدرة على التعليق والمداخلة على الأخبار والمواد المنشورة على المدونات بالسلب أو بالإيجاب[2]. فالمدونات هي منبر لممارسة حرية التعبير حيث مكنت الكثير من الأفراد فرصة التعبير عن كل ما كان ممنوعا عليهم وهذا يرجع إلى الحرية المطلقة من جهة وانعدام الرقابة في نشر المعلومة من جهة ثانية ما جعل البعض يسميها بالسلطة الخامسة [3]. ومن جهة أخرى تعد المدونات أداة هامة في يد السياسيين لإدارة حملاتهم الانتخابية وهو ما حدث في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2004 بين كيري وبوش وسمحت بجمع أموال كثيرة [4]، وهو ما أكده العديد من المحيطين بجون كيري حول مدى فعلية المدونات الالكترونية خاصة في جمع الأصوات الانتخابية، كما يقوم في المقابل بعض السياسيين الأمريكيين بالإجابة على أسئلة واستفسارات القراء المهتمين بالشؤون العامة عبر مدوناتهم الالكترونية ويعتبر السيناتور بيل فريست **Bill First** مثالا على ذلك[5].

4- البريد الالكتروني والمجموعات البريدية: ويستعمل هذا الأخير بغية تبادل الأفكار والآراء ما بين الأشخاص والتواصل السياسي بين المرشحين والناخبين أو بين القيادة السياسية ومواطنيها، حيث يتم إنشاء مواقع خاصة بقادة ورؤساء الدول تتضمن بريدهم الالكتروني أو رؤساء الأحزاب السياسية أو قادة الرأي العام ويتم تجميع عدد من البريد الالكتروني في مجموعات يتم التراسل فيما بينهم وإعلام أعضائها بالمضامين الإعلامية بسرعة والدعوة للالتحاق إليها من قبل أي مستعمل للانترنت حيث تكون العضوية بها مفتوحة[6].

---

[1] جمال علي الدهشان، " **دور تكنولوجيا المعلومات ict في دعم التحولات الديمقراطية، الديمقراطية الرقمية (digital democracy نموذجا)**" (ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان التربية وبناء الإنسان في ظل التحولات الديمقراطية، كلية التربية بشبين الكوم، جامعة المنوفية، 29-30-2014)، ص.18.

[2] زكي حسين الوردي، " صحافة المدونات الالكترونية على الانترنت عرض وتحليل "، **الباحث الإعلامي**، العدد.3 حزيران (2007)، ص.13.

[3] رضا هميسي،" **الإعلام الجديد بين حرية التعبير وحماية الأمن الوطني**" (ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر العلمي حول : دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض المملكة العربية السعودية 16- 18 ديسمبر 2014)، ص.7.

[4] Iannis Pledel , " lés nouvelles logiques d'expression :blogs et journalisme participatif, vers une e-démocratie ? la démocratie a l'épreuve de la société numérique", éditions Karthala,2007,p.4.

[5] منى الجبالي،" المدونات الالكترونية في أمريكاblog من المراهقة إلى السياسة " نقلا عن الموقع : **http://educationinusanow.Com/livinginus%d9%95%AA-2/blo /** ، تم تصفحه يوم:15/ 8/ 2015.

[6] عادل عبد الصادق محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.18.

5- المجتمعات الافتراضية: وهي عبارة عن مواقع على شبكة الانترنت تعتبر نقطة التقاء لمجموعات من الأشخاص يتواصلون معا عبر استخدام نظم القوائم البريدية أو الترسال الفوري والمحادثات والحوارات المطولة ولديهم اهتمام وموقف مشترك إزاء قضية معينة.

6- مواقع التوقيعات الالكترونية: والتي تتيح فرصة التسجيل والتوقيع لعدد كبير من الأفراد الذين يطالبون بتغيير سياسة معينة حيث يستند إلى كم التوقيعات التي يتم جمعها وتعتبر شكلا من أشكال المعارضة السلمية[1] .

7- العرائض الالكترونية: هي الأخرى تعد من الأدوات الهامة في إرساء الديمقراطية الالكترونية والعريضة هي عبارة عن طلب رسمي إلى سلطة أعلى كالبرلمان أو سلطة أخرى وقعت من جانب واحد أو عدد من المواطنين، وتأتي هذه العرائض أو الالتماسات على عدة مستويات: دولية، وطنية ، إقليمية، محلية فالعرائض الالكترونية تعد شكلا جديدا من الابتكار الديمقراطي الذي يمكن من إحياء الديمقراطية وتساعد على وضع قضايا المواطنين المطروحة في جدول الأعمال السياسية(الأجندة السياسية) [2].

وقد اعتمدت عدة برلمانات دولية هذا النظام كالبرلمان الاسكتلندي والذي يعد الرائد في نظم العريضة الالكترونية البرلمانية، وجمع التوقيعات ومناقشة العريضة في منتدى عبر الانترنت ، كما اعتمدت كوريا الجنوبية هذا النظام عبر بوابة يمكن المستخدمين الاتصال وتقديم شكواهم واشتراكاتهم والمشاركة في المناقشات حول المواضيع السياسية في منتديات عبر الانترنت وتنتهج كوريا الجنوبية هذا النظام نظرا لما يتضمنه من مزايا عدة منها ارتياح أكثر لمقدم الالتماسات، تفعيل المشاركة المدنية، من جهته عرف برلمان كوينزلاند (استراليا) الالتماسات الالكترونية في 2002 وجاء كجزء من مبادرة شاملة لتعزيز الديمقراطية الالكترونية[3]، كما عرفت ألمانيا في يونيو 2005 مشروع تجريبي لتقديم الالتماسات الالكترونية وقد عرفت بعض العرائض الجماعية نجاحا كعريضة تدعو لزيادة دخل

[1] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.48-47.

[2] Janne Berg," **the dart side of e-petitions? exploring anonymous signatures**" (paper prepared for the d:ceconference in abo ,finland , 27-29 may 2015)pp.3,4.

[3] Ulrich Riehm ,Christopher Coenen, Ralf lindner, Clemens Blümel,**"public electronic petitions and civil participation ",** office of technology assessment at the German bundestag,report,no,127,septemder,2008,pp.7-11.

القابلات (أكثر من105.000 توقيعا) وعريضة تعارض تشريع ينص على بعض أشكال الرقابة على الانترنت (أكثر من 134.000ألف توقيع) [1].

والشكلين التاليين يوضحان لنا عرائض الكترونية عن البرلمان الاسكتلندي:

الشكل رقم (8): يوضح قائمة العرائض الالكترونية

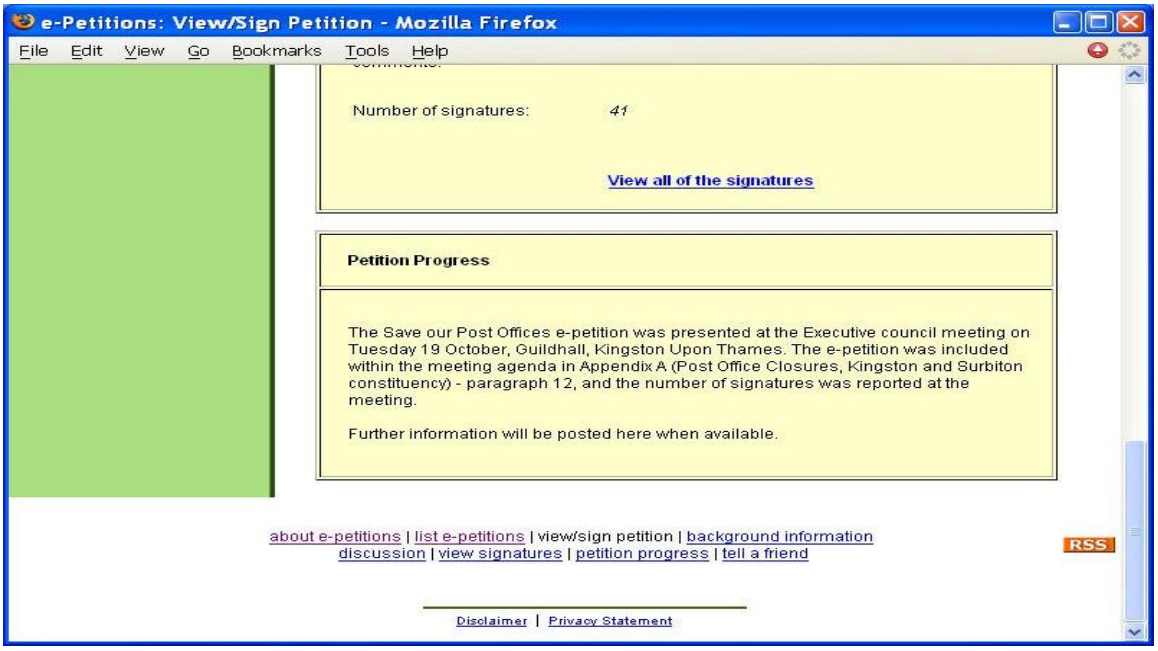

[1] Linder, Ralf and Riehm,Ulrich," broadening participation throught e-petitions? An empirical study of petitions to the german parliament ", **policy &internet**: volume. 30, issue. 1, article 4 (2011),p p.6-8.

الشكل رقم (9) يوضح: توقيع عريضة الكترونية.

Source : Angus Whyte, Alistair Renton ,Ann Macintosh **« e- petitionning in kingston and bristol ,evaluation of petitioning in the locale- democracy national project"** ,international teledemocracy- center,napier university,march,2005,p.16.

سادسا: المواطنة في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال – المواطنة الرقمية–

تشهد المواطنة باعتبارها إحدى الدعائم (الركن) المهمة في ترسيخ الديمقراطية الالكترونية تأثيرا من جراء استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من شبكة الانترنت، المنتديات، المدونات..الخ، كان لهذا الأثر جانب ايجابي وأخر سلبي، فقد فتحت الانترنت المجال أمام ممارسة المواطنة والتي اصطلح عليها بالمواطنة الرقمية* وقد ظهر في هذا التوجه اتجاه يرى بالتأثير الايجابي لهذه التكنولوجيا على المواطنة ويتجهون إلى الربط بين الانخراط في الفضاء السيبري وتعزيز المواطنة والديمقراطية ويتضح ذلك في الجانب السياسي لدى الدول التي لا تتمتع بالديمقراطية، كون الوصول إلى المعلومات بحرية وبدون رقابة يمكن المواطنين أن تكون لديهم معرفة ويتمكنون من المطالبة بحقوق المواطنة ومردهم في ذلك أن المدونات والمنتديات توفر سرعة الاستجابة والرد الفوري على الأحداث السياسية وتعمل على تعبئة الجمهور وحشد الآراء في سرعات قياسية من جهة أخرى تمكن من توسيع مساهمة المواطن في عملية صنع القرار السياسي الذي يعد جوهر عملية المواطنة ومنبعا لتطوير المعرفة الفردية حول قضايا الجدل السياسي، وكذلك تمكن المدونات والمنتديات (باعتبارها من تطبيقات الانترنت) المواطن من ممارسة حقوقه السياسية ما يجسد ديمقراطية مباشرة ومجتمع قائم على حقوق المواطنة. [1]

***المواطنة الرقمية:** ويعني بها قيم السلوك التي تعتد باستخدام التكنولوجيا ومن أشكاله هذا السلوك الاتصالي التبادل الالكتروني للمعلومات، المشاركة الالكترونية الكاملة في المجتمع وشراء وبيع البضائع عن طريق الانترنت " كما يعني بها أيضا: القدرة على أن تشارك في المجتمع عبر شبكة الانترنت كما أن المواطن الرقمي هو المواطن الذي يستخدم الانترنت بشكل منتظم وفعال.

وللمواطنة الرقمية نوعين:

أ – مواطنة مقننة: والمتمثلة بأفراد المجتمع وهو يستعملون المواقع المقننة كبوابات الحكومة الالكترونية، مواقع الوزارة وغيرها وتحكم هذه المواقع ضوابط وتعليمات

ب – المواطنة الحرة: والتي تمكن المستخدم من التجوال في مواقع الانترنت وبدون قيود وعملت تكنولوجيا التواصل الاجتماعي على مساندة هذا النوع من المواطنة.ولمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى نورة قنيفة،" ممارسات الشباب الجامعي للمواطنة الرقمية عبر شبكات التواصل الاجتماعي– الفايسبوك نموذجا دراسة ميدانية تحليلية بجامعة أم البواقي "، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع** العدد12 نوفمبر(2014)، ص ص.372،371.

[1] حنان أبو سكين،" ممارسة المواطنة عبر الفضاء الالكتروني:نقلا عن الموقع: **http://accronline.com /print .article aspx?id=5735** ، تم تصفحه يوم : 28/4/ 2016.

فشبكة الانترنت وما تتميز به من خاصية التفاعل من جهة والخلط بين النص والمعلومات من جهة ثانية تمكن من صياغة الرسائل السياسية وتزيد من مستوى المشاركة وحقوق المواطنة فهي مجال ومنتدى ديمقراطي مفتوح على مدار الساعة للجميع للمشاركة والحصول على المعلومات.

هذه الرؤية الايجابية لتأثير تقابلها رؤية أخرى سلبية ترى العكس، حيث يشككون أصحاب هذا الاتجاه في أنّ الانترنت يمكن أن يرسخ مفهوم المواطنة ومردهم في ذلك أن النظم الديمقراطية في حد ذاتها لا تضمن للمواطن القدرة على التأثير والمشاركة في الأحداث السياسية وفي عملية صنع القرار عن طريق الوسائل الإعلامية الكلاسيكية، فلا يتوقع أن ينتج عن توسيع استعمال المدونات والمنتديات تغييرا جوهريا لان نشر المعلومات والآراء الفردية سيؤذي إلى مزيد من ضعف قدرة الرأي الفردي على التأثير في عملية صنع القرار والمشاركة بسبب الاكتظاظ الكثير بين الآراء الفردية، كما اعتبروا أن المدونات والمنتديات نفسها لا تعكس حقوق المواطنة، لان هناك مدونات غير فعالة وغير نشطة ومثالهم في ذلك أن بعض مستودعات التدوين العربية تلجأ إلى تأسيس مدونات فارغة بأسماء مزيفة لتعبير عن كثرتها ما يشكك في تأثيرها الفعلي على قضايا المواطنة من عدالة ومساواة وحرية.

كما ويرجع التأثير السلبي لتكنولوجيا على المواطنة إلى تزايد قدرة السلطات على فرض السيطرة والقيود على مضمون المدونات والمنتديات بحجة عدم وجود تشريع قانوني ينظم استخدام هذه الآليات في ظل التطور السريع في تكنولوجيا الضبط والسيطرة وينتج عن عملية الضبط تراجع فرص التوافق العام حول مختلف القيم الأساسية للمواطنة كون الأفراد والجماعات التي تحمل توجه مشترك تتجه إلى الترابط فيما بينها على الانترنت.

فالانترنت ما هي إلا وسيلة وأن تأثيرها على المواطنة يبنى على مدى استطاعة النشطاء والفاعلين السياسيين داخل النظام السياسي توظيف الإمكانيات التي توفرها هذه الوسيلة بطريقة تعظم من قدرة المواطن على الحصول على حقوق المواطنة[1].

وكخلاصة لم تم تمحيصه في هذا المبحث يتبين لنا جليا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تلعب دور هاما في المجال السياسي، حيث عرفت بفضلها التنشئة السياسية تطور وذلك بوجود وسائل تكنولوجية غرست من خلالها قيم ومبادئ سياسية لدى الأفراد، كما أن الرأي العام هو الأخر عرف تطور بفضل وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال إذ أصبح الفضاء الالكتروني مجالا يكون من خلاله

[1] **نفس المرجع**

المواطنون أرائهم اتجاه القضايا التي تهمهم، من جهتها عرفت الديمقراطية تغيير وتطور في طبيعة الممارسة والتي اصطلح عليها بالديمقراطية الالكترونية هذه التكنولوجيا سمحت بتدفق المعلومات والأفكار السياسية للمواطنين وشكلت حلقة تواصل بين الحكام والمحكومين، وباعتبار المواطنة إحدى الدعائم المهمة للديمقراطية الالكترونية فإنها عرفت تأثيرات عدة من جراء تكنولوجيا الإعلام والاتصال ولاسيما الانترنت وغيرها من التطبيقات التكنولوجية تراوحت بين ما هو ايجابي كتثبيت وتعزيز قيم المواطنة من جهة ومنها ما هو سلبي كزعزعة هذه القيم وتفتيت الشعور بالمواطنة.

المبحث الثاني : الدور الاقتصادي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال

عرفت جل الدول الثورة الهائلة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي كان لها امتداد على مختلف المجالات ويعد المجال الاقتصادي احدها، حيث عرفت اقتصاديات الدول تغيير وانتقال فتطور الاقتصاد من اقتصاد مبني على الزراعة والصناعة إلى اقتصاد يعتمد أساسا على المعرفة أو كما يصطلح عليه باقتصاد المعرفة ،الاقتصاد الرقمي والذي أصبح متطلب أساسي في تحقيق تنمية اقتصادية حقة ، إلى جانب ذلك شهدت المؤسسات والمنظمات الاقتصادية هي الأخرى تطور في أدائها فأصبحت تعتمد على المعرفة في إدارة أنشطتها وعملياتها وبرز لنا مفهوم إدارة المعرفة والذي كان لها تأثير على مستوى الإنتاجية وأداء العاملين، وقد كان لهذا التطور دفع نحو التأثير على تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات إلى جانب ذلك شهدت البنوك هي الأخرى تغيير في طبيعة الإجراءات والمعاملات فانتقلنا من الحديث عن البنوك الكلاسيكية إلى البنوك الالكترونية التي تعتمد على الأدوات التكنولوجية في أنشطتها كل هذا سيتم إيضاحه بالتفصيل في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية.

أدى التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى حدوث نقلة نوعية في الحياة الاقتصادية للدول وأصبحت معظم الاقتصاديات تعتمد عليها وتستثمر فيها بغية تحقيق مردود جيد وإنتاجية ما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية حقة.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية: يعني بالتنمية بصفة عامة" العملية الواعية التي تمتاز بطول المدة تكون شاملة لكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التكنولوجية الثقافية الإعلامية والبيئية حيث أن من مميزاتها أنها تشكل اجتماعا ديناميكيا يساعد المجتمع ككل ومؤسساته على اكتساب قدرات معرفية جديدة تتيح له قدرات إنتاجية متزايدة تمكن كل أفراده من تحسين مستواهم المعيشي

وشروط حياتهم" [1] ، أما **التنمية الاقتصادية** فهي عبارة عن مجمل التطورات الايجابية التي تسجلها التغيرات الهيكلية لمنطقة جغرافية أو مجتمع ما سواء تعلق الأمر بتغيرات ديموغرافية تقنية، صناعية،صحية، ثقافية أو اجتماعية وهذا بما يسمح برفاهية هذا المجتمع وتحسين مستواه المعيشي وهي بذلك ترتبط بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي أين يعتبر النمو الاقتصادي أحد متطلباتها.[2] وتعرف أيضا بأنها" تلك التغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في تحسين وتطوير عناصر الإنتاج والتكنولوجيا بالإضافة إلى الزيادة في دخل الفرد"[3]. كما يعني بها أيضا" تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني أي تغيير في هيكل توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء[4].

من جهته عرفها فؤاد موسى بأنها "عملية بالغة الدقة تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي وإحلال تقنية أرقى واستخدام أحدث وسائل الإنتاج وأكثرها كفاية مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية"[5].

فبناء على هذه التعاريف يتبين لنا أن التنمية الاقتصادية تقوم على مجموعة من **الركائز** تتمثل في:

– تحسين الدخل الوطني ما ينجر عنه تحسين في دخل الفرد وبالتالي الرفع من مستوى معيشة الأفراد داخل المجتمع الواحد.

– إحداث تغييرات هيكلية في الإنتاج، الخدمات، السلع.

– تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة.

---

[1] مبروك رايس، عبد الحق رايس،" **تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في: مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة** " (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5– 6 ماي 2013)، ص.3.

[2] عبد القادر علي بن يحي، " تأثير فعالية الحكومات على التنمية الاقتصادية للأقطار العربية "، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد.12، جوان (2014)، ص.89.

[3] خلود عصام، محمد إبراهيم،" دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية "، **مرجع سابق الذكر**، ص.245.

[4] ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية– دراسة مقارنة خلال فترات 1990–2010**)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر– 3– : قسم العلوم الاقتصادية،2013/ 2014)، ص.4.

[5] ذهبية الجوزي ، **الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير (جامعة الجزائر – 3 – : قسم علوم التسيير ،2012/ 2013)، ص.84.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية: تحمل التنمية الاقتصادية في طياتها العديد من الأهداف التي تسعى لتحقيقها ونذكر من بينها:

1- الزيادة في الدخل القومي: تسعى الدول إلى زيادة دخلها القومي وذلك لما تعانيه من فقر وانخفاض في مستوى المعيشة وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية، هذه الزيادة في الدخل تكون مرتبطة بعدة عوامل كمعيار الزيادة في السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية إضافة إلى الكفاءات البشرية[1].

2- الرفع من مستوى المعيشة وذلك عبر توفير فرص العمل وتحسين التعليم إلى جانب الاهتمام بالقيم الثقافية والتي من شأنها أن تحقق الرفاهية [2].

3- التوسيع في الهيكل الإنتاجي: تهدف التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي ويحدث ذلك بالتوسيع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية وعدم التركيز على قطاع واحد ما ينجم عنه تطوير في القاعدة الإنتاجية.

4- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل (التقليل من التفاوت في توزيع الثروة والدخل): ويعتبر من بين الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها – ويعد الهدف الأبرز والاهم – وهو ما تعاني منه معظم الدول النامية وتسعى إلى التقليل منه وذلك من خلال الزيادة في الطاقات الإنتاجية ما ينجر عنه كثرة الطلب عليها وبغية حدوث ذلك يستلزم إعادة توزيع الدخل لكل أفراد المجتمع[3].

---

[1] صارة دباغي ، **الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر 1999– 2007** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة أل البيت: معهد العلوم السياسية ، 2008/ 2009)، ص.46.

[2] ميلود وعيل، **مرجع سابق الذكر**، ص.5.

[3] صارة دباغي، **مرجع سابق الذكر**، ص .47.

ثالثا: تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية:

تعد التكنولوجيا من الموضوعات الهامة التي احتلت دورا أساسيا في مجال التنمية الاقتصادية، فالتقدم التكنولوجي سواء كان بالبحث المتواصل أو باستخدام آلة أو حتى استيراد خبرة أو غيرها كفيلة بدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال من المصادر التي تستخدم في زيادة الإنتاج المحلي للتعريف بالموارد الطبيعية المخبأة واستخدامات جديدة للموارد المتاحة واكتشاف طرق وأساليب جديدة في عملية الإنتاج والتعريف بأساليب ناجعة في تصريف المنتجات[1]. فالتكنولوجيا الحديثة لها علاقة وطيدة بالتنمية لأنها بآلاتها وتجهيزاتها ووسائلها التقنية تسهل الإتقان في الأعمال والإسراع فيها كما أن التكنولوجيا والتي تكون في شكل معارف تقنية وعلمية تمكن من تطوير مختلف الصناعات والقطاعات وكذا الخدمات والنشاطات الاقتصادية مما يسهل إجراء عملية الإنتاج كما يسهل كذلك إجراءات البحث الملائمة للمشكلات والمعيقات[2].

وفي هذا السياق أكد الاقتصادي كرسي فريمان أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال سوف تحدث موجة طويلة من النمو الاقتصادي دافعة لتطور المجتمعات وتنميتها اقتصاديا[3]، هذا الاعتراف المتزايد بدور هذه التكنولوجيا في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية أدى إلى بروز مصطلح التنمية الالكترونية التي تعني الفرص التنموية المتاحة لمستعمليها بنشر وصفات تنموية قديمة باستعمال وسائط جديدة والبحث عن حلول جديدة لمشاكل التنمية الاقتصادية[4].

ويعني بها أيضا مجموعة من الأدوات والمنهجيات والممارسات لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي تسعى إلى تحفيز وتسريع التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية [5]، فمثلا نجد الهند كدولة من الدول النامية تتنافس بشكل كبير في إنتاج المعلومات ، حيث تعد من الدول القليلة التي تمكنت

---

[1] عبد الوهاب بن بريكة ، زينب بن التركي،" أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية" ، **مجلة الباحث** ، العدد.7 (2009-2010)، ص.251.

[2] محمد بن سعيد لحمر عباس،" **تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي الثالث حول: تسيير المؤسسات : المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة 13- 12 نوفمبر 2005)، ص ص.286، 287.

[3] صادق علي طعان،" الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية "، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية** ، المجلد. 4، العدد 13 (2009)، ص.8.

[4] نادية شطاب ، منصف مقاويب،" **العالم النامي في ظل الثورة الرقمية : بين الفرص التنموية والفجوة الرقمية** "(ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف 4-5 ديسمبر 2007)، ص.7.

[5] محمد سيد سلطان " **تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة : آليات الاندماج ومتطلبات النمو** " (ورقة بحث قدمت إلى المنتدى الإعلامي السنوي السابع ، الرياض ، 2016)، ص.18.

من تحقيق تقدم كبير في هذا المجال خاصة في صناعة البرمجيات الدولية ، ويرجع ذلك إلى وعيها بهذه التكنولوجيا وزيادة مساهماتها في التنمية الاقتصادية ، كما يلاحظ أن صادرات الهند من تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد تغيرت بنسبة تغيير سنوية 65% ما يدل على معدل النمو السريع والكبير الذي ينمو به قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهند خلال فترة زمنية قصيرة [1].

رابعا: الاقتصاد المعرفي كدعامة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية:

صاحب التقدم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال حدوث تطور وتغير في نمط الاقتصاد فانتقلنا من الحديث عن الاقتصاد المبني على الزراعة والصناعة إلى الاقتصاد المرتكز على المعرفة أو كما يصطلح عليه بالاقتصاد المعرفي والذي يرتكز على درجة ارتباطه بالانترنت والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، فالاقتصاد المعرفي يعني به ذلك الاقتصاد الذي يعمل على زيادة معدلات الإنتاجية بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل إنتاج وملائمة وانتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال[2]. كما يقصد به أيضا ذلك النمط اقتصادي المتطور القائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال[3] ، في حين تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**) بأنه الاقتصاد الذي يعتمد مباشرة على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات"[4].

فمن خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن اقتصاد المعرفة وهو عبارة عن نمط اقتصادي جديد يرتكز على المعرفة كعامل إنتاج ويستند في نشاطه على الشبكة العنكبوتية وهو ما يختلف فيه عن الاقتصاديات التقليدية.

---

[1] مرتضى محمد صلاح الدين عبد اللطيف، **دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية**(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013)، ص ص.38– 136.

[2] جمال سالمي، " سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"، **مجلة العلوم الإنسانية** ،العدد .8، جوان (2005)، ص ص.5، 6.

[3] كمال منصوري ، عيسى خليفي، " اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد، 4 (2006)، ص.53.

[4] Ilyes Mancer , **développement économique et économie de la connaissance : quels enjeus pour l'algérie dans le cadre de la mondialisation ? (**mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de magistère en sciences économiques, département dés sciences économiques, université abderahman mira de bejaia, 2006),p.17

1- مميزات اقتصاد المعرفة: لا محال أن اقتصاد المعرفة وباعتباره نمطا اقتصاديا جديدا ويرتكز على المعرفة له جملة من الخصائص يختلف فيها عن الاقتصاديات الكلاسيكية ومن بين هذه السمات نجد:

- الاعتماد على الجهد الفكري بدرجة أساسية في عمل اقتصاد المعرفة وفي أداء نشاطاته بدلا من الجهد العضلي.

- يتميز اقتصاد المعرفة بالسرعة في إنتاج ونشر وتخزين المعرفة كونها تعد المصدر الأول في هذا الاقتصاد بالاستعمال الكثيف والملائم لتقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

- صعوبة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي بحث في اقتصاد المعرفة ، فباعتبار المعرفة متواجدة في أي بقعة من بقاع العالم وأنها أضحت العنصر الأساسي للإنتاج فان ذلك يعني وجود اقتصاد عالمي يهيمن على الاقتصاد الوطني[2].

- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بفعالية مما يؤذي إلى تغيير الوظائف القديمة واستحداثها بوظائف جديدة بسبب انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع وصناعتها إلى إنتاج الخدمات المعرفية وصناعتها[3].

- يتسم بكثافة المعرفة ويعتمد على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأسمال المعرفي والفكري.

- يعتمد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة المختصة في التقنيات الجديدة[4].

ومن خلال هذه الخصائص يتبين أن اقتصاد المعرفة يختلف عن الاقتصاد الكلاسيكي في جوانب عدة من حيث الإنتاج ، العمال ، التنظيم وفيما يلي إيضاح لهذه الفروقات:

---

[1] بشير عامر، **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك – دراسة حالة الجزائر**– ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2012/2011)، ص.36.

[2] جمال سالمي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.7، 8.

[3] بشير عامر، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

[4] نجاة محمد سعيد الصائغ، " دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام"، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة** ، المجلد. 2، العدد. 9 أيلول (2013)، ص.843.

	من ناحية/ التنظيم /العمال/ الإنتاج	الاقتصاد القديم	اقتصاد المعرفة
التنظيم	مجال المنافسة الأسواق حراك الأعمال دور القطاع العام	وطنية . مستقرة. منخفض / متوسط. تجهيزي: من حيث البنية التحتية السياسات التجارية والصناعية المقيدة.	عالمية. متقلبة. مرتفع. توجيهي: الخصخصة ، الانضمام إلى التجارة الدولية،التكتلات الإقليمية ،الشراكة مع القطاع الخاص.
العمال	علاقات سوق المهارات. التعليم. أهداف السياسات.	تنافسية. مهارات محددة حسب الوظائف. محدد حسب المهام. إحداث فرص التوظيف	تضامنية/ مشتركة. تعلم شامل. تعلم متواصل مدى الحياة / تعلم بالممارسة. الأجور مرتفعة.
الإنتاج	تكييف الموارد مصادر الميزة التنافسية مصدر الإنتاج. موجهات النمو.	موارد مادية. الكتل الاقتصادية. الآلة. مدخلات العوامل(العمل ، الرأسمال).	موارد معلوماتية معرفية. الجودة والنوعية والتكلفة. الرقمية. الابتكار / المعرفة.

الجدول رقم(5): يوضح الفرق بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الكلاسيكي.

المصدر: محمد عبد العال صالح،" **موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد**" (ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية مسقط 2- 3 أكتوبر 2005)، ص ص.10-12.

هذه الخصائص والمميزات التي يتسم بها اقتصاد المعرفة جعلته يكتسي أهمية بالغة وقصوى في الحياة الاقتصادية و تتمثل هذه الأهمية في كونه:

- يسهم في إحداث تغييرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد وتتضمن هذه التغييرات الهيكلية ما يلي:

أ - زيادة الأهمية النسبية للاستثمار في المعرفة وفي تكوين الرأسمال المعرفي.

ب- زيادة الأهمية النسبية كذلك في الصادرات من المنتجات المعرفية.

- الإسهام في خلق مناصب عمل جديدة خصوصا في المجالات التي يتم استخدام التقنيات التكنولوجية المتطورة [1].

- الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين نوعيته وذلك باستخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة وبالذات في المجالات الصناعية والتي تبرز فيها صناعة الأجهزة والمعدات الإلكترونية الدقيقة وأجهزة الكمبيوتر وبرمجياته.

- إسهامه في التحفيز على الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية بغية تكوين رأسمال معرفي يساهم في إنتاج معرفي متزايد[2].

2-: مؤشرات اقتصاد المعرفة: يتضمن اقتصاد المعرفة مجموعة من المؤشرات الهامة، وقد حددها معهد البنك الدولي للمعرفة من أجل التنمية في أربعة ركائز هامة وهي:

- الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسساتية.
- الإبداع والابتكار.
- التعليم والموارد البشرية.
- تكنولوجيا الإعلام والاتصال [3].

---

[1] بشير عامر، **مرجع سابق الذكر**، ص.40.

[2] محمد جبار الشمري، حامد كريم الحدراوي،" عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي دراسة تحليلية لأراء عينة من المؤسسات الرقمية"، **الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد. 2، العدد.10 (2008)، ص.193.

[3] خديجة لحمر،" تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة "، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد.18 (2015)، ص.235.

والمخطط التالي يوضح هذه المؤشرات:

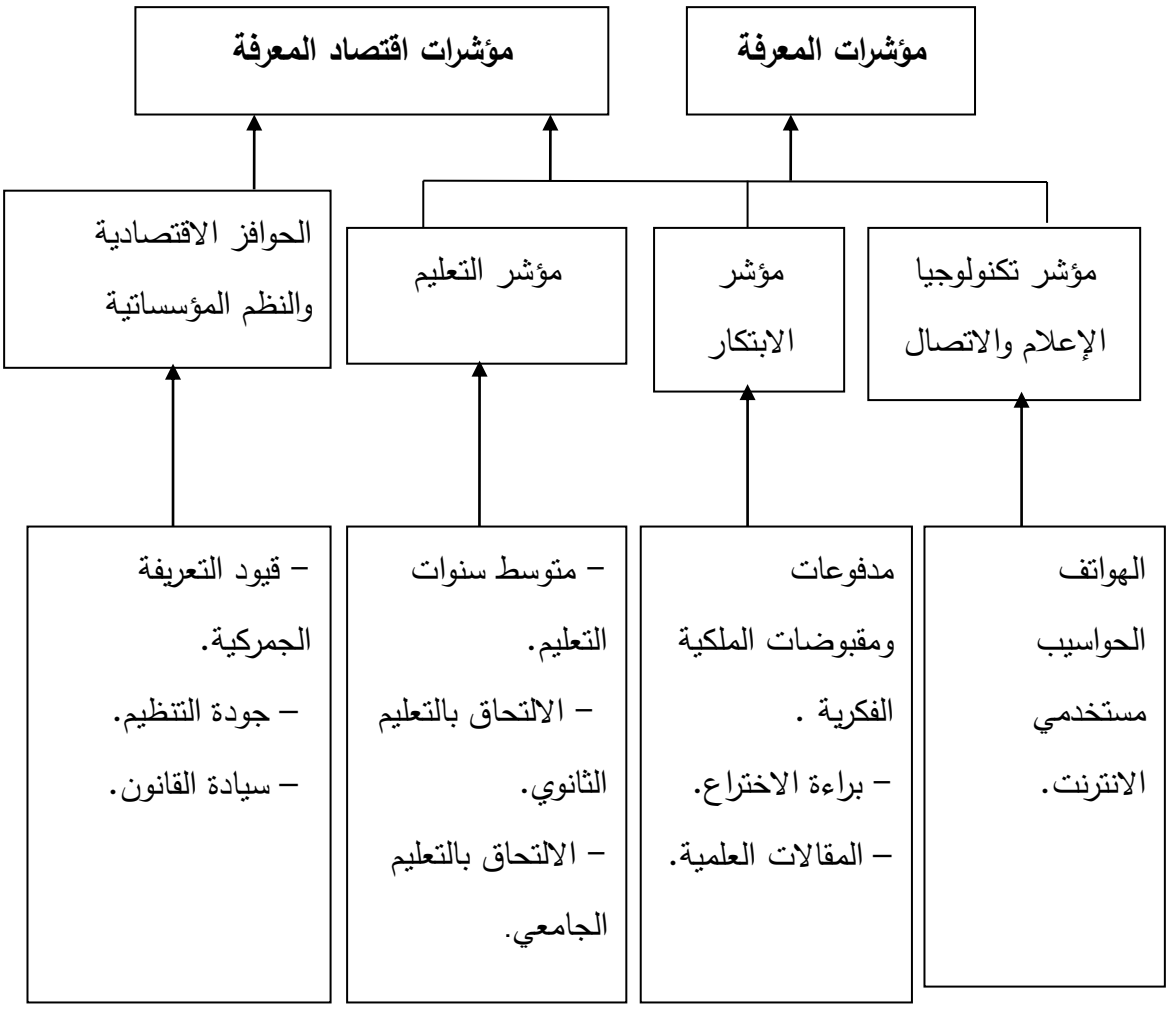

الشكل رقم (10): يوضح مؤشرات الاقتصاد المعرفي.

Source: Knowledge Economy (kei) 2012 rankin , disponible sur : **http://www.worldboonk.org/kam**, accéde le : 25- 10 2016.

ومن خلال هذا الشكل سوف نتحدث بالشرح والتحليل عن هذه المؤشرات:

أ – **مؤشر الابتكار: (البحث والتطوير):** وتتمثل في عملية جمع منظمة للبيانات ما يتيح القيام بإجراء تحاليل ديناميكية ومستمرة وترتبط هذه المؤشرات بدعم بلد معين للبحث والتطوير وتخصيص مبالغ كثيرة لهذا الجانب[1]، وإذ اشرنا في هذا الجانب إلى الدول العربية فإن عملية الإنفاق على البحث والتطوير إلى إجمالي الناتج القومي هي متدنية كثيرا عن المتوسط العالمي للدول المتطورة ولا ربما

[1] بشير عامر، **مرجع سابق الذكر**، ص.41.

يرجع السبب في ذلك إلى اقتناء التكنولوجيا ووسائل إنتاجها وبناء البنى التحتية لإنتاج بعضها دون التمكن من امتلاك وتوطين العلم الذي يؤذي إلى تطوير وخلق التقانة إلى جانب كذلك غياب الدعم المؤسسي لإنتاج المعرفة وعدم توفر البيئة الملائمة للعلم (فالمتتبع لواقع الدول العربية اليوم يلاحظ أنها لا تركز إنفاقها على الجانب العلمي والبحثي وإنما تركز إنفاقها على برامج كبيرة وضخمة وليس لها فائدة فعوض أنها تجشع الأفراد أو بالأحرى الشباب المتعلم على البحث والتطوير فإنها تقتل لديهم القدرة على البحث والابتكار وإنتاج المعرفة على عكس الدول الغربية التي تدعم البحث والتطوير)،أديا إلى هجرة العقول العربية إلى دول غربية تقدس العلم وتفسح لها الفرص للتميز والإبداع [1]. وقد جاء كذلك في تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2017 أن الدول العربية تتفاوت في مؤشر الابتكار ما بين الرتبة (35–127) والجدول التالي يوضح هذه الرتب:

الدول العربية	الرتبة	النتيجة (الدرجة)(0–100)
الإمارات العربية المتحدة	35	43.24
قطر	49	37.90
السعودية	55	36.17
الكويت	56	37.16
البحرين	66	34.67
المغرب	72	32.72
تونس	74	32.30
عمان	77	31.83
لبنان	81	30.64
أردن	30.52	83
مصر	105	26.00
الجزائر	108	24.34
اليمن	127	15.64

الجدول رقم(6): يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017.

Source: Cornell University, Insead and Wipo, "the global innovation index 2017 Innovation Feeding the World "(Fontainebleau ,Ithaca, geneva ,2017),pp.20,21.

[1] هالة عبد القادر صبري، " واقع إدارة المعرفة ومتطلبات الإبداع والتجديد في الإدارة العربية" في: **أثر إدارة المعرفة في أداء المنظمات بحوث محكمة منتقاة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2014)، ص ص.94 – 96.

ولتوضيح هذه الرتب أكثر قمنا بترجمتها إلى الرسم البياني التالي:

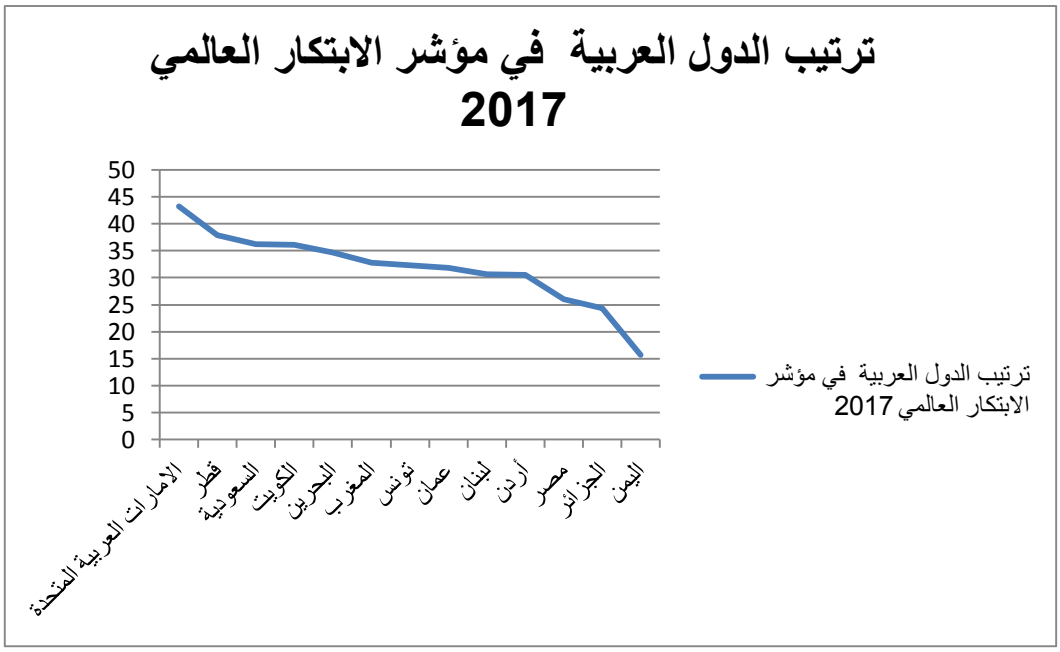

الشكل رقم (11): يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017.

فمن خلال هذا الرسم البياني يتضح لنا جليا أن دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية والإمارات العربية المتحدة تعد من بين الدول العربية الأولى من حيث الابتكار، في حين تتصدر كل من الجزائر واليمن والسودان ذيل الترتيب، بينما لم يتم الإشارة في هذا التقرير إلى كل من سوريا وليبيا ،العراق ، موريتانيا ولا ربما السبب في ذلك يرجع إلى انعدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه الدول.

ب- براءة الاختراع: تعتبر براءة الاختراع الوسيلة الأولى لحماية حقوق المنظمات والأفراد الناجمة عن عمليات الاختراع والابتكار، حيث تشكل حصيلة أو عدد البراءات الممنوحة في بلد معين مؤشرا إجماليا على الحالة التكنولوجية لهذا البلد وكذلك تدل على كثافة الابتكارات والاختراعات في مجالات متنوعة وتدل على حجم مخرجات أنشطة عملية البحث والتطوير[1].

[1] صباح بلقيدوم، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (ntic) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير (جامعة قسنطينة 2: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012- 2013) ، ص.51.

ت – المنشورات العلمية: هي الأخرى تعد من المؤشرات الهامة التي من خلالها يمكن معرفة إمكانات الباحثين وقابليتهم في الدول ، فازدياد عدد المنشورات العلمية يعكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب، كما تكشف هذه المنشورات العلمية سعي الباحثين بغية تطوير قدراتهم وكذا كونها تعالج مختلف المشاكل العالقة.

ث– ميزان المدفوعات التكنولوجية: وهو عبارة عن ميزان تسجل فيه الأموال المتعلقة بشراء وبيع التكنولوجيا غير المجسدة كالملكية الفكرية والتراخيص والمساعدة الفنية[1].

خ– التعليم: يعد هذا المؤشر إحدى أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة في بلد معين حيث تتولى مؤسسات التعليم مهمة تعليم وتوفير الموارد البشرية ذات الكفاءات المطلوبة وتكوين الرأسمال الفكري[2].

هـ – مخزون رأسمال البشري: ويعتبر هذا الأخير المصدر الاستراتيجي في العملية الإنتاجية فهو المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من طرف أي منظمة غير التي يعمل بها ويمكن الاستثمار في الرأسمال البشري عبر إجراءات مالية للاستثمار (مبالغ مخصصة من طرف الدولة أو المنظمات لتطوير مجالات مرتبطة بالموارد البشرية) أو عبر الاستثمار في الوقت (وهو الوقت الذي يقضيه الأفراد في النظام التعليمي) [3].

و – مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال: ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصالات في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في اقتصاديات دول العالم القائمة على المعرفة، ومن أهم المقاييس المرتبطة بهذا المؤشر نجد:

- عدد الخطوط الهاتفية الثابتة.
- نسبة الاشتراك في الهاتف المحمول.
- عدد الكمبيوترات الشخصية.
- عدد المشتركين في شبكة الانترنت.
- عدد مستخدمي شبكة الانترنت[4].

[1] عامر بشير، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.42، 43.

[2] صباح بلقيدوم، **مرجع سابق الذكر**، ص.51.

[3] عامر بشير، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.44، 45.

[4] صباح بلقيدوم، **مرجع سابق الذكر**، ص.52.

خامسا: تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على تحقيق الاقتصاد المعرفي: تعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال واحدة من ركائز اقتصاد المعرفة وأحد أهم القوى الدافعة نحو تحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة كما أن مفهوم المعرفة ارتبط بثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل وثيق منذ البداية والتي أثرت بشكل ملحوظ على هيكل نشاطات الاقتصاد العالمي ولهذا نجد عددا من المصطلحات الاقتصادية الجديدة ذات الصلة ظهرت منها اقتصاد المعلومات واقتصاد الانترنت والاقتصاد الرقمي، فأدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال تعد عاملا أساسيا لخلق اقتصاد عالمي قائم على المعرفة بحيث يمكنها أن تلعب دورا هاما في تسريع النمو والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وتهيئة المناخ للاتجاه نحو النمو والتنمية ، وهناك مجموعة من الدراسات الحديثة تؤكد على أن إنتاج واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال ساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي الجديد كما أن هذه التكنولوجيا تمثل أداة فعالة لتعزيز النمو والتنمية المستدامة وقد اعترف البنك الدولي بأن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تعتبر بمثابة العمود الفقري لاقتصاد المعرفة، ويتجسد أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق الاقتصاد المعرفي في النقاط التالية:

- **توسيع الفرص الاقتصادية** : تحتاج الدول إلى الاقتصاديات القائمة على المعرفة ليس فقط لبناء اقتصاديات وطنية أكثر كفاءة ولكن للاستفادة من الفرص الاقتصادية خارج حدودها، والأدوات والتطورات التقنية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال تتيح هذه الفرص من خلال الإنترنت.

- **تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية** :حيث تعتمد القدرة التنافسية على مستوى الإنتاجية واقتصاد المعرفة وقطاعات تكنولوجيا الإعلام والاتصال تحدد مستوى الإنتاجية ونتيجة لذلك يمكننا القول بأن قوة القدرة التنافسية الاقتصادية للدولة يعتمد على إنتاجية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- **نمو أسواق جديدة** : حيث تسمح تكنولوجيا الإعلام والاتصال بتقليص تكاليف المعاملات وخلق توازن أفضل بين العرض والطلب وهو ما يحفز نمو أسواق جديدة، كما أن هذا الانخفاض في التكاليف يسمح بزيادة الأموال الموجهة للاستثمار مما يسمح بخلق مؤسسات أكثر ويساعد في توظيف أكبر لليد العاملة وبروز فرص اقتصادية جديدة عن طريق تسهيل تنوع السلع والمنتجات[1].

فعصر التكنولوجيا مهد الطريق للاقتصاد المعرفي أن يتجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية[2] ، حيث قدر الاقتصاديون أن أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتطورة كالولايات المتحدة

[1] محمد سيد سلطان، **مرجع سابق الذكر**، ص ص .8 – 13

[2] صادق علي طعان، **مرجع سابق الذكر**، ص.20.

الأمريكية اليابان وغيرها قائم على المعرفة ، حيث فاقت نسبة مساهمة الثورة التكنولوجية في زيادة الإنتاج أكثر من 70% ما جعل الاستثمار في المعلومات والمعرفة يعد أحد عوامل الإنتاج المحفزة للتنمية الاقتصادية والزيادة في الإنتاجية وخلق فرص العمل.

فبينما لا تزال الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين تمر في مرحلة اقتصاد المعرفة ، فقد وصلت الدول الصناعية الكبرى والتي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية واستعملتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة(فهو يعتبر مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة) بل حتى مرحلة ما بعد اقتصاد المعرفة[1].

وعليه فإن التطورات الهائلة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال أحدثت تغيير في نمط الاقتصاد، وأدت إلى بروز نمط جديد من الاقتصاد " الاقتصاد المعرفي" والذي يرتكز على المعرفة كعامل إنتاج ، هذا الأخير كان له أثر على زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية والتي تنعكس بظلالها على تنمية الجانب الاجتماعي بما توفره من رفاه للفرد والمجتمع والدولة.

سادسا: تكنولوجيا الإعلام والاتصال كدعامة أساسية للميزة التنافسية للمؤسسات : تشكل تكنولوجيا الإعلام والاتصال الدعامة الأساسية لأي مؤسسة أو منظمة والقاعدة الأساسية التي ترتكز عليها ويرجع ذلك إلى كونها أصبحت تمثل أداة تنافس التي ترتكز عليها المؤسسات في الوقت الراهن، لان حفاظ المؤسسات على تواجدها في البيئة التنافسية مرهون بمدى قدرتها على امتلاك هذه التكنولوجيا واستعمالها.

1- مفهوم الميزة التنافسية: تعددت التعريف التي تناولت مصطلح الميزة التنافسية ألا أننا سنشير إلى بعض منها: فهي" عبارة عن خاصية أو مجموعة الخصائص التي تمتلكها المنظمة خلال فترة زمنية معينة بما يمنحها التفوق على منافسيها ويؤهلها لاستغلال المزيد من الفرص في البيئة الخارجية"[2]. بينما يرى **Porter** "أن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين حيث يكون بمقدورهم تجسيد هذا الاكتشاف

[1] هالة عبد القادر صبري، **مرجع سابق الذكر**، ص.85.

[2] موسى قاسم القريوتي، وآخرون،" دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة في شركة زين للاتصالات الخلوية "، **دراسات العلوم الإدارية** ، المجلد.41، العدد.1 (2014)، ص.38.

ميدانيا، بمعنى أخرى بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع"[1]، فبورتر حسبه الميزة التنافسية تحصل عندما تكون هناك أساليب جديدة تكتشفها المؤسسة وتختلف فيها عن منافسيها، أما **علاء السلمي** فيعرفها بأنها "مجموعة المهارات والتكنولوجيات والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين هما: إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون، تأكيد حالة من التمييز والاختلاف في ما بين المنظمة ومنافسيها"[2]. في حين أشار كل من **ميخائيل وفيليب** بأن الميزة التنافسية " تعتمد على نتائج فحص وتحليل كل نقاط القوة والضعف الداخلية إضافة للفرص المتاحة والتهديدات المحيطة السائدة في بيئة المؤسسة مقارنة بمنافسيها في السوق"[3]. فالميزة التنافسية ادن هي عبارة عن جملة من المميزات تمتلكها المؤسسة وتختلف فيها عن نظيراتها بما يضمن لها الحفاظ على عملائها من جهة وتحقيق التميز والمنافسة في السوق من جهة أخرى.

ومن مضمون هذه التعاريف يتضح لنا أن للميزة التنافسية نوعين هما:

أ- **ميزة التكلفة الأقل:** هذا النوع من الميزة يمكن أن تحققه المؤسسة إذ كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيراتها لدى المنافس وللحيازة على ميزة التكلفة الأقل يتم الاستناد إلى مراقبة عوامل تطور التكاليف حيث أن التحكم في هذه العوامل مقارنة بالمنافس يكسب المؤسسة ميزة التكلفة الأقل[4].

ب- ميزة التمايز: وهي تقديم منتجات يعلم الزبائن بأنها متميزة في خصائصها عما يقدمه المنافسون، بمعنى تقديم منتجات وخدمات فريدة ذات قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك [5].

2- خصائص الميزة التنافسية: لكي تحقق المؤسسة ميزتها التنافسية وتصل إلى تحقيق النجاح المسطر له فإنه عليها أن تتحلى بمجموعة من السمات من بينها:

---

[1] محمد طرشي، محمد أمين بربري،" **دور وأهمية الابتكار في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27- 28 نوفمبر 2008)، ص.3.

[2] محمد عجيلة، بن نوي مصطفى،" **دور الإبداع التكنولوجي – تحقيق الميزة التنافسية – أفكار ومناهج**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة،12-13 ماي 2010)، ص.2.

[3] محمد زيدان سالم، وآخرون،" دور الإبداع التسويقي والتكنولوجيا في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك العامة في محافظات قطاع غزة من وجهة نظر العملاء "، **مجلة جامعة الأزهر بغزة ، سلسلة العلوم الإنسانية**، المجلد. 13،العدد2 (2011)، ص.118.

[4] محمد طرشي، محمد أمين بربري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.4-3.

[5] بشير عامر، **مرجع سابق الذكر**، ص.179.

– أنه على المؤسسة أن تبنى ميزتها التنافسية على أساس مغاير (بمعنى أنه على المؤسسات أن تحقق ميزة تنافسية مختلفة عن نظيراتها لكي يمكننا القول أن لهذه المؤسسة ميزة تنافسية منفردة).

– تبنى على مدة طويلة: كونها تهتم بالمستقبل.

– تكون غالبا مركزة جغرافيا ولكي يكون للمؤسسة ميزة تنافسية فعالة وتحقق أهدافها فإنها تتضمن جملة من الشروط تتمثل فيما يلي:

– حاسمة بمعنى أنها تسمح للمؤسسة عامل السبق والتفوق على المنافس.

– الديمومة: بمعنى أنها متواصلة عبر الزمن.

– إمكانية الدفاع عنها، فهي صعبة تقليدها أو محاكاتها أو إلغائها من قبل المنافس.

3: مصادر الميزة التنافسية: تعتمد المؤسسات في تحقيق ميزتها التنافسية على مصادر عدة يمكن تحديدها في العناصر التالية:

أ–الجودة: وهو سعي المؤسسات في بيئة تنافسية إلى التسابق نحو الحصول على حصص السوق مستندة في ذلك على عنصر الجودة والتي تعني قدرة المنتج على الوفاء بتوقعات المستهلك أو الزيادة في توقعاته.

ب– المعرفة: تعتبر الأصول الفكرية دعامة أساسية للمؤسسة لاستمرار نشاطها في البيئة التنافسية مرتكزة على المعلومات والمعرفة وتتضمن المعرفة تلك المعلومات التقنية والعلمية التي تهم المؤسسة.

ج –المعلومات: تعد المعلومات موردا هاما للمؤسسة فهي وسيلة لتطوير وسائل الإنتاج بسرعة كما تحدد الطريقة التي يستطيع بها المستخدمين الوصول إلى الأهداف المشتركة، فقد أصبحت المعلومات (الحاسبات والاتصال) أحد أهم سبل تعظيم القدرة التنافسية وإحدى الوسائل المساعدة في تخفيض التكلفة وتحسين الجودة في ساحة المنافسة العالمية.

د– التكنولوجيا: هي الأخرى تعد مصدرا داخليا قادرا على إنشاء ميزة تنافسية وتقديم القيمة للزبون[1]. كما يمكنها أن تخلق في نفس الوقت احتمالات لظهور منتج جديد ويمكن تصنيف التكنولوجيا المساهمة في الميزة التنافسية إلى ثلاث أنواع :

[1] أحمد مصنوعة،" **تنمية الكفاءات البشرية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمنتج التأميني** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية ، الواقع العلمي وأفاق التطوير– تجارب الدول– كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف،3– 4 ديسمبر 2012)، ص ص. 4 ، 5.

– **التكنولوجيا الأساسية:** وهي الموجودة في السوق ووجودها يعد ضروريا بغية القيام بأي عمل وهي لا تشكل مورد لأي ميزة تنافسية محسوسة.

– **التكنولوجيا المحورية:** وهي التي تسمح للشركة الحصول على الميزة التنافسية الحاسمة.

– **التكنولوجيا الناشئة:** ويكون هذا النوع في مرحلة الانطلاق إذ تعلق الأمر بالبحث عن المعايير التي ترتكز عليها الشركة لتحويل هذه التكنولوجيا إلى تكنولوجيات محورية [1].

4- مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق الميزة التنافسية: إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة الحاسوب المحمول والانترنت تقوم بتحفيز الإنتاجية العملية لنشاط المؤسسة من الناحية الهندسية والتسويقية والمحاسبية وفي كل القطاعات الاقتصادية ، فاستعمال الحاسب الآلي لا يسهل تسجيل البيانات ومعالجتها فقط وإنما هو وسيلة لوضع المخططات ومراقبتها ومحدد لأهمية المشاريع الاستثمارية ويساعد في اختيار مصادر التمويل ، فاستعمال هذه التكنولوجيا يساعد كثيرا على التحليل المالي ، كما وتوفر للمؤسسة فرصة التعرف على المنتجات والخدمات المطلوبة وعلى المنافسة القائمة في الميدان، حيث تشير الدراسات إلى أن المؤسسات التي تستعمل الانترنت في عملية التسيير عرفت مستويات إنتاجية متزايدة أكثر من باقي المؤسسات التي لم تستعملها[2] ،وأثرت على القدرة التنافسية لها وذلك من خلال الكم الهائل من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلالها والتي بدورها تؤذي إلى نقل المعارف وإلى تحسين التنظيم، فالاستعمال المناسب لهذه التكنولوجيا يجعل من العمليات أكثر انسيابية وكفاءة مما يسمح بالتركيز على جوهر المهارات والقدرات التي تميز المؤسسة عن المنافسين في السوق.

فالتكنولوجيا بمختلف أنواعها تعد أداة مهمة من أجل تحسين القدرة التنافسية والتي بدورها تؤذي إلى تحسين القدرة الإنتاجية وزيادة التنافسية الدولية وذلك من خلال خفض تكاليف المعاملات التي ينطوي عليها إنتاج وتبادل السلع والخدمات وتمكين المؤسسات من الوصول إلى المعلومات وتبادلها[3]، كما تلعب نظم المعلومات دورا هاما في تحقيق المؤسسات لميزتها التنافسية من خلال تحسين الكفاءة

---

[1] وليد هلالي، **الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال Mobilis** ، رسالة مقدمة لنل شهادة الماجستير في العلوم التجارية (جامعة المسيلة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2008-2009)، ص ص.36- 38.

[2] مريم زلماط، **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية دراسة حالة يسوناطراك فرع Sth**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تسيير الموارد البشرية (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009- 2010)، ص ص.32 31.

[3] لمين علوطي،**أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير (جامعة الجزائر: كلية العلوم للاقتصادية وعلوم التسيير ، 2007-2008)، ص ص.54، 55.

الإنتاجية وذلك عبر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والتي تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية وذلك عبر تقليل تكاليف هذه العمليات وتحسين مستوى الجودة كما يساعد في تقديم المنتجات والخدمات مثل استخدام تكنولوجيا العمليات التصنيعية المعتمد على الحاسوب[1].

وعليه فالمؤسسات اليوم ومن أجل البقاء في السوق والمنافسة عليها أن تحقق ميزة تنافسية تجعلها فريدة عن غيرها من المؤسسات ولكي تحقق تلك الميزة لابد من استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في منتجاتها وخدماتها والعمل على تحديثها وتطويرها لمسايرة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي والسوق العالمية.

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإدارة المعرفة

تعد إدارة المعرفة من بين الموضوعات الهامة التي تلقى اهتماما واسعا في عصرنا الحالي من قبل مختلف الأطراف والمفكرين والباحثين وكذا العاملين في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال فنجد إدارة المعرفة تتصل اتصالا وثيقا بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ما جعلها تعد الركيزة الأساسية لها خاصة عند خلق وحفظ واستخدام وتوزيع المعرفة، وعليه فمن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى ماهية إدارة المعرفة ومن تم نحدد الأدوات التكنولوجية التي تعتمد عليها ودورها في إدارة المعرفة.

أولا: مفهوم إدارة المعرفة: قبل الخوض في غمار تحديد مفهوم إدارة المعرفة نتطرق أولا إلى مفهوم المعرفة وأنواعها ومن تم نحدد إدارة المعرفة.

1- مفهوم المعرفة وأنواعها: يعرفها **Grey** بأنها" الاستفادة الكاملة من المعلومات والبيانات بصحبة إمكانيات ومهارات الأشخاص من كفاءات وأفكار وبديهيات وما يصاحب ذلك من التزام وتحضير المال، القوة، التعليم، المرونة، المنافسة"[2]، وحسب **Sveiby** فان تعريف المعرفة يعتمد على السياق الذي تستخدم فيه هذه الكلمة يمكن أن تعني المعلومات (معرفة شيء ما)، الوعي، المعرفة، العلوم، الخبرة، الموهبة والبصيرة والكفاءة والدراية والقدرة العملية والتعلم والحكمة واليقين"[3].

وللمعرفة أنواع عديدة إلا أننا سنركز على نوعين شائعين هما:

---

[1] هواري معراج، يوسف وينتن،" دور نظم المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية دراسة في القطاع الصناعي الجزائري"، **مجلة rist** ، العد.د2، (2004)، ص.37.

[2] أحمد علي، " مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة "، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد. 28، العدد الأول (2012)، ص ص. 489 ، 490.

[3] Yasmina Benabderrahmane, « Management des connaissances, déploiement des TIC et GRH des organisations: cas de l'Algérie », Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, (l'Université Paul Valéry-Montpellier III : Arts et Lettres, Langues et Sciences Humaines et Sociales école doctorale, 2012), p.85.

أ – **المعرفة الضمنية:** وهي المعرفة التي توجد لدى الفرد نتيجة الخبرة، وهي صعبة النقل أو التحويل إلى الغير وقد تكون هذه المعرفة إما فنية أو إدراكية ويتم اكتسابها من خلال خبرات أفراد المنظمة وعن طريق تبادل المعرفة مع بعضهم البعض والتشارك بها وهي معرفة مهمة جدا ويصعب التعبير عنها سواء بالشكل أو الرسم.

ب – **المعرفة الظاهرة:** هذا النوع الثاني من المعرفة تكون واضحة بالأرقام والحقائق والتي يمكن المشاركة بها وتوثيقها على شكل معلومات ورسومات وكذا برامج حاسوبية ...الخ، وتتعلق هذه المعرفة بالمعلومات الموجودة والمخزنة في أرشيف المنظمة كالكتيبات المتعلقة بالسياسات ، الإجراءات ، المستندات ، معايير العمليات والتشغيل و في الغالب يمكن للأفراد داخل المنظمة من أن يصلوا إليها ويستعملونها إلى جانب إمكانية تقاسمها مع جميع الموظفين عبر الندوات، اللقاءات والكتب[1]، غير أن مفهوم المعرفة يرتبط به بعض المفاهيم تجعلنا نوضحها بغية إبراز الفروقات الموجودة بين هذه المفاهيم:

أ – **البيانات:** وهي عبارة عن حقائق موضوعية منفصلة حول أحداث وليس لها معنى ولا سياق وليست ثابتة على شكل أرقام أو رموز أو رسائل.

ب– **المعلومات:** وهي عبارة عن بيانات تمت جمعها ولها علاقة مع بعضها البعض بشكل يضيف لها قيمة ومعنى[2].

2– **مفاهيم حول إدارة المعرفة:** تعددت التعاريف التي تناولت هذا المصطلح بتعدد المنظورات والمجالات وكذا بتعدد وجهات نظر الباحثين والمفكرين، غير أننا سنحاول التطرق إلى بعض من هذه التعريفات التي حاولت إيضاح المفهوم بدأ بإعطاء تعريف عام لها ومن تم التطرق إلى مختلف تعريفات الباحثين.

يقصد بإدارة المعرفة بأنها " مجموعة من الإجراءات الفنية التكنولوجية والهندسية التي تتعلق بإيجاد وجمع ومشاركة وإعادة تجميع وتوزيع الموارد المعرفية على مستوى منظمات الأعمال وأنشطتها الرئيسية"[3].

---

[1] محمد تركي البطاينة، زياد محمد المشاقبة، **إدارة المعرفة بين النظرية والتطبيق** (عمان: دار جليس الزمان، 2009)، ص ص.11– 13.

[2] عبد الرحمان الجاموس، **إدارة المعرفة في منظمات الأعمال وعلاقتها بالمداخل الإدارية الحديثة مدخل تحليلي المداخل – العمليات– الاستراتيجيات – دراسة حالة** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2013)، ص ص.30–41.

[3] أحمد طرطار، سارة حليمي، " **أثر تطبيق إدارة المعرفة على وظيفة الإبداع في منظمات الأعمال** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة ، جامعة الشلف، يومي 13– 14 ديسمبر 2011)، ص.4.

كما يعني بها " الاستراتيجيات والتراكيب التي تعظم من الموارد الفكرية والمعلوماتية من خلال قيامها بعمليات شفافة وتكنولوجية تتعلق بإيجاد وجمع ومشاركة وإعادة تجميع وإعادة استخدام المعرفة بهدف إيجاد قيمة جديدة من خلال تحسين الكفاءة والفعالية الضرورية والتعاون في عمل المعرفة لزيادة الابتكار واتخاذ القرار".

أما **وهيبة داسي** فتعرفها بأنها" عمليات منظمة تتمثل في تشخيص واكتساب وتوليد وتخزين وتطوير وتوزيع وتطبيق المعرفة في المنظمة بهدف إضافة قيمة للعمال وتحقيق ميزة تنافسية[1].

ومن جهته يعرفها **Wiig** بأنها تخطيط وتنظيم ورقابة وتنسيق وتوليف المعرفة والأصول المرتبطة برأسمال الفكري والعمليات والقدرات والإمكانات الشخصية والتنظيمية بحيث يجري تحقيق أكبر ما يمكن من التأثير الايجابي في نتائج الميزة التنافسية[2].

بينما يعرفها **Chou Yen** من ناحية المنظور الاقتصادي بأنها" عملية يتم بموجبها استخراج رأسمال الفكري الخاص بالمنظمة بهدف الوصول إلى قرارات تتصف بالكفاءة والفعالية والابتكارية من أجل إكساب المنظمة ميزة تنافسية والحصول على ولاء والتزام العملاء". فهذا التعريف من حيث الجانب الاقتصادي يعتبر إدارة المعرفة بأنها تعد الركيزة التي تساهم في تحقيق المؤسسات والمنظمات لميزة تنافسية تجعلها تحظى برضا العميل.

أما **Groff Joned** فيعرفها من حيث المنظور التكنولوجي بأنها" مجموعة الأدوات والتقنيات والاستراتيجيات اللازمة للاحتفاظ بالخبرة والمعرفة الخاصة بالأعمال والعمل على تحليلها وتنظيمها وتطويرها وتقاسمها مع الآخرين"[3]، هذا التعريف يوضح لنا أن إدارة المعرفة تشكل جملة من الوسائل والتقنية التي تستعمل في تخزين المعرفة المرتبطة بالأنشطة والأعمال والقيام بترتيبها وتبادلها مع الأشخاص.

---

[1] وهيبة داسي ، " دور إدارة المعرفة في تحقيق ميزة تنافسية دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية السورية "، **مجلة الباحث** ، العدد .11، (2012)، ص.170.

[2] عصام نورالدين، **إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة** (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.32.

[3] بوعزيز شيشون،" أهمية الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة (دراسة تحليلية لأراء إطارات المديرية الجهوية للصندوق الوطني للسكن بولاية بسكرة – الجزائر "، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد. 10، ديسمبر (2011)، ص ص .54– 56.

في حين يعتبرها **Bahtt** من جانب منظور العمليات بأنها" العمليات والإجراءات التي تنظم إنشاء ونشر المعرفة واستخدامها عن طريق دمج الهياكل التنظيمية مع التكنولوجيا بغية تحسين تعبئة الموارد داخل المنظمة"[1].

فقد أشار هذا التعريف إلى أن إدارة المعرفة عملية تتم عبر عدة مراحل أساسية تتجسد في التوليد والتوزيع والاستعمال،

ومن جهتهما يرى كل من **Huysman & De Wit (2004)** بأن إدارة المعرفة هي" تلك الممارسات التنظيمية التي تسهل هيكل تبادل المعرفة بين العاملين في مجال المعرفة[2].

فمن مضمون جل هذه التعاريف يتضح لنا أنه ليس هناك تعريف محدد لإدارة المعرفة فلكل وجهة نظره من حيث منظوره وتوجهاته وعليه يمكننا أن نقدم تعريف لإدارة المعرفة بأنها"عبارة عن مجموع العمليات المترابطة والمتسلسلة (خلق المعرفة،حفظها، استخدامها وتبادلها وتوزيعها) التي تسعى لتحسين وتطوير أداء المنظمات ومؤسسات الأعمال لتحقيق ميزة تنافسية.

3- أهمية إدارة المعرفة: أصبحت إدارة المعرفة من الضروريات الهامة لأي مؤسسة أو منظمة في أداء أعمالها وفي خدمة عملائها وفي زيادة الإنتاجية وتحقيق ميزة تنافسية، هذه الضرورة جعلتها تحظى بأهمية بالغة من طرف هذه المؤسسات وتكمن هذه الأهمية في:

- تبسيط العمليات وخفض التكاليف عن طريق التخلص من الإجراءات المطولة والغير ضرورية.
- تحسين خدمة العملاء وذلك بتخفيض الوقت المستغرق في تقديم الخدمات المطلوبة.
- الزيادة في العائدات المادية وذلك عبر تسويق المنتجات والخدمات بفاعلية أكثر وبتطبيق المعرفة المتاحة واستخدامها في التحسين المستمر وابتكار منتجات وخدمات جديدة[3].
- إدخال التحسينات في كل من العمليات والمنتجات وكذا الخدمات.

---

[1] Salwa Alhamoudi, "knowledge management stratégies balanced systems in public **sector "** (the proceedings of the 10th international conference on intellectual capital knowledge management of organizational learning, the George washington , university Washington,24-25 october 2013),p.1.available at: **http://books.google.dz/ books ?id=mzaibaaagbal8 spg =pa1&dq.** Visited in: 23- 11 – 2016.

[2] Mäki Eerikki , « **exploring and exploiting knowledge research on knowledge processes in knowledge-intensive organizations"** ,dissertation for the degree doctor of science in technology, (Helsinki university of technology, espoo,finland: department of industrial engineering and management, 2008),p.32.

[3] عاطف محمود عوض،" دور إدارة المعرفة وتقانتها في تحقيق التطوير التنظيمي "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد. 28، العدد.1 (2012)، ص.409.

– تفريغ المعرفة في وثائق وقواعد وبيانات وبرمجيات[1].

– تعد إدارة المعرفة أداة المنظمات الفاعلة في استثمار رأسمالها الفكري من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الذين هم في حاجة إليها عملية سهلة وممكنة.

– توفر للمنظمات فرصة الحصول على الميزة التنافسية وذلك عبر مساهمتها في تمكين المنظمة من طرح المزيد من الإبداعات المتعددة كأن تطرح منتوج أو خدمة جديدة. تكمن الأهمية كذلك في كونها تساهم في تحفيز المنظمات في تشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية في توليد معرفة جيدة[2].

– تعزز من قدرة المنظمة على الاحتفاظ بالأداء القائم على الخبرة والمعرفة وتحسينه.

– المساهمة في تحفيز المنظمات لتجديد ذاتها ومواجهة التغيرات البيئية غير الثابتة[3].

– تسهل التشارك المعرفي بين العمال وذلك عبر توفير سبل الاتصال اللازمة لهم والتحفيز المتواصل لهم من طرف الإدارة العليا[4].

4– أهداف إدارة المعرفة: تسعى إدارة المعرفة في طياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف ومن بينها:

– تنمية منظمات الأعمال في مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والتنظيمية.

– المساهمة في المناقشات الخاصة بالسياسات الحكومية والإجراءات المتعلقة بإدارة وتطوير القاعدة التحتية لمجتمع المعرفة.

– وضع بيانات وأدلة خاصة بالأعمال ذات العلاقة بمجتمع المعرفة.

– تهدف إدارة المعرفة إلى تمثيل مجتمع الأعمال في المنظمات فيما يرتبط بمواضيع مجتمع المعرفة[5].

– المساعدة في تحقيق الكفاءة الإنتاجية، حيث أنها تمكن أعضاء المؤسسة من التعامل مع العديد من القضايا خاصة الجديدة منها إذ تزودهم بالقدرة اللازمة على اتخاذ القرارات بكفاءة وفاعلية عالية وتشكل لدى الموظفين رؤية مستقبلية.

---

[1] عادل عادي البغدادي، هاشم فوزي العبادي ، علي رزاق جياد العابدي ،" أثر إدارة المعرفة في إعادة هندسة عمليات منظمة الأعمال دراسة تطبيقية في معمل إطارات بابل "، **مجلة العلوم الاقتصادية** ،المجلد .5، العدد. 21 (2008)، ص ص.212– 122.

[2] مبارك بوعشة ، ليليا بن منصور " **إدارة المعرفة كتوجه إداري حديث للمنظمات في عصر العولمة**"(ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر العلمي الدولي حول: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، 15– 17 ديسمبر 2012)، ص. 11.

[3] طه حسين نوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.74.

[4] محمد تركي البطاينة، زياد محمد المشاقبة، **مرجع سابق الذكر** ، ص.29.

[5] أحمد طرطار ، سارة حليمي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص .4، 5.

– تحسين الخدمة المقدمة والمطلوبة للعملاء وكذا تحسين صورة المؤسسة وتطوير علاقاتها.

– تحسين وضع المؤسسة في مواجهة المشاكل والمحافظة على بقائها [1].

– رفع قيمة رأسمال اللامادي للشركة عبر تحويله إلى موارد مرتبطة بها وفي متناول كل أفرادها عبر ترميزه[2].

– تعزز خلق المعرفة والإبداع لدى كافة الأفراد.

– كما تهدف أيضا إلى تسهيل المشاركة في المعرفة فيما بين أعضاء المنظمة بكل فعالية وكفاءة [3].

ثانيا: عناصر إدارة المعرفة: تتضمن إدارة المعرفة مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:

1- التعاون: بمعنى أن الأفراد المتواجدون ضمن فريق عمل يمكنهم من معاونة بعضهم البعض في مجال عملهم.

2 – الثقة: وهي الأخرى تعد عنصر من عناصر إدارة المعرفة ويعني به الحفاظ على مستوى مميز ومتبادل من الإيمان بقدرات بعضنا البعض على مستوى النوايا والسلوك، والثقة يمكن أن تسهل عملية التبادل المفتوح الحقيقي والمؤثر للمعرفة [4].

3- الإبداع التنظيمي: ويقصد به خلق القيمة والمنتجات والخدمات وكذا الإجراءات الهامة من خلال ما يبتكره الأشخاص العاملون معا ضمن نظام اجتماعي معقد، فالمعرفة تلعب دورا هاما في بناء قدرة المؤسسة لتكون مبدعة.

4- الخبرة: تعتبر الخبرة الواسعة والعميقة ضرورة لإدارة المعرفة بمعنى خبرة الأفراد العاملين في المؤسسة تكون واسعة ومتنوعة وعميقة ومركزة ومتخصصة (كوجود دوائر متخصصة، ورؤساء أقسام متخصصين).

5- التعلم: بمعنى عملية اكتساب المعرفة الجديدة من قبل الأفراد القادرين لاستعمال تلك المعرفة في اتخاذ القرارات أو التأثير على الآخرين، فالتركيز على التعليم يساعد المنظمات على تطوير الأفراد

---

[1] عبد المالك بوركوة، " **إدارة المعرفة كمدخل لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية لشركة نجمة للاتصالات**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير(جامعة منتوري: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2011– 2012)، ص.12.

[2] فريد كورتل، " الإدارة الفعالة للمعرفة : مصدر لتحقيق الميزة التنافسية في ظل المحيط الاقتصادي الجديد "، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد.12 (2007)، ص.274.

[3] وهيبة داسي، **أثر الثقافة التنظيمية على إدارة المعرفة دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم (جامعة بسكرة : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013– 2014)، ص.57.

[4] سماح صولح، " إدارة المعرفة وتسيير الكفاءات مستلزمات لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، العدد.9 (2010)، ص.47.

والعاملين بها وتأهيلهم للعب دور أكثر فاعلية في عملية توليد المعرفة [1].

6 – التكنولوجيا: وتعتبر من العناصر الهامة والضرورية لإدارة المعرفة واكتسابها فهي تلعب دور مهم في إدارة المعرفة سواء في خلق المعرفة اكتسابها نقلها أو تخزينها وذلك باستخدام مختلف التطبيقات منها:

أ – معالجة الوثائق: تساهم التطبيقات التكنولوجية في إعداد الوظائف الكتابية، السرعة في إعداد الوثائق و الدقة في معالجتها والسهولة في تداولها.

ب– أنظمة دعم القرار: تساهم في حل المشكلات وإيجاد البدائل أمام متخذ القرار في الوقت المناسب.

ج – الأنظمة الخبيرة: توفر ثلاث عناصر هامة تتمثل في:

– قاعدة معرفية تضم معرفة حول موضوع محدد.

– القدرة على اتخاذ القرار.

– القدرة على التفريق بين أشكال المعرفة وسهلة الوصول إليها.

د – الانترنت: تستعملها المؤسسات الإغراض عدة كالاتصالات، تسويق المنتجات والخدمات ونقل البيانات وغيرها[2].

7– الرسمية: بمعنى أن توليد المعرفة تتطلب مرونة عالية في تطبيق الإجراءات والسياسات مع تقليل التركيز على قواعد العمل[3].

ثالثا: عمليات إدارة المعرفة: تمر إدارة المعرفة عبر عدة مراحل أساسية اختلف العلماء في تحديدها فمنهم من أشار إليها بصورة موسعة ومنهم من ركز على مجموعة من العمليات واعتبرها الأهم ألا أننا سنشير إلى كل هذه المراحل:

1– عملية تشخيص المعرفة: تتمثل هذه العملية في كونها تحدد المعرفة المطلوبة التي تحتاجها المنظمة وتحديد مواردها وطرق الحصول عليها، ويهدف التشخيص إلى اكتشاف معرفة المنظمة وتحديد الأشخاص الحاملين لها ومواقعهم بالإضافة إلى تحديد مكان المعرفة في قواعد البيانات

---

[1] عصام نورالدين، **مرجع سابق الذكر**، ص ص .38– 40.

[2] طه حسين نوي، **التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة بمنظمة الأعمال حالة المديرية العامة لمؤسسة اتصالات الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010– 2011)، ص ص .77، 78.

[3] مصطفى عليان ربحي، **إدارة المعرفة** (عمان: دار صفاء، 2011)، ص.130.

والمعلومات وتحديد المعرفة المناسبة لإيجاد الحلول للمشكلة التي تعترض المنظمة[1].

2- عملية توليد واكتساب المعرفة: تشكل القدرة على خلق وتوليد المعرفة من الموارد الهامة لتحقيق ميزة تنافسية للمنظمة وهو ما أشار إليه كلا من تاكوشي ونوناكا **Takeuhi &Nonaka** في دراستهما الصادرة عام 1995 إلى أن العلاقة بين المعرفة والميزة التنافسية تكمن في إمكانية توليد المعرفة لتقود إلى الإبداع والذي يقدم بدوره أسس الميزة التنافسية [2] ، ويتم اكتساب المعرفة من مصادر متعددة منها ما هي داخلية كمستودعات المعرفة وحضور المؤتمرات والندوات والنقاش والحوار والاتصال مابين جماعات العمل والمدير القديم ، أو من بيانات أساسية كبيانات مالية واقتصادية والتي يتم عبرها نقل المعرفة وتحويلها من معرفة ضمنية إلى معرفة ظاهرة والعكس ، ومنها ما هو خارجي تتولى إدارة المعرفة إحضارها عبر الحدود التنظيمية أو المشاركة فيها ويساهم في ذلك التطورات التكنولوجية وما تمنحه من تسهيلات كالمؤتمرات الفيديوية ،الانترنت وغيرها.

3- عملية تخزين المعرفة: بعد مرحلة تشخيص واكتساب المعرفة تأتي مرحلة التخزين والاحتفاظ وترتبط هذه العملية بالذاكرة التنظيمية والتي تضم المعرفة في أشكال متنوعة بما فيها الوثائق المكتوبة والمعلومات المحزنة في قواعد البيانات الالكترونية ومعرفة الإنسان المحفوظة في النظم الخبيرة والمعرفة الموجودة في الإجراءات والعمليات التنظيمية الموثقة والمعرفة الضمنية المكتسبة من الأفراد وشبكات العمل، فتكنولوجيا المعلومات تلعب دورا أساسيا في تحسين توسيع الذاكرة التنظيمية واسترجاع المعرفة المختزنة[3] .

4- توزيع المعرفة : وتشمل هذه العملية على تقاسم المعرفة ونشرها ونقلها وتشاركها، حيث تعد إتاحة المشاركة في المعرفة أو وضعها في إطار نظام وإجراءات تسمح بتوزيعها على كافة المهتمين بها أمرا حيويا للمنظمة التي تمتلك هذه المعرفة وتؤذي إلى تحقيق المصلحة العامة، ومن جهة نقل المعرفة وتقاسمها فأنها تعتمد على وجود آليات فعالة تتيح ذلك ويمكن أن تكون هذه الآليات رسمية

---

[1] محمد ماهر أسعد حمدي ، محمد إبراهيم محمد حسين، "**أثر عمليات إدارة المعرفة على جودة التعليم العالي في العراق دراسة تحليلية من منظور ريادي**" (كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال 2014: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض- المملكة العربية السعودية ، 9-11 سبتمبر 2014)، ص.225.

[2] هيثم علي إبراهيم حجازي، **قياس أثر إدراك إدارة المعرفة في توظيفها لدى المنظمات الأردنية دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين العام والخاص باتجاه بناء أنموذج لتوظيف إدارة المعرفة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في الإدارة (جامعة عمان العربية للدراسات العليا: كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، 2005)، ص.92.

[3] مصطفي عليان ربحي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.211 ، 212.

كالتقارير والندوات والحلقات النقاشية أو غير رسمية فاجتماع كل الآليات من شأنه أن يؤذي إلى فعالية أكبر في نقل المعرفة وتقاسهما[1].

5- تطبيق المعرفة: وهي أخر عملية من عمليات إدارة المعرفة والتي يعني بها جعل المعرفة أكثر ملائمة للاستخدام في تنفيذ أنشطة المنظمة وأكثر ارتباطا بالمهام التي تقوم بها[2]، ولتطبيق المعرفة لابد من توفر شروط أهمها:

- إدراك العاملون لامتلاك المعلومات بغية تحسين خدمة الزبائن وجودة المنتجات[3].
- قدرة العاملين على إيجاد معنى للمعلومات التي يتلقونها.
- حصول العاملون على الحرية لتطبيق معرفتهم[4].

إذن فإن إدارة المعرفة تتبلور وتتجسد عبر جملة هذه العمليات المتسلسلة ويمكننا إيجاز هذه العمليات في الشكل التالي:

[1] محمد زرقون، الحاج عرابة،" أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد.1، ديسمبر(2014)، ص.124.

[2] ناصر جاسم الأغا، أحمد غنيم أبو الخير ،" واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة القدس المفتوحة وإجراءات تطويرها "، **مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)** المجلد.16،العدد. 1 (2012)، ص.37.

[3] فريدة زنيني، " **أثر إدارة المعرفة على رفع كفاءة الأداء في منظمات الأعمال – دراسة ميدانية على الشركة الوطنية للاتصالات الجزائر** –" (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة جامعة الشلف،13-14 ديسمبر 2011)، ص.6.

[4] سليمان الفارس،" دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المنظمات – دراسة ميدانية على شركات الصناعات التحويلية الخاصة بدمشق- "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 26.، العدد.2 (2010)، ص.71.

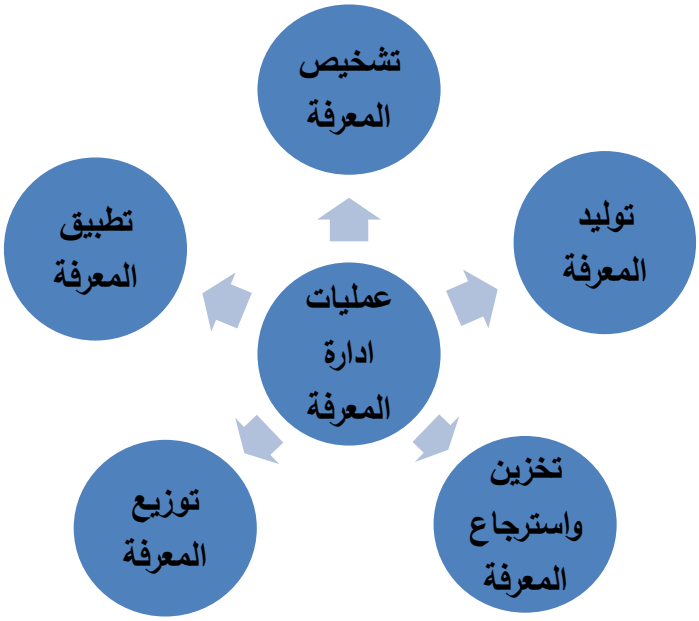

الشكل رقم(12): يوضح عمليات إدارة المعرفة.

المصدر: من إعداد الباحثة.

رابعا: أبعاد إدارة المعرفة واستراتيجياتها:

1- الأبعاد: تتعدد أبعاد إدارة المعرفة بتعدد المجالات وقد حددها **M. Grunstein** في أربع أبعاد تتمثل فيما يلي :

أ- **البعد الاقتصادي:** ويرتبط بالمحيط التنافسي للمنظمة الذي فرضته عولمة المبادلات مما يعني بحث المنظمة عن معايير للتنمية الدائمة وإدماج أكبر لرأسمال البشري.

ب- البعد التنظيمي: ويتعلق هذه البعد بالمؤسسة من حيث قيمها وهياكلها وطريقة إدارتها وكذلك معاييرها الاقتصادية.

ج- البعد الثقافي الاجتماعي: ويرتبط هذا البعد بسلوكيات الأشخاص داخل المنظمة من حيث العادات والثقافات المهنية وإقامة علاقات تفاعلية ذكية، ومستوى الكفاءة.

د- البعد التكنولوجي: ويرتبط بمجموع المعارف والتقنية والتكنولوجية من برمجيات ووسائل المشكلة للبنيات التحتية والتي تشكل الدعامة الأساسية لإدارة المعرفة[1].

2 - استراتيجيات إدارة المعرفة: ترتكز المنظمات والمؤسسات على جملة من استراتيجيات إدارة

[1] فريد كورتل، **مرجع سابق الذكر**، ص.274.

المعرفة تختلف باختلاف طبيعة عمل المنظمة أو المؤسسة والمسعى الذي ترمي إلى تحقيقه ومن بين هذه الاستراتيجيات نجد:

أ- **إستراتيجية الترميز:** وهذا النوع من الإستراتيجية يرتكز على المعرفة الظاهرة والتي يمكن وصفها وقياسها وتوزيعها وكذا تقاسمها وتحويلها بسهولة إلى قواعد البيانات وتكون رسمية بحيث تستطيع المؤسسة أن تعممها على كافة العاملين حتى يستوعبونها ويوظفونها في مختلف أعمالهم ويعمل هذا النوع من الإستراتيجية على تجميع المعرفة الداخلية والخارجية في نظام توثيق كالحاسوب، وتستخدم هذه الإستراتيجية في المؤسسات الصناعية التي تعتمد على النظام التشغيلي وليس على الأفراد العاملين.

ب – إستراتيجية الشخصنة: وتتعلق بالمعرفة الضمنية حيث تكون غير قابلة للترميز، وليست رسمية وغير قابلة للوصف والنقل – عكس المعرفة الصريحة- وتكون المشاركة فيها عبر الاتصال المباشر بين الأفراد وقابلة للتعلم بالملاحظة المباشرة والمشاركة في العمل والفريق بحيث يتقاسمون المعرفة مع بعضهم البعض عند عملهم وتفاعلهم وتستعمل هذه الإستراتيجية في المؤسسات الاستشارية ، حيث أن الأشخاص العاملين بها الذين يحصلون على معرفة جديدة لا يقومون بترميز معرفتهم ما يجعل هذه المعرفة تبقى في أذهان الأفراد ولا يتم تبادلها مع الآخرين في المؤسسة إلا في حالات معينة كعقد جلسات عمل وتقديم استشارات، وعليه نجد أن كل المؤسسات تعتمد على كلتا الإستراتيجيتان (إستراتيجية الترميز التي تعتمد في المؤسسات الصناعية، والإستراتيجية الشخصية التي تعتمد في المؤسسات الاستشارية) معا ولكن بنسب متفاوتة[1].

خامسا: نظم إدارة المعرفة: هناك عدة أنواع من نظم إدارة المعرفة، وتتجسد هذه النظم في التالي:

1 – الأنظمة الخبيرة: تشكل إحدى تطبيقات الذكاء الاصطناعي الأوسع في مجال محدود ،حيث يجمع ما يمكن من قاعدة المعرفة (كالبيانات والقواعد وغيرها) واستعمالها في إيجاد الحالات المشابهة أو حل لمشكلات أو اقتراح الحلول المناسبة ..الخ. كما أن النظام الخبير يتمثل في كونه برنامج حاسوب كثيف المعرفة يتضمن خبرة الإنسان في مجال محدد من المعرفة.

2- المنطق الضبابي: ويعد هو الأخر كذلك إحدى التطبيقات المتنامية للذكاء الاصطناعي في الأعمال حيث يتعامل المنطق الضبابي مع البيانات الضبابية (بيانات غامضة)غير محددة واحتمالية

[1] طه حسين نوي ، **مرجع سابق الذكر**، ص.85.

عبر التبرير والذي يسمح بالقيم التقريبية والبيانات غير الكاملة والاستدلال على أساسها لذا، فقواعد المنطق الضبابي تساعد الحواسيب من تقييم الظروف الغير الدقيقة وغير الكاملة والتعامل معها على أساس احتمالي، ونجده منتشر بكثرة في الشركات اليابانية.

3 – الشبكات العصبية: وهي عبارة عن أنظمة محوسبة ذكية تعتمد مدخلا يعتمد على محاكاة آلية معالجة المعلومات في الأنظمة العصبية البيولوجية مثل الدماغ[1].

4 – نظم التنقيب عن البيانات: وهو عبارة عن أتمتة اكتشاف معلومات مفيدة ومعرفة جديدة في مستودعات بيانات ضخمة، فتقنيات تنقيب البيانات تم توظيفها لمسح مستودعات البيانات من أجل البحث عن نماذج جديدة مفيدة أو معدلات جديدة والتي من الممكن أن تبقى غير مكتشفة، فالتنقيب عن البيانات جزء أساسي في اكتشاف المعرفة ضمن قواعد البيانات والتي تعمل على تحويل البيانات الخام إلى معلومات مفيدة، ولهذا الأخير العديد من الوظائف والمهام ومن بينها:

– التصنيف: ويقوم على وضع خارطة للبيانات في مجموعات معرفة مسبقا.

– التنبؤ: يمكن النظر لكثير من تطبيقات تنقيب البيانات في العالم الحقيقي كعملية تنبؤ لحالات بيانات المستقبل بناء على بيانات سابقة وآنية، ويختلف التنبؤ عن التنقيب في كونه يقوم بالتنبؤ لحال المستقبل وليس الحال الحاضرة.

– قواعد العلاقة: وهي عبارة عن إحدى مهمات تنقيب البيانات بغية اكتشاف العلاقات والروابط بين البيانات حيث تستخدم هذه الطريقة في مؤسسات بيع التجزئة لتعريف العناصر التي يتم شراؤها معا باستمرار.

– العنقدة: تقوم على مبدأ تقسيم البيانات إلى مجموعات والتي يمكن أو لا يمكن فصلها، حيث تتم عملية العنقدة بتحديد نقاط التشابه بين البيانات باستخدام سمات معرفة مسبقا حيث يتم عنقدة البيانات المتشابهة على شكل عنقود[2].

سادسا: مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة: أدى التطور الهائل والمتسارع والمتواصل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بوسائلها المتعددة من حاسبات وانترنت وغيرها إلى تزايد الاهتمام بها داخل المؤسسات والمنظمات وذلك لما تلعبه من دور محوري في تحسين نوعية الخدمات

[1] نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات** (عمان: مؤسسة الوراق ،2007)، ص ص.379– 392.

[2] خضر مصباح إسماعيل طيطي، **إدارة المعرفة التحديات والتقنيات والحلول** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ،2009)، ص ص.174– 182.

والمنتجات، فانتقلت بذلك المؤسسات إلى الاعتماد على نظم قواعد معرفة في ممارسة أنشطتها، فلا يمكن لأي مؤسسة أو منظمة في هذا الزمن أن تقوم بالوظائف المسندة إليها بدون التركيز والاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، هذا الدور سيقودنا لا محال إلى البحث والتعمق في كيفية مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تفعيل عمليات إدارة المعرفة:

1- دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في توليد المعرفة: تعد التكنولوجيا بمختلف أنواعها ووسائلها من الدوافع الهامة في دفع الأفراد وكذا المنظمات من توليد المعرفة واستعمال الحلول التكنولوجية لبعض من عناصر خلق المعرفة كالانترانت والشبكات التكنولوجية الأخرى وكذا المؤتمرات والحوارات والمناقشات التي تتم عبر الخط المباشر وتتم عملية توليد المعرفة عبر عدة عمليات تستخدم فيها التكنولوجيات وتتمثل في:

أ – تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ضمنية: وهي الطريقة النموذجية ذات فاعلية في بناء المعرفة الضمنية والمشاركة بها مع الآخرين وتكون في لقاءات وجها لوجه والتشارك بالخبرة وتستعمل فيها وسائل تكنولوجية منها البرمجيات الجماعية، ومن تجارب المشاركة بالمعرفة والخبرة الغنية هي التطبيقات الخاصة باللقاءات التي تتزامن والوقت الحقيقي وعلى الخط المباشر وتعد واحدة من خدمات البرامجيات الجماعية وتضم مؤتمرات فيديوية ونصوص وكذا الدردشة.

ب – تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة معلنة: (عملية التجسيد والإظهار): وتشتمل على المعلومات المرتبطة بالنماذج الفكرية والتي يمكن التشارك بها وطرحها والحصول على مردودات عبر الحوار وتدعمهم في ذلك نظم المشاركة والتعاون وكذا البرمجيات الجماعية، وتعد مجموعات الأخبار وخدمة القوائم من الأدوات الهامة في الحصول على معرفة ضمنية غير معلنة.

ج– تحويل المعرفة المعلنة إلى معرفة معلنة : هذا المجال تساهم فيه التكنولوجيا الحديثة كونها تتعامل مع المعلومات والمعارف فريتم يتم استيعاب واقتناص المعرفة الضمنية غير المعلنة فإنها تتحول إلى معرفة معلنة لتسهم في التقارير والبريد الالكتروني والعروض وصفحات الويب لتكون متاحة إلى بقية الأفراد والمنظمات،وبالرغم من أن الطريقة الأكثر انتشار في تحويل المعرفة المعلنة إلى معرفة معلنة هي كتابة الوثائق إلا أن التكنولوجيا المعاصرة مكنت من استعمال طرق أخرى في التحويل كالتسجيلات الصوتية الرقمية والتسجيلات الفيديوية التي سهلة الاستعمال والإنتاج خاصة للأشخاص الذين لديهم القدرة إلى الوصول لهذه التكنولوجيا والمعرفة في استخدامها واستخدام معداتها.

د– تحويل المعرفة المعلنة إلى المعرفة الضمنية: توجد مجموعة من التكنولوجيات المتعددة التي يمكن استعمالها في تأمين المعرفة الضمنية من خلال التعلم عبر المواقع الالكترونية الخاصة بما يسمى التعليم على الخط المباشر أو التعلم عن بعد ففي داخل المنظمات يكون للتعلم على الخط المباشر خصائصه في المسائل التشغيلية من دون الحاجة إلى اللجوء إلى التنقل للحصول على التعلم، وهناك أساليب ووسائل الإيضاح التي تساعد في مساعدة الباحث والمستخدم في فهم المعلومات المعروضة بطريقة سهلة كما توجد وسائل تستعمل في المواقع الالكترونية تجعل التصفح عن الموضوعات أمر سهل وتتمثل في التصنيف الشجري المتشعب للنصوص المستخدم في محرك البحث ياهو (Yahoo) وغيرها[1].

فمن كل ما تم تبينه يتضح لنا جليا أن التكنولوجيا تساهم في تحويل المعرفة وهو ما أوضحه قنديلجي في مخطط بين لنا فيه التكنولوجيا المستخدمة في عمليات تحويل المعرفة وهو كالتالي:

[1] عبد الستار العلي وآخرون، **المدخل إلى إدارة المعرفة** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006)، ص ص.122 – 125.

تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ضمنية عن طريق اللقاءات الالكترونية والدردشة.
تحويل المعرفة الصريحة إلى معرفة ضمنية عن طريق الوسائل المتطورة الوسائل القابلة للعرض والمعروض المسموعة والمرئية والفيديوية.
تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة عن طريق تعليقات واقتباسات الإجابات على الأسئلة.
المعرفة الصريحة إلى معرفة صريحة عن طريق البحث في النصوص وتبويب الوثائق.

الشكل رقم (13): يوضح التكنولوجيا المستخدمة في عمليات إدارة المعرفة.

المصدر: منير الحمزة،" واقع تفعيل إدارة المعرفة في المكتبات الجامعية مطلب واقعي أم استباق للأحداث"، **مجلة Rist**، المجلد.19، العدد.2 (2014)، ص.42.

2 – دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تخزين المعرفة: تساهم التكنولوجيا على غرار توليد المعرفة في تخزينها ويتم ذلك عبر ما يسمى بمستودع البيانات (مخزن البيانات) والذي هو عبارة عن مستودع للمعلومات يتم الحصول عليها من مصادر متعددة من داخل المنظمة ومن خارجها، تم يتم تخزينها وفق خطة موحدة في موقع واحد ، وبيئة المعلومات في هذا المستودع قابلة للتوسيع ومصممة بغية تحليل البيانات التي جمعت من مصادر عدة[1]، وباستعمال هذا النوع من الوسائل فان المعرفة المستقاة من مصادر عدة والموثقة بأشكال مختلفة كالتقارير والعروض ..الخ كلها يمكن ترقيمها وحوسبتها ووضعها في موقع مركزي بغية تسهيل حفظها واسترجاعها، وتتجسد أهم فوائد المعرفة لمستودع البيانات في كونه:

[1] نجاح بولودان، " **دور مستودعات البيانات في تحسين إدارة علاقات العملاء في البنوك** " (ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول : ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان ، الأردن، 23– 26 أبريل 2012)، ص.911.

– يعمل على تأمين المعلومات المطورة والمحسنة.

– يؤمن القدرات والإمكانات اللازمة لنمذجة وإعادة نمذجة البيانات.

– تمكين المنظمة من استخدام طريقة المعالجة التحليلية المباشرة التي تؤمن معالجة وتحليل كميات كبيرة من البيانات من زاوية مختلفة ومن وقت واحد[1].

3 – دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في توزيع (نقل) المعرفة: لتكنولوجيا الإعلام والاتصال دور في توزيع ونقل المعرفة والمشاركة فيها، لكن توجد بعض الجوانب التي تأخذ بعين الاعتبار في تأمين هذه التكنولوجيا وتتجسد في:

– أن تستجيب التكنولوجيا وتتناسب مع احتياجات المستخدم.

– بنية المحتويات والمضامين بغية تأمين وصول سهل وسريع للمعلومات والمعارف المخزنة في الوثائق.

– معايير ومتطلبات نوعية المضامين والمحتويات.

– تكامل تكنولوجيا المعرفة مع التكنولوجيا المتوفرة.

– القدرة والقابلية على التوسع.

– التوافقية في الأجهزة والبرمجيات.

– التناغم والانسجام والتوافق بين التكنولوجيا المستخدمة وقدرة المستخدمين[2].

ومن بين التطبيقات التكنولوجية التي ساهمت في توزيع المعرفة نجد:

أ– **التسيير الالكتروني للمكاتب والوثائق:** لقد كان التسيير التقليدي للمنظمات يرتكز على تقسيم العمل والتعاون بين المكاتب الخاصة في معالجة الوثائق والملفات وكذلك كانت الاتصالات الخارجية تتم عبر الرسائل (فواتير، طلبيات) ما يتطلب حجم كبير من الوثائق ومع التحول نحو مرحلة التسيير الالكتروني للوثائق سمحت هذه الأخيرة بتسهيل عملية معالجة الوثائق وتخزينها ونقلها من مكان إلى

[1] طه حسين نوي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.124، 125.

[2] مريم زلماط ، **مرجع سابق الذكر** ، ص.86.

أخر[1]، ويمتلك التسيير الالكتروني للمكاتب والوثائق أدوات ذات قدرات عالية تكمل برامج المكاتب وأخرى لمعالجة الوثائق الالكترونية كتكنولوجيا الشبكات والاتصالات التي سمحت بتوزيع المعرفة[2].

ب- نظم إدارة الوثائق: يستعمل هذا النظام لنقل صور الوثائق إلى أشكال رقمية ويستخدم في خدمة شبكة العمل لتحرير البيانات الرقمية في قرص التخزين الليزري والعمل على توفير المعلومات والمعرفة للمستخدمين الذين يتعاملون مع هذا النظام، بمعنى أن هذا النظام يقوم بتصوير الوثائق التاريخية المهمة وتخزينها واسترجاعها عند الحاجة إليها(تحويل الوثائق ذات طبيعة ورقية إلى طبيعة الكترونية) [3] بواسطة نظام الحاسوب والمعدات والأجهزة الملحقة به وذلك ليتم التعامل مع نظم تصوير الوثائق كجهاز المسح **Scanner** والذي يعمل تحويل شكل الوثيقة المنتجة إلى الشكل الرقمي، وحفظ الشكل الجديد كصورة[4].

ج- الانترانت والنشر الالكتروني للوثائق: تساهم الانترانت بتكاليفها المنخفضة في تبادل المعطيات المعلوماتية وتقاسم الوثائق والعمل بالتعاون على المشاريع والوصول إلى قاعدة البيانات ولوائح القيادة الجماعية الافتراضية والبريد الالكتروني[5].

د- مخزن المعرفة: وهو عبارة عن تجميع للمعرفة الداخلية والخارجية في موقع واحد وذلك لإداراتها بشكل فعال من طرف المنظمة، وباستعمال هذا النوع من الأدوات فإن المعرفة يمكن توثيقها في أشكال متعددة كالمقالات والتقارير والعروض والتي بالإمكان ترقيمها وحوسبتها في موقع مركزي بغية تسهيل حفظها واسترجاعها، كما يمكن لمخزن المعرفة أن يتضمن وسائل أخرى تؤمن الوصول إلى معلومات من قواعد بيانات الشركة المعنية[6].

4- تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستخدام المعرفة: تهدف إدارة المعرفة في أساسها إلى تطبيق المعرفة المتاحة للمنظمة واستخدامها، إذ يتوقف نجاح إدارة المعرفة على مدى استخدام المعرفة

---

[1] لحمر عباس ، " **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسهيل عمل الأفراد وتطوير أداء منظمات الأعمال المعاصرة**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة ، جامعة الشلف، 13- 14 ديسمبر 2011)، ص.15.

[2] مريم زلماط ، **مرجع سابق الذكر**، ص.78.

[3] سناء عبد الكريم الخناق،" **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات إدارة المعرفة** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: اقتصاد المعرفة : الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة بسكرة ، 12- 13 نوفمبر 2005)، ص.254.

[4] عبد الستار العلي وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.190.

[5] لحمر عباس، **مرجع سابق الذكر**، ص ص .13- 17.

[6] عبد الستار العلي وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.191.

المتوفرة في وقتها المناسب ويمكن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال أن تساهم في الاستخدام الفعال للمعرفة من خلال ما توفره من فرص وإمكانات من بينها:

4-1 – خلق فرص التعاون والتنسيق الجماعي بواسطة تكنولوجيات المتعلقة بذلك كالبريد الالكتروني والمؤتمرات عن بعد المؤتمرات الفيديوية والبرامجيات الجماعية[1].

أ- **البرامجيات الجماعية:** وتتيح هذه البرامجيات للأشخاص التواصل مع بعضهم البعض والتعاون على المشاريع وتبادل المعلومات والمعرفة[2]، ويعد البريد الالكتروني من أقدم الأدوات الحاسوبية في هذا المجال، وتتيح هذه التقنيات بتحويل المعارف الضمنية إلى معارف ظاهرة.

ب- المؤتمرات الفيديوية: وهي عبارة عن اجتماعات رقمية بين مجموعة من الأشخاص في أمكان متباعدة.

ت- المنتديات الالكترونية: وهي عبارة عن رسائل تتيح لمجموعة من الأفراد تبادل المعلومات وكذا الرسائل حسب ملفات موضوعية[3].

ث- الانترنت : وتشتمل على الأدوات المستعملة فيها كمناقشات مجموعة الأخبار ونشر الويب والبريد الالكتروني وغيرها.

ج- برامجيات الفريق: وهي عبارة عن أدوات برامجية تجارية تشتمل على تطبيقات من قبل الانترانت بغية إقامة فريق عمل والمشاركة بالأفكار والوثائق وتخزين وثائق القرارات المتخذة أو المرفوضة من طرف أعضاء الفريق، ومن بين الأمثلة عن برامجيات الفريق التجارية نجد تكنولوجيا الغرفة الالكترونية وغيرها.

ح- أدوات مؤتمرات الويب: تستعمل العديد من المنظمات والشركات هذه الأدوات بغية تأمين اللقاءات والمؤتمرات والعروض على الخط المباشرة وتجهز مؤتمرات الويب بطاولة افتراضية يستطيع من خلالها المشاركون عرض ومعالجة وتعديل الوثائق وكذا المشاركة بالأفكار وتقديم الملاحظات باستعمال أداة الدردشة أو الهاتف أو الفيديو[4].

---

[1] طه حسين نوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.126.

[2] Hongli Song, **the role of information and communication technologies in knowledge management: form enabler to facilitator**, a these submitted infulfilment of the requirements for the degree of doctor of philosophy,(university august: school of business information technology , business portfolio ,rmtt, ,2007),p.41.

[3] مريم زلماط ، **مرجع سابق الذكر**، ص.84.

[4] عبد الستار العلي وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.195- 197.

4-2- الذكاء الاصطناعي بمختلف تطبيقاته، حيث يستعمل هذا الذكاء أساسا من أجل ابتداع وتأمين الخبرات والمعارف الموجودة في المنظمة للقيام بالأعمال.

4-3- النظم الخبيرة كإحدى تطبيقات الذكاء الاصطناعي[1].

سابعا: الآثار المترتبة عن إدارة المعرفة: تؤثر إدارة المعرفة على المنظمات من جوانب عدة فهي تترك أثارا على مستوى الأداء والعاملين وكذا على العمليات والإنتاجية إلى جانب الكفاءة والمنتج ، كل هذه الآثار سيتم إيضاحها فيما يلي:

1- أثر إدارة المعرفة على العاملين:لإدارة المعرفة طرق عدة لتأثير على العاملين في المنظمة، الأولى تستطيع إدارة المعرفة من تفصيل عملية تعلم العاملين، هذا التعلم يمكن المنظمة من النمو بشكل مضطرد ما يسمح لها بالقدرة على التغيير استجابة لمتطلبات السوق والتكنولوجيا. ثانيا: تجعل إدارة المعرفة العاملين أكثر مرونة وتدعم رضا العمل لديهم ما يعني مساعدتهم على بناء قدراتهم في التعلم على حل ومعالجة مختلف المشاكل التي تواجه نشاطات المنظمة في عالم الأعمال.

أ- أثر إدارة المعرفة على تعلم العاملين: تساعد إدارة المعرفة العاملين على التعلم والتوجه نحو المعرفة المتجددة في مجالات تخصصاتهم ويتم هذا بطرق مختلفة عبر تجسيد المعرفة ودمج المعرفة وجعلهم متفاعلين اجتماعيا ومتشاركين في التطبيقات، فتجسيد المعرفة هو جعل المعرفة متاحة للجميع وتحويل المعرفة الضمنية إلى أشكال من المعرفة الظاهرة في حين يعني بها تحويل المعرفة الظاهرة إلى معرفة ضمنية هاتين الفعاليتين تعملان معا في مساعدة الأفراد على التعلم في حين أن جعل المعرفة اجتماعية ومشتركة فهي تساعد الأفراد على اكتساب المعرفة والتي تتم عبر اللقاءات والحوارات غير الرسمية، ومنه فإن وضع المعرفة أمام الجميع من خلال إعداد التقارير حول ما تم تعلمه يسمح بتحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرة وبالتالي يتمكن الأفراد الآخرين من الاستفادة منها ويتعلم العاملين ويكتسبون معارف تمكنهم من تجنب الأخطاء التي سبق وأن وقعوا فيها في عمليات الإنتاج[2].

ب – أثر إدارة المعرفة على موائمة (تأقلم) العاملين: في الوقت الذي تقوم به إدارة المعرفة على تشجيع موظفيها بغية التعلم من بعضهم البعض فإن العاملين يقومون بعرض المعلومات والمعرفة التي يحتاجون إليها في التأقلم مع ظروف ومتطلبات المنظمة من جهة أخرى عندما يكون العاملين مدركين بالتغيرات الممكنة في المستقبل فإنهم لم يتفاجؤ بالتغيرات الجديدة ، كما أن الاشتراك بالمناقشات الحرة

[1] طه حسين نوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.126.

[2] عبد الرحمان الجاموس، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.165، 166.

وجلسات الحوار تعمل على إعداد الموظفين للاستجابة للتغيرات التي تحدث للشركة في المستقبل وتجعلهم أكثر قابلية لتقليل هذا التغير[1].

ج- أثر إدارة المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين:لإدارة المعرفة فوائد عدة تؤثر على الأفراد العاملين ويتجسد هذا الأثر فيما يلي:

- قدرة العاملين على تعلم أفضل في المنظمات التي تعاني من نقص في المعرفة.

- تهيئة أفضل للعاملين للتعامل مع المتغيرات، فهذه الفوائد تمكن العاملين بالشعور بصورة أفضل وذلك بسبب تدعيم المعرفة لديهم وزيادة مهاراتهم ضف إلى ذلك تدعيم قيمتهم السوقية مقارنة مع العاملين في منظمات أخرى كما تساعد إدارة المعرفة العاملين على مواجهة المشاكل التي تعترضهم حيث أن جزءا من هذه المشاكل كانت قد واجهتهم سابقا ومن تم معالجتها بصورة فعالة ، إذن فكل هذه الفوائد تؤذي إلى زيادة الرضا الوظيفي لدى العاملين في المنظمة[2].

2- أثر إدارة المعرفة في تحسين العمليات داخل المنظمة: تقوم المعرفة بتأثير فعال وبارز في تطوير وتحسين العمليات والفعاليات المختلفة داخل المنظمات لاسيما في أنشطتها الرئيسية مثل: الإنتاج، التسويق، الأفراد، المالية، كما تساهم في تطوير أنشطتها الثانوية: كالعلاقات العامة، الصيانة، الخدمات، البحث التطوير[3]. ويشتمل تأثير إدارة المعرفة على العمليات مجموعة من الأبعاد تتمثل في الفاعلية، الكفاءة، درجة الإبداع والابتكار في العمليات ويتجسد هذا الأثر فيما يلي:

أ- أثر إدارة المعرفة على فاعلية العمليات: تساهم إدارة المعرفة في جعل المؤسسة أكثر فاعلية في عالم الأعمال وذلك عبر مساعدتها في اختيار وتنفيذ العمليات المناسبة والموائمة لأعمالها، فإدارة المعرفة الفاعلة تعمل على مساعدة العاملين في المنظمة على اختيار المعلومات ذات القيمة الهامة في مراقبة الأحداث في الخارج ، وهذا ينتج عن استعمال القاعدة المعرفية من طرف القادة الإداريين في المؤسسة ما من شأنه التقليل من تحديث الخطط وجعلها مستقرة أكثر من جهة مقابلة فإن إدارة المعرفة الضعيفة تؤذي إلى وقوع الأخطاء في المؤسسة.

ب- أثر إدارة المعرفة على كفاءة العمليات: يتجسد هذا الأثر من خلال:

---

[1] خضر مصباح إسماعيل طيطي، **مرجع سابق الذكر**، ص.120.

[2] عبد الستار العلي وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.278.

[3] أحمد طرطار ، سارة حليمي، **مرجع سابق الذكر**، ص .14.

– تحفيز العاملين على المشاركة والاستفادة منها في مواجهة التحديات.
– تجنب الدخلاء الذين يسعون للحصول على المعرفة من دون مساعدة الآخرين وتطويرهم.
– تقليل الكلف والوصول إلى الأنماط المختلفة من المعرفة القيمة.

ج – أثر إدارة المعرفة على الابتكار في العمليات: ويتضح هذا الأثر فالتالي:

– مساهمة العاملين في إنتاج الحلول المبتكرة للمشاكل.
– تطوير عمليات الابتكار في المؤسسة .
– المساهمة في تحفيز نشاطات العصف الذهني ومساندة عملية الابتكار[1].

3– أثر إدارة المعرفة على المنتج: لإدارة المعرفة تأثير على المنتجات التي تقدمها المنظمات وخصوصا في سوق المنافسة وتتبلور هذه الآثار في بعدين هما: المنتجات ذات القيمة المضافة والمنتجات المسندة على المعرفة[2]:

أ – إدارة المعرفة وتحسين المنتجات ذات القيمة المضافة: تساهم عمليات إدارة المعرفة المنظمات على تقديم منتجات جديدة وكذا تحسين المنتجات القائمة على تحقيق قيمة مضافة مقارنة بالمنتجات السابقة ومن الأمثلة على ذلك نجد شركة فورد لإنتاج السيارات إذ تطلب الإدارة العليا للشركة العملاقة كل سنة من المديرين العاملين فيها تحقيق تحسينات تتراوح بنسبة ما بين 5 إلى 7% على المعايير الأساسية لمنتجاتهم كتحسينات على المخرجات ومواصفاتها بمقابل توجيه المديرين لتحقيق هذه المؤثرات والموجودة في قاعدة البيانات ، كما تستفيد المنتجات ذات القيمة المضافة من إدارة المعرفة من خلال عمليات الابتكار داخل المنظمة[3].

ب– أثر إدارة المعرفة على المنتجات المبنية على المعرفة: تمارس إدارة المعرفة أثرا بالغا على المنتجات التي تكون قائمة ومصنوعة من المعرفة كالاستشارات وتطوير البرمجيات ، كما وأن هذه المنتجات المبنية على المعرفة تقوم بدور أساسي في شركات التصنيع التقليدية ومن الأمثلة على ذلك

[1] محمد زرقون، **مرجع سابق الذكر**، ص.131.

[2] أحمد طرطار ، سارة حليمي، **مرجع سابق الذكر**، ص .15.

[3] العربي عمران، **دور إدارة المعرفة في تحسين الأداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات somiphos ب تبسة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012– 2013)، ص.101.

نجد شركة صن **SUN** للحاسبات الالكترونية قامت بتحسين مستوى خدمة الزبون وذلك عبر وضع حلول لمشاكل الزبائن في قاعدة بيانات مشاركة للمعرفة[1]. والشكل التالي يوضح ذلك:

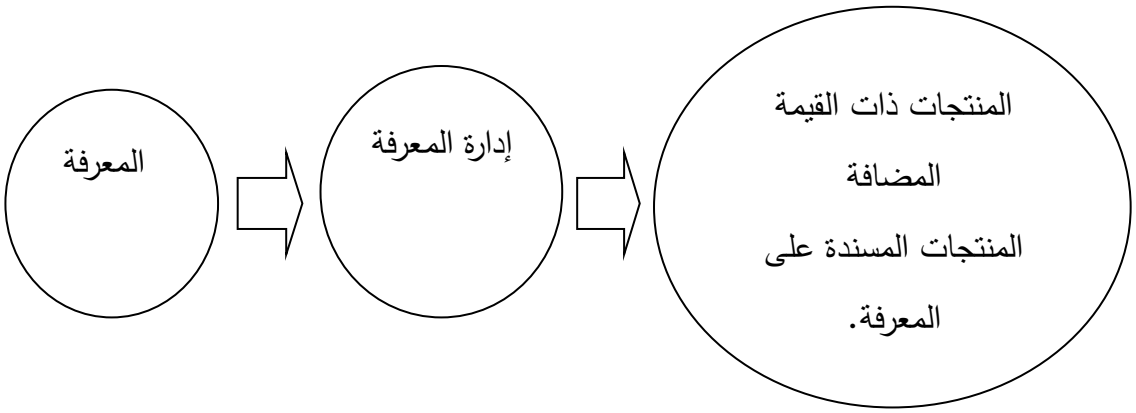

الشكل رقم(14): يوضح تأثير إدارة المعرفة على المنتج.

المصدر: أحمد طرطار، سارة حليمي، " **أثر تطبيق إدارة المعرفة على وظيفة الإبداع في منظمات الأعمال** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 13- 14 ديسمبر 2011)، ص.15.

4 – أثر إدارة المعرفة على الأداء المنظمي: بالإشارة إلى التأثيرات السالفة الذكر لإدارة المعرفة على كل من العاملين والعمليات والمنتجات فإن هذه الأخيرة لها تأثير بالغ على الأداء المنظمي العام للمنظمة ، ويبرز هذا التأثير في اتجاهين يتمثلان في:

أ- **الآثار المباشرة على الأداء المنظمي:** ويتضح عند استعمال المعرفة في تطوير وابتكار منتجات جديدة التي تؤذي إلى زيادة في العوائد والأرباح وكذلك عندما تتلائم إستراتيجية إدارة المعرفة مع إستراتيجية الأعمال في المنظمة، وكمثال لهذا التأثير تلك النتائج ذات العلاقة مع العوائد والكلف والتي ترتبط مع رؤية المنظمة وإستراتيجيتها ، ومنه فإن قياس الأثر المباشر مسألة سهلة التنفيذ ومباشرة إذ يمكن ملاحظتها عبر قياس معدل العائد على الاستثمار.

[1] خضر مصباح إسماعيل طيطي، **مرجع سابق الذكر** ، ص.124.

ب – الآثار غير المباشرة على الأداء المنظمي: هذا النوع من التأثير ينتج من الفعاليات غير المباشرة المرتبطة برؤية وإستراتيجية المنظمة أو مع العوائد والكلف ومن الأمثلة على هذا التأثير استعراض القيادة الواعية مع الصناعة التي بدورها تؤذي إلى زيادة ولاء الزبون للمنظمة[1].

وعليه وبعد إبرازنا لمختلف الآثار الناجمة لإدارة المعرفة على مستوى العاملين، العمليات، المنتجات ، الأداء المنظمي فإننا سنلخص هذه الآثار في المخطط التالي:

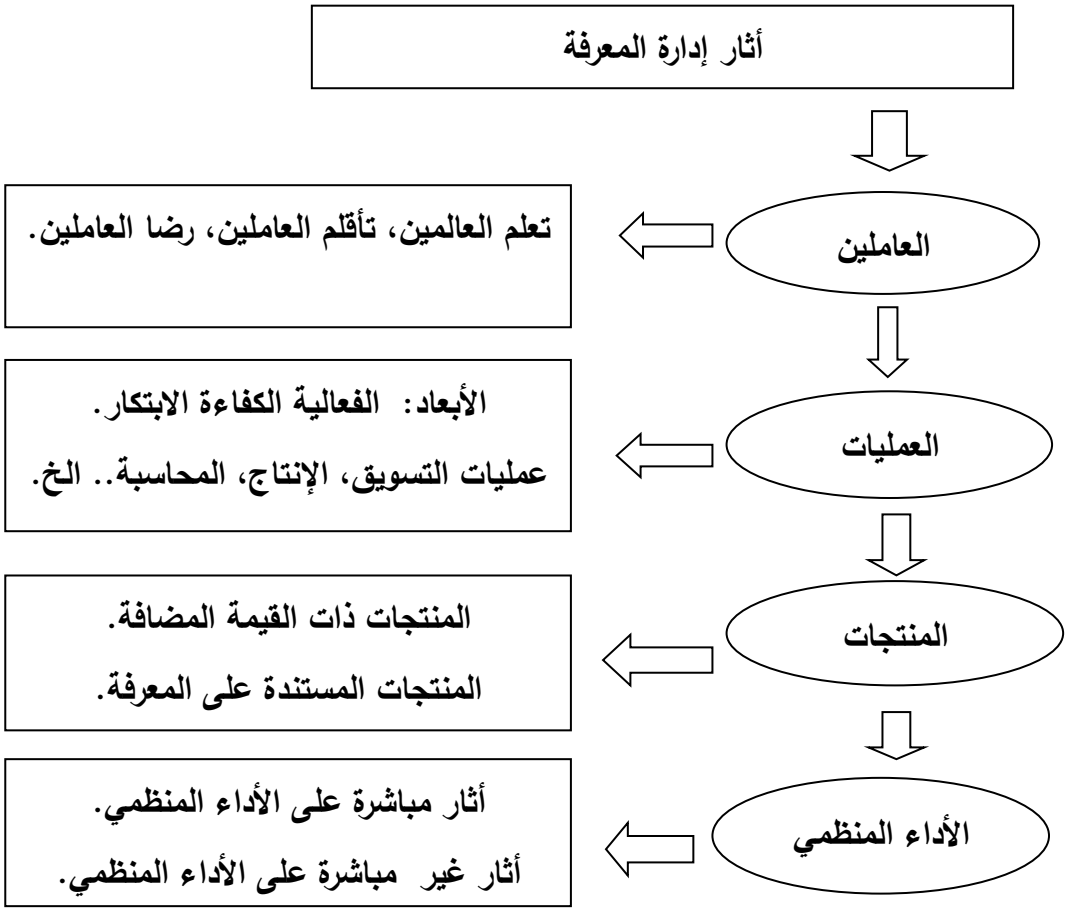

الشكل رقم (15): يوضح أثار إدارة المعرفة.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد على مراجع أثر إدارة المعرفة.

[1] عبد الستار العلي وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.282.

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية البنكية والمصرفية.

بالنظر إلى التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال واستخدامها في مختلف القطاعات والميادين، فإن البنوك هي الأخرى شهدت تأثر بفعل هذه الموجة التكنولوجية وتجسد هذا التأثير في طريقة معاملاتها وأنظمة دفعها، فانتقلت البنوك بذلك من الصبغة التقليدية القائمة على الورق إلى الصبغة الالكترونية أو كما يصطلح عليها بالبنوك الالكترونية، وعليه سنحاول في هذا المطلب إيضاح مفهوم البنوك الالكترونية وأهميتها ومتطلباتها وأنواعها، وأهم وسائل الدفع الالكترونية الحديثة، إضافة لتطرق إلى الوسائل التكنولوجية المستخدمة في البنوك، والتأثيرات الناجمة عنها على البنوك.

أولا: نشأة البنوك الالكترونية: نشأة البنوك الالكترونية لأول مرة مع تطور مفهوم الخدمات المالية عن بعد لتنتقل الفكرة من كونها مجرد تنفيذ أعمال عبر خط خاص وعن طريق برمجيات يتم إنزالها على نظام الحاسوب الشخصي للعميل إلى بنك الكتروني يقدم كافة خدماته المصرفية على الانترنت، وقد كان أول بنك افتراضي الذي بدأ في تقديم خدماته على شبكة الانترنت هو نت – بنك والذي تأسس في ظل شبكة الانترنت العالمية وازدادت أعماله في سنة 1995 ، كما عرفت نسبة أسعار الأسهم الخاصة به زيادة قدرت ب71.7% في عام 1997، ومن أول البنوك الالكترونية ما ظهر في أمريكا الشمالية نجد: **Money Bank Atlanta Internet Bank, Security Network Bank Compubank Of Houston,** كما عرفت الدول العربية هي الأخرى هذا النوع من البنوك وتعد كل من مصر وبعض دول الخليج من السباقين في ذلك ويرجع السبب في ذلك كونها تمتلك بنية جيدة من شبكة الاتصالات والتجهيزات الفنية في البنوك[1] ، كما أثارت ثورة الانترنت تحولا كبيرا حيث ظهرت خدمات مصرفية عبر شبكة الانترنت فظهرت وسائل الدفع الالكترونية كالشيك الالكتروني والنقود الالكترونية[2].

ثانيا: تعريف البنوك الالكترونية: يستعمل مصطلح البنوك الالكترونية **Electronic Banking** أو بنوك الانترنت كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي برزت في بداية التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد أو البنك على الخط أو البنك المنزلي أو الخدمات

[1] إيمان العاني، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2006–2007)، ص ص.169، 170.

[2] رابح عرابة،" دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري "، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد.8 (2012)، ص.10.

المالية الذاتية، وكلها تدل على قيام الزبائن بإدارة حساباتهم وانجاز الأعمال المتصلة بالبنك عبر المنزل أو المكتب أو أي مكان أخرى وفي أي وقت يختاره الزبون، ومنه فالبنك الالكتروني يشير إلى ذلك النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاصة به أو أية وسيلة أخرى[1]، بينما يعرفه **Huschke** بأنه"بنوك تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف ودون عمالة بشرية" ،أما **Berman** فيعرفه على أنه منافذ لتسليم الخدمات المصرفية قائمة على الحاسبات الآلية ذات مدى زمني متسع بمعنى أنه يقدم خدماته 24سا/24سا وفي أي مكان يتواجد فيه العميل[2]، ومنه فالبنوك الالكترونية هي عبارة عن" بنوك ترتكز على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال بشبكاتها وأجهزتها المختلفة في القيام بأنشطتها وتقديم خدمات للزبائن بسرعة وفعالية وبأقل وقت. هذا التطور في البنوك جعلها تتسم بجملة من الخصائص تختلف عن نظيرتها التقليدية ومن بين هذه السمات نجد:

- أن هذه البنوك تتميز بكونها تقدم خدمات دون التقيد بالوقت.
- إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونيا.
- اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات.
- إمكانية الاتصال بها: حيث يقوم العميل بها من أي مكان عن طريق الانترنت[3].

– خفض التكاليف: وهي ميزة تتسم بها البنوك الالكترونية عن غيرها من البنوك التقليدية، فتقليل التكلفة وتحسين جودتها تعد من عوامل جذب العميل، فقد أجريت دراسة تقديرية خاصة بتكلفة الخدمات المقدمة عن طريق قنوات متنوعة توضح أن تكلفة تقديم خدمة من خلال البنك تصل إلى

[1] نبيل بوفليح، شعبان فرج،" **البنوك الالكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العربية** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27– 28 نوفمبر 2007)، ص.4.

[2] عابد شريط، فتيحة بلجيلالي،" **واقع التسويق المصرفي ضمن حقل البنوك الالكترونية** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة 13– 14 مارس 2012)، ص ص.5، 6.

[3] مجدوب بوحصي، سفيان بن عبد العزيز،" واقع وأفاق البنوك الالكترونية (مع الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر)"، **المجلة الدولية للمعلوماتية** ، المجلد الثاني، العدد الثالث (2013)، ص.61.

295 وحدة في مقابل ذلك تقل عنها في حال لو تم تقديمها من خلال شبكة الانترنت بتكلفة 4 وحدات وتصل إلى واحدة من خلال الصرافات الآلية[1].

ثالثا:أهمية البنوك الالكترونية: تكمن أهمية البنوك الالكترونية في كونها:

– تساهم في توفير المعلومات بشكل يحقق الشفافية والمعرفة ويقضي على الغش والسرقة.

– حصول الزبائن على خدمة متعددة مثل معرفة أرصدتهم وحساباتهم.

– تحديد أنواع قنوات التوصيل البديلة لكل خدمة ولكل نوع من المتعاملين[2].

كما تكمن أهميتها أيضا في كونها مكان للحل المبني على المعلومة الصحيحة، أنها مؤسسة للمشورة ولفتح أفاق العمل، مكان لفرص الاستثمار وإدارتها، مكان للخدمة المالية السريعة بأقل الكلفة، ومكان للإدارة المتميزة لاحتياجات الزبون مهما تنوعت.

– أنها فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء في السوق[3].

كما تسعى هذه البنوك إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

– تحديد أسلوب بيع أو تقديم الخدمات لكل مجموعة من العملاء.

– تحديد قنوات الاتصال والوسطاء لكل خدمة.

– تحديد كيفية الترويج للخدمات المصرفية الجديدة عبر الكتالوج الالكتروني على الانترنت[4].

رابعا: أنواع البنوك الالكترونية: لعل الانتقال إلى البنوك الالكترونية نتج عنه ظهور أشكال عدة للبنوك نذكر منها:

1- الموقع المعلوماتي: يعد المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية والذي من خلاله يقدم البنك معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

2- الموقع التفاعلي أو الاتصالي: يتيح هذا الموقع نوع من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة الطلبات أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

---

[1] الحاج مداح عرايبي، نعيمة مبارك،" **أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكتروني في الوطن العربي – الواقع والأفاق –** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الالكترونية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية ، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، 26– 27 أفريل 2011)، ص.5.

[2] مجدوب بوحصي، سفيان بن عبد العزيز، **مرجع سابق الذكر**، ص.62.

[3] الحاج مداح عرايبي، نعيمة مبارك، **مرجع سابق الذكر**، ص.6.

[4] مجدوب بوحصي، سفيان بن عبد العزيز، **مرجع سابق الذكر** ، ص.62.

3- الموقع التبادلي: يمكن من خلاله الزبون من الوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والالتزام بقيمة الفواتير إلى جانب القيام بالخدمات الاستعلامية والحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية، فهذا النوع من البنوك يعني قدرة تحكم العميل بالكامل في حسابه عبر الانترنت لأن هناك مشاكل كثيرة تستلزم اتخاذ تدابير وقائية قبل الخوض في تطبيق هذا النوع من البنوك[1].

خامسا: متطلبات البنوك الالكترونية: من أجل قيام البنوك الالكترونية لابد من توفر مجموعة من المتطلبات تساهم في إرساء هذا النوع الجديد ومن بينها نذكر:

1- البنية التحتية التقنية: وتعد من بين أهم متطلبات البنوك الالكترونية، وهي متطلب رئيسي لضمان أعمال الكترونية ناجحة وضمان دخول أمن لعصر المعلومات عصر اقتصاد المعرفة ، يتمثل بالاتصالات وبقدرة كفاءة البنى التحتية وتحديد السياسات التسعيرية بمقابل خدمات الربط بالانترنت، وتمثل تقنية المعلومات أهم عنصر بالنسبة للبنى التحتية من جانب الأجهزة والبرمجيات والكفاءة البشرية المدربة.

2- كفاءة الأداء: وهي الكفاءة المبنية على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي والأهم هو أن تصل هذه الكفاءة إلى كل الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية وغيرها المرتبطة بالنشاط البنكي الالكتروني.

3- الرقابة التقيمية: حيث أقامت معظم مواقع البنوك الالكترونية جهات للمشورة في مختلف التخصصات كالتقنية والتسويق والقانون والنشر الالكتروني لتقييم فعالية أداء مواقعها[2].

4- التفاعل مع متغيرات الاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية: تعد هذه الأخيرة أيضا من المتطلبات الأساسية للبنوك الالكترونية والتفاعلية لا تكون في التعامل مع ما هو جديد أو مع البنية

---

[1] كريمة صراع، " **واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية (جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013 – 2014)، ص ص.85 ، 86.

[2] مراد زايد، " **عصرنة نظام الدفع في البنوك وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية – ، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي خميس مليانة ، 26-27 أفريل 2011)، ص ص.7، 8.

التقنية وإنما يكون مع الأفكار والنظريات الحديثة في مجالات الأداء الفني، والتسويقي ، والمالي والخدمي[1].

سادسا:الانتقال من وسائل الدفع التقليدية إلى وسائل الدفع الالكترونية: أدى اعتماد البنوك والمؤسسات المالية على التكنولوجيا إلى تحسين نوعية الخدمات المصرفية وذلك عبر تطوير وسائل الدفع من الطبيعة التقليدية إلى وسائل دفع الكترونية ومن بين هذه الوسائل نجد:

1– البطاقات البنكية: أو البطاقات البلاستيكية وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية تمكن حاملها من استخدامها في شراء كل احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون القيام بحمل مبالغ مالية كبيرة[2]، ويوجد لهذا النوع من البطاقات أنواع عدة :

أ – بطاقة الدفع (الخصم): وهذا النوع من البطاقات يعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة للعميل[3].

ب– بطاقة الائتمان: وهي عبارة عن بطاقة تصدرها المصارف وتعد من أهم الخدمات المصرفية الحديثة، حيث تمكن هذه البطاقة المتعاملون الحاملون لها من الحصول على ائتمان متفق عليه مع المصارف وهذا الائتمان يقوم بسداده بعد مدة معينة (ائتمانا مصرفيا قصير الأجل)[4].

ج– بطاقات الصرف الشهري: وهذا النوع من البطاقات يختلف عن البطاقات الائتمانية في كون السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب (في هذه الحالة يكون الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهرا) [5].

2– النقود الالكترونية: وهي عبارة عن القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص ويتم تخزينها في جهاز الكتروني، ويمكن اعتبار هذه النقود أحد أشكال الأدوات المالية الرقمية التي تقوم ببعض مهمات ووظائف النقود التقليدية"، كما يعني بها أيضا

---

[1] يوسف مسعداوي، " **البنوك الالكترونية**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 14– 15 ديسمبر 2004)، ص.233.

[2] الزين منصوري ،" **وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني – عوامل الانتشار وشروط النجاح –**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية – ، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، 26– 27 أفريل 2011)، ص.2.

[3] وهاب نعمون،" النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية "، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** ، العدد الرابع (2008)، ص.118.

[4] رابح عرابة ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.15، 16.

[5] رابح عرابة، "دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية – مع الإشارة إلى حالة مصر " ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد.6 (2009)، ص.217.

"المعالجة الرقمية للمدفوعات عبر الانترنت حيث تحل قيمة النقد محل السيولة النقدية ويتم ذلك باستخدام الحوسبة الرقمية بأشكالها المختلفة من حواسيب وهواتف نقالة وبطاقات ذكية أو أي وسيلة أخرى تحتوي على ذاكرة حاسوبية وقدرات تشفيرية"[1]، وتأخذ النقود الالكترونية أشكال متعددة تتمثل في:

أ- **النقود الالكترونية المبرمجة:** حيث يمكن لبرمجيات كبرنامج **(E-CHAHS)** من استخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات الشراء عبر الانترنت، كما تتيح هذه البرمجيات إرسال النقود الالكترونية مرفقة مع رسالة بريد الكتروني وذلك مع توفر الأطراف الثلاثة الزبون، البائع إلى جانب البنك الالكتروني إلى جانب ذلك لا بد من توفر كل طرف من الأطراف السابقة برنامج النقود الالكترونية نفسه ومنفذ إلى الانترنت وكذا لا بد من وجود حساب بنكي لدى البنك الالكتروني لكل من المتجر والعميل الذي يعمل عبر الانترنت.

ب – المحفظة الالكترونية: وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة مزودة بشريحة رقاقة حوسبية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في موضع القرص المرن للكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية إما منه أو إليه عبر الانترنت وذلك باستخدام برامج معينة.

3- الشيكات الالكترونية (الصكوك الالكترونية): وتعتبر هي الأخرى من أهم وسائل الدفع الالكترونية وهي عبارة عن رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه إلى البنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك بتحويل القيمة المالية للشيك إلى حساب حامل الشيك وبعدها يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون بمثابة دليل على أن القيمة المالية للشيك قد صرفت حقا ويمكنه التأكد من أنه قد تم تحويل المبلغ لحسابه[2].

4- البطاقات الذكية: وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية تحتوي على معالج دقيق يسمح بتخزين أكبر قدر ممكن من المعلومات عبر طريقة البرمجة الأمنية وتحمل هذه البطاقة معلومات حول حاملها والبنك وطريقة صرفها وتاريخ نهاية حياة العميل المصرفية[3].

---

[1] بسام أحمد الزلمي،" دور النقود الالكترونية في عمليات غسيل الأموال "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ،المجلد. 26، العدد الأول (2010)، ص.547.

[2] سوسن زهير المهتدي، **مرجع سابق الذكر** ، ص ص. 224 – 226.

[3] رأفت رضوان، **عالم التجارة الالكترونية** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، 1999)، ص.54.

سابعا: وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال المستعملة في البنوك: تعتمد جل البنوك في القيام بأنشطتها ومعاملاتها على وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمختلف أنواعها من شبكات وأجهزة وتطبيقات تكنولوجية سهلت على البنوك تقديم خدمات سريعة للعميل، ومن بين هذه الوسائل نجد:

1- الموزعات الآلية للأوراق النقدية وأجهزة الصراف الآلي: وتعتبر من بين الوسائل الالكترونية التي يتمكن من خلالها البنك تقديم خدماته وتوجد في الواجهات الأمامية لمبنى المصرف أو في أماكن بعيدة عنه كالمطارات والجامعات والمراكز التجارية وغيرها وتعمل هذه الأجهزة بنظام الوقت الحقيقي بين مكان تواجدها والمركز الرئيسي للشبكة الذي يوجد به الحاسوب الالكتروني الرئيسي للبنك[1]، بحيث يقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للحصول على الخدمات المختلفة كالسحب النقدي والاطلاع على الحساب وتعد هذه الأجهزة من المستلزمات اليومية في تنفيذ العمليات المصرفية الحديثة للأفراد[2].

2- الشباك الأوتوماتيكي للأوراق النقدية: وهي عبارة عن أجهزة أوتوماتيكية تقدم خدمات أكثر تعقيدا وتنوعا مقارنة بالموزع الآلي للأوراق وذلك باستخدام بطاقات الكترونية، كما تتيح هذه الأخيرة وبالإضافة إلى مهمة سحب الأموال القيام بالعديد من العمليات كقبول الودائع ، طلب صك عمليات التحويل من حساب إلى حساب وغيرها ، هذه الشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق تكون متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك وتمثل حاليا إحدى المنتجات البنكية الالكترونية الأساسية للنظام البنكي[3].

3- نهائي نقطة البيع الإلكترونية: تمنح لعملاء البنوك مرونة في تسديد قيمة مدفوعاتهم الكترونيا عوض النقود الورقية حيث يتم استخدام جهاز للدفع الآلي متصل بشبكة إلكترونية مع البنوك يتم فيه التحويل الالكتروني للنقود من حساب العميل (المشتري) إلى حساب التاجر باستخدام بطاقة العميل المصرفية كأن يستخدمها العميل عند دفع قيمة الخدمات والبضائع التي يحصل عليها لدى المحلات التجارية والمطاعم وغيرها[4].

---

[1] وهاب نعمون ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص .118، 119.

[2] سمير أيت عكاش، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012 – 2013)، ص.98.

[3] وهاب نعمون،" **النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات –، جامعة الشلف، 14- 15 ديسمبر 2004)، ص.274.

[4] معهد الدراسات المصرفية،" الخدمات المصرفية الالكترونية"، **نشرة توعوية** ، السلسلة الخامسة ، العدد.12 (2013)، ص.3.

4- البنوك المنزلية: وهي عبارة عن ذلك الحاسب الشخصي الموجود بالمنزل أو العمل أو أي مكان والذي يكون متصل بحاسب المصرف ليتمكن عبر كلمة سر أو رقم سري أو كليهما لإتمام العمليات المصرفية المطلوبة[1].

5- بنوك الانترنت: تعتبر بنوك الانترنت هي الأعم والأشمل والأيسر والأكثر أهمية في مجال قنوات توزيع الخدمات المصرفية إلكترونيا، وتنقسم هذه البنوك إلى قسمين: القسم الأول والمرتبط بأداء الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت وذلك عبر ربط البنوك لحاسباتها الالكترونية على هذه الشبكة، فيتمكن من خلالها العميل في أي مكان وفي أي زمان من الدخول إلى موقع البنك على الشبكة العنكبوتية وذلك باستخدام رقم سري شخصي يمكنه الدخول إلى الحاسوب الالكتروني الرئيسي للبنك لتنفيذ تعليماته المصرفية وفقا للقواعد والشروط المسموح بها والمحددة، أما القسم الثاني فيرتبط بالتجارة الالكترونية التي تتم عن طريق شبكة الانترنت بين البائع والمشتري وكل من بنكي البائع والمشتري لتسوية مبالغ الصفقة[2].

6- الهاتف المصرفي: أنشئت البنوك هذه الخدمة لتفادي طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم ولتقديم الخدمة البنكية طيلة 24 ساعة يوميا وسائر أيام العام حتى الإجازات والعطل الرسمية [3]. وتمكن هذه الخدمة من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية كدفع فواتير الهاتف والغاز والكهرباء فضلا عن تدعيم جميع العمليات المصرفية [4] ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وفي ميلاند بنك يتم تطبيق هذا النظام تحت اسم **Account Frist Direct** ويتم عبره الاتصال التليفوني بالمصرف عبر رقم سري خاص لسحب مبلغ من النقود من حساب العميل بالمصرف وتحويله لدفع بعض الالتزامات الدورية على العميل، أو الاستفسار عن معلومات يطلبها العميل وعلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية نجد المملكة المتحدة هي الأخرى تقوم بتقديم هذه الخدمة حيث تعمل بواسطة شاشة لدى العميل في منزله لها اتصال مباشر بالمصرف

---

[1] أديب قاسم شندي،" الصيرفة الالكترونية أنماط وخيارات القبول والرفض"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد .27 (2011)، ص.8.

[2] سمير أيت عكاش، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.99، 100.

[3] رابح عرابة، **مرجع سابق الذكر**، ص.215.

[4] عمار لوصيف، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة منتوري قسنطينة : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2008- 2009)، ص.32.

وتوجد فيها خدمات إضافية للهاتف المصرفي منها توضيح وشرح وبيان الأموال المحولة من حساب العميل للخارج والمدفوعة لسداد الفواتير أو الأقساط وفي الوقت الحالي وصلت الخدمة في البنوك البريطانية إمكانية الاتصال المباشر بين كلا من كمبيوتر العميل والكمبيوتر الداخلي للمصرف أو البنك المتعامل معه مباشرة وإجراء العمليات المصرفية من خلال الكمبيوتر الشخصي مع حاسوب البنك[1].

7- تكنولوجيا مراكز الاتصال: وهي عبارة عن نظام لمعالجة الاتصالات المتأتية من الزبائن بتكنولوجيات تمكن من توجيه عدد من المتصلين إلى الخدمة المطلوبة من خلال نظام الخادم الصوتي التفاعلي كما يقوم هذا النظام بدور هام في معالجة الاتصالات بكفاءة عالية وبتكلفة أقل ويمكن من إيصال الزبون مباشرة بالشخص المناسب لتقديم الخدمة المطلوبة.

8- نظام إدارة قواعد البيانات: تتخذ القرارات داخل البنك بالاعتماد على شبكات اتصال الحاسبات الآلية، البرامج، وقواعد البيانات كقواعد البيانات العامة للبنك وقواعد البيانات الخارجية وقواعد البيانات الخاصة بالمديرين متخذي القرار.

9- الانترانت والاكسترانت: تستعمل البنوك تكنولوجيا الانترانت، فهي تعد من دعائم برمجيات المجموعة وهي شبكة حاسبات آلية خاصة بالمنظمة ترتكز على استعمال بروتوكولات ومعايير الانترنت وتهدف إلى تقاسم المعلومات وانتشارها في المنظمة ومنظماتها الفرعية وبين الأفراد والمجموعات باستعمال الرسائل الالكترونية، أما شبكة الاكسترانت فهي الأخرى عبارة عن شبكة حاسبات آلية توظف تقنيات الانترنت في ربط المصالح داخل البنك بأطراف من خارج البنك كمسؤولي البنوك الأخرى، كبار العملاء...الخ ، وتكون المعلومات على الاكسترانت أمنة وتتم من خلال التنسيق وتبادل الوثائق والأعمال عبر التبادل الالكتروني للبيانات[2].

10- التلفزيون الرقمي: وهو عبارة عن ربط من خلال الأقمار الصناعية بين جهاز التلفزيون بالمنزل وبين حاسب البنك ، حيث يمكن الدخول من خلال رقم سري إلى حاسب البنك أو شبكة الانترنت والقيام بالعمليات المطلوبة ويعتبر هذا النوع من التلفزيون من أحدث القنوات التي ابتكرت

[1] رابح عرابة ، **مرجع سابق الذكر**، ص.215.

[2] محمد شايب، **أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006- 2007)، ص ص. 123- 127.

والتي تمكن المصارف من التفاعل مع العملاء في مواقعهم خاصة في المنزل وقد عرف هذا النوع من التقنية انتشارا في كل من بريطانيا والسويد وكذا فرنسا[1].

11 – الإعلام الآلي: وتعد من أهم التقنيات التي تستعملها البنوك وهي عبارة عن مجموعة من المواد العلمية والتقنية الخاصة بمعالجة المعلومات بواسطة وسائل آلية ومن بين هذه التقنيات نجد الكمبيوتر الصغير على الخط والذي يستخدم في توظيفات عديدة في البنك كالإعلام والتكوين والشراء تسيير، اتصال ..الخ، بينما المينتال والهاتف وكذا الفاكس فيستعملها الموظفون في البنك للإعلام والتوثيق وكذا للدفع عن بعد ، تقديم طلبيات ..الخ[2].

ثامنا: تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على البنوك: تأثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على البنوك وأنشطتها ومستوى خدماتها المقدمة للعملاء ويتضح هذا التأثير في النقاط التالية:

– تمكين البنك من تنويع خدماته وتوسيع قطاعات الزبائن التي يتعامل معها كما تسمح له بتكوين علاقات جديدة مع زبائنه وذلك عبر التواصل معهم من خلال الشبكة العنكبوتية (الانترنت) مما يوفر معلومات تفصيلية وأكثر دقة تساهم في فهم وتدوين واستيعاب حاجاتهم.

– يسمح تطبيق التكنولوجيا في المجال البنكي إلى تحديث وعصرنة نظم الإدارة وتحرير العمل البنكي من الروتين ما يخفف الضغط على موظفي البنك ومساعدتهم على الاهتمام بنوعية الخدمات المقدمة.

– يؤذي تطبيق التكنولوجيا في العمليات البنكية إلى تقليل التكاليف وزيادة ربحية البنك وكذا تسويق وتقديم خدمات بنكية جديدة ومتنوعة.

– تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للبنك في السوق البنكي من خلال توفير الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة مما يجعل الخدمات أكثر جاذبية للزبائن[3].

كما أثرت التكنولوجيا على وظيفة الإنتاج بالبنك وذلك عبر إدخال الإعلام الآلي للبنك والذي سهل من توفير وتبادل واستخدام المعلومات بشكل ألي وتبادل المعلومات بين الأنظمة الفرعية المختلفة والتكامل فيما بينها عبر إيصالها بمجموعات واحدة من البيانات وهذا باستعمال الشبكات والتقنيات

---

[1] سمير أيت عكاش، **مرجع سابق الذكر**، ص.99.

[2] محمد شايب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.117، 118.

[3] أسماء كرغلي، **اليقظة التكنولوجية كأداة لزيادة القدرة التنافسية للبنوك دراسة مرجعية مقارنة للبنوك العاملة بمقر ولاية البويرة**" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية (جامعة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013– 2014)، ص.80.

الضرورية ، كما يمكن استعمال الحاسب الآلي في عمليات متنوعة كتقديم خدمات مباشرة عبر الشبابيك (صرف، تحويل، سحب، إيداع).

– كما أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تساهم في إحداث التغيير في ميدان الخدمات المصرفية فهي تساعد البنك على زيادة موارده وتحسين نوعية منتجاته وخدماته وإعادة تنظيم هياكله لتسهيل الاتصال الداخلي والخارجي[1].

– التسويق المصرفي: هو الأخر عرف تأثرا بالتطورات الجديدة في مجال الاتصال والمعلوماتية فالعملاء أصبحوا يبحثون عن استجابة دقيقة وشخصية لمتطلباتهم من منتجات وخدمات مصرفية مفصلة ويبحثون عن ما يسمى بالألف المكعب Triple a ، والذي يعني أينما مكان، بأي طريقة وفي أي وقت، وفي مقابل هذه التحولات وجب على التسويق المصرفي أن يرقى ليصبح مبدعا ومتفاعلا وذا رد فعل سريع وأن يحسن استعمال محتوى المعلومة وكل وسائل الاتصال ليتقرب إلى كل عميل وبذلك يتحول إلى ما أصبح يطلق عليه حاليا بالتسويق الحميم والهدف منه هو استعمال الوسائل التكنولوجية المتطورة لتحقيق الموائمة بين أهداف البنك من طرف والاستجابة للاحتياجات الحميمية لكل عميل بصورة دائمة وفعالة ضمن الإستراتيجية الشاملة للبنك ويتحدد بأربع متغيرات أساسية*[2].

وكخلاصة لما تم الإشارة إليه في هذا المطلب يتضح لنا جليا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال لها دور في تنمية وتطوير البنوك وقد شمل هذا التأثير نواحي عدة حيث أدت إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن من حيث السحب الإيداع وتحويل الأموال بأقل وقت وأقل تكلفة كما أثرت على مستوى أنشطتها وجعلتها تمتاز بالكفاءة والفعالية والزيادة في الإنتاجية.

---

[1] محمد شايب، **مرجع سابق الذكر**،ص.140.

***المتغيرات الأساسية المكونة لتسويق الحميم** هي: 1 التطور التكنولوجي،2 – المعلومة :تشكل مصدر تطوير مهم عبر إنتاج خدمات بنكية جديدة وعبر تنويع منافذ توزيع هذه الخدمات ، 3– الموارد البشرية: وتعتبر ركيزة نجاح البنك فالاعتماد على الإطارات المؤهلة يمنح فرصة الامتياز للبنك في جلب أكبر قدر من العملاء، 4 – اللوجستية (التوزيع): تساعد التكنولوجيا على الوصول في أقصر وقت ممكن وبأقل جهد إلى العملاء أي أن البنك يقترب إلى العميل عن طريق تسخير الوسائل التكنولوجية لمحافظة على مركزه السوقي، لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى محمد زيدان،" دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك"، **مجلة الباحث** ، العدد2،(2003).

[2] محمد زيدان،" دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك"، **مجلة الباحث** ، العدد.2،(2003)، ص.11.

المبحث الثالث: تأثيرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الجانب الاجتماعي والثقافي

الجانب الاجتماعي والثقافي هو الأخر عرف تأثيرات واضحة من جراء الانتشار الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتبلور ذلك في تأثيرات شملت التنشئة الاجتماعية للأفراد وكذا أداء المجتمع المدني وتأثيرات مست مقومات الهوية الوطنية كل هذه التأثيرات سيتم إيضاحها بالتفصيل في ثنايا مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: التنشئة الاجتماعية بين المؤسسات التقليدية و تكنولوجيا الإعلام والاتصال

التنشئة الاجتماعية هي الأخرى عرفت تأثرا كبيرا بتكنولوجيا الإعلام والاتصال من الناحيتين الايجابية والسلبية إلا أننا سنركز على جانب التأثير الغير مرغوب (السلبي) عليها.

أولا: مفهوم التنشئة الاجتماعية: تعددت التعاريف التي تناولت التنشئة الاجتماعية بتعدد المفكرين والباحثين والاتجاهات إلا أننا سنركز على بعض منها: حيث يعني بها" العملية التي تساعد الفرد على التكيف والتلاؤم مع بيئته الاجتماعية ويتم اعتراف الجماعة به ويصبح متعاونا معها وعضوا كفؤا فيها[1]، أما **كلورد دبار** فعرفها من الجانب الاجتماعي على أنها " سيرورة منقطعة غير مستمرة من البناء الجماعي للسلوكات الاجتماعية ".[2] فكلورد من خلال هذا التعريف بيّن أن التنشئة الاجتماعية عرضت لمتغيرات جعلتها تتميز بنوع من الانقطاع وعدم المواصلة ، كما عرفها **غي روشي** من هذا الجانب بأنها" السيرورة التي يتعلم الفرد من خلالها ويستنبط العناصر الاجتماعية والثقافية لوسطه الاجتماعي كما يقوم من خلال هذه السيرورة بإدماج هذه العناصر في بنية شخصيته تحت تأثير التجارب والفاعلين الاجتماعيين وتم تكيفه مع المحيط الذي يعيش فيه"،[3] أما **تالكوت بارسونز** العالم الاجتماعي الأمريكي الشهير يرى بأنها " عملية تعلم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية وهي عملية مستمرة لا نهاية لها" .[4] أما **مختار حمزة** فيعرفها من جانب النفس الاجتماعي بأنها" عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي تهدف إلى إكساب الفرد سلوك ومعايير

---

[1] عبد الرحمان العيسوي، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية** (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ،2002)، ص.207.

[2] مزوز بركو،" التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية الخصائص والسمات"، **مجلة شبكة العلوم النفسية العربية**، العدد.21-22 (2009)، ص.43.

[3] إبراهيم شرع الله،" دور العوامل السوسيوثقافية في تأسيس الثقافة المجتمعية لدى الشباب"، **مجلة الشباب والمشكلات الاجتماعية**، العدد. 1 (2013)، ص.118.

[4] فاروق محمد العادلي، " التنشئة الاجتماعية الأسرية للطفل القطري "، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية** ،العدد. 7 (1984)، ص.30.

واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية وهي عملية دينامية تتضمن التفاعل والتغير، أن الفرد في تفاعله مع أفراد الجماعة يأخذ ويعطي فيما يختص بالمعايير والأدوار الاجتماعية والاتجاهات النفسية والشخصية الناتجة في النهاية هي نتيجة لهذا التفاعل[1].

فمن مجمل هذه التعاريف يتضح لنا أن التنشئة الاجتماعية هي عبارة عن تلك القيم والسلوكات والمبادئ التي ينشئ عليها الفرد في المجتمع مستعينا في ذلك بمؤسسات عدة.

ثانيا: خصائص التنشئة الاجتماعية: تتميز التنشئة الاجتماعية بمجموعة من الصفات ومن بينها:

– أنها عملية مستمرة تستمر طوال حياة الفرد.

– أنها العملية التي يكتسب من خلالها الفرد المعارف والمهارات والخبرات والقدرات[2].

– أنها عبارة عن عملية تعلم اجتماعي يتعلم فيها الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي أدواره الاجتماعية والمعايير الاجتماعية التي تحدد هذه الأدوار ويكتسب الاتجاهات وكذا الأنماط السلوكية التي تتفق والمجتمع [3].

– أنها تتسم بالنسبية فهي تختلف باختلاف الزمان والمكان والطبقات الاجتماعية داخل المجتمع وما تعكسه كل طبقة من ثقافة فرعية[4].

– عملية نمو يتحول من خلالها الفرد من طفل يعتمد على غيره متمركز على ذاته مشبع لحاجاته الفسيولوجية إلى فرد ناجح يعرف معنى المسؤولية الاجتماعية وتحولها مع ما يتوافق والقيم والمعايير الاجتماعية.

– تتميز بكونها تلقائية، بمعنى أنها ليست من صنع الفرد وإنما المجتمع هو الذي يصنعها[5].

ثالثا: أهداف التنشئة الاجتماعية: تسعى التنشئة الاجتماعية في طياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها في التالي:

---

[1] مزوز باكور، **مرجع سابق الذكر**، ص.44.

[2] حاتم سليم علاوتة، وآخرون،" دور الإعلانات التلفزيونية في التنشئة الاجتماعية لأطفال ما قبل المدرسة دراسة ميدانية على عينة من أولياء الأمور في محافظة إربد "، **أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،المجلد .27، العدد.3 (2011)، ص.2061.

[3] رضا سلاطنية ،" التنشئة الاجتماعية في الأحياء العشوائية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، العدد.7 (2012)، ص.206.

[4] الصديق الصادقي العماري،" التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة" متاح على الموقع: **http://fr.slideshare.net/korasat/ss-01659016** ، تم تصفحه يوم: 2-11-2015.

[5] رضا سلاطنية ، **مرجع سابق الذكر**، ص.206.

– غرس ثقافة المجتمع في شخصية الفرد، كون من وظائف التنشئة الاجتماعية المحافظة على ثقافة المجتمع ونقلها من جيل لأخر، والتنشئة الاجتماعية تهدب قدرات ومهارات الفرد فتدفعها إلى الأمام عن طريق تنميتها واستغلالها الاستغلال الأحسن لصالح الفرد ومجتمعه.

– العمل على ضبط سلوك الفرد وإشباع حاجاته بما يتماشى وقيمه وأعرافه الاجتماعية وتعلمه العقيدة وتساعد على تكوين الاتجاهات المعترف بها داخل المجتمع، كما تعمل التنشئة الاجتماعية على تعليم الفرد أدوارا اجتماعية.

– العمل على غرس عوامل ضبط داخلية للسلوك وذلك التي يحتويها الضمير ويصبح جزءا أساسيا، فإذا كانت مكونات الضمير ايجابية فهو يوصف بالضمير الحي وهذا لا يتم إلا إذ كان الأبوان قدوة لأبنائهم وعدم انتهاج أنماط سلوك مخالفة للقيم والأدب الاجتماعية[1].

– المحافظة على الموروث الثقافي والحضاري للمجتمع وذلك عبر ما يتعلمه الفرد من خبرات وتجارب سابقة، حيث تقوم التنشئة الاجتماعية على إدخالها ودمجها في بناء شخصيته منذ المراحل الأولى من عمره ما يضمن استمرارية الإرث الحضاري والثقافي للمجتمع[2].

– تنمية القدرة على الاعتماد على الذات في تلبية الحاجات بالطرق المقبولة اجتماعيا[3].

– إدماج نظام القيم في ذات الفرد وما يترتب عليه من مكانيزمات سيكولوجية تعمل على تلقائية السلوك وضبطه[4].

رابعا: مؤسسات التنشئة الاجتماعية: تمارس التنشئة الاجتماعية للأفراد عبر عدة مؤسسات كالأسرة والمدرسة دور العبادات وغيرها والتي لها الدور الحاسم والهام في غرس قيم ومعتقدات المجتمع لدى الفرد، وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:

1– الأسرة: تعتبر اللبنة الأساسية للتنشئة والمحيط الذي يحتضن الفرد ويقيم معه مناخا خاصا يستطيع أن يؤثر على نموه النفسي والعقلي وكذا الانفعالي ويرجع ذلك إلى التفاعل الاجتماعي الأسري القائم على الاحتكاك المباشر على عكس المؤسسات الأخرى التي تأخذ الطابع الرسمي (اللوائح

---

[1] أحمد فرحات، " التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية مستوى الطموح عند الإنسان"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد. 17 (2014)، ص.327.

[2] وردة عتروت، **التنشئة الاجتماعية للأطفال غير المتمدرسين في الشارع دراسة ميدانية للأطفال النشطين بالشارع في الجزائر العاصمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الجزائر: معهد علم الاجتماع ، 2002– 2003)، ص.63.

[3] ياسمينة زروق، وديعة حبه،" دور المدرسة في ترسيخ أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي " **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد .4 (2014)، ص.126.

[4] سهير أحمد سعيد معوض،" **حقيبة تدريبية أكاديمية علم الاجتماع الأسري**"، سلسلة مناهج دبلوم الإرشاد الأسري 9، 2009، ص.37.

والأنظمة)[1] ، فدور الأسرة في التنشئة الاجتماعية يتمثل في كونها تشكل حلقة وصل بين الفرد وثقافة المجتمع، فهي تنقل للفرد كل المعارف والمهارات وكذا الاتجاهات والقيم التي تسود المجتمع[2].

2- المدرسة: تعد هي الأخرى إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتي تتميز بطابعها الرسمي والتي تقوم بالوظيفة التربوية والتعليمية متضمنة في برامجها نقل الموروث الثقافي للمجتمع والمعايير الاجتماعية وكذلك تهيئة الظروف الملائمة لكي ينمو الفرد نموا ذهنيا وسلوكيا واجتماعيا متزنا ليقوم بأدواره الاجتماعية بشكل متوازن[3].

3- جماعات الرفاق: وهي مجموعة الأفراد التي يختارها الأفراد من المدرسة أو الحي أو الأقارب فيصبح الفرد مرتبطا بهم ويشاركهم في انفعالاتهم ويتأثر سلوكه بسلوكاتهم وفق مبادئ وقيم العلاقة التي تربطهم[4].

4- دور العبادة: تعتبر هي الأخرى من بين المؤسسات التي تساهم في تنشئة الفرد اجتماعيا ويتمثل دورها في أنها:

- تعمل على تعليم الفرد والجماعة التعاليم والمعايير الدينية التي تمد الفرد بإطار سلوكي معياري وتوحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين الطبقات وتطبيق التعاليم الدينية إلى واقع عملي[5]، ويعتبر المجسد إحدى دور العبادة والدعامة التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي فهو يعمل في إطار التنشئة الاجتماعية على إنتاج مسلم متكامل البناء من حيث المبادئ والسلوكيات والأعمال فهو مركز توجيه وتربية لما يقدمه من توجيه ونصح للمسلمين لمواجهة المشكلات والقضايا التي تعترض حياتهم[6].

5- وسائل الإعلام والاتصال: بالإضافة للأسرة والمدرسة فإن وسائل الإعلام والاتصال (الراديو، التلفزيون..الخ) هي الأخر تقوم بدور أساسي في التنشئة الاجتماعية وذلك لكونها مصدر معلومات

---

[1] كلثوم بيبيمون،" الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية بين ضرورة التأصيل وأولويات التغيير – مقاربة سوسيولوجية "، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد. 29 (2008)، ص.200.

[2] فايزة يوسف عبد المجيد،" **السياق النفسي والاجتماعي لتنشئة الأبناء في الأسرة** "(ورقة بحث قدمت إلى مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع : تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس، 26- 28 سبتمبر 2004)، ص.75.

[3] بلوفة بلحضري،" الأسرة، التلفزيون والتنشئة الاجتماعية "، **مجلة الحوار الثقافي**، عدد خريف وشتاء (2013)، ص.37.

[4] نصيرة خلايفية، " التفاعل بين الانحراف ووسائط التنشئة الاجتماعية "، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد. 6 (2010)، ص.171.

[5] شيماء ناصر،" العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية للأطفال"، متاح على الموقع:

http://www.al- forqan.net/articles/1461.html ، تم تصفح الموقع يوم: 2015/11/7.

[6] شيماء أنور أحمد إبراهيم، **مدى تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية على تولي المرأة المناصب الإدارية العليا في منظمات القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات المرأة (جامعة النجاح الوطنية نابلس: بكلية الدراسات العليا ،2014)، ص.23.

وأراء وأفكار وصور واتجاهات للكثير من الأفراد (أطفال ، شباب) الذين يستهلكون منتجاتها[1]، كما يرجع هذا التأثير إلى الوقت الطويل الذي يقضيه الفرد الناشئ في متابعة وسائل الإعلام خصوصا التلفزيون وطريقته الفعالة في التأثير على قيم المتلقي[2]، ومن بين أثار التلفزيون (هنا سنركز على الجانب الايجابي للدور) على التنشئة الاجتماعية للفرد نجد:

- ينمي المحصول اللغوي للفرد من مفردات ومترادفات وتراكيب وغيرها.
- تنمية القدرات المعرفية وذلك من خلال البرامج التي تقدم للناشئة والتي تحمل الكثير من العلم والمعرفة في مختلف الفروع[3].
- يعمق من انتمائه لمجتمعه ووطنه.
- تقديم الأنماط السلوكية المناسبة والنماذج المثالية.
- المساعدة على اختيار هوياته وتعزيز ميولاته[4].

فالتنشئة الاجتماعية إذن تساهم فيها عدة أطراف (مؤسسات) كالأسرة والمدرسة ودور العبادة وجماعات الرفاق وغيرها إلا أن هذه المؤسسات عرفت في الوقت الحالي وفي ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال تراجعا في أداء أدوارها التنشئوية ، وهو ما سيتم إيضاحه في العنصر الموالي.

خامسا: تأثير أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنشئة الاجتماعية: لا يخفى على أحد أن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال تأثيرات ايجابية وسلبية على التنشئة الاجتماعية للأفراد، إلا أن التأثيرات السلبية وحسب رأي المفكرين أكثر من ايجابياتها لهذا سوف نركز في هذا الجانب على التأثيرات السلبية التي تتركها تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنشئة الاجتماعية للأفراد ، كما سبق وأشرنا في العناصر السالفة الذكر أن للتنشئة الاجتماعية مؤسسات متعددة لعبت أدوارا هامة إلا أن هذه العملية تعرضت في الفترة الأخيرة إلى مجموعة من التفاعلات المستمرة أنجر عنها تراجع في بعض أدوار مؤسساتها كالأسرة والمدرسة وجماعات الأقران وغيرها لحساب مؤسسات أخرى استطاعت

---

[1] السعيد بومعيزة، **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب – دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال، 2005– 2006)، ص.183.

[2] هناء العابد، **التنشئة الاجتماعية ودورها في نمو التفكير الإبداعي لدى الشباب السوري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علم الاجتماع (جامعة st.clements العالمية: قسم علم الاجتماع ، 2010)، ص.27.

[3] السعيد دراجي،" التلفزيون والأطفال ...الايجابيات المأمولة والانعكاسات السلبيات المحذورة"، **التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد.26 (2013)، ص.8.

[4] سوسن بوزيرة، **علاقة مراكز إعادة التربية بالعود لدى الأحداث المنحرفين – دراسة ميدانية في مراكز إعادة التربية بالأبيار**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع الجنائي(جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2008– 2009)، ص.41.

أن تخاطب جموع أوسع من المواطنين بحكم التطور الهائل في وسائل الاتصال الحديثة خاصة الفضائيات ومواقع الانترنت وغيرها[1].

حيث نجد وسائل الإعلام وبالرغم من كونها تعمل على إثراء حياة الفرد بالخلق والإبداع والتربية والترفيه يمكنها كذلك أن تؤثر على مواقفهم السلوكية إذ تميزت بأفكار وأطروحات دنيئة، فمثلا نجد أن الشباب الأمريكي يتعرض لتنشئة اجتماعية من خلال مصدر واحد يشمل الإعلام الأمريكي على خلاف البلدان الأخرى – إن لم نقل كلها– تتعرض إلى مصادر إعلامية متعددة تساهم في تنشئة الشباب اجتماعيا[2]، وهو ما نجده في المجتمعات العربية حيث إذ عدنا إلى واقع هذه المجتمعات والتنشئة الاجتماعية فيها فإن عمليات التنشئة لديها لا تهتم كثيرا بتأثير وسائل الإعلام الأجنبية ولا تهتم بادراك تأثيرها على الأجيال الجديدة بل إن الكثير من وسائل الإعلام العربية تقوم بطريقة تعمدية على استنساخ عدد كبير من البرامج الأجنبية لتساعدها على التحكم بالتنشئة الاجتماعية والفكرية لأبنائها [3].

إذ أصبح الشباب اليوم وفي ظل العولمة الاتصالية يقبل على المضامين (الرسائل) الإعلامية الأجنبية التي تحمل قيما واتجاهات وأراء وسلوكيات تعكس الإطار الذي أنتجت فيه، فمعظم القيم العالمية التي تحملها هذه الرسائل هي عبارة عن قيم استهلاكية ومن بين صور النزعة الاستهلاكية وأثرها على الشباب في دول العالم الثالث هو تقليد شبابها لكل ما هو أجنبي (تقليد الأكل ، اللبس، الذوق).

ومن بين كذلك علامات النزعات الاستهلاكية هو تقليد وسائل الإعلام في الدول النامية للإعلام الغربي ما يجعل دورها في عملية التنشئة الاجتماعية يمكن أن يكمل دور وسائل الإعلام الأجنبية ، كما يمكن لهذه لوسائل أن تساهم في خلق ثقافة بديلة لدى الشباب تجعلهم يتمردون على ما هو قائم من قيم ومعايير اجتماعية [4]، وقد أشار هربرت أ. شيللر في كتابه المتلاعبون بالعقول في فصله التضليل الإعلامي والوعي المعلب إلى أن التلفزيون (باعتباره من إحدى وسائل الإعلام التي تؤثر على التنشئة الاجتماعية للأفراد) يعمل على تجحيم النشاط العقلي، من جراء الساعات اللانهائية

---

[1] علاء زهير الرواشده،" **العولمة التكنولوجية (الانترنت) وأثارها الاجتماعية والثقافية على ثقافة الشباب في الأردن** "(ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية ، دبي ،7– 10 ماي 2013)، ص.14.

[2] السعيد بومعيزة ، **مرجع سابق الذكر**، ،ص ص.183، 184.

[3] علي عبد الفتاح كنعان، **الإعلام والتنشئة الاجتماعية** (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2013)، ص.32.

[4] السعيد بومعيزة، **مرجع سابق الذكر**، ص.184.

للإرسال المملوءة ببرامج مبلّدة للعقول والتي تفوق أي حساب أو تقدير كما يعمل على إحداث تأثير تسكيني للوعي النقدي[1] ، وأمام انتشار القنوات الفضائية نجد أن القنوات الفضائية الأجنبية تعمل على توطين العجز في النفوس وتضارب الأفراد (الأطفال والشباب) مع البنى الاجتماعية بدءا من الأسرة وانتهاء بالدولة ما من شأنه تقييد أركان التماسك الاجتماعي وخلخلة القيم الاجتماعية وحدوث تغييرات في العلاقات الاجتماعية في مقابل تطوير الذاتية والتحلل من الالتزام الاجتماعي[2].

ومع ظهور الانترنت ووصفها أحد أهم أدوات التنشئة الحديثة التي يكتسب من خلالها الفرد مجموعة من القيم الأساسية اللازمة لبناء شخصيته وتحديد اتجاهات حياته، قد أضحى ساحة للتفاعلات والتجاذبات بين القيم الموجودة في المجتمع والقيم الجديدة التي برزت نتيجة لظهور أشكال جديدة للتواصل بين الشباب على شبكة الانترنت لم تكن متوفرة من قبل[3].

فنحن اليوم نجد أن الانترنت بلغتها تعمل على استيعاب وامتلاك وكذا احتواء الشباب فهي لا تنمي فيهم الشخصية النقدية بل تغرس فيهم الانقيادية ، فالساعات الطويلة التي يقضيها الشاب في مشاهدة تقنيات الاتصال العالمية تجعل منها مصدرا هاما تمده بمعلومات وتكون ميوله واتجاهاته وكذا معتقداته ويمكن أن تحوله إلى مستهلك سلبي الأمر الذي يحيل من تطوير طاقاته الإبداعية[4].

فبدخول العالم عصر الاتصال والمرئيات والتقدم العلمي المتسارع والأقمار الصناعية أصبحت التنشئة الاجتماعية عاجزة عن تكريس المبادئ والقيم والنفوس بسبب لجوء بعض المجتمعات إلى استعارة النموذج التنموي الغربي بكامله وما ينتج عنه من مشكلات أثرت ومازالت تؤثر سلبا على عمليات التنشئة الاجتماعية لتلك المجتمعات[5]، إذن فتكنولوجيا الإعلام والاتصال غيرت من أساليب التنشئة الاجتماعية واتجهت نحو ما يسمى اليوم في العديد من الأوساط بالتنشئة الرقمية (**Digital Socialization**)، ونلاحظ اليوم تزايد عدد المواقع الالكترونية المتخصصة في مجال التنشئة الرقمية[6].

---

[1] هربرت أ. شيللر، ترجمة عبد السلام رضوان، **المتلاعبون بالعقول** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)، ص.37.

[2] عيسى الشماس،" تأثير الفضائيات التلفزيونية الأجنبية في الشباب– دراسة ميدانية على طلبة كلية التربية بجامعة دمشق"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد. 21، العدد .2 (2005)، ص ص.19، 20.

[3] علاء زهير الرواشده، **مرجع سابق الذكر**، ص.14.

[4] فاطمة علوي السيد سعيد السيد محمد،" **حلقة بحث حول العولمة وتأثيرها على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية دراسة مطبقة على عينة من طلاب جامعة البحرين**"، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة البحرين، 2008– 2009"، ص.49.

[5] زهراء عبد،" يسمونها بالأم الالكترونية البديلة ...طفلك والشاشة الصغيرة والخراب ثالثهما" نقلا عن الموقع :
http://magazine.imn.iq/articles/print.17110 ، تم تصفحه يوم: 1– 11– 2015.

[6] عبد الله الزين الحيدري،" تكنولوجيا الإعلام والاتصال محرك دينامي للتنمية"، متاح على الموقع:
http:www.arrafid.al/arrafid/p8-62010.html ، تم تصفحه يوم: 23– 7– 2015.

وعليه يمكن القول بأن تكنولوجيا الإعلام والاتصال بوسائلها المختلفة من تلفزيون، قنوات فضائية، انترنت..الخ، وإن كان لها بعضا من التأثير الايجابي على تنشئة الأفراد فإن أثارها السلبية على هذا الجانب تبقى النسبة الأكبر في ذلك فهي تعمل على تدمير القيم والبنى والسلوكيات الاجتماعية وتغرس قيما تتعارض مع مجتمعاتنا ومنافسة المؤسسات الأخرى في التنشئة على غرار الأسرة والمدرسة وغيرها.

المطلب الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير أداء المجتمع المدني

المجتمع المدني هو الأخر لم يكن بمنئ عن التطور المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، حيث أصبحت منظمات المجتمع المدني تعتمد على هذه التكنولوجيا في أداء مهامها وتحسين خدماتها، فبرز بذلك ما يعرف بالمجتمع المدني الافتراضي والذي يشير إلى كل الأنواع التطوعية التي تنظمها الجماعة على صفحات الانترنت حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها أفراد المجتمع المدني الافتراضي من تقديم الخدمات أو دعم التعليم المستقل أو التأثير على السياسات العامة، فالمجتمع المدني الافتراضي يحتوي على مجموعة كبيرة النطاق من التنظيمات الافتراضية التي توجد في الحياة العامة وتقوم بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم المنخرطين فيها اعتمادا إلى اعتبارات متنوعة ذات طبيعة ثقافية، سياسية، علمية ...الخ، ويصطلح على هذه المنظمات ب" منظمات المجتمع المدني الافتراضي" [1].

ومن أهم الأدوات التكنولوجية التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني في التعريف بالقضايا التي تتناولها والتأثير على جمهورها من داعمين وممولين وكذا متطوعين نجد:

1- الهاتف النقال : أصبحت منظمات المجتمع المدني تستفيد من المزايا التي توفرها تكنولوجيا الهواتف ومنها الهواتف الذكية وهو تحسين تواصلها مع المانحين والمتبرعين، وقد مكن استخدام وتوظيف تقنيات الهواتف النقالة في منظمات المجتمع المدني من تحقيق مجموعة من الأهداف وتنفيذ برامجها وقد تتمثل هذه الاستخدامات في:

أ – تحسين الأداء: تمكنت منظمات المجتمع المدني من تنفيذ أعمالها في وقت قصير وبتكلفة أقل وذلك من خلال استخدام برنامج تنظيم الأعمال وبرنامج الاتصال عبر الانترنت ، كما لجأت بعض

[1] عبد القادر شريف درقاوي، الفيس بوك في الوطن العربي : دراسة علمية لظاهرة المنظمات الافتراضية ، **مركز جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** ، العدد 1 يناير (2015)، ص ص.91-90.

المنظمات إلى بناء تطبيقات لتتبع سير عمليات توزيع المساعدات وتقديم الخدمات لمن يحتاجها من خلال الاستفادة من هذه التطبيقات.

ب – التعليم وتقديم المعلومات يمكن لمنظمات المجتمع المدني عبر تطبيقات الهواتف الذكية، أن تقوم ببث الوسائط التعليمية والمعلومات ونشرها للفئة المستهدفة لتحقيق أهداف برامجها من حيث رفع الكفاءة وزيادة الوعي.

ج– الحصول على التمويل وجمع التبرعات: منح تطبيقات استعمال الهواتف المحمولة من التقريب بين المانحين والمتبرعين وبين منظمات المجتمع المدني التي تناضل من أجل قضية معينة.

2– المواقع الالكترونية: تمكن العديد من المواقع الالكترونية منظمات المجتمع المدني من نشر الصور التي تلتقطها للأعمال التي تقوم بها والأهداف التي ترجوا تحقيقها ونشرها بين الفئات المستهدفة ما يضمن اطلاعهم عليها.

3– مواقع مشاركة الفيديوهات: حيث تمكن هذه الوسيلة منظمات المجتمع المدني استخدام مواقع مشاركة الفيديوهات كوسيلة لكسب التأييد لقضية معينة والتواصل حول نشاط معين أو حتى لغايات التدريب، وتستخدم منظمات المجتمع المدني هذه المواقع لكونها تمكن الانتشار والتواصل فنشر الفيديوهات لاسيما القصيرة منها يجعل زوار هذه المواقع يتحدثون ويبقون على تشارك فيما بينهم عن طريق التعليقات والردود، كما يجعلهم مطلعين على كل ما هو جديد، إلى جانب ذلك تمكن هذه الأداة من إيصال الرسالة حيث يزيد نشر هذه الفيديوهات وضمها إلى الموقع الالكتروني أو المدونة أو الفايسبوك أو التويتر من عدد مستقبلي الرسالة وعدد الداعمين لتحقيق أهداف منظمات المجتمع المدني[1].

ومن بين منظمات المجتمع المدني التي تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال نجد الجمعيات التي تستعمل الشبكات الاجتماعية الالكترونية والتي تساعدها على:

– تنظيم الحملات المختلفة كالحملات التوعوية وحملات جمع التبرعات ، أو حملات الحشد لبعض الأعمال التطوعية، حيث تستعمل هذه الشبكات الالكترونية كأداة فعالة في الحشد لاسيما فئة الشباب في المجتمع سواء في الداخل أو في الخارج كالوصول إلى بعض المتبرعين المغتربين .

[1] تك ترابيز ،" **دليل الإعلام الجديد لمنظمات المجتمع المدني**" ، عمان: الأردن، الإصدار الأول ، 2014، ص ص . 78– 112.

– زيادة فعالية الجمعيات في المشاركة في الحياة العامة حيث أن هذه شبكات تستعمل من قبل فئات واسعة خصوصا الشباب مما يسمح للجمعيات حشدهم للمشاركة في الحياة العامة والعمل من أجل الصالح العام وللقيام ببعض الأعمال التطوعية ونشر ثقافة العمل التطوعي، كما ساهمت الشبكات الاجتماعية الالكترونية من خلال الوسائل والإمكانات التي توفرها من إقامة علاقات اجتماعية جيدة مع محيط الجمعية، حيث أصبح بالإمكان بناء علاقات اجتماعية والاستفادة منها بالتعرف على شخصيات ومؤسسات جديدة والاستفادة من خبراتهم وبناء صور جيدة عن الجمعيات ونشاطاتها، مما يزيد من ثقة أفراد المجتمع فيها ما يشجعهم على دعم نشاطاتها والمساهمة والتبرع لها، وقد تساهم في جذب أعضاء جدد للجمعيات .

– كما تستخدم هذه الشبكات في نشر إعلان عن بعض التظاهرات والنشاطات المختلفة التي تنظمها الجمعيات في مختلف الميادين.

– بناء العلاقة مع الشركاء المختلفين كبقية الجمعيات الأخرى ومع المؤسسات الحكومية المختلفة أو المؤسسات الاقتصادية التي تدعم نشاطات الجمعيات.

– الوصول إلى المستحقين للتبرعات والمساعدات[1].

[1] أمال عزري ، جمال بن زروق ، " استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر الشبكات الاجتماعية الالكترونية (دراسة ميدانية على جمعيات المجتمع المدني في ولاية سكيكدة)"، **مجلة أفاق للعلوم** ، العدد السابع ، مارس (2017)، ص ص .233232.

المطلب الثالث:الهوية الوطنية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال

تعتبر الهوية الوطنية من الموضوعات الحالية التي تتعرض لاندثار والاضمحلال وعدم الثبات من جراء الانتشار الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتخطيها لحدود الدول فانتقلنا من مجرد الحديث عن هوية وطنية إلى هوية عالمية تخطت الحدود الزمانية والمكانية، وقبل الخوض في غمار هذا التأثير يقودنا الحديث إلى تحديد مفهوم الهوية ومقوماتها.

أولا: مفهوم الهوية: الهوية من ناحية **الدلالة للغوية** هي كلمة مركبة من ضمير الغائب " هو" مضاف إليه ياء النسبة التي تتعلق بوجود الشيء المعني كما هو في الواقع بخصائصه ومميزاته التي يعرف بها[1]، في حين تعرف من الناحية الاصطلاحية بأنها" مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون أو يدعون الانتماء إلى هذه الأمة أو الشعب"[2]، كما يقصد بها أيضا "حقيقة الفرد التي تميزه عن غيره وتحدد نسبه وهوية الإنسان حقيقته الأساسية وصفاته التي لا يستغني عنها أبدا والتي تعينه في توجيه سلوكه"[3].

أما **اريكسون** من جهته فيشير إلى أن الهوية تتضمن مركبين رئيسيين هما: هوية الأنا والتي تتعلق بالنواحي الإيديولوجية وهوية الذات والتي تتعلق بالنواحي الاجتماعية، حيث يرى أن تحقيق هوية الأنا يؤذي للالتزام بالمجالات الإيديولوجية أما تحقيق هوية الذات فيؤذي إلى الالتزام بالمجالات الاجتماعية[4]. فمن مجمل هذه التعاريف يتضح لنا جليا أن الهوية تعبر عن مجمل الصفات المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد.

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن للهوية تصورين هما:

---

[1] ميمونة مناصرية، **هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور أساتذة جامعة بسكرة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011– 2012)، ص.95.

[2] سليم صيفور، عبلة بحري" **مقومات الهوية الوطنية في كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة ابتدائي**"(عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني حول الدراسات الوصفية التحليلية للمستندات التربوية في مختلف الأطوار التعليمية – في ضوء مقاربة الكفاءات – يومي 4–5 ديسمبر 2013، الجزء الثاني، منشورات مختبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2014)، ص.46.

[3] لطيفة حسين الكندري، **نحو بناء هوية وطنية للناشئة** (الكويت: المركز الإقليمي للطفولة والأمومة ،2007)، ص.52.

[4] أمال بوعيشة ، **جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدى ضحايا الإرهاب بالجزائر – دراسة ميدانية ببلدية براقي دائرة الحراش – الجزائر العاصمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس(جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013–2014)، ص.115.

أ – **التصور الستاتيكي أو الماهوي للهوية:** وهذا التصور يعتبر أن الهوية عبارة عن شيء اكتمل وانتهى وتحقق في الماضي في فترة زمنية معينة[1]، أو نموذج اجتماعي معين وأن الحاضر ما هو إلا محاولة إدراك هذا المثال وتحقيقه.

ب – التصور التاريخي والديناميكي للهوية: وهذا التصور يرى أن الهوية شيء يتم اكتسابه وتعديله باستمرار وليست ثابتة، بمعنى أن الهوية قابلة للتطور والتحول كون أن تاريخ أي شعب هو تاريخ متجدد ومليء بالأحداث والتجارب، ومنه فالهوية الأصلية تتغير باستمرار وتكتسب خصائص جديدة وتترك أخرى، وعليه ينظر للهوية في صورتها الديناميكية بأنها مجموعة من المقررات الجماعية التي يتبناها مجتمع ما في زمن محدد للتعبير عن القيم الجوهرية والاجتماعية والاقتصادية والالكترونية والتي تشكل في مجملها صورة متكاملة تعبر عن ثقافة هذا المجتمع[2].

والهوية بدورها تنقسم إلى نوعين هما:

أ – **هوية فردية:** وترتكز على الخصائص الجسدية التي تميز كل كائن بشري عن الأخر من بين الكثير من الأشخاص في العالم.

ب – هوية وطنية أو قومية: وتمثل هوية أي أمة مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تشكل العامل المشترك بين كل أفرادها الذين ينتمون إليها والتي تميزهم بصفاتهم تلك عن غيرهم من أفراد الأمم الأخرى، وعليه فإن مقومات الهوية الفردية ذات سمات جسدية في الأساس بينما الهوية الوطنية ذات سمات ثقافية[3].

ثانيا: مقومات الهوية الوطنية: تقوم الهوية الوطنية على مجموعة من المقومات المشتركة بين أفراد الأمة وتتمثل فيما يلي:

1– الدين: يعد من الركائز التي تساهم في تشكيل الهوية ومن المعايير التي تحدد انتماء الفرد أو الجماعة إلى هوية وطنية، فالدين يجسد نسق المعتقدات التي يؤمن بها أفراد المجتمع ويشكل مصدر

---

[1] سامية عزيز عمر حمداوي، " **دور المجتمع المدني في المحافظة على الهوية الثقافية في ظل العولمة** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي الأول حول: الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 27– 28 فيفري 2011)، ص.712.

[2] محمد المهدي بن عيسى، جمال كانون،" مستخدمي الانترنت في المجتمع الجزائري بين الهوية المستقلة والهوية المغتربة – دراسة لعينة من مستخدمي الانترنت بمدينة ورقلة ، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي الأول حول: الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 27 – 28 فيفري 2011)، ص.454.

[3] أحمد بن نعمان، **الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات** (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر، 1995)، ص.23.

القيم والتصورات والممارسات الأخلاقية التي يشترك فيها أفراد الديانة الواحدة والتي تساهم في توجيه سلوكهم وتحثهم على الترابط والتلاحم الروحي وتشعرهم بانتمائهم إلى هوية مشتركة[1].

2- اللغة: تعتبر هي الأخرى من الركائز الأساسية للهوية وهي وسيلة هامة في العلاقات الإنسانية من حيث التواصل والتعبير عن الأفكار والمعاني والرغبات[2]، وجسر للحوار والثقافة بين مختلف الحضارات الإنسانية دون أن تذوب في ثقافات الأمم الأخرى، ومن هذا الاتجاه فإن اللغة تعد حاضن تجارب الأمة الثقافية والحضارية والمدنية ومخزون تراثها وقيمها وهي أداة مهمة في تطور الأمة وإقامة الحوار البناء مع مختلف الحضارات والتفاعل معها دون التنازل عن شخصيتها[3].

3- التاريخ: هو الأخر مقوم هام، حيث يعتبر التاريخ المشترك مصدر أساسي من مصادر تشكيل الهوية فالتاريخ الذي يصنعه الأفراد يجسد مسيرة تطورهم في علاقاتهم بالماضي وتفاعلهم مع الحاضر وتطلعهم نحو المستقبل ويشكل الوطن تجسيدا لهذا التاريخ[4].

وعليه تعتبر كلا من اللغة،الدين، التاريخ دعائم الهوية الوطنية والثوابت التي تقوم عليها والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو حتى التنازل على واحدة منها كون كل واحدة منها تعبر عن شخصيتنا الوطنية التي نعتز ونفتخر بها.

ثالثا: تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الهوية الوطنية: تشكل التطورات الهائلة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال تأثيرا بالغا على الهوية، ويكمن المدخل الأساسي لهذا التأثير في الاختراق الإعلامي الهائل الذي يتجسد في ثقافة الصورة القادرة على تحطيم الحاجز اللغوي[5]،

وتعتبر الأقمار الصناعية الوسيلة لنقل الصورة إلى كل بقاع العالم لتلغي بذلك الحدود الجغرافية والثقافية[6]، فالتكنولوجيا اليوم تزيد من ضعف الشعور بالانتماء المرتبط بالمحلي والوطني وتعمل على تقييده وتنسج هويات غير مرتبطة بالإطار المكاني وتقلل من شعور الانتماء إليه فالتحولات التكنولوجية عملت على تغيير حدود المكان وما يرتبط به من قضايا اجتماعية ونظم وظواهر، حيث

---

[1] شما بنت محمد بن خالد أل نهيان، **التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية: دراسة ميدانية على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة** (الإسكندرية : دار العين،2013)، ص.65.

[2] نسيم خوري، **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية** (بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.81.

[3] أحمد دهمان، " اللغة العربية الصلة الحية بين حاضر الأمة وتراثها الزاخر"، **مجلة التراث العربي** ،العدد.102 (2006)، ص.90.

[4] شما بنت محمد بن خالد أل نهيان، **مرجع سابق الذكر**، ص.64.

[5] ثائر رحيم كاظم،" العولمة والمواطنة والهوية (بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني المحلي في المجتمعات"، **مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية** ،العدد.1،المجلد.8 (2009)، ص.265.

[6] سامية عزيز، عمر حمداوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.715.

نجد الإجراءات الحالية لعولمة الإعلام الالكتروني تعمل على تقديم أكبر قدر ممكن من الجماعات الثقافية العالمية على حساب المحلية[1].

فضلا عن ذلك فإن التكنولوجيا الحديثة تنطوي على طمس الهوية الثقافية فهي تزيد من درجة النمطية أو التنميط على عكس التفرد الذي تتميز به الهوية ، بالإضافة إلى ذلك تعمل تكنولوجيا الاتصال على تسطيح الوعي بمعنى أن مجموعة الصور وكذا المشاهد ذات الطابع الإعلامي الذي يحجب العقل يتم بموجبه إخضاع النفوس والتشويش على نظم القيم وقبوله وكل ذلك بهدف ترسيخ ثقافة الاستهلاك أو كما يسميها محمد عابد الجابري "ثقافة الاختراق"[2].

فشبكة الانترنت اليوم أصبحت وسيلة هامة وبما تحمله من معلومات وأفلام وصور وأفكار ثقافية تطيح بمعالم الهوية الثقافية الخاصة بالشعوب والأفراد خاصة تلك الثقافة المادية التي تسيطر على الشبكة والإطاحة بالأخلاق الفاضلة من خلال المواقع الإباحية[3]، ولعل تأثير هذه الوسيلة الهامة على هويات الأفراد والجماعات يرجع لعدم خضوعها للرقابة الحكومية في أغلب الأحيان كون معظم البرمجيات التي تصمم في هذا الشأن يتم اختراقها وتجاوزها على عكس الوسائل الأخرى التي بقيت تنشط في إطار حدود وطنية ورقابة حكومية[4] ، وبالتالي فلا أحد ينكر الدور الكبير الذي تلعبه هذه التكنولوجيات في الاختراق الثقافي للدول والشعوب أي أن السيطرة أصبحت لتكنولوجيا ومن يسيطر عليها والتي بإمكانها بث الثقافة التي تريد حتى أصبحت صناعة ممنهجة لغسل الأدمغة أي أن الحديث أصبح عن عولمة ثقافية تعني تعميم نموذج ثقافي واحد(نمط حضاري معين) على مجتمعات أخرى باستهداف مفاهيمها الحضارية وقيمها الثقافية.

وأمام هذا الوضع طالبت بعض التيارات الفكرية بتجنب الاقتراب من هذه التكنولوجيات كونها اختراق ثقافي ونوع من أنوع الاستعمار ، في حين اعتبرها آخرون تقنيات تساهم في امتزاج الثقافات والحضارات ، فهذه التكنولوجيات لن تؤذي دورها الايجابي في إطار تبادل ثقافي متوازن خال من أي سيطرة أو هيمنة لثقافة على حساب أخرى ، وهذا لن يتحقق أبدا لان تكنولوجيا الإعلام والاتصال

---

[1] مصطفى عوفي ، زينب عمراني" الهوية الوطنية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة "، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع** ، العدد.4 (2012)، ص.41.

[2] فؤاده البكري، "**الهوية الثقافية العربية في ظل ثورة الاتصال**" (أبحاث المؤتمر الدولي :الإعلام الجديد :تكنولوجيا جديدة.. لعالم جديد جامعة البحرين 7– 9 أبريل 2009، منشورات جامعة البحرين، 2009)، ص.385.

[3] محمد زغو، "أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** ،العدد. 4(2010)، ص.95.

[4] مصطفى عوفي ، زينب عمراني، **مرجع سابق الذكر** ، ص.35.

مرتبطة ارتباطا وثيقا بظاهرة العولمة التي تعني تجاوز الحدود الوطنية والاختلافات الثقافية والعمل على تهميش الثقافات الوطنية بل وحتى إلغاءها أحيانا[1].

وعليه فإذا كان لتكنولوجيا الإعلام والاتصال تأثيرات ايجابية عبر تقريب الشعوب مع بعضهم البعض والتعرف على ثقافاتهم إلا أنها تنعكس سلبا على الهوية الوطنية فهي تعمل إلى طمس ومحو مقومات الهوية الوطنية للدول وجعلها تندمج تحت لواء واحد وهو الهويات العالمية والترويج للثقافة الغربية الأمريكية وهيمنتها الفكرية والإيديولوجية.

[1] يوسف حديد، نصيرة براهمة، " تكنولوجيا الاتصال الحديثة واختراق الخصوصية الثقافية للأسرة الحضرية الجزائرية "، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 17 ديسمبر (2014)، ص.266.

خلاصة الفصل الثاني:

وكخلاصة لما تم ذكره في هذا الفصل يتضح لنا أن دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز الحكم الراشد يتبلور في عدت مجالات منها ما هو سياسي، اقتصادي ،اجتماعي، حيث نجد في الجانب السياسي أن التنشئة السياسية اليوم وبفضل الأشكال التفاعلية الالكترونية الحديثة أصبحت تمارس عبرها من خلال شبكة الانترنت، المدونات، شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها،كما أن انتشار هذه التكنولوجيا وسهولة استعمالها ساهمت في تشكيل الرأي العام فأصبح الأفراد عبرها ينقلون أرائهم ويعبرون عنها بكل حرية ويعلقون على قضايا ويبدون اتجاهاتهم نحو قضايا هامة وحساسة في المجتمع، كما عرفت الديمقراطية هي الأخرى وبفضل استعمال أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال تغيرا في طبيعة الممارسة فانتقلنا من الحديث عن الديمقراطية التقليدية إلى الديمقراطية الرقمية التي زادت من تطوير العلاقة بين الحكام والمحكومين والتواصل مع المواطنين ومعرفة احتياجاتهم عبر استعمال صناع القرار للانترنت،والبريد الالكتروني وغيرها، الجانب الاقتصادي هو الأخرى عرف اهتماما بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومدى تزايد دورها في الحياة الاقتصادية فأصبحت اقتصاديات البلدان تقوم على الاقتصاد المعرفي عوضا من الاقتصاد الزراعي والصناعي ما شكل طفرة وقفزة نوعية في دخلها الاقتصادي القومي والذي كان له انعكاس كبير في تحقيق تنمية اقتصادية هذا الاعتماد على التكنولوجيا شمل حتى الجانب البنكي حيث أصبحت البنوك تعتمد عليها في تقديم خدماتها والقيام بأنشطتها كاستخدام الصيرفات الالكترونية والبطاقات الذكية في الدفع ما سهل عليها السرعة في انجاز المهام والدقة وقلة الجهد والوقت وتحقيق رضا الزبائن، إلى جانب كل ذلك أصبح استعمال هذه التكنولوجيا في المنظمات والمؤسسات تساعدها في إدارة وتسيير أنشطتها وأعمالها مستندة في ذلك على المعرفة، كما نجد اليوم المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أعمالها ومنتجاتها وخدماتها تحقق ميزة تنافسية تجعلها تتنافس في الأسواق وتربح ثقة الزبائن ، هذا ولا ننسى أن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال تأثير على الجانب الاجتماعي (تأثيرها السلبي أكثر منه ايجابي) فنجد اليوم الهويات اضمحلت بسبب الاستعمال المفرط لها ونقلها لقيم ثقافية وأخلاقية مناهضة لمجتمعاتنا فالدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة اليوم إلى تعميم نمطها الحضاري الثقافي وطمس هويات الشعوب الأخرى إلى جانب ذلك نجد أن عملية التنشئة الاجتماعية عرفت تراجعا لبعض من مؤسساتها في تنشئة أفرادها اجتماعيا لحساب هذه التكنولوجيا

فالفرد أصبح اليوم يعتمد في تنشئته الاجتماعية على التطور التكنولوجي الحاصل ما خلق نوع من الصراع الداخلي بين القيم التقليدية الموروثة التي تقوم عليها المجتمعات والقيم التي تحاول أن تغرسها هذه التكنولوجيا في الأفراد، ضف إلى كل ذلك نجد أن منظمات المجتمع المدني كالجمعيات أصبحت اليوم تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أداء أعملها والحصول على الدعم والتبرعات وحشد المتطوعين .

الفصل الثالث

تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد في الجزائر: تشخيص للواقع ودراسة في الدور.

تمهيد:

يتزايد الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية وتعد الجزائر من إحداها حيث تسعى جاهدة إلى مواكبة التطورات ومسايرة المتغيرات الآنية الحاصلة في هذا المجال فعملت السلطات على تدعيم وتطوير هذا القطاع بغية الاستفادة منه فأقرت مشاريع وأصدرت قوانين تضبط هذا المجال ، ومن جهة أخرى اتخذت الدولة أيضا مجموعة من الإصلاحات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وذلك بغية بناء أنظمة رشيدة قائمة على المشاركة والشفافية في اتخاذ القرارات وعليه فإنه من خلال هذا الفصل سنحاول إيضاح كل هذه العناصر من خلال ثلاث مباحث رئيسية تتمثل في إبراز واقع كلا من تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد في الجزائر إلى جانب ذلك سيتم إيضاح دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ترسيخ الحكم الراشد في الجزائر .

المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تبيان واقع الحكم الراشد في الجزائر وذلك عبر إبراز الدوافع والأسباب التي أدت إلى ظهوره وتحديد مظاهره إلى جانب تبيين المتطلبات اللازمة لإرسائه وهو ما سنحاول إيضاحه في ثنايا هذا المبحث .

المطلب الأول: دوافع ظهور الحكم الراشد في الجزائر

تباينت الظروف والأسباب التي أدت إلى ظهور الحكم الراشد بالجزائر بين أسباب داخلية (سياسية، اقتصادية، واجتماعية) وبين مؤثرات خارجية (إقليمية، دولية) وفيما يلي إيضاح لأهم هذه الأسباب:

أولا: الأسباب الداخلية: تنوعت الأسباب الداخلية التي أدت إلى بروز الحكم الصالح في الجزائر ومنها:

1- الأسباب السياسية: ومن أهمها أزمة الحزب الواحد (حزب السلطة الحاكمة) وتعد هذه الأزمة من البوادر الأولى التي أدت إلى بروز الحكم الراشد، حيث كان حزب جبهة التحرير الوطني مستند على الشرعية الثورية في ممارسة السلطة المستمدة من المقاومة الوطنية ضد المستعمر الفرنسي وهي الشرعية التي حظي بها الجيش الشعبي الوطني وقد أكدت جل النصوص القانونية والمواثيق على أولوية الحزب في لعب الدور السياسي التعبوي فعمل على منع القوى السياسية الأخرى المنافسة من البروز واحتكار التمثيل السياسي والسيطرة على الحركة الاجتماعية (النقابات والاتحادات المهنية) وكذا على عملية الانتخاب، فسيطر بذلك الحزب على مؤسسات الدولة من جهة والحكومة من جهة أخرى، هذه الظروف أدت إلى زيادة الفجوة بين المجتمع والهياكل الرسمية للدولة والتشكيك في شرعية النظام وفقدان الثقة في جبهة التحرير الوطني[1]، ومن بين الممارسات التي أدت إلى فقدن الثقة بالجبهة نجد:

أ – اعتماد الحزب على المؤسسة العسكرية ابتداء من 1965لاسيما في فترة حكم هواري بومدين.

ب– بروز الصراعات الداخلية والتناقضات داخل الحزب من جهة وبين الجبهة والحكومة من جهة أخرى .

[1] عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر** (القاهرة : دار الكتاب الحديث ،2010)، ص ص. 60، 61.

ج– الانفصام بين الإيديولوجية المعتمدة والإيديولوجية المطبقة ما زاد من حدة وضعف الحزب ومصداقيته.

د – انتشار البيروقراطية والفساد داخل جبهة التحرير الوطني أدى إلى فقدان ثقة الجمهور في المشروع السياسي للجبهة.

هـ – فشل الجبهة في إعادة بناء هيكل الحزب وإطاراته في اتجاه توجهات متوازنة تمكنه من الانتقال التدريجي في الأداء المؤسسي، هذه الظروف أدت بالسلطة إلى التخلي عن حزب التحرير الوطني وإقرار تأسيس أحزاب أخرى تكون منافسة لها وكل ذلك من أجل توفير الأجواء السياسية المناسبة لحدوث انتقال سلمي.[1] وقد عرفت الجزائر مجموعة من الأزمات السياسية وتتمثل في:

– **أزمة الشرعية:** وتتعلق هذه الأزمة بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة باعتباره غير شرعي ولا يتمتع بالشرعية أي لا يتمتع بسند أو أساس يخوله الحكم واتخاذ القرارات[2]، فقد عانى النظام السياسي من أزمة شرعية حادة حيث استندت النخبة العسكرية الحاكمة إلى شرعية ثورية تعبوية (أي الشرعية التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني) لم تأسس على تراض اجتماعي ضف إلى ذلك تفشي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عمقت من أزمة الشرعية مما دفع بالنظام إلى محاولات تعويض شرعيته الوطنية القومية بشرعية ديمقراطية[3].

– **أزمة المشاركة السياسية** : وتتمثل هذه الأزمة في عجز المؤسسات السياسية في الجزائر عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، فقد عرف حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية وفرض قوالب جاهزة منعت من خلالها روح المبادرة المبدعة وهنا برزت رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك قوى أخرى ذات التوجه السياسي وممارسة الشرعية الإقصائية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقد إلى المشاركة وبذلك اقتصرت نظرت حزب جبهة التحرير الوطني في

[1] عبد النور ناجي ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** (قالمة: منشورات جامعة 8 ماي 1954، 2006)، ص ص .115، 116.

[2] أسامة الغزالي، **حرب الأحزاب السياسية في العالم الثالث** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1987)، ص.31.

[3] أحمد منيسي ، **التحول الديمقراطي في الدول المغرب العربي** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2004)، ص .146.

المشاركة بمعنى التعبئة السياسية التي تأخذ شكل التأييد والحشد ومساندة بعض القرارات دون المشاركة الحقيقية في صنعها بسبب ضعف الحزب[1].

– **أزمة الهوية:** تعود جذور هذه الأزمة في الجزائر إلى مرحلة الاستعمار الفرنسي الذي ساهم في القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية (الدين،اللغة، التاريخ) وتنشئة نخب تكون تابعة له اخترقت الإدارة وأجهزة الحكم بعد الاستقلال وأصبح المجتمع الجزائري يعيش حالات انقسام متعددة منهم من تمسك بالاتجاه العروبي ومنهم من تمسك بالإسلام ومنهم من ارتبط بالهوية الإفريقية البربرية ولهذا تعد أزمة الهوية من بين أخطر الأزمات التي يواجهها المجتمع الجزائري[2].

ومن بين الأسباب أيضا نجد: – سيطرة الجيش على جهاز الحكم فمن المعلوم أن النظام السياسي الجزائري يكون فيه الجيش الحاكم النهائي على الرغم من أنه أحيانا يسمح فيها لبعض القوى أن تشارك في سلطة الحكم[3].

2– الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: يشكل العامل الاقتصادي في الجزائر هو الأخر إحدى الأسباب التي دفعت بها لإصلاح حكمها، حيث شهدت فترة حكم 1965–1979 إرادة سياسية كبيرة لتحقيق تنمية حقيقية حددت فيها القواعد الضرورية لإحداثها تقوم على أساس الصناعة كقطب قادرة على تعميم منافع التنمية والهدف الرئيسي الذي كان مبتغى المخطط التنموي هو تقليل روابط التبعية للخارج وإحداث تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية[4]، ولإنجاح مسار هذه العملية التنموية تم إيجاد عدة إجراءات لاعتماد مبدأ التخطيط المركزي والملكية العامة لوسائل الإنتاج وسيطرة القطاع العام على كل الأنشطة الصناعية والخدمات وقد استفادت الجزائر من الطفرات السعرية الكبيرة في 1973 خلال الفترة من 1979، 1981 فشهدت الجزائر على إثرها عملية إصلاح اقتصادي وإحداث توازنات لصالح القطاعات التي أهملت كالزراعة ، ومع حلول 1986 عرفت الجزائر أزمة بترولية[5] نجم عنها

[1] عبد النور ناجي، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، **مرجع سابق الذكر**، ص.64.

[2] عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.119، 120.

[3] عبد العالي دبلة ، **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة** (القاهرة: دار الفجر لنشر والتوزيع ، 2004)، ص. 216.

[4] عبد النور ناجي ، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر ، **مرجع سابق الذكر**، ص.71.

[5] عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.126، 127.

مشاكل اقتصادية وتراجع في الموارد المالية ودخل على إثرها الاقتصاد الجزائري في حالة ركود وأزمة تبلورت في النقاط التالية:

- تسجيل معدلات سالبة لنمو الاقتصادي السنوي.
- عجز في ميزان المدفوعات قدر ب 10.9 مليار دج.
- تقلص احتياطات الصرف وتراجع في قيمة الدينار.
- ارتفاع مطرد للمديونية الخارجية وخدماتها ووصول أقساط منها إلى أجال السداد[1].
- ارتفاع مستويات التضخم نحو 30 % في السنة.
- ارتفاع نسبة البطالة ب25% من مجموع القوى النشطة[2].

كما أنه من بين الأسباب الاقتصادية شيوع ظاهرة الفساد في تسيير مؤسسات الدولة حيث رهنت هذه الظاهرة مستقبل الأجيال القادمة وشملت المجتمع الجزائري خاصة في أوساط المسؤولين في قطاعات حساسة.

- الاستعمال الغير مجدي للموارد الاقتصادية وانتشار مظاهر التبذير التي أثقلت كاهل الدولة ما أدى إلى انكماش الإنتاجية وتراجع مستوى الإنفاق العام وتزايد الاستهلاك الشعبي وتوقف العديد من المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الإنتاجي نتيجة لخضوعها للمحسوبية [3].

وأمام هذه الأزمة وظهور مشكلة المديونية وما تمثله من أعباء على الاقتصاد الوطني لجأت السلطات الجزائرية إلى الاقتراض لمواجهة أثار انخفاض أسعار البترول وتراجع قيمة الدينار وتضاعف بذلك حجم المديونية وأصبح القرار الاقتصادي في يد المؤسسات والهيئات المالية وانعكاساته سلبا على الحياة السياسية والاجتماعية[4]، فكانت الجزائر ملزمة في الامتثال لشروط هذه المؤسسات(سياسة

---

[1] زكرياء بوروني، **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي دراسة حالة الجزائر** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2009– 2010)، ص.175.

[2] عبد الحق فكرون، **أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري دراسة في حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013– 2014)، ص.178.

[3] الطيب بلوصيف، **المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو– سياسية الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012– 2013)، ص.169.

[4] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008)، ص.117.

المشروطية) والمتجسدة أساسا في تحرير الاقتصاد واعتماد نظام اقتصاد السوق عوضا من النظام الاشتراكي وقد بادرت الجزائر فعليا بإصلاحات في هذا الاتجاه وذلك منذ صدور دستور 1989 وذلك في إطار الالتزام بالاتفاق التثبيت الاقتصادي الأول مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 ونفس الاتفاق تبعه في 3 جوان 1991 بإنهاء العمل بالنظام الاشتراكي وحصر الملكية العامة في الثروات الطبيعية مع الإقرار بحق الملكية الخاصة وفرض النموذج الرأسمالي للاقتصاد والمندرج في برنامج التثبيت من سنة إلى سنتين وبرنامج إعادة الهيكلة (3 – 5 سنوات) والتي ترتكز حول تخفيض العملة الوطنية وتحرير التجارة الخارجية، العمل على تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة وذلك بإلغاء الدعم السلعي، التقليل من الاستثمارات العامة والخصخصة وإعادة جدولة الديون ومراجعة خدماتها[1].

3-: الأسباب الاجتماعية:

– تغير البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري: ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي بشكل كبير حيث شكل الشباب أكبر نسبة منها حيث بلغت نسبتهم مع بداية التسعينات 70% .

– التبيان الشديد في الأوضاع المعيشية للفئات الاجتماعية والقصور البالغ في مستوى إشباع الحاجات الأساسية للغالبية السكانية[2].

– عدم التناسب بين النمو الديموغرافي والطلب الاجتماعي على الشغل، الصحة، السكن، التعليم وغيرها، ومن جهة أخرى انتشار البطالة نتيجة تزايد نسبة طالبي الشغل قي مقابل انخفاض مناصب العمل وقد شملت البطالة خاصة فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم مابين 15- 29 سنة حيث بلغت 82.6 % سنة 1989 وقد شملت أيضا الشباب المتحصل على الشهادات ولم تقتصر فقط على الأشخاص غير مؤهلين .

– ضعف النظام السياسي وعدم قدرته على التعامل مع التطورات الاجتماعية من بطالة وتهميش وتفاوت اجتماعي في أوساط الشباب أدى إلى ظهور حركات الرفض السياسي والاجتماعي.

4-: الأسباب الثقافية: إلى جانب الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية هناك أيضا أسباب ثقافية شكلت دافعا نحو إحداث تغييرات وتتمثل هذه الدوافع في التالي:

---

[1] زكرياء بوروني ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص .176، 177.

[2] عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997** (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص.77-83.

– ظهور أنماط ثقافية متعددة في الجزائر نتيجة للسياسة الاستعمارية ومنهم المحافظون عن الهوية الوطنية ومنهم من يرى أن الثقافة الغربية وخاصة الفرنسية المنفذ الوحيد من التخلف الذي تشهده الجزائر، هذه الأنماط والازدواجية الثقافية أنتجت الكثير من التوترات داخل النظام السياسي وزادتها مطالب الحركة الثقافية البربرية تعقيدا، وقد نتج عن هذا الوضع ظهور حركات سياسية اتخذت من المسألة الثقافية محورا لنضالها ووجد كل اتجاه من يمثله في الحكم ولدى النخب الحاكمة مما زاد من صعوبة الاستجابة والتفاعل مع المطالب الواردة من المجتمع ومن تم حدوث العجز والتقصير وحالات الانسداد والانقطاع[1].

ثانيا: العوامل الخارجية: إلى جانب العوامل التي لها علاقة بالطبيعة الداخلية للجزائر فإن هناك أيضا عوامل خارجية والتي تتمثل في متغيرات دولية وإقليمية:

1– المتغيرات الإقليمية: وتشمل هذه المتغيرات الإقليم العربي باعتبار الجزائر جزء منه والمغرب العربي باعتبارها جزءا من إقليمه.

– تراجع دور الدول الراديكالية في النظام العربي لحساب الدول المحافظة والتي طرحت بعض القيم كالاتجاه نحو التعددية والى جانب تصاعد نفوذها وتأثيرها في كل التفاعلات.

– أزمة الشرعية السياسية التي تعاني منها الكثير من النظم العربية والذي أدى إلى انسداد الأفق السياسي ما ستلزم عليها التأسيس لشرعية سياسية جديدة لهذه النظم.

– تزايد الدور السياسي والاجتماعي للتنظيمات الإسلامية في مختلف الدول العربية والإسلامية وانتهج بعضها سياسة التعايش مع النظم القائمة وممارسة العمل السياسي في إطار التعددية السياسية[2].

2– المتغيرات الدولية: ومن بينها نجد:

– ثورة المعلومات والاتصالات التي قيدت من قدرة النظم التسلطية على حجب ممارساتها الاستبدادية وتمنح للمواطنين معرفة ما يدور في العالم إلى جانب أنها تمنع النظم التسلطية من احتكار مصادر المعلومات[3]. (وهنا تصبح المعلومة متوفرة بكل شفافية والتي تشكل إحدى دعائم الحكم الراشد).

---

[1] محمد بوضياف ، **مرجع سابق الذكر**، ص.118.

[2] عبد النور ناجي ، **تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري 1989–2004** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2004) ، ص.121.

[3] عبد النور ناجي، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، **مرجع سابق الذكر**، ص.82.

– تصاعد الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الإنسان وتزايد المنظمات الدولية غير الحكومية كالمنظمات المهتمة بقضايا حقوق الإنسان وما تشكله من ضغط على النظم العربية لتحسين أوضاعها في حقوق الإنسان.

– التغيرات الجذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وتحول أغلب تلك النظم إلى تبني الديمقراطية الليبرالية، النمط الغربي ما أدى إلى التوجه نحو إصلاح النظم الشمولية في العديد من الدول الإفريقية.

– موجات التحول نحو التعددية السياسية في العالم وارتباطها بتقديم المعونات من قبل المؤسسات الدولية بالنسبة للدول غير المنسجمة مع الدعوة لهذه التعددية [1].

فكل هذه العوامل سواء كانت الداخلية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...) أو خارجية (متغيرات دولية وإقليمية) مجتمعة مع بعضها كانت الدافع نحو ظهور مفهوم الحكم الراشد في الجزائر.

المطلب الثاني: مظاهر الحكم الراشد في الجزائر

تولي الدولة الجزائرية أهمية بالغة للحكم الراشد وقد تجلى ذلك عبر إقرارها لمجموعة من الإصلاحات شملت الجانب السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي ومن المظاهر التي تؤكد التجسيد الواقعي له ما يلي:

أولا: الحكامة السياسية والقانونية(الإصلاحات السياسية والقانونية): عرفت الجزائر إصلاحات بدأت منذ 1989 إلا أنها تعززت في الآونة الأخيرة بفعل الإضرابات التي شهدتها المنطقة العربية والتي يصطلح عليها بالربيع العربي فاتجهت الدولة إلى تبني جملة من الإصلاحات من تعديلات دستورية وقوانين متعلقة بالانتخاب،الجمعيات، الأحزاب السياسية، الإعلام وكذا قوانين الولاية والبلدية.

1– التعديلات الدستورية: عرفت الجزائر تعديلات دستورية عدة منذ 1989 جاءت هذه التعديلات لتتواكب مع التطورات الحاصلة، فأضافت هذه التعديلات مواد وألغت أخرى ومن أبرز التعديلات الدستورية التي عرفتها الجزائر ما يلي:

[1] عبد النور ناجي، تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري 1989– 2004 "، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.121، 122.

أ – **دستور 1989:** والذي كرس التعددية السياسية بالنص مباشرة عليها في نص المادة 40 منه وجاءت كالتالي" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية، وقد أقرت مواد هذا الدستور في الفصل الثاني والثالث والرابع والخامس ضمنيا هذا الحق بالإشارة إلى مظاهر التعددية ومنطلقاتها مثل حرية التعبير والرأي والاختيار والتأكيد على التنظيم الديمقراطي للدولة والمساواة والعدالة.

ب – **تعديل الدستوري لسنة 1996:** ومن ضمن التعديلات التي أقرها دستور 1996 حضر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية وطائفية أما فيما يخص السلطة التنفيذية فقد وسع هذا الدستور من صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب المؤسسات الدستورية الأخرى كما دعم من هيمنة الجهاز التنفيذي على بقية الأجهزة الأخرى للدولة[1]، فمن بين الصلاحيات التي جاء بهذا الدستور للرئيس الجمهورية نجد صلاحية التشريع بالأوامر حيث جاء في **المادة 124** منه " يحق لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان كما أنه يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع في الحالات الاستثنائية، ونصت **المادة 120** أيضا على حالة أخرى وذلك في حالة عدم مصادقة البرلمان على قانون المالية حيث يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر، كما منح الدستور لرئيس الجمهورية إمكانية حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة ورئيس الحكومة[2] ، أما فيما يخص السلطة التشريعية تم إنشاء غرفة برلمانية ثانية إلى جانب المجلس الشعبي الوطني تم تسميتها بمجلس الأمة وتتشكل بالجمع بين الانتخاب والتعيين وهذا من أجل توسيع التمثيل النيابي وضمان استقرار الدولة[3].

ج – **التعديل الدستوري2002:** بادر رئيس الجمهورية في سنة 2002 إلى تعديل دستوري جزئي تضمن تعديل المادة الثالثة من دستور 1996 والتي كانت تنص على اعتبار اللغة العربية هي اللغة

---

[1] صالح زياني، " **معيقات الممارسة السياسية في الجزائر وأفاق تفعيلها** " في صالح زياني محررا " التحولات السياسية في الجزائر منظور سوسيو – اقتصادي(الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع ، 2010)، ص.106.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 **المتضمنة دستور 1996**، المؤرخ في 8 ديسمبر 1996، ص ص 26-27.

[3] صالح زياني، **مرجع سابق الذكر**، ص.106.

الوطنية والرسمية للبلاد، أين تم إدراج تمازيغت بمختلف تنوعاتها اللسانية كلغة وطنية، حيث نص المادة الأولى منه : تضاف مادة 3 مكرر وتصاغ كما يلي :المادة 3" مكرر":تمازيغت هي كذلك اللغة الوطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني"[1].

د – التعديل الدستوري 2008: تضمن هذا التعديل ما يلي: فمن ناحية السلطة التنفيذية فتح هذا التعديل أمام رئيس الجمهورية المنتخب للترشح لأكثر من عهدتين وذلك خلافا لما نص عليه دستور 1996 والذي حددها في مرة واحدة قابلة لتجديد ومردهم في ذلك أن هذا التعديل من شأنه أن يدعم قاعدة حرية الشعب في اختيار ممثليه ويعزز السير العادي للنظام الديمقراطي، وهو ما تجسد في نص المادة 4 التي تعدل المادة 74 بأن"مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية[2].

– استحداث منصب رئيس الحكومة بالوزير الأول تقتصر مهمته في تنسيق عمل الحكومة بغية تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية والذي يمتلك سلطة تقدير واسعة في تعيينه وإنهاء مهامه[3]، كما تضمن هذا التعديل أيضا توسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة وهو ما نصت عليه المادة 31 مكرر" تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"[4].وتطبيقا لأحكام المادة 31 مكرر تم صدور قانون عضوي رقم 12–03 يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، ويجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة في التالي:

بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني:

20 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد .

---

[1] موقع رئاسة الجمهورية، " قانون رقم 02–03 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق ل 10 أبريل سنة 2002 يتضمن تعديل الدستور"، نقلا عن الموقع: .**http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution.2002htmkl** ، تم تصفح الموقع يوم: 18– 8– 2016.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08– 19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، **المتضمن التعديل الدستوري 2008**، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2008. ص.10.

[3] عمار عباس،" التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه" ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 12، جوان(2014)، ص.99.

[4] قانون رقم 8– 19، **مرجع سابق الذكر**، ص.9.

30 %عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (5) مقاعد.

35 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين(32) مقاعد.

50 % بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية الولائية حددت ب:

30% عندما يكون عدد المقاعد35 و39 و43 و47 مقعدا.

35% عندما يكون عدد المقاعد51 إلى 55 مقعدا.

أما على مستوى المجالس الشعبية البلدية فقد حددت النسب كما يلي:

30% المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة[1].

وعلى إثر هذا التعديل والقانون العضوي عرفت نسبة تواجد المرأة في المجالس المنتخبة تطورا كبيرا وهو ما توضحه الجداول التالية:

- **نسبة النساء في المجلس الشعبي الوطني:**عرفت الغرفة السفلى للبرلمان مشاركة نسب معتبرة للنساء حيث تحصلت على مقاعد متباينة من سنة 1962 والى غاية 2017، والجدول التالي يبين ذلك:

الفترة التشريعية	1962	1964	1977	1982	1987	1997 2002-	-2002 2007	-2007 2012	-2012 2017
النواب-رجال	-	-	-	-	-	**376**	**362**	**359**	**316**
النواب - نساء	**10**	**2**	**9**	**4**	**7**	**13**	**27**	**30**	**146**
مجموع مقاعد البرلمان	**194**	**138**	**261**	**281**	**295**	**389**	**389**	**389**	**462**
نسبة النساء والنواب	**%5.2**	**%1.4**	**%3.4**	**%1.4**	**%2.3**	**%3.34**	**%6.94**	**%7.75**	**%31.6**

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 12- 03 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل12 جانفي 2012 ، **يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة**، الجريدة الرّسميّة ، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012، ص .46.

الجدول رقم (7): يوضح نسبة النساء في المجلس الشعبي الوطني (1997-2016).

Source : Conseil national économique et social, rapport national sur le développement humain en Algérie 2007 réalisé en coopération avec le pnud, Algérie .p.47. Amine-Khaled Hartani, **« La loi organique du 12 janvier 2012 fixant les modalités d'élargissement de la représentation des femmes dans les assemblées élues »**, (Participation effective et durable des femmes dans les assemblées élues, Alger, 10 et 11 décembre 2013).p.6.

- **نسبة النساء في مجلس الأمة:** عرفت الغرفة الثانية هي الأخرى إشراك نسبة من النساء خلال العهدات التشريعية من 1998-2012 والجدول التالي يبين ذلك:

الفترة التشريعية	2001-1998	2004-2001	2007-2004	2012-2007
النواب- رجال	139	140	140	134
النواب – نساء	5	4	4	10
مجموع مقاعد البرلمان	144	144	144	144
نسبة النساء والنواب	3.47	2.78	2.78	7

الجدول رقم (8): يوضح نسبة النساء في مجلس الأمة.

Source: women in national parliaments: http:// www./pu.org/wmm-e/classifi-html.

تم تصفح الموقع يوم: 13- 9 – 2016.

- **نسبة النساء في المجالس المحلية:** شهدت المجالس المحلية- البلدية والولائية- هي الأخرى إشراك العنصر النسوي والجدول التالي يوضح ذلك:

	المجالس البلدية			المجالس الولائية		
السنوات	المنتخبات	المقاعد	%	المنتخبات	المقاعد	%
23 أكتوبر 1997	1281	75	5.8	905	62	6.8
10 أكتوبر 2002	3679	147	3.9	2684	113	4.2
29نوفمبر 2007	13981	1540	9	1960	133	6.6
29 نوفمبر 2012	24891	4120	16.5	2004	595	29.6
23 نوفمبر 2017	-	24891	27.54	-	2004	30

الجدول رقم (9): يوضح نسبة النساء في المجالس المحلية (1997-2017).

Source : Amine-Khaled Hartani, **« La loi organique du 12 janvier 2012 fixant les modalités d'élargissement de la représentation des femmes dans les assemblées élues »** (Participation effective et durable des femmes dans les assemblées élues ,Alger, 10 et 11 décembre 2013).p. 9.

موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الندوة الصحافية لوزير الداخلية والجماعات المحلية للإعلان عن نتائج الانتخابات المحلية 23 نوفمبر 2017 متاح على الموقع: **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar**، تم تصفح الموقع يوم: 24 – 11 – 2017.(فيما يخص نتائج الانتخابات المحلية 23 نوفمبر 2017.)

هـ- التعديل الدستور 2016: مس هذا التعديل جوانب عدة منها: **السلطة التنفيذية:** حيث حدد مدة المهمة الرئاسية ب 5 سنوات يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة (الرجوع إلى ما كان منصوص عليه في دستور 1996)، كما تضمن هذا التعديل أيضا أنه في حالة الترشح لرئاسة الجمهورية اشترط التعديل الجديد الجنسية الجزائرية الأصلية فقط[1]

دون سواها كشرط لتولي المسؤوليات العليا في الدولة والوظائف السياسية، **السلطة التشريعية** هي الأخرى عرفت تعديلا حيث أصبحت المعارضة لها دور رقابي على البرلمان وهو ما أقره الدستور في مادته 114 أين تتمتع المعارضة البرلمانية بحقوق تمكنها من المشاركة الفعلية في الأشغال البرلمانية وفي الحياة السياسية ، كما وضع أيضا التعديل الدستوري حدا للتجوال السياسي حسب ما جاء في المادة 117 منه، والذي لا طالما نادت به أحزاب سياسية وذلك للحفاظ على استقرارية البرلمان ، حيث يجرد النائب أو عضوا مجلس الأمة الذي يغير انتمائه السياسي في عهدته الانتخابية وهذا من أجل ضبط وأخلقة الحياة السياسية.

كما استحدث هذا الدستور أيضا مجالس وهيئات:وتتمثل في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات (المادة 194 " ترأس الهيئة شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية بعد استثارة الأحزاب السياسية) والمجلس الوطني لحقوق الإنسان (المادة 198" يدعى في صلب النص" المجلس" ويوضع لدى رئيس الجمهورية حامي الدستور)- وهذا بغية الارتقاء بحقوق الإنسان- ، والمجلس الأعلى

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 16 – 01 مؤرخ في26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 6 مارس سنة 2016 يتضمن **التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016، ص.16.

للشباب (المادة 200 "يحدث مجلس أعلى للشباب وهو هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية)، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (المادة 202 " تؤسس هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وهي سلطة إدارية مستقلة توضع لدى رئيس الجمهورية)، المجلس الوطني للبحث العلمي(المادة 206" يحدث مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات يدعى في صلب النص المجلس يهتم بترقية البحث الوطني في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي).

وتدعيما **لاستقلالية القضاء** وتكريس عدالة حقيقة عمادها صون كرامة الإنسان وضمان الحق في المحاكمة العدالة تحفظه سلطة قضائية وسعت مهامها وعززت دورها، ومن مقاييس المحاكمة العادلة أنه لابد أن تضمن لشخص قرينة البراءة حتى تتم إدانته من طرف جهة قضائية نظامية في إطار محاكمة عادلة[1]، فالمتمعن في التعديل الدستوري لسنة 2016 يلاحظ أن السلطة التنفيذية والمتمثلة في رئيس الجمهورية تبقى أقوى مؤسسة دستورية في البلاد لما تتمتع به من مكانة خاصة تجعل رئيس الجمهورية الفاعل الأساسي في النظام السياسي الجزائري والمهيمن على باقي السلطات في الدولة.

2-إصلاح القوانين: شهدت الجزائر منذ سنة 2011 ورشات إصلاحية شملت مختلف القوانين كقانون الانتخابات، الإعلام، الأحزاب السياسية، الجماعات المحلية أدخلت عدة تعديلات وتضمنت أحكام ومواد جديدة أدت إلى صدور قوانين جديدة وفيما يلي إيضاح لكل هذه القوانين:

2-1: قانون الانتخاب12-1: هو الأخر عرف إصلاح وذلك في إطار الورشات الإصلاحية التي تبنها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 2011، حيث جاء في خطابه الموجه إلى الأمة في 15 أفريل 2011 أنه" **ستجري مراجعة عميقة لقانون الانتخابات ويجب لهذه لمراجعة أن تستجيب لتطلع المواطنين إلى ممارسة حقهم الانتخابي في أوفى الظروف ديمقراطية وشفافية لاختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة** "[2] ، ويحمل هذا القانون في طياته أحكاما جديدة تشمل النقاط التالية:

أ- إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها: تتم عملية إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها في كل بلدية تحت مراقبة لجنة إدارية انتخابية تتكون من قاض يعين من قبل رئيس المجلس القضائي المختص

[1] **نفس المرجع** ، ص ص.16 - 36 .

[2] خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة 15 أفريل 2011" ، نقلا عن : **http://elmouradia.dz/arabe /président/recherche.html**، تم تصفح الموقع يوم: 20-8- 2016.

إقليميا رئيسا ورئيس المجلس الشعبي البلدي عضوا بالإضافة لكلا من الأمين العام للبلدية عضوا وناخبان اثنان من البلدية يعينهما رئيس اللجنة العضوية، وقد تم استبعاد الوالي في هذا القانون على غرار ما كان منصوص عليه في المادة 19 من القانون العضوي97-7 وقد أصبح للناخبين عن طريق هذا القانون الحق في الاطلاع على القائمة الانتخابية التي تعنيهم وهو نفس الحق الذي أصبح يتمتع به ممثلي الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار.

ب- إحداث آلية الإشراف والمراقبة والمتمثلة أساسا في: **اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات** بهدف تكريس الإشراف القضائي على العملية الانتخابية، وتتكون هذه اللجنة من قضاة يعينون من قبل رئيس الجمهورية ويتم وضعها بمناسبة كل اقتراع وتمارس هذه اللجنة مهام عدة منها:

- تبادل المعلومات المتعلقة بتنظيم الانتخابات وسيرها مع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات.

- الإشراف على تنفيذ أحكام هذا القانون العضوي وذلك منذ تاريخ إيداع الترشيحات إلى نهاية العملية الانتخابية.

- النظر في كل تجاوز يمس مصداقية وشفافية العملية الانتخابية إلى جانب ذلك تنظر أيضا في كل خرق لأحكام هذا القانون.

- النظر في القضايا التي تحيلها عليها اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات.

ج – إحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات: تحدث لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات ويتم وضعها أثناء كل اقتراع وتتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، بالإضافة إلى أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية إلى جانب ممثلين المترشحون الأحرار ويختارون بقرعة يجريها المرشحين الآخرين، وتقوم هذه اللجنة في إطار احترام القانون بمهمة مراقبة العمليات الانتخابية وحياد الأعوان المكلفين بهذه العملية، بالإضافة إلى ذلك تفوض هذه اللجنة أعضاء للقيام بزيارات ميدانية قصد معاينة تطابق العمليات الانتخابية مع أحكام القانون وهي مؤهلة لإخطار الهيئات الرسمية المكلفة بتسيير العملية الانتخابية بكل ملاحظة أو تقصي أو نقص أو تجاوز يتم معاينته في تنظيم العمليات الانتخابية وسيرها (المادة 176). وتعد هذه اللجنة أيضا تقارير مرحلية وتقريرا عاما تقييميا يتعلق بتنظيم الانتخابات وسيرها.(المادة 181).

ومن بين أهم الأحكام الجديدة التي تضمنها قانون الانتخابات إدراج ضمانات وميكانيزمات لضمان انتخابات نزيهة وشفافة ومنها نجد: أصبح يعتمد على صندوق شفاف في عملية الاقتراع (المادة 44) وتم تغيير إثبات تصويت الناخب بالبصمة وحبر غير قابل للمحو عوضا من التوقيع وفيما يخص الاحتفاظ بأوراق التصويت لدى كل مكتب، فقد اشترط القانون (12-01) على وضعها في أكياس مشمعة ومعرفة مصدرها وذلك إلى غاية انقضاء مدة الطعن والإعلان النهائي عن نتائج الانتخابات وهذا ما نصت عليه المادة 50 الفقرة الثالثة منه، وفيما يتعلق بانتخاب أعضاء المجالس البلدية والولائية أصبح يشترط في حالة تساوي الأصوات المتحصل عليها تعيين الفائز الأصغر سننا رئيسا للمجلس الشعبي البلدي عوضا من المترشح الأكبر سنا كما هو محررا في القانون97-7 في مادته 104. ومن جانب الأحكام المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية تم تقليص عدد التوقيعات من 75000 إلى 60000 توقيع (المادة 139)[1].

كما جاء ضمن هذا الإصلاح أيضا إقرار **قانون حالات التنافي مع العهدات البرلمانية 12-02** والذي تضمن في محتواه المهام التي تتنافى مع العهدة البرلمانية والمتمثلة في :

- وظيفة عضوية الحكومة والعضوية في المجلس الدستوري، عهدة انتخابية أخرى في مجلس شعبي منتخب.
- وظيفة أو منصب في الهيئات والإدارات العمومية والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية أو العضوية في أجهزتها وهياكلها الاجتماعية.
- وظيفة أو منصب في مؤسسة أو شركة أو تجمع تجاري أو مالي أو صناعي أو حرفي أو فلاحي.
- ممارسة نشاط تجاري.
- مهنة القضاء.
- وظيفة أو منصب لدى دولة أجنبية أو منظمة دولية حكومية أو غير حكومية.
- رئاسة الأندية الرياضية الاحترافية والاتحادات المهنية. ومن جهة أخرى أوضح القانون 12-2 الحالات التي لا تتنافى والعهدة البرلمانية وذلك حسب ما جاء في نص المادة (5) والمتمثلة في :

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 12 - 01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل12 يناير سنة2012 ، **يتعلق بنظام الانتخابات**، الجريدة الرّسميّة، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 14 يناير2012، ص ص.14- 26 .

– ممارسة نشاطات مؤقتة لأغراض علمية أو ثقافية أو إنسانية أو شرفية لا تؤثر على الممارسة العادية.

– مهمة محددة لصالح الدولة لا تتجاوز سنة.

وإذ ما وجد عضو البرلمان في حالة تنافي عن ممارسة العهدة أو الوظيفة أو المهام أو النشاط الذي يتنافى مع عهدته البرلمانية يتم إيقافه، كما أنه في حالة عدم قيام عضو البرلمان بالتصريح لدى مكتب الغرفة المعنية في غضون 30 يوما أو في حالة انقضاء هذه المدة واستمرارا حالة التنافي يعتبر العضو مستقلا تلقائيا، ويفقد عضو البرلمان عضويته تلقائيا في البرلمان عندما يتم تعيينه في الحكومة أو يتم تعيينه أو انتخابه في المجلس الدستوري[1].

2-2: قانون الأحزاب السياسية 12-4: هذا القانون تم صياغته تماشيا مع التوجيهات التي أقرها رئيس الجمهورية في أفريل 2011 أين قال:" **أنه سيتم مراجعة القانون المتعلق بالأحزاب السياسية من خلال مراجعة دور الأحزاب ووظيفتها وتنظيمها لجعلها تشارك مشاركة أنجع في مسار التجديد**"[2]، وقد تضمن هذا القانون مجموعة من النقاط :

فيما يخص الأهداف والأسس والمبادئ التي يقوم عليها الحزب منع هذا القانون أن يؤسس أي حزب سياسي أو المشاركة في تأسيسه أو هيئاته أي شخص مسؤول عن استغلال الدين الذي أفضى إلى المأساة الوطنية وكل من شارك في أعمال إرهابية ويرفض الاعتراف بمسؤوليته في المشاركة في الأعمال تدعوا للعنف والتخريب ضد الأمة ومؤسسات الدولة، كما نص هذا القانون أنه لا يجوز لأي حزب سياسي أن يختار لنفسه رمزا أو اسما أو علامة أخرى مميزة يملكها حزب أو منظمة أخرى وجدت قبله أو سبق أو ملكتها حركة يكون موقفها وعملها مخالفا لمصالح الأمة ومبادئ ثورة أول نوفمبر 1954، غير أن هذا القانون أضاف في الشروط الواجب توفرها في الأعضاء المؤسسين حيث أضاف في مادته 17 أنه "يجب أن تكون ضمن الأعضاء المؤسسين للحزب نسبة ممثلة من النساء". الجديد في هذا القانون أيضا هو وجوب تسليم وزارة الداخلية وصل إيداع للتصريح وهو ما جاء في

[1] الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 12 - 02 مؤرّخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل12 يناير سنة 2012 **يحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية**، الجريدة الرّسميّة، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 14 يناير 2012، ص ص. 41 ، 42.

[2] خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة 15 أفريل 2011" ، نقلا عن :

http://elmouradia.dz/arabe /président/recherche.html ، تم تصفح الموقع يوم: 20- 8- 2016.

نص **المادة 18** أين أقرت أنه" يتم التصريح بتأسيس حزب سياسي بإيداع ملف لدى وزارة الداخلية ويترتب على هذا الإيداع وجوب تسليم وصل إيداع التصريح بعد التحقق الحضوري من وثائق الملف"، ويضبط الحزب أهدافه في قانون أساسي وبرنامج أساسي يودعهما لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية[1]، بالرغم من أن هذا القانون أضاف أشياء إلا انه لا يخلوا من بعض الانتقادات حيث تسيطر الإدارة والمتمثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية على الأحزاب السياسية منذ مرحلة التأسيس ما يشكلا تدخلا واضحا في التنظيم الداخلي للأحزاب السياسية[2].

2-3: إصلاح الحكم المحلي عبر إقرار قانوني البلدية(11- 10) والولاية (12-07): شكل صدور قانوني البلدية والولاية توجه أخر نحو إرادة الدولة في إصلاح الإدارة وترشيدها وذلك عبر إقرار تعديلات على كلا القانونين وذلك بتعزيز صلاحيات الإدارة المحلية وإعطاء مكانة للمواطنين على المستوى المحلي للمشاركة في القرار المحلي وتدبير شؤونه وذلك في إطار إرساء ديمقراطية جوارية .

أ- **قانون البلدية11-10:** تضمن هذا القانون إضافات جديدة حيث عزز من الديمقراطية التشاركية* وذلك عبر إعطاء هذا القانون للمواطنين الحق في المشاركة في تسيير شؤون البلدية باعتبارها الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول خياراتهم وأولوياتهم فيما يخص التهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبإمكانه تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين، وقصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية وفي إطار التسيير الجواري يسهر المجلس

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 12- 4 المؤرخ في 21 صفر 1433 الموافق ل15 جانفي 2012 **المتضمن قانون الأحزاب السياسية**، الجريدة الرّسميّة العدد 02، الصادرة بتاريخ 14 يناير 2012، ص ص .10-12.

[2] تقرير الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الإنسان،" **إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع والمجال السياسي في الجزائر تحليل نقدي**" ، 2012، ص.45.

***الديمقراطية التشاركية:** تشكل الإطار المؤسساتي الذي تتحقق من خلاله الممارسة المواطنة والتعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية. وذلك لتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين، والدفاع عن حرياتهم، وتمكينهم من الحقوق الأساسية ومن التنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه، في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون، وتؤمن فيها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة وترسى فيها دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع: عبد المجيد رمضان،" الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)" ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد16 جانفي (2017)، ص.76.

الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم وهذا ما يدل على تدعيم مبادئ الحكم الراشد، ومن جانب هيئات البلدية وهياكلها نجد أن هذا القانون منح للأمين العام للبلدية مكانة عبر إدخاله كهيئة من هيئات البلدية إلى جانب كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي البلدي، كما قلص هذا القانون الجديد الدورات العادية لاجتماع المجلس الشعبي البلدي من دورة عادية كل 3 أشهر إلى شهرين كما يمكن لمواطني البلدية حضور مداولات المجلس الشعبي البلدي إلا في بعض الحالات تكون المداولات مغلقة في حالة دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين[1] ، وجاء هذا التمكين بهدف تطبيق وتجسيد مبدأ الرقابة الشعبية التي لا يمكن أن تتم إلا بتمكين سكان البلدية من مراقبة ومتابعة منتخبيهم وحثهم على القيام بواجباتهم والوفاء بالتزاماتهم اتجاه المواطنين[2].

أما من ناحية تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي فقد اقر هذا القانون أنه في حالة تساوي الأصوات يعلن رئيسا المرشح أو المرشحة الأصغر سنا على عكس القانون القديم الذي كان يختار المرشح الأكبر سنا ولعل هذا القرار يعود إلى رغبة الدولة في فسح المجال أمام الشباب لتولي مناصب ذات مسؤولية- تشبيب الإدارة- ، أما من جانب إنهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي فقد تم من خلال هذا القانون إلغاء المادة التي تنص على سحب الثقة من رئيس المجلس الشعبي البلدي على غرار ما كان منصوص عليه في المادة 55 من القانون البلدية القديم 90-08 والتي تنص على أنه تسحب ثقة المجلس الشعبي البلدي من رئيسه وتنته مهامه عن طريق اقتراع علني بعدم الثقة وبأغلبية ثلثي أعضائه"[3]، فهذا القانون جاء لتكريس مبادئ الحكم الراشد وذلك من خلال تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية.

ب – قانون الولاية 12-7: تضمن هذا القانون تعديلات حيث أعطى نظرة تعريفية جديدة للولاية ، كما تم استحداث مادة جديدة (المادة 5) والتي تتعلق بتخصيص الدولة للولاية بصفتها الجماعة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11 - 10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة، 2011 **يتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية العدد37، الصادرة بتاريخ 3 يوليو 2011، ص ص.8- 26.

[2] محمد خشمون، **مشاركة مجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010-2011)، ص.157.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90- 08 الموافق ل 7أ فريل 1990، **المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية العدد رقم 15، الصادرة في 11 أفريل 1990، ص.10.

الإقليمية للموارد المخصصة لتغطية الأعباء والصلاحيات المخولة لها بموجب القانون، وأصبح باستطاعة الولاية إقامة علاقات مع جماعات إقليمية أجنبية قصد إرساء علاقات تبادل وتعاون مع احترام القيم والثوابت الوطنية غير أن هذه العلاقة تخضع للموافقة من قبل وزير الداخلية والجماعات المحلية وبعد أخذ رأي الوزير المكلف بالشؤون الخارجية، كما أضفى هذا القانون الصبغة التكنولوجية وذلك عند إرسال الرئيس الإستدعاءات لأعضاء المجلس الشعبي الولائي وذلك كتابيا وعن طريق البريد الالكتروني، وهو ما جاء في نص المادة 17 والتي نصت على" يرسل الرئيس الاستدعاءات لدورات المجلس الشعبي الولائي إلى أعضاء المجلس الشعبي الولائي كتابيا وعن طريق البريد الإلكتروني وتكون مرفقة بجدول الأعمال وتسلم لهم في مقر سكناهم مقابل وصل استلام قبل عشرة (10) أيام كاملة على الأقل من الاجتماع.

أما فيما يتعلق بسير المجلس الشعبي الولائي فقد أقر القانون أنه إذ لم يجتمع المجلس الشعبي الولائي وبعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني فان المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة أيام كاملة على الأقل تكون صحيحة مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين[1]، وهو ما يختلف عن ما كان منصوص عليه في المادة 15 من القانون القديم 90- 9 والتي كانت تنص على أنه: إذا لم يعقد اجتماعه لعدم اكتمال النصاب القانوني بعد استدعائين متتابعين يفصل بينهما ثلاث أيام على الأقل فان مداولات المجلس المتخذة بعد الاستدعاء الثالث تصبح صحيحة مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين[2].

ومن جانب مالية الولاية أضاف هذا القانون موارد مالية تتكون من خلالها وهو ما أوضحته المادة 150 والتي تنص على أنه تتكون موارد الميزانية والمالية للولاية بصفة خاصة من: التخصيصات، ناتج الجباية والرسوم ،الإعانات وناتج الهبات والوصايا، مداخيل ممتلكاتها، مداخيل أملاك الولاية، القروض،

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12 - 07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433الموافق ل 21 فبراير سنة 2012 **يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية** العدد12، الصادرة بتاريخ 29 فبراير2012، ص.10.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90- 9 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق ل 17 افريل 1990 **يتعلق بالولاية** ، الجريدة الرسمية، العدد15،المادة 15، ص.505.

ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها الولاية ، جزء من ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الإشهارية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات[1].

وقد أقر وزير الداخلية والجماعات المحلية حسب تصريح له في لقاء الحكومة مع الولاة أنه سيتم الشروع قريبا في مراجعة قانوني البلدية والولاية تماشيا مع التعديل الدستوري الجديد 2016 وحسبه فان الهدف من مراجعة هذين القانونين يهدف إلى وضع الحلول التي تتناسب مع متطلبات الوقت الراهن لان البلديات والولايات هي رهان تكثيف الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة[2].

ثانيا: الحكامة الاقتصادية والاجتماعية (الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية): عرفت الجزائر تبني برامج إصلاحية منذ نهاية الثمانيات وبداية التسعينات وقد استندت هذه البرامج لسياسات المشروطية التي وضعتها الدول المانحة للمساعدات المالية، حيث شهدت الجزائر في تلك الفترة عجز اقتصادي نجم عنه تراكم المديونية الخارجية وانسداد الوضع السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية وحالة الفراغ الدستوري والقانوني في المؤسسات لم تستطيع من خلالها الجزائر تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وأمام هذا الوضع المتردي استلزم على الدولة الجزائرية إتباع توصيات المؤسسات المالية والدولية التي تقرن تقديم مساعداتها بما تسميه بالانفتاح الديمقراطي والإصلاح السياسي– ربط الإصلاح الاقتصادي بشرط الإصلاح السياسي– كشرط لتقديم المعونة المالية لكي يمكن تحقيق الحكم الجيد، وعلى اثر ذلك قام صندوق النقد الدولي منذ التسعينات بفرض سياسات الإصلاح الاقتصادي في إطار برنامج التكييف الهيكلي وتمثلت هذه السياسات في الحد من الإنفاق الحكومي وتحرير التجارة الخارجية [3]، فشهدت الجزائر على إثرها تبني برامج إصلاحية كبرنامج التعديل الهيكلي (1993–1994)، التعديل الهيكلي الثاني (1995–1998)، وبرنامج الاستقرار الاقتصادي 1994–1995 والإصلاح الذي تبنته الدولة والمتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية

[1] قانون الولاية رقم 12–07، **مرجع سابق الذكر**، ص.119.

[2] الإذاعة الجزائرية، "إطلاق رخصة السياقة البيومترية والبطاقة الرمادية الالكترونية تدريجيا في الجزائر 2017" نقلا عن:**www.radoialgerie.dz/news/article/2016111293839.html**،تم تصفح الموقع يوم: 22–11– 2016.

[3] عامر مصباح، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999–2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007–2008)، ص ص.133– 135.

1988،التصحيح الهيكلي الثالث (1988–1992)[1] ، كما بادرت الجزائر خلال الألفية الأخيرة إطلاق برامج إصلاحية اقتصادية جديدة وذلك عبر إقرار برامج تنموية ضخمة رصدت لها مبالغ مالية كبيرة بداء ببرنامج الإنعاش الاقتصادي(2001–2004) مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي2010–2014 وصولا إلى البرنامج التنموي الخماسي2015–2019، هذه البرامج جاءت كلها من أجل إرساء الحكامة الاقتصادية وتعزيز التنمية البشرية وتحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين وتحقيق تنمية مستدامة.

1– برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004): خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر525 مليار دج ويمتد هذا البرنامج على مدى متوسط الأجل من (2001–2004) وخصص للأنشطة المتعلقة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتحسين الإطار المعيشي للسكان وكذا تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية وتعزيز المرافق العمومية وتنمية الموارد البشرية وقد تم إدراج ضمن هذا البرنامج 16023 مشروع ، وقد تم توزيع هذا الغلاف المالي حسب كل قطاع والجدول التالي يوضح ذلك:

القطاعات	رخص البرنامج بمليار دج					مجموع رخص البرنامج %
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
الأشغال العمومية	93	77.8	37.6	2	210.4	40.1
التنمية المحلية	32.4	42.9	37.7	3	114	21.7
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15	/	/	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

الجدول رقم (10): يوضح مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب كل قطاع.

[1] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر" ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد الثامن ، جانفي (2005)، ص ص.4–6.

المصدر: فوزية خلوط،" برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 29 فيفري (2013)، ص .100.

1-1 : الجوانب الاجتماعية المترتبة عن برنامج الإنعاش الاقتصادي:

أ- **البطالة:** من بين الأهداف المسطرة لهذا البرنامج خلق مناصب عمل وذلك ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية كون هذان القطاعان استفادا مباشرة من المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامج في حين نجد قطاع الصناعة والخدمات تم خلق فيهما مناصب غير مباشرة والجدول الموالي يوضح لنا تطور معدلات البطالة خلال تطبيق مضمون هذا البرنامج[1].

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة	29.5	27.3	25.7	23.7	17.7

الجدول رقم (11): يوضح معدل البطالة ضمن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المصدر: فوزية خلوط، "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 29 فيفري (2013)، ص .100.

يبين لنا الجدول أعلاه أن معدل البطالة في الجزائر عرف انخفاضا من 29.5 سنة 2000 إلى 17.7 سنة 2004 وهو دليل على الانعكاس الايجابي لتطبيق هذا البرنامج على الجانب الاجتماعي.

ب - **تخفيض نسبة الفقر:** شكل تخفيض معدل الفقر في الجزائر من بين أهم الأهداف الهامة التي حددها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فقد عرف الفقر انتشارا واسعا بين مختلف فئات المجتمع وفي مختلف مناطق الوطن خصوصا في فترة التسعينيات بسبب الظروف الأمنية المتردية التي عاشتها الجزائر والتي أثرت على الوضع الاقتصادي في تلك الفترة من جهة ومن جهة أخرى تبني الجزائر سياسة الإصلاحات الهيكلية آنذاك والتي نتج عنها تسريح عدد كبير من العمال وغلق العديد من المؤسسات الاقتصادية الأمر الذي أدى بالحكومة الجزائرية إلى تخصيص جزء هام من برنامج

[1] فوزية خلوط ،" برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 29 فيفري (2013)، ص ص .99-107.

دعم الإنعاش الاقتصادي نحو المشاريع التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان والجدول التالي يبين لنا تطور مؤشرات مستوى معيشة السكان:

المؤشرات	تغيير الحجم السنوي الفترة 1995-2000%	تغيير الحجم السنوي (2000-2004)%
استهلاك العائلات	0.9	3.3
الدخل المتاح للعائلات / المقيم	3.7	5.4
دخل الأجراء	1.1	5.2
التضخم	6.3	3

الجدول رقم (12): يوضح تطور مؤشرات مستوى معيشة السكان (2001-2004).

المصدر: شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011- 2012)، ص.297.

فمن خلال هذا الجدول يتضح تحسن المؤشرات المرتبطة بمستوى معيشة السكان خلال الفترة (2000-2004) حيث تحسن معدل استهلاك العائلات من 0.9 % إلى 3.3% وارتفاع دخل العائلات من 3.7 إلى 5.4% كما عرف دخل الأجراء ارتفاعا من1.1% خلال الفترة 1995-2000 إلى 5.2% خلال الفترة (2000-2004) وقد أدى هذا التحسن المسجل في المستوى المعيشي للأفراد إلى انخفاض نسبة الفقر من 22.99% سنة 2000 إلى 18.55 %سنة 2004 بمعدل انخفاض قدره 21 % [1].

[1] شعبان فرج، **مرجع سابق الذكر**، ص.297.

البرنامج الخاص التكميلي لتنمية ولايات الجنوب: تم إعداد هذا البرنامج من قبل الحكومة وفقا للتعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية أثناء زيارته إلى كل من ورقلة والأغواط وقد وجه هذا البرنامج أساسا إلى تحسين ظروف حياة المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى إلى ترقية أسباب تنمية اقتصادية مستدامة في هذا الجزء من التراب الوطني ، إن البرنامج يعني الولايات العشرة التالية: أدرار والأغواط وبسكرة وبشار وتمنراست وورقلة وإيليزي والوادي وغرداية . إضافة إلى هذا تم إقرار مشروع نقل الماء الشروب على مسافة تزيد عن 700 كلم، من المياه الجوفية الوفيرة الموجودة في منطقة عين صالح نحو مدينة تمنراست وناحيتها. ولتمويل هذا المشروع تمت إضافة قسط أول قيمته 50 مليار دج، إلى البرنامج الخاص التكميلي لتنمية ولايات الجنوب هذا، وقرر مجلس الوزراء أن يرصد مخصص قدره 50 مليار دج لإنجاز مدينة حاسي مسعود الجديدة في إطار تجنيب هذا الحقل البترولي المخاطر الكبرى ومن ثمة يصبح مجموع المخصص المقرر في إطار البرنامج الخاص لتنمية الجنوب 377 مليار دج.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: يعد البرنامج تكملة لمسار الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الدولة وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 4203 مليار دج وقد أضيف في هذا البرنامج برنامجين أحدهما متعلق بمناطق الجنوب* بقيمة مالية تقدر ب432 مليار دج وأخر بمناطق الهضاب العليا* بقيمة 620 مليار دج وقد تم توزيع المبالغ المالية على كل قطاع والجدول التالي يوضح ذلك:

- **أزيد من 296 مليار دج لتحسين ظروف حياة الساكنة من بينها:** أزيد من 1

10 مليار دج لإنجاز 60 ألف مسكن إضافي،- 20 مليار دج لربط البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء، أزيد من 80 مليار دج للموارد المائية، 7 ملايير دج للتعليم العالي وبالخصوص لإنجاز 10 آلاف مقعد بيداغوجي ،- قرابة 12 مليار دج للتربية الوطنية لإنجاز 14 ثانوية و50 مدرسة أساسية و497 قسم و202 مطعم مدرسي و 372 مرفق رياضي، أزيد من 3 مليار دج للتكوين المهني من أجل إنجاز 11 مركز تكوين و10 ملحقات وداخليات ، أزيد من 15 مليار دج للرعاية الصحية، موجهة لبناء 9 مستشفيات ومؤسستين استشفائيتين جامعيتين و20 وحدة خفيفة للعلاج و13 مركز متخصص، قرابة 6 ملايير دج لقطاع الشبيبة والرياضة لإنجاز 10 قاعات متعددة الرياضات و16 مركب رياضي جواري و11 مسبح و20 حوض للسباحة، قرابة 19 مليار دج برسم البرامج البلدية للتنمية، أزيد من 9 ملايير دج برسم تعزيز منظومات ترقية التشغيل، قرابة 3 ملايير دج لقطاع الثقافة لإنجاز 19 مكتبة ومسرحين اثنين ومتحف ومعهد للموسيقى، 5.2 مليار دج لحماية البيئة.

2 - قرابة 74 مليار دج مرصودة للتنمية الاقتصادية من بينها: أزيد من 47 مليار دج لتطوير وتعزيز شبكة الطرقات، أزيد من 2 مليار دج لقطاع النقل، أزيد من17 مليار دج لقطاع الفلاحة،أزيد من 2 مليار دج لتنمية المناطق الصناعية والأنشطة، أزيد من مليار دج لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والسياحة، 3 ملايير دج لتخفيض نسب فوائد القروض المصرفية الموجهة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفلاحة.

3 - قرابة 20 مليار دج موجهة لتحسين وسائل الإدارة وخصوصا العدالة ومصالح الرقابة .

***مشروع برنامج تكميلي لتنمية الهضاب العليا:** إن هذا البرنامج الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في سبتمبر 2005 ، بمخصص إجمالي قدره 620 مليار دينار، يتكون مما يلي :

أولا: 288,5 مليار دينار لتحسين ظروف معيشة الساكنة من بينها: 73,8 مليار دينار موجهة لقطاع السكن، 36,4 مليار دينار موجهة لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي،20,2 مليار دينار لقطاع الصحة، 43,2 مليار دينار لتزويد الساكنة بالمياه ،57 مليار دينار لتوصيل الغاز والكهرباء إلى البيوت،14,7 مليار دينار للشبيبة والرياضة والثقافة، 43,2 مليار دينار للتشغيل والتضامن الوطني .

ثانيا : 233 مليار دينار لترقية التنمية الاقتصادية، من بينها : 50 مليار دينار لتنمية الري الفلاحي، 137 مليار دينار لتنمية الهياكل القاعدية للنقل بما فيها السكك الحديدية والطرق، 39,3 مليار دينار لتنمية الفلاحة والغابات، 6,7 مليار دينار لتنمية الصناعة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والسياحة .

ثالثا: 18 مليار دينار لتعزيز مصالح الدولة من بينها 11,3 مليار دينار لقطاع العدالة.

رابعا: 36,8 مليار دينار لمشاريع البلدية للتنمية.

خامسا: 29 مليار دينار لانطلاق ورشة إنجاز مدينة بوغزول الجديدة، لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع: موقع رئاسة الجمهورية: http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm ، تم تصفح الموقع يوم: 30-1-2017.

القطاعات	المبالغ المخصصة /مليار دج
1 – برنامج تحسين ظروف معيشة السكان وتشمل:	1908.5
قطاع السكن	555
قطاع التربية الوطنية	200
قطاع التعليم العالي	141
2 – برنامج تطوير المنشآت الأساسية:	17031.1
قطاع النقل	700
قطاع الأشغال العمومية	600
قطاع الموارد المائية (سدود وتحويلات)	393
قطاع تهيئة الإقليم	10.15
3 – برنامج دعم التنمية الاقتصادية ويشمل:	337.2
قطاع الفلاحة والتنمية الريفية	300
قطاع الصناعة	13.5
ترقية الاستثمار	4.5
قطاع الصيد البحري	12
قطاع السياحة	3.2
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4
4 – تطوير الخدمات العمومية وتحديثها وتتضمن:	203.9
قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	16.3
قطاع العدالة	34
قطاع الداخلية	64
قطاع المالية	65
قطاع التجارة	2
قطاعات الدولة الأخرى	22.6

الجدول رقم (13): يوضح مخصصات البرنامج التكميلي (2005-2009) حسب كل قطاع.

المصدر: من إعداد الباحثة.

بالاستناد على: ناجية صالحي، فتيحة مخناش،" **أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2004) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعال والمستديم**" (ورقة بحث قدمت في أشغال المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير أيام11- 12 مارس2012)، ص ص.6-8.

فوزية خلوط، "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 29 فيفري (2013)، ص .110.

فمن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن الدولة تولي أهمية كبيرة لتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لها غلاف مالي قدره 1908.5 مليار دج ويأتي في الدرجة الأولى في هذا البرنامج قطاع السكن باعتباره قطاع حساس في الجزائر والذي حظي بغلاف مالي قدره 555 مليار دج لانجاز 1010000 مسكن، ويليه قطاع التربية والتعليم ب200 مليار دج من أجل انجاز العديد من الهياكل التعليمية ، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ **141** مليار دج من أجل فتح جامعات، ومراكز جامعية بهدف تحسين ظروف التحصيل العلمي على مستوى الجامعة، كما تم الاهتمام بمشاريع التطهير والتزود بمياه الشرب، ومشاريع إيصال الغاز والكهرباء للبيوت، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية، إلى جانب ذلك تم تخصيص **17031.1** مليار دج من أجل تطوير المنشآت الأساسية بما فيها تحديث خطوط السكك الحديدية، وإنشاء عدد معتبر من محطات النقل في كثير من الولايات.

بينما نجد أن برنامج دعم التنمية الاقتصادية خصص له مبلغ 337.2 مليار دج، وذلك من أجل دعم مشاريع الفلاحة والصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، السياحة وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما قطاع الخدمة العمومية فتم تخصيص له **203.9** مليار دج، ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطوير جهاز العدالة، وقطاع التجارة والمالية باعتبارها قطاعات حساسة في تقديم الخدمة العمومية للمواطنين بجودة ونوعية.

3- البرنامج الخماسي 2010-2014: تم تخصيص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار ويحتوي هذا البرنامج على مبالغ مخصصة لكل قطاع كلا

حسب اختصاصه فقد خصص لقطاع التربية الوطنية مبلغ قدره 852 مليار دج وذلك لانجاز عدد من المشاريع والمتمثلة في إنشاء 3000 مدرسة ابتدائية وإنشاء 1000 متوسطة إلى جانب كذلك بناء 850 ثانوية، بالإضافة إلى ذلك إقامة 2000 مرفق ما بين الإقامات الداخلية نصف داخلية والمطاعم وتكوين 136 ألف معلم عن بعد و78 ألف معلم في الطور الاكمالي، أما قطاع التعليم العالي فقد رصد له مبلغ مالي قدره 868 مليار دج وذلك لانجاز600.000 مقعد بيداغوجي و40.000 إقامة جامعية وهذا لغرض تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة .

من جانب أخر خصص لقطاع التكوين والتعليم المهني مبلغ مقداره 200 مليار دج تم إنشاء 1600000 منصب تكوين ل221 معهد وطني متخصص في التكوين المهني و104 مراكز مهنية للتكوين والتمهين وذلك لتكييف التكوين المهني مع حاجيات السوق من حيث النوعية والنجاعة، بينما قطاع الصحة هو الأخر حدد له غلاف مالي قدر ب 619 مليار دج وذلك لانجاز العديد من المشاريع منها: 172 مستشفى و45 مركب متخصص في الصحة 377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة علاج و17 مدرسة للتكوين الشبه طبي وأكثر من 70مؤسسة لفائدة المعاقين، وتكوين أطباء والهدف من ذلك ضمان العلاج عبر انجاز هياكل جوارية متخصصة.

فيما خصص لقطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي40 مليار دج لانجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين واستحداث ثلاث ملايين منصب عمل على المدى الخماسي[1]،أما البحث العلمي والتكنولوجيات الإعلام والاتصال خصصت الدولة لهذا الجانب غلافا ماليا قدره 250 مليار دج حيث تم تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و500 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن المنظومة التربوية ومنظومة التعليم والتكوين و100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية، وإنشاء 6 وحدات جديدة للبحث ومركز وطني للبحث في مجال التكنولوجيات الحيوية، أما قطاع السكن والذي يعد من بين أولويات البرامج التنموية فقد خصص له مبلغ مالي قدر ب 3700 مليار دج ، من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنشاء2 مليون وحدة

[1] فطيمة حاجي، " **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر الفترة 2005–2014**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013– 2014)، ص.163.

سكنية منها500.000 إيجاري و500.000 ترقوي، و300.000 لامتصاص السكن الهش و700.000 سكن ريفي، إلى جانب كل هذه القطاعات تم رصد أيضا تخصيصات مالية لقطاعات أخرى:

– قطاع الموارد المائية أين خصص له 2000 مليار دج لانجاز مختلف السدود والتحويلات ومحطات التصفية.

– قطاع الشباب والرياضة: استفاد ب 1130 مليار دج من أجل انجاز ملاعب ومركبات رياضية جوارية وقاعات متعددة الرياضات وغيرها، بينما قطاع الأشغال العمومية حددت له ميزانية قدرها 3.1000 مليار دج لاستكمال الطريق السيار شرق غرب وانجاز الطرق الوطنية، وغيرها من القطاعات الأخرى التي خصصت لها أغلفة مالية[1].

وقد كان من أثار البرنامج الخماسي 2010–2014 أن النمو الاقتصادي سجل تقدما متوسطا بنسبة 4% على مدى الفترة 2010–2014 كما أن نسبة البطالة التي شهدت انخفاضا حيث انتقلت من 29.5% سنة 2000 إلى 9.8 % سنة 2013 وذلك بفضل استحداث مناصب عمل جديدة[2].

4– البرنامج الخماسي للنمو2015–2019: تدعيما لمواصلة وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وإقرار البرامج التنموية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا البرنامج الخماسي2010–2014 تم إقرار البرنامج الخماسي 2015–2019 والذي تسعى الدولة من خلاله إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

– تحقيق نسبة نمو سنوية تقدر ب7% وكذا الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين ووضع برنامج خاص للتنمية لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية.

– استكمال برامج الإصلاحات الرامية أساس إلى عصرنة الإدارة ومراقبة استعمال الموارد العمومية، عصرنة المنظومة المصرفية والمالية.

[1] بيان مجلس الوزراء حول، **برنامج التنمية الخماسي 2010– 2014** ، 24 ماي 2010 ص ص .13 – 21.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مخطط عمل الحكومة** من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2014، ص.11.

– مواصلة انجاز منشآت صحية جديدة سواء تعلق الأمر بالمؤسسات المختصة أو المراكز الاستشفائية الجامعية وغيرها.

– إنشاء أقطاب متكاملة للتنمية الاقتصادية في عدة ولايات في البلاد.

– المواصلة في إنشاء هيئات مدعمة لإصلاح المنظومة التربوية عبر تنصيب المجلس الوطني للتربية والتكوين وإعادة تفعيل المرصد الوطني للتربية والتكوين.

وفيما يتعلق بالمنشآت الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن الحكومة تعتزم العمل على عصرنتها بهدف ترقية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتشجيع على اندماج مجتمعنا في اقتصاد يقوم على العلم والمعرفة، وعلاوة على رخص الجيل الثالث الممنوحة لمتعاملي الهاتف النقال، فإن نظام الجيل الرابع للهاتف الثابت يغطي عند إطلاقه عواصم الولايات 48.

كما سيتم ربط كل البلديات والتجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 1000 نسمة في الشمال وأكثر من 500 نسمة في الجنوب، وكذا المناطق الصناعية والمؤسسات التربوية والصحية بالألياف البصرية، ومن جانب تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال سيتم إنجاز حظائر تكنولوجية في كل من عنابة ووهران وورقلة، ودخولها حيز الخدمة. وسيُشرع في إنشاء هيئات لتأمين المعلومات وهيئة للتصديق الإلكتروني، انجاز برنامج ربط المناطق الصناعية والمؤسسات التربوية ومؤسسات التكوين والصحة و2000 ملحقة بلدية عبر الوطن بشبكة الألياف البصرية[1].

– برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار, أي ما يعادل 280 مليار دولار, تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات واستحداث مناصب الشغل[2].

– انجاز 1,6 مليون مسكن وتم تقسيم هذا البرنامج كالتالي:

800.000 سكن عمومي إيجاري: المعروف بالسكن الاجتماعي،400.000 وحدة سكنية بيع بالإيجار، 400.000 سكن ريفي: تتمثل هذه الصيغة في انجاز سكن لائق في المحيط الريفي عبر البناء الذاتي وذلك في إطار سياسة الدولة الرامية إلى تطوير الفضاءات الريفية وإلى استقرار السكان[1].

---

[1] **نفس المرجع** ، ص ص. 11– 28.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، نشاطات الوزير الأول نقلا عن الموقع:

http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html ، تم تصفح الموقع يوم: 6– 4 – 2016.

فهذا البرنامج منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن, والتربية التكوين, والصحة العمومية, وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ.

فكل هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الجزائر تشكل دافعة نحو إرساء الحكم الراشد.

المطلب الثالث: قياس الحكم الراشد في الجزائر: قراءة لمؤشراته

إن قياس الحكم الراشد في الجزائر وتقييمه من قبل المنظمات الدولية مبني على مجموعة من المؤشرات الدولية الأساسية، ومن بينها البنك الدولي الذي اصدر تقرير عن مؤشرات إدارة الحكم في الجزائر من الفترة 1996-2016 والذي أوضح تطور مختلف هذه المؤشرات، ولقد تم تصنيف الدول وفق مؤشرات الحكم الراشد وفق نسب مئوية تتراوح ما بين (0- 100%)، حيث تشير النسبة المئوية الأعلى إلى حالة أفضل تخص الدول ذات الإدارة الرشيدة والحكم الجيد وينقسم دليل المؤشر إلى خمس مستويات وهي كالتالي:

المستوى الأولى: أعلى من 75 % ويدل على وضع ممتاز.

المستوى الثاني: أعلى من 50 % ويدل على وضع جيد.

المستوى الثالث: أعلى من 25 % ويدل على وضع متوسط.

المستوى الرابع: أعلى من 10 % ويدل على وضع ضعيف.

المستوى الخامس: أقل من 10 % ويدل على وضع ضعيف جدا[2].

وبالاستناد إلى نسب دليل هذا المؤشر فإننا سنحاول استقراء البيانات التي قدمها البنك الدولي فيما يخص الجزائر وذلك منذ سنة 2000 والى غاية 2016 وهي كتالي:

أولا: مؤشر إبداء الرأي والمساءلة: ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين في أي بلد ما على المشاركة في انتخابات حكومتهم[1] ، كما يقيس أيضا حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والإعلام الحر[2]. وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر نسب متباينة والجدول التالي يوضح ذلك:

---

[1] انجاز 1.6 مليون مسكن في إطار البرنامج الخماسي 2015- 2019، نقلا عن :

http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/234851. ، تم تصفح الموقع يوم: 15- 5- 2017.

[2] يوسف أزروال، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008- 2009)، ص.121.

السنوات	النسبة %
2000	13
2001	غير متوفرة
2002	17.3
2003	17.3
2004	24.5
2005	26.4
2006	22.1
2007	19.7
2008	19.7
2009	17.1
2010	18
2011	18.3
2012	21.8
2013	22.7
2014	22.7
2015	25
2016	23.65

الجدول رقم (14): يوضح مؤشر إبداء الرأي والمساءلة في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".

Source: World Bank. Worldwide Governance Indicators 1996-2014, web site : **http://documents.worldbank.org/curated/en/474611468184769638/country-data-report-for-algéria-1996-2014**. visité par:28-12-2015.
http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports, Accédé Le : 14-5-2017.

ومن أجل تبسيط قراءة معطيات الجدول السابق، ندرج الشكل الموالي الذي يترجم البيانات إلى شكل بياني

[1] Daniel Kaufman, " governance matters 2010: worldwide governance indicators highlight governance successes, reversals, and failures" voir: **www.brookings, edu/research /opinions/2010/9/24 wgi** , web Visited in : 30-11-2014 ,15:18.

[2] Daniel Kaufman, Aart Kraay,Massimo mastruzzi **" governance matters viii aggregate and individual governance indicators 1996-2008"** ,policy research working paper 4978,the world bank development research group macroeconomics and growth team, june,2009,p.6.

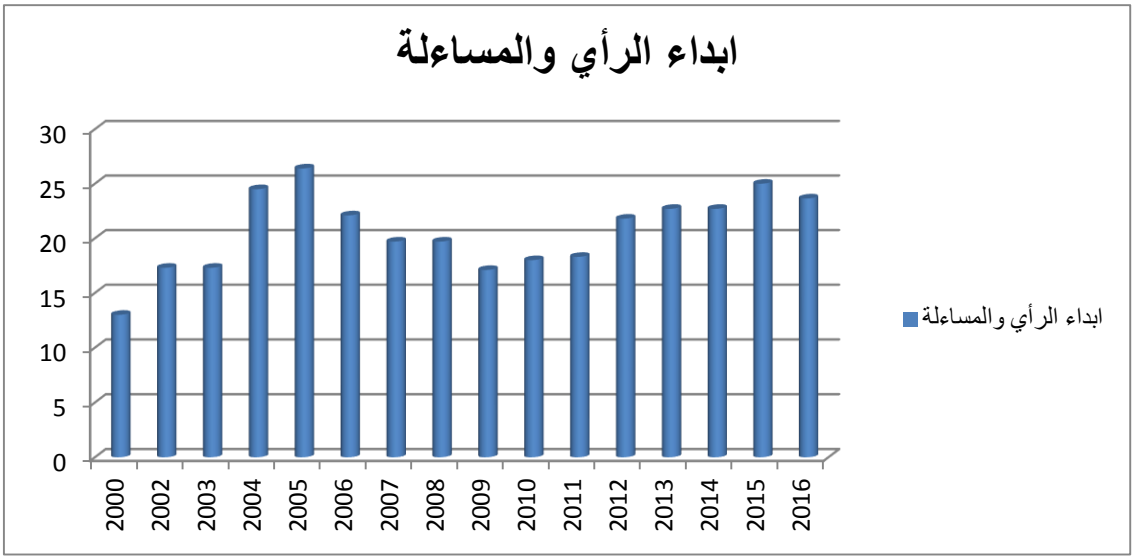

الشكل رقم (16): يوضح مؤشر إبداء الرأي والمساءلة خلال الفترة "2000 – 2016".

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (14).

فمن خلال هذا الشكل البياني يتضح أن هذا المؤشر لم يحقق مستوى جيد إلا في الفترة ما بين (2004-2005) حيث قدرة قيمة هذا المؤشر في سنة 2004 ما نسبته 24.5% ليصل إلى أعلى معدل له في سنة 2005 بنسبة تقدر ب26.4% ليعود بعدها في الانخفاض من سنة 2006 إلى 2009 ليضع هذا المعيار الجزائر في المستوى الضعيف غير انه في سنة 2010- 2015 عرف تحسن طفيف، لتشهد سنة 2016 انخفاض حيث قدرت قيمة المؤشر0.88- أي اقل من القيمة المحددة (- 2.5 إلى + 2.5) بنسبة تقدر ب23.65 %.

وبما أن هذا المؤشر يقوم على قياس مدى قدرة المواطنين في المشاركة في الانتخابات (سواء كانت رئاسية، تشريعية، محلية) ويقيس أيضا حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والإعلام الحر فأننا سنشير إليها بالتفصيل باعتبارها تتعلق بحالة الدراسة:

1- مشاركة المواطنين في الانتخابات في ظل التعددية الحزبية من الفترة 2002-2017: شهدت الجزائر خلال هذه الفترة الزمنية استحقاقات انتخابية (رئاسية، تشريعية، محلية) عرفت من خلالها مشاركة المواطنين نسب متغيرة وهو ما سنوضحه في التالي:

أ-: **الانتخابات الرئاسية 2004-2014:** عرفت خلالها الجزائر نسبة مشاركة متباينة والجدول التالي يوضح ذلك:

طبيعة الانتخاب	الانتخابات الرئاسية		
السنوات	2004	2009	2014
نسبة المشاركة%	%58.8	%74	%51.70

الجدول رقم (15): يوضح نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية 2004-2014.

المصدر: المجلس الدستوري الجزائري، **www.consiel-constitutionnel.dz** ، تم تصفح الموقع يوم: 15-5-2017.

من خلال هذه النسب الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مشاركة المواطنين في الانتخاب لاختيار الرئيس سنة 2004 و2009 هو مستوى جيد ويعود السبب في ذلك إلى ما عرفه المواطنين في تلك الفترة من مرحلة الاستتباب الأمني مقارنة بسنوات التسعينيات ورغبة منهم في تزكية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لتوليه عهدة انتخابية ثانية وذلك لاستكمال البرامج التي سطرها والنهوض بالتنمية في جميع المجالات، غير أن هذا المستوى الجيد في المشاركة قابله انخفاض في مستوى المشاركة سنة 2014 إلى 51.70%.

ب-: الانتخابات التشريعية (2002 إلى 2017): عرفت مختلف الاستحقاقات التشريعية في الجزائر مشاركة تتباين بين المستوى الضعيف والمتوسط والجدول التالي يوضح ذلك:

	الانتخابات التشريعية			
السنوات	**30 ماي 2002**	**17 ماي 2007**	**10 ماي 2012**	**4 ماي 2017**
نسبة المشاركة%	%46.17	%35.67	%44.38	%35.37

الجدول رقم (16): يوضح نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية 2002-2017.

المصدر: إعلان رقم 3/ا.م.د /12 مؤرخ في7جمادى الثانية عام 1428 الموافق ل21 ماي 2007 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 45، ص.3.

إعلان رقم 1/ا.م.د /12 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1433 الموافق ل15 ماي 2012 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، الجريدة الرسمية ، العدد 32، ص.5.

الانتخابات التشريعية وبالنظر إلى النسب الموضحة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة المشاركة فيها ضعيفة لاسيما في الانتخابات 17 ماي 2007 والتي قدرت ب35.67% وكذا في الانتخاب 4 ماي 2017 أين قدرت ب35.37% – على الرغم من أنها عرفت بعض التحسن الطفيف سنة 2012 والتي قدرت ب44.38% –، وهو ما يعبر عن وجود أزمة مشاركة سياسية في الجزائر والسبب في ذلك يعود إلى انعدام الثقة في المترشح، حيث نجد أن معظم البرامج المطروحة في البرنامج الانتخابي لا تطبق على أرض الواقع ما يتعارض مع طموحات المواطنين واحتياجاتهم وانه بمجرد وصول المترشحين الفائزين إلى قبة البرلمان يصبح همهم جمع المال عوضا من تمثيل المواطنين وإيصال مطالبهم إلى صناع القرار.

ج-: الانتخابات المحلية (2002-2017): الانتخابات المحلية هي الأخرى عرفت مشاركة معتبرة للمواطنين وفيما يلي إيضاح لها:

الانتخابات المحلية							
2002		2007		2012		2017	
بلدية	ولائية	بلدية	ولائية	بلدية	ولائية	بلدية	ولائية
%50	%51	%44.09	%43.47	%44.26	%42.92	%46.93	%44.96

الجدول رقم (17): يوضح نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات المحلية 2002-2017.

المصدر: شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011- 2012)، ص.207.(فيما يخص بيانات 2002-2007).

موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نقلا عن الموقع: **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/2012**، تم تصفح الموقع يوم: 15 – 10 – 2016. (فيما يخص الانتخابات المحلية 2012).

موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الندوة الصحافية لوزير الداخلية الجماعات المحلية للإعلان عن نتائج الانتخابات المحلية 23 نوفمبر 2017 متاح على الموقع: **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar**، تم تصفح الموقع يوم: 24 – 11 – 2017.(فيما يخص نتائج الانتخابات المحلية 23 نوفمبر 2017).

الانتخابات المحلية هي الأخرى عرفت نسب متفاوتة حيث شهدت الانتخابات البلدية نسبة مشاركة تتراوح ما بين 44 % إلى 50% وهي نسبة متوسطة إذا ما قارناها مع نسب مشاركة المواطنين في الانتخابات التشريعية.

2- حرية تأسيس الجمعيات: يعتبر دستور1989 اللبنة الأساسية للانفتاح على التعددية السياسية وحرية التعبير وإنشاء الجمعيات ورفع الكثير من القيود على مؤسسات المجتمع المدني ما نتج عنه تكوين عدد كبير من جمعيات لم يكون لها مثيل مسبق أطلق عليها بفترة الانفجار الجمعوي[1]، وقد تجسد هذا الترخيص بإنشاء الجمعيات من خلال المادة 39 من دستور 1989 والتي تنص على"حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"[2]، كما نصت المادة 43" أن حق إنشاء الجمعيات مضمونة تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية ويحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات"[3] ، وفي 4 ديسمبر1990 صدر قانون رقم 90-31 متعلق بالجمعيات ليكرس الاعتراف الدستوري بحرية الجمعيات وتحديد طرق تكوينها وكذا نشاطها،وقد عرف هذا القانون في ضوء ورشات

---

[1] عبد الله بوصنوبرة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمات الاجتماعية في مجال رعية الشباب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010 – 2011)، ص.108.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989 المؤرخ في 23 فبراير سنة 1989 نقلا عن الموقع:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm، تم تصفح الموقع يوم:11- 9- 2017.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1996، نقلا عن الموقع:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm ، تم تصفح الموقع يوم:11- 9- 2017.

الإصلاح التي باشرتها الدولة منذ 2011 إصدار قانون جديد للجمعيات رقم 12- 06 الصادر في يناير 2012 والذي أضاف مواد أخرى على غرار ما جاء في قانون 90-31.

أ - **قراءة لمحتوى قانون الجمعيات 12-06:** يحمل هذا القانون في طياته 74 مادة و6 أبواب حيث أضاف هذا القانون مواد كالمادة 56 والتي تضمنت إنشاء الوداديات حيث نصت هذه المادة على أنه" تنشأ الجمعيات المدعوة الوداديات من قبل أشخاص طبيعيين،ومن جهة أخرى إذا نظرنا إلى هذا القانون من الناحية التأسيسية والتنظيمية نلاحظ أن هناك قيود جمة تؤثر على نشاط الجمعيات فالمادة 18 نجدها تنص على أنه" يجب على الجمعيات أن تبلغ السلطات العمومية المختصة عند عقد جمعياتها العامة بالتعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي والتغييرات التي تطرأ على هيئاتها التنفيذية خلال الثلاثين يوما الموالية للمصادقة على القرارات، كما فرضت على الجمعيات في إطار التعاون والشراكة مع جمعيات أجنبية ومنظمات دولية غير حكومية إلى الموافقة المسبقة للسلطات المختصة، وهو ما يوضح لنا خضوع الجمعيات إلى السلطة العمومية، كما منع هذا القانون أي جمعية من الحصول على أية أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية أو منظمات غير حكومية أجنبية إلا التي في إطار علاقة التعاون المؤسسة قانونا وخضوع هذا التمويل إلى الموافقة المسبقة للسلطة المختصة، كما يمنع هذا القانون أي علاقة تربط الجمعيات بالأحزاب السياسية ولا يمكنها أن تتلقى إعانات أو هبات أو وصايا مهما كان شكلها ولا يجوز لها تمويلها حسب المادة 13 من القانون إلى جانب ذلك إثقال كاهل الجمعيات بملف التأسيس حيث إذ ما قارنا بين عدد وثائق الملف المرفق بالتصريح بالتأسيس في قانون 90-31 نجد أن عدد الوثائق أقل من تلك الموجودة في القانون الجديد 12- 6 والذي أضاف وثائق جديدة على التي كانت موجودة مسبقا وهو ما تبلور في نص المادة 12 التي تنص على:

- طلب تسجيل الجمعية موقع من طرف رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا.
- قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين والهيئات التنفيذية وحالتهم المدنية ووظائفهم وعناوين إقامتهم وتوقيعاتهم.
- المستخرج رقم 3 من صحيفة السوابق القضائية لكل عضو من الأعضاء المؤسسين.
- نسختان (2) مطابقتان للأصل من القانون الأساسي.

– محضر الجمعية العامة التأسيسية محرر من قبل محضر قضائي.

– الوثائق الثبوتية لعنوان المقر[1].

وعليه فالجمعيات الجزائرية تبقى غير فعالة وتخضع لسلطة الدولة وهيمنتها وتوجيه أرائها ومواقفها وفق هواها ومصالحها فعلى الرغم من الكم الهائل للجمعيات إلا أنها تبقى غائبة عن الساحة السياسية ولا تنشط إلا بتحريك من الجهات الرسمية وتظهر عند اقتراب الاستحقاقات الانتخابية[2].وقد عرفت الجمعيات تطور حيث كانت تقدر ب1200 جمعية سنة 1988 لتصل سنة 1998 إلى 57400 جمعية– وهي الفترة التي عرفت ظهور الدستور 1989 وإقرار حق إنشاء الجمعيات، وسجلت سنة 2007 ما عدده 75000 جمعية[3] ، في حين سنة 2008 سجلت 77361 جمعية محلية و962 جمعية وطنية و18 جمعية أجنبية موجودة في الجزائر[4] ، أما سنة 2011 سجلت 93654 جمعية (من بينها 92627 جمعية محلية و1027 جمعية وطنية [5]، وحسب أخر تقرير لوزارة الداخلية والجماعات المحلية قد بلغ عدد الجمعيات المحلية والوطنية المعتمدة في الجزائر 108940 جمعية[6].

3–حرية التعبير: أقر الدستور الجزائري حق المواطن في تكوين نقابات مهنية يدافع من خلالها على مصالحه ويشارك في تسيير الأمور المتعلقة بالسير العام، لكن هذه النقابات عرفت تضييق من السلطة التنفيذية حد من نشاطها، فرغم اعتراف الدستور بهذا الحق وصدور قانون لتنظيمه منذ 1990 فإن وزارة العمل المؤهلة رسميا لمنح تصاريح العمل للنقابات المهنية، قد رفضت الاعتراف بعدة نقابات في أكثر من قطاع – التربية والتعليم – الصحة في تعارض واضح مع القوانين، وكانت الحكومة تمارس عدة ضغوط حتى لا يتم تشكيل مثل هذه النقابات خاصة المعارضة منها، وحتى النقابات التي تم الاعتراف بها لم يسمح لها بتكوين كنفدراليات نقابية تسمح لها بالعمل خارج قطاع الإدارة العمومية والمشاركة في

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12- 06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12يناير سنة 2012 **يتعلق بالجمعيات**، الجريدة الرسمية، العدد2، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012، ص.35.

[2] منير مباركية، **مرجع سابق الذكر**، ص.416.

[3] Djamel Benramdane, « **les associations Algériennes des acteurs émergents en manque de reconnaissance en »**, Une Enquête sur la valeur ajoutée socio-économique dans les organisations de la société civile algérienne et leur rôle dans le développement , juin 2015 .p.16.

[4] Réseau Euro-Méditerranéen du Droits de L'homme , **« la liberté d'association dans lés région euro-méditerranéenne** » , rapport 2009, p.19.

[5] Djamel Benramdane .**op.cit, p .**16.

[6] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نقلا عن الموقع : **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D8** ، تم تصفح الموقع يوم: 2 – 2 – 2018.

المفاوضات المركزية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو النقابة الوحيدة المسموح لها بالتشاور وإجراء مفاوضات مع الحكومة وأرباب العمل)، وما يميز النقابات الموجودة على المستوى الوطني أن جلها نقابات تابعة للقطاع العام، الذي يعاني عدة مشاكل سواء في التسيير أو في مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، وتبقى نقابات القطاع محدودة وبالإضافة للحق في تكوين النقابات فقد شرّع الدستور الجزائري حق الإضراب كوسيلة للدفاع عن حقوق المواطن، حيث جاء في المادة 11 أن الحق في الإضراب معترف به ويمارس في إطار القانون، ويمكن أن يمنع القانون ممارسة هذا الحق أو يجعل حدودا لممارسته في ميادين الدفاع الوطني والأمن أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للجميع.

4- الإعلام الحر :عرف الإعلام كغيره من القطاعات في الجزائر إصلاحات أدت إلى بروز قانون عضوي جديد12- 5 والذي حمل في طياته 132 مادة وجاء بإضافات تمثلت في أن هذا القانون فسح المجال أمام القطاع السمعي البصري بعد عقود من الزمن بإنشاء قنوات فضائية وإذاعية مستقلة[1]، وكذا إنشاء هيئة للضبط تختص بالصحافة المكتوبة وهيئة أخرى تهتم بضبط الحقل السمعي البصري وتوفير حماية أفضل للصحفي على الصعيد الاجتماعي والمهني كما نص أيضا على إلغاء أحكام السجن المتعلقة بجنح الصحفيين[2]، كما أضاف هذا القانون صفة الصحفي المحترف يثبت بموجب بطاقة وطنية للصحفي المحترف تصدرها لجنة تحدد تشكيلتها وسيرها عن طريق التنظيم[3]. وقد عرفت

[1] شعبان فرج الله، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 208- 214.

[2] بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر،" الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الرابع (2014)، ص. 67.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون عضوي رقم 12- 5 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل12 يناير سنة 2012 **يتعلق بالإعلام**، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012، ص.28.

القنوات الفضائية الحكومية الإذاعية (وطنية ومحلية) وكذا الصحافة المكتوبة تزايدا والجدول التالي يوضح هذا التطور:

القنوات الفضائية الحكومية	الإذاعة	
بلغ عدد القنوات 5	الإذاعات الدولية والوطنية إذاعة الجزائر الدولية وإذاعة القرآن الكريم والإذاعة الثقافية وإذاعة جيل.	ارتفع عدد الإذاعات (المحلية الجهوية إلى 48 إذاعة (ثبت 666 ساعة) عدد القنوات الإذاعية الوطنية 3 (القناة الأولى، القناة الثانية، القناة الثالثة).

الجدول رقم (18): يوضح تطور القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية في الجزائر.

المصدر: إصدارات الاتحاد إذاعات العرب،البث الفضائي العربي التقرير السنوي 2014،ص .51.

محمد شلوش، الإذاعة الجزائرية: النشأة والمسار، ص ص.13-25، نقلا عن: **www.radioalgerie.dz/koteyli%20radio2016** ، تم تصفح الموقع يوم: 17-8-2016.

وأمام فتح المجال أمام القنوات الخاصة والإعلام الخاص عرفت الساحة الإعلامية الجزائرية انفجار كبير في عدد القنوات التلفزيونية التي تبث برامجها من الخارج أو بصفة غير قانونية من الجزائر حيث بلغ عدد القنوات 45 قناة تلفزيونية خاصة تبث برامجها من الجزائر من بينها 5 قنوات فقط تعمل بطريقة شرعية ومرخصة أما البقية فتبث عبر منصات خارجية[1] ، وتماشيا مع فتح المجال أمام إنشاء القنوات الخاصة تم إصدار قرار وزاري يتضمن فتح الإعلان عن الترشح لمنح رخص إنشاء خدمات البث التلفزيوني الموضوعاتية* حيث يمنح هذا الإعلان 7 رخص لإنشاء 7 خدمات للبث التلفزيوني

[1] صبيحة بخوش، " تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، العدد 23 مارس (2016)، ص.68.

***القنوات الموضوعاتية:** المقصود بها تلك التي تهدف إلى الترفيه والتثقيف من خلال الحصص الترفيهية والقنوات التعليمية والوثائقية والرياضية. لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى المرجع : عبد الرحمان بن جيلالي ،" عوائق قيام الحكم الراشد في الجزائر"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد 8 ، العدد 2(2015)، ص.333.

تتعلق بمواضيع عدة منها الأحداث السياسية، والاقتصادية والاجتماعية (برامج متكونة من الأخبار وتقارير وتحاليل وتعليقات وحوارات وندوات) إلى جانب مواضيع أخرى[1].

وعلى الرغم من التطور في الإعلام السمعي والبصري والمكتوب فان الدولة ما تزال تمارس ضغوطا كبيرة على وسائل الإعلام وذلك عبر فرض عقوبات وسلطات الحل والحظر وغيرها تشكل كل هذه الممارسات معيار واضح بأن وسائل الإعلام الحرة ليست مستقلة تماما عن الدولة وتخضع لهيمنتها وتسلطها[2]. وخير دليل على ذلك وقف سلطة الضبط لبعض البرامج التي تبثها قناة الخبر KBS ، ومن جهتها عرفت الصحافة المكتوبة تطورا فبعد أن كان عدد الصحف في سنة 2000 يقدر ب31 صحيفة وسنتي 2005–2006 يقدر ب43 صحيفة وسنة 2007 ب52 صحيفة و2008 ب68 صحيفة [3]. فإنه في السنوات القليلة الأخيرة سجلت مديرية الصحافة المكتوبة بوزارة الاتصال ارتفاعا كبيرا لعدد النشريات في الساحة الإعلامية الجزائرية حيث عرفت تطورا في إصدار العناوين إذ بلغ عدد العناوين المسجلة 280عنوانا في مختلف أصناف النشريات، حيث تشكل عدد اليوميات 95 يومية تسحب لوحدها وتشكل اليوميات العربية الصادرة في الجزائر 6 جرائد مقابل 48 مكتوب بالفرنسية [4].

ثانيا: مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف والإرهاب: يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية (لا قانونية) أو عبر استعمال العنف بما في ذلك الإرهاب[5] وفي الجزائر عرف هذا المؤشر نسب متفاوت وهو ما يبينه الجدول التالي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1438 الموافق ل31 يوليو سنة 2017، **يتضمن فتح الإعلان عن الترشح لمنح رخص إنشاء خدمات البث التلفزيوني الموضوعاتية**، الجريدة الرسمية، العدد 56، 28 سبتمبر 2017، ص.22.

[2] منير مباركية، **مرجع سابق الذكر**، ص.416.

[3] تقرير حول، "**حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة الآلية لافريقية لتقييم من قبل النظراء** "، نوفمبر 2008، ص.69.

[4] التقرير الأولي لرصد الإعلام في الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية 10 ماي 2012، نقلا عن الموقع:

http://www.la-laddh.org /spip.php ?article1279، تم تصفح الموقع يوم: 20– 8 – 2016.

[5] Brahim el Morchid**," la qualité dés institutions constitue –t-elle une barrière à la relance économique ?application a un échantillon de pays ,africains "** (papier prépare pour la conférence : guy mhone du codesria ,sur le développement ,thème :la renaissance et la relance dés économies africaines, dar es salaam, tanzanie 20-21 décembre, 2010),p.5.

السنوات	النسبة %
2000	9.1
2001	غير متوفرة
2002	6.4
2003	5.3
2004	10.6
2005	20.7
2006	15.9
2007	14.4
2008	14.8
2009	13.3
2010	13.3
2011	10.4
2012	10
2013	12.3
2014	10
2015	13
2016	11.43

الجدول رقم (19): يوضح مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف والإرهاب خلال الفترة" 2000 – 2016".

Source: World Bank. Worldwide Ggovernance Indicators 1996-2014, web site: **http://documents.worldbank.org/curated/en/474611468184769638/Country-data-report-for-Algeria-1996-2014** visité par : 28-12-2015. **http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports**, visité par : 15-5-2017.

ويمكن التعبير عن معطيات الجدول من خلال الرسم البياني الأتي:

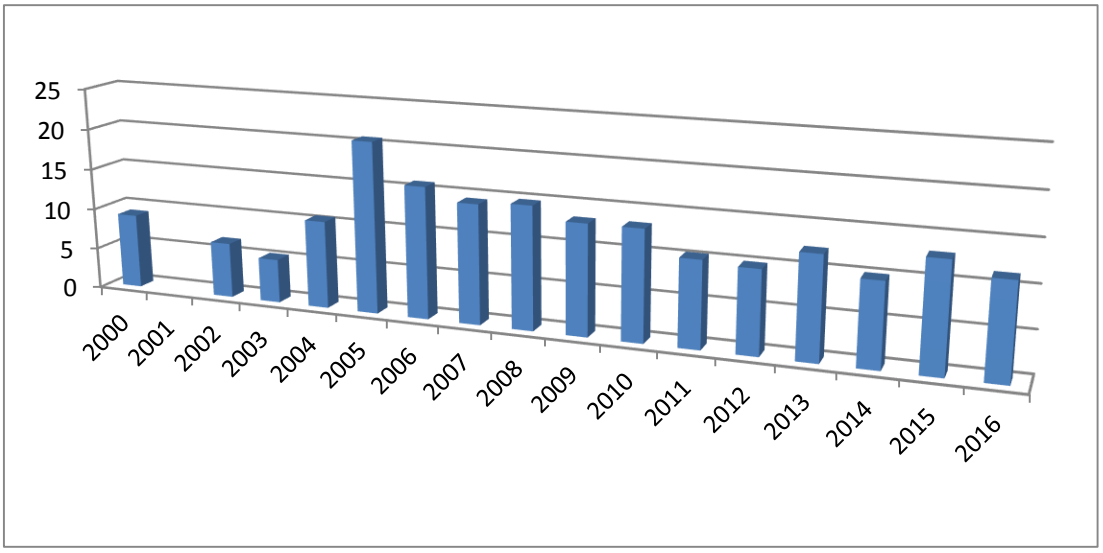

الشكل رقم (17): يوضح مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف والإرهاب خلال الفترة"2000-2016".

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (19).

يتضح لنا ومن خلال الشكل البياني أن مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر يحقق أدنى مستوى من الانخفاض له وذلك سنة 2003، ويرجع ذلك إلى ما خلفته العشرية السوداء من عدم الاستقرار في البلاد وبقاء بعض عناصر من الإرهاب رغم الدعوة إلى النزول وتسليم السلاح، إلا أن في سنة 2005 سجل هذا المؤشر ارتفاع له ولعل السبب في ذلك راجع إلى مجموعة القرارات السياسية التي اتخذتها الدولة في تلك الفترة ومن أهمها قانون المصالحة الوطنية والذي بمقتضاه تم نزول عدد كبير من الإرهابيين -على الرغم من بقاء بعض منهم لحد الآن- ما انعكس إيجابا على عودة واستتباب الأمن في البلد، ليعود المؤشر إلى الانخفاض مرة أخرى من 2006 إلى غاية 2012 والسبب في ذلك يعود إلى الوضع السياسي السائد في تلك الفترة لاسيما المواعيد الانتخابية ومختلف القرارات السياسية المتبناة من قبل صناع القرار، ليحقق المؤشر سنة 2013 تحسن طفيف، أما سنة 2014 فعرف انخفاضا وذلك بسبب الانشقاقات في الساحة السياسية لاسيما داخل الأحزاب العتيدة (حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي) وكذا التوترات والاحتجاجات التي سبقت مرحلة الانتخابات الرئاسية، لتشهد سنة 2016 أيضا انخفاضا حيث قدرت قيمة المؤشر ب 1.14 - أي بنسبة 11.43%.

ثالثا: مؤشر فعالية الحكومة: ويهدف هذا المؤشر في أساسه إلى قياس نوعية وجودة الخدمات العامة المقدمة من طرف الحكومة ومستوى البيروقراطية وكذا مستوى تأهيل الموظفين المدنيين ويقيس هذا المؤشر أيضا استقلالية الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية[1]،وجودة صياغة السياسيات وتنفيذها ومدى التزام الحكومة بهذه السياسيات المتخذة.[2] وفي دراستنا لحالة الجزائر نجد هذا المؤشر عرف نسب متفاوتة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

السنوات	النسبة %
2000	14.1
2001	غير متوفرة
2002	30.7
2003	30.2
2004	35.1
2005	39
2006	35.6
2007	30.1
2008	32
2009	35.9
2010	38.8
2011	35.1
2012	34.9
2013	33.5
2014	33.7
2015	35
2016	35.10

[1] رشا مصطفى عوض، "**إدارة كبار موظفي الخدمة المدنية في البلدان العربية في عالم متغير (في ضوء الممارسات الدولية الرائدة)**"، سلسلة أوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص.39.

[2] M.a Thomas," what do the world wide governance indicators measure? **European, journal of développement research,** vol.22, 1, (2010), p. 33.

الجدول رقم (20): يوضح مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 2000-2016.

source: world bank. Worldwide Governance Iindicators 1996-2014, web site: **http://documents.worldbank.org/curated/en/474611468184769638/Country-data-report-for-Algeria-1996-2014-** , visité par : 28 -12-2015.

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports, visité par : 15-5-2017.

ويوضح الشكل التالي معطيات الجدول السابق على شكل رسم بياني:

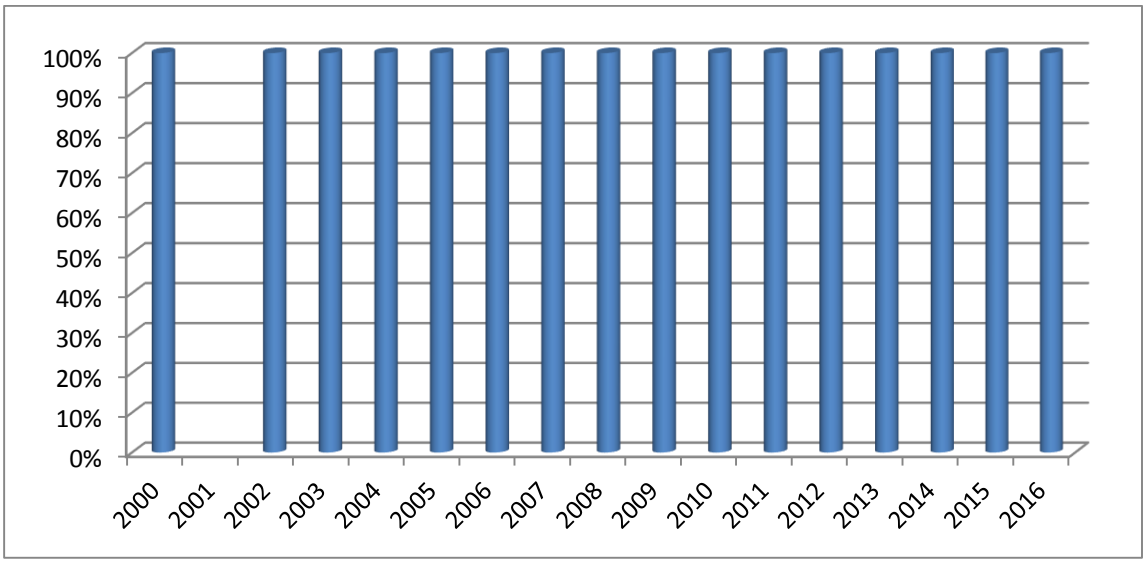

الشكل رقم (18): يوضح مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 2000-2016.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (20).

وبتحويل القيم المذكورة في الجدول أعلاه إلى شكل بياني يظهر لنا جليا أن مستوى الخدمات سجلت أدنى انخفاض لها في سنة 2000 بقيمة قدرت ب 14.1% لتسجل ارتفاع لها من (2002-2005) وتشكل سنة 2005 أعلى معدل لها ليصل إلى 39% ويعود ذلك إلى مختلف البرامج التنموية الداعية إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة للأفراد لاسيما برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي انعكس بالإيجاب على مستوى التنمية البشرية في الجزائر والتي تمثلت في تراجع نسبة البطالة وتحسن في الخدمات الصحية والتعليمية ...الخ، ليعرف المؤشر انخفاض سنتي2006-2007 إلى المستوى المتوسط، ليسجل المؤشر مرة أخرى ارتفاعا من سنة 2008 والى غاية 2010، ولعل ذلك يعود إلى تبني الدولة إستراتيجية الحكومة الالكترونية والاعتماد على وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تقديم الخدمة العامة للمواطنين، أما من سنوات2011 إلى 2014 عرف هذا المؤشر انخفاضا ليسجل

بعدها من 2014 والى غاية 2016 تحسنا حيث قدرت نسبته ب35.10 % أي بقيمة 0.54- لكن رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة في تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلا أنها لم تصل إلى مستوى عال.

رابعا: مؤشر الجودة التنظيمية: يشير هذا المؤشر كغيره من المؤشرات السابقة إلى مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح السليمة وتنمية القطاع الخاص[1]. وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر تطورا منذ 2000 والى غاية 2016 والجدول التالي يبين ذلك:

السنوات	النسبة %
2000	23.0
2001	غير متوفرة
2002	28.9
2003	29.9
2004	29.9
2005	38.2
2006	29.9
2007	27.2
2008	21.8
2009	13.4
2010	10.5
2011	10
2012	9.1
2013	12
2014	9.6
2015	11
2016	10.10

[1] Center Qfricain Pour La Transformation économique (acet), « lés aspects de la bonne gouvernance dans lés enjeux et lés opportunités qu'offre le secteur minier, pétrolier et gazier en regard du développement durable en afrique de l'ouest », juillet, 2013, p.1.

الجدول رقم (21): يوضح مؤشر الجودة التنظيمية خلال الفترة 2000- 2016.

source: World Bank. Worldwide Governance Indicators 1996-2014, web site: **http://documents.worldbank.org/curated/en/474611468184769638/Country-data-report-for-Algeria-1996-2014 ,** visité par : 28 -12-2015.
http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports, visité par : 15 -5-2017.

ومن أجل تبسيط قراءة معطيات الجدول السابق، ندرج الشكل الموالي الذي يترجم البيانات إلى شكل بياني:

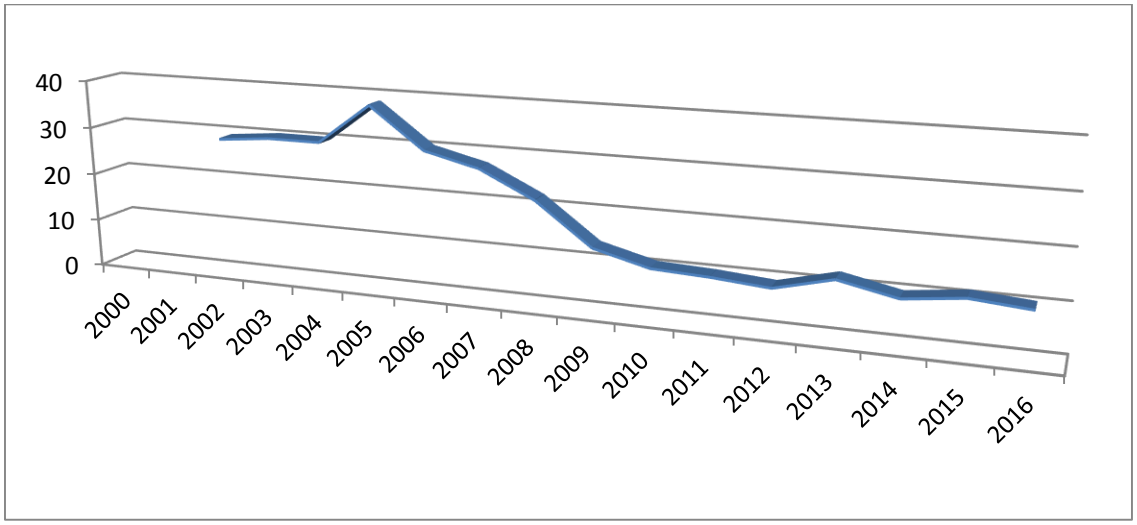

الشكل رقم (19): يوضح مؤشر الجودة التنظيمية خلال الفترة "2000-2016".

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (21).

يتبين لنا من خلال هذا الشكل البياني الموضح أن تصنيف الجزائر ضمن هذا المؤشر يتراوح بين المستوى المتوسط وذلك من سنوات 2002-2007 ليحقق أعلى نسبة له سنة 2005 ، ليسجل بعدها مستوى ضعيف من2008 إلى غاية 2011 وكذا سنة 2013 ليسجل هذا المؤشر مستوى ضعيف جدا سنتي 2012-2014 لتشهد سنة 2015 تحسن طفيف أما سنة 2016 عرفت انخفاضا حيث قدرت قيمة المؤشر ب1.17- ، ولعل السبب في ضعف الجزائر في مؤشر الجودة التنظيمية يعود إلى ضعف الاستثمارات في الجزائر والخوصصة ولاسيما القاعدة 49/51 التي تشكل عائقا أمام المستثمرين الأجانب وكذا عدم وجود أطر تنظيمية تنظم سوق العمل وتسييره وانتشار الفساد ما يجعل الجزائر تصنف ضمن مستويات دنيا في هذا المؤشر.

خامسا: مؤشر سيادة القانون: ويعبر هذا المؤشر عن مدى الثقة التي يوليها المواطنون للقواعد في الدولة ومدى التزامهم بها، ويشمل على مجموعة من المؤشرات الفرعية كفعالية القضاء وإمكانية توقع إجراءاته وأحكامه ومقدار إنفاذ العقود ومستويات انتشار الجرائم[1] ، هذا المؤشر هو الأخر عرف تغيرا في الجزائر منذ سنة 2000 والى غاية 2016 والجدول التالي يوضح ذلك:

السنوات	النسبة %
2000	12.4
2001	غير متوفرة
2002	33.5
2003	34.4
2004	35.4
2005	30.6
2006	30.1
2007	26.8
2008	27.9
2009	26.1
2010	27
2011	25.4
2012	27
2013	30.8
2014	25.5
2015	21
2016	19.23

الجدول رقم (22): يوضح مؤشر سيادة القانون خلال الفترة "2000 – 2016".

Source: World Bank. Worldwide Governance Indicators 1996-2014, web site: **http://documents.worldbank.org/curated/en/474611468184769638/Country-data-report-for-Algeria-1996-2014** , web Visited in: 28 -12-2015.

[1] عبد الواحد العفوري، "أوضاع إدارة الحكم وأثرها في التنمية في اليمن" ، **بحوث اقتصادية عربية** ،العدد. 65 (2014)، ص.126.

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports, Visited in: 28-12-2015.

ويمكن التعبير عن معطيات الجدول من خلال الرسم البياني الأتي:

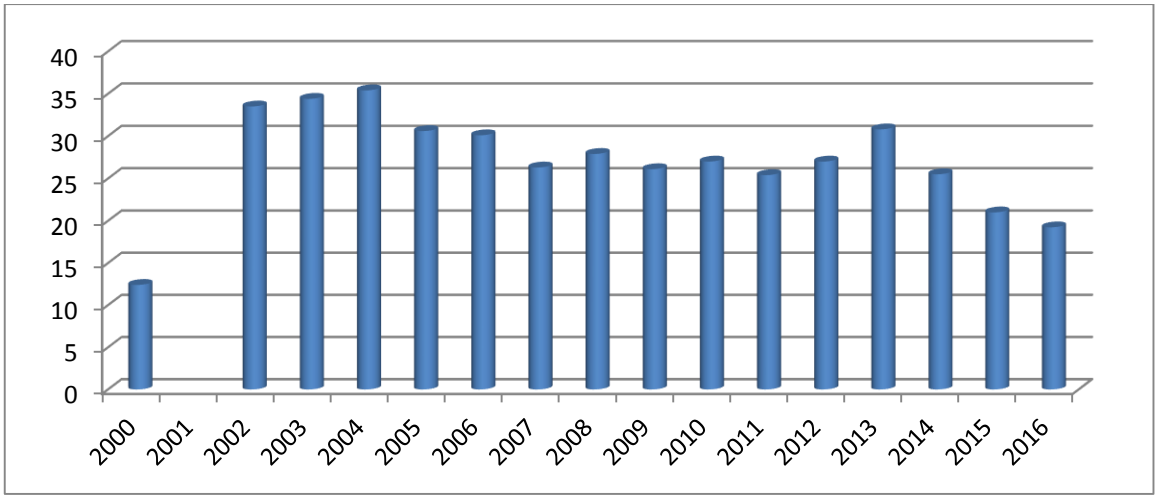

الشكل رقم (20): يوضح مؤشر سيادة القانون خلال الفترة" 2000-2016".

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (22).

عرف هذا المؤشر تحسننا من سنة 2002 وإلى غاية 2004 ليعرف بعد ذلك انخفاضا في سنوات 2005-2007 عما سجله سنة 2004(35.4%) ليتحسن سنوات 2008 و2010و2013 ليعرف تدهورا سنتي 2014 للقيمة 25.5% و2015 إلى القيمة21% مقارنة بسنة 2004 ونفس الوضع في سنة 2016 حيث قدرت نسبة المؤشر ب19.23% أي بقيمة تقدر ب0.85- ولعل السبب في تسجيل الجزائر مستويات ضعيفة وتارة متوسطة يعود إلى انعدام استقلالية القضاء من جهة وعدم تطبيق القانون على الأفراد بالتساوي بفعل انتشار الوساطة والمحسوبية والرشوة ما جعل القضاء يتهاون وهو ما ولد لدى المواطن انعدام الثقة في القانون، فتصنيف الجزائر ضمن الدول التي لا تتمتع بقضاء مستقل يؤكده مؤشر استقلالية القضاء الذي يصدر عن تقارير التنافسية العالمية للأمم المتحدة والذي يقيس مدى استقلالية السلطة القضائية عن تأثيرات أعضاء الحكومة والمواطنين وكذا الشركات والجدول التالي يوضح ذلك:

السنة	2008 – 2009	2009 – 2010	2010 – 2011	2011 – 2012	2012 – 2013	2013 – 2014	2014 – 2015	2015 – 2016	2016 – 2017	2017 – 2018
قيمة المؤشر (1-7)	3.1	2.8	2.8	2.5	2.5	3.2	3.5	3.3	3.4	3.5
الرتبة	/100 134	/112 133	/112 139	/126 142	/123 144	/95 148	/85 144	/95 140	/94 138	/91 137

الجدول رقم (23): يوضح قيم مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر (2000-2018).

Source: The Global Competitiveness Report, World Economic Forum Geneva, (2008-2018).

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن قيم مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر وكما اشرنا سابقا هي ضعيفة إلى متوسطة، حيث شهدت الفترة من (2008-2013) انخفاضا، لتعرف بعدها سنوات (2013-2015) تحسنا عما سجل سنوات (2008-2013) لكن قيمة هذا المؤشر عرفت انخفاضا في الموسم (2015-2016).لتسجل سنوات (2017-2018) تحسنا حيث وصلت إلى المستوى المتوسط ضمن هذا المؤشر، لكن هذا التحسن غير كافي ويبقي الجزائر دائما دون المستوى العالمي واقل من القيمة المحددة (1-7) وهذا يدل على مدى التحكم والتأثير على السلطة القضائية من قبل مختلف الجهات الرسمية كانت والغير رسمية وهو ما يشكل حاجزا أمام إنفاذ وسيادة القانون.

سادسا: مؤشر مكافحة الفساد: يعتبر الفساد من المسببات الأولى لظهور الحكم الراشد، حيث يعد مكافحة الفساد (وهنا نلم بجميع جوانب الفساد سواء كان إداري أو مالي أو سياسي) من الأهداف الرئيسية لتطبيق الحوكمة الجيدة، إذ يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة والحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم، فهذا المؤشر يقيس لنا إذن إمكانية السيطرة على الفساد بكل أشكاله في أي بلد كان، كما يمكن هذا المؤشر أيضا من معرفة السلطة التي يملكها الموطنين على محاسبة المسوؤلين في الدولة عن

إخفاقاتهم وكذا مراقبة عمل الحكومة[1]، والجدول التالي يبين لنا هذا المؤشر في الجزائر ابتداء من 2000- 2016.

السنوات	النسبة %
2000	14.1
2001	غير متوفرة
2002	21.5
2003	30.2
2004	28.3
2005	41.5
2006	37.6
2007	36.4
2008	34.5
2009	34.4
2010	37.1
2011	37.4
2012	39.2
2013	39.7
2014	31.7
2015	28
2016	27.40

الجدول رقم (24): يوضح مؤشر مكافحة الفساد خلال الفترة" 2000-2016".

Source: World Bank. Worldwide Governance Indicators 1996-2014, web site: **http://documents.worldbank.org/curated/en/474611468184769638/Country-data-report-for-Algeria-1996-2014,** Visited in: 28-12-2015.

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports , Visited in: 15-5-2017.

[1] بسام عبد الله البسام، " الحوكمة الرشيدة:المملكة العربية السعودية حالة دراسة "، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد.11، جانفي (2014)، ص.12.

ويوضح الشكل التالي معطيات الجدول السابق على شكل رسم بياني:

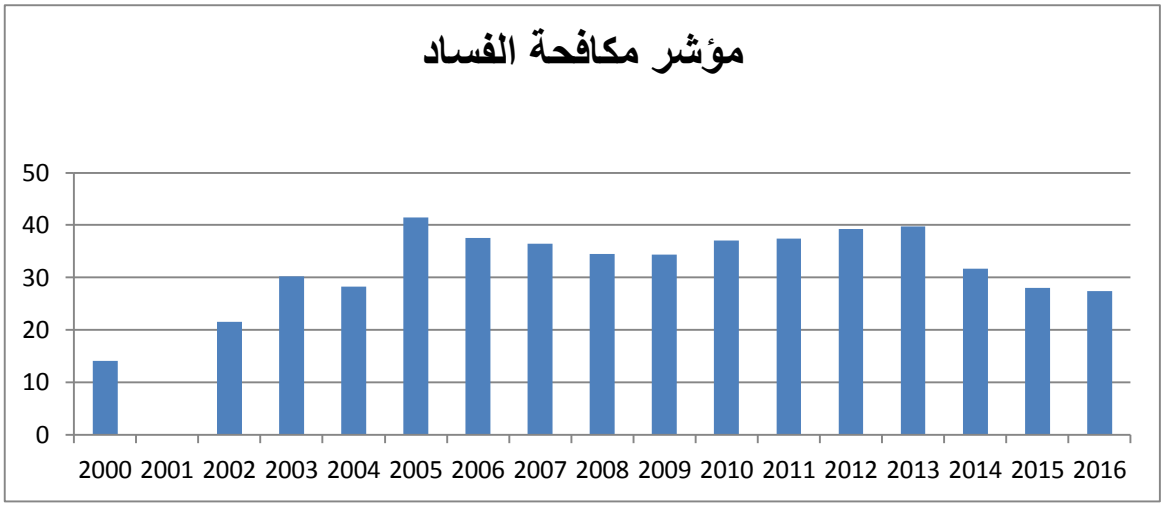

الشكل رقم (21): يوضح مؤشر مكافحة الفساد خلال الفترة" 2000-2016".

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (24).

يتضح من خلال الشكل أن مؤشر مكافحة الفساد سجل قيم متدنية في سنة 2000 ليحقق مستوى متوسط من سنوات 2005-2013 ولاسيما سنة 2005 بقيمة 41.5% ويرجع التحسن المسجل في سنة 2005 إلى رغبة الدولة في مكافحة الفساد بكل أشكاله وذلك عبر إقرار قانون مكافحة الفساد في 2006، إلا أن ورغم كل التشريعات التي صدرت للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، لم يرقى هذا المؤشر إلى الوضع الجيد(أعلى من 50 %)، وتعود الأسباب في ذلك إلى استمرار تفشي الفساد في الجزائر بكل أشكاله وصوره رغم تستر السلطات الرسمية عن قضايا الفساد(لاسيما قضايا فساد المسؤولين في الدولة)، وعدم تطبيق قانون مكافحة الفساد بحدافره على المفسدين، لينخفض المؤشر من سنة 2014 والى غاية 2016 حيث سجل نسبة تقدر ب27.40 % أي ما قيمته 0.69- وذلك في سنة 2016.

وعليه فإن الحكم الصالح يمكن قياسه في أي بلد ما بالاستناد على مجموعة هذه المؤشرات التي تكون بمثابة الدليل التقييمي لمدى رشادة الحكم، وإذا ما لاحظنا مختلف القيم التي قدمها البنك الدولي فيما يخص كل هذه المؤشرات فان الجزائر وعلى الرغم من الجهود التي تبدلها تبقى بعيدة عن الحكم الراشد وهذا ما يجعلها بحاجة إلى البحث عن متطلبات لي تكرس هذا الحكم.

المطلب الرابع: متطلبات تأسيس الحكم الراشد في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لإرساء الحكم الراشد من خلال إقرار مختلف الإصلاحات إلا أن هذا لا يعد كافيا، ومازالت هناك احتياجات ومتطلبات على الجزائر الأخذ بها لكي تتمكن من تحقيق دولة الحق والقانون والرقي بمستوى التنمية البشرية بها ومن بين هذه المتطلبات:

أولا: إعادة تفعيل القطاع العام بما يتناسب واحتياجات المواطنين: يمارس القطاع العام دورا جوهريا في توفير وتهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة بغية جذب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي عبر تفعيل شفافية القوانين والإجراءات والتشريعات التي تنظم التعامل مع أفراد المجتمع والعمل على الحد من ظاهرة الفساد، كما يعمل هذا القطاع على تقديم خدمات تتمتع بالجودة وتستجيب لطلبات واحتياجات مواطنيها ولذا يتطلب من القطاع العام ما يلي :

1- إصلاح المؤسسات: على الحكومة أن تتولى عملية الإصلاح بمعنى أن يكون الإصلاح نابعا من الداخل وليس مفروضا عليها من الخارج (أي لا يكون مرتبط بسياسات المشروطية التي فرضتها المؤسسات والمنظمات الدولية على دول العالم النامية بغية إصلاح حكمها وهو ما عرفته الجزائر في التسعينيات) وإنما تبادر به وتعمل على تسهيل هذا الإصلاح عبر التخفيف من البيروقراطية، والعمل على تنمية الموارد البشرية باستمرار عبر تدريب وتحسين المعارف والقدرات وتوفير المعلومات الدقيقة وتجهيز البيانات الحديثة المرتبطة بالنشاطات العلمية التي أصبحت هامة لرسم السياسات العامة وقياس الأداء وتقييمه على مستوى القطاع العام.

– تحسين القدرات المؤسسية وزيادة نطاق القدرات والإمكانات المؤسسية المتوفرة من حيث الكم والنوع وذلك من خلال عملية إدماج وإصلاح الإطار العام المؤسسي لتصرفات العاملين من خلال حسن اختيار قياداتها وتنمية الموارد البشرية وزيادة معارفها وتحسين مستويات تعليمها.

– ضرورة استخدام التكنولوجيات الحديثة لزيادة فعالية مؤسسات الحكمانية وزيادة تحسين الحصول على المعلومات من طرف الجمهور وتقديم الخدمات بشكل أفضل، وهو ما تتبنى فيه الجزائر وذلك عبر إقرار إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف مؤسسات الدولة وذلك لترشيد الخدمة ومحاربة البيروقراطية والفساد بغية إرساء الحكم الراشد.

2- إصلاح الخدمة العامة: وذلك عبر الفصل بين العمل السياسي والمركز الوظيفي، حيث يخضع الهيكل الوظيفي إلى هيكل الوظيفة العامة وذلك لحماية موظفي الخدمة المدنية من ضغوط السياسيين.

3- توفير الشفافية والمساءلة ودولة القانون: وذلك بتوفير الشفافية في القوانين والإجراءات ومختلف التشريعات التي تنظم التعامل مع الأفراد في المجتمع[1].

ثانيا: توفير بيئة مناسبة للقطاع الخاص: القطاع الخاص والذي يعد من بين فواعل الحكم الراشد، هو الأخر يعتبر من بين متطلبات الحكم الراشد في الجزائر وهو ما يتطلب العمل على توفير بيئة ملائمة له وذلك عبر:

- استرجاع ثقة المستثمرين بتوفير لهم بيئة مناسبة للعمل تضمن مؤشر استقرار قوي يتيح الإقبال الواسع على الاستثمار.

- توفير منظومة تشريعية تشجع الخواص على تقديم خدمات تمتاز بالجودة وتكلفة أقل وفي وقت قصير[2].

- توفير المعلومات الضرورية للمستثمرين حول طرق وإجراءات سير عملية الاستثمار.

- ضرورة توفر الأنظمة القانونية على آليات الشفافية والرقابة في متابعة المشاريع الاستثمارية قصد مواجهة الفساد بكل أشكاله.

- ضرورة عصرنة القطاع المصرفي والمالي وذلك لتماشي مع متطلبات المستثمرين الأجانب الدين يعتمدون على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال[3].

ثالثا: إقامة مجتمع مدني فعال: المجتمع المدني وباعتباره فاعلا من فواعل الحكم الرشد فهو يلعب دورا في بناء دولة الحكم الراشد ويعود ذلك إلى المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها إضافة إلى تدعيم آليات الشفافية والمساءلة والكشف عن فضائح الفساد [4]، وحتى يكون المجتمع المدني الجزائري فعال يتطلب ذلك :

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية : قضايا وتطبيقات، **مرجع سابق الذكر** ، ص ص.233- 239.

[2] بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013) ، ص .451.

[3] يوسف أزروال، **مرجع سابق الذكر**، ص.188.

[4] بوزيد سايح، **مرجع سابق الذكر**، ص. 452.

– تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لضمان على الأقل استقلالية نسبية.

– العمل على إشراك تنظيمات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات عوضا من العمل الاستشاري والتقليل من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها وتركيز الرقابة عليها في إطار ما ينصه القانون ويضمن السير الحسن للنظام العام.

– زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسسات بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشطين والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات.

– تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية عن طريق التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها [1].

رابعا: إعلام حر ومسؤول : يتطلب ذلك تحسين من وضعية الصحافة والإعلام المكتوب وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في المجال السمعي البصري ورفع احتكار الدولة عليه[2]، وذلك ليتسنى لوسائل الإعلام نقل المعلومات والأخبار والتعليق ونقد السياسات والقرارات والتشريعات بكل حرية ومسؤولية وبما يخدم المصلحة العامة[3].

خامسا: تفعيل دور البرلمان: لكي نبني برلمان رشيد قائم على حكم شفاف يجب أن نأخذ النقاط التالية:

– السماح للجمهور بدخول البرلمان وذلك عبر فتح أبواب اللجان التي تنجز فيها الكثير من الأعمال للجمهور، كما هو معمول به في هولندا واستراليا وغيرها.

– تعزيز مبدأ مبادرة أعضاء البرلمان.

– تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات حول البرلمان[4].

---

[1] مرسي مشري، " المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في آليات تفعيله " ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص .17-16.

[2] بوزيد سايح، **مرجع سابق الذكر** ، ص.232.

[3] زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق الذكر**، ص.231.

[4] سميرة بارة ، سالمة ليمام، " **تفعيل دور في تحقيق حكم شفاف نحو مأسسة سياسية للبرلمان الجزائري** "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: التطوير البرلماني في الدول المغاربية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 15-16 فبراير 2012) ، ص ص .9-8.

– زيادة استقلالية البرلمان والتقليل من هيمنة السلطة التنفيذية في مجال التشريع من خلال المبادرة كون البرلمان الجزائري يعد أداة للتصويت فقط.

– فتح فضاءات حوار وتأسيس غرف نقاش تعمل على ردم الهوة الموجودة بين المؤسسات التشريعية والمواطن عبر إلقاء محاضرات يتم من خلالها التعريف بدور البرلمان كمؤسسة تمثل الإرادة الشعبية من جهة ومن جهة أخرى تمكين المواطن من الاطلاع على كافة المستجدات التي تطرأ على المستوى التشريعي.

– البحث عن آلية تسمح للمواطنين بالمشاركة المباشرة في عملية التشريع مثلما هو معمول به في النمسا حيث بإمكان المواطنين المشاركة في وضع القوانين عبر تقديم مبادراتهم إلى المجلس الفيدرالي كما بإمكانهم اقترح إجراء استفتاء حيث يتطلب ذلك توقيع 100 ألف منتخب على الأقل و500 توقيع لاقتراح قانون.[1]

وعليه فان توافر كل هذه المتطلبات يساهم في إرساء حكم راشد في الجزائر.

[1] يوسف أزروال، **مرجع سابق الذكر**، ص .192.

المبحث الثاني: واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تبيان واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر وذلك من خلال الإشارة إلى لمحة تاريخية عن تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحديد مؤشراتها والجهود المبذولة من طرف الدولة بغية تطويرها وذلك بالإشارة إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال ضمن مخططات عمل الحكومة وهو من سنحاول إيضاحه بالتفصيل في مضمون المطالب الآتية:

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر

أولت الجزائر أهمية لقطاع الاتصال منذ الاستقلال، حيث كانت وزارة البريد والمواصلات تشرف عليه وكانت مسؤولة عن مد شبكات الهاتف الثابت عبر التراب الوطني بغية تسهيل الاتصالات وفك العزلة عن المناطق الريفية وسعت إلى وضع كابلات دولية عبر الحدود مع بعض من دول أوروبا وذلك من 1970- 1979، ومع بداية التسعينيات انطلقت مبادرات عصرنة قطاع الاتصال وفق التكنولوجيا الحديثة حيث تم إيصال 1600 مشترك بالهاتف الثابت بكثافة تقدر ب5.4%[1]، وقد عرف الهاتف الثابت في الجزائر تطور منذ 1990 وهو ما أشار إليه تقرير أهداف الإنمائية للألفية حول نسبة اشتراك الهاتف الثابت وعدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة (وقد ارتأينا أن نوضح نسبة اشتراك الهاتف الثابت من 1990 إلى غاية 1999 للإشارة إلى التطور التاريخي من جهة ومن جهة ثانية معرفة أو بالأحرى مقارنة هذه الفترة مع الفترة المحددة في الدراسة والتي تبدأ منذ سنة 2000) وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

[1] مريم ماضوي، **تأثيرات الهاتف النقال على أنماط الاتصال الاجتماعي لدى الطالب الجامعي- طلبة جامعة قسنطينة أنموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012- 2013)، ص.212.

السنوات	اشتراكات الهاتف الثابت	خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة
1990	812000	3.09
1991	883120	3.28
1992	962247	3.49
1993	1068094	3.79
1994	1122409	3.90
1995	1176316	4.01
1996	1278142	4.28
1997	1400343	4.61
1998	1477000	4.79
1999	1600000	5.12

الجدول رقم (25): يوضح اشتراكات الهاتف الثابت وعدد الخطوط لكل 100 نسمة في الجزائر.

Source : Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement, Disponible sur : **http://mdgs.un.org./unsd/mdg/data.aspx?cr=12** Accédé le :10 -11 -2016.

ولإيضاح هذه القيم أكثر ونسب الاشتراك في الهاتف الثابت قمنا بتحويلها إلى الرسمين البيانيين التاليين:

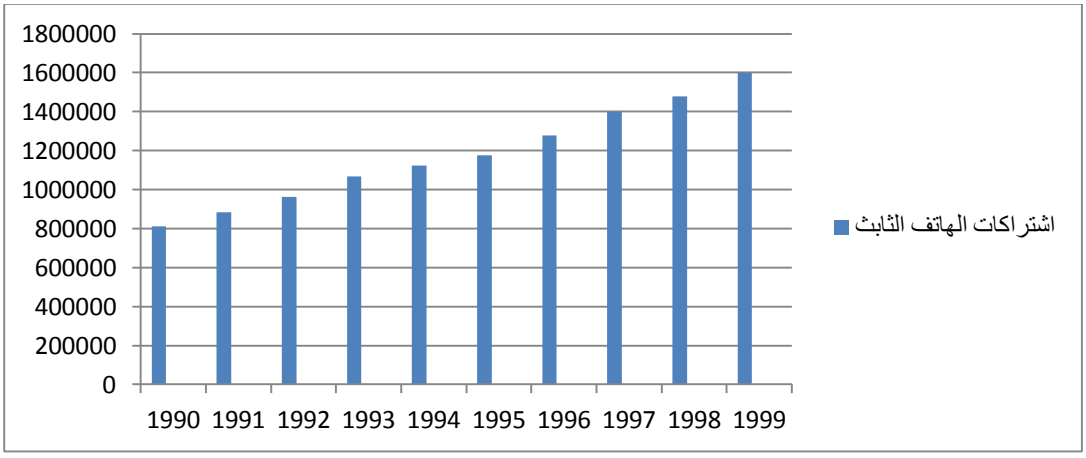

الشكل رقم (22): يوضح اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (25).

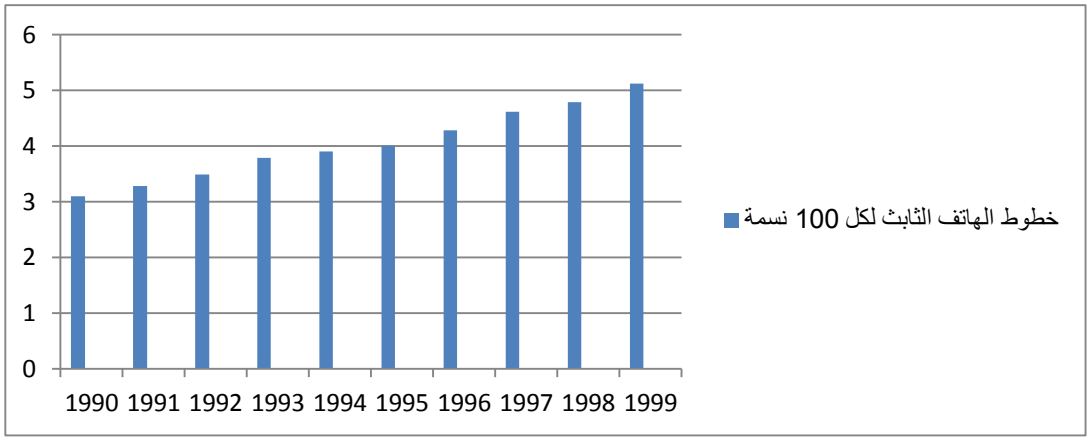

الشكل رقم (23): يوضح خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (25).

لكن مع بداية التسعينات اتجهت الجزائر إلى الاستفادة من شبكة الانترنت حيث تعد سنة 1994 البادرة الأولى لارتباط الجزائر بالانترنت وذلك عبر مركز البحث والإعلام العلمي والتقني(CERIST)* وهي السنة التي عرفت من خلالها الجزائر تقدما ملحوظا في الاهتمام بالانترنت، كما كانت مرتبطة آنذاك بالانترنت عبر ايطاليا وقدرت سرعة الارتباط ب9600 حرف ثنائي في الثانية (9.6ko) وتعد سرعة ضعيفة، وكان هذا الارتباط نتيجة مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو بغية تأسيس شبكة معلومات في إفريقيا تدعى (RINAF) وتكون فيها الجزائر النقطة المركزية (المحورية) للشبكة في شمال إفريقيا[1]،أما في سنة 1996 فقد وصلت سرعة الخط إلى 64 ألف حرف في الثانية يمر من خلال باريس بينما سنة 1998 تم ربطها بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدرة 1 ميغابايت /ثانية في حين سنة 1999 أصبحت قدرة الانترنت في الجزائر بقوة 2 ميغابايت /الثانية إلى جانب تأسيس 30 خطا هاتفيا جديد من خلال نقاط الوصول التابعة للمركز والمتوفرة عبر كل ولايات ربوع الوطن، إلا أنه وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 98-257 **(أنظر الملحق رقم:1)** المعدل بمرسوم تنفيذي أخر يحمل رقم 307- 2000 بتاريخ 14 أكتوبر 2000 الذي يحدد من خلاله شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمات الانترنت، ظهر مزودون جدد من كلا

*أنشأ هذا المركز من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في أفريل 1986 وتتمثل مهمته الأساسية في ذلك الوقت في العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية.

[1] محمد لعقاب، مجتمع الإعلام والمعلومات دراسة استكشافية للانترنتيين الجزائريين، **مرجع سابق الذكر**، ص.287.

القطاعين العام والخاص إلى جانب مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني ما زادا من عدد مستخدمي الشبكة[1]، وفي إطار تحرير سوق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية تم إنشاء سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية*

---

[1] إبراهيم بختي، **دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق – دراسة حالة الجزائر**–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002– 2003)، ص.196.

* **سلطة الضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:** هيئة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تخضع للمراقبة المالية من قبل الدولة، وتتولى سلطة الضبط المهام التالية:

– السهر على وجود منافسة فعلية ومشروعة في سوقي البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية باتخاذ كل التدابير الضرورية لترقية واستعادة المنافسة في هاتين السوقين.

– السهر على توفير تقاسم منشآت المواصلات السلكية واللاسلكية في ظل احترام حق الملكية.

– التحكم في النزاعات القائمة بين المتعاملين أو مع المستعملين.

– إعداد مخطط وطني للترقيم ودراسة طلبات الأرقام ومنحها للمتعاملين .

– منح ترخيصات الاستغلال واعتماد تجهيزات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتحديد المواصفات والمقاييس الواجب توفرها. لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى المرجع: **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 2000–03 المؤرخ في 6 جمادى الأولى 1421 الموافق ل6 غشت 2000. يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية، العدد 48**، ص.8.

والتي حددت مهامها وفقا للقانون 2000- 03 **(أنظر الملحق رقم:2)** والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

أما الهاتف النقال فقد عرف أول دخول له في الجزائر سنة 1994 من نوع Radio Téléphone Analogique Mobile :nmt /nokia ، وفي سنة 1999 أدخل النظام الرقميGMS إلى الجزائر ليحل كليا محل النظام التماثلي في أواخرسنة2001، لكن شهد الهاتف النقال وبعد إصدار المرسوم 98-257 (والذي يعد من الإصلاحات العميقة التي باشرتها الجزائر) فتح الرخص أمام إقامة واستغلال شبكة الهاتف المحمول وبذلك بدأت استثمارات الهاتف الخلوي في الجزائر، حيث عرف سوق هذا الأخير وجود ثلاث متعاملين وهم موبيليس* (والذي تأسس في 2003 ويعتبر أحد فروع مؤسسة اتصالات الجزائر) ، جيزي*(تحصلت على الترخيص في 2001)، نجمة*(بدأت في الجزائر منذ سنة 2003) [1]. وقد بلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال بعد صدور هذا المرسوم إلى 86000 مليون مشترك سنة 2000 (وسيتم إيضاح نسبة الاشتراك بالتفصيل في المطلب الموالي).

---

* **موبيليس:** فرع من مجمع اتصالات الجزائر وأول متعامل للهاتف النقال بالجزائر، موبيليس أقرت استقلاليتها كمتعامل منذ أوت 2003 ، تسعى موبيليس منذ نشأتها إلى تحديد أهداف أساسية منها : - تقديم أحسن الخدمات، التكفل الجيد بالمشتركين لضمان وفائهم، - الإبداع، تقديم الجديد بما يتماشى والتطورات التكنولوجية، لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى موقع الرسمي للمتعامل: **http://www.mobilis.dz/ar/apropos.php**

* **جيزي:** تحصلت جازي على رخصة استغلال خدمات الهاتف النقال في30 جويلية 2001 وأطلقت شبكتها في15 فيفري 2002، وتحصلت جازي على منح رخصة استغلال خدمات الجيل الثاني في30 جويلية 2001، ومنح رخصة استغلال خدمات الجيل الثالث في 2 ديسمبر 2013، ومنح رخصة استغلال خدمات الجيل الرابع في 4 سبتمبر 2016. لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى الموقع الرسمي للمتعامل:**http://www.djezzy.dz/ar**

* **نجمة (أوريدوا):** متعامل نجمة متواجدة في الجزائر منذ 23 ديسمبر 2003، وهو تاريخ حصولها على رخصة التزويد بخدمات الهاتف النقال في الجزائر. وقد تم تسويقها في 24 أوت 2004 لتوفر للجزائريين سواء كانوا خواص أو مؤسسات، مجموعة من العروض والخدمات المستحدثة والتي تتماشى مع المعايير العالمية, وأصبحت **Ooredoo** بدلا من نجمة في21 نوفمبر 2013.لمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى الموقع الرسمي للمتعامل: **.http://www.ooredoo.dz/Ooredoo/Algerie**

[1] مريم ماضوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.121.

المطلب الثاني: مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر

لقياس تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر اعتمدنا على مجموعة من المؤشرات المتمثلة في الهاتف الثابت، الهاتف النقال، الانترنت وقبل الحديث عن الجزائر نشير أولا إلى المؤشرات العالمية وتقييمها وذلك لمعرفة مكانة الجزائر ضمنها:

أولا: التطورات العالمية في مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال من (2001-2017): عرف العالم تطورا في مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمتمثلة أساسا في الهاتف الثابت، الهاتف النقال، الانترنت، وذلك منذ 2001 وإلى غاية 2017 أين شهد كل مؤشر زيادة أو انخفاض في عدد المشتركين وفيما يلي إيضاح لذلك:

السنوات	اشتراكات الهاتف المحمول	الأفراد الذين يستخدمون الانترنت	اشتراكات الهاتف الثابت	اشتراكات النطاق العريض المنقلة	اشتراكات النطاق العريض الثابت
2001	15.5	8.0	16.6	-	0.6
2002	18.4	10.7	17.2	-	1.0
2003	22.2	12.3	17.8	-	1.6
2004	27.3	14.1	18.7	-	2.4
2005	33.9	15.8	19.1	-	3.4
2006	41.7	17.6	19.2	-	4.3
2007	50.6	20.5	18.8	4.0	5.2
2008	59.7	23.1	18.5	6.3	6.1
2009	68.0	25.5	18.4	9.0	6.9
2010	76.6	28.9	17.8	11.5	7.6
2011	84.2	31.3	17.2	16.9	8.6
2012	88.5	34.3	16.7	21.9	9.2
2013	93.1	36.9	16.0	27.4	9.7
2014	96.7	39.9	15.1	36.8	10.1
2015	98.2	43.2	14.3	45.1	11.5

2016	101.5	45.9	13.6	52.2	12.4
2017	103.5	48.0	13.0	56.4	13.1

الجدول رقم (26): يوضح تطور مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العالم خلال الفترة من 2001-2017.

Source: Global ICT Developments, 2001-2017, ITU Statistics, available at http://www.itu.int/ict/statistics, Visited in: 12-08-2017.

ومن أجل تبسيط قراءة معطيات الجدول السابق، ندرج الشكل الموالي الذي يترجم البيانات إلى شكل بياني:

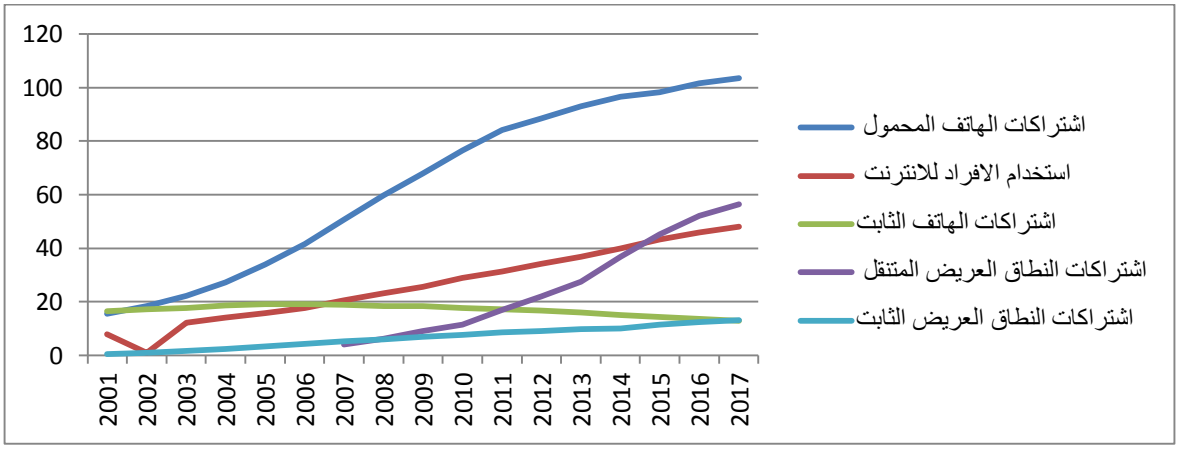

الشكل رقم (24): يوضح تطور مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العالم خلال الفترة من 2001-2017.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (26).

فمن خلال الشكل البياني يتضح لنا جليا مدى التطور السريع لعدد مشتركي الهاتف النقال في العالم حيث وصل إلى 103.5% ، كما عرف عدد مشتركي النطاق العريض المتنقل ارتفاعا حيث قدر ب 56.4 % وهو نفس الشيء بالنسبة لعدد مستخدمي الانترنت حيث قدرت نسبتهم ب48%، بينما شهدت اشتراكات الهاتف الثابت واشتراكات النطاق العريض الثابت انخفاضا كبيرا قدر ب13 % .

1- ترتيب الجزائر ضمن مناطق العالم في مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

لمعرفة مكانة الجزائر ضمن دول العالم فإننا سنشير إلى مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال العالمية كل مؤشر على حدا وهو ما سنحاول إيضاحه في التالي:

1-1 اشتراكات الهاتف الثابت: شكلت اشتراكات الهاتف الثابت تباين في مناطق العالم منذ سنة 2005 وإلى غاية سنة 2017 (وقد تم البدء بسنة 2005 كونها السنة التي بدأ بها الاتحاد الدولي للاتصالات في تحديد بيانات تكنولوجيا الإعلام والاتصال حسب العالم والمناطق الجغرافية) والجدول التالي يوضح هذه الاشتراكات:

المناطق / السنوات	إفريقيا	العالم العربي	أسيا والمحيط الهادي	كومنولث الدول المستقلة	أوروبا	الأمريكيتين	الجزائر	العالم
2005	10	30	559	64	273	291	2.57	1.243
2006	11	31	577	69	273	284	2.84	1.261
2007	11	33	579	72	265	278	3.06	1.254
2008	12	35	567	73	261	287	3.06	1.249
2009	13	34	571	73	267	277	2.57	1.254
2010	12	35	553	74	263	274	2.92	1.229
2011	12	35	537	73	258	269	3.05	1.202
2012	11	34	528	71	251	266	3.28	1.179
2013	10	33	504	69	249	259	3.13	1.142
2014	10	30	476	66	245	252	3.09	1.095
2015	10	30	439	62	240	248	3.26	1.046
2016	10	30	410	58	237	243	3.40	1.004
2017	10	30	387	56	235	239	3.13	972

الجدول رقم (27): يوضح ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف الثابت.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx ، تم تصفح الموقع يوم: 12- 8 - 2017.

ويمكن التعبير عن معطيات الجدول من خلال الرسم البياني الأتي:

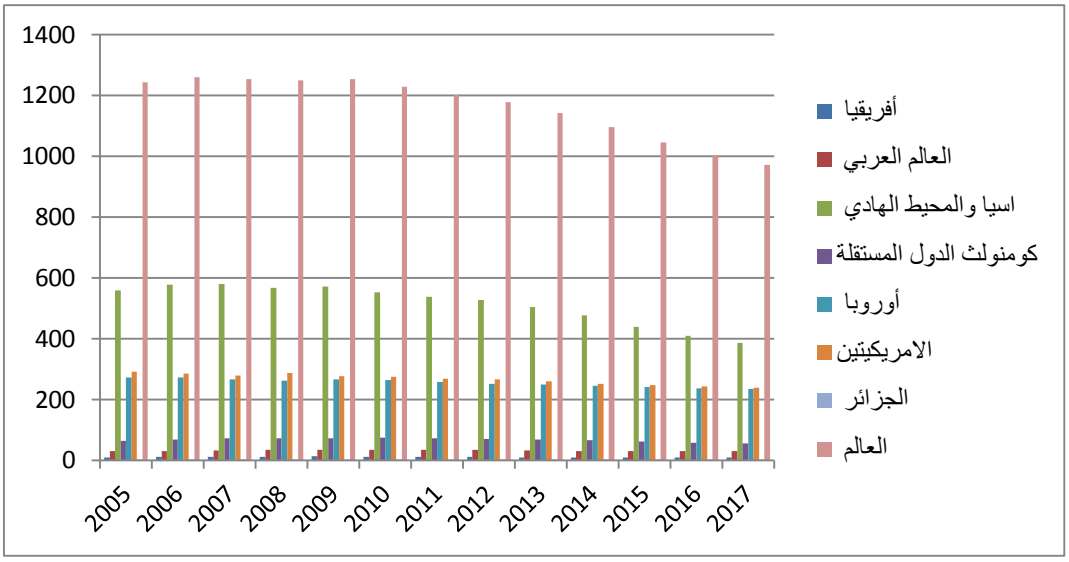

الشكل رقم (25): يوضح ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف الثابت.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (27).

فمن خلال الشكل البياني الموضح أمامنا يتضح لنا جليا مدى تدني الاشتراك في الهاتف الثابت في الجزائر مقارنة مع الدول الأخرى والعالم ككل ولعل السبب في ذلك يرجع إلى توجه الأفراد لاستخدام الهاتف المحمول وما يتيحه من خدمات عديدة كخدمة الرسائل القصيرة وغيرها.

أ – **اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 ساكن:** هذا المؤشر هو الأخر عرف تباين في مختلف دول العالم والجزائر والجدول التالي يبين لنا هذا التفاوت:

المناطق / السنوات	إفريقيا	العالم العربي	أسيا والمحيط الهادي	كومنولث الدول المستقلة	أوروبا	الأمريكيتين	الجزائر	العالم
2005	1.5	9.4	15.1	23.0	45.5	33.0	7.57	19.1
2006	1.5	9.6	15.5	24.7	45.3	31.9	8.23	19.2
2007	1.5	10.1	15.3	25.8	43.7	30.9	8.74	18.8
2008	1.5	10.3	14.9	26.0	42.7	31.2	8.59	18.5
2009	1.6	9.9	14.9	26.1	43.6	29.9	7.08	18.4
2010	1.5	9.8	14.2	26.2	42.8	29.2	7.89	17.8
2011	1.4	9.8	13.7	26.1	41.8	28.4	8.10	17.2
2012	1.3	9.6	13.3	25.3	40.5	27.8	8.55	16.7
2013	1.1	8.9	12.6	24.6	40.0	26.8	7.99	16.0
2014	1.1	8.0	11.8	23.7	39.2	25.9	7.76	15.1
2015	1.1	7.8	10.8	22.2	38.2	25.2	8.04	14.3
2016	1.0	7.7	10.0	20.7	37.7	24.4	8.24	13.6
2017	1.0	7.5	9.3	19.7	37.2	23.8	7.57	13.0

الجدول رقم (28): يوضح ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 ساكن.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx ، تم تصفح الموقع يوم: 12-8-2017.

ويوضح الشكل التالي معطيات الجدول السابق على شكل رسم بياني:

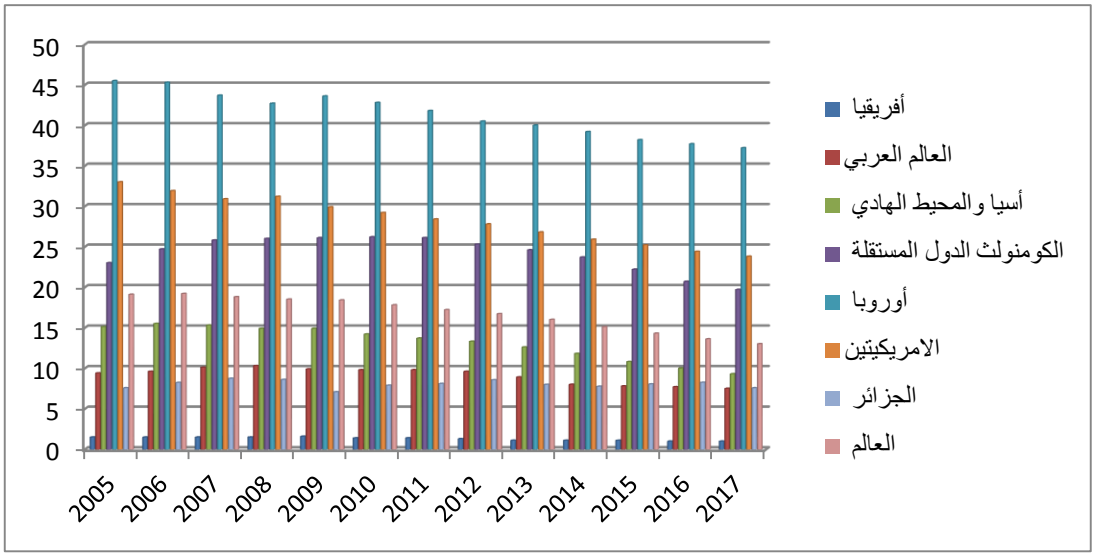

الشكل رقم (26): يوضح ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 ساكن.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (28).

بكثافة هاتفية وصلت سنة **2017** إلى **7.57** % نجد أن الجزائر تتواجد في معدل أحسن من الدول العربية، والذي وصل إلى**7.5%** وتحت المعدل العالمي الذي وصل إلى **13.0 %** وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدولة في تطوير وتحديث البنية التحتية للهاتف الثابت، وقد جاءت أوربا في الصدارة بكثافة هاتفية عالية وصلت إلى **37.2 %** بينما تكاد تكون معدومة الكثافة الهاتفية في قارة إفريقيا.

2-1 اشتراكات الهاتف المحمول: يعد هو الأخر إحدى مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقد عرفت الجزائر مقارنة مع دول العالم نسب معتبرة في عدد المشتركين والجدول التالي يبين هذه الاشتراكات.

المناطق / السنوات	إفريقيا	العالم العربي	أسيا والمحيط الهادي	كومنولث الدول المستقلة	أوروبا	الأمريكيتين	الجزائر	العالم
	الملبون	الملبون	الملبون	الملبون	الملبون	الملبون	الملبون	الملبون
2005	87	84	833	166	550	459	13.661	2.205
2006	129	125	1.074	227	610	552	20.997	2.745
2007	174	173	1.398	267	677	649	27.562	3.368
2008	246	213	1.773	312	714	741	27.031	4.030
2009	298	263	2.164	355	717	809	32.729	4.640
2010	366	310	2.614	377	709	881	32.780	5.290
2011	437	349	3.029	360	723	952	35.615	5.890
2012	506	379	3.234	370	736	995	37.527	6.261
2013	576	405	3.463	386	746	1.043	39.517	6.661
2014	639	412	3.678	390	743	1.092	43.298	6.996
2015	708	416	3.778	395	741	1.104	43.227	7.184
2016	709	415	4.070	397	742	1.136	47.041	7.511
2017	759	420	4.230	398	745	1.145	49.873	7.740

الجدول رقم (29): يوضح ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف المحمول.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx. ، تم تصفح الموقع يوم: 12 – 8 – 2017.

ومن أجل تبسيط قراءة معطيات الجدول السابق، ندرج الشكل الموالي الذي يترجم البيانات إلى شكل بياني:

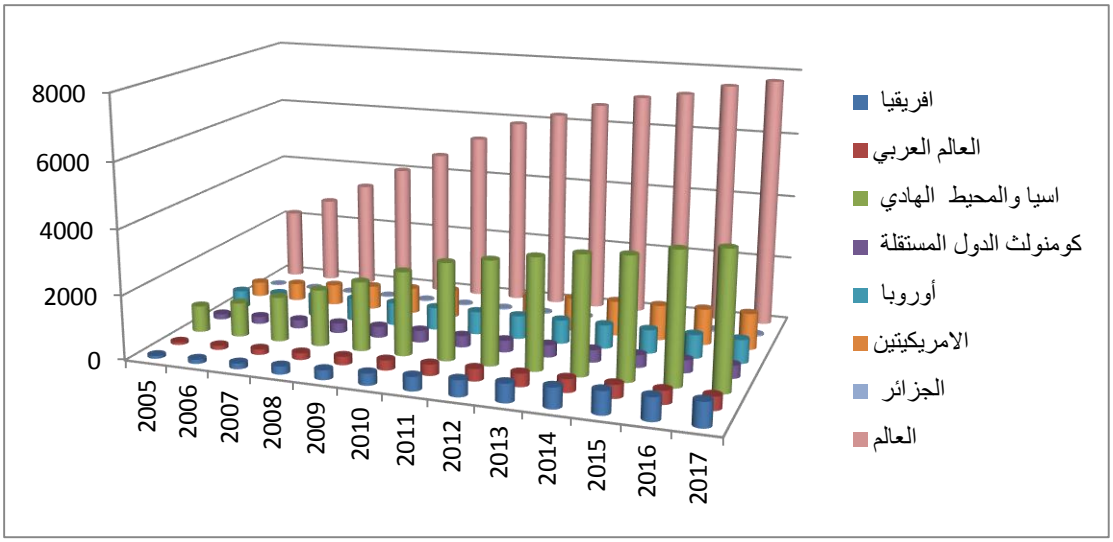

الشكل رقم (27) يوضح: اشتراكات الهاتف النقال في مناطق العالم والجزائر.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (29).

فمن خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه (جدول رقم 29) يتبين لنا أن الجزائر عرفت تطورا في عدد المشتركين في الهاتف النقال، فإذ نقارن ما بين سنة 2005 و2017 نجد عدد المشتركين تزايد بالإضعاف حيث انتقل من 13.661.355 مليون مشترك سنة 2005 إلى 49.873.3895 مليون مشترك سنة 2017.

أ – **اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 ساكن:** هو الأخر عرف تباين في نسب المشتركين في الجزائر مقارنة مع دول العالم والجدول التالي يوضح ذلك:

المناطق / السنوات	إفريقيا	العالم العربي	أسيا والمحيط الهادي	كومنولث الدول المستقلة	أوروبا	الأمريكيتين	الجزائر	العالم
2005	12.4	26.8	22.6	59.7	91.7	52.1	40.23	33.9
2006	17.8	38.8	28.8	81.8	101.2	62.0	60.85	41.7
2007	23.5	52.6	37.1	96.1	111.7	72.1	78.53	50.6
2008	32.2	63.2	46.6	111.6	117.0	80.8	75.66	59.7
2009	38.0	76.5	56.3	126.8	116.8	87.3	89.96	68.0
2010	45.4	87.9	67.3	134.2	115.0	94.0	88.44	76.6
2011	52.5	99.2	77.2	127.8	116.9	100.5	94.31	84.2
2012	59.1	105.4	81.6	131.2	118.6	104.0	97.52	88.5
2013	65.5	110.4	86.5	137.0	119.8	107.9	100.79	93.1
2014	70.8	110.4	91.0	139.3	118.8	111.9	108.44	96.7
2015	76.4	109.3	92.6	141.0	118.2	112.0	106.38	98.2
2016	74.6	107.1	98.9	141.2	118.0	114.2	117.02	101.5
2017	77.8	106.4	101.9	141.1	118.2	114.0	120.71	103.5

الجدول رقم (30): يوضح ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 ساكن.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx ، تم تصفح الموقع يوم: 12-8- 2017.

فمن خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول السابق يتبين لنا أن الجزائر سجلت ارتفاعا في اشتراكات الهاتف المحمول حيث سجلت الجزائر 120.71 مشترك لكل 100 ساكن وهذا يدل على مدى تطور سوق الهاتف النقال وذلك بسبب فتح المجال أمام المنافسة الحرة ودخول متعاملين نظموا السوق الجزائرية في الهاتف المحمول، كما ينبغي الإشارة أن دول الكومنولث تحتل الصدارة ب 141.1 مليون مشترك متبوعة بأوروبا تم الأمريكيتين لتأتي بعدها كل من العالم العربي ثم أسيا والمحيط الهادي ، بينما نجد في المرتبة الأخيرة القارة السمراء .

1-3 اشتراكات المحمول ذات النطاق العريضة النشطة (بالمليون): هذا الأخير والذي يعد من بين المؤشرات الهامة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال حسب الاتحاد الدولي للاتصالات فقد اختلفت فيه نسب الاشتراك في مناطق العالم والجزائر بين انعدامه في بعض المناطق وانتشاره في مناطق أخرى أكثر تطورا والجدولين التاليين يبينان لنا ذلك:

المناطق / السنوات	إفريقيا	العالم العربي	أسيا والمحيط الهادي	كومنولث الدول المستقلة	أوروبا	الأمريكيتين	الجزائر	العالم
2005	–	–	–	–	–	–	–	–
2006	–	–	–	–	–	–	–	–
2007	–	–	–	–	–	–	–	268
2008	–	–	–	–	–	–	–	422
2009	–	–	–	–	–	–	–	615
2010	14	18	286	62	188	230	–	807
2011	22	47	427	87	249	342	–	1.184
2012	51	62	580	100	305	440	–	1.550
2013	93	95	752	119	351	536	–	1.959
2014	121	131	1.192	132	410	657	–	2.660
2015	181	166	1.554	150	456	769	–	3.297
2016	218	175	1.951	168	504	823	–	3.864
2017	253	186	2.168	181	537	867	–	4.220

الجدول رقم (31): يوضح ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريضة النشطة.

المصدر:الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx ، تم تصفح الموقع يوم: 12 – 8 – 2017.

أ – اشتراكات المحمول ذات النطاق العريضة النشطة لكل 100 ساكن:

المناطق / السنوات	إفريقيا	العالم العربي	أسيا والمحيط الهادي	كومنولث الدول المستقلة	أوروبا	الأمريكيتين	الجزائر	العالم
2005	–	–	–	–	–	–	–	–
2006	–	–	–	–	–	–	–	–
2007	–	–	–	–	–	–	–	4.0
2008	–	–	–	–	–	–	–	6.3
2009	–	–	–	–	–	–	–	9.0
2010	1.8	5.1	7.4	22.0	30.5	24.6	–	11.5
2011	2.6	13.3	10.9	30.9	40.3	36.1	–	16.9
2012	6.0	17.1	14.6	35.6	49.2	46.0	–	21.9
2013	10.5	25.8	18.8	42.1	56.4	55.4	–	27.4
2014	13.4	35.0	29.5	47.3	65.6	67.3	–	36.8
2015	19.5	43.5	38.1	53.6	72.8	78.0	–	45.1
2016	22.9	45.2	47.4	59.7	80.1	82.7	–	52.2
2017	26.0	47.2	52.2	64.2	85.2	86.3	–	56.4

الجدول رقم (32): يوضح ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريضة النشطة لكل 100 ساكن.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx، تم تصفح الموقع يوم:12 / 8/ 2017.

https://Knoema.com/atlas/Algeria/topics/Telecommunication/Telecomm-Services/Mobile-broadband-subscriptions-per-100-inhabitants.

تم تصفح الموقع يوم: 15– 6 –2017.

فيما يخص اشتراكات النطاق العريض المتنقل لكل 100 نسمة، لم تعرفها الجزائر فقد كانت منعدمة منذ سنة 2000 إلى2014 إلا أنه في سنة 2014 عرفت ذلك وهذا بعد إقرار إطلاق الجيل الرابع.

4-1 اشتراكات النطاق العريض الثابت(المليون): تعددت نسب الاشتراكات في النطاق العريض الثابت بين المناطق الجغرافية في العالم والجزائر، وهذا منذ سنة 2005 وإلى غاية 2017 والجدول التالي يوضح ذلك:

المناطق / السنوات	إفريقيا	العالم العربي	أسيا والمحيط الهادي	كومنولث الدول المستقلة	أوروبا	الأمريكيتين	الجزائر	العالم
2005	0	1	80	2	66	66	0.135	220
2006	0	2	103	4	89	81	0.170	284
2007	1	3	122	6	111	98	0.287	346
2008	1	4	151	12	125	112	0.458	411
2009	1	6	183	17	136	120	0.818	468
2010	1	7	214	22	145	131	0.900	526
2011	2	8	253	26	157	145	0.980	598
2012	2	10	279	31	163	155	1.154	649
2013	3	12	299	36	171	164	1.280	692
2014	3	14	320	38	177	171	1.599	731
2015	3	16	408	42	184	181	2.269	842
2016	4	18	463	44	190	190	2.858	971
2017	4	21	509	47	195	197	3.166	979

الجدول رقم (33): يوضح ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات النطاق العريض الثابت .

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

Http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx ، تم تصفح الموقع يوم: 12-8-2017.

بلغ عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت في الجزائر سنة 2017 ما مقداره 3.166 مليون مشترك بينما البلدان العربية لا زالت في المراحل الأولى في تنمية النطاق العريض، ففي مقارنة مع

المناطق الأخرى تأتي الجزائر والدول العربية وكذا إفريقيا من بين المناطق الأقل نموا فيما يخص الإقبال على النطاق العريض الثابت أما دول أسيا والمحيط الهادي وأوروبا والأمريكيتين فقد عرفت تطورا في عدد مشتركي النطاق العريض الثابت.

أ – اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 ساكن:

المناطق / السنوات	إفريقيا	العالم العربي	أسيا والمحيط الهادي	كومنولث الدول المستقلة	أوروبا	الأمريكيتين	الجزائر	العالم
2005	0.0	0.3	2.2	0.6	10.9	7.5	0.40	3.4
2006	0.1	0.5	2.8	1.3	14.8	9.0	0.49	4.3
2007	0.1	0.9	3.2	2.3	18.4	10.9	0.82	5.2
2008	0.1	1.3	4.0	4.3	20.4	12.3	1.36	6.1
2009	0.1	1.6	4.7	6.1	22.1	13.0	2.25	6.9
2010	0.2	1.9	5.5	8.0	23.6	14.0	2.43	7.6
2011	0.2	2.4	6.5	9.3	25.4	15.3	2.60	8.6
2012	0.2	2.8	7.1	11.2	26.3	16.2	3.00	9.2
2013	0.3	3.2	7.5	12.7	27.4	17.0	3.26	9.7
2014	0.4	3.6	7.9	13.6	28.3	17.5	4.01	10.1
2015	0.4	4.3	10.0	15.2	29.4	18.4	5.58	11.5
2016	0.4	4.7	11.3	15.8	30.2	19.1	6.92	12.4
2017	0.4	5.3	12.3	16.5	30.9	19.6	7.66	13.1

الجدول رقم (34): يوضح ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 ساكن .

المصدر:الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx ، تم تصفح الموقع يوم: 12 / 8 /2017.

1-5 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت: عرفت الانترنت نسب مختلفة من حيث الاستخدام من طرف الأفراد سواء في مختلف المناطق الجغرافية في العالم وفي الجزائر وقد شهدت زيادة كبيرة

في عدد المشركين وهذا حسب مختلف التقارير والإحصائيات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات والجدول التالي يبين ذلك:

المناطق / السنوات	إفريقيا	العالم العربي	أسيا والمحيط الهادي	كومنولث الدول مستقلة	أوروبا	الأمريكيتين	الجزائر	العالم
2005	2.1	8.3	9.3	10.2	46.3	35.9	5.84	15.8
2006	2.8	11.6	10.6	12.6	49.7	38.8	7.38	17.6
2007	3.3	14.1	13.4	16.8	56.1	42.7	9.45	20.5
2008	4.0	18.5	16.2	19.5	60.3	44.2	10.18	23.1
2009	4.7	21.4	18.9	23.3	63.2	46.1	11.23	25.5
2010	6.7	24.4	22.5	33.5	66.6	48.6	12.50	28.9
2011	8.2	26.5	25.2	39.5	67.8	51.0	14.90	31.3
2012	10.0	30.1	28.0	49.4	70.0	55.0	18.20	34.3
2013	12.1	32.8	31.1	54.4	71.7	55.9	22.50	36.9
2014	14.5	36.3	34.8	58.2	73.8	58.1	29.50	39.9
2015	17.6	39.7	38.3	62.0	75.3	62.1	38.20	43.2
2016	19.9	41.8	41.5	65.1	77.9	64.0	42.95	45.9
2017	21.8	43.7	43.9	67.7	79.6	65.9	–	48.0

الجدول رقم (35): يوضح ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في نسبة مستخدمي الانترنت.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx :، تم تصفح الموقع يوم: 13- 8 -2017.

الانترنت هي الأخرى والتي تعد من بين مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال تعرف تزايدا متواصلا في عدد المشركين حيث عرفت الجزائر نمو وارتفاعا كبير في عدد المشتركين، حيث وصلت نسبتهم إلى 42.95% وهي قيمة تكاد تكون في مستوى واحد مع الدول العربية التي قدرت ب43.7%،أما أوروبا فقد سجلت 79.6% من الأفراد المستخدمين للانترنت لتأتي في المرتبة الثانية دول الكومنولث ب67.7% وتليها الأمريكيتين في المرتبة الثالثة ب65.9%،أما دول أسيا والمحيط الهادي فقد سجلت 43.7% لتبقى إفريقيا هي الأضعف من حيث عدد مستخدمي الانترنت في العالم.

ثانيا : تشخيص مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر

1- الهاتف الثابت: يشكل الهاتف الثابت إحدى مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر والذي عرف تباين في عدد المشتركين منذ سنة 2000 والى غاية 2017.

1-1: اشتراكات الهاتف الثابت: عرفت اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر منذ سنة 2000 والى غاية 2017 تفاوت بين الزيادة في عدد المشتركين والانخفاض والجدول التالي يوضح ذلك:

السنوات	عدد المشتركين	عدد المشتركين لكل 100	نسبة التغلغل %
2000	1.761.327	5.55282974	5.77
2001	1.880. 000	5.84755341	6.07
2002	1.950.000	5.98655750	6.20
2003	2.079.464	6.3007488	7.38
2004	2.486.720	7.431619978	7.6
2005	2.572.000	7.57341464	7.8
2006	2.841.297	8.233921753	8.6
2007	3.068.409	8.74264250	9.1
2008	3.069.140	8.590924036	9.0
2009	2.576.165	7.08062451	7.2
2010	2.922.731	7.885884020	8.1
2011	3.059.336	8.101419586	8.3
2012	3.289.336	8.547861899	8.5
2013	3.132.829	7.9902405094	8.1
2014	3.098.787	7.760753119	7.8
2015	3.267.592	8.04162795	8.09
2016	3.404.709	8.3847328964	10.12
2017	3.130.090	7.5755826580	9

الجدول رقم (36): يوضح اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx ، تم تصفح الموقع يوم: 12-8-2017.

ويمكن التعبير عن معطيات الجدول من خلال الرسم البياني الأتي:

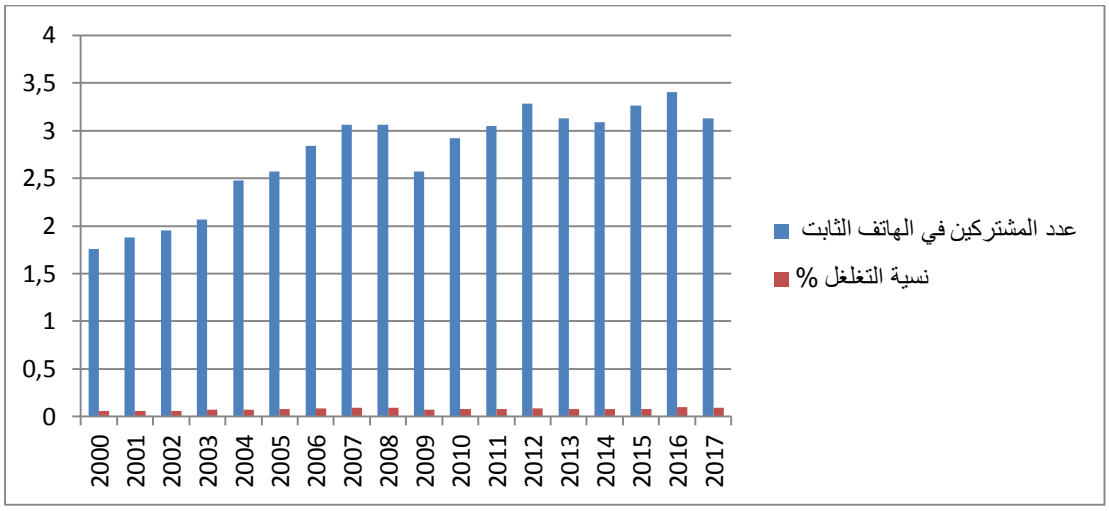

الشكل رقم (28): يوضح نسبة التغلغل وعدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (36).

فمن خلال هذه المعطيات وبتحليل الرسم البياني يتضح أن الجزائر أحصت 3.130 مليون مشترك سنة 2017 في عدد مشتركي الهاتف الثابت، العدد الذي كان3.404 مليون مشترك سنة 2016،أي انه عرف انخفاض قدره 3%، وفيما يتعلق بمعدلات تغلغل الهاتف الثابت، نجد أنها عرفت انخفاض من10.12% سنة 2016 إلى9 % سنة 2017 ولعل هذا الانخفاض يفسر بأن المواطنين يستعملون الهاتف الثابت من أجل الانترنت فقط، في مقابل أنهم يستعملون الهاتف النقال في الاتصال واستخدامات أخرى.

1-2: تطور وتوزيع عدد المشتركين حسب نوع التكنولوجيا: يتوزع عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر حسب نوع التكنولوجيا بين نوع سلكي ولا سلكي ويوضح الجدول التالي ذلك:

السنوات	سلكي	لاسلكي	العدد الإجمالي
2000	1761000	-	1761000
2001	1880200	-	1880200
2002	1950000	-	1950000
2003	2079464	-	2079464
2004	2312720	174000	2486720
2005	2313000	259000	2572000
2006	2217699	623598	2841297
2007	2210209	858200	3068409
2008	2365949	703191	3069140
2009	1998052	578113	2576165
2010	2266846	655885	2922731
2011	2541272	518064	3059336
2012	2706374	524958	3231332
2013	2717385	421529	3138914
2014	2825827	272960	3098787
2015	3013460	254132	3267592
2016	3174759	229950	3404709
2017	3130090	171	3130261

الجدول رقم (37): يوضح توزيع عدد المشتركين حسب نوع التكنولوجيا.

Source: Autorité De Régulation De La Poste Et Des Télécommunications, Rapports Annuel De L'arpt.2008-2017.

1-3: تغلغل الهاتف الثابت عند العائلات الجزائرية: عرف عدد المشتركين في خطوط الهاتف الثابت لدى العائلات الجزائرية نسب تغلغل تختلف مع مرور السنوات، والجدول التالي يوضح ذلك:

السنوات	خطوط الثابت (ألف)	الخطوط السكنية(ألف)	عدد العائلات	تغلغل العائلات %
2000	1761000	1408000	4892000	%29
2001	1880200	1504160	5000000	% 30
2002	1950000	1560000	5000000	%31
2003	2079464	1663571	5100000	%31
2004	2486720	1989376	5300000	%38
2005	2572000	2057600	5400000	% 38
2006	2841297	2273038	5600000	%41
2007	3068409	2454728	5900000	%42
2008	3069140	2657992	6218200	%42.7
2009	2576165	2037807	6327273	%32.2
2010	2922731	2338184	7408163	%31.6
2011	3059336	2447469	6265110	%39.7
2012	3231332	2711486	6397862	%42.38
2013	3138914	2692264	6530614	%41.23
2014	3098787	2669241	6665614	%40.4
2015	3267592	2832238	6800614	%54.30
2016	3404709	2967737	6838104	%60.76
2017	3.130.090	–	–	%57.60

الجدول رقم (38): يوضح تغلغل الهاتف الثابت عند العائلات الجزائرية.

Source: Autorité De Régulation De La Poste Et Des Télécommunications, Rapports Annuel De L'arpt 2009-2017.

ويوضح الشكل التالي معطيات الجدول السابق على شكل رسم بياني:

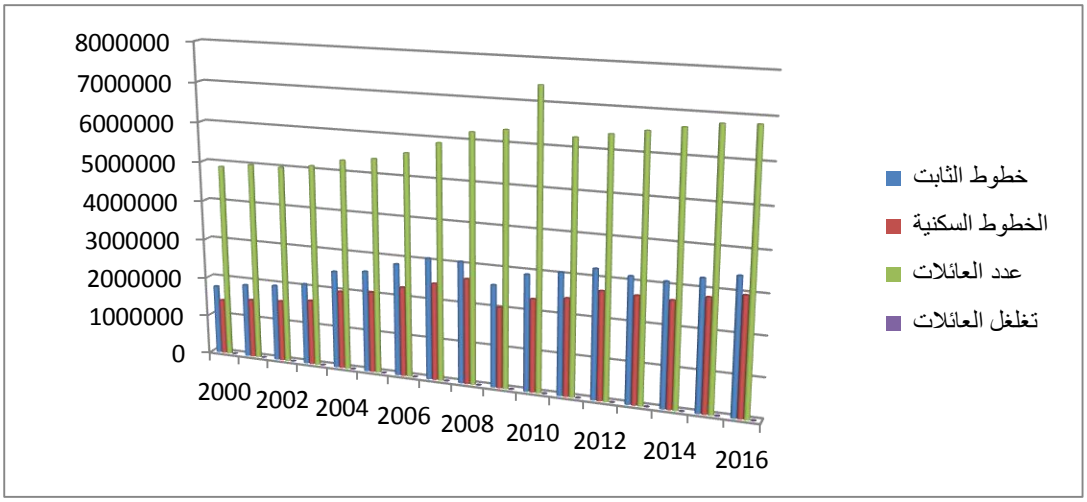

الشكل رقم (29): يوضح تغلغل الهاتف الثابت عند العائلات الجزائرية.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم(38).

في سنة 2017 حوالي 57.60 % من العائلات تمتلك هاتف ثابت مقابل 29 % سنة 2000 أي أن هناك ارتفاع متواصلا لينخفض في سنتي 2009-2010 ويحقق نوع من الارتفاع سنة2011، لينخفض مجدد من سنة 2012-2014 ولعل السبب في ذلك يرجع إلى إطلاق خدمة الجيل الثالث للهاتف النقال ما أدى إلى الابتعاد عن استخدام العائلات للهاتف الثابت لتحقق سنتي 2015-2016 تحسنا، لتشهد سنة 2017 انخفاضا ولكن إذ ما قارنا سنة 2000 مع سنة 2017، نجد أن تغلغل الثابت داخل الأسر الجزائرية يتراوح بين الارتفاع والانخفاض.

1-4: عوائد (فوائد) الشبكة الثابتة: تعود شبكة الهاتف الثابت بفوائد للاقتصاد الوطني، وقد عرفت هذه الشبكة في الجزائر فوائد وإيرادات تباينت بين الارتفاع والانخفاض والجدول التالي يوضح هذه الفوائد.

السنوات	عدد المشتركين في الشبكة الثابتة بالآلاف	متوسط الإيرادات لكل مستخدم بالدينار /الشهر	متوسط الإيرادات لكل مستخدم بالدولار/الشهر	رقم الأعمال بمليار دينار
2000	1.761.327	899.1	11.7	-
2001	1.880. 000	961.3	12.2	-
2002	1.950.000	1174.9	14.8	-
2003	2.079.464	2316.5	32.2	-
2004	2.486.720	2847.1	39.5	-
2005	2.572.000	3426.2	45.7	-
2006	2.841.297	2506.2	34.5	-
2007	3.068.409	1809.6	27	-
2008	3.069.140	1684.3	26.5	-
2009	2.576.165	1712.3	22.8	-
2010	2.922.731	1849	24.7	-
2011	3.059.336	1783	23.8	-
2012	3.289.336	1855	23.75	-
2013	3.132.829	1919	24.16	73.35
2014	3.098.787	2178	24.77	81.5
2015	3.267.592	2435	22.73	93
2016	3.404.709	2386	21.59	95.5
2017	4.051.360	1984	-	98

الجدول رقم (39): يوضح عوائد (فوائد) الشبكة الثابتة.

SOURCE: Autorité De Régulation De La Poste Et Des Télécommunications, Rapports Annuel de L'ARPT 2010-2017.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن شركة الاتصالات الجزائرية في سنة 2017 حققت تقدما ملحوظا بتسجيل رقم أعمال بلغ 98 مليار دينار في إيراداتها مقارنة مع سنة 2016 أين قدرت ب

95.5 مليار دينار أي نسبة نمو تقدر ب2.5%، ومن حيث متوسط الإيرادات لكل مستخدم في الشهر عرف انخفاض من 2137 سنة 2016 إلى 1984 سنة 2017.

1 – 5: عدد الأكشاك المتعددة الخدمات(KMS):

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2014	2015
عدد الأكشاك	16211	19452	26966	41965	49359	49359	51504	24786	24065

الجدول رقم (40): يوضح عدد الأكشاك المتعددة الخدمات (KMS).

SOURCE : Autorité De Régulation De La Poste Et Des Télécommunications, Rapports Annuel De L'ARPT 2007.

فاطمة عبدلي، فوزية مروان، " دور الفجوة الرقمية في تعديل المشروع التنموي في الجزائر"، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، العدد 4(2016): ص.7. (فيما يخص بيانات سنة 2008).

وزارة البريد والموصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات الرقمية, نقلا عن الموقع: **http://www.mpttn.gov.dz/ar/content/D9%85%**

تم تصفح الموقع يوم: 30 – 9 – 2017 (فيما يخص بيانات 2014–2015).

(فيما يخص بيانات سنة 2016 غير متوفرة حسب سلطة الضبط البريد والموصلات السلكية واللاسلكية).

فالملاحظ من خلال الجدول أن عدد الأكشاك المتعددة الخدمات وصل سنة 2015 إلى 24065 كشك بعدما كان سنة 2008 ما عدده 51504 كشك متعدد الخدمات وهذا الانخفاض ناتج من جراء تطور وتعميم استخدام الهاتف النقال والحواسيب .

2–الهاتف النقال

2–1: عدد مشتركي الهاتف النقال GSM: مع ظهور الهاتف النقال في الجزائر وفتح باب المنافسة الحرة والشفافة بموجب القانون2000–03 الصادر في5 أوت 2000، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية عرف هذا الأخير تزايدا في عدد المشتركين منذ سنة 2000 وإلى غاية 2017 حسب كل متعامل، وفيما يلي إيضاح لذلك:

السنوات	عدد المشتركين			العدد الإجمالي للمشتركين	نسبة التغلغل (%)
	الجزائرية للاتصالات ATM	أوراسكوم للاتصالات OTA	الوطنية للاتصالات WTA		
2000	86000	–	–	86000	0.28
2001	100000	–	–	100000	0.32
2002	135204	315040	–	450244	1.5
2003	167662	1279265	–	1446927	4.67
2004	1176485	3418367	287562	4882414	15.26
2005	4907960	7276834	1476561	13661355	41.52
2006	7476104	10530826	2991024	20997954	63.60
2007	9692762	13382253	4487706	27562721	81.50
2008	7703689	14108857	5218926	27031472	79.04
2009	10079500	14617642	8032682	32729824	91.68
2010	9446774	15087393	8245998	32780165	90.30
2011	10515914	16595233	8504779	35615926	96.52
2012	10622884	17845669	9059150	37527703	99.28
2013	12451373	17 585 327	9 285 628	39322328	101.61
2014	9205983	17 357 898	8 225 240	34789121	88,07
2015	7775837	12466980	6 665 799	26908616	66,61
2016	6259289	8206835	5895654	20361778	49.06
2017	4655343	6025545	3704243	14385131	34.09

الجدول رقم (41): يوضح عدد مشتركي الهاتف النقال GSM.

SOURCE : Autorité De Régulation De La Poste Et Des Télécommunications, Rapports Annuel De L'ARPT 2015-2017

سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، **مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر** سنة، 2016، ص .5.

نستنتج من خلال الجدول الموضح أمامنا أن عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر هو في ارتفاع مستمر بالنسبة لمختلف المتعاملين الثلاث منذ سنة 2000 وإلى سنة 2013 فقد ارتفع عدد المشتركين من86000 إلى 39322328 مشترك ، أما الكثافة الهاتفية و إذا ما نظرنا إلى سنة 2000 أين كانت 0.28% فقد ارتفعت إلى 101.61% سنة 2013 وهو ما يبرز لنا مدى تطور سوق الهاتف النقال في الجزائر منذ أول دخول له وإقرار سلطة الضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لفتح الاستثمار والمنافسة، وبالرغم من أن أوراسكوم للاتصالات والوطنية للاتصالات التي دخلتا متأخرتين للاستثمار في الجزائر مقارنة مع الجزائرية للاتصالات إلا أن كلا المتعاملين يضمان عدد كبير من المشتركين، أما في سنة 2014 عرف عدد المشتركين انخفاضا مقارنة بسنة 2013، لتشهد سنتي 2016 و2017 أيضا تراجعا في المشتركين مقارنة مع السنوات الماضية، حيث قدر عدد المشتركين سنة 2017 ب 14.38 مليون مشترك وبكثافة قدرت ب 34.09% ، هذا الانخفاض سببه راجع في الأساس إلى توجه المشتركين نحو شبكات الجيل الثالث والرابع.

2– 2 : حصص متعاملي النقال في السوق GSM: يتوزع حصص سوق الهاتف النقال GSM بين ثلاث متعاملين هم: الجزائرية للاتصالات، أوراسكوم للاتصالات الجزائر، الوطنية لاتصالات الجزائر ولكل متعامل حصص معينة في السوق منذ سنة 2000 وإلى غاية 2017 والجدول التالي يوضح ذلك:

السنوات	حصص السوق للمتعاملين		
	الجزائرية للاتصالات موبيليسATM	أوراسكوم للاتصالات الجزائر OTA	الوطنية لاتصالات الجزائر WTA
2000	%100	%0	%0
2001	%100	%0	%0
2002	%30.03	%69.97	%0
2003	%11.59	%88.41	%0
2004	%24.10	%70.01	%5.89
2005	%35.93	%53.27	%10.81
2006	%35.60	%50.15	%14.24
2007	%35.17	%48.55	%16.28
2008	%28.50	%52.19	%13.31
2009	%30.80	%44.66	%24.54
2010	%28.82	%46.03	%25.16
2011	%29.53	%46.59	%23.88
2012	%28.31	%47.55	%24.14
2013	%31.51	%44.47	%24.99
2014	%26.46	%49.89	%23.64
2015	%28.90	%46.33	%24.77¨
2016	%30.79	%40.76	%28.45
2017	%32.36	%41.89	% 25.75

الجدول رقم (42): يوضح حصص متعاملي النقال في السوق GSM.

SOURCE : Autorité De Régulation De La Poste Et Des**:** Télécommunications Rapports Annuel De L'ARPT, 2010-2017.

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح أن أوراسكوم للاتصالات الجزائر (OTA) هي التي تستحوذ على سوق الهاتف النقال في الجزائر وهذا راجع في الأساس إلى كونها أول متعامل دخل الجزائر في سوق GSM ، مما سمح لها في البداية أن تأخذ حصة كبيرة من السوق.

2– 3: توزيع مشتركي الهاتف النقال حسب نوع الاشتراك (دفع مسبق، دفع مؤجل):

يتوزع مشتركي الهاتف النقال في الجزائر حسب نوع الاشتراك بين دفع مسبق ودفع بعدي، والجدول التالي يبين لنا عدد المشتركين حسب نوع الاشتراك وذلك منذ سنة 2000 وإلى غاية سنة 2017 :

السنوات	دفع مسبق		دفع مؤجل	
	عدد المشتركين	%	عدد المشتركين	%
2000	–	–	–	–
2001	0	%0	95000	%100
2002	0	%0	135204	% 100
2003	1161178	%81.06	264383	%18.94
2004	4514698	%92.47	367716	%7.53
2005	13224269	%96.80	360593	% 3.2
2006	20381451	%97	616503	%2.84
2007	26737774	%97.01	824947	%2.99
2008	25842225	%95.60	1189247	%4.40
2009	31101502	%95.02	1628322	%4.98
2010	30915483	%94.31	1864682	% 5.69
2011	33516713	%94.11	2099213	%5.89
2012	34914236	%93.4	2613467	%6.96
2013	35798183	%91.04	3524145	%8.96
2014	31412381	%90.29	3376740	% 9.71
2015	24456392	%91.58	2249876	% 8.42
2016	18288259	%90.87	1836968	%9.13
2017	13228850	%91.96	1156281	%8.04

الجدول رقم (43): يوضح توزيع مشتركي الهاتف النقال حسب نوع الاشتراك.

SOURCE : Autorité De Régulation De La Poste Et Des Télécommunications Rapports Annuel De L'ARPT , 2008-2017.

توضح لنا الإحصائيات المندرجة ضمن الجدول أن المشترك الجزائري يفضل الدفع المسبق فالمشتركين في بطاقات الدفع المسبق يمثلون حاليا أكثر من**91.96 %** من إجمالي مستعملي الهاتف النقال بالرغم من أنه انخفض مقارنة مع سنة 2007 وهي السنة التي عرف فيها الدفع المسبق أعلى مستوياته وفي مقابل ذلك نجد الدفع البعدي وبالرغم من أن نسبة المشتركين ضعيفة إلا أن هذا النوع من الدفع عرف تطورا طفيفا منذ 2008 (4.40%) إلى غاية 2014 (9.71%) هذا الارتفاع الطفيف يعود إلى زيادة عروض الدفع البعدية الجديدة التي يمنحها المتعاملين الثلاث للهاتف النقال، ليتراجع بعدها عدد المشتركين في الدفع البعدي سنة 2017 إلى **8.04 %** .

2-4: اشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 ساكن :

السنوات	نسبة الاشتراك في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 ساكن
2000	0.27
2001	0.31
2002	1.38
2003	4.38
2004	14.59
2005	40.23
2006	60.85
2007	78.53
2008	75.66
2009	89.96
2010	88.44
2011	94.31
2012	97.52
2013	100.79
2014	108.44
2015	106.38
2016	117.02
2017	120.71

الجدول رقم (44): يوضح الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 ساكن.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx، تم تصفح الموقع يوم: 12-8-2017.

ويمكن التعبير عن معطيات الجدول من خلال الرسم البياني الأتي:

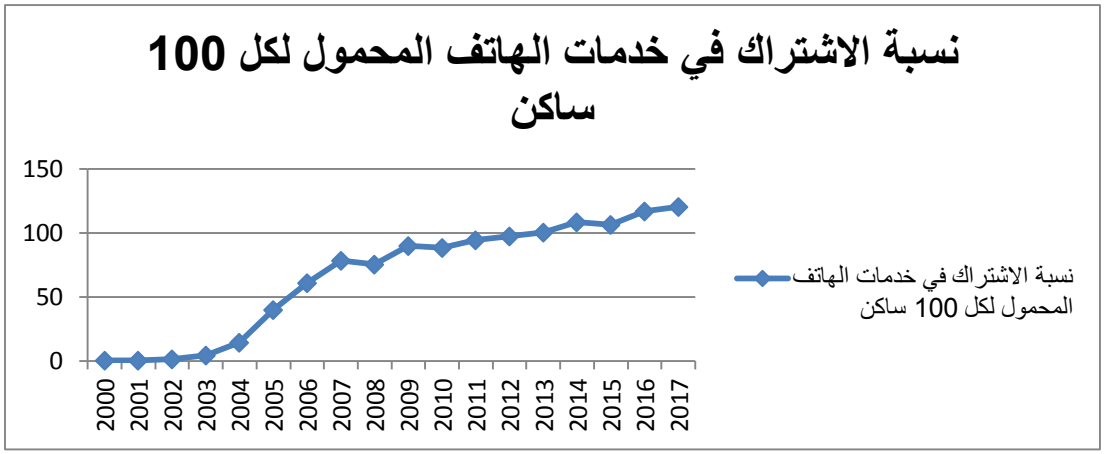

الشكل رقم (30): يوضح اشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 ساكن.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم(44).

الواضح من خلال هذا الرسم البياني أن نسبة الاشتراك في خدمات الهاتف المحمول لكل100 ساكن هي في ارتفاع حيث كانت في سنة 2000 تقدر ب0.27% لترتفع في سنة 2007 إلى78.53% لتشكل انخفاضا في سنة 2008 إلى75.66%، لتستمر بعدها نسبة الاشتراك في خدمات الهاتف النقال لكل100 ساكن في الارتفاع أين سجلت أعلى نسبة في سنة 2017 والتي قدرت ب 120.71%.

2-5: الجيل الثالث للهاتف النقال في الجزائر: عرف الهاتف النقال الإدخال الفعلي لخدمات الاتصالات اللاسلكية النقالة من الجيل الثالث حيث تحصل المتعاملون الثلاث المتواجدون في السوق على رخصة استغلالها في 4 ديسمبر 2013 وإطلاق تسويقها في05 ديسمبر 2013[1].

2-5-أ: الحظيرة الإجمالية لعدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال 3G: شكل إطلاق الجيل الثالث في الجزائر منذ سنة 2013 ارتفاعا في الاشتراك في خدماته والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ملف صحفي، 27 ديسمبر 2014، ص.6.

	2013	2014	2015	2016	2017
اتصالات الجزائر للنقال	87102	3816312	6513951	9975769	10204002
أوبتيموم تيليكوم الجزائر	/	1254250	4538185	7450538	5462916
الوطنية للاتصالات الجزائر	220917	3438491	5632561	6801678	5925945
الاشتراك الإجمالي لمشتركي 3G	308019	8509053	16684697	24227985	21592863
الكثافة الهاتفية للنقال	%0.80	%21.54	%41.30	%58.66	% 51.17

الجدول رقم (45): يوضح العدد الإجمالي للمشتركين في شبكة الهاتف النقال 3G.

Source: ARPT – Rapport Annuel 2014. op.cit.P.50.

سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر سنة 2016، ص.7، نقلا عن الموقع:

https://www.arpt.dz/ar/doc/obs/etude/2016/Observatoire_Mobile_2016.pdf، تم تصفح الموقع يوم:15 – 12 – 2017.

فمن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن نسبة المشتركين في شبكة الجيل الثالث سنة 2017 سجلت 21.59 مليون مشترك وبمعدل تغلغل قدر ب51.17% مقابل 58.66% سنة 2016 هذا الانخفاض راجع إلى توجه المشتركين لخدمة الجيل الرابع.

2-5- ب: توزيع حصص المتعاملين في سوق 3G بالنسبة لعدد المشتركين: بعد حصول كل متعامل على الترخيص لاستغلال خدمة الجيل الثالث عبر ولايات الوطن وتقديم كل متعامل لخدمات بغية استقطاب وجذب المشتركين تحصل كل متعامل على حصص محددة في السوق والجدول التالي يوضح ذلك:

	2013	2014	2015	2016	2017
اتصالات الجزائر للنقال ATM	% 28.28	% 44.85	%39.04	%41.17	%47.26
أوبتيموم تيليكوم الجزائرOTA	% 0	% 14.74	%27.20	%30.75	%25.30
الوطنية للاتصالات الجزائر WTA	% 71.72	% 40.41	%33.76	%28.07	%27.44

الجدول رقم (46): يوضح توزيع حصص المتعاملين في سوق 3 G بالنسبة لعدد المشتركين

SOURCE : Autorité De Régulation De La Poste Et Des Télécommunications Rapports Annuel De L'ARPT, 2014 -2017.

ولتوضيح نسب كل متعامل في السوق أكثر قمنا بتحويلها إلى الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (31): يوضح توزيع حصص المتعاملين في سوق الجيل الثالث بالنسبة لعدد المشتركين سنة 2017.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم(46).

فالملاحظ من خلال هذا الرسم البياني وبالاعتماد على القيم الموضحة في الجدول أعلاه يتضح جليا أن متعامل اتصالات الجزائر للنقال يحتل أكبر حصة في سوق الجيل الثالث وذلك منذ سنوات2014– 2017 والتي قدرت ب47.26 % ، أما الوطنية لاتصالات الجزائر فبعد ما كانت تحتل أكبر حصة في السوق سنة 2013 ب 71.72% جاءت في المرتبة الثانية سنة 2017 حيث قدرت حصتها ب 27.44%

لتأتي أوبتيموم تيليكوم الجزائر في المرتبة الثالثة بحصة قدرت ب 25.30% .

2-5-ج: توزيع حظيرة 3G حسب نوع الاشتراك (دفع مسبق ومؤجل) ولكل متعامل2014-2016:

يتوزع المشتركين في حظيرة الجيل الثالث بين نوعين من الاشتراك فهناك من الزبائن من يتجه إلى الاشتراك عبر البطاقات الدفع المسبق (الآجل) ومنهم من يختار صيغة الدفع البعدي(المؤجل) والجدول التالي يبين ذلك:

نوع الاشتراك بالملايين / المتعاملين	السنوات					
	2014		2015		2016	
	دفع مسبق	دفع بعدي	دفع مسبق	دفع بعدي	دفع مسبق	دفع بعدي
الوطنية لاتصالات الجزائر	3.630	0009	4.706	0.926	6457536	930422
أوبتيموم تيليكوم الجزائر	0.676	0.309	3.370	0.775	6534309	919678
اتصالات الجزائر للنقال	2.915	0.692	6.287	0.143	9512788	859999
المجموع	7.221	1.010	14.363	1.844	21604633	2710099

الجدول رقم (47): يوضح توزيع حظيرة 3G حسب نوع الاشتراك ولكل متعامل من 2014-2016.

المصدر: سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ملف صحفي27 ديسمبر2014، ص.7.

تقرير سلطة الضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سنة 2015، ص.6.

سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر سنة 2016، ص.8.

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن عدد مشتركي الجيل الثالث للمتعاملين الثلاث بمناسبة مرور أول سنة من إطلاق الخدمة بلغ8.231 مليون زبون حيث7.221 مليون زبون من المشتركين ينتمون إلى خدمة الدفع المسبق أي ما يعادل 88٪ من الحظيرة الكلية وفي المقابل 12٪ من الزبائن هم من اشتركوا في خدمة الدفع البعدي، لتعرف سنة 2015 ارتفاع في عدد المشتركين الإجمالي في الجيل الثالث حسب الدفع المسبق والبعدي إلى 16.207 مشترك وقدر عدد المشتركين الذي اختاروا خدمة الدفع المسبق ب 14.363 مليون مشترك، بينما اختار1.844 مشترك خدمة الدفع البعدي. كما شهدت سنة 2016 أيضا نفس التوجه في الاشتراك حيث قدرت نسبة الأشخاص الذين اختاروا صيغة الدفع المسبق 89.25 % أما الدفع البعدي فقدر عددهم ب 10.75%.

2-5- د:الحظيرة الإجمالية لمشتركي الشبكة النقالة GSM وG3: عرفت الحظيرة الإجمالية لمستخدمي شبكة الهاتف المحمول من نوع GSM وG3 تغيير في نسبة المشتركين بالنسبة لكل متعامل ما بين سنوات 2013- 2016 والجدول التالي يبرز ذلك:

المتعاملين	2013	2014	2015	2016
اتصالات الجزائر للنقال	12538475	13022295	14318169	17344746
أوبتيموم تيليكوم الجزائر	17585327	18612148	16611115	16367886
الوطنية لاتصالات الجزائر	9506545	11663731	12298360	13328689
العدد الإجمالي	39630347	43298174	43227643	47041321
الكثافة الهاتفية	%102.40	%109.62	%107	%113.35

الجدول رقم (48): يوضح الحظيرة الإجمالية لمشتركي الشبكة النقالة GSM وG 3.

المصدر: تقرير سلطة الضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سنة 2015، ص.40.

سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر سنة 2016، ص ص.4-3.

فالملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن الحظيرة الإجمالية لمشتركي الشبكة النقالة GSM وG3 في تزايد مستمر وقد عرفت الكثافة الهاتفية ارتفاعا من 107% سنة 2014 إلى113.35% سنة 2016 ولعل الأمر في ذلك يرجع إلى إطلاق خدمة الجيل الثالث،أين قدر عدد المشتركين في كلا من 3G و GSM ب47041321 مليون مشترك وبكثافة هاتفية وصلت إلى 113.35.%.

2-5- هـ : توزيع حصص المتعاملين في السوق الإجمالية لGSM وG3 : تحصل كل متعامل على حصص في السوق الجزائرية سواء من حيث خدمة 3G أو GSM وهي كالأتي:

المتعاملين	2013	2014	2015	2016
الوطنية لاتصالات الجزائر	%23.99	%26.94	%28.34	%28.33
اتصالات الجزائر للنقال	%31.64	%30.08	%32.47	%36.87
أوبتيموم تيليكوم الجزائر	%44.37	%42.99	%39.19	%34.79

الجدول رقم (49): يوضح توزيع حصص المتعاملين في السوق الإجمالية لGSM وG3.

المصدر: سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر سنة 2016، ص.5.

يتضح جليا أن متعامل الهاتف النقال اتصالات الجزائر يستحوذ على أكبر حصة في السوق سنة 2016 ب36.87% وتليها أوبتيموم تيليكوم الجزائر بحصة تقدر ب34.79% هذه الأخيرة والتي عرفت تراجع مقارنة مع سنوات 2013، 2014، 2015، لتتبعها الوطنية لاتصالات الجزائر ب 28.33 % .

2-5- و: توزيع الحظيرة الإجمالية ل GSM وG3 حسب نوع الاشتراك: يتوزع مشتركين الهاتف النقال سواء في GSM وG3 حسب نوع الاشتراك بين دفع مسبق ودفع بعدي منذ 2013-2016 وهي كالتالي:

توزيع المشتركين	2013	2014	2015	2016
دفع مسبق	36050727	3850233	38819480	42423337
	% 90.97	% 88.92	%89.80	% 90.18
دفع بعدي	3579620	4795841	4408164	4617984
	%9.03	%11.08	%10.20	% 9.82

الجدول رقم (50): يوضح توزيع المشتركين حسب نوع الاشتراك والمتعاملين ل GSM وG3.

المصدر: سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير2015، ص.41.

سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر سنة 2016، ص.4.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المشتركين في كلا من GSM وG3 ينتمون إلى خدمة الدفع المسبق بحوالي 90 %على حساب الدفع البعدي والذي يتراوح عدد مشتركيه في 10% .

2-6: ديناميكية الهاتف الثابت والنقال: يشهد الهاتف النقال في الجزائر منذ أول دخول له ارتفاع مستمر في عدد المشتركين ويزداد بأضعاف على حساب عدد المشتركين في الهاتف الثابت حيث إذ ما قارنا بين عدد المشتركين فنجد أن عددهم في الهاتف المحمول سنة 2017 بلغ **45.846** مليون في مقابل **4.052** مشترك في الهاتف الثابت والجدول التالي يوضح ذلك:

السنوات	المشتركين في الحظيرة بالملايين			المحمول/الثابت%
	المشتركين في الشبكة الثابتة	مشتركي الهاتف النقال	إجمالي عدد المشتركين الثابتة والمتنقلة.	
2000	1.76	0.09	1.85	5%
2001	1.88	.0.10	1.98	5 %
2002	1.95	0.45	2.40	23%
2003	2.08	1.45	3.53	70%
2004	2.49	4.88	7.37	196%
2005	2.57	13.66	16.23	531%
2006	2.84	21	23.84	739%
2007	3.07	27.56	30.63	898%
2008	3.07	27.03	30.10	881%
2009	2.576	32.730	35.306	1270%
2010	2.923	32.78	35.703	1122%
2011	3.059	35.616	38.675	1146%
2012	3.231	37.528	40.759	1161%
2013	3.139	39.630	42.769	1263%
2014	3.099	43.298	46.397	1397%
2015	3.268	43.228	46.495	1323%
2016	3.404	47.041	50.446	-
2017	4.052	45.846	49.897	-

الجدول رقم (51): يوضح ديناميكية الهاتف الثابت والنقال.

SOURCE: Autorité De Régulation De La Poste Et Des Télécommunications, Rapports Annuel De L'ARPT ,2007-2017.

2-7: الجيل الرابع للهاتف النقال: أمام إطلاق خدمة الجيل الثالث أقرت الدولة أيضا إطلاق خدمة جديدة وهي تقنية الجيل الربع للهاتف النقال وذلك حسب ما صرحت به وزيرة البريد وتكنولوجيات

الإعلام والاتصال هدى إيمان فرعون والذي بدأ الانطلاق الرسمي له خلال السداسي الأول من سنة 2016[1] ، وقد تم منح رخص الجيل الرابع للمتعاملين الثلاث حيث تصدرت موبيليس الصدارة تم تلتها أوبتيموم تيليكوم الجزائر(جازي) لتحتل الوطنية للاتصالات الجزائر (أوريدو) المرتبة الثالثة وقد تم الاعتماد في منح هذه الرخص على معايير موضوعية بما فيها انتشار الشبكة والخدمات وغيرها ويقدم هذا الجيل تدفق سريع يفوق 6 مرات الجيل الثالث[2].

2-7-أ : الحظيرة الإجمالية لمشتركي الهاتف النقال من الجيل الرابع 4G لكل متعامل: بعد إقرار سلطة الضبط والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية إطلاق خدمة الجيل الرابع في الجزائر عرف كل متعامل عدد متباين من المشتركين والجدول التالي يوضح ذلك:

المتعاملين	2016	2017
اتصالات الجزائر للهاتف النقال	712497	3505803
أوبتيموم تيليكوم الجزائر	707061	3459409
الوطنية لاتصالات الجزائر	45076	2902459
مجموع مشتركي الجيل الرابع 4G	1464634	9867671
الكثافة الهاتفية للنقال 4G	%3.55	%23.38

الجدول رقم (52): يوضح الحظيرة الإجمالية لمشتركي الهاتف النقال من الجيل الرابع 4G لكل متعامل.

SOURCE : Rapport Annuel De L'ARPT, 2017.p.21.

خلال سنة 2016 بلغت نسبة الكثافة الهاتفية للنقال 4G 3.53% أي ما مقداره 4 مشتركين من بين 100 نسمة، لتشهد سنة 2017 زيادة في عدد المشتركين حيث بلغ إجمالي المشتركين في خدمة 4G 9.86 مليون مشترك وكثافة هاتفية قدرها 23.38%.

2-7- ب: توزيع حظيرة الجيل الرابع 4G لكل متعامل وحسب نوع الاشتراك سنة 2016:

[1] انطلاق الجيل الرابع للهاتف النقال خلال السداسي الأول من2016 " نقلا عن:
http://www.aps.dz/ar/sante-science –tech/23770 ، تم تصفح الموقع يوم: 23- 5-2016.

[2] قناة " beur " ، **حصة حصاد الأسبوع**، يوم: 27-5-2016 .

المتعاملين	نوع الاشتراك	
	الدفع المسبق	الدفع البعدي
الوطنية لاتصالات الجزائر	38102	6975
أوبتيموم تيليكوم الجزائر	586094	120970
اتصالات الجزائر للهاتف النقال	689371	23299

الجدول رقم (53): حظيرة الجيل الرابع 4G لكل متعامل وحسب نوع الاشتراك سنة 2016.

المصدر: سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر سنة، 2016، ص.9.

فالملاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد مشتركي الجيل الرابع 4G الذين اختاروا صيغة الدفع المسبق قدرت نسبتهم ب89.67% على حساب صيغة الدفع البعدي أين قدرت نسبتهم حوالي 10% من مجموع عدد المشتركين.

2-7- ج: توزيع حصص سوق الجيل الرابع 4G لكل متعامل: تحصل كل متعامل للهاتف النقال على حصص سوق معينة للجيل الرابع والجدول التالي يوضح ذلك:

المتعاملين	2016	2017
اتصالات الجزائر للهاتف النقال	% 48.65	%35.53
أوبتيموم تيليكوم الجزائر	%48.28	%35.06
الوطنية لاتصالات الجزائر	% 3.08	%29.41

الجدول رقم (54): يوضح توزيع حصص سوق الجيل الرابع 4G لكل متعامل.

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح أن متعاملي اتصالات الجزائر للهاتف النقال و اوبتيموم تيليكوم الجزائر تحصلا على اكبر نسبة في سوق الجيل الرابع حيث هناك تقارب بين كلا المتعاملين في عدد الحصص ، حيث تصدر متعامل اتصالات الجزائر للهاتف النقال على أكبر حصة قدرت ب 35.53% ليليه أوبتيموم تيليكوم الجزائر ب 35.06% ، أما الوطنية لاتصالات الجزائر فقدرت حصتها ب29.41 % ، والشكل التالي يوضح ذلك:

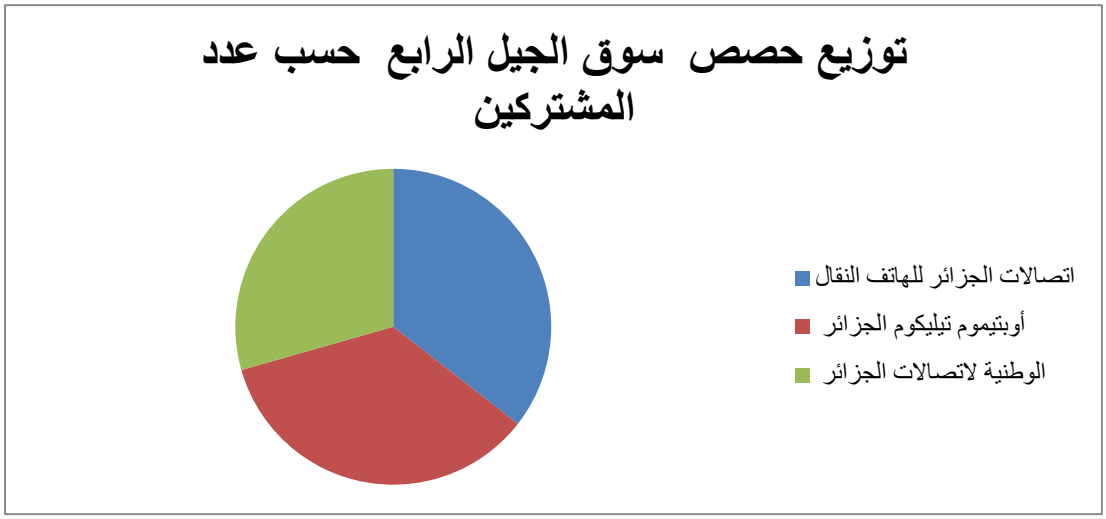

الشكل رقم (32): يوضح توزيع حصص سوق الجيل الرابع حسب عدد المشتركين.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم(54).

3-: الانترنت: تعد الانترنت إحدى مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقد عرفت هذه الأخيرة نسب مختلفة من حيث عدد الأفراد المستخدمين لها.

3-1: نسبة الأفراد المستخدمين للانترنت في الجزائر: شكل دخول الانترنت في الجزائر منذ سنة 1994 تطور من حيث عدد المستخدمين وهو ما سيتم إيضاحه بالتفصيل في الجدول التالي:

السنوات	نسبة الأفراد المستخدمون للانترنت
2000	0.49
2001	0.65
2002	1.59
2003	2.20
2004	4.63
2005	5.84
2006	7.38
2007	9.45
2008	10.18
2009	11.23
2010	12.50

2011	14.90
2012	18.20
2013	22.50
2014	29.50
2015	38.20
2016	42.95

الجدول رقم (55): يوضح نسبة الأفراد المستخدمين للانترنت في الجزائر منذ 2000-2016.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx ، تم تصفح الموقع يوم: 12-8-2017.

ويمكن التعبير عن معطيات الجدول من خلال الرسم البياني الأتي:

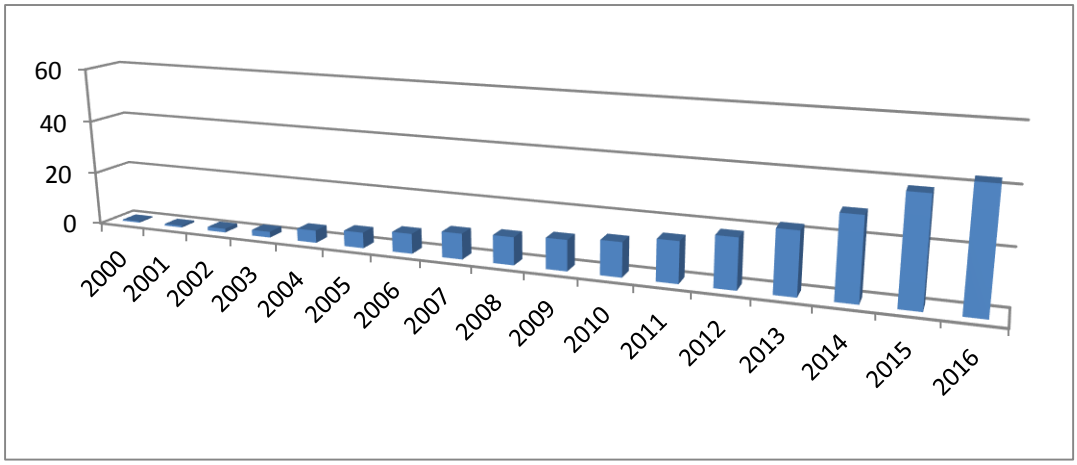

الشكل رقم (33): يوضح عدد الأفراد المستخدمين للانترنت في الجزائر.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم(55).

من خلال هذا الرسم البياني يتبين لنا أن حركة الانترنت في الجزائر عرفت ديناميكية كبرى خلال هذه السنوات، وهو ما يتبلور في الارتفاع المتواصل لنسب الأفراد المستخدمين لها حيث ارتفعت نسبتهم منذ سنة 2000 من 0.49% إلى 42.95% سنة 2016.

3-1-أ : خدمات الانترنت من النقال الجيل الثالث (3G) والجيل الرابع للثابت (4G LTE):

عرف دخول خدمات الجيل الثالث والجيل الرابع للانترنت في الجزائر ارتفاعا في عدد مشتركي الانترنت حيث بلغت الحظيرة الإجمالية للانترنت 29538700 مليون مشترك سنة 2016 ، نشأت هذه الزيادة من جهة نتيجة النمو الكبير المسجل في حظيرة انترنت الجيل الثالث للنقال 3G حيث انتقل عدد المشتركين من 16 مليون مشترك خلال سنة 2015 إلى 25 مليون مشترك سنة 2016، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة حظيرة مشتركي انترنت الجيل الرابع للثابت التي ارتفعت من 423280 مشترك سنة 2015 إلى 775792 مشترك سنة 2016، والجدول التالي يوضح ذلك :

	2014	2015	2016
مشتركو ADSL	1518629	1838492	2083114
مشتركو انترنت الجيل الرابع 4G LTE للثابت	80693	423280	775792
مشتركو انترنت الجيل الثالث للنقال 3G	8509053	16319027	25214732
مشتركو انترنت الجيل الرابع للنقال 4G	/	/	1664811
مشتركي WIMAX	2021	233	251
العدد الإجمالي لمشتركي الانترنت	10110396	18581032	29538700

الجدول رقم (56): يوضح العدد الإجمالي لمشتركي الانترنت للجيل الثالث والجيل الرابع.

المصدر: سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مرصد سوق الانترنت في الجزائر، سنة 2015، ص.3. نقلا عن الموقع: WWW.ARPT.DZ، تم تصفح الموقع يوم: 5-5-2017. (فيما يخص بيانات سنة 2014).

سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مرصد سوق الانترنت في الجزائر، سنة 2016، ص.4. نقلا عن الموقع: WWW.ARPT.DZ ، تم تصفح الموقع يوم: 14- 12-2017. (فيما يخص بيانات 2015-2016).

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح أن الانترنت في الجزائر عرفت زيادة كبيرة مقارنة بالسنة الماضية وترجع هذه الزيادة أساسا إلى إطلاق خدمات الانترنت النقال من الجيل الثالث 3G والجيل الرابع الثابت .4G LTE.

3-2: اشتراكات النطاق العريض الثابت في الجزائر: بلغت اشتراكات النطاق العريض الثابت في الجزائر نسبة متفاوتة وهي كالتالي:

السنوات	اشتراكات النطاق العريض الثابت	اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 نسمة
2000	-	-
2001	-	-
2002	-	-
2003	18.000	0.05
2004	36.000	0.11
2005	135.000	0.40
2006	170.000	0.49
2007	287.039	0.82
2008	485.000	1.36
2009	818.000	2.25
2010	900.000	2.43
2011	980.752	2.60
2012	1.154.748	3
2013	1.280.000	3.26
2014	1.599.692	4.01
2015	2.269.348	5.58
2016	2.858.906	6.92
2017	3.166.907	7.66

الجدول رقم (57): يوضح اشتراكات النطاق العريض الثابت في الجزائر.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، نقلا عن الموقع:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx ، تم تصفح الموقع في : 12-8-2017.

من خلال هذا الجدول يتضح جليا أن الجزائر ما تزال ضعيفة فيما يتعلق بالنطاق العريض الثابت، حيث بلغ عدد المشتركين فيه3.166.907 مشترك في نهاية عام2017 ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ضعف البنية التحتية في الكابلات النحاسية.

3-3: عدد مقاهي الانترنت: عرفت مقاهي الانترنت تباين في عددها منذ سنة 2003 وإلى غاية سنة 2015، والجدول التالي يوضح تطورها:

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2015	2016 - 2017
عدد مقاهي الانترنت	عدم توفر بيانات	عدم توفر بيانات	**3603**	**4297**	**4820**	**4867**	**5000**	**5000**	**5548**	عدم توفر بيانات

الجدول رقم (58): يوضح عدد مقاهي الانترنت في الجزائر من 2000-2015.

المصدر: وزارة البريد والموصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات الرقمية, نقلا عن الموقع:

http.2017-9-30 تم تصفح الموقع يوم: **://www.mpttn.gov.dz/ar/content/D9%85%**

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد مقاهي الانترنت في تزايد مستمر، مع استقرار في عددها سنة 2007- 2008 ، حيث ارتفع عددها من 3603 سنة 2003 إلى 5548 مقهى انترنت سنة 2015.

المطلب الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر ضمن مخططات عمل الحكومة

تسعى الجزائر وبغية مواكبة التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى بذل العديد من الجهود من أجل النهوض بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبناء مجتمع معلوماتي فعملت على إقرار مشاريع منها ما تم انجازه ومنها ما هو ساري الانجاز، تبلورت في مختلف مخططات عمل الحكومة على غرار مخطط 2009، 2012، 2014- 2019، فكلها تضمنت تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وزيادة معدلات الربط بشبكة الانترنت العالية التدفق وتغطية المناطق الجغرافية بالألياف البصرية ورفع قدرات الحصول على الهاتف الثابت[1] إلى جانب كذلك العمل على تطوير النشاط

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، "**مخطط عمل الحكومة 2009**"، ماي 2009، ص.17.

الفضائي لاسيما فيما يخص إطلاق الأقمار الصناعية، وأيضا العمل على إطلاق الجيل الثالث ومنح رخصه وإطلاق الجيل الرابع LTE ،[1] ومن بين الانجازات والمشاريع التي جاءت تماشيا مع مختلف المخططات الحكومية نجد:

1- في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال: وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الدولة لتطوير هذا المجال تضمنت مخططات عمل الحكومة ضرورة ترقيتها وتطويرها وإدماج المجتمع الجزائري في اقتصاد قائم على المعرفة، ففي هذا الإطار نجد أن الدولة وضمن مخطط عمل الحكومة 2015-2019 وفي إطار تنفيذ إستراتيجية إدراج التدفق العالي تم منح ثلاث رخص للجيل 3 لمتعاملي الهاتف النقال وتعزيز قدرات تطوير التدفق العالي للهاتف الثابت (ج4 للهاتف الثابت) للمتعامل العمومي اتصالات الجزائر، وسيتم مواصلة جهود الدولة في إطار تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية الخاصة بالتدفق العالي والتدفق العالي جدا قصد ربط كافة البلديات والتجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 1000 نسمة بالنسبة لشمال البلاد وكذا التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 500 نسمة في جنوب البلاد بالألياف البصرية، وكذلك انجاز برنامج ربط المناطق الصناعية والمؤسسات التربوية ومؤسسات التكوين والصحة وكذا 2000 ملحقة للبلديات عبر التراب الوطني بشبكة الألياف البصرية. أما فيما يخص تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، فسيتم ايلاء عناية خاصة لتطوير خدمات تكنولوجيات الإعلام والاتصال لفائدة المواطنين والمؤسسات مما سيشجع على بروز تطبيقات محلية ستساهم في تطوير اقتصاد رقمي وتشييد مجتمع يقوم على المعرفة والخبرة، انطلاقا من التأهيل المطلوب للإنتاج الوطني قصد الارتقاء به إلى مستوى المعايير الدولية، كما أنه من شأن ترقية تطبيقات تكنولوجيات الإعلام والاتصال أن تشجع على إنشاء مؤسسات مصغرة (Start Up) وتطوير حظائر تكنولوجية جديدة، وبالتالي المساهمة في ازدهار الصناعة والبحث والابتكار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ولهذا الغرض سيتم انجاز حظائر تكنولوجية في كل من عنابة ووهران وورقلة وتشغيلها وكذا إطلاق مشاريع جديدة لحظائر تكنولوجية ومحاضن في مناطق أخرى[2].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**"، سبتمبر 2012، ص.11.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، ماي 2014" ، نقلا عن الموقع: **http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/planaction2014ar.pdf**، تم تصفح الموقع يوم : 15 - 11- 2017.

2- في المجال الفضائي: بذلت الدولة الجزائرية جهود وما تزال تبدل في إطار تنفيذ البرنامج الفضائي وتتمحور انجازات هذا المجال في:

أ - الوكالة الفضائية والقمر الصناعي الجزائري والتي تم إنشائها في جانفي 2002[1] ، وهي نفس السنة التي أطلقت فيها الجزائر أول قمر صناعي جزائري لمراقبة الأرضALSAT1 وتم وضعه في مداره[2].

ب- الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها وتعتبر هذه الأخرى أداة الدولة في مجال تصور وتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتنمية الحظائر التكنولوجية، وتقوم بالعديد من المهام منها:

- تصور ووضع حظائر تكنولوجية موجهة إلى تعزيز الطاقات الوطنية قصد ضمان تنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- انجاز أو العمل على انجاز منشآت الحظائر التكنولوجية.
- إعداد البرامج السنوية والمتعددة السنوات لتطوير الحظائر التكنولوجية.
- تنفيذ البرامج السنوية والمتعددة السنوات لتطوير الحظائر التكنولوجية بالاتصال مع مختلف القطاعات المعنية وضمان متابعتها وتقييمها.

ومن بين هذه الحظائر نجد الحظيرة السيبيرية لسيدي عبد الله وتعد أول حظيرة تكنولوجية في الجزائر وتحتوي هذه الحظيرة التي تؤوي نشاطات تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الحظيرة التقنية ، مصلحة الإبداع ، قطب الدعم[3].

كما أقرت الجزائر إنشاء مشروع الكوابل مع شركاء أجانب بغية تعزيز قدرات الجزائر في مجال الانترنت ، ومن بين هذه المشاريع نجد مشروع الكابل البحري بين الجزائر العاصمة وفالنسيا وما يزال

---

[1] محمد مداني ، هواري سعايدية ،" **استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الرياضية** "(ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المعلومات الرقمية الاتجاهات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات ، الأردن ، عمان ، 9-11 أكتوبر 2010)، ص.10.

[2] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء / نقطة الارتكاز الجزائر ، **تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة** ، نوفمبر 2008، ص.358.

[3] منيرة سلامي، " **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر- بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة - تجربة وكالة الوساطة والضبط العقاري وتجربة الحظيرة التكنولوجية بالجزائر** " (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 18 و19 أفريل 2012)، ص.12.

ساري المفعول[1] ،وكذا مشروع الكابل البحري الذي يربط بين وهران وفالنسيا الاسبانية والذي سيشكل دعامة إضافية لتوسيع سعة تدفق الانترنت بالجزائر وسيساهم هذا الكابل في التقليص التدريجي من تسعيرة الانترنت وكذا تجنب الانقطاع الذي قد يحصل على مستوى الشبكة[2].

ومن بين المشاريع التي أقرتها الجزائر كذلك نجد مشروع انجاز خط الألياف البصرية عابرة للصحراء يربط بين النيجر ونيجيريا والتشاد[3]، والذي انخرطت فيه الجزائر ضمن مبادرة النيباد وذلك بغية فك العزلة عن عدد من البلدان الإفريقية التي لا تتوفر على إمكانيات الربط بالانترنت بسبب عدم امتلاكها لحدود بحرية، علما أن الجزائر كانت قد انتهت من الأشغال الخاصة وصولا إلى منطقة عين قزام وهو الأمر نفسه بالنسبة لنيجيريا إلا أن التشاد والنيجر طلبا تجميد المشروع لأسباب تتعلق بمعيقات مالية[4].

ومن جانب أخرى عرفت الجزائر إطلاق 3 أقمار صناعية بنجاح من الهند ذات دقة تصويرية عالية بغرض التحكم في الإقليم وتلبية الأهداف المتعلقة بحماية البيئة والوقاية من المخاطر وتعزيز السيادة الوطنية وتطوير البحث العلمي تأتي هذه الخطوة بعد عمليات الإدماج التي قام بها مهندسون جزائريون على مستوى مركز تطوير الأقمار الاصطناعية ببئر الجير في وهران ويدخل ذلك في إطار تفعيل البرنامج الفضائي الوطني أفاق 2020، الذي اعتمده مجلس الحكومة في سنة 2006 والذي يهدف عبر هذه الأداة إلى تقوية قدرات الجزائر لرصد الأرض لخدمة التنمية المستدامة وتعزيز السيادة الوطنية وتتمثل هذه الأقمار في:

ألسالت –1 ب(ALSAT -1B) وألسات – 2 ب(ALSAT -2B) وألسات –1 ن (ALSAT -1N) [5]، ويعتبر ألسات –1ب هو ثاني قمر اصطناعي بدقة تصويرية متوسطة أطلقته الجزائر لرصد الأرض

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية،" تكنولوجيات الإعلام والاتصال: المؤسسات العمومية مدعوة إلى إقامة شراكات في مجال التكنولوجيا مع نظيراتها الأجنبية، نقلا عن: **http://www.asp.dz.ar/sante-science-tech/26122** ، تم تصفح الموقع يوم: 25- 5 – 2016.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية،" الجيل ال4 التجارة الالكترونية وتحسين خدمات الانترنت أهم ورشات قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال " ، متاح على الموقع: **http://www.asp.dz.ar/sante-science-tech/28006** ، تم تصفح الموقع يوم: 23– 5– 2016 .

[3]وكالة الأنباء الجزائرية،" فرعون تدعو بجنيف إلى تكريس حق استفادة الجميع من الانترنيت "، نقلا عن المرقع:

http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/29766 ، تم تصفح الموقع يوم: 5– 5 – 2016.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية،" الجيل ال4 التجارة الالكترونية وتحسين خدمات الانترنت أهم ورشات قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال"، **مرجع سابق الذكر**.

[5] أحمد خلفاوي ، نشرة الثامنة، قناة الجزائر الثالثة ، ليوم 26– 9– 2016.

ومراقبتها بعد ألسات 1ب ت –1 الذي أطلق سنة 2002، ويلتقط ALSAT-1B صور تستخدم في تلبية الأهداف المتعلقة بالمجالات التنموية الحيوية لاسيما حماية البيئة ومختلف النظم الايكولوجية الطبيعية ورصد خرائط لشغل الأرض وتهيئة الأقاليم والساحل والوقاية من المخاطر الطبيعية وتسييرها[1].

أما ألسات–2 ب ويعتبر ثاني قمر اصطناعي ذا دقة تصويرية عالية وضع في مدار ارتفاع 670 كلم على ألسات–2 الذي تم إطلاقه في جويلية 2010 وستزيد صور ألسات –2 ب في الوضعية متعددة الأطياف (مرئية والأشعة تحت الحمراء) والبانكروماتية من تردد التقاط الصور وتعزز قدرات تغطية الإقليم الوطني، وتستعمل صور هذا القمر في موضوعات اقتصادية هامة كالتخطيط والتهيئة العمرانية والفلاحية للأقاليم والساحل ومتابعة البنايات التحتية والمنشآت الفنية وإعداد مسح للأراضي السهبية والصحراوية وتحيينه والوقاية من المخاطر الطبيعية وتسييرها.

أما ألسات – 1ن فهو قمر اصطناعي جزائري نانومتري ذا مهمة علمية وبعد تكنولوجي تم انجازه من طرف فريق باحثين جزائري – بريطاني في إطار تفعيل اتفاق التعاون المبرم بين الوكالة الفضائية الجزائرية والوكالة الفضائية البريطانية ، فإنجاز هذه الأقمار الاصطناعية يشكل قفزة نوعية للجزائر في ميدان الفضاء والتحكم التكنولوجي، كما يعزز هذا الانجاز الخيار الاستراتيجي للحكومة في وضع النشاط الفضائي كأداة مساعدة في التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز السيادة الوطنية[2].

وفي إطار التعاون الدولي لتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال تم إطلاق القمر الاصطناعي الجزائري للاتصالات ألكوم سات –1 في 10 ديسمبر 2017 من منصة الإطلاق شيشانغ ببكين ويوجه القمر من قبل الوكالة الفضائية الجزائرية بالتعاون مع الصين، وسيسمح هذا القمر الاصطناعي بتحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث الإذاعي والتلفزي، إلى جانب توفير خدمة الانترنت ذات

[1] عبد الله بن، إطلاق ثلاث أقمار اصطناعية جزائرية لرصد الكوارث، **جريدة البلاد** العدد، 5126 السنة السابعة عشرة ، الثلاثاء 27 سبتمبر 2016 ، ص.24.

[2] جريدة المساء، " **إطلاق أقمار اصطناعية بنجاح من الهند**"، العدد 5992، الثلاثاء 27 سبتمبر 2016، ص.4.

التدفق العالي وغيرها، وفي هذا الإطار عملت الجزائر الممثلة في الوكالة الفضائية الجزائرية والوكالة الفضائية الصينية على إقامة وتطوير شراكة علمية تكنولوجية بينهما[1].

فكل هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة والمجسدة في مختلف الانجازات والمشاريع تعبر عن وجود إرادة سياسية لترقية وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر.

المبحث الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وترشيد الحكم في الجزائر: دراسة في الفعالية (الدور)

تماشيا وأهداف الموضوع الرامية للكشف عن تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد بالجزائر ينطلق هذا المبحث إلى تبيين مدى فعالية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكريس الحكم الراشد في الجزائر، وهذا بالتركيز على أهم مبادئه والمتمثلة في شفافية المعلومات، ومكافحة الفساد والمساءلة.

المطلب الأول: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مكافحة الفساد في الجزائر

سيتم التركيز في دراستنا هنا على البث الفضائي (القنوات التلفزيونية) وكذا مواقع التواصل الاجتماعي لاسيما الفايسبوك كوسيلتين من بين وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مكافحة الفساد في الجزائر.

أولا: البث الفضائي (القنوات الفضائية) ومكافحة الفساد في الجزائر: يظهر دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد انطلاقا من كون المعلومة والسرعة في انتقالها أصبحت الخاصية التي تتميز بها الأنظمة المتقدمة عن غيرها، ويتمثل دور المعلومة أساسا في العمل على توسيع فضاءات النزاهة والشفافية وهذا ما يتيح للأفراد من تتبع أي نشاط تقوم به الحكومة، فوسائل الإعلام تشكل البنية الأساسية للتنبيه عن أي سلوك فاسد وتخلق مناخ ديمقراطي يسمح بمكافحة الفساد بكل أشكاله، فرغم تعدد وسائل الإعلام في الجزائر من تلفزيون، راديو، صحافة والشبكات العنكبوتية (الانترنت) المتوفرة اليوم في إطار العولمة التي تشهدها البشرية يظل الكثير منها مصادر ومقصى في مجال مكافحة ظاهرة الفساد ولا تزال سياسية تكميم الأفواه هي الطريقة الأفضل في تقيد هذه الوسائل خاصة فيما يتعلق بوسائل الإعلام الثقيلة من تلفزيون وقنوات إذاعية التي ما تزال تحت الوصاية ولم تتحرك بعد.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية،" إطلاق القمر الاصطناعي الجزائري للاتصالات ألكوم سات 1 بنجاح"، نقلا عن الموقع: **http://ar.aps.dz/sante-science-technologie/50926-1** ، تم تصفح الموقع يوم: 12 – 12– 2017.

ولما كان الإعلام محتكرا من قبل النظام الجزائري فقد قام هذا الأخير بإصلاحات مست قطاع الإعلام وذلك عبر صدور قانون الإعلام الجديد 12- 05 والذي فتح المجال أمام الإعلام الخاص- إنشاء قنوات خاصة - ، فنجد قنوات التلفزيون الخاصة تتجه نحو حراك كبير في الخوض في قضايا الفساد فعلى سبيل المثال نجد قناة الشروق TV الجزائرية تحاول نقل حقائق حول الفساد للرأي العام، وهنا نلاحظ أن الإعلام الخاص قد فتح المجال بحيث أصبح نافذة يستطيع أن يلجأ إليها المبلغين عن الفساد مما يجعله يخلق نوع من الرضا على أدائه في مواجهة الفساد لكن الخطر الحقيقي الذي قد يواجه الإعلام الخاص هو أن يستغل وفق أجندة محسوبة لفئة معينة من ذوي المصلحة الخاصة المحسوبة على المصلحة العامة[1].

ثانيا: مواقع التواصل الاجتماعي ومكافحة الفساد في الجزائر: تشكل شبكات التواصل الاجتماعي الفضاء الذي أصبح يعتمد عليه الجزائريين في كشف حالات الفساد لمختلف الموظفين والمسؤولين في المؤسسات العمومية غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذه الشبكات تلعب دور فعال في كشف حالات الفساد وإذ كانت تساهم في ذلك هل يتم محاسبة المفسدين حقا.

1- واقع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر: قبل الحديث عن دور شبكات التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد فإننا نشير أولا إلى واقع استخدام هذه الشبكات في الجزائر وذلك في ضوء تقارير حول الإعلام الاجتماعي الصادرة عن كلية دبي للإدارة الحكومية.

1 - 1 عدد مستخدمي الفايسبوك في الجزائر: بلغ عدد مستخدمي الفايسبوك في الجزائر سنة 2010 ما عدده 1.413.280 مستخدم ليحقق ارتفاع طفيف في سنة 2011 إلى1.947.900 مستخدم، أما في سنة 2012 سجلت الجزائر ارتفاع في عدد المستخدمين والذي قدر ب 3.451.300 مستخدم وهذا الارتفاع بقي متواصل حيث سجل في سنة 2013 نحو 5.600.000 مستخدم لتسجل سنة 2017 زيادة في عدد المستخدمين قدرت ب 16 مليون مستخدم ما يمثل 43% من عدد السكان وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر زيادة قدرت ب 9.3 مليون مستخدم جديد، هذه الزيادة في عدد مستخدمي الفايسبوك كان له انعكاس على ترتيب الجزائر بين الدول العربية حيث

[1] مصطفى عبدو، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة (حالة الجزائر 1995- 2006)** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007- 2008) ، ص ص. 163، 164.

احتلت الجزائر المرتبة الثالثة عربيا بعد كلا من مصر والسعودية والجدول التالي يوضح عدد المستخدمين :

السنوات	عدد المستخدمين الفايسبوك
2010	1.413.280
2011	1.947.900
2012	3.451.300
2013	5.600.00
2016	15.000.000
2017	16.000.000

الجدول رقم (59): يوضح عدد مستخدمي الفايسبوك في الجزائر.

source : Arab Social Media Report 2011 " facebook usage: factors and analysis" , Dubai: school of government. P .6.

Social Media In The Arab **:** Arab social media report 2012 Dubai: school of government. p.11

http://www.internetworldstats.com/stats1.htm ، تم تصفح الموقع يوم: 8-8-2017**.**

1-1-أ: التقسيم السكاني لعدد مستخدمي الفايسبوك (التوزيع العمري): اختلفت نسبة تقسيم استخدام الفايسبوك حسب الأعمار بين مستخدمين تتراوح أعمارهم مابين 15- 29 سنة ومستخدمين تتجاوز أعمارهم 30 عاما، والجدول التالي يوضح ذلك :

السنوات	عدد مستخدمي الفايسبوك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-29 سنة.	عدد مستخدمي الفايسبوك الذين تتجاوز أعمارهم 30 عاما.
2010	%75	%25
2011	%76	%24
2012	%78	%22
2013	%78	%22
2017	%74.2	%25.8

الجدول رقم (60): يوضح عدد مستخدمي الفايسبوك حسب الأعمار في الجزائر.

Source: Arab Social Media Reports ,2010-2017 .

ويوضح الشكل التالي معطيات الجدول السابق على شكل رسم بياني:

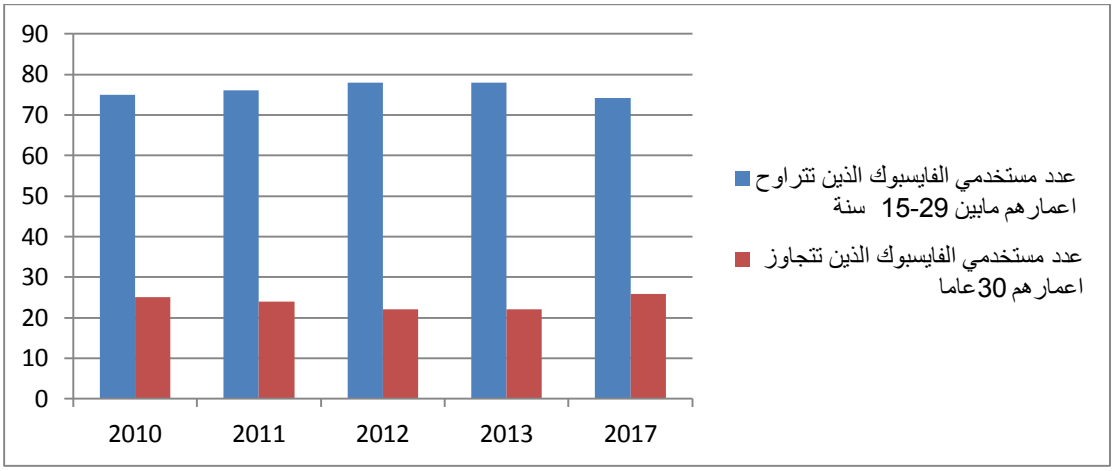

الشكل رقم (34): يوضح عدد مستخدمي الفايسبوك حسب الأعمار.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم(60).

يشير التقسيم السكاني للفايسبوك إلى طغيان فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 عاماً وذلك منذ سنة 2010 وإلى غاية سنة 2017 حيث قدر عددهم في سنة 2017 بحوالي 74.2% من مستخدمي الفايسبوك في الجزائر ولوحظ وجود زيادة طفيفة في عدد المستخدمين فوق 30 عاماً حيث قدر ب 25.8%.

1-1- ب: توزيع مستخدمي الفايسبوك حسب نوع الجنس: فيما يتعلق باستخدام الجنسين للفايسبوك هناك اختلاف بينهما وهو ما سنبينه في الجدول التالي :

السنوات	النسبة المئوية لمستخدمي الفايسبوك ذكور	النسبة المئوية لمستخدمي الفايسبوك إناث
2010	69	31
2011	69	31
2012	68	32
2013	67	33
2017	61.8	38.2

الجدول رقم (61): يوضح عدد مستخدمي الفايسبوك حسب النوع الاجتماعي.

source: Arab Social Media Reports ,2010-2017 .

ويوضح الشكل التالي معطيات الجدول السابق على شكل رسم بياني:

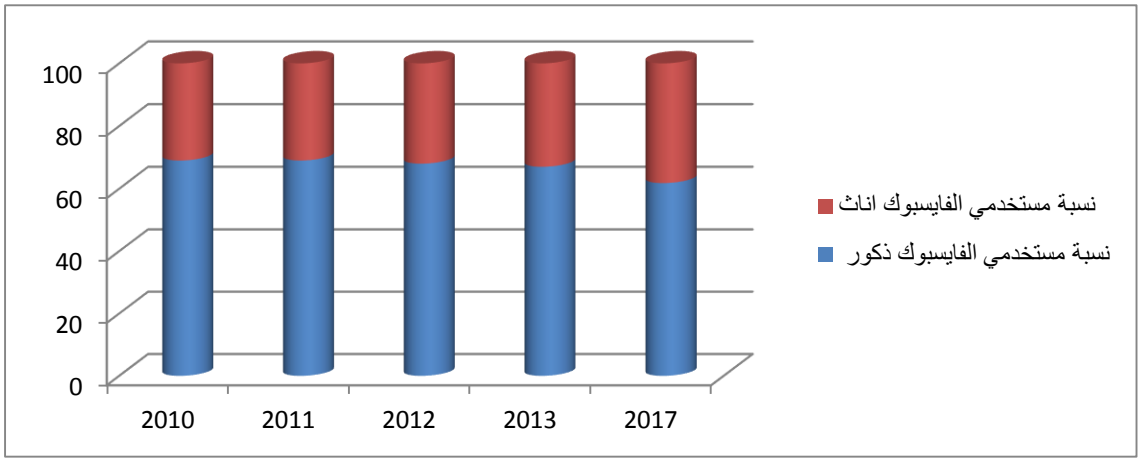

الشكل رقم (35): يوضح عدد مستخدمي الفايسبوك حسب النوع الاجتماعي.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم(61).

يظهر التوزيع الجنساني للفايسبوك أن نسبة الذكور المستخدمين له مرتفعة حيث قدرت سنة 2017 ب 61.8 % على الرغم من أنها عرفت انخفاضا مقارنة بسنة 2013 والتي قدرت ب67% في مقابل ذلك نجد أن نسبة الإناث منخفضة والتي قدرت ب 38.2% على الرغم من أنها عرفت زيادة طفيفة مقارنة مع سنة 2013.

1-2- عدد مستخدمي التويتر في الجزائر: بلغ عدد مستخدمي التويتر في الجزائر منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2016 نسب مختلفة حيث قدر عدد مستخدميه سنة 2011 ب 7.269 مستخدم وقدرت عدد التغريدات 273.000 تغريدة [1]، أما سنة 2012 فقد وصل عدد المستخدمين إلى 8.415 مستخدم وهي أقل من المتوسط أي أقل من 50 ألف مستخدم وبلغت نسبة تغلغل التويتر 0.2% أي أقل من 1%، ليبلغ عدد المستخدمين سنة 2013 ما عدده 45.100 مستخدم وبلغ عدد التغريدات 94.000 تغريدة أي نسبة تغلغل0.12% لتشهد سنوات2014- 2016 زيادة حيث بلغ عدد مستخدميه 773.500 مستخدم، أما سنة 2017 فقدر عدد مستخدمي التوتير النشطين في الجزائر أكثر من 800

[1] تقرير الإعلام الاجتماعي العربي، " **دور الإعلام الاجتماعي في تمكين المرأة العربية** «، كلية دبي للإدارة الحكومية، الإصدار الثالث، 2011، ص.17.

مليون مستخدم أي بنسبة تغلغل تقدر ب2 %[1]. كما عرفت الجزائر أيضا على غرار الفايسبوك تقدم في ترتيبها عربيا في عدد مستخدمي التويتر وهذا على ضوء تقرير2017 حيث احتلت أيضا المرتبة الثالثة عربيا بعد كل من السعودية أي بنسبة 8.1% من عدد السكان والتي سجلت أكثر من 1.7 مليون مستخدم ومصر التي سجلت أكثر من 1.7 مليون مستخدم بنسبة تقدر ب1.8% من السكان[2].

2- دور مواقع التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد في الجزائر : يعرف الفايسبوك إقبالا كبيرا من طرف الأفراد حيث سمح لهم هذا الفضاء من الكتابة بحرية مطلقة وذلك في ظل القيود التي تفرض على مختلف وسائل الإعلام التقليدية حول قضايا وملفات الفساد التي تسبب حرجا للأنظمة والسلطات وأصحاب المال والأعمال هذه التحولات في عالم حرية التعبير أدت إلى ضرورة اعتماد الكتابات حول ملفات وقضايا الفساد على الفضاء الأزرق كسبب لتحريك دعاوي قضايا ضد المفسدين[3].

وبالنظر إلى الجزائر وأمام شيوع ظاهرة الفساد فيها بكل صوره وأشكاله وفي مقابل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال بأدواتها المختلفة تم اعتمادها كوسيلة عصرية متاحة لمحاربة الفساد،وقد اقترن تحرك السلطات العليا في البلاد لمحاكمة ومحاسبة بارونات الفساد في الجزائر مع ظهور صفحات فايسبوكية بعناوين مختلفة لرصد فضائح الفساد وكشفه في مختلف مؤسسات الدولة (المصالح، دوائر، بلديات...الخ) معتمدة بشكل أساسي على مجموع الصور والفيديوهات التي يلتقطها المواطن فأصبح الأمر بمثابة ثورة إلكترونية لكشف أوجه الفساد والخلل في مؤسسات الدولة[4].

وقد تجلت المكافحة الالكترونية للفساد عبر إقرار مجموعة من الشباب الجزائري إنشاء عدة صفحات تحارب الفساد وذلك عبر رصد كل الصور والمقالات المنشورة بشكل يومي واهم التجاوزات على كل المستويات المحلية والوطنية، ومن بين هذه الصفحات نجد صفحة بركاو الفساد هذه الشبكة والتي

---

[1] Arab Social Media Report 2017, **"social media and the internet of things"** towards data –driven policymaking in the Arab world: potential ,limits and concerns, dubai : mohammed bin rashid school of government. pp. 45, 46.

[2] **https:// weedoo . tech/%8%a5%08%ad%d8 2017** ,Consulter le site : 28-7-2017.

[3] حكيم بوغرارة ، "الفايسبوك "تقابة" و" أنتربول " لمحاربة الفساد في الاقتصاد الرقمي " ، نقلا عن الموقع : **http://www.ech-chaub.com/ar** ، تم تصفح الموقع يوم: 26 – 7– 2017.

[4] إسماعيل ضيف، " ثورة إلكترونية ضد الفساد في الجزائر "، نقلا عن الموقع : **http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/146464**، تم تصفح الموقع يوم: 18 –9– 2016.

بدأت عملها عبر الفايسبوك وتعد منظمة غير حكومية شبابية تعمل على فضح الفساد والتنسيق مع المحامين حتى تتجه الملفات اتجاهها نحو العدالة، وتعد أول شبكة عنكبوتية ضد الفساد والتي تهتم بفضح كل المسؤولين والموظفين المتورطين في قضايا الرشوة على كلا المستويين المحلي والوطني، وقد التف حول هذه الشبكة العديد من الناشطين في الفايسبوك[1].

وتنشر هذه الصفحة مظاهر الفساد إما عن طريق الرسم الكاريكاتوري أو عن طريق صور وتقارير ومن الأمثلة المنشورة على صفحة بركاو الفساد قضية فساد سوناطراك وذلك عبر رسوم كاريكاتورية توضح قضية الفساد وكذا عن طريق نشر تقارير كتقرير قضية سوناطراك1 [2] ، قضية الفساد هذه والتي شغلت بال الرأي العام شكلت إحدى القضايا التي نالت اهتمام رواد مواقع التواصل الاجتماعي ولاسيما الفايسبوك، كما خصصت أيضا صفحة راديو طروطوار جزء كبير من منشوراتها لقضية سوناطراك إذ بلغت نسبة المواضيع التي نشرت حول هذه القضية 18.6% من مجموع المنشورات السياسية والتي بلغت 4205 وهذا الرقم يعكس مدى توجه الصفحة اتجاه القضايا ذات الطابع السياسي.

فانخراط الجماهير والإعلام البديل في النقاشات المتعلقة بالفساد والتي كانت حكرا على صالونات مغلقة يعود سببه إلى السمات التقنية والاتصالية التي توفرها مواقع التواصل الاجتماعي لاسيما الفايسبوك وربط الكثير من المستخدمين للوضع الاجتماعي بالفساد الذي ينخر جسد المؤسسات[3]، وثمن الخبير يونس قرار تجاوب الجزائريين مع مكافحة الفساد ولاسيما على مواقع التواصل الاجتماعي التي أضحت وسيلة مهمة في التبليغ والكشف عن كل ملفات الفساد والسلوكات المشينة مؤكدا بأن الكثير من القرارات العقابية قد تم اتخاذها بعد تداولها بشكل موسع على الفايسبوك.[4]

---

[1] زوبير فاضل ،" الجزائريون يعلنون الحرب على الفساد عبر الفايسبوك رصد كل مظاهره وصفحات كاملة لتغيير الوضع "، نقلا عن الموقع: **https://www.djazairess.com/elkhabar/360021**، تم تصفح الموقع يوم: 9 – 7– 2016.

[2] الشبكة العنكبوتية الجزائرية ضد الفساد بركاو الفساد"، نقلا عن :

https://www.facebook.com/permalink.php?id=485721488125673&story_fbid، تم تصفح الموقع يوم: 12 – 7 – 2016.

[3] حمزة هواري، **مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء العمومي دراسة المجتمعات الافتراضية الجزائرية على الفايسبوك وتناولها لقضية الفساد في سوناطراك "صفحة راديو طروطوار نموذجا"** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الجزائر: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2013– 2014)، ص. 74.

[4] حكيم بوغرارة ، **مرجع سابق الذكر**.

وعليه فإن الفايسبوك وباعتباره أحد أهم مواقع التواصل الاجتماعي يعتبر اليوم كإعلام بديل في الجزائر إلى جانب كل من البوابات الإخبارية والصحف والمجلات الالكترونية والإذاعات المحلية والفضائيات الخاصة وكذا المدونات والمنتديات وغرف الدردشة التفاعلية ذات الوسائط المتعددة الذي حطم كل قيود محاربة الفساد وكشف عن كل مظاهره بالصوت والصورة[1] ، إلا أن هذه الوسيلة وإذ ما نظرنا إلى الواقع الفعلي لها فإنها بالرغم من أنها تنشر صور وفيديوهات للفساد فإن فعاليتها تبقى محدودة الأثر في تعبئة المجتمع ضده وفي محاربة المفسدين .

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وشفافية المعلومات في الجزائر

ما يمكن أن ننطلق به في هذا المطلب هو ما جاءت به المادة 51 من الدستور 2016 والتي تضمنت: "**الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن**" إلا أن هذه المادة حددت الحالات التي لا يمكن أن يمارس هذا الحق وهو كالتالي" لا يمكن أن تمس ممارسة هذا الحق بحياة الغير الخاصة وبحقوقهم وبالمصالح المشروعة للمؤسسات وبمقتضيات الأمن الوطني"، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل ستطبق الجزائر هذا الحق في ظل ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بكل واقعية أم أنها ستساير التطور التكنولوجي وتنشر معلومات شكلية؟

تماشيا مع التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوجه الدول نحو إضفاء شفافية المعلومات الحكومية – الشفافية الالكترونية –عمدت الجزائر إلى إرساء شفافية معلومات حيث أسست على شبكة الانترنت مواقع الكترونية خاصة بمختلف الأجهزة الحكومية والوزارات منها بوابة الوزير الأول وذلك لتوفير مختلف المعلومات والوثائق الحكومية للمواطنين والشكل التالي يوضح ذلك :

[1] زوبير فاضل، " الفايسبوك حطم قيود الفساد ورفع هامش الحرية – الجزائر تفتح صفحة جديدة مع التعبير الحر" ، نقلا عن الموقع: **http://www.djazairess.com/elkhabar/322992**، تم تصفح الموقع يوم: 24– 09– 2016.

الشكل رقم (36): يوضح الموقع الالكتروني لبوابة الوزارة الأولى.

المصدر: بوابة الوزير الأول، نقلا عن الموقع: **http://www.premier-ministre.gov.dz** ، تم تصفح الموقع يوم: 15- 10 -2017.

فالملاحظ أن بوابة الوزير الأول تحتوي على معلومات كالتعديلات الدستورية التي عرفتها الجزائر منها تعديل2002، 2008، 2016 ومختلف الدساتير التي عرفتها الجمهورية كدستور 1963، 1976، 1989، 1996، ومختلف القوانين المالية من (2005 إلى 2017) والنصوص التشريعية والتنظيمية (قانون الإعلام، الانتخابات..الخ) إلى جانب أيضا نشر مختلف مخططات عمل الحكومة لسنوات (2012، 2014، 2017) والسياسات العمومية والوثائق وغيرها من المعلومات.

وفي الواقع فان تحليل البوابة الالكترونية للوزير الأول فان المعلومات الأساسية المتوفرة غير كافية، فهناك معلومات حكومية يطلبها المواطن ولا يمكنه الوصول إليها إلى جانب عدم وجود إمكانية التفاعل التي تمنحه البوابة للمواطن، وتماشيا مع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات تم التأسيس للوزارة الأولى حساب على الفايسبوك يتم فيه نشر مختلف أنشطة الوزير

والحكومة والوثائق[1]، كما تم التأسيس للوزارة الأولى أيضا حساب على التويتر pm-gov-dz@ والذي يتم من خلاله كذلك توفير المعلومات الحكومية المتعلقة بمختلف النشاطات والإجراءات المتخذة وأخبار الوزارات[2].فالملاحظ أن التأسيس لهذه البوابة على شبكات التواصل الاجتماعي يعد حديث التأسيس من جهة ومن جهة أخرى أن المعلومات المتوفرة كالنصوص القانونية يمكن الحصول عليها من موقع الجريدة الرسمية فلابد من بدل المزيد من الشفافية في تقديم المعلومات المهمة.

وفي مقابل ذلك نجد الجزائر عملت على تعزيز شفافية المعلومات على المستوى المحلي وذلك عبر إقرار بعض المواد من قانوني الولاية والبلدية توضح ذلك، ففي قانون البلدية 11-10 نص المشرع على إعلام المواطنين بكل المسائل المتعلقة بالبلدية وذلك عبر استعمال كافة الوسائط الإعلامية المتاحة، وهو ما نصت عليه المادة 11 في فقرتها الثانية من نفس القانون " أنه يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط الإعلامية المتاحة، كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

كما نصت المادة 30 من القانون نفسه أن تعلق المداولات باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور وتنشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال الثمانية (8) أيام الموالية لدخوله حيز التنفيذ[3].

كما نص قانون الولاية على ضرورة إعلام المواطنين بجدول أعمال الجلسات وهذا ما جاء في نص المادة 18،حيث تضمنت أنه يلصق جدول أعمال الدورة فور استدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي في الإمكان المخصصة لإعلام الجمهور ولاسيما الالكترونية منها (الموقع الالكتروني للولاية)، وفي إطار الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال والاستفادة منها في الأجهزة المحلية (الولاية والبلدية) تضمنت المادة 17 من قانون الولاية شكل جديد من أشكال إرسال الاستدعاء لأعضاء المجلس الشعبي الولائي ويتعلق الأمر بالإرسال الالكتروني، حيث نصت المادة 17 على أنه" يرسل الرئيس

[1] بوابة الوزارة الأولى ، نقلا عن الموقع: **https://www.facebook.com/pm.gov.dz** ، تم تصفح الموقع يوم : 7 – 11 – 2017.

[2] بوابة الوزارة الأولى، نقلا عن الموقع: **https://twitter.com/pm_gov_dz** ، تم تصفح الموقع يوم : 7 – 11 – 2017.

[3] قانون رقم 11- 10، المتعلق بالبلدية، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 8، 9.

الاستدعاءات لدورات المجلس الشعبي الولائي إلى أعضاء المجلس الشعبي الولائي كتابيا أو عن طريق البريد الالكتروني"[1].

ويتضح من خلال ما سبق أنه ورغم توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ممارسات الأجهزة الحكومية في الجزائر والتوجه نحو عصرنة إدارتها فإن الجزائر بقيت بعيدة في مجال استعمال التكنولوجيات الحديثة خصوصا في قلب مؤسسات الدولة وفي تكريس شفافية المعلومات.

وهذا بالرغم من أن المشرع الجزائري اعترف صراحة بضرورة تطبيق مبدأ الشفافية واستعمال الوسائل الإعلامية والتكنولوجية لإعلام المواطنين غير أن الواقع يثبت عكس ذلك حيث نجد أن السلطات الرسمية في كثير من الأحيان تتبع في تسيير شؤونها سياسة تتسم بالغموض والضبابية – حيث أن المواطنين وحتى ممثلي المجتمع المدني والإعلاميين نجدهم لا يمكنهم الحصول على المعلومات التي يريدون الوصول إليها والحصول عليها من قبل الأجهزة الحكومية والمحلية أيضا وهذا ما أدى إلى ضعف مشاركة المواطنين– إن لم نقل غيابهم – في مختلف السياسات والبرامج ما ساهم في ضعف المساءلة وانتشار الفساد[2].

المطلب الثالث: واقع المساءلة الالكترونية في الجزائر

تعد المساءلة هي الأخرى من أهم مبادئ الحكم الراشد والتي لا تتكرس إلا بتوفر المعلومات، حيث يشكل الحصول على المعلومات قدرة المواطنين على مساءلة من هم في السلطة، وقد عرفت المساءلة تطور في الممارسة بفعل التطورات المتسارعة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، فأصبح الحديث عن مساءلة الكترونية يقابله الحديث عن وجود برلمان الكتروني يعتمد على توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب الحديث أولا عن واقع البرلمان الالكتروني في الجزائر وهل عرف هذا الأخير توظيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال أم لا وهل ساير البرلمان الجزائري مختلف البرلمانات الالكترونية في البلدان المتقدمة، لنشير إلى واقع المساءلة الالكترونية في بلادنا وهل هي موجودة أصلا وان وجدت فهل هي مستعملة في الواقع.

[1] قانون رقم 12 – 7 المتعلق بالولاية، **مرجع سابق الذكر**، ص. 10.

[2] وفاء معاوي،" نحو تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الالكترونية"، **مرجع سابق الذكر**، ص. 96.

أولا: توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البرلمان الجزائري (البرلمان الالكتروني):

1- المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت: أصبحت هناك نوافذ الكترونية للمؤسسة التشريعية في الجزائر كالبوابة الالكترونية للبرلمان الجزائري والتي تحتوي في صفحتها الرئيسية **(http://www.apn.dz)** على الكثير من المعلومات الأساسية كجدول أعمال الجلسات ومشاريع واقتراحات القوانين المحالة على اللجان البرلمانية والأسئلة الشفوية واجتماعات البرلمان بغرفتيه.

كما توفر البوابة خدمة الترجمة لكل هذه المعلومات بكلتا اللغتين العربية منها والفرنسية وحتى الامازيغية – غير أن اللغة الانجليزية والأمازيغية غير فعالة- بالإضافة إلى أسماء وصور الممثلين المنتخبين غير أن الواقع حول البوابة الإلكترونية للبرلمان الجزائري لا تحتوي على دور صريح للمواطن في العمل مع البرلمان ولعل أبرز ما يبرر هذا الطرح هو غياب منتديات المناقشة.

2- البريد الالكتروني للنائب كآلية للمساءلة: بالرغم من توفر البوابة الالكترونية للبرلمان الجزائري على صفحة الاتصال والمراسلة والمتمثلة في إرسال بريد الكتروني التي تسمح للمواطنين بالتعليق على الانترنت إلا أنها تبدوا بسيطة للغاية وليس هناك اتصال واضح بين استشارات المواطنين والرد على تعليقاتهم [1]. **(أنظر الشكل رقم 37)**

[1] رمضان بن شعبان، " الديمقراطية الالكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر "، **مرجع سابق الذكر** ، ص.145.

الشكل رقم (37): يوضح الاتصال عبر الموقع الالكتروني للبرلمان الجزائري.

المصدر: موقع المجلس الشعبي الوطني، نقلا عن الموقع: **http://www.apn.dz/ar/index.php/plus-ar/contactez-nous-ar**، تم تصفحه يوم: 2017/11/13.

3- الهاتف النقال: يلعب الهاتف النقال دورا بارزا في الاتصالات المتعلقة بالنشاط البرلماني لسهولة استخدامه، حيث يستعمله بعض النواب الجزائريين بكثافة في عملهم البرلماني للاتصال فيما بينهم أو بينهم وبين الناخبين وكذا بينهم وبين إدارة البرلمان فمثلا تبعث إدارة المجلس الشعبي الوطني الرسائل القصيرة (SMS) للنواب لإعلامهم ببرنامج الأشغال داخل المجلس مثل موعد انعقاد جلسة مناقشة مشاريع القوانين وكل التفاصيل المتعلقة بها أو بأي نشاط برلماني أخر، كما يستعمله النواب للاتصال بالولاة لطرح الانشغالات التي تتعلق بمشاكل المواطنين في الولاية التي ينحدر منها النائب[1].

[1] قواسم بن عيسى ، **مرجع سابق الذكر** ، ص.345.

ثانيا: واقع المساءلة الالكترونية في الجزائر: من خلال تحليلنا للبوابة الالكترونية للبرلمان الجزائري فإنها تعرض قائمة الممثلين المنتخبين حسب كل تشكيلة سياسية (اسم ولقب النائب، وانتمائه السياسي ودائرته الانتخابية وكذا ولايته) ، دون عرض خدمة الاتصال عن طريق البريد الالكتروني، حيث يلاحظ غياب عناوين البريد الالكتروني بكل نائب وهذا ما يزيد من صعوبة الاتصال وتحقيق مبدأ التداول في صناعة السياسات بين المواطن ونائبه في المؤسسة التشريعية، وهو ما يؤذي إلى غياب مساءلة المواطنين لنوابهم حول مختلف القرارات والسياسيات التي صوتوا عليها، وهو ما يفقد آلية من الآليات الهامة للحكم الراشد في الجزائر والمتمثلة في المساءلة والتي تعد إحدى ذرائع الرقابة ومكافحة الفساد.

ما يجعل المساءلة الالكترونية في الجزائر غير متوفرة ومرتبطة برغبة المؤسسة التشريعية والمتمثلة أساسا في المجلس الشعبي الوطني في التعامل الكترونيا مع المواطنين من جهة، وذلك لكون المواطن يمارس المساءلة على البرلماني باعتباره ممثل له في الغرفة السفلى للبرلمان، ومن جهة أخرى النواب باعتبارهم ممثلي الشعب ويمارسون المساءلة على أعضاء الحكومة حول مختلف البرامج والسياسيات[1].

فبالرغم من وجود بعض المواقع الالكترونية لدى البرلمان الجزائري فان هذا غير كافي لتوجه نحو برلمان رقمي فمثلا موقع المجلس الشعبي الوطني وموقع مجلس الأمة بحاجة إلى حداثة في التصميم ومزيد من الشفافية في تقديم المعلومات المهمة حتى تكون هناك مساءلة حقة– لان وجود شفافية للمعلومات يساهم في تعزيز المساءلة– والابتعاد عن توفير النصوص والتي يمكن الحصول عليها من موقع الجريدة الرسمية[2].

وعليه فان تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبحت شرطا ضروريا لتعزيز الحكم الراشد فكلما أتاحت هذه التكنولوجيا شفافية المعلومات المختلفة كلما ساهم ذلك في تعزيز المساءلة والمحاسبة (كأداة من

[1] موقع المجلس الشعبي الوطني، نقلا عن الموقع: **http://www.apn.dz/ar/index.php/plus-ar/contactez-nous-ar** ، تم تصفح الموقع يوم: 13– 11–2017.

[2] سميرة بارة ، سالمة ليمام،" **تفعيل دور البرلمان في تحقيق حكم شفاف نحو مأسسة سياسية للبرلمان الجزائري**"(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: تطوير البرلمان في الدول المغاربية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أيام 15 – 16 فبراير 2012)، ص.11.

أدوات الرقابة) ومحاربة الفساد لكن وبعد تحليلنا لدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكريس الحكم الراشد بالتركيز على الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد وبالرغم من توفر بعض المعلومات الحكومية ومواقع الكترونية لمختلف الأجهزة الحكومية وفضح لبعض قضايا الفساد الخاصة بالمسؤولين والموظفين بالمؤسسات العمومية على شبكة الانترنت لاسيما مواقع التواصل الاجتماعي والتأسيس لموقع الكتروني للبرلمان الجزائري فان دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال يعد محدود الفعالية في تعزيز الحكم الراشد في الجزائر.

خلاصة الفصل الثالث:

بالنظر إلى واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر وفي ضوء مؤشراته المتمثلة في الهاتف الثابت، الهاتف النقال، شبكة الانترنت وفي إطار فتح المجال أمام القطاع الخاص الأجنبي والمحلي للاستثمار والتقليل من احتكار الدولة، فان واقع مجتمع المعلومات في الجزائر لا يزال ضمن المراتب الضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة والدول العربية وحتى المجاورة، ومن جانب الحكم الراشد فان الجزائر وبالرغم من الجهود التي بذلتها من أجل تعزيزه كإقرارها لمجموعة من الإصلاحات السياسية والقانونية، والبرامج التنموية الاقتصادية التي كان لها اثر على الجانب الاجتماعي فإنها بقيت تصنف ضمن المراتب الأخيرة في مؤشرات الحكم الراشد وذلك حسب التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية لاسيما البنك الدولي.

وعليه وبالنظر إلى الواقع التكنولوجي يمكن القول أن عدم وصول الجزائر إلى تحقيق بنية تحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال يظهر منذ البداية أن تكريس مبادئ الحكم الراشد بشكل كامل يعد أمرا صعبا للغاية ما يجعل دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز الحكم الراشد (الحكم الالكتروني) في الجزائر يعد دور محدود الفعالية.

الفصل الرابع

الحوكمة الالكترونية في الجزائر: نماذج تطبيقية وأفاق

تمهيد:

تبنت الجزائر كغيرها من دول العالم خيار التوجه نحو إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف الأجهزة الحكومية والإدارات فأقرت على إثرها إستراتيجية الجزائر الالكترونية والتي تضمنت تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف المجالات، وقد كان لتبني هذه الإستراتيجية تطبيقات نموذجية في قطاعات عدة على غرار وزارة الداخلية والجماعات المحلية وقطاع العدالة والبريد والتي تعد من بين القطاعات السباقة في عصرنة خدماتهم وفعالية أدائهم إلى جانب قطاعات أخرى، هذا التوجه جاء تماشيا مع إدراك معظم دول العالم إلى أهمية إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إداراتها العمومية وأجهزتها الحكومية ومطلبا أساسيا وضرورة حتمية في هذا العصر لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لذلك تعمل الجزائر على تغيير وتحديث سياساتها ونمط عملها من الأسلوب البيروقراطي الجامد إلى الأسلوب الالكتروني وذلك لأداء وظائفها بأعلى كفاءة وجودة ممكنة وتقديم المعلومات المطلوبة وتسيير المعاملات والخدمات الحكومية وتقديمها للمواطنين الكترونيا.

المبحث الأول: مشروع الجزائر الالكترونية

إن تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى الأجهزة الحكومية عبر العالم أصبح شرطا ضروريا لترقية أدائها وتعزيز مرتكزات الحكم الراشد (الشفافية، المساءلة، المشاركة..الخ)، في تسيير شؤونها وفي إطار ذلك وإدراكا منها بأهمية هذه التكنولوجيا عملت الأجهزة الحكومية في الجزائر على تبني مشروع الجزائر الالكترونية وعلى رأسها مشروع الحكومة الالكترونية 2008– 2013 بغرض تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

المطلب الأول: الحكومة الالكترونية في الجزائر

أقرت الدولة الجزائرية مشروع الحكومة الالكترونية 2008–2013 رغبة منها لتوجه نحو الانتقال الرقمي في مختلف المعاملات، غير أنه وقبل الحديث عن واقعها في الجزائر ، فإننا نشير أولا إلى النظرة المفاهيمية التي قدمها البنك الدولي للحكومة الالكترونية، والذي جاء كتعريف شامل لمختلف المبادئ الهامة التي يشملها الحكم الراشد، فقد اعتبرها على أنها" عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات المعلومات العريضة وشبكة الانترنت وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية وهذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عددا كبيرا من الأهداف، مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول إلى المعلومات ما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما أن نتائج هذه التطبيقات يمكن أن تؤذي إلى تقليل الفساد وزيادة الشفافية وقناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته"[1].

لقد أطلقت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال أحد الملفات الكبرى وهو مشروع الجزائر الالكترونية 2008 – 2013 والذي تم التشاور فيه مع المؤسسات والإدارات العمومية وكذا المتعاملين الاقتصاديين من عموميين وخواص وجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال[2].

[1] قواسم بن عيسى، **مرجع سابق الذكر**، ص.273.

[2] نسيمة لعرج مجاهد، مصطفى طويطي، " إستراتيجية إقامة الحكومة الالكترونية: المحاولة الجزائرية "، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات** ، العدد الثالث، جوان (2016) ، ص.215.

إن إستراتيجية الجزائر الالكترونية تندرج ضمن الرؤية الرامية إلى بروز مجتمع المعرفة في الجزائر وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارة وكذا تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار وإنشاء كوكبات صناعية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالإضافة إلى تحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتتضمن إستراتيجية الجزائر الالكترونية 13 محورا رئيسيا[1]، ويتمثل مضمون ومحتوى هذه المحاور فيما يلي:

المحور الأول: تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العامة: يحدث إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعزيز استخدامها في الإدارة العامة تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها وعملها ما يجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب وتسمح تكنولوجيا الإعلام والاتصال بإنشاء فضاء اتصال مستقل عن التموقع المادي ويتيح توفر المعلومات من أجل تحسين نوعية عملية صنع القرار، وفي هذا السياق حددت أهداف محددة وأحيانا مشتركة لكل إدارة وزارية وهي تتناول الجوانب التالية :

– إكمال البنى الأساسية المعلوماتية وكذا وضع نظم إعلام متكامل، وتطوير الخدمات الالكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى، وكذلك استكمال الشبكات والمنظومات على مستوى الشبكات الداخلية والشبكات المحلية إلى جانب زيادة المهارات البشرية.

المحور الثاني: تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات: تمثل اليوم وسائل التسيير والإدارة المتطورة حول تكنولوجيات الإعلام والاتصال الضمان الوحيد لبقاء شركتنا في عصر العولمة ولهذا تم تحديد الهدف الأساسي المتمثل في إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاع الاقتصادي ودعم تخصيص تكنولوجيات الإعلام والاتصال من قبل الشركات وترتب عن ذلك أهداف ثلاثة تتمثل في: دعم تكنولوجيا الإعلام والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير تطبيقات تحسين أداء الشركات وعرض الخدمات عبر الانترنت من قبل الشركات.

المحور الثالث: تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية: بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال: يجب أن تستمر عملية تعميم النفاذ إلى الانترنت حيث يجب أولا توسيع هذا النفاذ من أجل السماح لكل مواطن أينما وجد عبر الإقليم الوطني من الاستفادة من الخدمات العامة عبر الانترنت من قاعدة المعارف والعلم الهائلة المتمثلة في الانترنت ويجب أن

[1] Ffatiha Fortas , « le e-administration un levier indispensable pour la modernisation publique en algérie », **مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة –2–** ، العدد 16 جوان (2017) ، ص.56.

تكون برامج المعدات وتطوير الاتصالات ذات النطاق العريض والمحتوى المتعدد الوسائط مصحوبة ببرامج تدريبية من أجل التعجيل بعملية تعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ولذلك فان تعميم النفاذ إلى الانترنت هو الهدف الرئيسي الذي ينقسم إلى ثلاث أهداف محددة :

– تنشيط العملية الأوسراتية من خلال منح الحواسيب الصغيرة الفردية والخطوط العريضة النطاق.

– توفير التكوين ومحتوى خاص لكل شريحة من السكان.

– زيادة كبيرة في عدد الأماكن العامة في المجتمع كمحلات الانترنت والحظائر المعلوماتية.

المحور الرابع: دفع تطوير الاقتصاد الرقمي: الاقتصاد الرقمي يتمحور حول ثلاث مكونات أساسية تتمثل في البرمجية، الخدمات، والتجهيز ولذلك وجب العمل على تشجيع إنشاء الشركات في مجال إنتاج المضامين المحلية بصفتها محركا للابتكار رغم ما يعانيه هذا المجال من نقائص فمن الممكن تفعيل خبرات ومهارات المؤسسات الجزائرية العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتصديرها نحو أسواق أخرى، إن الهدف الأساسي المسطر ضمن هذا المحور هو تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:

– مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات والذي تمت مباشرته في إطار إعداد إستراتيجية الجزائر الالكترونية.

– توفير كل الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية والوطنية في مجال إنتاج البرمجيات وتوفير الخدمات والتجهيز.

– توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال نحو التصدير.

المحور الخامس: تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع: يجب أن تكون شبكة الاتصالات ذات التدفق السريع قادرة على توفير القدرات الضرورية في كل إقليم الوطن بنوعية وأمان يستجيبان للمقاييس الدولية ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحور في انجاز بنية تحتية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة عن طريق تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات، إلى جانب تأمين الشبكات والتسيير الفعال لاسم نطاق « DZ » [1].

المحور السادس: تطوير الكفاءات البشرية: وذلك بإرفاق تعزيز البنية التحتية وتعميم النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين وتطوير الكفاءات البشرية العامة

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, E- Commission « e- Algérie 2013 », décembre 2008, p.7.site **: www.algeriane mbassy ,ru /pdf/ e- Algérie 2013 pdf** .consulter le site :9/9/2017.

في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك ما يفرض إعادة النظر في مجال التكوين وتطوير الكفاءات الاجتماعية.

المحور السابع: تدعيم البحث والتطوير والابتكار: يخص الهدف الرئيسي لهذا المحور تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال عن طريق تعزيز نشاط البحث والتطوير والابتكار، وذلك عن طريق التنظيم والبرمجة وتثمين نتائج البحث وحشد الكفاءات وتنظيم نقل التكنولوجيا والمهارات .

المحور الثامن: ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني: الملاحظ أن الترتيبات والتشريعات القائمة لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتشييد مجتمع المعلومات، وعليه لابد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات، وبالتالي فان الهدف الأساسي يتمثل في تهيئة مناخ من الثقة يشجع على إقامة الإدارة الالكترونية وهو ما يتطلب تحديد إطار تشريعي وتنظيمي ملائم.

المحور التاسع: الإعلام والاتصال: يهدف مشروع الجزائر الالكترونية في هذا الإطار إلى التحسيس بدور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وذلك عبر إعداد وتنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات وإقامة نسيج جمعوي كامتداد للمجهود الحكومي.

المحور العاشر: تثمين التعاون الدولي: يتميز التعاون الدولي مع البلدان في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بعدد هائل من المشاريع خصوصا مع الاتحاد الأوربي في إطار مشروع ميدا 2 (MEDA2) ويهدف تعزيز التعاون الدولي إلى تملك التكنولوجيات والمهارات والمشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية، وكذا إقامة شراكات إستراتيجية بهدف تملك التكنولوجيات والمهارات.

المحور الحادي عشر: آليات التقييم والمتابعة: وذلك بتحديد نظام مؤشرات متابعة وتقييم تسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبإجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي الجزائر الالكترونية من جهة أخرى وذلك بالتركيز على الإطار التصوري لنظام المؤشرات نوعية وإعداد مؤشرات ملائمة[1].

المحور الثاني عشر: إجراءات تنظيمية: يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحور في وضع تنظيم مؤسساتي متناسق يتمحور حول ثلاث مستويات التوجيه، التنسيق بين القطاعات، التنفيذ الفعلي

[1] **ibid,** pp. 8, 9.

لإستراتيجية الجزائر الالكترونية بفضل تأطير فعال ومتابعة دائمة وتنسيق منسجم بين مختلف الفاعلين المعنيين إلى جانب تدعيم الانسجام والتنسيق وطنيا بين القطاعات وتدعيم قدرات التدخل على مستوى القطاعات والهيئة المتخصصة.

المحور الثالث عشر: الموارد المالية: يتطلب تنفيذ إستراتيجية الجزائر الالكترونية موارد مالية معتبرة يستحيل توفيرها من مصدر واحد وبالتالي لابد من استغلال جميع مصادر التمويل المتاحة استغلال جيدا ويجب أن تكون الإجراءات التشريعية أو التنظيمية أو المادية متزامنة بتقييم مالي دقيق كما يستلزم الأمر كذلك ترتيب هذه الإجراءات حسب تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

ويمكن تلخيص مجمل هذه المحاور التي تضمنتها إستراتيجية الحكومة الالكترونية في الجزائر في الشكل التالي:

[1] Djilali Idoughi .Djilali Abdelhakim , "towords an Algerian –government strategy and achievements", **international journal of e business and e government studies** , vol,5,no 1, (2013), p.94.

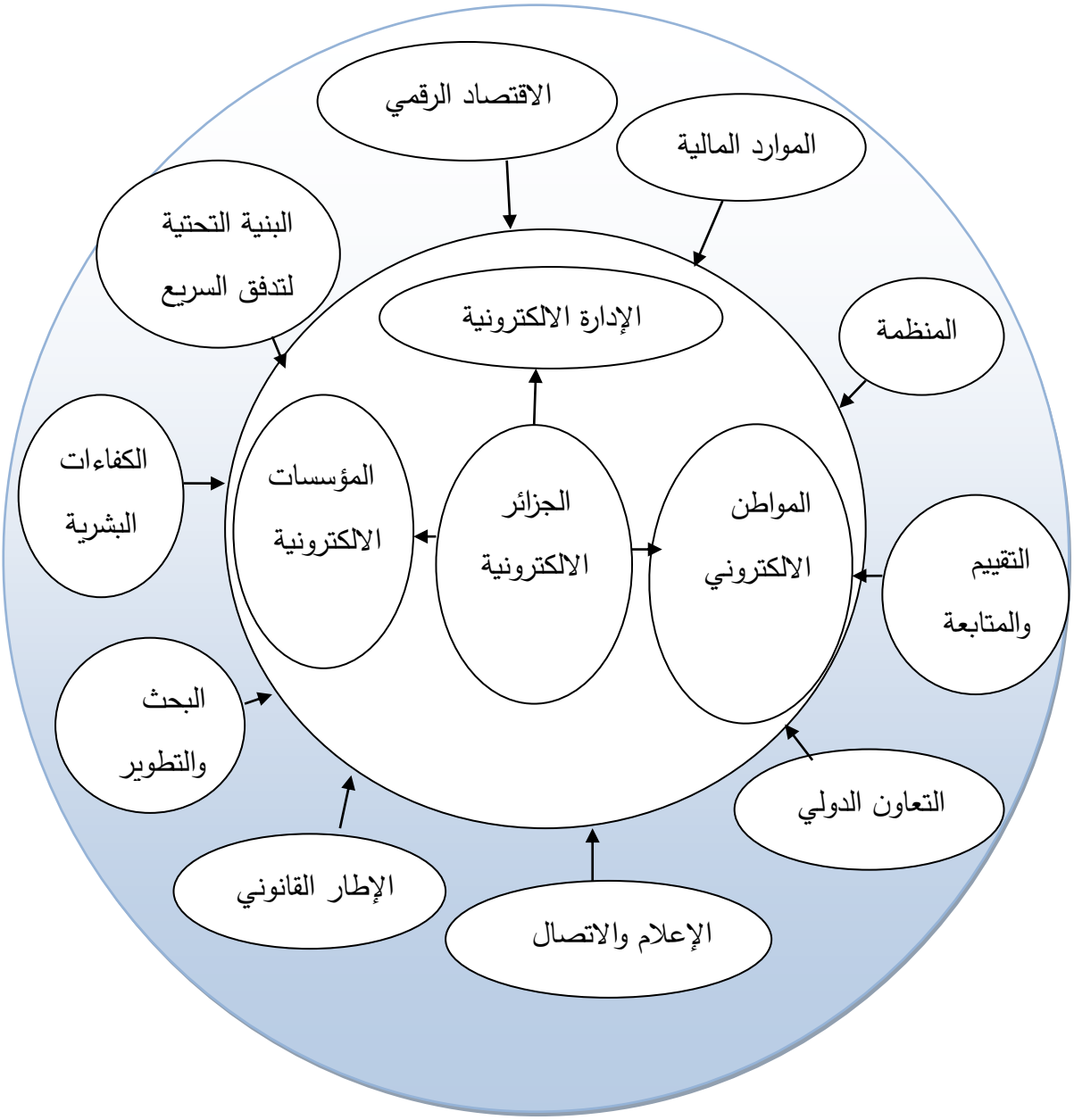

الشكل رقم (38): يوضح محاور إستراتيجية الحكومة الالكترونية في الجزائر.

Source: Cherroun Hadda, **« Stratégie e-Algérie 2013 »,** Journée d'étude nationale sur : l'information et Gestion du territoire, Université de ammar telidji Laghouat, 27 Avril 2011.p.13.

وتسعى الجزائر من خلال مشروع الحكومة الالكترونية إلى تحقيق مجموعة من **الأهداف** منها:

– ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وأن تكون متاحة للجميع وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي يسعى من خلالها إلى الحصول على الوثائق أو معلومات – فالهدف هنا يسعى إلى تحقيق خدمة عمومية الكترونية بكل كفاءة وفعالية وشفافية المعلومات –.

– التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية.

– العمل على مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا للتنمية البلاد.

– تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في التجسيد على أرض الواقع لمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وكذا تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن[1].

المطلب الثاني: جاهزية الحكومة الالكترونية في الجزائر

وفقا لما جاء في تقرير الجاهزية الشبكية* الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وبالتعاون مع مؤسسة إنسياد (INSEAD) والذي يحدد مؤشر الجاهزية للتحول الالكتروني، والذي يعد واحد من أهم المؤشرات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات فهو يستخدم لقياس مدى تزايد وتناقص الفجوة الرقمية بين الدول[2].

فقد احتلت الجزائر المرتبة 117 من مجموع 139 دولة شملها الاستقصاء وذلك حسب التقرير الأخير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2016، وفيما يلي تفصيل المؤشرات الفرعية لمؤشر الجاهزية الشبكية التي توضح موقع الجزائر في الترتيب العالمي :

[1] عبد القادر بلعربي وآخرون، " **تحديات التحول إلى الحكومة الالكتروني في الجزائر** " (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة ، يومي 13 - 14 مارس 2012)، ص ص. 8 – 11.

***نبذة عن مؤشر جاهزية الشبكية:** مؤشر جاهزية الشبكية يعمل منذ سنة 2001 على تقييم العوامل والسياسات والمؤسسات على أساس سنوي التي تمكن الدولة من الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات وذلك من أجل تحقيق الازدهار المشترك وتستند عملية التقييم هذه على جمع نتائج 53 مؤشر مختلف يتم تقسيمها على أربعة أقسام رئيسية وهي: البيئة ، والجاهزية والاستخدام والآثار وتستعين المؤشرات المستقلة بمزيج من البيانات المستخلصة من مصادر متاحة للجمهور ومن نتائج استطلاع أراء الرؤساء التنفيذيين ومن الدراسة الاستقصائية العالمية التي تشمل 13 ألف مدير تنفيذي والتي يجريها المنتدى الاقتصادي العالمي وبالتعاون مع شبكة شركائه التي تضم 160 معهد ومؤسسة. ولمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع : المنتدى الاقتصادي العالمي، يرصد جاهزية اقتصادات 143 دولة حول العالم ،" التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2015 يؤكد أن الفجوة الرقمية تعرقل النمو والتنمية على المستوى العالمي" ، ص.4.

[2] وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ، **التحول إلى مجتمع المعلومات** "، التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ، 2012، ص.181.

المؤشر الكلي	الترتيب	المؤشرات الفرعية	الترتيب
مؤشر البيئة	131	البيئة التشريعية والتنظيمية.	123
		بيئة الأعمال والابتكار.	133
مؤشر الجاهزية	95	البنية التحتية.	80
		ملائمة التكلفة.	99
		جاهزية المهارات.	89
مؤشر الاستخدام	125	مؤشر الاستخدام الفردي.	103
		الاستخدام في قطاع الأعمال.	133
		الاستخدام الحكومي.	130
مؤشر التأثير	129	التأثير الاقتصادي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال	124
		التأثير الاجتماعي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال	132

الجدول رقم (62): يوضح ترتيب الجزائر وفق مؤشر الجاهزية الشبكية.

Source: World Economic Forum And Insead, « the global information technology report 2016 innovating in the digital economy", Geneva, 2016, p.57.

فالملاحظ بصفة عامة هو احتلال الجزائر لمرتبة متأخرة في التصنيف العالمي ويدعم ذلك تصنيف الأمم المتحدة للحكومات الالكترونية في تقريرها السنوي لسنة 2016 والذي يعتبر أهم مرجع ذي نطاق عالمي في مجال الحكومة الالكترونية وتزداد أهميته كونه يصدر من الأمم المتحدة مباشرة واستمر في الصدور منذ إطلاقه لأول مرة عام 2003، يتميز التقرير بتضمنه لمؤشر تطور الحكومة الالكترونية والذي يصنف برامج الحكومة الالكترونية حول العالم حسب تطورها حيث يعتبر مركز دولة ما في هذا المؤشر صورة مباشرة عن مدى تطور الحكومة الالكترونية فيها[1]، ويتكون مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية من ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في :

[1] أحمد بن يوسف، منير نوري ، " معوقات توظيف التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية "، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 14، (2016) ، ص.216.

1- مؤشر البنية التحتية للاتصالات: يقيس مدى تقدم البنية التحتية للاتصالات عن بعد في الدولة بالاعتماد على خمس مؤشرات فرعية وتتمثل في:

أ - عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 ساكن: هو خط فعال يوصل جهاز المشترك الطرفي بشبكة هاتف متنقل عام (PSTN) والذي له منفذ مخطط في جهاز سنترال الهاتف، وهذا المصطلح مرادف لمصطلحات المحطة الرئيسة أو خط السنترال المباشر (DEL) المستخدمة بصورة شائعة في وثائق الاتصالات.

ب - عدد اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 ساكن: تشير إلى الاشتراكات في خدمة الهاتف الجوال العامة ويوفر الوصول لشبكة الاتصال الهاتفية المنقولة العامة (PSTN) باستخدام التقنية الخلوية، خلال الثلاثة أشهر الماضية ويتضمن ذلك كلا من الأنظمة الخلوية الرقمية والتناظرية IMT-2000 (3G) ويتم تضمين مستخدمي كل من الاشتراكات المدفوعة مسبقا والحسابات المدفوعة مسبقا.

ج - عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 ساكن: ويشير إلى الأفراد الذين استخدموا الانترنت في أي مكان في الأشهر الثلاثة الماضية.

د- عدد اشتراكات النطاق العريض اللاسلكي لكل 100 ساكن: تشير إلى مجموع النطاق العريض الساتلي والنطاق العريض اللاسلكي الأرضية الثابتة والنشطة ذات النطاق الترددي العريض للأجهزة المحمولة إلى الاشتراك في شبكة الانترنت العامة.

هـ - عدد اشتراكات النطاق العريض الثابتة لكل 100 ساكن: تشير إلى إجمالي اشتراكات الانترنت واسع النطاق السلكي الثابت إلى الاشتراكات في الوصول عالي السرعة إلى الانترنت (اتصال TCP/IP) عند سرعات تدفق تحتي تساوي أو أكبر من 256 كزب/ث يمكن أن يتضمن ذلك على سبيل المثال مودم كابل DSL واشتراكات انترنت ألياف ضوئية إلى المنزل /المبنى واشتراكات انترنت واسعة النطاق (سلكية) ثابتة أخرى يتم قياس هذا الإجمالي بغض النظر عن طريقة الدفع[1].

2- مؤشر الرأسمال البشري: يقيس هذا المؤشر مستويات التعليم بين الكبار ونسبة الالتحاق بالتعليم بمختلف مستوياته وهناك علاقة ايجابية بين رأسمال البشري والخدمة الالكترونية، حيث كلما ارتفع مستوى التعليم بين الأفراد زادت قدراتهم ومهاراتهم على استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل يساعد

[1] United Nations, **« E- Government survey 2018 »**, New York 2018, pp.200- 203.

على انتشار تطبيقات الحكومة الالكترونية واستخدام مختلف تسهيلاتها[1]، ويتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية تتمثل في:

أ – معدل أمية الكبار: تقاس نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين كنسبة مئوية من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق الذين يستطيعون على أساس الفهم قراءة وكتابة بيان بسيط قصير في حياتهم اليومية.

ب – نسبة الالتحاق الإجمالي بمراحل التعلم الابتدائي والمتوسط والتعليم العالي: تقاس نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي من مجموع عدد الطلاب المسجلين في التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي بغض النظر عن السن كنسبة مئوية السكان الذين هم في سن الدراسة لهذا المستوى.

ج – السنوات المتوقعة من التعليم: وهي العدد الإجمالي لسنوات الدراسة التي يمكن أن يتوقعها طفل في سن معينة في المستقبل، على افتراض أن احتمال وجوده في المدرسة في أي عمر معين يساوي سن الالتحاق الحالي.

د – متوسط سنوات الدراسة: يوفر متوسط عدد سنوات التعليم التي يملكها السكان البالغون في البلد 25 سنة فما فوق باستثناء سنوات تكرار الصفوف.

3 – مؤشر الخدمات الالكترونية*: يعرف كذلك بمؤشر قياس الويب ويقيس مدى تطور الخدمات الالكترونية من حيث الوفرة والجودة وتنوع القنوات ومدى استخدام الجمهور لها،[2] ويرتكز هذا المؤشر على أربع مراحل لتطور تقديم هذه الخدمات، تبدأ من عرض الخدمات من خلال إنشاء مواقع الانترنت للإدارات الحكومية وارتباطها بمختلف المؤسسات وتضمينها بيانات ومعلومات ذات فائدة دون أن تكتسب خاصية الديناميكية في هذه المرحلة، ثم تلتها مرحلة تطوير الخدمات، حيث تسمح الحكومة في هذه

---

[1] أحمد بن يوسف، **دور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في عصرنة المؤسسات والإدارات العمومية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم التسيير (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017)، ص.256.

***الخدمة الالكترونية:** وللوصول إلى مجموعة من قيم مؤشر الخدمات عبر الانترنت لعام 2018 قام 206 باحثا من بينهم خبراء الأمم المتحدة ومتطوعوا الأمم المتحدة عبر الانترنت في 89 بلدا بتغطية 66 لغة بتقييم الموقع الالكتروني الوطني لكل بلد بما في ذلك البوابة الالكترونية وبوابة الخدمات الالكترونية والمشاركة الالكترونية فضلا عن المواقع الالكترونية للوزارات ذات الصلة في مجال التعليم والعمل والخدمات الاجتماعية والصحة والتمويل والبيئة وحسب الاقتضاء وشمل المتطوعون طلاب الدراسات العليا المؤهلين من الجامعات في مجال الإدارة العامة. لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع:

United Nations, «E- Government survey 2018", new York 2018,p .205

[2] United Nations , « E- Government survey 2018 », **op.cit,** p.203.

المرحلة بتدفق المعلومات من الحكومات إلى المواطنين مع توفير إمكانية البحث عن الوثائق وميزة المساعدة وخريطة الموقع إلا أن التفاعل يبقى أوليا في هذه المرحلة، تأتي بعدها مرحلة التواصل حيث يصبح بالإمكان إجراء المعاملات الكاملة عبر الخط ، ويزداد مع هذه المرحلة درجة تعقيد التكنولوجيا، لتصل إلى مرحلة الخدمات المترابطة والتي تمثل أعلى مستوى من التطور وتتميز بالتفاعل المتبادل بين الحكومة ومختلف الأطراف، وتعمل الحكومة على إشراك المواطن في صناعة واتخاذ القرارات ويتم ذلك من خلال آليات التشاور الالكترونية توفرها المواقع التفاعلية ومختلف التكنولوجيات المتطورة[1].

كما تم تضمين في تقرير جاهزية الحكومة الالكترونية 2018 مؤشر نوعي ويتمثل في :

مؤشر المشاركة الالكترونية كمؤشر تكميلي لمسح الحكومة الالكترونية للأمم المتحدة يرتكز على استخدام خدمات عبر الانترنت لتسهيل توفير المعلومات من قبل الحكومات للمواطنين، (تقاسم المعلومات الحكومية) والتفاعل مع أصحاب المصلحة (التشاور الالكتروني) والمشاركة في عمليات صنع القرار (صنع القرار الالكتروني).

ويحتوي مؤشر المشاركة الالكترونية على مجموعة من المؤشرات الفرعية وتتمثل في:

أ – المعلومات الالكترونية: التي تساعد على المشاركة وذلك عن طريق تزويد المواطنين بالمعلومات العامة والحصول على المعلومات عند الطلب.

ب – الاستشارات الالكترونية: عن طريق إشراك الأفراد في المساهمات الأعمق والمناقشات الخاصة بالسياسات والخدمات العامة.

ج – صنع القرارات إلكترونيا: عن طريق تمكين الأفراد من خلال التصميم المشترك لخيارات السياسة والإنتاج المشترك لمقومات الخدمة وطرق تقديمها [2].

فالحكومة الالكترونية في الوقت الحالي لا ترتكز على رقمنة (حوسبة) الخدمات وإعادة تصميم العمليات الداخلية وإنما تسعى بشكل أساسي إلى إنشاء بيئة مواتية تمكن المواطنين من الانخراط في الحوكمة وحشد الدعم للسياسات العامة وتشجيع تواصل الحكومات مع المواطنين ومعرفة أرائهم عند صنع القرارات التي تؤثر عليهم مستقبلا ويحدث ذلك من خلال استعمال الوسائط الاجتماعية (وسائل التواصل الاجتماعي) على المواقع الحكومية المزودة بتكنولوجيا الواب (2.0) كالمدونات ، والمنتديات

[1] أحمد بن يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص.253.

.

[2] United Nations, « e- government survey 2018 », **op.cit,** p.211. .

والفايسبوك والتويتر.. الخ، وتسمح هذه التطبيقات والأدوات بتلقي الآراء والملاحظات وحشد الدعم للسياسات العامة [1] . وقد حددت القيمة القصوى لجاهزية الحكومة الالكترونية بالرقم واحد والحد الأدنى بالصفر، والشكل التالي يوضح هذه المؤشرات:

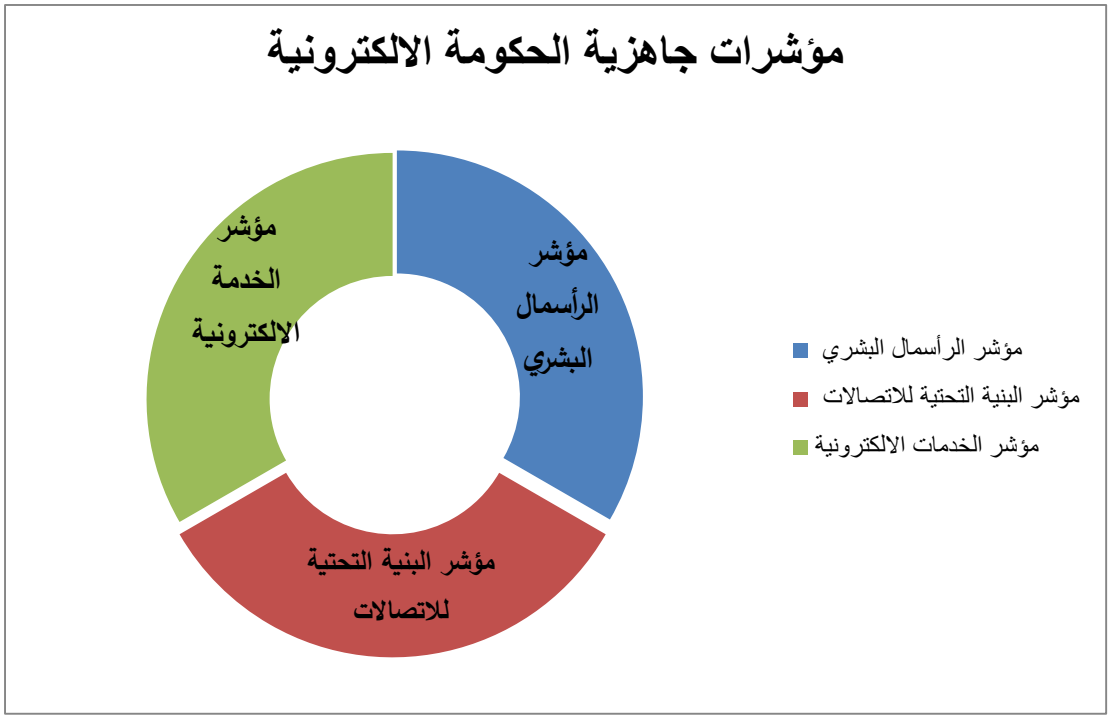

الشكل رقم (39): يوضح مؤشرات جاهزية الحكومة الالكترونية حسب الأمم المتحدة.

Source: United Nations, « E- Government survey 2018», new York 2018, p. 200.

أولا : ترتيب الجزائر في جاهزية الحكومة الالكترونية من 2003-2018: لقد عرفت الجزائر وفق هذه المؤشرات رتب متباينة في الترتيب العالمي حول جاهزية الحكومة الالكترونية وذلك من خلال مختلف التقارير التي تقدمها الأمم المتحدة في هذا الشأن والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] نورالدين شنوفي، خليل مولاي،" الاتجاه نحو إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر: الانجازات والمعوقات تجربة قطاع الضمان الاجتماعي"، **مجلة الإستراتيجية والتنمية** ، العدد، 10 (2016)، ص.275.

السنوات	الرتبة العالمية	مؤشر الجاهزية الالكترونية	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر الرأسمال البشري	مؤشر الخدمات عبر الانترنت	مؤشر المشاركة الالكترونية	ترتيب الجزائر في مؤشر المشاركة الالكترونية
2003	91	0.370	0.036	0.69	0.384	0.052	34
2004	118	0.325	0.033	0.690	0.251	0.0328	35
2005	123	0.3242	0.0365	0.6900	0.2462	0.0317	42
2008	121	0.3515	0.1230	0.7114	0.2241	0.0227	152
2010	131	0.3118	0.0412	0.2435	0.0335	0.0143	157
2012	132	0.3608	0.1812	0.6463	0.2549	0.0526	30
2014	136	0.3106	0.1989	0.6543	0.0787	0.0784	172
2016	150	0.2999	0.1934	0.6412	0.0652	0.1186	167
2018	130	0.4227	0.3889	0.6640	0.2153	0.2022	165

الجدول رقم (63): يوضح ترتيب الجزائر في جاهزية الحكومة الالكترونية من 2003–2018.

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على :

United Nations, « E- Government Survey», 2003-2018.

حققت الجزائر تقدما كبيرا في مجال تطوير الحكومة الالكترونية متقدمة ب20 مرتبة ما بين 2016– 2018 حيث انتقلت من المرتبة 150 سنة 2016 إلى المرتبة 130 سنة 2018، هذا التقدم يبرز الجهود المبذولة لمسايرة التوجهات العالمية في مجال التطور التكنولوجي.

ثانيا: إسقاط مؤشرات الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الالكترونية على إستراتيجية الحكومة الالكترونية في الجزائر: قراءة في ضوء المؤشرات الفرعية.

احتلت الجزائر المرتبة 130 من أصل 193 دولة في تقرير الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الالكترونية لسنة 2018 ، وهي بذلك تقدمت في التصنيف مقارنة بسنة 2016 أين احتلت المرتبة 150، وقد شمل تقرير سنة 2018 كما اشرنا سابقا ثلاث مؤشرات أساسية–ومؤشر تكميلي(المشاركة الالكترونية) –والتي تحتوي بدورها على مؤشرات فرعية وفيما يلي إيضاح لها :

1 – مؤشر البنية التحتية للاتصالات في الجزائر سنة 2018: عرف هذا المؤشر نسب مختلفة في الجزائر سنة 2018 مقارنة مع السنوات السابقة وذلك في مختلف مؤشراته الفرعية والجدول التالي يوضح ذلك:

مؤشر البنية التحتية للاتصالات	نسبة الأفراد المستخدمين للانترنت	اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 ساكن	اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 ساكن	اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 ساكن	اشتراكات النطاق العريض المتنقل لكل 100 ساكن
0.3889	42.95	8.38	115.85	7.04	65.7

الجدول رقم (64): يوضح مؤشر البنية التحتية للاتصالات في الجزائر سنة 2018.

Source: United Nations , «E- Government Survey 2018», new York 2018, p. 251.

فيما يخص مؤشر البنية التحتية للاتصالات في الجزائر فان هذا الأخير سجل ارتفاع وتحسن في أغلب المؤشرات الفرعية سواء في نسبة استخدام الأفراد للانترنت 42.95% إلى جانب تحسن في اشتراك نطاق العريض الثابت لكل 100 ساكن(7.04) واشتراكات النطاق العريض المتنقل لكل 100 ساكن (65.7) إلا أن الهاتف النقال هو المؤشر الفرعي الوحيد الذي عرف في الجزائر نقلة في عدد

المشتركين لدى متعاملي الهاتف النقال وهذا راجع إلى رفع الدولة لاحتكارها لهذه الخدمة وفسح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار وهذا بموجب القانون رقم 2000-3 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالبريد والمواصلات.

2 – مؤشر الرأسمال البشري: هو الأخر عرف نسب متباينة في مؤشراته الفرعية سنة 2018 والجدول التالي يبين ذلك:

الرأسمال البشري	نسبة تعليم الكبار	نسبة الالتحاق الإجمالية	السنوات المتوقعة من الدراسة	متوسط سنوات الدراسة
0.6640	80.2	80.97	14.4	7.8

الجدول رقم (65): يوضح مؤشر الرأسمال البشري في الجزائر سنة 2018.

Source: United Nations, « E- Government Survey 2018», new York 2018, p. 256.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة المؤشر (0.6640) ايجابية ومرتفعة في الجزائر مع تسجيل تفاوت مع المعدل العالمي والمقدر ب(0.4155).

3- مؤشر الخدمات الالكترونية

عرفت الجزائر سنة 2018 تحسنا ب10 مراتب في مؤشر الخدمات الالكترونية**(0.2153)** مقارنة مع سنة 2016 **(0.0652)**، إلا أنها وبالرغم من التحسن المسجل صنفت ضمن الدول المنخفضة في مؤشر الخدمات الالكترونية وأقل من تونس والمغرب واللتان حققتا ارتفاعا في تقديم الخدمات عبر الانترنت وصنفتا ضمن الدول ذات مؤشر أعلى[1].

يتضح من خلال الجدولين أعلاهما أن ترتيب الجزائر في جاهزية الحكومة الالكترونية لسنة 2018 وفق المؤشرات الأساسية (مؤشر البينة التحتية للاتصالات، مؤشر الخدمات عبر الانترنت، مؤشر الرأسمال البشري) والمؤشرات الفرعية التي تنبثق عنها عرفت تقدما كبير وجاءت ضمن الدول المصنفة في الصنف المتوسط في الجاهزية ، حيث بلغ متوسط تطور الحكومة الالكترونية في الجزائر **0.4227** أي أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ 0.5491 ، كما لوحظ ارتفاع في المؤشرات الأساسية حول الخدمات عبر الانترنت فقد بلغ معدل متوسط هذا المؤشر 0.2153 وهي أقل كذلك من المتوسط العالمي المقدر ب 0.5691 ، مؤشر البنية التحتية للاتصالات هو الأخر سجل ارتفاع

[1] United Nations, **« E- Government Survey 2018»,** new York 2018, p.96.

مقدر ب **0.3889** مقارنة مع معدل المتوسط العالمي لهذا المؤشر والذي يقدر ب 0.4155، أما مؤشر الرأسمال البشري والمقدر ب0.6640 فقد عرف تحسنا مقارنة بمعدل المتوسط العالمي لهذا المؤشر والبالغ 0.4155، فالجزائر وحسب هذا التقرير لم تسجل من بين الدول الإفريقية والعربية العشر الأوائل في جاهزية الحكومة الالكترونية على خلاف جاراتها تونس والمغرب والتي سجلتا من بين الدول العشر الأولى في الحكومة الالكترونية.

4- تصنيف الجزائر وفق المؤشر النوعي المشاركة الالكترونية: (2016- 2018): يحتوي الجدول الموالي على مختلف النسب التي تضمنها مؤشر المشاركة الالكترونية في الجزائر مابين 2016-2018 وذلك على ضوء مقوماته الفرعية:

المؤشر / السنوات	مؤشر المشاركة	مقومات المؤشر الفرعي				الرتبة
		المجموع (%)	المرحلة الأولى (المعلومات الالكترونية).	المرحلة الثانية (الاستشارات الالكترونية).	المرحلة الثالثة (صنع القرارات الكترونيا).	
2016	0.1186	%13.3	%17.6	%10.5	%0.0	167
2018	0.2022	%22.03	%30.00	%34.78	%0.00	165

الجدول رقم (66): يوضح تصنيف الجزائر وفق المؤشر النوعي المشاركة الالكترونية.

Source: United Nations, « **e- government survey 2016»**, new York, 2016, p.171.

United Nations, « **e- government survey 2018»**, new York, 2018, p.245.

فيما يخص المؤشر النوعي للمشاركة الالكترونية فالجزائر تعد متراجعة فيه بشكل كبير وهذا بالرغم من أنها سجلت تقدما في التصنيف من الرتبة 167 سنة 2016 إلى الرتبة 165 سنة 2018 كما وأن المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر تبين تراجع في نسبة المعلومات الالكترونية (كمرحلة أولى للمؤشر) إلى30.00% وارتفاع في نسبة الاستشارات الالكترونية كمرحلة ثانية من مؤشر المشاركة الالكترونية أين قدرت ب34.78% لتسجل المرحلة الثالثة لهذا المؤشر والمتمثلة في صنع القرارات الكترونيا – عبر إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في صنع القرارات- انعدام أين قدرت ب 0.0 % ، مما يدل على ضعف المشاركة الالكترونية للمواطن الجزائري في صنع القرار.

ثالثا: ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية في جاهزية الحكومة الالكترونية حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2018: يحتوي الجدول الموالي على ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية في جاهزية الحكومة الالكترونية وهو كالتالي:

الدول	مؤشر الخدمات الالكترونية	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر الرأسمال البشري	المؤشر العام	الترتيب العالمي 2018	الترتيب العربي 2018
الإمارات العربية المتحدة	0.9444	0.8564	0.6877	0.8295	21	1
البحرين	0.8261	0.7762	0.7178	0.7734	24	2
الكويت	0.7917	0.7394	0.6852	0.7388	41	3
قطر	0.7917	0.6797	0.6683	0.7132	51	4
السعودية	0.7917	0.5339	0.8101	0.7119	52	5
عمان	0.8125	0.5399	0.7013	0.6846	63	6
تونس	0.8056	0.4066	0.6640	0.6254	80	7
الأردن	0.4931	0.4406	0.7344	0.7387	98	8
لبنان	0.4722	0.5219	0.6649	0.5530	99	9
المغرب	0.6667	0.3697	0.5278	0.5214	110	10
مصر	0.5347	0.3222	0.6072	0.4880	114	11
الجزائر	0.2153	0.3889	0.6640	0.4227	130	12
ليبيا	0.0972	0.3353	0.7173	0.3833	140	13
سوريا	0.2986	0.2532	0.4860	0.3459	152	14
العراق	0.3194	0.1840	0.5094	0.3376	155	15
السودان	0.1528	0.1780	0.3873	0.2394	180	16
موريتانيا	0.1597	0.1878	0.3467	0.2314	183	17
اليمن	0.0972	0.1454	0.1037	0.2154	186	18
الصومال	0.1111	0.0586	0.0000	0.0566	193	19

الجدول رقم (67): يوضح ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية في جاهزية الحكومة الالكترونية حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2018.

Source: United Nations, **« E- Government Survey 2018»,** new York, 2018, p.p.228-232.

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الجزائر تذيلت الترتيب عربيا مسجلة ضعفا واضحا في مؤشر جاهزية الحكومة سواء في مؤشرات الخدمات الالكترونية والبنية التحتية للاتصالات مقارنة مع الدول الخليجية التي تحتل الصدارة كالبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت..الخ وحتى الدول المجاورة كتونس والمغرب.

رابعا: مقارنة ترتيب الجزائر مع الدول الرائدة عالميا وإقليميا في المؤشرات الفرعية لجاهزية الحكومة الالكترونية في الفترة الممتدة من 2003-2018.

يمثل الشكل الموالي مقارنة الجزائر والدول الرائدة عالميا وفي المنطقة (شمال إفريقيا) حسب بيانات الأمم المتحدة لقياس تقدم مجتمع المعلومات وذلك بغية معرفة مكانة الجزائر بين الدول على الصعيد العالمي والإقليمي في المؤشرات الفرعية (مؤشر الرأسمال البشري، مؤشر البنية التحتية للاتصالات، مؤشر الخدمات الالكترونية، ومؤشر المشاركة الالكترونية).

1 - مقارنة مؤشر البنية التحتية للاتصالات في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003- 2018: يتضمن الجدول التالي قيم لمؤشر البنية التحتية للاتصالات في الجزائر وكذا قيمه الإقليمية (شمال إفريقيا) والعالمية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2003- 2018 وهي كالأتي :

السنوات	مؤشر الدولة الرائدة عالميا	مؤشر الدولة الرائدة في المنطقة (شمال إفريقيا)	المعدل العالمي	مؤشر الجزائر
2003	السويد 0.8456	تونس 0.0887	0.1772	0.0355
2004	السويد 0.8600	تونس 0.0837	0.1766	0.0333
2005	السويد 0.8395	تونس 0.0993	0.1790	0.0365
2008	هولندا 0.8140	تونس 0.1686	0.2106	0.1230
2010	سويسرا 0.7687	تونس 0.1941	0.2357	0.1248
2012	لينشتنشتاين 1.00	ليبيا 0.3743	0.3245	0.1812
2014	موناكو 1.00	مصر 0.3570	0.3650	0.1988
2016	موناكو 1.00	ليبيا 0.4291	0.3711	0.1934
2018	موناكو 1.00	تونس 0.4066	0.4155	0.3889

الجدول رقم (68): يوضح مقارنة مؤشر البنية التحتية للاتصالات في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003-2018.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الأمم المتحدة حول جاهزية الحكومة الالكترونية للفترة 2003- 2018.

يمكن التعبير عن معطيات الجدول من خلال الرسم البياني الأتي:

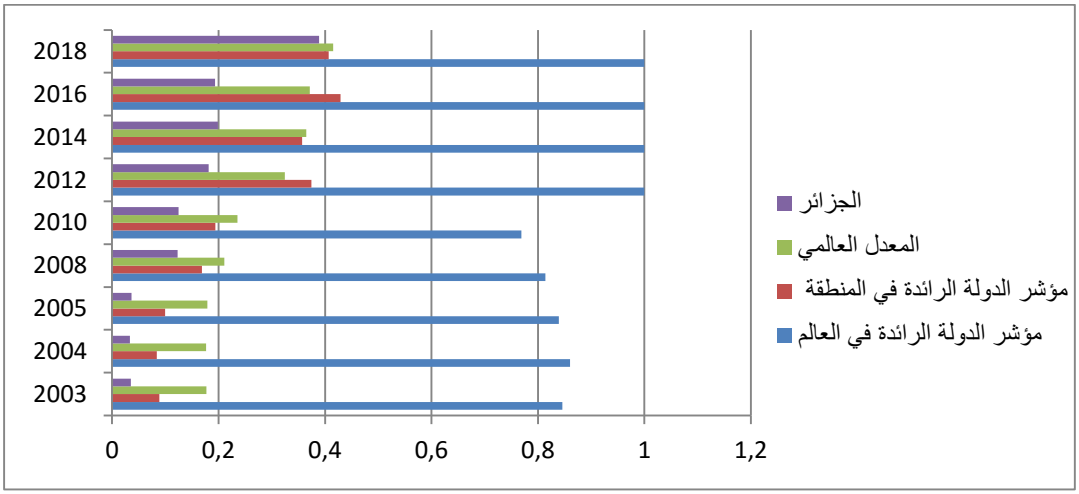

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (68).

الشكل رقم (40): يوضح مقارنة مؤشر البنية التحتية للاتصالات في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003- 2018.

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح لنا جليا أن الجزائر سجلت قيما منخفضة في مؤشر البنية التحتية للاتصالات مع الإشارة إلى التحسن النسبي في قيم المؤشر بشكل مستمر منذ سنة 2008 والى غاية 2014 لتشهد سنة 2016 انخفاض نسبي في قيم المؤشر لتسجل سنة 2018 ارتفاعا ، غير أنها تبقى قيما ضعيفة مقارنة بالوضعية في منطقة شمال إفريقيا والعالمية، أما على مستوى دول منطقة شمال إفريقيا فهي الأخرى لم تتجاوز المعدل العالمي (0.4155) باستثناء تونس التي حققت قيمة مؤشر تقدر ب (0.4066) ، بينما على المستوى العالمي فقد حققت موناكو قيمة 1.0000 من المؤشر وذلك خلال سنة 2018.

2- مقارنة مؤشر الخدمات الالكترونية في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003- 2018: يعد مؤشر الخدمات الالكترونية مؤشرا مركبا لقياس استخدام تكنولوجيا

الإعلام والاتصال من قبل الحكومات لتقديم الخدمات العامة على المستوى الوطني، وعليه يلخص الجدول التالي قيم هذا المؤشر في الجزائر وكذا قيمه الإقليمية (شمال إفريقيا) والعالمية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2003– 2018:

السنوات	مؤشر الدولة الرائدة عالميا	مؤشر الدولة الرائدة في المنطقة (شمال إفريقيا)	المعدل العالمي	مؤشر الجزائر
2003	الولايات المتحدة الأمريكية 1.0000	الجزائر 0.3843	0.2554	0.3843
2004	و.م.أ 1.0000	الجزائر 0.2510	0.2952	0.2510
2005	و.م.أ 1.0000	مصر 0.4461	0.3357	0.2462
2008	الدنمارك 1.0000	مصر 0.6054	0.3485	0.2241
2010	كوريا الجنوبية 1.0000	مصر 0.5302	0.2818	0.0984
2012	كوريا الجنوبية 1.0000	مصر 0.6013	0.4328	0.2549
2014	فرنسا 1.0000	المغرب 0.6929	0.3919	0.0787
2016	المملكة المتحدة وايرلندا الشمالية 1.0000	المغرب 0.7391	0.4623	0.0652
2018	الدنمارك 1.0000	تونس 0.8056	0.5691	0.2153

الجدول رقم (69): يوضح مقارنة مؤشر الخدمات الالكترونية في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003– 2018.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الأمم المتحدة حول جاهزية الحكومة الالكترونية للفترة من : 2003– 2018.

ويمكن التعبير عن معطيات الجدول من خلال الرسم البياني الأتي:

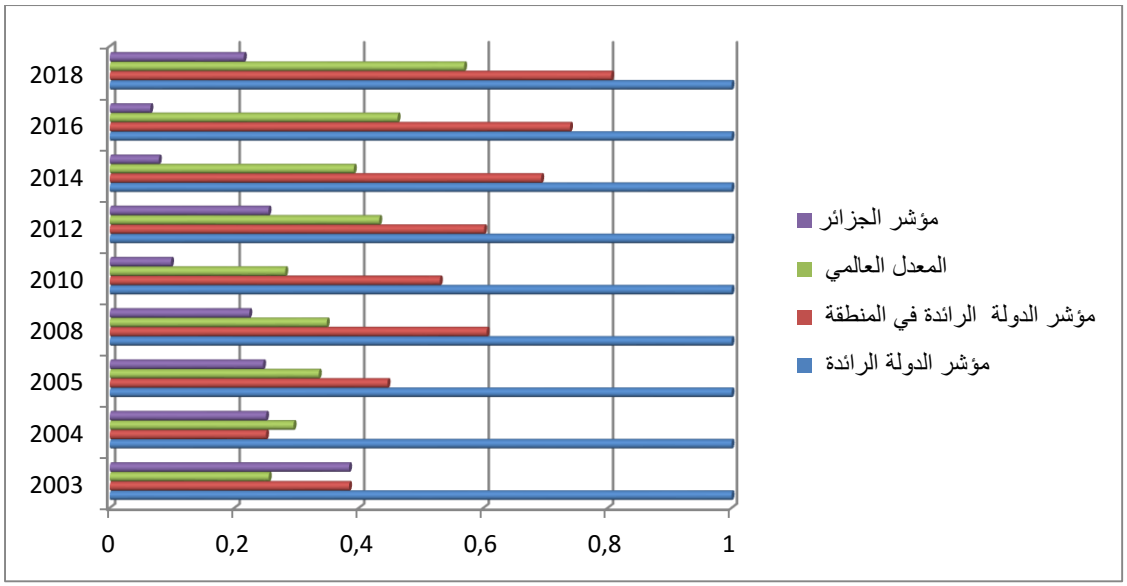

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (69).

الشكل رقم (41): يوضح مقارنة مؤشر الخدمات الالكترونية في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003- 2018.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الجزائر حققت تراجعا مطردا منذ سنة 2003 في قيم مؤشر الخدمات على الخط حيث سجلت سنة 2010 قيمة اقل من جميع القيم المرجعية أين قدرت قيمة المؤشر ب(0.0984) ليتحسن المؤشر سنة 2018 (0.2153)، فالجزائر ما تزال تعاني من تخلف كبير وفجوة واسعة مع باقي الدول سواء على المستوى العالمي أو منطقة شمال إفريقيا في مجال الخدمات عبر الخط إذ أنها لم تحقق حتى قيما معادلة للمتوسط العالمي أو الإقليمي، أما على مستوى الريادة العالمية فقد حققت الدنمارك المرتبة الأولى في الخدمات الالكترونية ، بينما تتصدر تونس منطقة شمال إفريقيا بقيمة (0.8056) أي أكثر من قيمة المعدل العالمي (0.5691).

3- مقارنة مؤشر الرأسمال البشري في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003 - 2018: يعتبر مؤشر رأسمال البشري هو الأخر مؤشر هام من مؤشرات جاهزية الحكومة الالكترونية كونه يتطرق إلى جاهزية الإنسان كمستخدم لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وعليه يلخص لنا الجدول التالي قيم هذا المؤشر في الجزائر ومقارنتها بدول الريادة في المنطقة والعالم وذلك خلال الفترة الممتدة 2003- 2018:

السنوات	مؤشر الدولة الرائدة عالميا	مؤشر الدولة الرائدة في المنطقة (شمال إفريقيا)	المعدل العالمي	مؤشر الجزائر
2003	هولندا 0.9900	ليبيا 0.8400	0.7173	0.6900
2004	استراليا 0.9900	ليبيا 0.8400	0.7100	0.6900
2005	استراليا 0.9900	ليبيا 0.8700	0.7128	0.6900
2008	استراليا 0.9933	ليبيا 0.8749	0.7825	0.7114
2010	كوبا 0.9987	ليبيا 0.8979	0.8974	0.7377
2012	استراليا 1.0000	ليبيا 0.8502	0.7173	0.6463
2014	نيوزيلاندا 1.0000	ليبيا 0.7821	0.6566	0.6543
2016	استراليا 1.0000	ليبيا 0.7588	0.6432	0.6412
2018	استراليا 1.0000	ليبيا 0.7173	0.4155	0.6640

الجدول رقم (70): يوضح مقارنة مؤشر الرأسمال البشري في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003- 2018.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الأمم المتحدة حول جاهزية الحكومة الالكترونية للفترة 2003- 2018.

ويوضح الشكل التالي معطيات الجدول السابق على شكل رسم بياني:

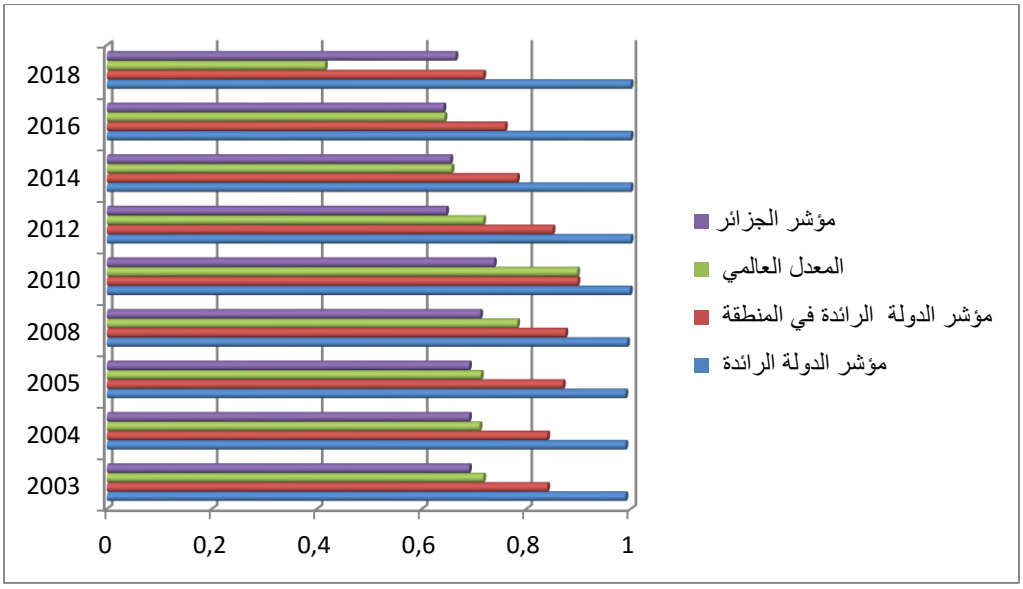

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (70).

الشكل رقم (42): يوضح مقارنة مؤشر الرأسمال البشري في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003-2018.

يتبين لنا من خلال الشكل السابق أن مؤشر الرأسمال البشري للجزائر لم يختلف كثيرا عن المؤشرين الفرعيين السابقين، حيث شهد هذا المؤشر استقرارا من سنة 2003-2005 ، ليشهد تحسن من سنة 2008-2010 ، ليحقق بعدها قيم أقل خلال الفترة 2012- 2016 ، لتتحسن قيمة المؤشر نوعا ما سنة 2018، غير أنه تجدر الملاحظة أن قيم هذا المؤشر سجلت تقارب مع المتوسط العالمي سنتي 2014-2016، لكنه يبقى دون متوسط قيم المؤشر لدول شمال إفريقيا ودول الريادة العالمية ، أما على المستوى العالمي فتحتل استراليا الصدارة في قيمة هذا المؤشر وعلى مستوى المنطقة تحتل ليبيا المرتبة الأولى طيلة الفترة من 2003-2018.

4- مقارنة مؤشر المشاركة الالكترونية في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003- 2018: يوضح الجدول التالي تطور هذا المؤشر وترتيب الجزائر ومقارنتها عالميا وإقليميا خلال الفترة من 2003- 2018:

السنوات	مؤشر الدولة الرائدة عالميا	مؤشر الدولة الرائدة في المنطقة (شمال إفريقيا)	المعدل العالمي	مؤشر الجزائر
2003	المملكة المتحدة، هولندا 1.00	المغرب 0.1379	0.1508	0.0517
2004	المملكة المتحدة، هولندا 1.00	الجزائر 0.0328	0.1413	0.0328
2005	المملكة المتحدة، هولندا 1.00	مصر 0.0794	0.1527	0.0317
2008	الولايات المتحدة الأمريكية 1.00	مصر 0.2500	0.1909	0.0227
2010	كوريا الجنوبية 1.00	تونس 0.3000	0.1908	0.0143
2012	هولندا 1.00	مصر 0.6842	0.2225	0.0526
2014	هولندا 1.00	المغرب 0.8039	0.3947	0.0784
2016	المملكة المتحدة، هولندا 1.00	المغرب 0.8305	0.4625	0.1186
2018	فنلندا، جمهورية كوريا، الدنمارك 1.0000	تونس 0.7978	0.5654	0.2022

الجدول رقم (71): يوضح مقارنة مؤشر المشاركة الالكترونية في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003- 2018.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الأمم المتحدة حول جاهزية الحكومة الالكترونية للفترة 2003- 2018.

ومن أجل تبسيط قراءة معطيات الجدول السابق، ندرج الشكل الموالي الذي يترجم البيانات إلى شكل بياني:

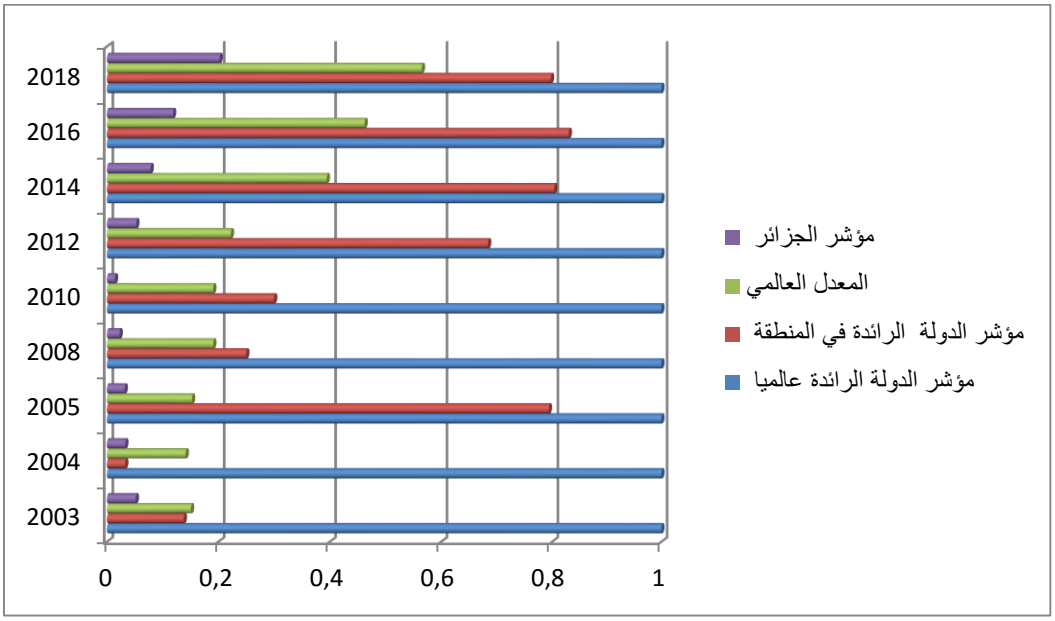

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على معطيات الجدول رقم (71).

الشكل رقم (43): يوضح مقارنة مؤشر المشاركة الالكترونية في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003- 2018.

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن الجزائر طوال فترة 2003-2018 حققت مؤشرات متدنية في مجال المشاركة الالكترونية وفي المقابل حققت تونس درجات عالية في قيمة المؤشر قدرت ب(0.7978) متجاوزة المتوسط العالمي (0.5654) ومتجاوزة الجزائر بأضعاف، أما على المستوى العالمي فقد تصدرت كلا من فنلندا وجمهورية كوريا والدنمارك قيم هذا المؤشر.

وعليه فان الجزائر اليوم ملزمة ببذل جهود أكبر لتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبناء القدرات البشرية وتعزيز الخدمات عبر الانترنت والمشاركة الالكترونية، كما يمكن لصانعي السياسات وأصحاب القرار في الجزائر استعمال البيانات والإحصائيات الصادرة عن استطلاع

الأمم المتحدة حول الحكومة الالكترونية من أجل فهم الوضع الراهن للحكومة الالكترونية الجزائرية في ضوء المؤشرات الثلاث والمؤشر النوعي وتحديد عناصر القوة ومكامن الضعف فيها.

المطلب الثالث: الحكومة الالكترونية ضمن خطابات السلطة السياسية: قراءة في خطابات صناع القرار.

حظي موضوع الحكومة الالكترونية في الجزائر بأهمية بالغة لدى صناع القرار وهو ما تبلور في مختلف خطاباتهم السياسية والتي تعبر عن الإرادة السياسية للدولة في التوجه نحو تطبيق وإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف الأجهزة الحكومية والوحدات والإدارات العمومية وعليه سنحاول أن نقدم صورة عن الخطاب السياسي الرسمي وتصريحات المسؤولين والدوائر الرسمية للدولة الجزائرية حول الحكومة الالكترونية.

ففي الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد في تونس 2005 بتاريخ 16-11-2005 أكد على تحرير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتأكيد على الإجراءات التي اتخذت اتجاه المواطنين والعملاء الاقتصاديين بهدف تشجيع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، منها مشروع أسرتك حاسوب لكل عائلة موصول بشبكة الانترنت ذات السرعة الفائقة، ومشروع الحظيرة الوطنية للإعلام الآلي بسيدي عبد الله التي ينتظر منها أن تكون أداة لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر ، ومشروع تزويد المدارس بالحواسيب وإقامة الجامعة الافتراضية والشبكة المعلوماتية للتعليم عن بعد.

فضلا عن ذلك وسعيا لتحسين طرق تصريف الحكم يجري انجاز شبكة انترانت حكومية ستقدم سائر خدمات الاتصال الضرورية لحسن سير مؤسسات الدولة وستكون هذه الشبكة مفتوحة أمام المواطنين والعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين ووسيلة للاتصال التفاعلي بين الحكومة والمجتمع المدني[1].

وفي خطابه الموجه إلى قمة الدول الفرنكوفونية المنعقد في رومانيا 28- 29 سبتمبر 2006 والذي ألقاه عنه نيابة وزير الخارجية، حيث أكد رئيس الجمهورية من جديد على أن مسألة تعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر تندرج ضمن الأولويات في برامج تنمية البلاد.

[1] كلمة فخامة رئيس الجمهورية خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تونس 16 نوفمبر 2005، نقلا عن الموقع:
http://www.el-mouradia .dz/arabe/président/recherche /html تم تصفح الموقع يوم: 23- 4 - 2016.

وفي الملتقى الذي نظم في 29 مارس 2009 حول الحكومة الالكترونية الصحة الالكترونية، التعليم الالكتروني والبلدية الالكترونية تم التأكيد على أن مشروع الحكومة الالكترونية يهدف إلى تطوير ودعم المؤسسات الإدارية والاقتصادية ،وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال استخدامهم لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، كما أشار إلى أن الدولة تهدف من خلال الحكومة الالكترونية إلى تحريك الاقتصاد الوطني وجعله اقتصاد رقمي وتوفير خدمات نوعية للمؤسسات والمواطنين[1].

كما جاء في خطاب وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بان مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر يدخل في إطار الحكم الراشد، كما ستكون بمثابة قفزة نوعية في عالم الاتصال والتسيير الإداري والذي يهدف إلى تقريب المواطن والمؤسسات بالإدارة والهيئات الرسمية والإسراع في الاستجابة لمختلف متطلبات المواطنين واستقبال شكاويهم والرد عليها في ظرف قياسي [2].

كما تضمن أيضا خطاب وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال حميد بصالح أن مشروع الجزائر الالكترونية 2013 ، الذي يضم عدة محاور منها الحكومة الالكترونية يهدف إلى بناء مجتمع المعلومات وتحريك الاقتصاد وجعله رقمي، إضافة إلى تقليص البيروقراطية والوصول إلى سرعة اتخاذ القرارات، وتخفيض الضرائب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل في هذا الإطار (مشروع الحكومة الالكترونية) [3].

كما جاء في خطاب وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال زهرة دردوري خلال ورشة إقليمية حول الحكومة الالكترونية، بشمال إفريقيا أن تبني مشروع الحكومة الالكترونية يندرج في إطار مسعى شامل لتبسيط الإجراءات الإدارية وأكدت في هذا الإطار أن الحكومة الالكترونية تتمثل في استغلال الفرص التي تتيحها تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل تحسين سير الخدمات العمومية على كل المستويات خاصة توفير الاستثمارات للمواطن عبر الشبكة الالكترونية في إطار الشبك الموحد، كما أكدت الوزيرة في خطابها حول الحكومة الالكترونية أن تحسين الحكومة الالكترونية يعد أحد الأركان

---

[1] عبد الوهاب بوخنوفة، **المدرسة، التلميذ والمعلم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال التمثل والاستخدامات دراسة على عينة من التلاميذ والمعلمين في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الجزائر يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسية والإعلام والاتصال، 2006– 2007)، ص ص .181، 182.

[2] محمد الشايب، **الحكومة الالكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد: دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق، 2008– 2009)، ص. 187.

[3] ف. بعيط ، " الحكومة الالكترونية هدفها تقليص البيروقراطية وتحريك الاقتصاد" ، جريدة صوت الأحرار في : **http://www.sawt –alahrar .net /online modules .php, ?name=news&file =article & sid =7371.** ، تم تصفح الموقع يوم: 4– 5– 2015.

الخمسة لمخطط عمل الحكومة الذي تمت المصادقة عليه سنة 2012 ، وأضافت أن عمل الحكومة يهدف إلى تعزيز دولة القانون وعصرنة الإدارة العمومية وترقية مجتمع الإعلام والاتصال[1].

فمن خلال مختلف الخطابات السياسية الرسمية التي استقيناها يتضح جليا وجود رغبة وإرادة سياسية للدولة الجزائرية في التوجه نحو إدخال وتوظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الأجهزة الحكومية وعلى مستوى الإدارات العمومية ، وهذا من أجل إرساء دولة الحق والقانون وتعزيز شفافية المعلومات والكفاءة في الخدمة والتي تعد من بين ركائز الحكم الراشد.

إن هذه الإرادة والتوجه نحو إرساء مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر تترجم في الميزانية التي رصدتها الدولة لإتمام هذا المشروع والتي قدرت بما يفوق 230 مليار دينار، تكلفة استثمار تشمل أيضا منظومة الانترنت وتطوير البرمجيات وضمن هذا المبلغ جرى رصد 85 مليار دينار لتطوير المنشآت الأساسية والموارد البشرية.

كما خصصت الحكومة سنة 2013 ما قيمته 140 مليار دج لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ، حتى يتسنى لها تحقيق منشأتها والذي سيسمح بتعزيز شبكة الألياف البصرية في الجزائر وتكييف منشأتها وكذا تنمية القدرات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال[2].

[1] جريدة الفجر، " عرض التجربة الجزائرية في مجال الحكومة الالكترونية خلال ورشة إقليمية"، في:
http://www..al-fadjr.com/ar/index.php?news=258001%3fprint. ، تم تصفح الموقع يوم: 23- 4 - 2016.

[2] أحمد بن يوسف، منير نوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.214.

المبحث الثاني: تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر: خطوة نحو الحكامة (ترشيد الحكم)

شكل الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف أجهزة الدولة وإداراتها في تقديم خدمات الكترونية للمواطنين بكل كفاءة وفعالية محط اهتمام السياسيين وهذا بغية الانتقال من البيروقراطية الإدارية إلى الإدارة الالكترونية التي تمثل البعد التقني والإداري للحكم الراشد هذا التوجه نحو عصرنة الإدارة تجلى في تطبيقات عدة مست مختلف القطاعات والإدارات العمومية وهو ما سنحاول إيضاحه بالتفصيل في ثنايا المطالب التالية:

المطلب الأول: عصرنة قطاع الداخلية والجماعات المحلية

في إطار مساعي الدولة الرامية إلى تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية 2008–2013 بادرت الجزائر بالقيام بعدة مشاريع لعصرنة القطاعات وتعد وزارة الداخلية الجماعات المحلية من أكثر الوزارات التي سارعت إلى التوسع في تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال إصدارها عدة مشاريع منها ما هو حيز الخدمة ومنها ما هو في قيد الانجاز ومن بينها نجد إقرار الدولة العمل على رقمنة جميع وثائق الحالة المدنية عبر سجل ألي واحد وطني وكذا الانتقال من العمل بجواز السفر التقليدي إلى جواز السفر البيومتري تماشيا مع متطلبات منظمة الطيران المدني الدولي إلى جانب كل ذلك تم إقرار صدور بطاقة التعريف البيومترية التي بدأ إصدارها سنة 2016 ، إلى جانب كل هذا هناك مشاريع أخرى قيد الانجاز كإقرار مشروع رخصة السياقة البيومترية وبطاقة ترقيم العربات الالكترونية وغيرها من المشاريع الرامية إلى تقريب الإدارة من المواطن والتوجه نحو خدمة عمومية إلكترونية، وعليه فمن خلال هذا المطلب سنحاول إيضاح هذه العناصر بالتفصيل:

أولا: رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني وإحداث سجل وطني ألي للحالة المدنية: بدأت عملية رقمنة سجلات الحالة المدنية بقرار من وزير الداخلية والجماعات المحلية حيث خضعت كل مصالح الحالة المدنية المتواجدة عبر كامل ربوع الوطن لنظام معلوماتي محوسب الغرض منه توفير قاعدة بيانات رقمية وشبكة معلوماتية موثوقة لكل العقود والوثائق بداء من المسح الضوئي للسجلات الرسمية للحالة المدنية (سجل الولادات ، الوفيات ، الزواج) للحصول على قاعدة بيانات للصور الرقمية لكافة العقود والوثائق يليه تفريغ آلي لبيانات المواطنين من سجل الحالة المدنية إلى الحاسوب ليتم في المرحلة الأخيرة إنشاء شبكة ربط وطنية لتوزيع المعلومة أليا أولا على مستوى

المركزية بالجزائر العاصمة وثانيا على مستوى كافة بلديات الوطن والقنصليات الجزائرية بالخارج، والسعي لتعميم العملية إلى كافة الوثائق وهذا لتجنب عناء تنقل المواطن للمركز الرئيسي للحالة المدنية، هذه الإجراءات سمحت بتسليم وثائق مطبوعة وآنية وفي وقت قصير ما أدى إلى الانتقال من السجلات الورقية إلى السجلات الالكترونية[1].

إلى جانب ذلك تم إحداث سجل وطني ألي للحالة المدنية يربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به وهو ما جاء في نص القانون 14-08 المتعلق بالحالة المدنية في القسم الرابع" السجل الوطني الآلي للحالة المدنية" حيث جاء في محتوى المادة 25 مكرر: أنه يحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية ويربط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الأخرى المعنية لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل، ويمركز هذا السجل عبر وسيلة رقمية كافة العقود (عقود الميلاد، عقود الوفيات، عقود الزواج) وكذا التعديلات والإغفالات والتسجيلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها، كما يمكن لضابط الحالة المدنية للبلديات والملحقات الإدارية والبعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية المرتبطة بالسجل الآلي للحالة المدنية أن يسلم نسخة رقمية مطابقة لأصل العقود الرقمية المحفوظة مركزيا ويكون ضابط الحالة المدنية للبلديات والملحقات الإدارية والدوائر القنصلية مؤهلين لتوقيع نسخ العقود ودمغها بأختامهم[2]. وقد تم في هذا الإطار رقمنة ما لا يقل عن 95 مليون عقد (ميلاد، زواج، وفاة) ما يشكل قاعدة بيانات وطنية تضم 63 مليون عقد ميلاد، و14 مليون عقد زواج و17 مليون شهادة وفاة، وقد ربط السجل الوطني الآلي للحالة المدنية أزيد من 17 قطاع وزاري، والجدول التالي يوضح عدد الوثائق التي تم رقمنتها[3]:

---

[1] يحي لعمارة محامد، **الحالة المدنية في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من بلديات الوطن**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديموغرافيا (جامعة وهران 2 : كلية العلوم الاجتماعية، 2014 / 2015)، ص.237.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14- 08 المؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق ل9 غشت سنة 2014 يعدل ويتمم الأمر رقم 70- 20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق ل19 فبراير 1970 **المتعلق بالحالة المدنية**، الجريدة الرسمية، عدد 49، الصادرة بتاريخ 20 غشت 2014، ص ص.5-4.

[3] فاطمة أذيب، " **حصة الإدارة الالكترونية الطريق إلى التنمية**"، مديرية الأخبار، أكتوبر 2016، نقلا عن التلفزيون الجزائري يوم: 12-11-2016.

نوع الوثيقة	رقمنة سجلات الحالة المدنية.
عقود الميلاد	رقمنة 63 مليون.
عقود الزواج	رقمنة 14 مليون
عقود الوفاة	رقمنة 17 مليون
المجموع	رقمنة 95 مليون عقد.

الجدول رقم (72): يوضح عدد رقمنة سجلات الحالة المدنية.

المصدر: فاطمة أذيب، حصة الإدارة الالكترونية الطريق إلى التنمية، مديرية الأخبار، أكتوبر 2016 نقلا عن التلفزيون الجزائري يوم: 12-11-2016.

كلمة السيدة الوزيرة بمناسبة اجتماع الحكومة مع الولاة يومي 12 و13 نوفمبر 2016 حول: الإدارة الالكترونية، نقلا عن الموقع: **http://www.mpttn.gov.dz/ar/content/%D8%AE%D8** ، تم تصفح الموقع يوم: 30-09 -2017.

وقد ساهم انجاز السجل الوطني الآلي للحالة المدنية في:

- تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة أنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتحمل عناء التنقل.

- تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12 خ مباشرة عبر خدمة الانترنت والحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها[1].

كما أصبح بإمكان المواطنين الحصول على شهادة الميلاد الأصلية 12 الخاصة عبر الدخول إلى موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية لتسجيل والحصول عليها والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية،"عصرنة المرفق العام "، نقلا عن:

http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D9.html، تم تصفح الموقع يوم: **14- 11 - 2016**.

الشكل رقم (44): يوضح طريقة التسجيل لطلب الحصول على شهادة الميلاد الأصلية 12 الخاصة.

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نقلا عن الموقع:

https://demande12s.interieur.gov.dz/Ar/WFInscription.aspx ، تم تصفح الموقع يوم: 28-9-2017.

أما بالنسبة للمواطنين المسجلين بالجزائر والقاطنين بالخارج: فيتم معالجة الطلبات على مستوى مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية بمطابقتها مع السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ويتم إرسال نتائج المعالجة إلى القنصلية لتسجيل، ويتم تسجيل الوثيقة 12 خ بعد التأكد من أن صاحب الطلب مسجل فعلا في قاعدة المعطيات على مستوى قنصلية التسجيل[1].

[1] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نقلا عن: **https://demande12s.interieur.gov.dz/Ar/wfaide.aspx**، تم تصفح الموقع يوم: 5 – 10 – 2016.

كما صادقت الحكومة على مرسوم تنفيذي رقم 14–75 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وذلك قصد التخفيف من حجم الملفات والإجراءات الإدارية, حيث تقلصت الوثائق الإدارية من 29 إلى 14 وثيقة، حيث يلزم هذا المرسوم البلديات والدوائر والوزارات والإدارات العمومية التابعة لها بعدم الاشتراط من المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية كمستخرجات من عقود الميلاد، الزواج، والوفاة وغيرها وذلك بعد ربطها المباشر بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي تحتضنه وزارة الداخلية والجماعات المحلية.[1] وتماشيا مع وتيرة العصرنة اتخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إجراء يتم بموجبه إلغاء شرط المصادقة على نسخ الوثائق الأصلية المسلمة من طرف الإدارات العمومية وقد تجسد هذا الإجراء عبر صدور المرسوم التنفيذي رقم 14–363 حيث نصت المادة 2 منه أنه:" لا يمكن للمؤسسات والإدارات والأجهزة والهيئات العمومية والجماعات المحلية وكذا المصالح التابعة لها أن تشترط التصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق الصادرة عنها أو عن أي منها في إطار الإجراءات الإدارية التي تعدها باستثناء الحالات المنصوص عليها صراحة بموجب قانون أو مرسوم رئاسي، ويمكن للإدارات العمومية – المذكورة في المادة 2– أن تتأكد من صحة الوثيقة بجميع الوسائل لاسيما عن طريق استغلال قواعد البيانات.[2]

إلى جانب ذلك تم إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم وبصفة أنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل[3].

ثانيا: جواز السفر البيومتري: ثاني انجاز هام يندرج في إطار عصرنة المرفق العام هو إصدار جواز السفر البيومتري الالكتروني الذي هو عبارة عن وثيقة هوية وسفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا ويضم شريحة إلكترونية من دون صلة تحتوي على الشهادات الالكترونية للدولة الجزائرية وعلى معلومات الحالة المدنية لصاحب الطلب ومعلوماته البيومترية وصورته الشمسية وتوقيعه وبصماته[4] ولقد حددت

---

[1] الإذاعة الجزائرية، " مرسوم تنفيذي يعفي المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة في السجل الوطني الآلي"، نقلا عن الموقع: **http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150720/47035.html** ، تم تصفح الموقع يوم: 11 – 7 – 2017.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 14–363 المؤرخ في 14 صفر عام 1436 الموافق ل15 ديسمبر 2014 **يتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية**، الجريدة الرسمية، العدد72، 2014، ص.28.

[3] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، " عصرنة المرفق العام"، نقلا عن الموقع: **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D9**، تم تصفح الموقع يوم: 15– 8– 2016.

[4] قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433، الموافق ل26 ديسمبر سنة 2011 ، **يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني**، المادة 2 ، ص.1.

المنظمة العالمية للطيران المدني الفاتح من أفريل 2010 كأخر استحقاق لإطلاق جواز السفر البيومتري لمجموع أعضائها وتحديد أفق سنة 2015 كموعد للسحب النهائي لسريان جواز السفر غير الالكتروني وغير البيومتري[1]. وقد عرفت الجزائر الشروع في إصدار جواز السفر البيومتري كانطلاقة أولى بداية من2 جانفي 2012 على مستوى 47 دائرة بعواصم الولايات وبالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالعاصمة كدوائر نموذجية للبدء في هذه العملية والتي عممت فيما بعد على كل المقاطعات والدوائر[2]، ومن جانب الحصول على جواز السفر البيومتري حددت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إجراءات الحصول عليه وذلك عبر إيداع ملف على مستوى الدائرة مكان الإقامة والمصالح القنصلية– فيما يخص المواطنين المقيمين في الخارج– [3]، وقد تم تمديد مدة صلاحية جواز السفر البيومتري بعشر سنوات (10 سنوات) وبخمس سنوات بالنسبة للقصر الذين يقل سنهم عن تسع عشرة (19 سنة) ولا يمكن تمديد مدة صلاحيته[4] ، كما قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإدخال إضافات عليه مست زيادة عدد الصفحات حيث أصبح يتكون من 48 صفحة[5]، وقد بلغ عدد جوازات السفر البيومتري المنجزة سنة 2017 حسب تصريح حسان بوعلام مدير المركز الوطني للمستندات والوثائق المؤمنة البيومترية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية 11.002.000 مليون جواز سفر[6]. والشكل لتالي يوضح نموذج عن جواز السفر البيومتري:

---

[1] وسيلة واعر، " **دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الالكترونية – حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائر** –" (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 10–11 ماي 2011)، ص.17.

[2] بوابة المواطن،" جواز السفر البيومتري الالكتروني/ انطلاق المرحلة الأولى للإصدار يوم 2 جانفي"، نقلا عن الموقع: **http://www.elmouwatin.dz/?%D8%3274**، تم تصفح الموقع يوم: 13–11– 2015.

[3] وسيلة واعر، **مرجع سابق الذكر**، ص.17.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03– 14، المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل24 فبراير سنة 2014 يتعلق **بسندات ووثائق السفر**، نقلا عن موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية: **.http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar** ، تم تصفح الموقع يوم : 11 – 7 – 2016.

[5] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "جواز سفر ب48 صفحة: تسهيل عملية التنقل"، نقلا عن الموقع: **"http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar**، تم تصفح الموقع يوم: 7– 10– 2016.

[6] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، " الاستغلال الأمثل للبطاقة الالكترونية البيومترية من أجل التخفيف على المواطن"، نقلا عن الموقع : **http:// www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%d8. html.** ، تم تصفح الموقع يوم: 4 – 10 – 2017.

الشكل رقم (45): يوضح نموذج عن جواز السفر البيومتري.

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نقلا عن الموقع:

https://passeport.interieur.gov.dz/Ar/DemandeCNIBE/Demander ، تم تصفح الموقع يوم: 5- 5-2017.

ثالثا: إصدار بطاقة التعريف البيومترية: إلى جانب رقمنة كلا من سجلات الحالة المدنية واستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية واصدر جواز السفر البيومتري تم التوجه نحو إصدار بطاقات التعريف البيومترية، وهي عبارة عن وثيقة بيومترية تحدد هوية حاملها وتسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن تحدد مدة صلاحيتها بعشرة سنوات (10 سنوات) للأشخاص البالغين 19 سنة فأكثر وتحدد ب 5 سنوات للقصر الذين يقل سنهم عن تسعة عشر سنة، ويتم إيداع الملفات الخاصة بطلب هذه الوثيقة على مستوى بلديات ولاية الإقامة بالنسبة للمواطنين المقيمين في التراب الوطني أو لدى المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالنسبة للمواطنين المسجلين في الخارج، ومن الناحية التقنية فإن هذه البطاقة تحتوي على شريحتين، تتضمن الشريحة الأولى معلومات إدارية ومعلومات تخص صاحبها في حين أن الشريحة الثانية تتضمن تطبيقة من أجل التحقق من صاحبها[1]. وكمرحلة أولى تم إصدار هذه البطاقة في جانفي 2016 لمترشحي شهادة البكالوريا 2016 وتم استخراج في 31

[1] المرسوم الرئاسي رقم 17 -143 ، **يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها**، المؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق ل 18 أفريل سنة 2017 ، ص.10.

ماي أكثر من 820 ألف بطاقة تعريف بيومترية للمترشحين[1] ، كما أقرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في 8 سبتمبر 2016 إجراء جديد يمكن المواطنين الحائزين على جواز السفر البيومتري طلب بطاقة التعريف البيومترية (وذلك لكون المعلومات الموجودة فيه هي المعلومات نفسها التي سيتم طباعتها في بطاقة التعريف البيومترية)، دون تكبد عناء التنقل إلى مصلحة الجوازات وذلك من خلال الخدمة الالكترونية الجديدة عبر موقع الوزارة .**www .Interieur.gov.dz** ، كما تمس هذه العملية الأشخاص الحاملين لبطاقة التعريف العادية (غير البيومترية) التي انتهت مدة صلاحيتها أو تلك التي ستنتهي صلاحيتها في 31 ديسمبر 2016 ، ويتم إبلاغ المستفيدين عن تاريخ ومكان الحصول عليها عبر رسائل نصية قصيرة (**SMS**)[2] ، وعقب إقرار وزارة الداخلية والجماعات المحلية هذه الخدمة تم تلقي أكثر من 20 ألف طلب يوميا لتسجيل الحصول على بطاقة التعريف البيومترية ويتم إعداد 6 ملايين بطاقة سنويا، ومن جانب تأمين المعلومات فقد تم تشفيرها لكي تبقى مؤمنة ويبقى العمل جاري ببطاقة التعريف القديمة إلى غاية استكمال البيومترية، ويشرف على استخراج هذه البطاقة مركزان يتمتعان بحماية أمنية عالية الأول متواجد في العاصمة والثاني في الأغواط ، وتكون مدة تغيير بطاقات التعريف الوطنية من التقليدية إلى البيومترية بين 5 إلى 6 سنوات وستمكن هذه البطاقة المواطنين من استخراج وثائق الحالة المدنية وقضاء حاجياتهم بطريقة سهلة والقضاء على البيروقراطية التي أرهقت الجزائريين كما تستعمل أيضا في خدمات عدة منها : المراقبة الأمنية للمطارات والموانئ والهيئات الرسمية والإدارات العمومية والدفع الالكتروني[3]، وبغية التعميم التدريجي لبطاقات التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بيان يشمل المواطنين والمواطنات الحائزين على بطاقة التعريف الوطنية العادية التي تنتهي صلاحيتها قبل نهاية سنة 2018 وكذا المترشحين لشهادة البكالوريا سنة 2018 من طلب بطاقة التعريف البيومترية الالكترونية من المصالح البيومترية على مستوى الدوائر والبلديات[4]، وقد بلغ عدد بطاقة التعريف

---

[1] قناة الخبر ، حمزة عقون ،" تصريح حسان بوعلام مدير المركز الوطني للمستندات والوثائق المؤمنة البيومترية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية" ، حصة زاوية الحدث ، الجزائر ، يوم 23–19 – 2016.

[2] وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، ، نقلا عن الموقع: "**http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar** تم تصفح الموقع يوم: 5– 10– 2016.

[3] تصريح حسان بوعلام، مدير المركز الوطني للمستندات والوثائق المؤمنة البيومترية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، لأخبار الظهيرة التلفزيون الجزائري، يوم 19– 9– 2016 ، نقلا عن الموقع: **http://www .entv .dz.**

[4] وزارة الداخلية والجماعات المحلية ،" بيان خاص بالتعميم التدريجي لبطاقات التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية "، نقلا عن الموقع : **http:// www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80html.** ، تم تصفح الموقع يوم: 30 – 9 – 2017.

الوطنية البيومترية المستخرجة سنة 2017 أكثر من5.800.000 بطاقة[1]، من جهتها قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي بتمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج من استخراج بطاقة التعريف الوطنية البيومترية عبر الانترنت وكذا جواز السفر البيومتري بداء من نوفمبر 2016 وهذا عبر الدخول إلى موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية دون التنقل إلى القنصلية وإدراج البريد الالكتروني في الصفحة المخصصة للموقع لتتبع وضعية بطاقة التعرف البيومترية ومعلومات انجازها والرد عبره[2]. والشكل التالي يوضح نموذج عن بطاقة التعريف الوطنية البيومترية :

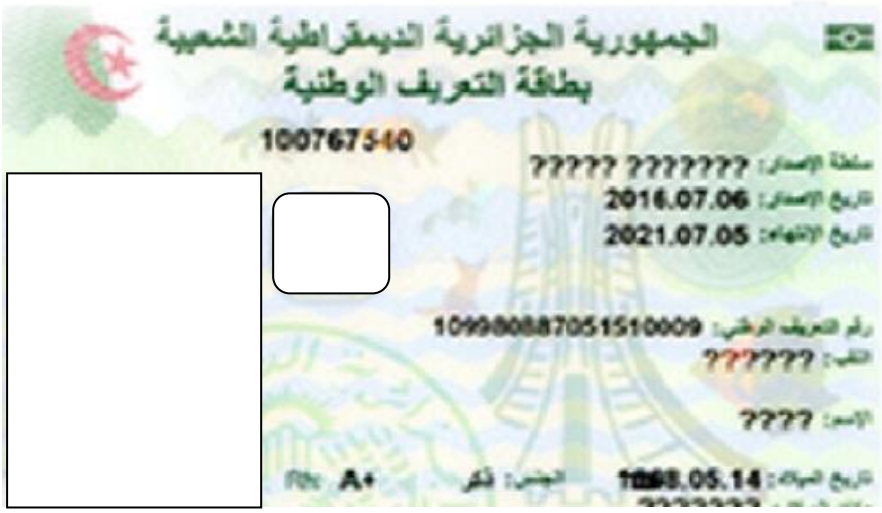

الشكل رقم (46): يوضح الواجهة الأمامية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية.

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نقلا عن الموقع: **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/**، تم تصفح الموقع يوم:5 – 10 – 2017.

[1] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، " الاستغلال الأمثل للبطاقة الالكترونية البيومترية من أجل التخفيف على المواطن"، **مرجع سابق الذكر**.

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نقلا عن الموقع: .**http:// www.interieur.gov.dz/index.php/ar** ، تم تصفح الموقع يوم: 21 – 11 – 2016.

الشكل رقم (47): يوضح الواجهة الخلفية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية.

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نقلا عن الموقع:

http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/ ، تم تصفح الموقع يوم:5 – 10 –2017.

كما تم إطلاق مؤخرا تطبيق يخص قراءة محتوى شريحة بطاقة التعريف الوطنية البيومترية عبر الانترنت والذي دخل حيز الخدمة إذ تم تسجيل خلال يوم الثلاثاء 3 أكتوبر 2017 أكثر من 300 قراءة تمت عبر الانترنت[1]. هذه الخدمة الالكترونية تسمح للإدارات العمومية أو الخاصة وكذا المواطنين الحائزين على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية من القراءة الالكترونية لمعطيات البطاقة من بينها لقب الزوج للمرأة المتزوجة والعنوان ويستلزم لاستعمال هذه الخدمة التزود بجهاز كمبيوتر سواء كان عادي أو محمول وأي قارئ ألي للبطاقات الذكية(عبارة عن جهاز يمكن بواسطته الولوج إلى البيانات المخزنة في أي بطاقة ذات شريحة ذكية) ذي المواصفات القياسية (contactless) وكذا تطبيقية التواصل مع البطاقات الذكية وذلك بتثبيت برنامج DZAEIDCARD [2]،

رابعا: استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية الانتخابية: تزامنا مع تزايد خطابات الأحزاب المعارضة والمشككة في الحجم الحقيقي للوعاء الانتخابي في الجزائر ومطالبتها بعملية تطهير القوائم الانتخابية سارعت الدولة لاعتماد التكنولوجيا بتطبيقاتها المتعددة ولأول مرة في التحضير

[1] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، " الاستغلال الأمثل للبطاقة الالكترونية البيومترية من أجل التخفيف على المواطن"، **مرجع سابق الذكر.**

[2] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية،" خدمة القراءة الآلية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية "، نقلا عن الموقع : **https://macnibe.interieur.gov.dz/WFDefaultAr.aspx**، تم تصفح الموقع يوم : 15– 10– 2017.

لتشريعيات ماي 2017 بهدف تطهير القائمة الانتخابية، ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال:

أ – ربط مصالح الانتخابات لكل البلديات بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

في ظل استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية تم إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية عند تكوين ملف التسجيل في القوائم الانتخابية، حيث تم الاستغناء على شهادة الميلاد وتصريح بالإقامة والإبقاء على وثيقتين هما وثيقة الهوية وبطاقة الإقامة، هذه الآلية المدرجة ترتب عنها إقبال المواطن على عملية التسجيل في القوائم الانتخابية، حيث أن المسجلين الجدد لأخر مراجعة للقوائم الانتخابية في الجزائر سنة 2017 قدر ب768.713 مسجلا خلال 5 سنوات من بينهم 193000 مسجل بعد إدراج آلية السجل الوطني الآلي للحالة المدنية في مدة 6 أشهر بمعدل ثلاث أضعاف مسجل قبل إدراج هذه الآلية فالملاحظ أن قبل إدراج الآلية عدد المسجلين خلال الشهر الواحد قدر ب10661 مسجلا بينما بعد إدراج الآلية ارتفع العدد شهريا إلى 32166 مسجلا.

وبفضل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية تم تفادي التسجيل المزدوج وتسهيل عملية الشطب واكتشاف أخطاء كثيرة في تعداد الهيئة الناخبة عند عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية للانتخابات التشريعية 4 ماي 2017 وهو ما خفف الكثير من الأعباء على أعوان الإدارة[1].

ب – إدراج تطبيقية خاصة تسمح بالشطب آليا ما يمكن من التحويل لمكان الإقامة الجديدة بدون الرجوع لمحل الإقامة القديمة: أنهت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على التنقل لمقرات إقامة الجزائريين السابقة بغرض شطب أسمائهم من القوائم الانتخابية القديمة وإعادة تسجيل بمقر الإقامة الجديدة بفضل نظام الكتروني جديد (إدراج تطبيقية خاصة تسمح بالشطب آليا) تم الاعتماد عليها لدى المصالح المختصة بالبلدية حيث مكنت التطبيقية من عدم تنقل أكثر من 100 ألف مواطن إلى بلديات إقامتهم السابقة بغرض شطب أسمائهم من القوائم الانتخابية فيها، مثل عمليات الإسكان التي تمت بمناطق عدة من الوطن من بلدية إلى أخرى، وتتم عملية الشطب والتحويل بعد إدراج التطبيقية بتنقل المعني إلى مقر بلدية الإقامة الجديدة بإثبات إقامته بها ويتم طلب التسجيل في القوائم الانتخابية مباشرة من طرف العون المكلف أليا مما ينجر عنه الشطب من القوائم الانتخابية للبلدية السابقة أليا.

[1] جريدة البلاد، " المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تختتم هذا الأربعاء"، نقلا عن الموقع: **http://www.elbilad.net/flash/detail?id=40160.** ، تم تصفح الموقع يوم: 30 – 9 – 2017.

ج- إدراج رقم عقد الميلاد في البطاقة المعلوماتية للناخبين ما يمكن من تصحيح المعلومات وتحيينها واكتشاف الحالات المكررة (ازدواجية التسجيل) داخل البلدية وداخل الولاية وبين البلديات وشطبها ضمن تطبيقات خاصة لكل عملية التصحيح ، التحيين ، الشطب ، الوفيات : وفي هذا الصدد تم إدخال بيانات جديدة خاصة بالمواطن لاكتشاف التسجيل المزدوج والمساعدة في تطهير القوائم الانتخابية حيث تم إدراج رقم عقد الميلاد في البطاقية المعلوماتية للناخبين وهذا لتمييز بين الأشخاص الذين يحملون نفس الاسم واللقب وبذلك يتم تصحيح الأسماء أو شطب الأسماء المكررة وفي هذا الإطار وحسب تصريح الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تم شطب 287 ألف من مزدوجي التسجيل من سجل الناخبين وذلك بفضل إدخال رقم شهادة الميلاد الذي كان فاصلا في القضاء على تشابه الأسماء.

د- إدراج تطبيقية خاصة تمكن من عملية تطهير القوائم الانتخابية في حالة الوفاة لاسيما المتوفين خارج تراب البلدية: حيث أصدرت وزارة الداخلية بيانا يحث البلديات على ضرورة تطهير القوائم الانتخابية من الأشخاص المتوفين وذلك بضرورة عمل مصلحة الانتخاب بصفة مستمرة مع مصلحة الحالة المدنية للمساعدة على تحيين القائمة الانتخابية من حالات الوفاة من خلال التطبيقية الخاصة بالعملية حيث أفضت العملية حسب الأمين العام بوزارة الداخلية والجماعات المحلية حسين معزوز إلى شطب 436 ألف متوفي وتكليف المهندس المسؤول عن الحالة المدنية بإرسال عبر البريد الالكتروني حالات الوفاة الجديدة ثلاث أيام محددة من الأسبوع ما يمكن من شطبها من القوائم الانتخابية وتحيينها يوميا[1].

من جهة أخرى وتماشيا مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال والاستفادة من خدمات الإدارة الالكترونية أتاحت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تطبيق يمكن من معرفة مكان التصويت وذلك عبر الموقع: **http://www.interieur.gov.dz** والدخول إلى خدمات الانترنت لتعرف على مكتب التصويت وملء ولاية وبلدية الإقامة واللقب والاسم وتاريخ الميلاد ومع إعادة كتابة الكلمة التي

[1] خليل فيشوش،" أثر استخدام التكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية: تشريعيات الجزائر ماي 2017 أنموذجا"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد 6 ، العدد 2 (2017)، ص.70.

تظهر أثناء عملية التسجيل ليتم التعرف على مكتب التصويت مع ترك البريد الالكتروني حتى يكون هناك علما إذا حدث أي تغيير[1].

وفي إطار العصرنة أيضا تم إقرار مشروع البلدية الالكترونية* كمشروع استراتيجي للحكامة الالكترونية على المستوى المحلي حيث ستكون بلدية الجزائر الوسطى بلدية نموذجية رقمية بامتياز مع مطلع 2018 لتعمم العملية فيما بعد حيث سيتم تطوير نظمها المعلوماتية المتكاملة وتطبيقاتها في مختلف مجالات نشاط البلدية[2].

---

[1] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية،" تطبيق الكتروني يسمح بمعرفة مكان التصويت "، نقلا عن الموقع: **http://www.interieur.gov.dz**، تم تصفح الموقع يوم: 14– 10– 2017.

***البلدية الالكترونية:** وتعني الانفتاح على المواطنين فيما يتعلق بهيكل وظائف الجهاز البلدي والسياسات المالية البلدية الذي من شأنه تعزيز المساءلة والمصداقية، وتهدف البلدية الالكترونية إلى الانتقال بطريقة تقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الالكترونية بكل كفاءة وفعالية عبر منصات خدماتية على الانترنت ووسائل الاتصال الأخرى من أجل تخفيض تكلفة الأعمال الإدارية من جهة وخدمة المواطن ومختلف الجهات المعنية بطريقة ميسرة من جهة أخرى وتعزيز الشفافية والمساءلة وسرعة تقديم الخدمات العامة والحد من الفساد المالي والإداري إلى جانب أهداف أخرى، وتبرز أهمية البلدية الالكترونية من خلال فوائدها الجمة سواء من الناحية الإدارية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ومن بين هذه الفوائد نجد: توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف التي تتعامل عن طريق البلدية الالكترونية، توفير شفافية أكثر في التعامل تلغي الوساطة والمحسوبية والبيروقراطية، إلى جانب ذلك نجد أيضا أن البلدية الالكترونية تختصر الهرم الإداري التسلسلي الطويل المعمول به في الإدارة التقليدية، تفعيل الرقابة الشعبية، تسهيل سرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية كالبريد الالكتروني وغيره. ولمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى المرجع: عبد القادر موفق، " البلدية الالكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 40، جوان (2015)، ص ص.177– 180.

ولقيام **البلدية الالكترونية** ينبغي توفر عدة **متطلبات** منها:

أ – توفير بنية تحتية مناسبة: تسهم خدمات البلدية الالكترونية في زيادة الطلب على خدمات تقنيات المعلومات والاتصالات، مما يتطلب توفير بنية تحتية متطورة قادرة على استيعاب هذه الزيادة في الطلب بدون أن يكون ذلك على حساب جودة الخدمات.

ب– وجود الأنظمة والتشريعات المناسبة: بحيث يجب أن تتمتع هذه التشريعات بالمرونة والقدرة على التكييف والتماشي مع متطلبات هذا النمط الجديد من البلديات.

ج– إعادة النظر في طريقة سير المعاملات: حيث أن تطبيق البلدية الالكترونية لا يكون مجرد محاولة لاستعمال التقنيات الحديثة من أجل إتمام العمليات الروتينية البيروقراطية، ولكن ينبغي أن تكون فرصة لتطوير سير هذه العمليات وتسهيلها.

د–توفير القدر الكافي من الخصوصية وأمن المعلومات: إن تقديم الخدمات عبر الانترنت ومع ما يقدمه من فوائد وتسهيلات قد يتيح المجال لمحاولات سوء استخدام هذه الخدمات، لذا ينبغي اعتماد وسائل مناسبة لحماية هذه الخدمات بما يتناسب ومتطلبات كل قطاع .

هـ– بناء القدرات والطاقات البشرية: حيث تحتاج تطبيقات البلدية الالكترونية إلى توفير الأيدي العاملة على قدر من المهارة والقدرة على التعامل مع التقنيات الجديدة باقتدار. ولمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى المرجع :وداد غزلاني ، حنان حكار، **البلدية الإلكترونية وآفاق تحسين الخدمة العمومية– بلدية دبي الإلكترونية نموذجا (** ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية–البلديات نموذجا–، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير قالمة يومي 08 و09 نوفمبر 2016)، ص.41.

[2] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، " مداخلة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للبلدية الجزائرية لما بعد الاستقلال"، نقلا عن الموقع: **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/**، تم تصفح الموقع يوم:18 – 1 – 2017.

خامسا: تأسيس المرصد الوطني للمرفق العام كمسعى لتدعيم عملية العصرنة: بعد ولوج عالم الإدارة الالكترونية وتعميم العمل بالوثائق البيومترية باشرت الوزارة الوصية بإصلاحات داخلية تجلت في تأسيس المرصد الوطني للمرفق العام في 19 مارس 2016 والمتعلق أساسا بإصلاح آليات المؤسسات عبر مختلف القطاعات وذلك سعيا من الحكومة إلى مواصلة عصرنة خدمات المرفق العمومي من خلال الاستجابة لتطلعات المواطنين ومقتضيات التطور التكنولوجي والتمدن والحداثة وترقية أداء الإدارة والقضاء على البيروقراطية[1]. ويكلف المرصد في مجال عصرنة المرفق العام حسب ما جاء في نص المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام، بدراسة واقتراح كل تدابير من شأنها المساهمة في قيام الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية بتنفيذ برنامجها الخاص بعصرنة المرفق العام، وبهذه الصفة يقترح كل تدبير من طبيعته أن:

– يحفز تطوير الإدارة الالكترونية بإدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وتعميمها.

– يحفز على وضع أنظمة وإجراءات فعالة للاتصال قصد ضمان إعلام المواطنين حول خدمات المرفق العام وتحسين حصول المستعملين على المعلومة وجمع أرائهم واقتراحاتهم والرد على شكاويهم[2].

سادسا: تكوين العنصر البشري كدعامة أساسية لنجاح عملية الرقمنة – التدريب الالكتروني-:

وفي إطار هذه الرقمنة كان لابد من ترقية العنصر البشري وتأهيله للقيام بهده العملية وهو ما عمدت إليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية وذلك بوضع مخطط بغية تأهيل وتكوين المورد البشري وقد تم البدء في ذلك منذ سنتين بالتعاون مع الجامعات ومراكز التكوين المهني حيث أفضى إلى الاستفادة من دورات تكوينية وقد استفاد منها حوالي 50 موظف وعون عمومي ومنتخبين محليين وموظفي التحكم وهي دورات قصيرة المدى ودورات متوسطة المدى وقد شملت هذه الدورات عدة تخصصات مثل مهندسي الإعلام الآلي ومهندسي الإقليم والبيئة، كما خصت هذه الدورات عملية لا مركزية تسيير الوثائق في البلديات.

---

[1] أحمد باي، رانية هدار، " دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، العدد 11 ، جوان(2017)، ص.137.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1437 الموافق ل7 يناير سنة 2016، **يتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2، 2016 الصادرة في 13 يناير 2016، ص.14.

– تكوين أعوان على مستوى البلديات: وذلك من أجل التكفل بهذه المهمة الموكلة للبلديات وتقديم خدمة عمومية ذات نوعية للمواطنين.

– التكوين التحضيري: وشملت هذه الدورة تكوين 13 ألف موظف تم توظيفهم على مستوى البلديات والولايات هذه الدورات التكوينية مدتها من 3 أشهر إلى 5 أشهر، أما دورات تحسين المستوى والرسكلة فخصت ما يفوق 40 ألف موظف منها رؤساء البلديات (1541 بلدية) إلى جانب الأمناء العامون للدوائر والبلديات وعملية تكوين الموارد البشرية تبقى متواصلة إلى غاية تأهيل كل الكوادر البشرية[1].

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال و قطاع العدالة

قطاع العدالة هو الأخر شهد عملية إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف أجهزته وذلك بغية تقديم خدمة عمومية الكترونية ذات نوعية من مرفق القضاء عبر الشباك الالكتروني وعلى المعالجة السريعة للقضايا التي تطرح على جهاز العدالة [2]– بعيدة عن التسيير البيروقراطي القديم – وتدخل عصرنة هذا القطاع في إطار الخطة الوطنية لإصلاح قطاع العدالة التي جاء بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 2003 بغية تعزيز عمل العدالة لخدمة المواطنين فقد جاء في خطابه خلال افتتاح السنة القضائية 2009–2010" إن إصلاح العدالة من الملفات ذات الأولوية بالنسبة إلينا إذ حرصنا على متابعته بعناية خاصة مثمنين ما تحقق من نتائج عبر مختلف مراحل تنفيذ برنامج إصلاح العدالة... من خلال ما تم إدخاله على سائر مصالح المؤسسة القضائية من مناهج وأساليب حديثة وتعزيز للوسائل المادية ومنها التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال مما انعكس إيجابا على تحسين الأداء المهني وكان لها صدى طيب لدى الموطنين والمواطنات."[3] (وهنا يتضح انه هناك إرادة سياسية بغية إصلاح هذا القطاع ومواكبته للتطورات التكنولوجية الحاصلة). ومن أهم الانجازات التي تم القيام بها في هذا الإطار والتي تترجم التوجه نحو النهج الرقمي نجد:

انجاز أرضية للانترنت (ISP) منذ 2003 حيث تم تزويد قطاع العدالة بممول الدخول إلى الانترنت ذات نوعية رفيعة خاصة بالقطاع بغية تلبية الأهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية والمؤسسات

---

[1] فاطمة أديب، **مرجع سابق الذكر**.

[2] قوي بوحنية، عبد المجيد رمضان،" الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر" ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، المجلد الخامس، العدد الأول (2016)، ص.12.

[3] رئاسة الجمهورية، "كلمة رئيس الجمهورية خلال افتتاح السنة القضائية 2009– 2010"، الجزائر 28 أكتوبر 2009، نقلا عن:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.html.، تم تصفح الموقع يوم: 25 – 5 – 2017.

المعنية، حيث تسمح هذه الأرضية لقطاع العدالة من إنشاء وتسيير ذاتي لاتصالاته الالكترونية وتعميم الوصول إلى المعلومة لكل موظفي العدالة وقد شهدت أواخر نوفمبر من سنة 2003 **استحداث موقع الكتروني (http://www.mjustice .dz)** وهو موقع واب وزارة العدل باللغة العربية والفرنسية يسعى إلى تقديم معلومات قانونية لكافة الناس، أما من جانب المحتوى فان هذا الموقع يحتوي على معلومات متعددة حول تنظيم القطاع ومهامه وبرامجه ونشاطاته والخدمات التي يقدمها للأفراد من جهة أخرى فان تطوير شبكة انترانت والموجه للاتصال الداخلي بين موظفي العدالة ساعد على العمل المشترك بين مختلف المصالح، كما أنشئت ضمن موقع واب لوزارة العدل وفي نفس السنة" **بوابة القانون**" تضع تحت تصرف المتخصصين في القانون كل الوثائق المتعلقة بالتشريع والتنظيم والاتفاقيات والمعاهدات القضائية والاجتهاد القضائي، وهي مزودة بمحرك حسب الموضوع وإمكانية النسخ على قرص مضغوط وقد بدأ العمل الفعلي لهذا الموقع بداية من جوان 2006،إلى جانب ذلك تم **إنشاء المركز الوطني للسوابق العدلية** والذي تم استلامه في 6 فيفري 2004 هدفه الأساسي أداء خدمة عمومية هامة ومنح البطاقة رقم **3** لصحيفة السوابق العدلية في ظروف تتسم بالسرعة والفعالية وفي أقل وقت وفي أي مكان من الوطن،هذا من جهة ومن جهة أخرى تمكين المؤسسات المعنية من الحصول على المعلومة مباشرة من المحكمة ويساعد على المعالجة السريعة والفعالة لملفات المساجين، إلى جانب هذا تم وضع أيضا **شبكة قطاعية لوزارة العدل** والذي تم من خلالها وضع شبكات محلية إلى جانب توسيع ربط الشبكات المحلية للمؤسسات القضائية بالإدارات المركزية منذ سنة 2007 وانجاز شبكة اتصالات عبر الساتل وتثبيتها على مستوى كافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية سنة 2009.

كما عرف قطاع العدالة وتماشيا مع العصرنة **إنشاء نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية** حيث يعمل على تسيير المنازعات بكل سهولة وذلك بفضل التسيير والمتابعة المعلوماتية للملفات القضائية وذلك منذ تاريخ إيداع القضية وإلى غاية صدور الحكم ولقد تعزز هذا النظام بوضع شباك موحد يسمح للمواطن بالحصول آنيا وآليا على معلومات حول مسار القضايا المطروحة على الجهات القضائية والاطلاع عن بعد على الملفات المسجلة بالمحكمة العليا[1].

وفي إطار تقديم الخدمات عن بعد تم إقرار استخراج **القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية عن طريق الانترنت،** حيث أصبح بإمكان كل جزائري مقيم بداخل الوطن أو خارجه أو أقام بها فترة معينة

[1] موقع وزارة العدل،"عصرنة العدالة "، نقلا عن الموقع : **https://arabic. mjustice.dz/ §/ ?p=reforme**، تم تصفح الموقع يوم: 2017/5/5.

أن يطلب ويتلقي عن طريق الانترنت القسيمة رقم 3 من صحيفة السوابق القضائية الخاصة به متى كانت خالية من أي عقوبة، حيث يتطلب على طالب هذه الوثيقة التقرب من شباك أي محكمة أو مجلس قضائي عبر التراب الوطني التسجيل (أما بالنسبة للمقيمين في الخارج فانه يتقدم طالب القسيمة أول مرة إلى القنصلية القريبة من مقر سكناه لتسجيل نفسه) ، حيث يستلم من أمين الضبط مستندا ورقيا يتضمن الاسم واللقب الشخصيين وكذا اسم المستخدم وكلمة مرور شخصيين، وعقب تلقي طالب صحيفة السوابق العدلية رقم 3 اسم المستخدم وكلمة المرور الجديدين عبر هاتفه المحمول يصبح بإمكانه الولوج إلى خدمة طلب وتلقي صحيفة السوابق القضائية عن طريق الانترنت عبر موقع ال" واب " لوزارة العدل عبر القيام بالدخول إلى عنوان الموقع (**http://portail.mjustice.dz**) **(أنظر الشكل رقم 48)**.

الشكل رقم (48) : يوضح طلب واستخراج القسيمة رقم 3 من صحيفة السوابق القضائية عبر الانترنت.

المصدر: موقع وزارة العدل، نقلا عن الموقع: **https://www.mjustice.dz/?p=casier_en_ligne**، تم تصفح الموقع يوم:9 – 10 –2017.

ليتم بعدها تحميل القسيمة رقم 3 لصحيفة السوابق القضائية في شكل pdf موقعة الكترونيا وعليها كودبار (**code barres**) قابلة للسحب والطباعة بالعدد المرغوب فيه[1].

[1] موقع وزارة العدل ، نقلا عن الموقع : **https://www.mjustice.dz/?p=casier_en_ligne** ، تم تصفح الموقع يوم : 10–11–2017.

من جهة أخرى تم البدء في استخراج **شهادة الجنسية الجزائرية عبر الانترنت،** حيث أصبح بإمكان كل جزائري مقيم بداخل الوطن أو خارجه أن يطلب ويتلقي شهادة الجنسية الجزائرية الخاصة به آنيا عبر الموقع الالكتروني لوزارة العدل وذلك عبر قيام طالب شهادة الجنسية بان يتقدم شخصيا من شباك أي محكمة عبر التراب الوطني للتسجيل مرفق بالمستندات المطلوبة لاستصدار شهادة الجنسية ليستلم بعدها من أمين الضبط وثيقة تتضمن الاسم واللقب الشخصيين وكذا اسم المستخدم وكلمة السر الشخصيين، وعقب تلقي طالب شهادة الجنسية لرسالة نصية قصيرة **SMS** عبر هاتفه المحمول تحمل اسم المستخدم وكلمة المرور الجديدين يصبح بإمكانه الولوج إلى خدمة طلب وتلقي شهادة الجنسية الجزائرية عبر الانترنت عبر موقع ال" واب " لوزارة العدل عبر القيام بالدخول إلى عنوان الموقع (**http://portail.mjustice.dz**) **(أنظر الشكل رقم 49).**

الشكل رقم (49): يوضح كيفية طلب واستخراج شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الانترنت.

المصدر: موقع وزارة العدل، نقلا عن: **https://www.mjustice.dz/?p=nationalite_en_ligne** ، تم تصفح الموقع يوم:9 -10-2017.

ليتم بعدها تحميل شهادة الجنسية الجزائرية في شكل pdf موقعة الكترونيا وعليها كودبار (code a barres) قابلة للسحب والطباعة بالعدد المرغوب فيه[1].

[1] موقع وزارة العدل ، نقلا عن الموقع: **https://www.mjustice.dz/?p=nationalite_en_ligne** ، تم تصفح الموقع يوم : 9 - 10 -2017.

كما أصبح بإمكان مكتسبي الجنسية سحب نسخة طبق الأصل من مرسوم التجنس بالجنسية الجزائرية لصاحبها عن طريق الانترنت وذلك عبر الولوج إلى الموقع الالكتروني لوزارة العدل.[1] وفي إطار مواصلة سلسلة الإصلاحات العميقة التي شهدها قطاع العدالة في شقها المتعلق بالعصرنة أقرت مشاريع ذات بعد استراتيجي تهدف أساسا إلى ترقية أداء مرفق القضاء ومواكبة عملية التحول التكنولوجي والارتقاء إلى مرحلة الخدمات الذكية وفي هذا السياق تم إقرار قانون عصرنة قطاع العدالة 15 –03 والذي تم بموجبه إنشاء المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزرة العدل للسهر على إدارة وتسيير مختلف الأنظمة المعلوماتية المستحدثة وتتمثل هذه الأنظمة أساسا فيما يلي:

أ – النظام الآلي لتسيير قاعدة المعطيات المركزية للبصمات الوراثية.

ب – النظام البيومتري لتحقق من الهوية.

ج – نظام تسيير البرامج الشاملة ذات المصدر المفتوح.

د – النظام الآلي للوضع تحت المراقبة الالكترونية[2]: في إطار تنفيذ برنامج إصلاح العدالة وعصرنة القطاع عبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في مجال الإجراءات القضائية تبنت وزارة

---

[1] موقع وزارة العدل ، نقلا عن الموقع: **https://www.mjustice.dz/?p=cop_decr_naturalis_elect** ، تم تصفح الموقع يوم: 10 – 10 – 2017.

[2] عبد الحكيم عكا، " المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل"، ص ص.4، 5، نقلا عن الموقع : **https://www.mjustice.dz/com_ar_m_akka_dgmj/cnsi_mj_sce_c_empreint_genetiq.pdf**، تم تصفح الموقع يوم: 9 – 10 – 2017.

***السوار الالكتروني** ويتم وضع السوار الالكتروني على مستوى كاحل المتهم طيلة فترة المراقبة المحددة بالأمر القضائي وتكلف بهذه المهمة مصالح الضبطية القضائية المختصة إقليميا. ويتمتع هذا السوار بمجموعة من الخصائص منها: – إمكانية تحديد مكان حامله وتوقيت تواجده بمكان محدد وفي حالة إزالته يتم إطلاق نظام الإنذار كما يتسم أيضا بجملة من الخصائص التقنية منها: أنه مقاوم للماء، الحرارة ، الرطوبة، الاهتزازات، الذبذبات، والصدمات مقاوم للتمزق وكذا القطع في حالة الربط، قابل لشحن وغيرها من الخصائص، ويشترط على حامل السوار الالكتروني :

– عدم مغادرة الحدود الإقليمية المحددة إلا بإذن من القاضي مصدر الأمر.

– عدم مغادرة مكان الإقامة إلا بشروط وفي مواقيت محددة، وكذا عدم الذهاب إلى الأماكن المحددة بموجب الأمر.

– المكوث في إقامة معينة وعدم مغادرتها إلا بإذن من القاضي الأمر بالإجراء.

– الامتناع عن رؤية أشخاص معينة.

ويهدف السوار الالكتروني إلى ضمان المراقبة والمتابعة المستمرة للشخص الموضوع تحت نظام المراقبة الالكترونية لتحديد مدى تواجده بالنطاق الإقليمي المحدد بأمر الرقابة القضائية، إلى جانب التدخل المباشر والفوري عند رصد أي خرق للالتزامات المفروضة على حامل السوار الالكتروني. ويتكون السوار الالكتروني من جزئين: الجزء الأول يتضمن بطاقة إلكترونية ذات شريحة (SIM) وأنظمة تحديد المواقع (GSM .GPRS.LBS.GPS)، والجزء الثاني بطارية. لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع: عبد الحكيم عكا، " نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية "، ص ص. 3– 28. نقلا عن الموقع:

https://www.mjustice.dz/com_ar_m_akka_dgmj/bracelet_electroniq.pdf، تم تصفح الموقع يوم: 2–11–2017.

العدل نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية كآلية بديلة للحبس المؤقت والمتمثل في السوار الالكتروني *، والذي يهدف إلى:

– تعزيز قرينة البراءة وحماية الحريات الفردية.

– احترم حقوق الإنسان ومبادئ المحاكمة العادلة.

– التأكيد على الطابع الاستثنائي للحبس المؤقت.

– تدعيم الرقابة القضائية وتوسيع نطاقها.

– ضمان احترام التزامات الرقابة القضائية.

– حسن سير إجراءات التحقيق وغيرها.

– تخفيف الازدحام في المؤسسات العقابية.

– ترشيد النفقات الموجهة لإدارة السجون والمؤسسات العقابية.

ويتم وضع السوار الالكتروني من قبل جهات مختصة بإصدار الوضع تحت المراقبة ومن بين هذه الجهات نجد قضاة التحقيق، قضاة الأحداث، وقضاة التحقيق المكلفين بالأحداث، قاضي الموضوع[1]. وقد تم الانطلاق الرسمي بالعمل بتقنية السوار لالكتروني يوم 15 – 11 –2017. بمحكمة بئر مراد رايس بالجزائر العاصمة والذي يستفيد منه المتابعين قضائيا في انتظار الفصل في ملفهم من قبل الجهات القضائية وهذا احتراما لمبدأ قرينة البراءة واستبدال الرقابة القضائية الكلاسيكية بالرقابة الالكترونية وتدعيما للطابع الاستثنائي للحبس المؤقت وسيتم تعميم العملية على باقي محاكم الجمهورية فيما بعد، وتعد الجزائر ثاني دولة افريقية تعتمد هذه التقنية المتطورة[2].

هـ – نظام التسيير الالكتروني للوثائق. [3] *

---

[1] عبد الحكيم عكا ، " نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية "، ص ص.7– 12 ، نقلا عن الموقع: **https://www.mjustice.dz/com_ar_m_akka_dgmj/bracelet_electroniq.pdf**، تم تصفح الموقع يوم: 2–11–2017.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، " الانطلاق الرسمي بالعمل بتقنية السوار الالكتروني"، نقلا عن الموقع: **http://ar.aps.dz/algerie/49824** ، تم تصفح الموقع يوم : 15 – 11 – 2017.

[3] عبد الحكيم عكا، " نظام التسيير الالكتروني للوثائق "، ص .5. نقلا عن الموقع : **https://www.mjustice.dz/com_ar_m_akka_dgmj/ged.pdf** ، تم تصفح الموقع يوم: 10 – 10 – 2017.

* **نظام التسيير الالكتروني للوثائق:** في إطار ترقية وتطوير أساليب التسيير القضائي والإداري وتجسيد لمبدأ الإدارة الالكترونية والمساهمة في عملية التجريد المادي للوثائق، فلقد بات من الضروري اعتماد التكنولوجيات الحديثة والمتطورة للإعلام والاتصال في حفظ وتسيير الوثائق القضائية والإدارية مع تصنيفها وفهرستها وترتيبها وكذا توفير وسائل الحماية اللازمة لها وتعد الإستراتيجية المعتمدة من طرف قطاع العدالة في هذا المجال جد فعالة في البحث عن المعلومات واسترجاعها بالدقة المطلوبة وفي وقت قياسي مع الحفاظ على جميع المواصفات الخاصة بها ، فمع التزايد المستمر في حجم المعلومات ومخاطر تعرض الوثائق الورقية للضياع ، التلف والفقدان وكذا إشكالية وجوب توفير أماكن ومساحات

(تم وضع هذه الآلية حيز الخدمة على مستوى مختلف المصالح المركزية بوزارة العدل بالإضافة إلى كل من مجلس قضاء تلمسان، قالمة، تيسمسيلت والمحاكم التابعة لها وكذا محكمة الدار البيضاء كمقرات نموذجية وفي هذا الإطار عملت محكمة أولاد ميمون على استغلال نظام التسيير الالكتروني للأرشيف وفق إستراتيجية عصرنة قطاع العدالة وقد تم الانطلاق في هذه العملية منذ 2 جانفي 2017 حيث تم اختيار مجلس قضاء تلمسان والمحاكم التابعة له كمقرات نموذجية لتبلغ نسبة الرقمنة به 65% من مجموع الملفات الموجودة علما أن نسبة الرقمنة بمحكمة أولاد ميمون قد بلغت 95% حيث تم رقمنة جميع الملفات القضائية وحتى العقود القديمة) [1].

وتمر عملية رقمنة الوثائق والأرشفة الالكترونية بمراحل تتمثل في الشكل التالي:

كبيرة لتخزين الملفات دعت الضرورة إلى استخدام نظام التسيير الالكتروني للوثائق (GED) عن طريق تحويل الوثائق الورقية بجميع أصنافها إلى وثائق إلكترونية أين يتم تخزينها بقاعدة المعطيات المركزية الخاصة بالأرشيف القضائي بصفة آنية, ويمكن هذا النظام من :

– التبادل الالكتروني للمعلومات والوثائق والقضاء على المعاملات الورقية.

– توفير المساحات المكانية التي تستغل في تخزين الوثائق والملفات الورقية (القضاء على إشكالية القدرة الاستيعابية لمخازن الأرشيف).

– توفير نسخة احتياطية من الوثائق في حالة تعرض الوثائق الأصلية للتلف أو الضياع.

– المساهمة في تحقيق مسعى ترشيد النفقات العمومية.

– التقليل من الجهد والوقت المطلوبين في عملية الطباعة والاستنساخ.

– توحيد معايير حفظ وتسيير الوثائق والملفات.

– الرفع من الأداء والتقليل من الأخطاء.

– المساهمة في تجسيد الإدارة الالكترونية والوصول إلى مناخ المعاملات الرقمية.

– حماية الملفات والوثائق وتأمين المعلومات.

– تحقيق ديمومة المعلومات وسرعة وسهولة الوصول إليها.

ويتسم نظام التسيير الالكتروني للوثائق الإدارية والقضائية بمجموعة من الخصائص :

1 – أمن المعطيات:

– ضمان الانتقال الكلي والكامل للمعطيات أثناء عملية التحويل.

– تفادي تدهور النسخ الأصلية والراجع للاستعمال المتزايد لها .

– إمكانية إحداث ترميمات افتراضية على الصور لتحسين نوعيتها.

2 – سرعة وسهولة الوصول إلى المعلومات.

3– ديمومة المعلومات. لمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى مرجع: عبد الحكيم عكا، " نظام التسيير الالكتروني للوثائق " ، متاح على موقع وزارة العدل للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **https://www.mjustice.dz/com_ar_m_akka_dgmj/ged.pdf**

[1] **نفس المرجع** ، ص ص.27– 29.

الشكل رقم (50): يوضح المخطط البياني لرقمنة الوثائق والأرشفة الالكترونية.

المصدر: عبد الحكيم عكا، " نظام التسيير الالكتروني للوثائق "، ص.24. نقلا عن الموقع : **https://www.mjustice.dz/com_ar_m_akka_dgmj/ged.pdf** ، تم تصفح الموقع يوم: 10 – 10 –2017.

وإلى جانب تقديم الخدمات الالكترونية عن بعد للمواطنين بادرت وزارة العدل بتوفير خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية عبر الانترنت دون التنقل إلى الجهات القضائية المختصة إقليميا وذلك بالولوج إلى بوابة الخدمات الالكترونية لوزارة العدل (**http://portail.mjustise.dz**) وهو الأمر نفسه بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، أين أصبح بإمكانهم التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية[1]، إلى جانب ذلك وفي إطار مواصلة برنامج إصلاح

[1] موقع وزارة العدل، " خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الوردة في سجلات الحالة المدنية عبر الانترنت"، نقلا عن الموقع: **https://www.mjustice.dz/?p=rectif_etat_civil**، تم تصفح الموقع يوم : 10 – 10 – 2017.

وعصرنة العدالة ومن خلال الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ولاسيما في مجال إدارة وتسيير الموارد البشرية قامت وزارة العدل بتجسيد مشروع البطاقة المهنية البيومترية، حيث تسمح هذه البطاقة للقضاة ومستخدمي قطاع العدالة من الاطلاع على مسارهم المهني ومعرفة المستجدات الواردة عليه بصفة آنية مع الحصول على كافة الشهادات والوثائق المرتبطة به وفي وقت قياسي وعن بعد وبالتالي إعفائهم من عبء التنقل وكذا التخلص من الدعائم الورقية وتحقيق الفعالية والشفافية في إدارة الموارد البشرية[1]. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (51): يوضح البطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة.

المصدر: موقع وزارة العدل، نقلا عن الموقع:

https://www.mjustice.dz/?p=carte_prof_biometriq ، تم تصفحه يوم: 10 – 10 – 2017.

كما أتاحت وزارة العدالة خدمة الكترونية جديدة على موقعها الالكتروني تسمح لأي مواطن بمتابعة ملفه القضائي والاطلاع على منطوق الأحكام القضائية عبر نافدة أطلق عليها اسم" **مال الملف القضائي**" والتي من خلالها يمكن للمتقاضي بعد ملء الاستمارة المتوفرة على موقع الوزارة من معرفة

[1] موقع وزارة العدل، "البطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة"، نقلا عن الموقع: **https://www.mjustice.dz/?p=carte_prof_biometriq** ، تم تصفح الموقع يوم: 10 – 10 – 2017.

كل التفصيل التي تخص قضيته في كل المجالس القضائية عبر الوطن وذلك عبر إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور[1]، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (52) : يوضح نافذة الاطلاع على الملف القضائي.

المصدر: موقع وزارة العدل: نقلا عن الموقع: http://coursdesaffaires.mjustice.dz/affaire/index.php، تم تصفحه يوم: 11-11-2017.

فقطاع العدالة ومن خلال كل هذه الإصلاحات والعصرنة فانه يسعى إلي تقريب العدالة من المواطن والرقي إلى مستوى تطلعاته وتبسيط مختلف الإجراءات وكذا استبدال الدعائم الورقية بالوسائل الالكترونية بغية التقليل من البيروقراطية والفساد وتحقيق السرعة والكفاءة والفعالية في تقديم الخدمة العمومية.

[1] موقع وزرة العدل ، نقلا عن الموقع : **http://coursdesaffaires.mjustice.dz/affaire/index.php**، تم تصفح الموقع يوم: 11-10- 2017.

المطلب الثالث: تحديث قطاع الضمان الاجتماعي

عملت الجزائر كغيرها من دول العالم على تطوير وترقية قطاع الضمان الاجتماعي من خلال اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي سمحت بعصرنة نظام الحماية الاجتماعية وقد أفرزت برامج التطوير والتحديث التي اتبعتها الوزارة الوصية على القطاع آلية جديدة من نوعها وهي عبارة عن بطاقة الكترونية تسمى بطاقة الشفاء*

أولا: البطاقة الالكترونية الشفاء: وهي عبارة عن بطاقة الكترونية تهدف في الأساس إلى الانتقال من النظام القديم إلى النظام العصري الجديد الذي يرتكز على تقنيات حديثة في مجال الضمان الاجتماعي. كما أنها عبارة عن بطاقة ذات شريحة تسمى الشفاء تقوم على استخدام التكنولوجيا الدقيقة في حفظ بيانات المؤمنين[1]. وقد بدأ العمل بالبطاقة تدريجيا في خمس ولايات نموذجية (عنابة، أم البواقي، تلمسان، المدية، بومرداس) ليتم تعميمها فيما بعد على 48 ولاية سنة 2011 [2]. وقد مرت بطاقة الشفاء بمرحلتين: المرحلة الأولى وبدأت من 2007 إلى غاية 2012 وقد تمثلت هذه المرحلة في وضع كافة الأدوات والآليات التي تكفل السير الحسن للنظام انطلاقا من التجهيز مرورا بإقامة شبكة معلوماتية، أما المرحلة الثانية وبدأت اعتبارا من 3 فيفري 2013 وهي المرحلة التي شهدت تمديد وتوسيع استخدام بطاقة الشفاء في البلاد وهو ما سوف يسمح للمؤمن عليه الحصول على الأدوية من جميع الصيدليات المتعاقدة عبر التراب الوطني[3].

ويعد هذا الإجراء الفريد من نوعه على مستوى كلا من إفريقيا والعالم العربي ويهدف إلى ما يلي:

- عصرنة تسيير التأمين عن المرض.

***بطاقة الشفاء:** تحمل هذه الأخيرة معطيات وتتمثل في: المعطيات الإدارية: كرقم التسجيل في الضمان الاجتماعي، لقب واسم المؤمن له اجتماعيا، تاريخ المؤمن له اجتماعيا وعنوانه وجنسه. إلى جانب هذا توجد أيضا معطيات طبية متعلقة بصاحب بطاقة الشفاء وتحمل بطاقة الشفاء العائلية صورة شمسية للمؤمن له اجتماعيا والمعطيات المرئية المدونة في مستند البطاقة وكذا المعطيات المدرجة في التركيبة الالكترونية ، كما تحمل بطاقة الشفاء الفردية صورة شمسية لصاحب البطاقة والمعطيات المرئية المدونة في مستند البطاقة وكذا المعطيات المدرجة في التركيبة الالكترونية. لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع : الحاج عرابة، محمد زرقون، "عصرنة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر: تجربة بطاقة الشفاء"، **مجلة الباحث الاقتصادي**، العدد2 (2014)، ص.130.

[1] الحاج عرابة ، محمد زرقون، " عصرنة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر: تجربة بطاقة الشفاء"، **مجلة الباحث الاقتصادي**، العدد2 (2014)، ص.126.

[2] Ministére Du Travail De L'emploi Et De La Sécurité Sociale, Présentation Des Réformes En Cours En Algérie En Matiére D'assurance Maladie, 2011, p.28.

[3] Nacereddine Guerdouba , Vasmine Hariti ,« **l'impact de la gouvernance électronique dans l'amélioration de la qualité de service de santé cas système carte de chifa »(**séminaire international sur : la qualité du service public dans le cadre de la gouvernance électronique –cas des pays arabes », faculté des sciences économique commerciales et des sciences de gestion , université m'hamed bouguerra –boumerdes , Algérie,29-30 october 2014),p.11.

– المساهمة في عصرنة تسيير الهياكل مقدمة العلاج وشركاء الضمان الاجتماعي .

– إلغاء الوسائل الورقية ووثائق تعويض مصاريف الصحة والعلاج .

– إرساء أداة فعالة لمحاربة كل أشكال الغش والتجاوزات في مجال أداءات التأمين عن المرض.

– تطوير وتأليف قواعد بيانات الضمان الاجتماعي[1].

وقد عرفت بطاقات الشفاء نموا في عدد المشتركين حيث سجلت سنة 2011 توزيع ما يقارب 6 ملايين بطاقة شفاء نهاية جوان[2]، أما سنة 2012 فقد بلغ عدد بطاقات المسلمة أكثر من 7.270.00 بطاقة شفاء إلى المؤمن لهم اجتماعيا أي ما يعادل أكثر من 24 مليون مستعمل [3]. ومن جهته أكد المدير العام للضمان الاجتماعي جواد بوركايب أن عدد بطاقات الشفاء وصل إلى 10 ملايين و300 ألف بطاقة أي ما يعادل أكثر من 34 مليون مستفيد في 2015 [4]، ليرتفع العدد سنة 2016 إلى 11.5 مليون حامل لبطاقة الشفاء[5]. كما أدرج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الإجراء نظام الشفاء من خلال إعداد أكثر من 229.000 بطاقة [6].

[1] موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، " السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي"، نقلا عن الموقع: **http://www.mtess.gov.dz/index.php/ar/2014-06-04-15-15-53** ، تم تصفح الموقع يوم: 26– 10– 2016

[2] C.b, « généralisation de la carte chifa un rythme encore faible » journal le soir d'algerie ,n=°6324 ,mardi 2 août ,2011 , p.4

[3] موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **مرجع سابق الذكر**.

[4] الإذاعة الجزائرية ، " تصريح المدير العام لضمان الاجتماعي،" عدد بطاقات الشفاء وصل إلى 10ملايين و300 ألف بطاقة "، نقلا عن الموقع: **http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150118/26995.html** ، تم تصفحه يوم: 24– 11– 2016.

[5] الإذاعة الجزائرية، " إصدار أزيد من 11.5 مليون بطاقة شفاء لفائدة المؤمنين اجتماعيا"، نقلا عن الموقع: **http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160727/84705.html** ، تم تصفح الموقع يوم: 13 – 10 – 2017.

[6] موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **مرجع سابق الذكر**.

ثانيا: نظام المحاضرات المرئية عن بعد: سعيا لتعميم نظام الشفاء وتسهيل تطبيقه تم اللجوء إلى إطلاق نظام المحاضرات المرئية عن بعد على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وذلك لتكوين المورد البشري والرفع من كفائته وهذا عن طريق استغلال الوسائط الالكترونية كإقامة المحاضرات وملتقيات تكوينية وإدراج نقل الصورة والفيديو عبر الشبكة بتكوين المستعملين وإعلام المؤمن لهم اجتماعيا بمراكز الدفع وكذا مراقبة مواقع الصندوق عن بعد[1].

إذن فالتوجه نحو بطاقة الشفاء يمثل نقلة نوعية في عملية عصرنة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر وتحسين أدائه والشكل التالي يوضح بطاقة الشفاء:

الشكل رقم (53): يوضح بطاقة الشفاء.

المصدر: موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، " السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي"، نقلا عن الموقع:

http://www.cnas.dz/?q=ar/espace-chifa/systme-chifa، تم تصفحه يوم: 12 – 10 – 2017.

ثالثا: إطلاق نظام التصريح عن بعد بالاشتراكات عبر الموقع الالكتروني للضمان الاجتماعي:

يوفر الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لجميع المستخدمين إمكانية التصريح

[1] فتيحة بكطاش، أصيلة العمري، " **نحو تفعيل تطبيق آليات الحوكمة الالكترونية في تحقيق جودة خدمة الضمان الاجتماعي في الجزائر للبطاقة الالكترونية " البطاقة الالكترونية الشفاء ونظام التصريح عن بعد بالاشتراكات عبر الموقع الالكتروني للضمان الاجتماعي نموذجا**"، (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية – حالة البلدان العربية – ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، يومي 29 – 30 أكتوبر 2014)، ص.11.

باشتراكات الضمان الاجتماعي عن بعد عبر " بوابة التصريح عن بعد" هذه الخدمة المؤمنة بدرجة عالية متوفرة على مدار 24/24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع، كما تم إطلاق خدمة الدفع الالكتروني التي تسمح للمستخدمين بتسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي عبر بوابة التصريح عن بعد بصفة فورية وبكل أمان 24/24 ساعة وعلى مدار الأسبوع دون عناء التنقل ودون تقديم أي وثيقة عن طريق استعمال البطاقة البنكية[1]. وفي إطار برنامج عصرنة الضمان الاجتماعي تمت رقمنة كل وسائل العمل والمنشآت بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهو ما تجلى في تعميم العمل بالإعلام الآلي ووضع الشبكة المعلوماتية وتزويد مختلف مصالح وهيئات الضمان الاجتماعي ببرمجيات مهنية[2].

رابعا : عصرنة أرشيف هيئات الضمان الاجتماعي: أرشيف هيئات الضمان الاجتماعي هو الأخر كان محل تنظيم وعصرنة حيث تم في هذا السياق:

– تكوين المستخدمين وفق معايير المركز الوطني للأرشيف.

– تطوير برمجيات تسيير الأرشيف.

– تحسين وعصرنة هياكل الأرشيف التابعة لهيئات الضمان الاجتماعي وفي هذا الإطار تم فتح ثلاث مراكز جهوية للأرشيف مجهزين بمعدات حديثة تسمح بحفظ أرشيف الصندوق الوطني وهي: المركز الجهوي للأرشيف بعين تموشنت بالنسبة لمنطقة الغرب، المركز الجهوي للأرشيف بأم البواقي بالنسبة لمنطقة الشرق، المركز الجهوي للأرشيف بغرداية بالنسبة لمنطقة الوسط[3].

[1] الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ، نقلا عن الموقع: **http://www.cnas.dz/?q=ar** ، تم تصفح الموقع يوم: 13 – 10 – 2017.

[2] موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **مرجع سابق الذكر**.

[3] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "السياسة الوطنية لضمان الاجتماعي"، نقلا عن الموقع: **http://www.mtess.gov.dz/ar**، تم تصفح الموقع يوم: 13–12–2017.

المطلب الرابع: تطوير قطاع البريد والبنوك

أولا: قطاع البريد: هو الأخر عرف إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك لتطوير وتنويع الخدمات المقدمة للمواطنين وقد تم تبني العديد من الانجازات في هذا الإطار نذكر منها:

1- الشباك الالكتروني: ويقوم بتوفير خدمات للزبائن والمتعاملين وهي كل الأجهزة الالكترونية التي تسمح بعملية سحب الأوراق النقدية آليا.

2 – بطاقة السحب الالكترونية: يتم استعمالها للحصول على الخدمات المالية لدى مؤسسة بريد الجزائر والتي تعمل مع وجود الشباك الالكتروني إذ عن طريقها يتمكن المواطن أو الزبون من سحب النقود في أي شباك بريدي أو موزع أوتوماتيكي عبر القطر الوطني ويقوم استخدام بطاقة السحب الالكترونية على السرعة والتوفير والأمن[1]. وانطلقت عملية إصدار بطاقات السحب لأصحاب الحساب البريدي الجاري في الأول من مارس 2005 وتم تعميم التجربة على التراب الوطني منذ سنة 2006 [2]. وقد بلغ عدد حاملي بطاقات السحب الالكترونية حسب بريد الجزائر سنة 2016 حوالي 7924142 حامل للبطاقة من ضمن 19 مليون زبون يستعملون بطاقة السحب الالكترونية. كما وصل عدد مكاتب البريد سنة 2016 إلى 3755 مكتب بريد[3]، إلى جانب ذلك استحدثت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بطاقة سحب ودفع الكترونية جديدة تمثلت في البطاقة الذهبية وهي عبارة عن بطاقة سحب ودفع الكترونية مصممة ومؤمنة وفقا لإحداث المعايير الدولية (emv) تسمح بإجراء مختلف عمليات السحب والدفع الالكترونيين عبر الانترنت أو الشبابيك النقدية لبريد الجزائر (GAB) أو نهائيات الدفع الالكتروني(TEP) *

وتوفر الذهبية خدمات عدة عبر الانترنت مثل:

- اقتناء المنتجات عبر المتجر الالكتروني لبريد الجزائر وشركائها.

---

[1] عبد القادر عبان ، **تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل. م . د في علم الاجتماع (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015- 2016)، ص.94.

[2] فتيحة كبيري، أحمد سماحي،" تحديث وعصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر في ظل معطيات الاقتصاد الرقمي"، مجلة **lés cahiers du mecas** , n°14,juin (2017),p.193

[3] Direction Générale D'algérie Poste, dossier presse, célébration de la finale de la marche des facteurs, 5 juillet une marche sereine pour un développement pérenne, juillet 2016, p.11. Citant le site : consulté le site : 15-10-2017. **file:///C:/Users/naouel/Desktop/Downloads %A7%D8%AA.pdf**

***نهائيات الدفع الالكتروني:** يعني بها أجهزة دفع متواجدة على مستوى المحلات ، المراكز التجارية والواجهات الكبرى حيث تسمح للزبون بتسديد مشترياته عن طريق بطاقة الدفع الذهبية . لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى بريد الجزائر، أخبار البريد، العدد 3، ص.11. نقلا عن الموقع: **http://www.poste.dz/uploads/magazine/58db716186917.pdf**

- دفع فواتير الماء والغاز والكهرباء.
- تعبئة رصيد الهاتف النقال.

ويتم الحصول على البطاقة الذهبية من خلال طلبها على الموقع الرسمي لمؤسسة بريد الجزائر على الموقع التالي: **WWW.POSTE.DZ** ، فهذه البطاقة تشكل مكسبا هاما للقطاع كونها تؤسس للاقتصاد الالكتروني من خلال القيام بواسطتها (البطاقة الذهبية) بمختلف المعاملات المالية مشيرا أن محدودية الذهبية تصل إلى 50 ألف دج للعملية الواحدة وسيتم توزيع بداية حوالي 5 ألالاف بطاقة، كما أطلق بريد الجزائر في ديسمبر 2016 خدمة الدفع الالكتروني بواسطة البطاقة الذهبية وهذا لرقمنة مختلف الخدمات البريدية وتعميم الخدمات وجعلها في متناول المواطن وكل ذلك في إطار ترقية ثقافة الدفع الالكتروني[1].

3- خدمة الاطلاع على الرصيد: يوفر بريد الجزائر خدمة الاطلاع على الرصيد الحسابي بكل أمان عبر الانترنت وذلك للأشخاص الذين يمتلكون حساب بريدي ccp في بريد الجزائر على الموقع : **https://eccp.poste.dz/ar/index.php**، حيث يتم إدخال رقم الحساب البريدي الجاري وإدخال الرمز السري، هذه الميزة وفرت للأفراد التعرف على الرصيد دون الذهاب إلى البريد [2] ، والشكل التالي يوضح هذه الخدمة:

الشكل رقم (54): يوضح خدمة الاطلاع على الرصيد في بريد الجزائر.

[1] بريد الجزائر، أخبار البريد، العدد 3، ص ص.11-18، نقلا عن الموقع: **http://www.poste.dz/uploads/magazine/58db716186917.pdf**، تم تصفح الموقع يوم: 17-10-2017.

[2] موقع بريد الجزائر، " بريد الجزائر E-CCP، اطلعوا على حسابكم البريدي بكل أمان"، نقلا عن الموقع: **https://eccp.poste.dz/ar/index.php** ، تم تصفح الموقع يوم: 17 – 10 – 2017.

المصدر: بريد الجزائر، نقلا عن الموقع: **https://eccp.poste.dz/ar/index.php** ، تم تصفح الموقع يوم: 17-10-2017.

4- خدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية: عن طريق ملأ المعلومات الخاصة بكل متعامل بشكل الكتروني على شكل استمارة الكترونية.

5- تنصيب الموزعات الآلية DAB: وهو عبارة عن آلة أو توماتيكية تم استخدامها في المؤسسة (بريد الجزائر) منذ سنة2002 تسمح لزبائن المؤسسة القيام بعملية السحب من حساباتهم البريدية الجارية عن طريق البطاقة المغناطيسية على مدار أيام الأسبوع بما فيها أيام العطل الأسبوعية والأعياد (7/7 يوم) و 24 ساعة /24 ساعة[1]. وقد بلغ عدد هذه الموزعات 1160 موزع وذلك بعد تركيب 460 موزع ألي جديد[2]. هذه الموزعات الآلية الموجودة خارج مؤسسات البريد وفرة فرصة سحب الأموال للمواطنين والتي شكلت دعامة لعمليات السحب التقليدية [3].

6- تنصيب الشبابيك البنكية الآلية GAB:وهو أيضا آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا وتطورا من الموزعات الآلية (DAB) بدأ استخدامه في المؤسسة منذ سنة 2005 حيث يقدم خدمات السحب الاطلاع على الرصيد القيام بتحويلات، طلب شيك، تسديد الفواتير.

7- خدمات s@hel-khlass : تعد هذه الأخرى إحدى الخدمات التي يحتوي عليها بريد الجزائر على في إطار تحديث وعصرنة عملياتها ، حيث تسمح هذه الخدمة بتعبئة حساب ADSL وأربعة حسابات أخرى من اختياره وكذلك دفع الفواتير الخاصة بهذه الحسابات للاستفادة من هذه الخدمة يكفي الانخراط فيها بالتقرب من أي مكتب بريدي فيمنح بذلك رمز سري خاص بالدفع .

---

[1] فتيحة كبيري، أحمد سماحي، **مرجع سابق الذكر**، ص.193.

[2] وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، " تطوير البريد"، نقلا عن الموقع: **http://www.mpttn.gov.dz/ar/content/%D8%AA%D8%B7%** ، تم تصفح الموقع يوم: 15- 10- 2017.

* **نهائيات الدفع الالكتروني:** يعني بها أجهزة دفع متواجدة على مستوى المحلات، المراكز التجارية والواجهات الكبرى حيث تسمح للزبون بتسديد مشترياته عن طريق بطاقة الدفع الذهبية . لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى بريد الجزائر، أخبار البريد، العدد 3، ص.11. نقلا عن الموقع: **http://www.poste.dz/uploads/magazine/58db716186917.pdf**

[3] عبد القادر عبان، **مرجع سابق الذكر**، ص.98.

8- خدمة الإشعار بواسطة SMS: هي خدمة تستخدمها المؤسسة لإشعار زبائنها بوجود دفتر صكوكهم أو بطاقات سحبهم وكذلك مختلف العمليات المجرات بواسطة الموزع الآلي، فهذه الخدمة لا تمنح تلقائيا وإنما بطلب من الزبون[1].

9- خدمة بريد نت(BARIDINET) : وهي عبارة عن مكتب بريدي افتراضي عبر موقع مؤسسة بريد الجزائر يقوم الزبون بطلب عديد من الخدمات دون التنقل للمكاتب الحقيقة كطلب فتح حساب بريدي جاري **ccp** ، الاطلاع على رصيد الحساب البريدي الجاري، طلب البطاقة الذهبية، إلى جانب دفع فواتير الماء الكهرباء الغاز واشتراكات الانترنت، إمكانية شراء منتجات المتجر الالكتروني والاشتراك في خدمة التوزيع للجرائد اليومية إلى جانب ضم خدمات أخرى في الأفق[2].

وبالرغم من ايجابيات خدمات بريد الجزائر من خلال شبكة الانترنت إلا أنه يمكن الإشارة إلى بعض المخاطر والتهديدات التي تعيق نجاح هذه الخدمة العامة والمتمثلة في إمكانية التجسس والاطلاع على أسرار المتعاملين فمن خلال تشكيل رقم الحساب البريدي الجاري لأي شخص أو مؤسسة أو هيئة – استخراج الرقم السري من خلال رقم الحساب البريدي – تتاح إمكانية الإطلاع على رصيد الآخرين مما يؤذي إلى غياب الأمان في التعامل على شبكة الانترنت لدى زبائن مؤسسة بريد الجزائر[3]. إلى جانب انتشار تطبيقات تنتحل وتستعمل هوية وشعار المؤسسة(بريد الجزائر) بطرق غير قانونية على شبكة الانترنت، حيث تعمل هذه التطبيقات على جمع المعطيات الخاصة بالمواطنين وهذا ما يؤثر على سمعة بريد الجزائر من جهة وغياب الثقة والأمان لدى متعاملين بريد الجزائر في التعامل على شبكة الانترنت من جهة أخرى ، وأمام هذا الوضع اتخذت بريد الجزائر جملة من التدابير على مستوى السلطات المختصة في معالجة قضايا انتحال الشخصية وذلك من أجل وضع حد لهذه الممارسات[4].

---

[1] فتيحة كبيري ، أحمد سماحي، **مرجع سابق الذكر**، ص.193.

[2] Algérie Poste, « baridinetba » citant le site **: https://www.poste.dz/customer/baridinet,** consulté le site : 21-10-2017.

[3] عبد القادر عبان، **مرجع سابق الذكر**، ص.96.

[4] جريدة الخبر، " بريد الجزائر تحذر من تطبيقات تنتحل هويتها على الانترنت"، نقلا عن الموقع: **http://www.elkhabar.com/press/article/126011** ، تم تصفح الموقع يوم: 17- 10 – 2017.

***الصيرفة الالكترونية** : ويقصد بها "كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها من قبل المصارف والمؤسسات المالية بواسطة الوسائل الالكترونية والضوئية مثل الهاتف ، الحاسب ، الصراف الآلي ، الانترنت والهاتف الرقمي وغيرها " وهناك من يعتبرها مدلول يعبر عن إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط المالي المصرفي مع ما يتطلب ذلك من عصرنة كل من أنظمة الدفع والسحب، الائتمان، التحويلات المالية. وتنقسم الصيرفة الالكترونية إلى أنواع عدة تتمثل في: المقاصة الالكترونية، الشيكات الالكترونية ، البطاقات البنكية أو البطاقات البلاستيكية النقود الالكترونية ، الصيرفة عبر شبكة الانترنت ، الصيرفة عبر الهاتف الجوال، الصيرفة عبر الصراف الآلي

ثانيا: القطاع المصرفي والبنكي:

عرف النظام المصرفي والبنكي في الجزائر توجها نحو عصرنة منظومته وذلك عبر إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والاعتماد عليها في أداء مهامه وتقديم خدماته، وكل هذا من أجل تكريس الانتقال من نظام يعتمد على الصيرفة التقليدية إلى نظام يعتمد على الصيرفة الالكترونية* وذلك عبر تطوير شبكة الاتصالات الإلكترونية للدفع والتسديد، ومن بين البنوك التي عرفت توجها نحو الخدمات الالكترونية نجد القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك، بنك البركة الجزائري، ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أبرز المؤسسات المصرفية في الجزائر الذي عرف تحولا كبير نحو تقديم الخدمات الالكترونية لامتلاكه شبكة اتصالات تشمل كافة ربوع الوطن وهي مخصصة للتحويل المالي المباشر من وكالاتها وتشكل بطاقة الدفع والسحب **BADR** دعما للنشاط المصرفي للمؤسسة وأداة لتحسين خدماتها المصرفية[1]. وفي إطار تحديث وعصرنة المصارف الجزائرية تم إنشاء شركة أطلقت عليها تسمية شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك **SATIM** * هذه الأخيرة التي تتكفل بتطوير المعاملات البنكية من خلال تحديث وسائل الدفع. وعليه سندرس من خلال هذا العنصر مختلف أنظمة السحب والدفع المعتمدة في المصارف الجزائرية:

1- نظام التسوية الإجمالية الفورية(ARTS)*: بدأ بنك الجزائر بتطبيق هذا النظام في فيفري 2006 كمحاولة لتحديث النظام المصرفي بما يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة ويطبق هذا النظام على عمليات التحويل بالدينار فقط وفي حالة ما إذا كان المبلغ المخول أكبر من واحد مليون دينار فان

، لمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى مرجع: ميادة بلعايش، حياة بن اسماعين، " مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر" ، **أبحاث اقتصادية وإدارية** ، العدد 16، ديسمبر (2014).

[1] ميادة بلعايش ، حياة بن اسماعين ،" مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر" ، **أبحاث اقتصادية وإدارية** ، العدد 16، ديسمبر (2014)، ص.78.

***SATIM** : هي شركة ذات أسهم تأسست سنة 1995 بمساهمة ثمانية بنوك جزائرية هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr ، البنك الوطني الجزائري bna بنك الجزائر الخارجي **bea**، الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط cnep الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي cnma بنك التنمية المحلية bdl وبنك البركة الجزائري el baraka والقرض الشعبي الجزائري cpa بالإضافة إلى بريد الجزائر ، وأنشئت شركة satim للقيام بتحديث وسائل الدفع الالكتروني، ولمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع : سمية عبابسة، " وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية" ، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 6، ديسمبر (2016)، ص.351.

العملية تمر بالضرورة عبر النظام، أما إذا كان المبلغ المحول اقل من واحد مليون يمكن للزبون أن يجعل عملية التحويل تمر عبر هذا النظام أو ما يسمى بالتحويل العاجل[1].

2- نظام المقاصة الالكترونية *(ATCI): ويهدف هذا النظام إلى جعل مختلف عمليات التحويل تتم بشكل أوتوماتيكي وربح الوقت والتكاليف وذلك بالانتقال من الصفة المادية إلى الغير المادية، وقد دخل هذا النظام في الاستغلال بداية من شهر ماي 2006 ويسمح بتبادل كل وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور شيكات، أوراق تجارية تحويلات اقتطاعات آلية عمليات على البطاقة[2].

3- البطاقات البنكية: تماشيا أيضا وعصرنة البنوك تم إصدار العديد من البطاقات البنكية والمتمثلة في:

أ- البطاقة البنكية الالكترونية (CIB): وهي بطاقة بين البنوك وتحتوي على شعار واسم البنك الذي اصدر البطاقة، وهي عبارة عن وسيلة دفع محلية وأداة سحب بين البنوك يقبلها التجار التابعون لشبكة الخدمات المصرفية الالكترونية بين البنوك وعلى جميع أجهزة الصراف الآلي المثبتة على الإقليم

---

* **مفهوم نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS** :هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في الوقت الحقيقي يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة فورا وبدون تأجيل وعلى أساس إجمالي أي أن هذا النظام يتيح بطريقة الكترونية أمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلى أخر بسهولة حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس القيمة دون إلغاء أو تأخير ويكتسي هذا النظام أهمية بالغة في النظم المصرفية الحديثة بالنظر لمهامه وأهدافه المتعددة وعموما يمكن حصر أهميته في التالي:

– تسوية عمليات الدفع (شيكات ، بطاقات ، تحويلات) في وقتها.

– يحد من المخاطر المنتظمة، وكذا مخاطر السيولة و الائتمان.

– تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الالكتروني، إلى جانب تخفيض أجال التسوية وتشجيع استعمال النقود المصرفية وغيرها، ولمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى مرجع : كريمو دراجي، زهير بن دعاس ، " تحليل تطور استخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الالكترونية **atci & arts** في النظام المصرفي الجزائري " ، مجلة **revue d'économie et de statistique appliquée**، المجلد 13، العدد2 (2016)، ص ص .56 ، 57.

[1] كريمو دراجي، زهير بن دعاس ، " تحليل تطور استخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الالكترونية atci & arts في النظام المصرفي الجزائري "، مجلة **revue d'économie et de statistique appliquée**، المجلد 13، العدد2 (2016)، ص.58.

[2] منية خليفة،" **الصيرفة الالكترونية كمدخل لتأهيل وعصرنة البنوك الجزائرية**" (ورقة بحث قدمت إلى المتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية ، 26-27 أفريل 2011)، ص.15.

* **المقاصة الالكترونية:** ويعني بها " عملية تبادل المعلومات والتي تشمل (بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي مع مراكز المقاصة في البنوك الأخرى وتحديدها في الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد ، لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع : ياسين قاسي، كمال فايدي، " إسهامات الصيرفة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"(ورقة بحث قدمت إلى المتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، 26-27 أفريل 2011)، ص.6.

الوطني.[1] وتحتوي هذه البطاقة على شريحة الكترونية صغيرة الكترونية تدعى باختصار الشريحة والتي تؤمن كل مراحل عمليات الدفع المالي[2]، ولهذه البطاقة صيغتان تتمثلان في :

– **البطاقة الكلاسيكية:** هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب ما بين البنوك وتمنح لزبائن وفق معايير تكون محدودة لدى البنك، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (55): يوضح بطاقة الدفع الكلاسيكية البيبنكية.

Source : La Société D'Automatisation Des Transactions Interbancaires Et De Monétique, « la carte cib » , Disponible sur: **https://www.satim-dz.com/?to=detail&id_cat=24&id_article=31** , Accédé le : 18 – 10 – 2017.

– **البطاقة الذهبية:** هي الأخرى تمنح وفق معايير تكون محددة لدى البنك ولكن هذه البطاقة بالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب فان هذه البطاقة توفر خدمات إضافية مع سقف سحب ودفع مرتفع نسبيا، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] La Société D'Automatisation Des Transactions Interbancaires Et De Monétique, « la carte cib », Disponible sur : **https://www.satim-dz.com/?to=detail&id_cat=24&id_article=31** . Accédé le : 18 – 10 – 2017.

[2] بوابة المواطن، " البطاقات البنكية" ، نقلا عن الموقع: **http://www.elmouwatin.dz/?%D8** ، تم تصفح الموقع يوم: 15– 10 – 2017.

الشكل رقم (56): يوضح بطاقة الدفع الذهبية البيبنكية.

Source : La Société D'Automatisation Des Transactions Interbancaires et de Monétique, « la carte cib », Disponible sur : **https://www.satim-dz.com/?to=detail&id_cat=24&id_article=31**. Accédé le: 18 – 10 – 2017.

وتسمح بطاقات الدفع البينبنكية **CIB** ب:

– سحب الأموال على مستوى مجموع الموزعات والشبابيك الآلية للأوراق النقدية.

– الاستفادة من الخدمة الحرة البنكية كالاطلاع على الرصيد، طلب الكشف، تسديد الفواتير.

– إجراء عمليات تحويل من حساب إلى أخر وهذا انطلاقا من الموزعات الآلية[1].

ب– البطاقة الدولية: هي بطاقة تستعمل خارج الوطن في عملية السحب والدفع موجهة لعملاء البنوك الذين يمتلكون حساب بالعملة الصعبة وهناك نوعين من هذه البطاقة :

– **بطاقة VISA CLASSIQUE:** يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو على أن لا يتعدى عدد عمليات السحب في اليوم أربع عمليات.

– بطاقة VISA GOLD: يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو على أن لا يتجاوز عدد عمليات السحب في اليوم الواحد سبع ساعات[2].

[1] بوابة المواطن، " طرق الدفع"، نقلا عن الموقع: **http://www.elmouwatin.dz/?%** ، تم تصفح الموقع يوم: 18– 10– 2017.

[2] سمية عبابسة، " وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية "، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 6 ، ديسمبر (2016)، ص.354.

4 – الموزعات الآلية للنقود ونهائيات الدفع الالكتروني: إن من بين التقنيات الحديثة التي وفرتها المصارف الجزائرية لتدعيم توجهها نحو الصيرفة الالكترونية هي الموزعات الآلية للنقود **DAB** ونهائيات الدفع الالكتروني **TEP** وقد بلغ عدد أجهزة الدفع الالكتروني 3035 جهاز سنة 2015 وذلك حسب شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك والجدول التالي يوضح ذلك:

السنوات	عدد أجهزة الدفع الالكتروني
2005	232
2006	176
2007	311
2008	1367
2009	553
2010	2897
2011	3047
2012	2965
2013	2986
2014	2737
2015	3035

الجدول رقم (73): يوضح عدد أجهزة الدفع الالكتروني في الجزائر.

Source : La Société D'Automatisation Des Transactions Interbancaires et de Monétique , Disponible sur: **https://www.satim-dz.com ,** Accédé le:11-9-2017.

إن التطور الملحوظ في الجانب التقني للخدمات المصرفية الالكترونية بالجزائر سمح بإطلاق خدمة الدفع الالكتروني يوم 3– 10 – 2016 حسب ما أقره الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية معتصم بوضياف أن حاملي بطاقات الدفع الالكتروني الذين بلغ عددهم 1.300.000 مليون سيمكنهم الاستفادة من هذه الخدمة بمجرد حصولهم على الأرقام السرية لبطاقاتهم عبر موقع الكتروني إذ أن عدد من المؤسسات إلى جانب 11 بنك عمومي وخاص ستضمن خدمة الدفع الالكتروني في مرحلة أولية على أن تشارك كافة البنوك والمؤسسات في مرحلة ثانية، كما تكفل بنك الجزائر بتأمين خدمة الدفع الالكتروني من أي قرصنة بهدف خلق الثقة في استعمال بطاقة الدفع الالكتروني وقد تم وضع موقع الكتروني يسمح للزبائن بتقديم طلب الحصول على بطاقاتهم وكلمة

السر الخاصة بهم وتحديد آلات توزيع الأوراق النقدية وشرح قواعد الاستعمال السليم والمؤمن لبطاقات الدفع الالكتروني وهذا كله سيساهم في تسريع مشروع عصرنة النظام البنكي في الجزائر[1].

فنجد من بين البنوك التي عرفت تحولا نحو تطبيق الخدمات الالكترونية انطلاقا من البطاقة المصرفية للسحب والدفع نجد البنك الوطني الجزائري **(BNA)** الذي أتاح خدمة الدفع الالكتروني **E-Paiement** التي تتيح فرصة تسوية الخدمات عبر مواقع الانترنت[2]. إلى جانب ذلك عرفت شركة كرامة لتأمين هي الأخرى إطلاق خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت لمنتوج التأمين خلال السفر بالشراكة مع القرض الشعبي الوطني وتعتبر أولى خطوة في فضاء التأمينات وتأتي بأريحية للمواطن[3]. كما عرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالشراقة إطلاق نظام معلوماتي جديد – بدر امتياز– وهي عبارة عن خدمة جديدة تعمل على عصرنة أنظمة البنوك العمومية ورقمنة مختلف التعاملات البنكية والمالية موجهة لكل الزبائن في انتظار تعميمها تدريجيا، فهذا النظام المعلوماتي (بدر – امتياز) يسمح لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمل وفق معايير نوعية تسهيل معالجة وحماية عمليات الزبائن وتمثيلها بدقة وسرعة بالإضافة إلى مرونة في التسيير، هذا النظام يشمل كل العمليات البنكية التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع زبائنه سواء مؤسسات أو خواص[4].

غير انه وبالرغم من الجهود المبذولة في رقمنة المنظومة البنكية في الجزائر إلا أنها تعد من الأنظمة المتأخرة على المستوى الدولي والإقليمي وهذا نظرا للتخلف والبطء في وتيرة المعاملات المالية وهو ما أكده المختصون في النشاط البنكي بأن النظام المصرفي في الجزائر من بين أكثر الأنظمة تخلفا الأمر الذي يستدعي إجراء إصلاحات مستعجلة وفعلية لتطوير القطاع[5].

من جهة أخرى تم **تحديث المنظومة الجبائية:** وذلك عبر الإطلاق الرسمي للإجراءات الالكترونية، حيث تم الإطلاق الرسمي لبوابة "جبايتك" هذه التجربة الأولى للإجراءات الالكترونية تهدف إلى تسهيل

---

[1] سامية آيت مبارك، " التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد 33 (2016)، ص.40.

[2] البنك الوطني الجزائري، " خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت e-paiement"، نقلا عن الموقع: **http://www.bna.dz/index.php/ar/2016-05-19-13-18-23/%D**، تم تصفح الموقع يوم: 19– 10 – 2017.

[3] وهيبة عماري، نشرة الثامنة، قناة الجزائرية الثالثة، ليوم: 3 – 4 – 2017، نقلا عن موقع التلفزيون الجزائري: **.http://www.entv.dz**، تم تصفح الموقع يوم:15–5–2017.

[4] تقرير حمزة بلقسام، نشرة الثامنة من قناة الجزائرية الثالثة، ليوم: 23– 3–2017، نقلا عن الموقع: **.http://www.entv.dz**، تم تصفح الموقع يوم: 26–3–2017.

[5] قوي بوحنية، عبد المجيد رمضان، **مرجع سابق الذكر**، ص.14.

وتبسّيط للمتعاملين الاقتصاديين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات لإتمام واجبهم الجبائي بكل سهولة وأريحية وحماية، كما أن هذا الإجراء يخص كمرحلة أولى كبريات المؤسسات وسوف يتم تعميمه قريبا على الفئات الأخرى من المكلفين بالضريبة. ويتم هذا الإجراء عبر بوابتين إلكترونيتين،الأولى مشتركة لمجموع المتعاملين تمكنهم من القيام بالتصريح الالكتروني للضرائب، في حين أن الثانية فردية تسمح لكل بنك من البنوك القيام بهذا الدفع من خلال أمر بالدفع عن بعد، هذا النظام المعلوماتي الخاص بالجباية "جبايتك" يسمح بالتصريح الالكتروني عن بعد لكل المعلومات المتعلقة بالنظام الجبائي لمختلف المعنيين بالضريبة، هذا النظام والذي يقدم خدمة التواصل عن بعد (التواصل بين المتعاملين والإدارة الجبائية) يسمح أيضا بتسهيل التحصيل الضريبي وتقديم خدمات فعالة وآنية ويمكن الولوج إلى خدمة التصريح الالكتروني من خلال المواقع[1]:

www.jibayatic.mfdgi.gov.dz
www.mfdgi.gov.dz

كما تم إصدار **السجل التجاري الالكتروني** وهو عبارة على شكل شهادة رقمنة دائمة على الخط يعوض الصيغة الورقية التي سيتم الانتهاء منها نهائيا، هذا المكسب العصري سيتيح حل مشاكل عديدة لاسيما القضاء على البيروقراطية وتسهيل الحصول على المعلومة فضلا عن مواجهة ظاهرة الغش والاحتيال في استعمال السجل وقد دخل حيز التنفيذ في مارس 2014 [2].

وفي إطار التحسينات المالية والمصرفية التي أفضاها البنك الوطني الجزائري على معاملاته واستغلال تكنولوجيات الحديثة وفي إطار الاتفاقية المبرمة بينه وبين المركز الوطني للسجل التجاري أصبح بإمكان المتعاملين الخاضعين للمركز تسديد مستحقات السجل التجاري عن طريق الانترنت أي الانخراط في نظام الدفع عبر الانترنت باستعمال البطاقات ما بين البنكية (CIB) ويهدف هذا الإجراء إلى تسهيل المتعاملين الاقتصاديين تسديد مستحقات المركز عبر البوابة الالكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري وتقديم خدمات عالية الجودة، وعليه فكل هذه الإصلاحات تتماشى والأهداف المسطرة من قبل السلطات العمومية الرامية إلى عصرنة المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر[3].

---

[1] موقع مديرية الضرائب، " الإطلاق الرسمي للإجراءات الالكترونية "، نقلا عن الموقع: **http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/** ، تم تصفح الموقع يوم: 1-1-2017.

[2] نورالدين شنوفي، مولاي خليل، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.267، 268.

[3] شهرزاد عكوش، " المركز الوطني للسجل التجاري ينخرط في نظام الدفع عبر الانترنت "، نشرة الثامنة 11 – 10 – 2017، التلفزيون الجزائري، نقلا عن الموقع: **http://www.entv.dz/trav/video/index.php?t=jt20h**، تم تصفح الموقع يوم: 11 – 10 – 2017.

المطلب الخامس: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقطاع التعليم العالي

نظرا لأهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال ودورها في تطوير التعليم والبحث العلمي توجهت الجزائر نحو تطوير الخدمات المقدمة للأساتذة والطلبة عبر الربط بين العديد من الجامعات كما تم توظيف شبكة الانترنت في مؤسسات التعليم العالي في العديد من المجالات، إذ تتوفر العديد من المخابر ومراكز البحث وكذا الجامعات على التغطية الكاملة بالشبكة وهذا تماشيا مع التطورات التقنية والتكنولوجية الحاصلة، لقد عملت مختلف الجامعات الجزائرية على محاولة تفعيل تقنيات الحوكمة الالكترونية والتي يمكن استعراضها في:

– **التسجيلات الالكترونية:** توفر الجامعات الجزائرية خدمات الكترونية عامة لفائدة الطلبة حاملي شهادة البكالوريا الجدد وتمنحهم فرصة الاستفادة من خدمات التسجيلات الأولية عن طريق الانترنت. ويتم ذلك عبر موقع وزارة التعليم العالي وبالبحث العلمي، وتتم هذه العملية عبر:

– ملء وإرسال بطاقة الكترونية لرغبات: وتتم العملية بملء بطاقة الكترونية للمعلومات والرغبات كمرحلة أولى للتسجيل وإرسالها عبر مواقع الواب المخصصة للتسجيل وتخضع إلى نظام المعالجة المعلوماتية الوطنية [1]، كما يوفر تنبيه البرنامج المعلوماتي في الحين للطالب الذي يقوم بعملية التسجيل إذ ما قام بأي خطئ محتمل كرفض البرنامج المعلوماتي الاختيار الذي لا يتوافق مع علامة البكالوريا وهو ما يسمح له بتفادي وتجنب خانة معينة من الاستمارة الالكترونية الخاصة بالرغبات وبالتالي فقدان الحق في أحد الاختيارات.

– الاطلاع على نتائج التوجيه الكترونيا: بعد إيداع الاستمارة الالكترونية تخضع الاختيارات إلى نظام المعالجة المعلوماتية الوطنية أين يحدد الترتيب والتوجيه حسب الفروع، وتتم عملية الاطلاع على نتائج التوجيه الخاصة بكل طالب عبر زيارة المواقع الالكترونية الخاصة بالتسجيل الجامعي الأولي من خلال شبكة الانترنت عبر الخط مباشرة، لتليها مرحلة تأكيد التسجيل عبر استمارة الكترونية متوفرة عبر مواقع التسجيل، وفي حالة توجيه الطالب إلى غير رغبته تتم عملية الطعون عبر الخط. كما أصبح لدى مختلف الجامعات الجزائرية مواقع على شبكة الانترنت تتيح من خلالها الإعلان عن فتح

[1] قوي بوحنية، عبد المجيد رمضان، **مرجع سابق الذكر**، ص.14.

المسابقات، والنتائج والملتقيات وغيرها[1]. إلى جانب ذلك تم فتح أرضية خاصة بالإيواء حيث أصبح بإمكان الطلبة الجدد ولأول مرة التسجيل عبر الخط للحصول على غرف بالإقامات الجامعية[2] .

لتنتهي الإجراءات بالتسجيل النهائي وذلك بتسليم الملف الورقي على مستوى الجامعة المعنية، ولقد ترجم توجه المنظومة الجامعية في إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى تحقيق عدة امتيازات تتمثل أساسا في تخفيف عناء التنقل والتكاليف بالنسبة للطلبة، إلى جانب إنهاء ظاهرة الطوابير والانتظار الطويل أمام مكاتب التسجيل والسرعة والدقة في تقديم الخدمات عبر الخط[3].

- **التسجيلات الالكترونية الخاصة بالماستر**: عرفت الجامعات الجزائرية ونتيجة إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في منظومتها إجراء جديد يتمثل في التسجيل الالكتروني لطلبة الماستر، حيث يتوجب على الطلبة المعنيين إرسال ملفاتهم عبر الموقع الخاص بالجامعة، وقد سمح هذا الإجراء من التخفيف من عناء تنقل الطلبة لمسافات بعيدة لإجراء هذه التسجيلات الأولية عبر الخط، كما سهل أيضا عملية فرز الملفات وتوجيه الطلبة[4].

كما تم إقرار مشاريع الخدمات الالكترونية في قطاع التعليم العالي حيث نجد:

1 - مشروع الشبكة البحثية الأكاديمية (ARN): وهو من اكبر مشاريع قطاع التعليم العالي والهدف منه توفير الهياكل القاعدية والأدوات التكنولوجية الضرورية لكل الفاعلين في القطاع بغية التكفل باحتياجاتهم بالنسبة للاتصال والإعلام والمعلومات العلمية والتقنية وقد تم ربط مؤسسات القطاع بوصلات متخصصة **MBITS /S2** وإنشاء عمود فقري **(Bact Bone)** يسمح بنسخ وتكوين شبكة خاصة بالقطاع تساهم في تدعيم نشاطات متخصصة كالتعليم عن بعد والمكتبة الافتراضية [5].

---

[1] عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر "، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.146-145.

[2] موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " الأستاذ طاهر حجار يشرف على إعطاء إشارة انطلاق التسجيلات الأولى لحاملي شهادة البكالوريا الجدد" ، متاح على الموقع : **http://www.mesrs-dz./ar/activite/-asset-publisher/p6wgth8kfee5/content/m-hadjar-donne-le-coup-d**. ، تم تصفح الموقع يوم:15 - 10 - 2017.

[3] قوي بوحنية ، عبد المجيد رمضان، **مرجع سابق الذكر**، ص.14.

[4] جريدة الخبر، " التسجيل في الماستر عبر الموقع الالكتروني للجامعة" ، نقلا عن الموقع: **http://www.elkhabar.com/press/article/87620**، تم تصفح الموقع يوم : 15-10-2017.

[5] محمد أمين دنداني ،" جودة وأفاق الخدمة العمومية بالجزائر في ظل الحكومة الالكترونية والنقالة "، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد الاقتصادي، المجلد الأول، العدد22 ماي (2015)، ص ص .22-24.

***التعليم عن بعد:** حسب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فانه عبارة عن" نظام تعليمي يقوم على فكرة إيصال المادة التعليمية إلى الطالب عبر وسائط اتصالات تقنية مختلفة حيث يكون المتعلم بعيدا ومنفصلا عن المعلم"،كما يعني به أيضا " نظام تعليمي يتم فيه إيصال التعليم الرسمي للمتعلمين المسجلين في أماكن بعيدة بحيث تكون أغلبية خبراء المادة والإدارة في موقع أخر عبر واحد أو أكثر من الوسائط

2- التعليم عن بعد: تماشيا مع متطلبات ضمان النوعية تم إدخال طرائق جديدة للتكوين والتعليم يتضمن إجراءات بيداغوجية جديدة خلال مسار التكوين لهذا تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد* والذي يرمي إلى تحقيق أهداف تتبلور في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة استكمال التكنولوجيا، المحاضرات المرئية على الخصوص قصد امتصاص الأعداد الكبيرة للطلبة مع تحسين محسوس لمستوى التعليم والتكوين (سياق على المدى القصير).

المرحلة الثانية: تشهد اعتمادا على التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة تعتمد خاصة على الواب (التعليم عبر الخط أو التعليم الالكتروني*) وذلك قصد تحقيق ضمان النوعية (سياق على المدى المتوسط).

المرحلة الثالثة: هي مرحلة التكامل وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق التعليم من بعد بواسطة قناة المعرفة التي يتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي حيث تستهدف جمهورا واسعا من المتعلمين يريدون توسيع معارفهم أو يحتاجون إلى أمور متخصصة وغيرها، ويرتكز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات والتعلم الالكتروني موزعة على غالبية مؤسسات التكوين والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث **(ARN)** حيث ستكون 77 مؤسسة معنية بالمشروع بالنسبة للمحاضرات المرئية و13 موقع مرسل ومستقبل و64 موقع مستقبلا ومن بين هذه المؤسسات نجد جامعات ومراكز جامعية ومدارس عليا فيما سيكون مركز البحث العلمي والتقني النقطة المركزية للمشروع وسيتم بث المحاضرات المرئية من جامعات الجزائر العاصمة، البليدة، عنابة، ورقلة، بجاية، باتنة ، قسنطينة، سطيف جامعتي

المتعددة أو السمعبصرية أو المقروءة مما يتيح فرصا للتفاعل بين الأستاذ والمتعلم ولا يكون فيه المتعلم تحت الإشراف المباشر للمحاضر في معظم وقت التعليم ولكنه يتم تحت مسؤولية مؤسسة جامعية أو حكومية تعنى بتنظيمه، ولمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية، " **تطوير التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الجامعات العربية**"، المؤتمر الرابع عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الرياض، 10- 13 مارس 2014 ، ص ص.21- 47.

***التعليم الالكتروني:** طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسوب وشبكاته ووسائل متعددة من صوت وصورة ورسومات وآليات بحث ومكتبات إلكترونية وبوابات انترنت لتوسيع مفهوم عملية التعليم والتعلم ولتوصيل المعلومات للمتعلم في أقصر وقت وبأقل جهد ولتحقيق أكبر فائدة. لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع: حكيم سياب،" التعليم الالكتروني الجامعي في الوطن العربي – التحديات والأفاق – "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، العدد 6 (2009)، ص.158.

السانيا بوهران، تلمسان، إلى جانب مركز تطوير التقنيات المتقدمة ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني[1].

والشكل التالي يوضح ذلك:

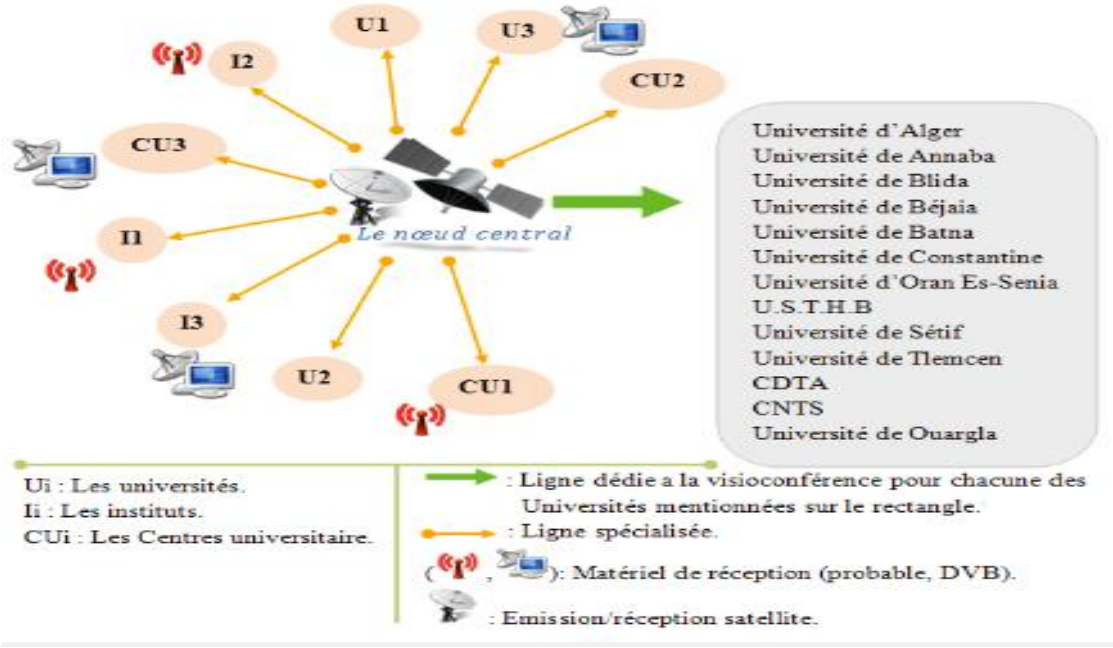

الشكل رقم (57): يوضح الهيكلة الشاملة لنظام المحاضرات المرئية.

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العالي، نقلا عن الموقع: **https://services.mesrs.dz/e-learning/arabe/index_arab.php** ، تم تصفح الموقع يوم: 7- 11 – 2017.

[1] الموقع الالكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العالي، نقلا عن الموقع:
https://services.mesrs.dz/e-learning/arabe/index_arab.php، تم تصفح الموقع يوم: 7- 11 – 2017.

الشكل رقم (58): يوضح الهيكلة الشاملة لمنصة التعليم الالكتروني.

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العالي، نقلا عن الموقع: **https://services.mesrs.dz/e-learning/arabe/index_arab.php** ، تم تصفح الموقع يوم: 7- 11 – 2017.

وعليه تعد هذه المبادرات التي شهدتها بعض القطاعات توجها نحو تجسيد الحوكمة الالكترونية في إدارة مؤسسات الخدمات العمومية والسبيل لإصلاح وترشيد الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين أساليب تقديمها عبر طرق الكترونية وتوفير المعلومات للمواطنين عند طلبها وفسح المجال أمام المواطنين للمشاركة في صياغة القرارات والسياسات.

لكن بالرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر لتوظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إداراتها ومختلف أجهزتها الحكومية ورغم أن هذه الخطوات (التطبيقات) تعد دليل على وجود إرادة سياسية من قبل الدولة لتحقيق الجزائر الالكترونية والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين ومدى فعاليتها ، وتحقيق حوكمة الكترونية قوامها الكفاءة والفعالية والسرعة في تقديم الخدمات وشفافية المعلومات ومشاركة المواطنين فان ذلك لم يتجسد بصفة كلية على ارض الواقع ولم تحقق جزءا كبيرا من الأهداف ، فلا تزال أعمال عصرنة الإدارة بواسطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوفير الخدمات عبر شبكة الانترنت غير مكتملة بعد ، كما أن توجه الجزائر نحو رقمنة إداراتها وان كان هناك فيه إرادة سياسية من جهة فان من جهة أخرى هناك بعض الأساليب التي تم انتهاجها في إطار العصرنة

كرقمنة سجلات الحالة المدنية وإصدار جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية كثيرا ما كانت استجابة لدعوات بعض الهيئات الدولية كمنظمة الطيران المدني وبعض الدول التي سلكت طريق الإدارة الالكترونية لضمان بقاء شرعيتها وإضفاء نوع من الرشد عليها[1]. وعليه فان تأخر الجزائر في عصرنة مختلف إداراتها وأجهزتها يعود ذلك إلى مجموعة معيقات التي حالت دون تحقيق ذلك ومن بينها نجد:

1 – هشاشة البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر: ويتجلى ذلك في تأخر تعميم استعمال الألياف البصرية في الربط على الشبكة العنكبوتية وفي صعوبة الحصول على الاشتراك في الهاتف الثابت والانترنت حيث تتفاوت حدة ذلك من منطقة إلى أخرى يضاف إلى ذلك كثرة الأعطاب وضعف التدفق ، وهنا سنتذكر الضجة الإعلامية التي صاحبت حادثة انقطاع كابل الانترنت – بين عنابة ومرسيليا – العابر للبحر الأبيض المتوسط والذي يربط الجزائر بأوروبا هذه الحادثة التي فقدت الجزائر على إثرها 80 % من اتصالها بالانترنت – الأمر الذي يعكس حق هشاشة البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في بلدنا[2].

2– معوقات معرفية : وتتمثل في وجود أمية إلكترونية* لدى بعض شرائح المجتمع الجزائري من المواطنين أي محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر حيث أن نسبة استعمال هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة كتونس والمغرب[3].

فقد صنفت الجزائر في سنة 2017 وحسب سبيد تست **(Speed Test)** من بين الدول الضعيفة في سرعة تدفق الانترنت أين رتبت في ذيل قائمة الدول لتنزل بثلاث مراتب مقارنة بالسنوات الماضية ، حيث احتلت المرتبة 132 من أصل 134 دولة شملتهم الدراسة أين تبلغ سرعة تحميل البيانات بها 3.88 ميغابايت لكل ثانية، وبالنسبة لخدمة الانترنت عبر الهاتف فقد احتلت الجزائر المركز 116 من أصل 122 دولة شملتها الدراسة، حيث بلغت سرعة تحميل البيانات 7.17 ميغابايت لكل ثانية[4].

---

[1] إلياس شاهد وآخرون، " تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر "، **المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية**، العدد3 (2016)، ص.134.

[2] حسان تريكي، التجربة الجزائرية في مجال تكنولوجيا المعلومات محاولة لتشخيص الاختلالات وتقييم للانجازات "، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 7، الجزء 2، جوان (2017)، ص.1112.

[3] فاطمة الزهراء طلحي ،" أهمية تدريب الموارد البشرية لتفعيل الإدارة الالكترونية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 34، 35 ، مارس (2014)، ص.268.

[4] http://www.speedtest.net/global-index ، تم تصفح الموقع يوم : 29 – 11 – 2017.

وبالنسبة للمعايير الدولية فان متوسط سرعة التحميل العالمية تبلغ 20 ميغابايت لكل ثانية أما فيما يخص خدمة الانترنت عبر المحمول فتبلغ متوسط سرعة التحميل العالمية 8.7 ميغابايت لكل ثانية.

وترجع هذه الأمية التكنولوجية إلى عدة اعتبارات منها:

– انخفاض معدل الدخل، ضعف البرامج التعليمية في الأطوار التعليمية المختلفة وهو ما أثر سلبا على تكوين مجتمع قادر على مواكبة التحول الالكتروني ويساهم في ثقافة التغيير داخل مؤسسات الخدمة، إذ أن الجزائر وبالرغم من تداول مصطلح مجتمع المعلومات في العديد من الخطابات الرسمية إلا أنها لا تزال تعاني من مشكل بناء الإطار العام لهذا المجتمع (مجتمع المعلومات) [1].

– صعوبة فهم مضمون الشبكة فليس كل من يستطيع الدخول إلى الشبكة قادر على فهم مضمونها فالتعامل الورقي يعرف عدة صعوبات فالمشكلة ستكون اعقد عند القراءة التفاعلية للوثائق الالكترونية[2].

3– معوقات أمنية: يعد الأمن المعلوماتي من أهم التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية من حيث إمكانية التعرض إلى اختراق للمنظومة المعلوماتية من قبل قراصنة وما يترتب عنه من فقدان الخصوصية وسرية المعلومات وسلامتها[3].

4 – معوقات تشريعية: وهي عدم مواكبة التشريعات القائمة للتطورات العلمية ووسائل التعامل معها مثلا موضوع اعتماد التوقيع الالكتروني[4]. حيث يعترض بلوغ التوقيع الالكتروني أحد الجوانب الحرجة إلى حد ما في السياسة الوطنية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بالجزائر خاصة وأنه لإعطاء قيمة ثبوتية التوقيع الالكتروني يجب أن تكون لهذه الوثيقة الالكترونية الحجية وغير قابل للتغيير إذ أن التوقيع يصبح ممكن عن طريق تحويله إلى التشفير وهو ما يختلف عن التوقيع بخط اليد [5]، فالمشرع الجزائري وبالرغم من اجتهاده في سن القوانين التي تتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين كإقرار قانون رقم 15–4 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بذلك، إلا أن فئات كبيرة من المواطنين وقطاع الأعمال

---

[1] نورالدين شنوفي، خليل مولاي، **مرجع سابق الذكر**، ص.277.

[2] أحمد باي، رانية هدار، **مرجع سابق الذكر**، ص.138.

***الأمية الالكترونية:** ويعني بها" جهل عدد قليل من أفراد المجتمع بالتطورات التكنولوجية الحديثة وعدم معرفتهم التعامل معها واستخدامها لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع: بدر محمد السيد إسماعيل القزاز ، **الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص.408.

[3] نورالدين شنوفي، خليل مولاي، **مرجع سابق الذكر** ، ص.278.

[4] فاطمة الزهراء طلحي، **مرجع سابق الذكر**، ص.268.

[5] عبد الفتاح علاوي وآخرون، " **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية – التجربة الجزائرية كنموذج** – " (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية – حالة البلدان العربية – ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر، يومي 29 – 30 أكتوبر 2014)، ص.15.

تعتمد على المعاملات التقليدية ما يعني انعدام الثقة مما يتطلب المزيد من التشريعات التي تحمي المعاملات الالكترونية، ومن بين العقبات الأخرى المتعلقة بالجانب التشريعي نجد:

– غياب الإطار القانوني الذي ينظم المعلومات في الجزائر يؤذي إلى العديد من الإشكاليات المرتبطة بتبادل المعلومات ونوعية المعلومات المتداولة ومضمونها وحفظها لاسيما ما تعلق منها بمعلومات الأشخاص، فحتى الآن لا يوجد نص قانوني يعالج مواضيع مرتبطة بحفظ المعلومات السابقة من خلال التكنولوجيات الحديثة وطريقة التعامل معها[1].

5 – معوقات مالية: تتجسد في ضعف التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية فنجد مثلا أن فئات كثيرة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخير الكبير في تحيين حسابه – تفضيل التعامل بالأموال النقدية مباشرة– [2].

– نقص أو قلة الاعتمادات المالية المخصصة لمجال البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال فهي لم تتعدى 3.680.186.00 دج في ميزانية 2014– بالرغم من كون تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبحت تمثل المحرك الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.– إذ رتبت في المراتب المتأخرة مقارنة مع الوزارات الأخرى في تخصيص الاعتمادات المالية[3].

[1] عبد الله حاج سعيد، " تقييم نظام الحكومة الالكترونية في الجزائر"، **مجلة الإنسان والمجال**، العدد 2 (2015)، ص.26.

[2] عبد القادر بلعربي، وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.12.

[3] أحمد باي، رانية هدار، **مرجع سابق الذكر**، ص.138.

المطلب السادس: سيناريوهات الحكومة الالكترونية في الجزائر

مع اتجاه الجزائر إلى مواكبة التطورات التكنولوجية وتبني إستراتيجية الحكومة الالكترونية وما تحمله من برنامج ومحاور كثرت التكهنات بشأن مآلات وضع الحكومة الالكترونية في الجزائر مستقبلا خاصة بعد الجهود المبذولة التي اتخذتها الدولة في سبيل ترشيد خدماتها وبعد مرور عدة سنوات من الانطلاق في تجسيد مشروع الحكومة الالكترونية وما قامت به الحكومة من تطبيقات مبدئية والمتمثلة أساسا في إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية الأمر الذي ينبئ أن تطبيق الحكومة الالكترونية مستقبلا تحتاج إلى سنوات لتطبيق الكامل لها، وعليه فمن خلال هذا المطلب سيتم عرض عدة سيناريوهات بهدف استشراف مستقبل الحكومة الالكترونية الجزائرية:

1- السيناريو: المفهوم والأنواع

مفهوم السيناريو: هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر، انطلاقا من وضعها وحالتها الحالية، وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر، ومن ثم يمكن القول أن السيناريو هو عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين[1] .

تستعمل عبارة سيناريو لوصف أي منظومة افتراضات والتي يجب أن تخضع لمجموعة من الشروط وهي: الوجاهة، التماسك، الاحتمال، الأهمية، الشفافية وتكون معقولة ومتسقة داخليا[2].

[1] مبروك ساحلي، **مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط**، ص.4، نقلا عن: **https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56387/%D9%85**، تم تصفح الموقع يوم: 15 – 5 – 2017.

[2] فيروز مزياني، " الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد التاسع، جوان (2016)، ص.480.

فالسيناريو إذن يدخل ضمن إطار التقنيات والأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية، أما من حيث أنواع *وأصناف السيناريوهات، فتجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

أ- **السيناريو الاتجاهي أو الخطي :** وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.

ب- **الاتجاه الإصلاحي (التفاؤلي) :**على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة وكل ذلك يؤذي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

***السيناريو**: وهناك من يصنف السيناريو إلى 5 أنواع:

1 – سيناريو خال من المفاجآت: أي استمرار الأشياء كما هي عليه الآن والتي تكون أفضل أو أسوء .

2- سيناريو تفاؤلي: الأشياء تتحسن كثيرا عما كانت عليه في السابق.

3- سيناريو تشاؤمي: شيء ما سيصبح أسوء مما عليه في السابق.

4- سيناريو الكارثة: الأشياء ستكون بشكل مرعب وسيكون وضعنا أسوء بكثير مما عانيناه في الماضي.

5- سيناريو الانقلاب: وهي حدوث شيء لم يكن متوقع حدوثه.

ويتم إعداد خطوات السيناريو وفق مجموعة من المراحل وتتمثل في:

المرحلة الأولى: وفيها يتم جمع المعلومات والحقائق والبيانات المرتبطة بالظاهرة موضوع الدراسة، وتستقى هذه المعلومات من الوضع الحاضر للظاهرة.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي يتم تحديد مختلف مسارات تطور الظاهرة وذلك بناء على المعطيات والحقائق التي يتم جمعها في المرحلة الأولى وفي هذه المرحلة تحدد المتغيرات المختلفة المؤثرة في تطور الظاهرة وترتب وفقا لأهميتها إلى متغيرات رئيسية وأخرى ثانوية مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال ظهور متغيرات استثنائية التي قد يتوقف عليها مسار تطور الظاهرة.

المرحلة الثالثة: ترتبط هذه المرحلة برصد واستكشاف مختلف النتائج والآثار التي قد تترتب عن تحقيق إحدى اتجاهات تطور الظاهرة في المستقبل. ولمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى المرجع: فيروز مزياني،"الدراسات المستقبلية فيا لعلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية "، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد التاسع، جوان (2016)، ص.476 – 478.

ج- السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي): يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال ، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغيرا جذريا[1].

وبتطبيق هذه السيناريوهات على الحكومة الالكترونية في الجزائر نجد:

أولا: السيناريو الاتجاهي: يتضمن استمرار وضعية الحكومة الالكترونية في الجزائر على ما هي عليه حاليا، فعند قراءة المشهد الحالي في الجزائر والذي يتمثل في استمرار تطبيق بعض من محاور إستراتيجية الجزائر الالكترونية والمتمثلة أساسا في إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية، وأمام وجود تحديات لتكنولوجيا الإعلام والاتصال يبدو من الصعب التوصل إلى التطبيق الكامل لإستراتيجية الحكومة الالكترونية الجزائرية في السنوات القليلة القادمة، فمن المرجح أن يستمر النظام في التطبيق المبدئي لهذه الإستراتيجية والمتمثلة أساسا في عصرنة الإدارات والوثائق، وذلك من خلال الانتهاء من مختلف المشاريع المبرمجة والنموذجية كمشروع رخصة السياقة البيومترية والتجارب الخاصة ببطاقة ترقيم السيارات الالكترونية، وهو ما أكده وزير الداخلية أنه سيتم وضع بطاقة الترقيم حيز الخدمة في سنة 2018، وأكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بدوي أن عملية العصرنة ستستمر بخطى ثابتة وبطريقة تدريجية للوصول إلى إدارة جزائرية عصرية ومرقمنة بالكامل[2].

ثانيا: السيناريو الاصطلاحي: فيتضمن تحسن الأوضاع عبر القيام بمشاريع أخرى وتطبيقات أخرى للحكومة الالكترونية والتي تضمنتها الإستراتيجية الالكترونية سنة 2008-2013 حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على صناعة المضامين وتطبيق استخدامات التكنولوجيا الحديثة في حياة المواطن الجزائري ، وهو ما يدفع بمشروع التحول الالكتروني إلى ضرورة توفير المنشآت القاعدية خلال مراحل لاحقة، ويتطلب وقتا إضافيا لبلوغ هدف الحكومة الالكترونية، خاصة وأن اللجنة الالكترونية بالوزارة قد سطرت لنجاح مشروع الحكومة الالكترونية برنامج يرمي إلى تطوير تطبيقات وخدمات إلكترونية موجهة

[1] مبروك ساحلي، **مرجع سابق الذكر**، ص.4.

[2] جريدة البلاد، " الجزائر ستنتقل إلى السرعة القصوى في مجال الإدارة الالكترونية في2018"، نقلا عن الموقع:
http://www.elbilad.net/article/detail?titre=%D8%A7-2018&id=78095 ، تم تصفح الموقع يوم: 5-7-2018.

للإدارات عن طريق خلق شبكة وتركز اتجاهات أخرى على أن نجاح مشروع الحكومة الالكترونية مرهون بوجود المواطن الالكتروني الذي بحوزته جهاز كمبيوتر، وبإمكانه النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية بالسرعة الفائقة، وبأسعار معقولة وهو ما يتطلب تطوير المنشآت القاعدية الالكترونية تزامنا والتنفيذ التدريجي لمشروع التحول الإلكتروني خلال السنوات القادمة.

ومن بين المخططات التي توليها إستراتيجية الجزائر الإلكترونية هو تركيزها على تحقيق تطبيقات حكومية أفقية ، وتطوير تطبيقات قطاعية في القطاع العمومي ، بهدف تحقيق مقاييس الجودة والنجاعة في تقديم الخدمات العامة ، والتي يمكن تفصيلها في الآتي:

أ – تطوير تطبيقات حكومية أفقية: تشمل خدمات إلكترونية موجهة للإدارات ، وذلك بهدف تسيير مختلف الإجراءات الالكترونية التي تربط مختلف إدارات الدولة وبين مختلف مستويات الحكومة بطريقة آمنة ، وضمن هذا التوجه تدعو الحاجة إلى إقامة شبكة بين الإدارات ، مع ضرورة اعتمادها على بنية تحتية للاتصالات ذات تدفق سريع ومؤمنة، وذلك للتمكن من ضمان التبادل الخاص بالبيانات والمعلومات، وكون هذا الهدف ضمن التخطيط الخاص بالمستقبل الالكتروني للجزائر ، فقد تم تحديد بعض العمليات الواجب إتباعها لبلوغ هذا الهدف المسطر والتي تشمل:

- إقامة مخطط توجيهي للإدارة الالكترونية ، والذي هدفه وضع بعض التدابير لتسهيل انجاز المساعي الإدارية الكترونيا وخلق محيط تنظيمي قانوني مناسب للتوقيع الالكتروني على وثائق الإدارة العامة .
- وضع قواعد مرجعية للموائمة تشمل مجموعة قواعد ومعايير ومقاييس لها إمكانية فرض جميع نظم المعلومات في الإدارات العمومية.
- وضع قواعد أمنية مرجعية بهدف ضمان مناخ من الثقة في التعاملات الالكترونية ويتحقق ذلك بإيجاد تأمين تام للمعلومات أثناء القيام بعمليات التبادل أو المعالجة أو التخزين.
- إقامة بوابة الحكومة الالكترونية : يتم من خلالها إيجاد نقطة اتصال فعالة بين المواطن والإدارات.
- تأمين شبكة الانترنت الحكومية وضبط مستواها ، وهو ما تركز عليه الإستراتيجية الالكترونية.

ب– تطوير تطبيقات قطاعية في القطاع العمومي: تشمل خدمات إلكترونية تجاه المواطنين، وخدمات الكترونية تجاه العمال وخدمات إلكترونية تجاه الشركات ، حيث أن الخدمات الالكترونية للإدارة تشمل تشكيلة مهمة من الأنشطة والوظائف ، التي يتم تنفيذها عن بعد بالوسائل الالكترونية.

إن تأخر الجزائر في مجال تسريع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العمومية خدمة للمواطنين في الحياة اليومية، يحتم إعادة النظر في إستراتيجيتها الالكترونية ، انطلاقا من توفير منهجية دقيقة للتعامل مع فجوات النظرية والتطبيق التي تعني " اختلاف سمات النموذج المقترح الذي يقترحه مدراء الإدارة العامة الالكترونية ، مع الواقع الذي يعملون فيه ، فهم يطرحون نموذجا طموحا، ويشرعون في تنفيذه إلا أن الواقع لا يستجيب لطموحاتهم ، وتتم طريقة معالجة فجوة النظرية والتطبيق في التالي:

– تعديل النظرية والنموذج المقترح ليصبح أكثر توافقا مع الواقع ، من خلال التركيز على الخدمات الالكترونية في المناطق ذات البنية الأساسية المناسبة، أو التركيز على عدد اقل من الخدمات العامة الضرورية، بدلا من توزيع الجهود في رقم الخدمات التي لا يمكن التعامل معها طبقا للإمكانات المتاحة في الواقع.

– تغيير الواقع ليصبح أكثر توافقا مع النظرية والنموذج المقترح، ولكن قبل تطبيق النموذج ويحدث ذلك بحل مشكلة نقص التمويل ، من خلال إدخال قطاع حكومي آخر أكثر قدرة مالية وتمويلية، ليساهم في عملية التطوير والبناء[1].

كما انه وحسب هذا السيناريو فانه هناك احتمال التوجه إلى تطبيقات أخرى للجزائر الالكترونية كاستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات إلى جانب القيام بدفع وتطوير الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية وذلك لمسايرة التطورات الحاصلة في هذا الميدان عالميا وتبني هذا النوع من النمط وغيرها من التطبيقات الأخرى.

ثالثا: السيناريو التشاؤمي: وهو عدم نجاح تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر ويمكن الاستناد على العديد من المتغيرات التي قد تؤذي إلى حدوث هذا السيناريو وهي كما يلي:

1- الفجوة الرقمية*: تعاني الجزائر من فجوة رقمية كبيرة بينها وبين الدول المتقدمة وبينها وبين الدول العربية وتعود الأسباب الرئيسية لاتساع الفجوة الرقمية في الجزائر، إلى تدني مستويات الإنفاق على مجالات البحث والتطوير ، وقد سجلت الجزائر ضعفا حادا في البيئة التي تخلق الإبداع والابتكار

[1] عاشور عبد الكريم، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.167- 169.

***الفجوة الرقمية** : ويعني بها البلوغ غير المتساوي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة بين الدول الغنية والدول السائرة في طريق النمو ، وهي تعبر عن مدى التباين والتفاوت في انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بين الدول المتقدمة والدول النامية. لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مرجع : أحمد بن يوسف، **دور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في عصرنة المؤسسات والإدارات العمومية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم التسيير (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2017)، ص.263.

وذلك من خلال مؤشر الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الالكترونية 2016[1]، وتوجد هذه الفجوة الرقمية في عدة جوانب منها البنية التحتية للتكنولوجيا في الإدارة، التعليم ،الصحة، الاقتصاد ،التجارة، العدالة..الخ، ففجوة المحتوى هذه تؤثر على التطبيق الفعلي لمشروع الحكومة الالكترونية[2].

2- غياب شفافية المعلومات: صعوبة الوصول إلى المعلومات في الجزائر وذلك نظر للتكتم على المعلومات بالرغم من ضئالة أهميتها والسبب في ذلك يعود إلى منظومة التشريعات والقوانين لم تتجه إلى التفريق بين ما هو سري وما هو عادي[3].

3- غياب القطاع الخاص كشريك رئيسي وفعال في تخطيط وتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية في كافة مراحله.

4- غياب التشريعات والقوانين المساعدة على تطبيق مشاريع الحكومة الالكترونية.

وحسبنا فان السيناريو الأقرب للتحقق من بين السيناريوهات الثلاثة المطروحة نعتقد إن السيناريو الأول المتمثل في استمرار تطبيق المشاريع المبرمجة والنموذجية والتي بدأت الدولة في تطبيقها هي الأكثر احتمالا نظرا للمعطيات الحالية فمن المرجح أن تستمر الحكومة الجزائرية في تطبيق هذه المشاريع والعمل على التعميم الكلي للوثائق الالكترونية في الإدارات والتوجه نحو تحقيق الإدارة الالكترونية.

[1] أحمد بن يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص.263.

[2] صبرينة مقناني، **"مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر: خطوة نحو إرساء مجتمع المعرفة"** (ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر 23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) حول: الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية الدوحة (قطر) 18- 20 نوفمبر 2012)، ص.11.

[3] سحر قدوري، "الإدارة الالكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة"، **مجلة المنصور**، العدد 14 خاص الجزء الأول (2010)، ص.166.

المبحث الثالث: الرؤية المستقبلية لدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الجزائر.

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى صياغة رؤية مستقبلية تصورية لدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبادئ الحكم الراشد والمتمثلة أساسا في الشفافية، المساءلة، المشاركة السياسية في الجزائر، وهو ما سنحاول تبيانه بالتفصيل في فحوى المطالب التي يتضمنها هذا المبحث وهي كالتالي:

المطلب الأول: تدعيم شفافية المعلومات الالكترونية

بالرغم من أن الجزائر عملت على إرساء شفافية المعلومات عبر تأسيس مواقع على شبكة الانترنت لمختلف الوزارات بداء من بوابة الوزير الأول ومرور بمختلف الوزارات ووصولا إلى الإدارات العمومية والى جانب إرساء قوانين توضح من خلالها ضرورة توفير المعلومات للمواطنين على المستوى المحلي سواء الولائي والبلدي بنشر مختلف القرارات والبرامج التي تتخذ عبر وسائط الإعلام الالكترونية فان هذا غير كافي ما يتطلب على الجزائر القيام بإجراءات تفعيلية أكثر بغية تدعيم شفافية المعلومات منها:

1- التوسع في نشر المعلومات الحكومية والوصول إليها عبر الشبكة: ويتم نشر ذلك باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتوسيع قاعدة الوصول للمعلومات والخدمات الحكومية، حيث يتدفق من أداء المهام والمؤسسات الحكومية المختلفة والمتنوعة قدرا ضخما من المعلومات التي لها فائدة كبيرة لجمهور المستخدمين من المواطنين ومؤسسات الأعمال والمنظمات المدنية الأخرى.

فتكنولوجيا الإعلام والاتصال متمثلة في شبكة الانترنت تساهم في مساعدة المستخدمين وتمكينهم من الاستفادة من هذا الكم الهائل المتدفق من المعلومات، من خلال توفيرها وإتاحتها بسرعة وسهولة وفي وقتها ما يحد من البيروقراطية والفساد الإداري، وعليه فان الجزائر وبغية تحقيق شفافية المعلومات عليها أن تعمل على:

- وضع وتحميل المعلومات على شبكة الانترنت وإتاحتها للمستفيدين منها، كنشر القواعد والقوانين والتشريعات والوثائق الحكومية..الخ.[1]

[1] سحر قدوري ،" الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 7 (2009)، ص.318.

– تكليف المؤسسات الحكومية بنشر المعلومات على الشبكة تسهم في تسيير تعامل جمهور المواطنين والأعمال في قضاء خدماتهم على الشبكة.

– إعطاء المواطنون كل الفرص المتاحة لمتابعة سير معاملاتهم وتعريفهم على الخط بالإجراءات المتخذة خطوة بخطوة وفي وقتها المناسب[1].

2- تحديث المعلومات الحكومية: أن الحكومات تقوم بتوفير المعلومات اللازمة لمواطنيها عبر الانترنت حيث يجب أن تتواجد سياسة يتم بموجبها تحديث جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة على الانترنت، وعليه كلما ظهرت وثيقة حكومية جديدة أو معلومات جديدة يجب وضعها مباشرة على الانترنت[2].

3- تأسيس مواقع إلكترونية مفعلة للأجهزة المحلية (فضاء إعلامي مفتوح) : يستوجب في هذا السياق أن يكون للأجهزة المحلية المنتخبة في الجزائر (الولاية والبلدية) مواقع على شبكة الانترنت يتم تحديثها باستمرار لكي تعطي صورة واضحة وذات مصداقية عما يجري بداخلها وان تكون تلك الأجهزة مستعدة لسماع رأي مختلف الأفراد والفئات حول عملها وأنشطتها المختلفة خاصة وأنها أصبحت وسيلة تتيح إمكانية الوصول إلى مختلف المعلومات والمواضيع المتعلقة سواء بالولاية أو البلدية.

ولذلك فان الجزائر مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى التزام مبدأ الشفافية في تسيير شؤونها لاسيما وأن هذا المبدأ يعتبر من دعائم التنمية الشاملة والمستدامة وذلك عبر توفير المعلومة الالكترونية حتى يتسنى للمواطنين الحصول عليها، كما يجب على الجزائر أن تعمل على تفعيل مبدأ شفافية المعلومات على المستويات الحكومية والمحلية (الولاية والبلدية) والعمل على تعزيز هذا المبدأ من خلال تسيير إتاحة تكنولوجيا الإعلام والاتصال للجميع دون استثناء[3].

---

[1] **نفس المرجع** ، ص.319.

[2] قواسم بن عيسى، **مرجع سابق الذكر**، ص.306.

[3] وفاء معاوي،" نحو تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الالكترونية، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.96- 102.

المطلب الثاني: تعزيز(توسيع) المشاركة السياسية عبر إرساء نظام التصويت الالكتروني

إن الأزمة الرئيسية التي تعرفها الجزائر ترتبط بمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات على كافة المستويات الحكومية، فالتوسع في مبدأ المشاركة السياسية للمواطنين يؤذي إلى بناء الثقة بالحكومة ومشروعاتها[1].

ويرى الدكتور محمد لعقاب أنه بفضل الانترنت ستتغير الحياة السياسية وسوف يتراجع الإهمال السياسي ومقاطعة الانتخابات التي طبعت السنوات الأخيرة إلى مشاركة سياسية قوية وذلك لسهولة إبداء الرأي والتواصل[2].

فتوسيع المشاركة الالكترونية في الجزائر لا تتأتى في المشاركة في المواعيد الانتخابية، فحسب وإنما في تشجيع مشاركة المواطن في المسائل المطروحة مع إشعارهم بالأهمية التي تحظى بها القضايا المطروحة ، وإبلاغهم بالإجراءات التي يتم اتخاذها، وكذلك تجزئة المسائل المعقدة إلى مكونات سهلة الفهم على المواطنين والتأكد من تلك المعلومات والنماذج المنشورة في المواقع الالكترونية وتحقيق الاتصال في اتجاهين وذلك بنشر عناوين البريد الالكتروني للأجهزة الحكومية والمسؤولين الحكوميين[3].

إرساء نظام التصويت الالكتروني في الجزائر: أصبح استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الانتخابات واقعا لا يمكن تجاهله، وباعتبار التصويت الالكتروني دعامة للمشاركة السياسية فان الجزائر حتى تحقق توجه نحو التصويت الالكتروني فانه يجب عليها وحسب الخبير في تكنولوجيات الإعلام والاتصال يونس قرار أن تتوفر على شروط تتمثل في:

– يجب أن تكون البنية التحتية قوية جدا.

– الربط بشبكة الانترنت ويجب أن يكون متوفر عند جميع المواطنين حتى لا تكون فجوة رقمية بين نظام الكتروني في الشمال ونظام تقليدي في الجنوب.

– أن تكون هناك ثقافة الكترونية لدى المواطنين.

---

[1] سحر قدوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.319.

[2] حمزة هواري ، **مرجع سابق الذكر** ، ص.52.

[3] عدمان مريزق ، حسينة لونيس، " الحوكمة الالكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية** ، المجلد 5 العدد 10(2014)، ص.145.

– تطوير منظومة التصويت الالكتروني وإتاحة منصة الكترونية تسهل إجراء أي عملية انتخابية بالاعتماد على بطاقة التعريف البيومترية كأداة لتعريف المستخدم واثبات شخصيته وتمكينه بالإدلاء بصوته مما يسمح للمواطن الجزائري بالانتقال إلى مرحلة المجتمع الرقمي.

وحسب الدكتور محمد لعقاب فان هذا النوع من التصويت يمكن أن يقصي أو بالأحر يقلل من أزمة العزوف الانتخابي التي تعرفها الجزائر ، وحسبه فان الناخبين الجزائريين في المهجر من الصعب عليهم أن ينتقلوا مسافات كبيرة إلى القنصلية للإدلاء بأصواتهم وهذا يزيد من العزوف الانتخابي، فلو كان بإمكانهم التصويت بطريقة الكترونية عبر الهاتف النقال أو الانترنت أو شبكات التواصل الاجتماعي يمكن أن يقضي على أزمة العزوف الانتخابي.

فتحديات تطوير الأدوات التكنولوجية في العملية الانتخابية في الجزائر كثيرة منها : التشريعات القانونية بداء من قانون الانتخابات وعدم وجود قانون منظم لتصويت الالكتروني، وعليه يجب إدخال تعديلات على الأحكام الموجودة في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات وان يكون هناك وضع لنظام التصويت الالكتروني في احد المواد المتضمنة لقانون الانتخابات، كما يجب أن يتم وضع هذا النظام (التصويت الالكتروني) في المراسيم والقرارات التي تتخذها وزارة الداخلية[1].

ومن أجل تعزيز مشاركة إلكترونية ناجحة في الجزائر يجب إتباع التالي:

– تعزيز استخدام تقنيات الإعلام والاتصال وأدوات التواصل الرقمي والاجتماعي لتدعيم انتشار المعلومات وإشراك المواطن.

– ضمان دمج أدوات الاتصال الحديثة والتقليدية لأجل صنع السياسة الشاملة.

– وضع أطر عمل قانونية ومؤسسية لتمكين حرية المعلومات والخصوصية وحماية البيانات من أجل ضمان بيئة آمنة للمشاركة الالكترونية.

– إكمال مبادرات الحكومة الالكترونية الحالية والبرامج لإنشاء علاقة أقوى وثقة الجمهور العام[2].

وقد صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية نورالدين بدوي أن الجزائر ستعرف خلال سنة 2022 انتخابات الكترونية على غرار ما هو معمول به في الدول المتطورة وذلك من خلال المزايا والتطبيقات التي تحملها بطاقة التعريف البيومترية[1].

---

[1] " التصويت الالكتروني متى يتحقق في الجزائر"، نقلا عن: **http://www.dailymotion . com، videox5hqo45** ، تم تصفح الموقع: يوم 14 – 7 – 2017.

[2] وفاء معاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.100.

المطلب الثالث: تعزيز المساءلة الالكترونية عبر التأسيس لبرلمان الكتروني فعال

يقتضي الإجراء القانوني للمساءلة الكلاسيكية في الجزائر أن يقوم النائب البرلماني بإيداع السؤال مكتوب لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة وفي مقابل يقوم عضو الحكومة المقصود بالسؤال بإيداع الجواب كتابة لدى مكتب المجلس في أجل لا يتعدى 30 يوما التي تلي تاريخ إيداع السؤال.

لكن ولكي تعزز المسالة الالكترونية في الجزائر فإنه آن الأوان للتأقلم مع مستجدات العصر الرقمي لتحول نحو برلمان الكتروني فعال يستخدم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بغية تفادي هذه الإجراءات البيروقراطية التي تؤذي إلى مضيعة الوقت لاسيما وأن بعض الأسئلة المرتبطة بظروف معينة لا تحتمل الانتظار والتأخر في الرد والتوضيح، ففي هذا المجال يمكن للنائب البرلماني الاعتماد على السؤال الالكتروني باستخدام شبكة الانترنت حيث يمكن بإمكانه وعبر البريد الالكتروني توجيه أسئلته الكتابية إلى عضو الحكومة في مقابل ذلك يتحصل هو أيضا على الإجابة من خلال نفس الأداة، مما يؤذي إلى السهولة في إجراءات المساءلة وربح الوقت الذي يؤذي في النهاية إلى حل مشاكل المواطنين أو على الأقل التقليص من مدة معاناتهم اليومية.

كما يمكن نشر السؤال البرلماني ورد الوزير على شبكة الانترنت حتى يطلع عليها كل المواطنين ما يكرس الشفافية وما قيل على شبكة الانترنت فيما يخص المساءلة الالكترونية يمكن سحبه أيضا على الهاتف المحمول باستخدام رسائل القصيرة SMS في توجيه الأسئلة وأيضا الحصول على الرد.

ولتعزيز المساءلة الالكترونية في الجزائر أيضا فإنها تتجسد عبر: استخدام شبكة الانترنت والهاتف النقال من قبل المواطنين لمساءلة نواب البرلمان الذين انتخبوهم لمعرفة الدوافع التي جعلتهم يصوتون على مشروع قانون معين أو رفضه.

ولا تتحقق المساءلة الالكترونية في الجزائر إلا بالتوجه وتكييف البرلمان الجزائري مع مستجدات العصر الرقمي بالتوجه نحو البرلمان الالكتروني واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتخفيف من الإجراءات البيروقراطية وذلك عبر اعتماد النائب البرلماني على :

آلية الاستجواب الالكتروني لأعضاء الحكومة: بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال يمكن لنواب البرلمان وباعتبارهم ممثلي الشعب من تجاوز الإجراءات القانونية والبيروقراطية المرتبطة بشروط

[1] جريدة البلاد، " إجراء انتخابات " الكترونية " في الجزائر بحلول العام 2022 "، نقلا عن الموقع:
http://www.elbilad.net/article/detail?id=75322 ، تم تصفح الموقع: 8 – 10 – 2017.

الاستجواب كضرورة إيداع نص الاستجواب لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني وتوزيع نص الاستجواب على أعضاء الغرفة المعنية، وكذا أن يلتزم رئيس المجلس الشعبي الوطني بتبليغ نص الاستجواب إلى رئيس الحكومة خلال 48 ساعة الموالية لإيداع نص الاستجواب.

فبإمكان الوجه الجديد لنشاط البرلمان تجاوز كل هذه الشروط والإجراءات وذلك بالاعتماد على المعاملات الالكترونية ، وذلك بإيداع نص الاستجواب عبر البريد الالكتروني ونشره في الموقع الالكتروني للبرلمان حتى يطلع عليه الجميع لتكريس الشفافية في العمل الحكومي والبرلماني، وكذلك توزيع نص الاستجواب بطريقة الكترونية على أعضاء الغرفة المعنية باستعمال البريد الالكتروني أو الهاتف النقال الخاص بكل عضو.

المناقشة الالكترونية للمواضيع العامة: قصد تحديث العمل البرلماني وعصرنته وجعل نشاطاته تتماشى مع التطورات التكنولوجية الحاصلة كان لزاما على العديد من البرلمانات في كثير من دول العالم التحول نحو رقمنة أعمالها وعليه بات لزاما على البرلمان الجزائري تفعيل تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوظيفها في عملية طرح المواضيع للمناقشة وعرضها على أعضاء البرلمان في الموقع الالكتروني عبر شبكة الانترنت وتلقي ردود النواب وأرائهم ومواقفهم عبر الشبكة من خلال توظيف البريد الالكتروني.

كما انه على البرلمان الجزائري توظيف هذه التكنولوجيا من أجل إشراك جميع المواطنين في مناقشة المواضيع العامة لمعرفة آرائهم وتوجهاتهم إزاءها ، حيث يمكنهم التصويت الالكتروني عبر الشبكة لقبول أو رفض المواضيع العامة للمناقشة أو تعديلها أو تقديم الاقتراحات والبدائل، ما من شأنه أن يعزز من فرص التشاور والمشاركة السياسية التي تضفي على القرارات الحكومية وعلى النشاطات البرلمانية طابع الشرعية ، وجعلها غير قابلة للطعن أو الاعتراض من طرف المواطنين وبالتالي يقوي من مكانة النظام السياسي ويحقق الجودة في الحكم.

لكن هناك بعض العراقيل التي تحول دون تفعيل البرلمان الالكتروني في الجزائر منها غياب عامل الثقافة الرقمية لدى العديد من المواطنين ، كما أن الحكومة لا تتعامل رقميا سواء مع المنتخبين أو مع الموطنين[1]. ولتجاوز هذه العراقيل وتفعيل البرلمان الالكتروني لا بد من:

[1] قواسم بن عيسى، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.346 – 350.

– تطوير الموقع الالكتروني للبرلمان يسمح بسهولة تواصل المواطنين مع الهيئة والأعضاء ويتيح إمكانية الاطلاع على بعض الوثائق ضمن أرشيف البرلمان وعلى تقارير اللجان حول النصوص القانونية.

– وضع تسجيل مصور لبعض الجلسات والأسئلة الشفوية على الموقع – لان في موقع مجلس الأمة على سبيل المثال لا يوجد محتوى هذه الأسئلة وإنما يحدد صاحب السؤال والى من وجهه –.

– إعطاء المواطنين إمكانية متابعة الشكاوي المقدمة من قبلهم ومعرفة الردود عليها عبر البريد الالكتروني وبالتالي تدعيم ثقافة المجتمع الديمقراطي ومؤسساته[1].

[1] ياسين ربوح، " **التواصل المدني البرلماني كآلية لتطوير العمل البرلماني في الجزائر**" (ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: التطوير البرلماني في الدول المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 15 – 16 فيفري 2012)، ص.14.

خلاصة الفصل الرابع:

يمكن القول في نهاية هذا الفصل أن توجه الجزائر نحو إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف الإدارات والأجهزة والقطاعات الحكومية كالقيام بتحديث قطاع البريد والمواصلات والبنوك والمؤسسات المصرفية كتبني الصيرفة الالكترونية وتحديث أنظمة الدفع والسحب الالكترونيين وتطوير منظومة التعليم العالي كإدخال تقنيات الانترنت والتوجه نحو التعليم عن بعد وتطوير قطاع الضمان الاجتماعي عبر إقرار بطاقة الشفاء، إلى جانب عصرنة قطاع العدالة والجماعات المحلية تعد متطلبات لتحقيق الحكم الراشد التي تقضي توفير كفاءة وفعالية الخدمة وشفافية المعلومات.

كما خلص هذا الفصل في نهاية مطافه إلى أنه يمكن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال أن تساهم في تعزيز مبادئ الحكم الراشد في الجزائر عن طريق توسيع المشاركة الالكترونية وذلك بتشجيع مشاركة المواطن في المسائل المطروحة عبر فتح أساليب جديدة لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية إلى جانب تعزيز شفافية المعلومات وهذا عبر توفير المعلومات الكافية عن أداء الأجهزة والإدارات الحكومية ككل عبر الوسائل التكنولوجية وتحقيق المساءلة والمحاسبة على الممارسات.

خـاتـمـة

خاتـمة

لقد تناولت الدراسة تحليلا لدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز الحكم الراشد وباعتبار أن هذا الأخير يعد من بين أهم الاهتمامات العالمية في الوقت الحالي والذي يرتبط بممارسات هادفة لتحقيق المزيد من الشفافية والمشاركة والمساءلة والفعالية وكفاءة الجهاز الإداري والسياسي، فان تكنولوجيا الإعلام والاتصال تعتبر كأداة أو كمفتاح لتعميق هذه الممارسات الجديرة بالاهتمام والمعالجة كالمشاركة الالكترونية ، الشفافية الالكترونية ، المساءلة الإلكترونية وغيرها.

كما أنه ومن خلال دراستنا هذه يتضح بأن تكنولوجيا الإعلام والاتصال أضحت ميزة التحول العالمي ومفتاح للتغيير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فلقد أدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال بكافة وسائلها إلى تطوير الكثير من الممارسات على كافة الأصعدة حيث أدت إلى بروز ممارسة جديدة بأدوات واليات تكنولوجية أي التزاوج بين المفهوم ذا طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية والتكنولوجيا كآلية لتعزيزها فظهر مفهوم الديمقراطية الالكترونية والاقتصاد الرقمي وإدارة المعرفة والمجتمع المدني الالكتروني ...الخ.

كما تطرقت الدراسة في جانبها المتخصص: إلى واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر وتطوره منذ سنة 2000 وذلك في ضوء مختلف مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمتمثلة أساسا في الهاتف الثابت، الهاتف النقال، الانترنت وفي مقابل ذلك وباعتبار أن الحكم الراشد يعتبر اليوم مطلبا حقيقيا للحكومات والدول لاسيما النامية منها، فان الجزائر تعد من بين الدول التي توجهت إلى تبني سياسة الحكم الراشد وهو ما تجلى في مختلف البرامج الإصلاحية التي شملت إطار الحكم السياسي الرشيد والحكم الاقتصادي والاجتماعي الرشيد الهادفة من ورائها إلى تعزيز المساءلة والنزاهة والكفاءة وشفافية المعلومات ومحاربة الفساد وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق التنمية المستدامة.

وعليه ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة المتواضعة وفي سياق تحليل موضوع تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد: دراسة حالة الجزائر منذ سنة 2000 ومختلف المحطات التي تم تناولها بالدراسة والتحليل في سياق الإطار النظري لمفهومي تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد أو فيما يخص العلاقة بينهما ومرورا بتحديد دورها في تكريس الحكم الراشد ووصول إلى تحليل واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد في الجزائر وتبيين الأفاق المستقبلية للعلاقة بينهما يمكن تحديد مجموعة من النتائج الأساسية التي توصلنا إليها والمتمثلة في الأتي:

1 – إذ كانت تكنولوجيا الإعلام والاتصال من حيث أنها مجموع الوسائل والمعدات التكنولوجية التي تسير شؤون الدول والمجتمعات في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية وذات أبعاد تنموية فان الحكم الراشد عبارة عن ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية داخل المجتمع والدولة وذلك بالاعتماد على آليات المشاركة، المساءلة، الشفافية وحكم القانون والكفاءة والفعالية في مقابل وجود علاقة تكاملية بين فواعل الحكم الراشد والمتمثلة في: الدولة باعتبارها الإطار الذي يعمل فيه القطاع الخاص والمجتمع المدني، والقطاع الخاص الذي يعمل على خلق الإنتاج، والمجتمع المدني الذي يساعد على التفاعل السياسي والاجتماعي.

2– أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبحت أداة حديثة في إرساء مبادئ الحكم الراشد والمتمثلة أساسا في المشاركة الالكترونية وتوفير المعلومات (الشفافية الالكترونية)، تعزيز المساءلة الالكترونية ومكافحة الفساد وتوفير خدمة الكترونية ذات كفاءة وفعالية.

3– تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي بديل جديد يعيد النظر في علاقة الفرد بالمؤسسات الحكومية عبر تعزيز مشاركته السياسية في صنع القرارات والسياسات وفي تكوين رأي عام الكتروني حول قضايا معينة والتوجه إلى إضفاء شفافية المعلومات الحكومية وجعلها متاحة للمواطنين.

4– تؤثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على رشادة الحكم من خلال أدواتها والمتمثلة أساسا في شبكة الانترنت بتطبيقاتها المتعددة كالمواقع الالكترونية والمدونات والمنتديات وغيرها إلى جانب الهاتف النقال وكذا مختلف المعدات التقنية والتكنولوجية.

5– يبرز دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء الحكم الراشد من خلال مجموعة من المجالات منها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ويتضح هذا الدور في:

– بروز ممارسة جديدة لديمقراطية بآليات حديثة أو ما يصطلح عليها بالديمقراطية الالكترونية والتي تجسدت في مجالات عدة كالتصويت الالكتروني، والمشاركة الالكترونية والبرلمان الالكتروني والحكومة الالكترونية والإدارة الالكترونية وغيرها.

– تطوير خدمات البنوك والمصارف وذلك بالانتقال من البنوك التقليدية في تقديم الخدمات إلى البنوك الالكترونية.

– إن استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجانب الاقتصادي أدى إلى ظهور اقتصاد جديد يرتكز على المعرفة أو ما يصطلح عليه بالاقتصاد المعرفي هذا التوسع في الاقتصاديات القائمة على

المعرفة جعل تنافسية الدول والمؤسسات تقوم أساسا على قدرة تملك قاعدة الكترونية واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال ما ساعد على تحقيق تنمية اقتصادية حقة.

– تبين أيضا من خلال هذه الدراسة اعتماد المجتمع المدني وباعتباره فاعل من فواعل الحكم الراشد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير أداء مهامه عبر جذب العديد من المتطوعين لمؤسسات المجتمع المدني وإبراز نشاطات مؤسساته.

– أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال كان لها تأثير على مستوى الهوية الوطنية حيث أداة لنشر هويات غربية.

6– عرف قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وفي ضوء مؤشرات الهاتف الثابت والهاتف النقال والانترنت تحسنا في نموا عدد المشتركين وهذا منذ سنة 2000 وإلى غاية 2017، غير أن واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر بصفة عامة لا يزال يعرف تأخرا عن ركب الدول المتقدمة وحتى الدول العربية وذلك رغم السياسات الإصلاحية التي باشرتها الدولة في هذا القطاع كفسح المجال أمام الخواص سواء المحليين أو الأجانب للاستثمار في هذا القطاع منذ سنة 2000 كحصول المتعاملين على رخص الاستغلال والاستثمار في قطاع الاتصالات خاصة في الهاتف النقال ورخص استغلال الجيل الثالث والرابع وكذا مختلف المشاريع كانجاز الكوابل البحرية لتزويد بالانترنت وإصلاح وتمديد شبكة الألياف البصرية لتشمل مختلف ربوع الوطن.

7 – رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية من أجل تعزيز الحكم الراشد وإقرارها لمختلف البرامج الإصلاحية سواء الاقتصادية، السياسية، القانونية كإصلاح قانون الأحزاب، وقانون الانتخابات، وقانوني البلدية والولاية وإقرار مختلف البرامج الاقتصادية التنموية وغيرها، فان الجزائر ما تزال تصنف ضمن المراتب الأخيرة في مؤشرات الحكم الراشد خلال الفترة الممتدة من (2000–2016) وهذا تبعا للتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ولاسيما البنك الدولي وحسبه لم تحقق الجزائر أي مستوى جيد في أي مؤشر من المؤشرات الستة لقياس الحكم الراشد في أي بلد وإنما بقيت النتائج تتراوح بين الضعيف والمتوسط .

8– رغم التطورات المتلاحقة والمتسارعة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي يشهدها العالم إلا أن استعمالها في إطار تعزيز مبادئ الحكم الراشد في الجزائر لا يزال محدود الدور في الوقت الذي أصبحت هذه الأخيرة (التكنولوجيا) تستعمل من قبل الدول في تعزيز حكم الكتروني قائم على تفعيل

آليات الرقابة والمساءلة الالكترونية ومكافحة الفساد والتضييق من ضبابية وغموض المعلومات وتوسيع المشاركة.

9 – إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالرغم من الدور الهام التي تلعبه في مكافحة الفساد في مختلف دول العالم المتقدمة فإنها في الجزائر وبالرغم من وجود بعض الصفحات الالكترونية المختصة في مكافحة الفساد فان عددها قليل ودورها غير فعال ما يجعلها محدودة التأثير.

10– عرفت الجزائر في إطار التوجه نحو الحكومة الالكترونية مبادرات أولية تمثلت في عصرنة الجماعات المحلية عبر إقرار جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية، رخصة السياقة الالكترونية، إلى جانب عصرنة قطاع العدالة والتوجه نحو تقديم خدمات عمومية الكترونية كاستخراج شهادة السوابق العدلية والجنسية عبر الانترنت، وكذا رقمنة قطاع الضمان الاجتماعي كإقرار البطاقة الالكترونية الشفاء، كما عرفت البنوك والمصارف هي الأخرى تطبيقات لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك عبر تطوير وسائل الدفع الالكتروني وإنشاء نظام المقاصة الالكترونية وغيرها لتبقى بعض القطاعات الأخرى تشهد محاولات أولية.

11– أن الجزائر وبالرغم من وجود إرادة سياسية لتحقيق مشروع الجزائر الالكترونية وسعيها إلى إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاعاتها ووزاراتها إلا أن ذلك لم يتجسد بصفة كلية على أرض الواقع وإنما تبلور في بعض النماذج القطاعية، وهذا لما يواجهه من عقبات حالت دون تطبيق ذلك.

12– إن تأسيس مواقع الويب الخاصة بالأجهزة والمؤسسات الحكومية في الجزائر لا يعد برهان (دليل) على أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال قد تغلغلت بالشكل الكافي الذي يوفر للمواطنين المعلومات والاتصالات الكافية التي تمكنهم من المشاركة.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها فإننا نصل إلى الإجابة على الإشكالية التي تم طرحها بقولنا انه بالرغم من تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وظهور وسائل عدة بصفة عامة وفي الجزائر ورغم تنوع تطبيقاتها في مختلف المجالات وقدرتها على إيصال المعلومات وتمكين المواطنين من المشاركة وإبداء الرأي إلا أنها بدت عاجزة عن إحداث دور فعال في تحقيق حكم راشد في الجزائر.

التوصيات: وبناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكننا طرح بعض التوصيات:

– ضرورة وجود بنية تحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر حتى تساهم في تكريس الحكم الراشد القائم على شفافية المعلومات (الشفافية الالكترونية) والمشاركة في صنع القرارات والسياسات (المشاركة الالكترونية) وتعزيز مبدأ المسألة ومكافحة الفساد.

– أن تكون هناك إرادة حقيقة من قبل جميع الأطراف للعمل على تفعيل مرتكزات الحكم الراشد لاسيما ما تعلق منها بالشفافية، المساءلة، والمشاركة إلى جانب مكافحة الفساد من خلال الاستعانة بمختلف تكنولوجيات الإعلام والاتصال ووضعها موضع التنفيذ الفعلي ما يستوجب أن يكون لمختلف أجهزة الدولة والأجهزة المحلية في الجزائر مواقع على شبكة الانترنت يتم تحديثها باستمرار وتنشر معلومات مهمة للمواطنين وليس معلومات يمكن الحصول عليها كالنصوص القانونية وذلك لكي تقدم صورة واضحة ذات مصداقية عما يحدث بداخل هذه الأجهزة وان تكون هذه الأخيرة على استعداد لسماع رأي مختلف الأفراد والفئات حول عملها وأنشطتها حتى تساهم في تعزيز مبدأ المساءلة والذي من شأنه أن يساهم في مكافحة الفساد.

– إشراك القطاع الخاص باعتباره فاعل من فواعل الحكم الراشد وذلك عبر فتح استثمارات للقطاع الخاص في تكنولوجيا الإعلام والاتصال للمستثمرين المحلين والأجانب في سبيل تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتقليل من مختلف العراقيل التي تواجه الاستثمار في هذا المجال وذلك لتدارك النقص المسجل في شبكة الانترنت وشبكة الهاتف الثابت والنقال وكل ذلك من أجل خلق بيئة تنافسية تقوم على تحسين الخدمة والجودة.

– إعطاء الدولة مكانة أكثر لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف برامجها السياسية وتخصيص لها مبالغ مالية معتبرة لتطوير تكنولوجيا إعلام والاتصال حتى يمكننا القول أن هذه الأخيرة تساهم في تعزيز الحكم الراشد.

إن هذه الدراسة المتواضعة تفتح المجال أمام دراسات أخرى تكون مكملة لها وتطرح إشكاليات مهمة ذات صلة بموضوع هذا البحث.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): يحدد شروط وكيفيات إقامة خدمات انترنت واستغلالها في الجزائر

مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذيّ رقم 98 - 256 مؤرّخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998، يعدّل ويتمّم بعض أحكام الجزء التّنظيميّ من الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمّن قانون البريد والمواصلات.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير البريد والمواصلات،

- وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85 - 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في27 ذي الحجّة عام 1395 الموافق 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمّن قانون البريد والمواصلات، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 71 المؤرّخ في 23 ربيع الأوّل عام 1403 الموافق 8 يناير سنة 1983 الذي يحدّد صلاحيّات وزير البريد والمواصلات،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 - 230 المؤرّخ في 19 صفر عام 1418 الموافق 24 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 - 231 المؤرّخ في 20 صفر عام 1418 الموافق 25 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تتمّم المادّة 359 من الجزء التّنظيميّ من الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، في نهايتها بالفقرة الآتية :

" ج) مؤسّستين أو عدّة مؤسّسات يمتلكها أشخاص معنويّون لاستغلال خدمات المعطيات ".

المادّة 2 : تتمّم المادّة 360 من الجزء التّنظيميّ من الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، في نهايتها بالفقرة الآتية :

" - تطبّق هذه الأحكام على زبون خدمات المعطيات ".

المادّة 3 : تعدّل الفقرة الثّانية من المادّة 396 من الجزء التّنظيميّ من الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

" غير أنه لا محل لهذه الأحكام عندما :

- يخدم الاتّصال الخاصّ بين منشأتين هاتفيّتين رئيسيّتين واقعتين في نفس دائرة الرّسم وليس لهما اتّصال مع منشآت أخرى واقعة في دوائر رسم أخرى وليس لها خط ارتباط استثنائيّ.

- لا يخصّص ربط الاتّصال الخاصّ بالشّبكة العامّة إلاّ لخدمات المعطيات ".

(الباقي بدون تغيير) .

المادّة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998.

أحمد أويحيى

---★---

مرسوم تنفيذيّ رقم 98 - 257 مؤرّخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998، يضبط شروط وكيفيّات إقامة خدمات " أنترنات " واستغلالها.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير البريد والمواصلات،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85 – 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون العقوبات، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون المدنيّ، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 59 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون التّجاري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 89 المؤرّخ في 27 ذي الحجّة عام 1395 الموافق 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمّن قانون البريد والمواصلات، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 07 المؤرّخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 ابريل سنة 1990 والمتعلّق بالإعلام، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 90 – 22 المؤرّخ في 27 محرّم عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990 والمتعلّق بالسّجلّ التّجاريّ، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 06 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلّق بالمنافسة،

– وبمقتضى الأمر رقم 97 – 10 المؤرّخ في 27 شوّال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتعلّق بحقوق المؤلّف والحقوق المجاورة،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 71 المؤرّخ في 23 ربيع الأوّل عام 1403 الموافق 8 يناير سنة 1983 الّذي يحدّد صلاحيّات وزير البريد والمواصلات،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 – 230 المؤرّخ في 19 صفر عام 1418 الموافق 24 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 – 231 المؤرّخ في 20 صفر عام 1418 الموافق 25 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 97 – 40 المؤرّخ في 9 رمضان عام 1417 الموافق 18 يناير سنة 1997 والمتعلّق بمعايير تحديد النّشاطات والمهن المقنّنة الخاضعة للقيد في السّجلّ التّجاريّ وتأطيرها،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يضبط هذا المرسوم شروط وكيفيات إقامة خدمات " أنترنات " واستغلالها.

المادّة 2 : تعرّف خدمات " أنترنات " كما يأتي :

– خدمة " و ا ب " الواسعة النّطاق (World Wide Web (W. W. W. WEB :

خدمة تفاعلية للاطّلاع أو احتواء صفحات متعدّدة الوسائط " MULTIMEDIA " (نصوص، رسوم بيانيّة، صوت أو صورة) موصولة بينها عن طريق صلات تسمّى نصوص متعدّدة " Hypertexte ".

– البريد الإلكتروني E. MAIL :

خدمة تبادل رسائل إلكترونية بين المستعملين.

– تلنات " TELNET " :

خدمة النفاذ إلى حواسب متباعدة بصيغة المحاكاة الطرفية.

– بروتوكول نقل الملفّات (FTP) " FILE TRANSFER PROTOCOL " :

خدمة تعيئة الملفات عن بعد بصيغة نقطة إلى نقطة.

– منبر التّحاور " NEWSGROUPS " :

خدمة تسمح بتبادل المعلومات بين مجموعة من المستعملين ذوي اهتمام مشترك حول موضوع معيّن.

المادّة 3 : تقدّم خدمات " أنترنات " من موقع يتوفّر على وسائل للإعلام الآليّ والاتّصالات.

ويقصد بالموقع أيّ مكان يحتوي موزّعا أو عدّة موزّعات للمعطيات الضّرورية لتقديم خدمات "أنترنات ".

المادّة 4 : لا يرخص بإقامة خدمات " أنترنات " واستغلالها لأغراض تجارية ضمن الشّروط المحدّدة أدناه، إلاّ للأشخاص المعنويّين الخاضعين للقانون الجزائريّ، المدعوين أدناه " مقدّمو الخدمات " وبرأسمال يملكه فقط أشخاص معنويّون خاضعون للقانون العامّ و / أو أشخاص طبيعيّون من جنسيّة جزائريّة.

المادّة 5 : يرسل إلى الوزير المكلّف بالاتّصالات طلب التّرخيص بإقامة خدمات " أنترنات " واستغلالها، بالنّسبة لكلّ موقع يحدّد مسبقا.

يجب أن يرفق الطّلب بملفّ يتكوّن من الوثائق الآتية :

– طلب يحرّر على نموذج تعدّه لجنة خدمات "أنترنات " المنصوص عليها في المادّة 15 أدناه،

– نسخة من القانون الأساسيّ الّذي يخوّل الشّخص المعنويّ تقديم هذه الخدمات،

– نسخة من النّشرة الرّسميّة الخاصّة بالإعلانات القانونية والمتضمّنة تسجيل الشّخص المعنويّ،

– إثبات تسديد تكاليف دراسة الملّف المحدّد مبلغها بموجب قرار مشترك بين الوزيرين المكلّفين بالماليّة والاتّصالات،

– عرض مفصّل عن الخدمات الّتي يقترح الطّالب تقديمها وكذلك شروط وكيفيّات النّفاذ إلى هذه الخدمات،

– دراسة تقنيّة حول الشّبكة المقترحة وحول التّجهيزات والبرامج المعلوماتيّة التّابعة لها، مع تحديد هيكلتها و كذلك صيغ الوصل بالشّبكة العموميّة للاتّصالات،

– التزام من المصالح المختصّة في الوزارة المكلّفة بالاتّصالات ، يثبت إمكانيّة إقامة الوصلة المخصّصة ، الضّروريّة لنقل خدمات "أنترنات".

يخضع الأشخاص المعنويّون الرّاغبون في استغلال خدمات "أنترنات " لاحتياجاتهم الخاصّة ، انطلاقا من موقع موصول مباشرة بالخارج، لنفس هذه الشّروط ، باستثناء الشّروط المتعلّقة بقانونهم الأساسيّ الّذي يخوّلهم تقديم هذه الخدمات.

يجب إيداع ملفّ طلب التّرخيص لدى المصالح المختصّة في الوزارة المكلّفة بالاتّصالات مقابل وصل استلام.

المادّة 6 : يأمر الوزير المكلّف بالاتّصالات المصالح المؤهّلة بإجراء تحقيق تأهيليّ فور استلام طلب التّرخيص بالاستغلال.

وبعد انتهاء التّحقيق يعرض الملفّ المرفق بالطّلب على اللّجنة المنصوص عليها في المادّة 15 أدناه.

المادّة 7 : يسلّم الوزير المكلّف بالاتّصالات رخصة الاستغلال بناء على موافقة اللّجنة المذكورة.

المادّة 8 : تسلّم رخصة الاستغلال لمدّة غير محدّدة ولايمكن التّنازل عنها.

المادّة 9 : يجب على الوزير المكلّف بالاتّصالات أن يبرّر قرارات رفض الرّخصة وأن يبلّغها للطّالب.

المادّة 10 : في حالة رفض الرّخصة ، يمكن الطّالب تقديم طعن مكتوب إلى الوزير المكلّف بالاتّصالات قصد :

– تقديم عناصر معلومات أو إثباتات جديدة لدعم طلبه،

– الحصول على دراسة تكميليّة.

غير أن طلب الطّعن يجب أن يصل إلى الوزير المكلّف بالاتّصالات في أجل ثلاثة (3) أشهر، ابتداء من تاريخ تبليغ رفض الرّخصة.

المادّة 11 : على الطّالب القيام بتركيب التّجهيزات والبرامج المعلوماتيّة الضّروريّة لإقامة الخدمات واستغلالها، في أجل أقصاه سنة، ابتداء من تاريخ تبليغ الرّخصة.

المادّة 12 : يجب أن تبلّغ إلى الوزير المكلّف بالاتّصالات في أجل شهرين (2) كلّ التّعديلات الطّارئة على القانون الأساسيّ الخاصّ بمقدّم خدمات "أنترنات".

8 الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 63 4 جمادى الأولى عام 1419 هـ

المادّة 13 : يمكن أن يتمّ سحب الرّخصة مؤقّتا أو نهائيّا في الحالات الآتية :

– حلّ الشّخص المعنويّ أو إفلاسه أو تصفيته قضائيا،

– الإخلال بأحكام هذا المرسوم،

– متدما يخلّ الشّخص المؤهّل لتمثيل مقدّم خدمات " أنترنات" ، بالتّشريع والتّنظيم المعمول بهما وبأعراف المهنة إخلالا خطيرا.

المادّة 14 : يلتزم مقدّم خدمات "أنترنات " خلال ممارسة نشاطاته بما يأتي :

– تسهيل النّفاذ إلى خدمات أنترنات ، حسب الإمكانيات المتوفّرة إلى كلّ الرّاغبين في ذلك باستعمال أنجع الوسائل التّقنيّة،

– المحافظة على سريّة كلّ المعلومات المتعلّقة بحياة مشتركيه الخاصّة وعدم الإدلاء بها إلاّ في الحالات المنصوص عليها في القانون،

– إعطاء مشتركيه معلومات واضحة ودقيقة حول موضوع النّفاذ إلى خدمات " أنترنات" وصيغة مساعدتهم كلّما طلبوا ذلك،

– عرض أيّ مشروع خاصّ باستعمال منظومات التّرميز على اللّجنة،

– احترام قواعد حسن السّيرة بالامتناع خاصّة عن استعمال أيّة طريقة غير مشروعة سواء تجاه المستعملين أو تجاه مقدّمي خدمات "أنترنات" الآخرين،

– تحمّل مسؤوليّة محتوى الصّفحات وموزّعات المعطيات الّتي يستخرجها وياويها، طبقا للأحكام التّشريعيّة المعمول بها،

– إعلام مشتركيه بالمسؤوليّة المترتّبة عليهم فيما يتعلّق بمحتوى الصّفحات الّتي يستخرجونها ، وفقا للأحكام التّشريعيّة المعمول بها،

– اتّخاذ كلّ الإجراءات اللاّزمة لتأمين حراسة دائمة لمضمون الموزّعات المفتوحة لمشتركيه، قصد منع النّفاذ إلى الموزّعات الّتي تحتوي معلومات تتعارض مع النّظام العامّ أو الأخلاق.

المادّة 15 : تشكّل لجنة تتولّى ما يأتي :

– دراسة طلبات التّرخيص باستغلال خدمات "أنترنات " والبتّ فيها،

– تقديم توصيات في مجالات تطوير خدمات " أنترنات " وترقيتها وتأمينها،

– إنشاء لجان خاصّة ضمنها ، حسب الحاجة،

– البتّ في كلّ المسائل المعروضة عليها والمتعلّقة بمجال نشاطها.

تعدّ اللّجنة نظامها الدّاخليّ وتصادق عليه.

المادّة 16 : تتشكّل اللّجنة من الأعضاء الآتي ذكرهم :

– ممثّل الوزير المكلّف بالاتّصالات ، رئيسا،

– ممثّل وزير الدّفاع الوطنيّ،

– ممثّل وزير الشّؤون الخارجيّة،

– ممثّل الوزير المكلّف بالماليّة،

– ممثّل الوزير المكلّف بالدّاخليّة،

– ممثّل الوزير المكلّف بالاتّصال والثّقافة،

– ممثّل الوزير المكلّف بالتّعليم العالي والبحث العلميّ،

– ممثّل الوزير المكلّف بالتّجارة،

– مدير موادّ المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة ومصالحها في الوزارة المكلّفة بالاتّصالات.

يمكن اللّجنة إشراك كلّ شخص قادر على المساهمة في مداولاتها.

تتولّى مصالح الوزارة المكلّفة بالاتّصالات أمانة اللّجنة.

المادّة 17 : يكون الوزير المكلّف بالاتّصالات مؤهّلا لإجراء كلّ المراقبات حول احترام شروط استعمال الرّخصة ، بالاتّصال مع المصالح والهيئات المختصّة.

المادّة 18 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998.

أحمد أويحيى

المصدر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 98-257 مؤرخ في 3 جمادى الأولي عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998، يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات انترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 63، ص ص. 5- 8.

الملحق رقم (2): قانون رقم 2000- 03 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية

6 جمادى الأولى عام 1421 هـ
6 غشت سنة 2000 م
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 48
3

قوانين

قانون رقم 2000 - 03 مؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2000، يحدّد القواعد العامّة المتعلّقة بالبريد وبالمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

- بناء على الدّستور، لا سيّما المواد 17 و18 و98 و119 و120 و122 و125 (الفقرة 2) و126 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 155 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون الإجراءات الجزائية، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 156 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون العقوبات، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون المدني، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 59 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون التّجاري، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 27 ذي الحجّة عام 1395 الموافق 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمّن قانون البريد والمواصلات، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرّخ في 22 ربيع الثّاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلّق بحماية البيئة،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 11 المؤرّخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 والمتضمّن قانون الأسرة،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرّخ في 8 شوّال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلّق بقوانين الماليّة، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 20 المؤرّخ في 2 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987 والمتضمّن قانون الماليّة لسنة 1988،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرّخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمّن القانون التّوجيهيّ للمؤسّسات العموميّة الاقتصاديّة، في البابين الثّالث والرّابع منه،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 07 المؤرّخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالإعلام،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالبلديّة،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالولاية،

- وبمقتضى القانون 90-10 المؤرّخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالنّقد والقرض، لا سيّما المادّتان 120 و121 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرّخ في 24 محرّم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلّق بالمحاسبة العموميّة،

- وبمقتضى القانون رقم 90-29 المؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتعلّق بالتّهيئة والتّعمير،

- وبمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتضمّن قانون الأملاك الوطنيّة،

– وبمقتضى القانون رقم 91-11 المؤرّخ في 12 شوّال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدّد القواعد المتعلّقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العموميّة،

– وبمقتضى الأمر رقم 95-06 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلّق بالمنافسة،

– وبمقتضى الأمر رقم 95-22 المؤرّخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمتعلّق بخوصصة المؤسّسات العموميّة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 95-25 المؤرّخ في 30 ربيع الثّاني عام 1416 الموافق 25 سبتمبر سنة 1995 والمتعلّق بتسيير رؤوس الأموال التجاريّة التابعة للدّولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصّه :

الباب الأوّل
أحكام عامّة

الفصل الأوّل
مبادىء عامّة

المادّة الأولى : يحدّد هذا القانون القواعد العامّة المتعلّقة بالبريد وبالمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

يهدف هذا القانون لا سيّما إلى :

– تطوير وتقديم خدمات البريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة ذات نوعية في ظروف موضوعية وشفّافة وبدون تمييز في مناخ تنافسيّ مع ضمان المصلحة العامّة،

– تحديد الشّروط العامّة للاستغلال في الميادين المتعلّقة بالبريد والمواصلات السّلكية واللاّسلكيّة من طرف المتعاملين،

– تحديد إطار وكيفيّات ضبط النّشاطات ذات الصّلة بالبريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة،

– خلق ظروف تطوير النّشاطات المنفصلة للبريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة،

– تحديد الإطار المؤسّساتي لسلطة ضبط مستقلّة وحرّة.

يطبّق هذا القانون على نشاطات البريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة، بما فيها البثّ التّلفزيّ والإذاعيّ في مجال الإرسال والبثّ والاستقبال باستثناء المضمون الّذي يخضع لإطار تشريعيّ وتنظيميّ ملائم.

المادّة 2 : تخضع نشاطات البريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة لرقابة الدّولة.

المادّة 3 : يفض النّظر عن أحكام المادّة 12 من القانون رقم 90-30 المؤرّخ في أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتضمّن قانون الأملاك الوطنيّة، لاتخضع نشاطات البريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة للنّظام القانوني المطبّق على الأملاك العموميّة.

المادّة 4 : تسهر الدّولة في إطار الصّلاحيّات المرتبطة بمهامها العامّة بالخصوص على :

– تطبيق معايير إنشاء واستغلال مختلف الخدمات،

– استمرارية وانتظام الخدمات المقدّمة للجمهور،

– احترام قواعد المنافسة المشروعة بين المتعاملين، وتجاه المرتفقين،

– توفير خدمات مطابقة للأحكام القانونيّة والتّنظيميّة للخدمة العامّة،

– احترام الأحكام المقرّرة في مجال الدّفاع الوطني والأمن العموميّ،

– احترام مبادىء الآداب العامّة،

– احترام المتعاملين التزاماتهم القانونيّة والتّنظيميّة.

المادّة 5 : تضطلع الدّولة في إطار ممارسة صلاحيّاتها المتعلّقة بمراقبة البريد بـ :

– الانفراد باستعمال المجال البريدي وبضمان استغلاله من طرف المتعاملين وفق شروط وكيفيّات الاستغلال المحدّدة بموجب أحكام هذا القانون والنّصوص التّنظيميّة المتّخذة لتطبيقه،

– ممارسة الاحتكار في مجال إصدار الطوابع البريديّة وكلّ علامات التّخليص البريدي الأخرى،

– السّهر على تطبيق المتعاملين الاتّفاقيّات والأنظمة وتوصيّات الاتّحاد البريدي العالمي والاتّحادات المصغرة والمنظّمات الإقليميّة للبريد الّتي تنضم الجزائر إليها،

– تحديد تعريفات التّخليص لكلّ الخدمات الخاضعة لنظام التّخصيص.

المادّة 6 : تضطلع الدّولة في إطار ممارسة صلاحياتها المتعلّقة بمراقبة المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة بـ :

– الانفراد باستعمال طيف الذّبذبات اللاّسلكيّة الكهربائيّة والإشراف على استغلالها من طرف المتعاملين وموفّري الخدمات والمرتفقين المباشرين والسّهر على تطبيق اتفاقيّات وأنظمة وتوصيّات الاتّحاد الدّولي للاتّصالات،

– ممارسة السّيادة طبقا للأحكام الدّستوريّة على كامل فضائها الهيرتيزي،

– تحديد قواعد شغل الأملاك العموميّة والاستفادة من الارتفاقات المرتبطة بانتشار شبكات المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة وباستعمال الفضاء الهيرتيزي.

المادّة 7 : يحدّد عن طريق التّنظيم محتوى الخدمة العامّة للبريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة والتّعريفات المطبّقة عليها وكيفيّة تمويلها عند الاقتضاء، من طرف الدّولة أو بمساهمة المتعاملين.

الفصل الثّاني
تعاريف

القسم الأوّل
المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة

المادّة 8 : يقصد في مفهوم هذا القانون بـ :

1- تخصيص (ذبذبة أو قناة لاسلكيّة كهربائيّة) : ترخيص تمنحه الإدارة لغرض استعمال محطّة لاسلكيّة كهربائيّة ذبذبة أو قناة لاسلكية كهربائية محدّدة حسب شروط معيّنة.

2- منح (حزم الذبذبات) : تسجيل حزمة ذبذبات معيّنة في جدول منح حزم الذبذبات قصد استعمالها من قبل مصلحة أو عدّة مصالح للاتصال اللاّسلكي الأرضي أو الفضائي، أو من طرف مصلحة الاتصال اللاّسلكي الفلكي وفق شروط محدّدة. كما ينطبق هذا المصطلح على حزمة الذّبذبات المعتبرة.

3- تجهيز مطرفي : كلّ تجهيز مخصّص لأن يكون موصولا مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بنقطة مطرفيّة والّذي يرسل أو يستقبل أو يعالج إشارات المواصلات في الشّبكة السّلكيّة واللاّسلكيّة.

لايشمل هذا التّعريف تجهيزات الاستقبال الّتي تمكن من الوصول إلى الخدمات الإذاعيّة.

4 – التّوصيل البيني : خدمات متبادلة يقدّمها متعاملان تابعان لشبكة عموميّة أو خدمات يقدّمها متعامل تابع لشبكة عموميّة لمقدّم الخدمة الهاتفيّة للجمهور، تسمح لكافّة المستعملين بالتّهاتف بكلّ حرّيّة فيما بينهم، مهما كانت الشّبكات الموصولون بها أو الخدمات الّتي يستعملونها.

5- أمواج لاسلكيّة كهربائيّة أو ذبذبات لاسلكيّة كهربائيّة : أمواج كهرومغناطيسيّة محدّدة اتفاقا على أن تقلّ ذبذباتها عن 3.000 جيغاهيرتز تنتشر في الفضاء دون دليل اصطناعي.

6- المتعامل : كلّ شخص طبيعي أو معنوي يستغلّ شبكة عموميّة للمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة أو يقدّم للجمهور خدمة المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

7- النّقاط المطرفية : نقاط ارتباط مادّي لها مواصفات تقنيّة ضروريّة للدّخول في شبكة المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة بغرض التّحدّث من طريقها بفعاليّة، وهي جزء لا يتجزّأ من الشّبكة.

حينما تكون شبكة المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة موصولة بشبكة أخرى أجنبيّة فإنّ نقاط الارتباط بهذه الشّبكة تعتبر كنقطة طرفيّة.

8- موفّر الخدمات : كلّ شخص معنوي أو طبيعي يقدّم خدمات مستعملا وسائل المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

9- شبكة المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة: كلّ منشأة أو مجموعة منشآت تضمن إمّا التّراسل وإمّا تراسل وإرسال إشارات المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة وكذا تبادل معلومات التّحكّم والتّسيير المشتركة مابين النّقاط الطرفية لهذه الشّبكة.

10- شبكة داخليّة : شبكة مستقلّة تنشأ كلّها على نفس الملكية دون استعمال الأملاك العموميّة بما فيها الأملاك الهيرتيزية أو أية ملكية أخرى.

11- شبكة خاصّة : شبكة مواصلات سلكيّة ولاسلكيّة مخصّصة إمّا للاستعمال الخاصّ حينما تخصّص لاستعمال الشّخص الطّبيعي أو المعنوي الّذي ينشئها، وإمّا للاستعمال المشترك حينما تخصّص للاستعمال من طرف عدّة أشخاص طبيعيّين أومعنويّين منظّمين على شكل مجموعة مغلقة للمستعملين بغرض تبادل المكالمات الدّاخليّة.

تسمّى شبكة "داخليّة" إذا نشأت كلّها على نفس الملكية دون استعمال الأملاك العموميّة بما فيها الأملاك الهيرتيزيّة أو أية ملكية أخرى.

12- شبكة عموميّة للمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة : كلّ شبكة مواصلات سلكيّة ولاسلكيّة منشأة أو مستعملة لتقديم خدمات المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة للجمهور.

13- شبكة أو منشأة أو جهاز مطرفي لاسلكي كهربائي : الشّبكة أو المنشأة أو الجهاز المطرفي الّذي يستعمل نبذات هيرتيزيّة لغرض بثّ موجات في الفضاء الحرّ.

تعدّ كذلك الشّبكات الّتي تستعمل طاقات الأقمار الصّناعيّة، شبكات لاسلكيّة كهربائيّة.

ترتب المحطّات اللاّسلكيّة الكهربائيّة في خمس مجموعات (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) :

- تشمل المجموعة (أ) المحطّات اللاّسلكيّة الكهربائيّة لشبكة الدّولة. توضع هذه المحطّات تحت السّلطة المباشرة إمّا لوزير الدّفاع الوطنيّ وإما لوزير الدّاخليّة وإما لوزير البريد والمواصلات.

- تشمل المجموعة (ب) المحطّات اللاّسلكيّة الكهربائيّة الّتي تستعمل حزم الذّبذبات المخصّصة لأمن الملاحة الجوية والبحرية.

- تشمل المجموعة (ج) المحطّات اللاّسلكيّة الكهربائيّة المتعلّقة بالخدمة الإذاعيّة.

- تشمل المجموعة (د) المحطّات اللاّسلكيّة الكهربائيّة المستغلّة من طرف المؤسّسات ذات الطّابع الاقتصادي و/أو الاجتماعي الخاضعة للقانون العامّ أو للقانون الخاصّ، أو من طرف كلّ متعامل آخر مرخّص له بذلك، تلبية لاحتياجاتها أو لاحتياجات الجمهور.

- تشمل المجموعة (هـ) المحطّات اللاّسلكيّة الكهربائيّة مهما كانت طبيعتها والّتي لا تندرج في المجموعات (أ) و(ب) و(ج) و(د).

14- الخدمة الإذاعيّة : خدمة اتصال راديوي تكون إرسالاتها معدّة ليستقبلها عموم الجمهور مباشرة ويمكن أن تشمل هذه الخدمة إرسالات صوتيّة أو تلفزيونيّة أو أنواعا أخرى من الإرسال.

15- خدمة المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة : كلّ خدمة تتضمّن التّراسل أو إرسال إشارات أو تتضمّنهما معا بموجب طرق المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

16- خدمة الهاتف : الاستغلال التّجاري لفائدة الجمهور، في مجال النّقل الآني المباشر للصّوت عبر شبكة أو شبكات عموميّة، ويسمح لكلّ مستعمل ثابت أو متنقّل باستعمال التّجهيز الموصول بنقطة طرفية لشبكة قصد الاتّصال بمستعمل آخر ثابت أو متنقّل يستعمل تجهيزا موصولا بنقطة طرفية أخرى.

17- خدمة التّيليكس : الاستغلال التّجاري الآني المباشر عن طريق تبادل إشارات ذات طابع برقي، ولمراسلات مرقونة بين مستعملين موصولين بنقاط طرفية في إحدى شبكات المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

18- خدمة عامّة للمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة : جعل تحت تصرّف الجميع القدر الأدنى من الخدمة تتمثّل في خدمة هاتفيّة ذات نوعيّة خاصّة، وكذا بثّ وإرسال المكالمات المستعجلة

وتقديم خدمات استعلاماتيّة وكذا دليل هاتفي للمشتركين، في شكل مطبوع أو إلكتروني وتزويد كامل التّراب الوطني بالغرف الهاتفيّة المركبة على الأملاك العموميّة، وهذا في إطار احترام مبادئ المساواة والاستمراريّة والعموميّة والقابليّة للتكيّف.

19- ارتفاق لاسلكي كهربائي : ارتفاق يتمثّل في تحديد علو الحواجز في المناطق المعيّنة حول مراكز الإرسال أو الاستقبال، وهذا تفاديًا لاضطراب الموجات اللاّسلكيّة الكهربائيّة الّتي ترسلها أو تستقبلها هذه المراكز.

20- طيف الذّبذبات اللاّسلكيّة الكهربائيّة : مجموعة من أمواج لاسلكيّة كهربائيّة تتراوح ذبذباتها مابين 3 كيلوهيرتز و3.000 جيغاهيرتز.

21- المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة : كلّ تراسل أو إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة عن طريق الأسلاك أو البصريّات أو اللاّسلكي الكهربائي أو أجهزة أخرى كهربائيّة مغناطسيّة.

22- برقيّة : محرّر معدّ للإرسال عن طريق البرق لأجل تسليمه للمرسل إليه.

23- برق : شكل من أشكال المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة مستعمل في كلّ عمليّة تضمن إرسالا، واستنساخا عن بعد، لمضمون كلّ وثيقة مثل المحرّر أو المطبوع أو صورة ثابتة أو استنساخ عن بعد لكلّ نوع من المعلومات بهذا الشّكل.

القسم الثّاني

البريد

المادّة 9 : يقصد في مفهوم هذا القانون بـ:

1- الخدمات البريديّة : تتمثّل هذه الخدمات في جمع وترحيل وتوزيع المادّة البريديّة.

2- الجمع : عمليّة تتمثّل في جمع ونقل وتسليم المادّة البريديّة، من مكان التّعبئة أو الصّناديق البريديّة الّتي وضعت فيها إلى غاية الوصول إلى الشّبكة البريديّة.

3- التّرحيل : عمليّة تتمثّل في إيصال المادّة البريديّة من مركز الفرز إلى مركز التّوزيع عن طريق كلّ وسائل النّقل.

4- التّوزيع : عمليّة تنطلق من الفرز المنجز في المراكز المكلّفة بتنظيم التّوزيع إلى غاية تسليم المادّة البريديّة للمرسل إليهم.

5- المادّة البريديّة : كلّ إرسال تسمح مواصفاته التّقنيّة بالتكفّل به في الشّبكة البريديّة. من بينها مواد المراسلة ، الكتب والمجلاّت والجرائد واليوميّات وكذا الطّرود البريديّة المحتويّة على بضائع بقيمة أوبدون قيمة تجاريّة.

6- مادّة المراسلة : اتصال مجسّد في شكل كتابي يتمّ عبر مختلف الوسائل المادّيّة الّتي يتمّ ترحيلها إلى العنوان المشار إليه من طرف المرسل نفسه أو بطلب منه. لا تعتبر الكتب والمجلاّت والجرائد واليوميّات كمادّة مراسلات.

7- المادّة الموصى عليها : كلّ مادّة بريديّة مضمونة جزافيًا ضدّ خطر الضّياع أو التّلف وتسلّم مقابل وصل.

8- إرسال بقيمة مصرّح بها : مادّة بريديّة يكون محتواها مؤمّنا عليه طبقا للقيمة المصرّح بها من طرف المرسل في حالة ضياع أو تلف.

9- المرسل : شخص طبيعي أو معنوي مرسل المادّة البريديّة.

10- المرسل إليه : شخص طبيعي أو معنوي يستلم المادّة البريديّة.

11- سيكوغرام (Cécogramme) : طباعة مكتوبة أو سمعية للاستعمال الخاصّ بالمكفوفين في علاقاتهم مع هيئة المكفوفين المعترف بها رسميًا.

12- البريد السّريع الدّولي : جمع وترحيل وتوزيع وثائق وطرود بريديّة واردة أو صادرة من وإلى الخارج، من طريق السّريع.

13- طرد بريدي: رزمة تحتوي على بضائع مختلفة.

14- المتعامل : كلّ شخص طبيعي أو معنوي يستفيد من استغلال خدمات بريديّة وماليّة بريديّة.

15- أوراق : كتابات غير مطبوعة ليس لها طابع المراسلة الآنية والشّخصيّة مثل مخطوطات المؤلّفين والرّسائل القديمة والفواتير وأوراق الأعمال الأخرى أو التجاريّة والرّزم المحتوية على مثل هذه الأوراق.

16- بريد الرّسائل : كلّ مادّة بريديّة لاتتعدّى وزنا معيّنا.

17- رزمة : شيء يمكن أن يحتوي على بضائع أو كلّ وثيقة لها طابع المراسلة الآنية والشّخصيّة.

18- خدمة عامّة : جعل تحت تصرّف الجميع القدر الأدنى من الخدمة يتمثّل في خدمة بريديّة ذات نوعيّة ومحتوى خاص موفّر من طرف متعامل أو عدّة متعاملين بطريقة مستمرّة وفي جميع نقاط الإقليم البريدي بسعر معقول.

19- صكّ بريدي : أمر مكتوب وموقّع يعطيه صاحب حساب قصد أخذ مبلغ مالي من حسابه لصالحه أو للغير، أو لإيداعه في الباب الدّائن لحساب آخر، ويعتبر الصّكّ البريدي الأداة الأساسيّة لسير الحساب البريد الجاري.

20- ضابط اتصال للبريد : شخص طبيعي أجنبي عن المتعامل مفوّض قانونا من قبل الهيئة المستخدمة أمام مكاتب البريد لتنفيذ كلّ العمليّات البريديّة والماليّة لصالح هذه الهيئة.

الفصل الثّالث

مؤسّسات البريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة

المادّة 10 : تنشأ سلطة ضبط مستقلّة تتمتّع بالشّخصيّة المعنويّة والاستقلال المالي.

يكون مقرّ سلطة الضّبط بالجزائر العاصمة.

المادّة 11 : تخضع سلطة الضّبط للمراقبة الماليّة للدّولة طبقا للتّشريع المعمول به.

المادّة 12 : تحوّل على التوالي نشاطات استغلال البريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة الّتي تمارسها وزارة البريد والمواصلات إلى مؤسّسة عموميّة ذات طابع صناعي وتجاري للبريد وإلى متعامل للمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة ينشأ وفقا للتّشريع المعمول به.

يرخّص لمتعامل البريد المذكور أعلاه بإنشاء خدمة التّوفير وبتوسيع تشكيلة الأداءات الماليّة المقدّمة لزبائنه على أساس تجاري طبقا لأحكام القانون المتعلّق بالنّقد والقرض.

المادّة 13 : تتولّى سلطة الضّبط المهامّ الآتية :

- السّهر على وجود منافسة فعلية ومشروعة في سوقي البريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة باتخاذ كلّ التدابير الضرورية لترقية أو استعادة المنافسة في هاتين السوقين،

- السّهر على توفير تقاسم منشآت المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة مع احترام حقّ الملكيّة،

- تخطيط وتسيير وتخصيص ومراقبة استعمال الأبنيات من الحزم الّتي منحت لها مع احترام مبدأ عدم التّمييز،

- إعداد مخطّط وطني للتّرقيم ودراسة طلبات الأرقام ومنحها للمتعاملين،

- المصادقة على عروض التّوصيل البيني المرجعيّة،

- منح ترخيصات الاستغلال واعتماد تجهيزات البريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة وتحديد المواصفات والمقاييس الواجب توفّرها فيها،

- الفصل في النّزاعات فيما يتعلّق بالتّوصيل البيني،

- التّحكيم في النّزاعات القائمة بين المتعاملين أو مع المستعملين،

- الحصول من المتعاملين على المعلومات الضّرورية للقيام بالمهامّ المخوّلة لها،

- التّعاون في إطار مهامّها مع السّلطات الأخرى أو الهيئات الوطنيّة والأجنبيّة ذات الهدف المشترك.

– إعداد التّقارير والإحصائيّات العموميّة وتقرير سنوي يتضمن وصف نشاطاتها وملخّصا لقراراتها وآرائها وتوصيّاتها مع مراعاة طابع الكتمان وسريّة الأعمال وكذا التّقرير المالي والحسابات السّنويّة وتقرير تسيير الصّندوق الخاصّ بالخدمة العامّة.

يستشير الوزير المكلّف بالبريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة سلطة الضّبط بخصوص ما يأتي :

– تحضير أية مشاريع نصوص تنظيميّة تتعلّق بقطاعي البريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

– تحضير دفاتر الشّروط.

– تحضير إجراء انتقاء المترشّحين لاستغلال رخص المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

– إبداء الرّأي لا سيّما في الآتي :

• جميع القضايا المتعلّقة بالبريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

• تحديد التّعريفات القصوى للخدمات العامّة للبريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

• ملاءمة أو ضرورة اعتماد نصّ تنظيميّ يتعلّق بالبريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

• استراتيجيات تطوير قطاعي البريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

– تقديم كلّ توصيّة للسّلطة المختصّة قبل منح الرّخص أو تعليقها أو سحبها أو تجديدها.

– اقتراح مبالغ المساهمات في تمويل التزامات الخدمة العامّة.

– المشاركة في تحضير تحديد الموقف الجزائري في المفاوضات الدّوليّة في مجالي البريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

– المشاركة في تمثيل الجزائر في المنظمات الدولية المختصة في مجالي البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

تؤهّل سلطة الضّبط لتسخير المتعاملين وموفّري الخدمات وكلّ شخص معني بالأمر لتقديم كلّ وثيقة أو معلومة ضروريّة للقيّام بالاختصاصات المخوّلة لها بمقتضى هذا القانون أو طبقا له.

كما تؤهّل سلطة الضّبط للقيّام بكلّ المراقبات الّتي تدخل في إطار صلاحياتها طبقا لدفتر الشّروط.

المادّة 14 : تتشكّل أجهزة سلطة الضّبط من مجلس ومدير عامّ.

المادّة 15 : يتشكّل مجلس سلطة الضّبط من سبعة (7) أعضاء من بينهم رئيس يعيّنهم رئيس الجمهوريّة.

المادّة 16 : يتمتّع المجلس بكلّ السّلطات والصّلاحيّات الضّروريّة للقيّام بالمهامّ المخوّلة لسلطة الضّبط بموجب أحكام هذا القانون.

تكون مداولات المجلس صحيحة بحضور خمسة (5) من أعضائه على الأقلّ.

يتّخذ قراراته بالغالبيّة أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرّئيس مرجّحا.

المادّة 17 : يجوز الطّعن في قرارات مجلس سلطة الضّبط أمام مجلس الدّولة في أجل شهر واحد ابتداء من تاريخ تبليغها. وليس لهذا الطّعن أثر موقف.

المادّة 18 : تتنافى وظيفة العضو في المجلس مع أيّ نشاط مهني أو منصب عمومي آخر وكذا مع كل امتلاك مباشر أو غير مباشر لمصالح في مؤسّسة تابعة لقطاعات البريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة والسّمعي البصري والمعلوماتيّة.

المادّة 19 : يسيّر سلطة الضّبط مدير عامّ يعيّنه رئيس الجمهوريّة.

يتمتّع المدير العامّ، ضمن الحدود المنصوص عليها في القوانين والتّنظيمات المعمول بها، بكلّ السّلطات لتسيير سلطة الضّبط وضمان عملها.

يحضر المدير العام اجتماعات المجلس برأي استشاري ويتولّى فيها الأمانة التّقنيّة.

المادّة 20 : تعدّ سلطة الضّبط نظامها الدّاخلي.

يحدّد النّظام الدّاخلي لسلطة الضّبط على وجه الخصوص، تنظيمها وقواعد عملها وحقوق وواجبات أعضاء المجلس والمدير العامّ وكذا القانون الأساسي لمستخدميها.

المادّة 21 : يتمّ إقرار نظام تعويضات أعضاء سلطة الضّبط بموجب مرسوم تنفيذي.

المادّة 22 : تشمل موارد سلطة الضّبط مايأتي :

– مكافآت مقابل أداء الخدمات،

– الأتاوى،

– نسبة مائويّة من ناتج المقابل المالي المستحق بعنوان الرّخصة المنصوص عليها في المادّة 32 من هذا القانون والمحدّدة طبقا لقانون الماليّة،

– مساهمة المتعاملين في تمويل الخدمة العامّة للبريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

علاوة على ذلك، وبمناسبة إعداد مشروع قانون الماليّة لكلّ سنة، تقيّد عند الحاجة، الاعتمادات الإضافيّة والضّروريّة لسلطة الضّبط لتمكينها من أداء مهامها، في الميزانيّة العامّة للدّولة، وفق الإجراءات المعمول بها.

يكون رئيس مجلس سلطة الضّبط آمرا بصرف النّفقات.

يمكنه تفويض جزء من هذه الصّلاحيّة أو كلّها للمدير العامّ بصفته آمرا ثانويّا بالصّرف.

الباب الثّاني
النّظام القانوني للمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة

الفصل الأوّل
القواعد العامّة

المادّة 23 : يجوز إنشاء و/أو استغلال شبكات المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة مهما كان نوع الخدمات المقدّمة، وفق الشّروط المحدّدة في هذا القانون وفي النّصوص التّنظيميّة المتّخذة لتطبيقه.

لا تشمل أحكام هذه المادّة منشآت الدّولة المعدّة لتلبيّة حاجات الدّفاع الوطني أو الأمن العمومي.

المادّة 24 : يعدّ طيف الذّبذبات اللاّسلكيّة الكهربائيّة ملكا عموميّا للدّولة.

يندرج ضمن صلاحيّات الدّولة، تقسيم طيف الذّبذبات إلى حزم ذبذبات ومنحها لمختلف المستعملين.

يخضع تخصيص الذّبذبات اللاّسلكيّة الكهربائيّة لدفع إتاوة تحدّد عن طريق التّنظيم .

المادّة 25 : يلزم متعاملو الشّبكات العموميّة بالاستجابة وفق شروط موضوعيّة وشفّافة وبدون تمييز، لطلبات التّوصيل البيني، الّتي يقدّمها المتعاملون الآخرون وموفّرو الخدمات العاملون طبقا لأحكام هذا القانون.

لا يجوز رفض طلب التّوصيل البيني إذا كان مبرّرا بالنّظر إلى حاجات الطّالب من جهة، وطاقة المتعامل لتلبيّتها من جهة أخرى.

يجب تسبيب رفض الطّلب.

يتمّ التّوصيل البيني بين مختلف شبكات المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة وجوبا حسب الشّروط المحدّدة عن طريق التّنظيم.

يجب على متعاملي الشّبكات العموميّة أن ينشروا وفق الشّروط المحدّدة بموجب دفتر الشّروط، الفهرس المرجعي للتّوصيل البيني الّذي تتضمّنه المناقصة التّقنيّة وتعريفة التّوصيل البيني.

تتم المصادقة على هذا الفهرس من طرف سلطة الضّبط قبل نشره.

المادّة 26 : يجب على متعاملي الشّبكات العموميّة تطبيق التّعريفات الخاصّة بالتّوصيل البيني وبالخدمات المقدّمة للمستعملين المطابقة لمبادئ تحديد التّعريفة المعتمدة من طرف سلطة الضّبط والمحدّدة عن طريق التّنظيم.

المادّة 27 : لا يمكن لمتعامل أو موفّر الخدمات أن يقدّم إلى نشاطات أخرى إعانة ماليّة مأخوذة من نشاط يكون فيه هذا المتعامل أو موفّر الخدمات في وضعيّة مهيمن، حسب مفهوم أحكام الأمر رقم 95-06 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلّق بالمنافسة.

الفصل الثّاني

أنظمة استغلال المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة

المادّة 28 : يمكن استغلال إنشاء و/أو استغلال شبكات عموميّة أو منشآت المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة وتوفير خدمات المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة، حسب الشّروط المحدّدة بموجب هذا القانون والنّصوص التّنظيميّة المتّخذة لتطبيقه.

يمكن أن يأخذ نظام الاستغلال شكل رخصة أو ترخيص أو تصريح بسيط.

يجب أن يتمّ الإنشاء والاستغلال المشار إليهما أعلاه، وفق شروط منافسة مشروعة وباحترام المتعاملين لمبدإ المساواة في معاملة المرتفقين.

يجب ضمان الوصول إلى هذه الشّبكات وفق شروط موضوعيّة وشفّافة وبدون تمييز.

تخضع مطاريف المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة لشرط الاعتماد.

المادّة 29 : لا تطبّق أحكام المادّة 28 أعلاه على المحطّات اللاّسلكيّة الكهربائيّة المصنّفة في المجموعة (أ).

المادّة 30 : يحدّد محتوى كلّ من المجموعات (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) المشار إليها في المادّة 8 من هذا القانون عند الحاجة عن طريق التّنظيم.

المادّة 31 : يحدّد عن طريق التّنظيم نظام الاستغلال المطبّق على كلّ نوع من أنواع الشّبكات بما فيها اللاّسلكيّة الكهربائيّة، وعلى مختلف خدمات المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة القابلة للاستغلال.

القسم الأوّل

نظام الرّخصة

المادّة 32 : تمنح الرّخصة لكلّ شخص طبيعي أو معنوي يرسى عليه المزاد إثر إعلان المنافسة ويلتزم باحترام الشّروط المحدّدة في دفتر الشّروط.

يكون الإجراء المطبّق على المزايدة بإعلان المنافسة موضوعيّا وغير تمييزي وشفّافا ويضمن المساواة في معاملة مقدّمي العروض، ويحدّد هذا الإجراء عن طريق التّنظيم.

تتعلّق على الخصوص قواعد الإنشاء و/أو الاستغلال الواردة في دفتر الشّروط بما يأتي :

– شروط إنشاء الشّبكة أو الخدمة،

– شروط تقديم الخدمة، لا سيّما أدنى شروط الاستمراريّة والجودة والوفرة،

– طبيعة الشّبكة أو الخدمة وخصوصيّاتهما ومنطقة تغطيّتهما وكذا الجدول الزّمني لإنشائهما،

– المقاييس والمواصفات الدّنيا الخاصّة بالشّبكة أو الخدمة،

– الذّبذبات المخصّصة ومجموعات التّرقيم الممنوحة وكذا شروط النّفاذ إلى النّقاط العليا التّابعة للملكيّة العموميّة،

– شروط التّوصيل البيني،

– شروط تقاسم المنشآت القاعديّة،

– شروط الاستغلال التّجاري الضّروريّة لضمان منافسة مشروعة ومساواة في معاملة المرتفقين،

– إلزاميّة إقامة محاسبة تحليليّة،

– مبادىء تحديد التّعريفات،

– المؤهّلات التّقنيّة والمهنيّة الدّنيا وكذا الضّمانات الماليّة المفروضة على مقدّمي الطّلبات،

– شروط استغلال الخدمة، لا سيّما بالنّسبة إلى حماية المرتفقين والمساهمة في التّكفّل بكلفة الاستفادة العامّة من الخدمات،

– التّعليمات الخاصّة المفروضة لأجل الدّفاع الوطني والأمن العمومي،

– إلزاميّة المساهمة في الاستفادة العامّة من الخدمات وفي التّهيئة الإقليميّة وحماية البيئة،

– كيفيّات توفير المعلومات الضّروريّة لإعداد دليل عامّ للمشتركين،

– إلزاميّة توصيل نداءات الطّوارئ، مجانا،

– كيفيّات تسديد مختلف الأتاوى : تخصيص الأبنيات وتسييرها ومراقبتها وتسيير مخطّط التّرقيم وكذا المقابل المالي المتعلّق بالرّخصة.

– العقوبات في حالة الإخلال ببنود دفتر الشّروط،

– مدّة صلاحيّة الرّخصة وشروط التّنازل عنها وتحويلها وتجديدها،

– إلزاميّة احترام الاتّفاقات والاتّفاقيّات الدّوليّة الّتي تصادق عليها الدّولة،

– المساهمة في البحث والتّكوين والتّقييس في مجال المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة،

يطبّق دفتر الشّروط تطبيقا مماثلا بدقّة على كلّ المتعاملين أصحاب رخص مصنّفة في نفس الفئة، وتضمن المساواة بين كلّ المتعاملين.

المادّة 33 : تكون الرّخصة الممنوحة لمدّة محدّدة مسبقا في دفتر الشّروط، موضوع مرسوم يحدّد على الخصوص الضّمانات المترتّبة على ذلك.

تجدّد الرّخصة عند انقضاء مدّتها طبقا للشّروط المنصوص عليها في دفتر الشّروط.

تمنح الرّخصة بصفة شخصيّة. لا يجوز التّنازل عن الحقوق المترتّبة على الرّخصة إلاّ بعد موافقة الهيئة المانحة، بإعداد رخصة جديدة تمنح لصالح المتنازل له.

يجب على المتنازل له احترام جميع شروط الرّخصة.

يجب تبليغ المستفيد بقرار الموافقة على الرّخصة في أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ نشر المرسوم.

تسلّم الرّخصة مقابل دفع مبلغ مالي.

المادّة 34 : يستفيد المتعاملون المتحصّلون على الرّخصة المشار إليها في المادّتين 32 و33 أعلاه، من حق المرور على الأملاك العموميّة ومن حقّ الارتفاقات على الملكيّات العموميّة والخاصّة المنصوص عليها في هذا القانون.

المادّة 35 : في حالة عدم احترام المتعامل المستفيد من رخصة إنشاء واستغلال شبكات عموميّة، للشّروط المقرّرة بموجب النّصوص التّشريعيّة والتّنظيميّة، تعذره سلطة الضّبط بالامتثال للشّروط المحدّدة في هذه الرّخصة في أجل ثلاثين (30) يوما.

إذا لم يمتثل المتعامل للإعذار ولا لشروط الرّخصة، يتّخذ ضدّه الوزير المكلّف بالمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة، وعلى نفقته بموجب قرار مسبّب وباقتراح من سلطة الضّبط، إحدى العقوبتين الآتيتين:

* التّعليق الكلّي أو الجزئي لهذه الرّخصة لمدّة أقصاها ثلاثين (30) يوما،

* التّعليق المؤقّت لهذه الرّخصة لمدّة تتراوح مابين شهر إلى ثلاثة (3) أشهر أو تخفيض مدّتها في حدود سنة.

المادّة 36 : إذا لم يمتثل المتعامل عند انقضاء هذه الآجال، يمكن أن يتّخذ ضدّه قرار سحب نهائي للرّخصة في نفس الأشكال الّتي اتبعت لمنحها.

في هذه الحالة، تتّخذ سلطة الضّبط التّدابير اللاّزمة لضمان استمراريّة الخدمة وحماية مصالح المرتفقين.

المادّة 37 : لاتطبّق العقوبات المنصوص عليها في المادّتين 35 و36 أعلاه، على المعني إلاّ بعد إبلاغه بالمآخذ الموجّهة إليه وإطلاعه على الملفّ وتقديم مبرّراته كتابة.

لا يمكن سحب الرّخصة إلاّ في إحدى الحالات الآتية :

– عدم الاحترام المستمر والمؤكّد لصاحبها، للالتزامات الأساسيّة المنصوص عليها في هذا القانون،

– عدم دفع الحقوق أو الرسوم أو الضّرائب المترتّبة عليها،

– إثبات عدم كفاءة صاحبها لاستغلال الرّخصة بطريقة فعّالة لا سيّما في حالة الحلّ المسبق أو التّصفيّة القضائيّة أو إفلاس صاحبها.

المادّة 38 : في حالة انتهاك المقتضيات الّتي يتطلّبها الدّفاع الوطني والأمن العمومي، تكون سلطة الضّبط مؤهّلة للتّعليق الفوري للرّخصة، بعد إعلام الوزير المكلّف بالمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

تكون التّجهيزات، موضوع الرّخصة، محلّ تدابير تحفظيّة طبقا للتّشريع المعمول به، في انتظار البتّ في قرار التّعليق.

القسم الثّاني

نظام التّرخيص

المادّة 39 : يمنح التّرخيص لكلّ شخص طبيعي أو معنوي يلتزم باحترام الشّروط الّتي تحدّدها سلطة الضّبط في مجال إنشاء واستغلال الشّبكات و/أو تقديم الخدمات الخاضعة لنظام التّرخيص.

تحدّد سلطة الضّبط إجراء المنح في إطار احترام مبادىء الموضوعيّة والشّفافيّة وعدم التّمييز.

يجب تبليغ التّرخيص الممنوح من طرف سلطة الضّبط في أجل أقصاه شهران، ابتداء من تاريخ استلام الطّلب المثبّت بوصل إشعار بالاستلام.

يجب تسبيب قرار رفض منح التّرخيص.

يمنح التّرخيص بصفة شخصيّة ولا يمكن التّنازل عنه للغير.

يخضع منح التّرخيص لدفع إتاوة تحدّد عن طريق التّنظيم.

تطبّق العقوبات المتعلّقة بالرّخصة والمنصوص عليها في المواد 35 و36 و37 و38 من هذا القانون على التّرخيص.

القسم الثّالث

نظام التصريح البسيط

المادّة 40 : كلّ متعامل يريد استغلال خدمة المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة الخاضعة لنظام التّصريح البسيط ملزم بإيداع تصريح برغبته في الاستغلال التّجاري لهذه الخدمة، لدى سلطة الضّبط.

يجب أن يتضمّن هذا التّصريح على الخصوص المعلومات الآتية :

- محتوى مفصّل عن الخدمة المراد استغلالها،
- كيفيّات افتتاح الخدمة،
- التّغطيّة الجغرافيّة،
- شروط الاستفادة من الخدمة،
- التعريفات المطبقة على المرتفقين.

لسلطة الضّبط أجل شهرين ابتداء من تاريخ استلام التّصريح المثبت بوصل إشعار بالاستلام، من أجل التّحقّق من خضوع هذه الخدمة لنظام التّصريح البسيط.

يجب تسبيب رفض تسجيل التّصريح.

تمنح سلطة الضّبط في حالة القبول شهادة تسجيل مقابل دفع الأتاوى المتعلّقة بها.

تطبق على الخدمات الخاضعة لنظام التّصريح البسيط، العقوبات المنصوص عليها في المواد 35 و36 و37 و38 المتعلّقة بالرّخصة.

القسم الرّابع

نظام الاعتماد

المادّة 41 : يخضع للاعتماد المسبق كلّ تجهيز مطرفي أو منشأة لاسلكيّة كهربائيّة مخصّص لأن يكون :

- موصولا بشبكة عموميّة للمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة،
- مصنوعا للسّوق الدّاخليّة أو مستوردا،
- مخصّصا للبيع أو معروضا للبيع،
- موزّعا على أساس مجاني أو بمقابل أو يكون موضوع إشهار.

يمنح الاعتماد من قبل سلطة الضّبط أو من قبل مخبر تجارب وقياسات معتمد قانونا من طرف هذه السّلطة وفق شروط محدّدة عن طريق التّنظيم.

يمكن إنشاء نظام المصادقة الذّاتية و/أو الاعتراف بالاعتماد المتحصّل عليه في بلد آخر، عن طريق التّنظيم.

يبلّغ الاعتماد في أجل أقصاه شهران ابتداء من تاريخ إيداع الطّلب المثبت بوصل إشعار بالاستلام.

يجب أن يكون كلّ رفض للاعتماد مسببا.

المادّة 42 : يجب أن تكون التّجهيزات المطرفية والمنشآت اللاّسلكيّة الكهربائيّة المذكورة أعلاه، مطابقة في كلّ وقت للنموذج المعتمد.

يعد مركبو التّجهيزات المطرفية سواء لحسابهم الخاصّ أو لحساب الغير مسؤولين عن مخالفة تنظيم المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة المحدّد بموجب هذا القانون.

الفصل الثالث

الارتفاقات

القسم الأوّل

الارتفاقات المتعلّقة بشبكات المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة

المادّة 43 : يجوز تركيب الشّبكات العموميّة للمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة على الأملاك العموميّة عن طريق إقامة المنشآت شريطة ألاّ يكون هذا التّركيب متعارضا مع تخصيصها.

يجوز كذلك تركيب هذه الشّبكات إمّا في أجزاء العمارات الجماعيّة وفي التّجزئات المخصّصة للاستعمال المشترك، وإمّا فوق الأرض وفي باطن الأرض للملكيات غير المبنية.

تحدّد شروط الشّغل أو الاستعمال عن طريق التّنظيم.

لا يحول تركيب المنشآت المذكورة أعلاه دون حقوق المالكين أو الشّركاء في الملكيّة، في هدم أو إصلاح أو تعديل أو تسييج ملكياتهم، غير أن المالكين أو الشّركاء في الملكيّة ملزمون بإخبار المستفيد من الارتفاق ثلاثة (3) أشهر على الأقلّ قبل الشّروع في أشغال كفيلة بالمساس بالمنشآت.

عندما يكون دخول أعوان المتعاملين المرخّص لهم إلى الملكيات الخاصّة، المحدّدة أعلاه، ضروريّا لدراسة أو إنجاز أو استغلال المنشآت، وفي حالة انعدام الاتّفاق الودّي، يرخّص بذلك رئيس المحكمة المختصّة إقليميّا بموجب أمر على ذيل العريضة، بعد تأكّده من ضرورة دخول الأعوان.

يكون المستفيد من حقّ الارتفاق مسؤولا عن كلّ الأضرار النّاجمة عن تجهيزات الشّبكة، ويلزم بتعويض كافّة الأضرار المباشرة الأكيدة المترتّبة، عن أشغال التّركيب والصيانة أو عن وجود أو سير المنشآت.

المادّة 44 : يجوز للمتعامل المستفيد من رخصة، إقامة أو العمل على إقامة مساند سواء خارج الجدران والواجهات المطلّة على الطّريق العمومي أو على سقوف أو سطوح البنايات، شريطة التّمكّن من الوصول إليها.

ويمكنه إنشاء قنوات أو مساند فوق أو في باطن الملكيّات غير المبنيّة وغير المغلقة بجدران أو بسياج معادل.

يمكن المتعامل كذلك وضع قنوات أو مساند ومدّ كوابل وأجهزة الرّبط أو القطع في الأجزاء المشتركة للملكيّات المبنيّة ذات الاستعمال الجماعي وعلى الجدران والواجهات غير المطلّة على الطّريق العمومي، شريطة التّمكّن من الوصول إليها من الخارج أو من الأجزاء المشتركة وذلك عندما تنجز هذه الإنشاءات من أجل توزيع خطوط المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة الضّرورية للرّبط الفردي أو الجماعي لساكني العمارة أو العمارات المجاورة تبعا لضرورات تجهيز الشّبكة.

المادّة 45 : لا يترتّب على إنشاء قنوات ومساند أي نزع للملكية.

لا يحول وضع القنوات في أرض مفتوحة دون حقّ المالك في تسييج أرضه، غير أن المالك ملزم بإخبار المتعامل برسالة موصى عليها قبل شهر من الشّروع في أشغال الهدم أو التّرميم أو التعلية أو التّسييج.

المادّة 46 : عندما توضع مساند أو مماسك خارج الجدران والواجهات أو على السقوف أو السطوح أو عندما توضع مساند وقنوات في أرض غير مسيّجة، لا يعوّض الملاّك إلاّ عن الضّرر المترتّب على أشغال بناء الخطّ أو صيانته.

يحدّد هذا التّعويض عند انعدام الاتّفاق الودّي من طرف الجهات القضائيّة للقانون العامّ.

القسم الثّاني

الارتفاقات اللاّسلكيّة الكهربائيّة

المادّة 47 : تؤسّس ارتفاقات في شكل مناطق مكشوفة، قصد الحيلولة دون عرقلة عوارض انتشار الموجات اللاّسلكيّة الكهربائيّة المرسلة أو المستقبلة من مختلف المراكز.

المادّة 48 : تؤسّس ارتفاقات في شكل مناطق حماية ومناطق حراسة لضمان سير الاستقبالات اللاّسلكيّة الكهربائيّة عبر مختلف المراكز.

المادّة 49 : تنشأ عند الحاجة المناطق المكشوفة ومناطق الحماية وكذا مناطق الحراسة المنصوص عليها أعلاه، عن طريق التّنظيم.

المادّة 50 : عندما يترتّب على هذه الارتفاقات إزالة المباني الّتي تعدّ عقارات بطبيعتها، وفي حالة انعدام اتفاق ودّي، تنزع ملكية هذه العقّارات طبقا للأحكام القانونية الخاصّة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامّة.

المادّة 51 : عندما تسبّب هذه الارتفاقات ضررا ماديا، مباشرا ومؤكّدا للملكيات أو المنشآت، يدفع للمالك أو لكلّ ذي حقّ تعويض عن الضّرر اللاّحق به.

تتولّى الجهة القضائيّة الإداريّة في حالة انعدام الاتفاق الودّي تحديد هذا التّعويض.

المادّة 52 : تطبيقا للمادّة 48 أعلاه تحدّد الارتفاقات المفروضة على الملاّك أو مستعملي المنشآت الكهربائيّة العاملة في مناطق الحماية والحراسة اللاّسلكيّة الكهربائيّة عن طريق التّنظيم.

للملاّك أو المرتفقين المذكورين أعلاه، أجل سنة واحدة ابتداء من تاريخ استلام الإعذار المثبت بوصل إشعار بالاستلام، للمطابقة مع التّنظيم.

عند انقضاء الأجل المنصوص عليه أعلاه، وفي حالة اعتراض الملاّك والمرتفقين، يتمّ القيّام بهذه الإجراءات تلقائيا.

المادّة 53 : يلزم كلّ مالك أو مستعمل لمنشأة كهربائيّة موجودة في أي مكان من الإقليم ولو كانت خارج مناطق الارتفاق، يحدث اضطرابا يعيق استغلال مركز عمومي أو خاصّ للاستقبال اللاّسلكي الكهربائي بالتقيّد بالأحكام الّتي تبلّغ إليه من قبل مستعمل المصالح الّتي تستغل أو تراقب المركز من أجل الكف عن الاضطراب، وينبغي عليه بوجه خاص أن يمتثل للتحريات المأذون بها بموجب قرار الوالي المختصّ إقليميا ويجب عليه أن يقوم بالتّعديلات المقرّرة ويضمن ديمومة حسن سير المنشآت.

القسم الثّالث

الارتفاقات المشتركة

المادّة 54 : عندما يمنع إرسال الإشارات على خط قائم من خطوط المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة أو يعاق بسبب الأشجار أو توسط حائل ما ثابت ولكن قابل للتّحويل، يقوم الوالي بإصدار قرار يقضي باتخاذ الإجراءات اللاّزمة لإزالة العائق. في حالة عدم التّراضي فإنّ التّعويض الواقع على عاتق المتعامل والمترتّب على الضّرر يحدّد من طرف الجهة القضائيّة الإدارية.

إذا كان الحائل متحركا غير ثابت يؤمر بإزالته بموجب قرار من رئيس المجلس الشّعبي البلدي.

المادّة 55 : يخضع استغلال أية منشأة كهربائيّة واردة في القائمة المعدّة عن طريق التّنظيم، لترخيص مسبق في جميع أنحاء الإقليم بما فيها مناطق الارتفاق.

يمنح هذا التّرخيص وفق إجراءات تحدّد عن طريق التّنظيم.

المادّة 56 : لا يجوز لمالك العقار أو وكيل العمارة أو وكيلهما، الاعتراض على إقامة خطوط المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة المطلوبة من قبل المستأجر.

تحدّد حقوق المشتركين في دفاتر الشّروط وعقود الاشتراك المعدّة والمبرمة طبقا للتّشريع والتّنظيم المعمول بهما.

الفصل الرّابع

أحكام مختلفة

المادّة 57 : يجب على المتعاملين المستفيدين من رخصة أو ترخيص، أن يضعوا تحت تصرّف سلطة الضّبط المعلومات أو الوثائق الّتي تمكنها من التّأكّد من مدى احترام هؤلاء المتعاملين الالتزامات المفروضة عليهم بموجب النّصوص التّشريعيّة والتّنظيميّة.

تؤهّل سلطة الضّبط بإجراء تحقيقات لدى نفس المتعاملين بما في ذلك التّحقيقات الّتي تتطلّب تدخّلات مباشرة أو توصيل تجهيزات خارجيّة بشبكاتهم الخاصّة.

المادّة 58 : يجب على متعاملي شبكات المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة، أن يضعوا تحت تصرّف مرتفقي شبكاتهم دليلا هاتفيّا مكتوبا أو إليكترونيا.

تحدّد كيفيّات تطبيق أحكام هذه المادّة عن طريق التّنظيم.

المادّة 59 : يتعيّن على المتعاملين المستفيدين من رخصة أو ترخيص وكذا مستخدميهم تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادّة 127 من هذا القانون، احترام سرّية المراسلات الصّادرة عن طريق المواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة، وشروط حماية الحياة الخاصّة وكذا المعلومات الإسمية للمرتفقين.

المادّة 60 : يمكن كل شخص طبيعي أو معنوي يطلب منه الاستفادة من الاشتراك في خدمات الشّبكات العموميّة للمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

يمكن إلزام الطالب بإثبات هويته.

الباب الثّالث

النّظام القانوني للبريد

الفصل الأوّل

نظم الاستغلال الخاصّة بالبريد

المادّة 61 : يخضع إنشاء واستغلال وتوفير الخدمات والأداءات البريديّة، حسب الحالة، لنظم التّخصيص والتّرخيص والتّصريح البسيط.

المادّة 62 : يحدّد عن طريق التّنظيم، النّظام المطبّق على كلّ خدمة وأداء قابل للاستغلال.

القسم الأوّل

نظام التّخصيص

المادّة 63 : يخضع لنظام التّخصيص إنشاء واستغلال وتوفير خدمات وأداءات بريد الرّسائل الّتي لا تتجاوز الوزن المحدّد عن طريق التّنظيم وكذا الطّوابع البريديّة وكلّ علامات التّغليص الأخرى والحوالات البريديّة وخدمة الصكوك البريديّة.

دون المساس بأحكام المادّتين 2 و5 من هذا القانون، يتمّ إسناد النشاطات الخاضعة لنظام التّخصيص للمتعامل المشار إليه في المادّة 12 من هذا القانون.

القسم الثّاني

نظام التّرخيص

المادّة 64 : يمنح التّرخيص لكلّ شخص طبيعي أو معنوي يلتزم باحترام الشّروط الّتي تحدّدها سلطة الضّبط والّتي يمكن وفقها إنشاء أو استغلال و/أو تقديم الخدمات الخاضعة لنظام التّرخيص.

تتمثّل هذه الشّروط على الخصوص في :

– احترام السرّية وعدم انتهاك الحرمة وحياد الخدمة إزاء المراسلات،

– طبيعة ومميّزات ونطاق تغطيّة الخدمة،

– معايير ومواصفات الخدمة،

– مبدإ احترام المساواة في معاملة المرتفقين وكذا قواعد احترام المنافسة المشروعة،

– مساهمة المستفيد في البحث والتّكوين وتوحيد المعايير في مجال البريد.

المادّة 65 : يجب تبليغ التّرخيص الصّادر عن سلطة الضّبط في أجل أقصاه شهران (2) ابتداء من تاريخ استلام الطّلب المثبت بوصل إشعار بالاستلام.

يجب تسبيب قرار الرّفض وتبليغه لصاحب الطّلب.

يمنح التّرخيص بصفة شخصيّة، ولا يجوز التّنازل عنه للغير.

يخضع منح التّرخيص لدفع إتاوة تحدّد عن طريق التّنظيم.

القسم الثّالث

نظام التّصريح البسيط

المادّة 66 : يلزم كلّ متعامل يريد استغلال خدمة خاضعة لنظام التّصريح البسيط بإيداع تصريح برغبته في الاستغلال التّجاري لهذه الخدمة، لدى سلطة الضّبط.

يجب أن يتضمّن هذا التّصريح على الخصوص المعلومات الآتية :

- مضمون مفصّل عن الخدمة المراد استغلالها،
- التغطية الجغرافية،
- التّعريفات الّتي ستطبّق على المرتفقين.

لسلطة الضّبط أجل شهرين (2) ابتداء من استلام التّصريح المثبت بوصل إشعار بالاستلام للتحقّق من خضوع هذه الخدمة لنظام التّصريح البسيط.

كلّ رفض تسجيل يجب أن يكون مسببا.

تمنح سلطة الضّبط، في حالة القبول، شهادة تسجيل مقابل دفع المصاريف المتعلّقة بها.

الفصل الثّاني

الأحكام الخاصّة بخدمة البريد

القسم الأوّل

الطرود البريدية

المادّة 67 : يخضع تبادل الطّرود البريديّة في العلاقات الدّولية للأحكام التّنظيمية لاتفاقات الاتحاد البريدي العالمي والاتحادات المصغّرة والاتفاقيات الخاصّة المتعلّقة بالطّرود البريديّة والإرسالات مقابل التّسديد.

المادّة 68 : يترتّب على الفقدان الجزئي أو الكلّي أو التّلف خارج حالة القوّة القاهرة أداء تعويض للمرسل مطابق للمبلغ الحقيقي لهذا الفقدان أو التّلف إذا لم يكن الضّرر ناجما عن خطإ أو إهمال المرسل أو عن طبيعة الشيء.

لا يمكن أن يتجاوز هذا التّعويض الحدود القصوى المحدّدة عن طريق التّنظيم.

يجوز منح التّعويض للمرسل إليه عندما يطلبه، بعد إبداء تحفّظات عند استلام طرد ناقص أو متلف أو إذا تنازل المرسل عن حقوقه لفائدة المرسل إليه.

المادّة 69 : تبرّأ ذمّة المتعامل بتسليم الطّرود البريديّة إلى المرسل إليه أو إلى وكيله مقابل وصل.

القسم الثّاني

التّوزيع البريدي

المادّة 70 : يمكن أن يرخّص لمديري الفنادق أو وكالات السّفر أو مندوبيهم المعتمدين من قبل المتعامل باستلام الرّسائل أو الأشياء الموصى عليها أو القيم المصرّح بها وكذا الطّرود البريديّة المرسلة إلى زبائنهم، ضمن الشّروط الّتي تحدّد عن طريق التّنظيم، ما لم يكن هناك اعتراض مكتوب من قبل المرسل أو المرسل إليه.

يترتّب على هذا التّرخيص إحلال مسؤولية مديري الفنادق أو وكالات السّفر محلّ مسؤولية المتعامل.

المادّة 71 : لا تسلّم إلى القصّر غير الرّاشدين الّذين تقلّ أعمارهم عن الثّامنة عشرة (18) سنة، المراسلات العادية والموصى عليها أو المصرّح بقيمتها وكذلك الطّرود البريدية الموجّهة بعنوان "البريد المحفوظ" إلاّ بتقديم إذن محرّر من الأب أو الأمّ أو من الوصيّ في حالة غياب الأب والأمّ. وفي حالة عدم تقديم هذا الإذن تعاد المراسلات إلى مرسليها أو تحال إلى مصلحة المهملات.

المادّة 72 : يعفى المتعامل قانونا من المسؤولية بتسليم إرسالات بريد الرّسائل الموصى عليها أو المصرّح بقيمتها والطّرود البريدية بين يدي ضباط اتصال للبريد المدنيين أو العسكريين المعتمدين لدى قابضي البريد، ومقابل وصل إبراء ذمّة.

المصدر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 6 جمادى الأولى1421 الموافق ل6 غشت 2000. يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية، العدد48، ص ص.3-17.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
الجدول رقم (1)	عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية الفايسبوك، التويتر في العالم.	20
الجدول رقم (2)	الفرق بين الاتصال والإعلام.	31
الجدول رقم (3)	إشكاليات ترجمة مفهوم الحكم الراشد.	54
الجدول رقم (4)	يوضح مراحل تطور الديمقراطية الالكترونية.	114
الجدول رقم (5)	الفرق بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الكلاسيكي.	136
الجدول رقم (6)	ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017.	139
الجدول رقم (7)	النساء في المجلس الشعبي الوطني (1997-2016).	209
الجدول رقم (8)	نسبة النساء في مجلس الأمة.	210
الجدول رقم (9)	نسبة النساء في المجالس المحلية (1997-2017).	210
الجدول رقم (10)	مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب كل قطاع.	220
الجدول رقم (11)	معدل البطالة ضمن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.	221
الجدول رقم (12)	تطور مؤشرات مستوى معيشة السكان (2001-2004).	222
الجدول رقم (13)	مخصصات البرنامج التكميلي (2005-2009) حسب كل قطاع.	224
الجدول رقم (14)	مؤشر إبداء الرأي والمساءلة في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".	230
الجدول رقم (15)	نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية 2004-2014.	232
الجدول رقم (16)	نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية 2002 -2017.	232
الجدول رقم (17)	نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات المحلية 2002-2017.	233
الجدول رقم (18)	تطور القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية في الجزائر.	238
الجدول رقم (19)	مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف والإرهاب خلال الفترة" 2000 - 2016" .	240
الجدول رقم (20)	مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 2000-2016.	242
الجدول رقم (21)	مؤشر الجودة التنظيمية خلال الفترة 2000- 2016.	244

الجدول رقم (22)	مؤشر سيادة القانون خلال الفترة "2000 – 2016".	246
الجدول رقم (23)	قيم مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر (2000–2018).	248
الجدول رقم (24)	مؤشر مكافحة الفساد خلال الفترة" 2000–2016".	249
الجدول رقم (25)	اشتراكات الهاتف الثابت وعدد الخطوط لكل 100 نسمة في الجزائر .	256
الجدول رقم (26)	تطور مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العالم خلال الفترة من 2001–2017:	260
الجدول رقم (27)	ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف الثابت.	262
الجدول رقم (28)	ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 ساكن.	264
الجدول رقم (29)	ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف المحمول.	266
الجدول رقم (30)	ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 ساكن.	268
الجدول رقم (31)	ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريضة النشطة .	269
الجدول رقم (32)	الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريضة النشطة لكل 100 ساكن.	270
الجدول رقم (33)	ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات النطاق العريض الثابت .	271
الجدول رقم (34)	ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 ساكن .	272
الجدول رقم (35)	ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في نسبة مستخدمي الانترنت.	273
الجدول رقم (36)	اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر.	274
الجدول رقم (37)	توزيع عدد المشتركين حسب نوع التكنولوجيا.	276
الجدول رقم (38)	تغلغل الهاتف الثابت عند العائلات الجزائرية.	277
الجدول رقم (39)	عوائد (فوائد) الشبكة الثابتة.	279

الجدول رقم (40)	عدد الأكشاك المتعددة الخدمات(KMS).	280
الجدول رقم (41)	عدد مشتركي الهاتف النقال GSM.	281
الجدول رقم (42)	حصص متعاملي النقال في السوق GSM.	283
الجدول رقم (43)	توزيع مشتركي الهاتف النقال حسب نوع الاشتراك.	284
الجدول رقم (44)	الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 ساكن.	285
الجدول رقم (45)	العدد الإجمالي للمشتركين في شبكة الهاتف النقال 3G.	287
الجدول رقم (46)	توزيع حصص المتعاملين في سوق 3 G بالنسبة لعدد المشتركين.	287
الجدول رقم (47)	توزيع حظيرة 3G حسب نوع الاشتراك ولكل متعامل من 2014-2016.	289
الجدول رقم (48)	الحظيرة الإجمالية لمشتركي الشبكة النقالة GSM و3G	290
الجدول رقم (49)	توزيع حصص المتعاملين في السوق الإجمالية لGSM و3G.	290
الجدول رقم (50)	توزيع المشتركين حسب نوع الاشتراك والمتعاملين ل GSM و3G.	291
الجدول رقم (51)	ديناميكية الهاتف الثابت والنقال.	292
الجدول رقم (52)	الحظيرة الإجمالية لمشتركي الهاتف النقال من الجيل الرابع 4G لكل متعامل.	293
الجدول رقم (53)	حظيرة الجيل الرابع 4G لكل متعامل وحسب نوع الاشتراك سنة 2016.	294
الجدول رقم (54)	توزيع حصص سوق الجيل الرابع 4G لكل متعامل.	294
الجدول رقم (55)	نسبة الأفراد المستخدمين للانترنت في الجزائر منذ 2000-2016.	295
الجدول رقم (56)	العدد الإجمالي لمشتركي الانترنت للجيل الثالث والجيل الرابع.	297
الجدول رقم (57)	اشتراكات النطاق العريض الثابت في الجزائر.	298
الجدول رقم (58)	عدد مقاهي الانترنت في الجزائر من 2000-2015.	299
الجدول رقم (59)	عدد مستخدمي الفايسبوك في الجزائر.	306
الجدول رقم (60)	عدد مستخدمي الفايسبوك حسب الأعمار في الجزائر.	306
الجدول رقم (61)	عدد مستخدمي الفايسبوك حسب النوع الاجتماعي.	307
الجدول رقم (62)	ترتيب الجزائر وفق مؤشر الجاهزية الشبكية. "	329
الجدول رقم (63)	ترتيب الجزائر في جاهزية الحكومة الالكترونية من 2003-2018.	334

الجدول رقم (64)	مؤشر البنية التحتية للاتصالات في الجزائر سنة 2018.	335
الجدول رقم (65)	مؤشر الرأسمال البشري في الجزائر.	336
الجدول رقم (66)	تصنيف الجزائر وفق المؤشر النوعي المشاركة الالكترونية.	337
الجدول رقم (67)	ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية في جاهزية الحكومة الالكترونية حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2018.	338
الجدول رقم (68)	مقارنة مؤشر البنية التحتية للاتصالات في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003-2018.	339
الجدول رقم (69)	مقارنة مؤشر الخدمات الالكترونية في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003-2018.	341
الجدول رقم (70)	مقارنة مؤشر الرأسمال البشري في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003-2018.	343
الجدول رقم (71)	مقارنة مؤشر المشاركة الالكترونية في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003-2018.	344
الجدول رقم (72)	عدد رقمنة سجلات الحالة المدنية.	351
الجدول رقم (73)	عدد أجهزة الدفع الالكتروني في الجزائر.	385

قائمة الأشكال

الرقم	عناوين الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (1)	خدمات الانترنت.	17
الشكل رقم (2)	عناصر العملية الاتصالية.	27
الشكل رقم (3)	أنواع الاتصال.	29
الشكل رقم (4)	أهداف الاتصال.	30
الشكل رقم (5)	خصائص الحكم الراشد.	65
الشكل رقم (6)	فواعل الحكم الراشد.	70
الشكل رقم (7)	خطوات التصويت الالكتروني في الإمارات العربية المتحدة.	118
الشكل رقم (8)	قائمة العرائض الالكترونية.	127
الشكل رقم (9)	توقيع عريضة الكترونية.	127
الشكل رقم (10)	مؤشرات الاقتصاد المعرفي.	138
الشكل رقم (11)	ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017.	140
الشكل رقم (12)	عمليات إدارة المعرفة.	156
الشكل رقم (13)	التكنولوجيا المستخدمة في عمليات إدارة المعرفة.	161
الشكل رقم (14)	تأثير إدارة المعرفة على المنتج.	168
الشكل رقم (15)	أثار إدارة المعرفة.	169
الشكل رقم (16)	مؤشر إبداء الرأي والمساءلة خلال الفترة "2000 – 2016".	231
الشكل رقم (17)	مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف والإرهاب خلال الفترة"2000–2016".	241
الشكل رقم (18)	مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 2000–2016.	243
الشكل رقم (19)	مؤشر الجودة التنظيمية خلال الفترة "2000–2016".	245
الشكل رقم (20)	مؤشر سيادة القانون خلال الفترة" 2000–2016".	247
الشكل رقم (21)	مؤشر مكافحة الفساد خلال الفترة" 2000–2016".	250

الشكل رقم (22)	اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر.	256
الشكل رقم (23)	خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة.	256
الشكل رقم (24)	تطور مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العالم خلال الفترة من 2001-2017.	260
الشكل رقم (25)	ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف الثابت.	262
الشكل رقم (26)	ترتيب الجزائر ضمن المناطق الجغرافية في اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 ساكن.	264
الشكل رقم (27)	اشتراكات الهاتف النقال في مناطق العالم والجزائر.	266
الشكل رقم (28)	نسبة التغلغل وعدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر.	275
الشكل رقم (29)	تغلغل الهاتف الثابت عند العائلات الجزائرية.	277
الشكل رقم (30)	اشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 ساكن.	285
الشكل رقم (31)	توزيع حصص المتعاملين في سوق الجيل الثالث بالنسبة لعدد المشتركين سنة 2017.	287
الشكل رقم (32)	توزيع حصص سوق الجيل الرابع حسب عدد المشتركين.	294
الشكل رقم (33)	عدد الأفراد المستخدمين للانترنت في الجزائر.	296
الشكل رقم (34)	عدد مستخدمي الفايسبوك حسب الأعمار.	307
الشكل رقم (35)	عدد مستخدمي الفايسبوك حسب النوع الاجتماعي.	308
الشكل رقم (36)	الموقع الالكتروني لبوابة الوزارة الأولى.	312
الشكل رقم (37)	الاتصال عبر الموقع الالكتروني للبرلمان الجزائري.	316
الشكل رقم (38)	محاور إستراتيجية الحكومة الالكترونية في الجزائر.	327
الشكل رقم (39)	مؤشرات جاهزية الحكومة الالكترونية حسب الأمم المتحدة.	333
الشكل رقم (40)	مقارنة مؤشر البنية التحتية للاتصالات في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003-2018.	340
الشكل رقم (41)	مقارنة مؤشر الخدمات الالكترونية في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003-2018.	342

الشكل رقم (42)	مقارنة مؤشر الرأسمال البشري في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003-2018.	343
الشكل رقم (43)	مقارنة مؤشر المشاركة الالكترونية في الجزائر مع مؤشرات الدول الرائدة عالميا وإقليميا للفترة الممتدة من 2003-2018.	345
الشكل رقم (44)	طريقة التسجيل لطلب الحصول على شهادة الميلاد الأصلية 12 الخاصة.	352
الشكل رقم (45)	نموذج عن جواز السفر البيومتري.	355
الشكل رقم (46)	الواجهة الأمامية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية.	357
الشكل رقم (47)	الواجهة الخلفية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية.	358
الشكل رقم (48)	طلب واستخراج القسيمة رقم 3 من صحيفة السوابق القضائية عبر الانترنت.	365
الشكل رقم (49)	كيفية طلب واستخراج شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الانترنت.	366
الشكل رقم (50)	المخطط البياني لرقمنة الوثائق والأرشفة الالكترونية.	370
الشكل رقم (51)	البطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة.	371
الشكل رقم (52)	نافدة الاطلاع على الملف القضائي.	372
الشكل رقم (53)	بطاقة الشفاء.	375
الشكل رقم (54)	خدمة الاطلاع على الرصيد في بريد الجزائر.	378
الشكل رقم (55)	بطاقة الدفع الكلاسيكية البيبنكية.	383
الشكل رقم (56)	بطاقة الدفع الذهبية البيبنكية.	384
الشكل رقم (57)	الهيكلة الشاملة لنظام المحاضرات المرئية.	391
الشكل رقم (58)	الهيكلة الشاملة لمنصة التعليم الالكتروني.	392

قائمة المراجع

أولا: الوثائق الرسمية: أ – القوانين:

1– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90 –08 الموافق ل 11أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، العدد15.

2– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90–9 المؤرخ في 12 رمضان 1460 الموافق ل 17 افريل 1990 متعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد15.

3– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المتضمنة دستور 1996 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996 .

4– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 2000–03 المؤرخ في 6 جمادى الأولى1421 الموافق ل6 غشت 2000. يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية، العدد48.

5– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06– 06 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق ل20 فبراير 2006 **المتضمن القانون التوجيهي للمدينة**، الجريدة الرّسميّة العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.

6– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08–19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، المتضمن التعديل الدستوري 2008، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2008.

7– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11 - 10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد37، الصادرة تاريخ 3 يوليو 2011.

8– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 12 - 01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433الموافق ل 12 يناير سنة 2012، يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرّسميّة، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 14 يناير2012.

9– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 12 - 02 مؤرّخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل12 يناير سنة 2012 يحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، الجريدة الرّسميّة، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 14 يناير 2012.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل12 جانفي 2012 الذي **يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة**، العدد الأول، الجريدة الرّسميّة، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012.

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-4 المؤرخ في 21 صفر 1433 الموافق ل15 جانفي 2012 المتضمن قانون الأحزاب السياسية، الجريدة الرّسميّة، العدد 02، الصادرة بتاريخ 14 يناير 2012.

12- الجمهورية الجزائرية، قانون عضوي رقم 12- 5 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل12 يناير سنة 2012، يتعلق بالإعلام، الجريدة الرّسميّة، العدد 2، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012.

13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12- 06 مؤرخ في 18 صفر عام 1433الموافق ل 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد2، الصادرة بتاريخ 15 يناير2012.

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12 - 07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق21 ل فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية، الجريدة الرّسميّة، العدد 12، الصادرة بتاريخ 29 فبراير 2012.

15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14-08 المؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق ل9 غشت سنة 2014 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق ل19 فبراير 1970 **المتعلق بالحالة المدنية**، الجريدة الرسمية، عدد49، 20 غشت 2014.

16- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 6 مارس سنة 2016 **يتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية ،العدد14، الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016.

ب- المراسيم:

1- المرسوم التنفيذي رقم 14-363 المؤرخ في 14 صفر عام 1436 الموافق ل15 ديسمبر 2014 يتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد72، 2014.

2- المرسوم الرئاسي رقم 16-03 مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1437 الموافق ل7 يناير سنة 2016، **يتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2، 2016الصادرة في 13 يناير 2016.

3- المرسوم الرئاسي رقم 17 -143، **يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها**، المؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق ل 18 أفريل سنة 2017 .

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433، الموافق ل26 ديسمبر سنة 2011، **يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني.**

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1438 الموافق ل31 يوليو سنة 2017، **يتضمن فتح الإعلان عن الترشح لمنح رخص إنشاء خدمات البث التلفزيوني الموضوعاتية**، الجريدة الرسمية، العدد 56، 28 سبتمبر 2017.

6- إعلان رقم 3/ا.م.د /12 مؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 21 ماي 2007 يتضمن **نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**، الجريدة الرسمية، العدد 45.

7- إعلان رقم 1/ا.م.د /12 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1433 الموافق ل15 ماي 2012 **يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**، الجريدة الرسمية، العدد 32.

ثانيا: الكتب: أ- باللغة العربية:

1- أبو أصبع، صالح خليل. **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة.** عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.5، 2006.

2- أمان، محمد محمد وياسر يوسف عبد المعطي. **النظم الآلية والتقنيات المتطورة للمكتبات ومراكز المعلومات.** الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1998.

3- إسماعيل، حسن محمود. **التنشئة السياسية دراسة في دور أخبار التلفزيون.** مصر: دار النشر للجامعات، 1997.

4- أل نهيان، شما بنت محمد بن خالد، **التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية: دراسة ميدانية على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.** الإسكندرية: دار العين، 2013.

5- البطاينة، محمد تركي وزياد محمد المشاقبة، **إدارة المعرفة بين النظرية والتطبيق.** عمان: دار جليس الزمان، 2009.

6- البياتي، إلياس خضير. **الاتصال الدولي والعربي**. الأردن: دار الشروق للنشر، 2006.

7- البكري، إياد شاكر.**عام 2000 حرب المحطات الفضائية**.عمان: دار الشروق،1999.

8 - البكري، إياد شاكر. **تقنيات الاتصال بين زمنين**.عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003.

9- الجاموس. عبد الرحمان. **إدارة المعرفة في منظمات الأعمال وعلاقتها بالمداخل الإدارية الحديثة مدخل تحليلي المداخل- العمليات- الاستراتيجيات- دراسة حالة**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.

10- الجنبيهي، منير محمد والجنبيهي، محمود محمد.**أمن المعلومات الالكترونية**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

11- الهاشمي، مجدي. **تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.

12- الحمامي، علاء حسين، سكينة حسن هاشم، محمد علاء الحمامي، **أساسيات وتكنولوجيا شبكات الحاسوب**. عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2009.

13- الحناوي، محمد صالح وآخرون. **نظم وتكنولوجيا المعلومات في الأعمال في عصر التكنولوجيا**. مصر: الدار الجامعية، 2004.

14- الطيب، مولود زايد. **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع**.عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001.

15- الطيب، مولود زايد. **علم الاجتماع السياسي**. ليبيا: دار الكتب الوطنية،2007..

16- الطيب عيساني، رحيمة. **العولمة الإعلامية وأثارها على مشاهدي الفضائيات الأجنبية**.إربد: عالم الكتب الحديث،2010.

17- الطيب عيساني، رحيمة. **الوسائط التقنية الحديثة وأثرها على الإعلام المرئي والمسموع** .الرياض: جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج،2010.

18- الطيطي، خضر مصباح إسماعيل. **إدارة المعرفة التحديات والتقنيات والحلول**.عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2009.

19- الطيطي، خضر مصباح. **إدارة تكنولوجيا المعلومات**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2012.

20- الكندري، لطيفة حسين. **نحو بناء هوية وطنية للناشئة.** الكويت: المركز الإقليمي للطفولة والأمومة، 2007.

21- اللبان، شريف درويش. **تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية** .القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000.

22- اللامي، غسان قاسم داود وشكرولي البياتي أميرة. **تكنولوجيا المعلومات في منتظمات الأعمال الاستخدامات والتطبيقات**.عمان: مؤسسة الوراق، 2009.

23- المهتدي، سوسن زهير. **تكنولوجيا الحكومة الالكترونية**.الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.

24- المواجدة، بكر سميح. **التربية السياسية.** عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2010.

25- المكاوي، حسن عماد. **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات.** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997.

26- المكاوي، حسن عماد، محمود سليمان علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال.** مصر: مركز القاهرة للتعليم المفتوح، 2000.

27- المكاوي، حسن عماد والسيد ليلى حسين، **الاتصال ونظرياته المعاصرة.** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002.

28- المسلمي، إبراهيم عبد الله. **نشأة وسائل الإعلام وتطورها.** القاهرة:دار الفكر العربي، 2005.

29- المشاط، عبد المنعم. **التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات وقضايا** .العين: مؤسسة العين، 1988.

30- الصيروفي، محمد وعبد الغني حامد. **الاتصالات الدولية ونظم المعلومات.** مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة، 2006.

31- الصميدعي، محمود جاسم وبشير عباس العلاق. **مبادئ التسويق**.عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006.

32-العيسوي، عبد الرحمان. **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية.** الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2002.

33- العلي، عبد الستار وآخرون. **المدخل إلى إدارة المعرفة**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006.

34- العناتي، ختام ومحمد عصام طربية، **التربية الوطنية والتنشئة السياسية**.عمان: دار الحامد،2007.

35- السامرائي، قنديلجي وإيمان فاضل. **شبكات المعلومات والاتصالات** .عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2008.

36- السبيعي، فارس بن علوش بن بادي. **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013.

37- القزاز، بدر محمد السيد. **الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014.

38- الشمايلة، ماهر عودة وآخرون. **تكنولوجيا الإعلام والاتصال**. عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014.

39- الشريف، عمر أحمد أبو هاشم وآخرون.**الإدارة الالكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة** .عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013.

40- الشرقاوي، سعاد. **الأحزاب السياسية (أهميتها- نشأتها- نشاطها)**. القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005.

41- الخزرجي، ثامر كامل محمد. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**. عمان: دار مجدلاوي،2004.

42- بالحبيب، عبد الله. **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.

43- بوعلي، نصير. **التلفزيون الفضائي وأثره على الشباب في الجزائر**. الجزائر: دار الهدى للنشر، 2005.

44- بن نعمان، أحمد. **الهوية الوطنية:الحقائق والمغالطات**. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر، 1995.

45- بخوش، أحمد. **الاتصال والعولمة دراسة سوسيوثقافية** .الجزائر:دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.

46- دبلة، عبد العالي. **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة**. القاهرة: دار الفجر لنشر والتوزيع ، 2004.

47- دليو، فضيل. **مدخل إلى الاتصال الجماهيري**. قسنطينة: مخبر علم الاجتماع الاتصال،جامعة منتوري، 2003.

48- دليو، فضيل. **التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال (ntic/nict) المفهوم- الاستعمالات- الآفاق**. عمان: دار الثقافة، 2010.

49- درويش، عبد الرحيم. **مقدمة إلى علم الاتصال**. دمياط: مكتبة نانسي، 2005.

50- هتيمي، حسين محمود. **العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي**.عمان: دار أسامة للنشر، 2014.

51- زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية،2003.

52- زياني، صالح. " **معيقات الممارسة السياسية في الجزائر وأفاق تفعيلها**" في صالح زياني محررا " التحولات السياسية في الجزائر منظور سوسيو- اقتصادي.الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010.

53- زياني، صالح ومراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية- قضايا وإشكالات** - . الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع،2010.

54- زسمر، ريبيكا . ترجمة إمام وعماد الكرداوي،"**نحو حكومات منفتحة وتتسم بالشفافية خبرات دولية وأفضل الممارسات** "، جلوبال بارتنرز أند أسوسيتسن ،2011.

55- حمادة بسيوني، إبراهيم. **دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام**. القاهرة:عالم الكتب، 2008.

56- حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987.

57- كار نيكولاس، ترجمة كوثر محمود محمد. **التحول الكبير التغير من عهد إديسون إلى عهد جوجل**.القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر،2011.

58- كنعان، علي عبد الفتاح. **الإعلام والتنشئة الاجتماعية.** عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع،2013.

59- كنعان، علي عبد الفتاح . **الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية.**عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014.

60- كنعان، علي عبد الفتاح.**الإعلام والمجتمع.**عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2014.

61- لعقاب، محمد. **الانترنت وعصر ثورة المعلومات.** الجزائر: دار هومة، 1999.

62- لعقاب، محمد.**وسائل الإعلام والاتصال الرقمية.** الجزائر: دار هومة، 2007.

63- مهنا، محمد نصر. **تطور النظريات والمذاهب السياسية** .القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

64- مكاوي، حسن عماد وعاطف عدلي العبد. **نظريات الإعلام.**القاهرة:مركز بحوث الرأي والإعلام، 2007.

65- منيسي، أحمد. **التحول الديمقراطي في الدول المغرب العربي.**القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

66- منظمة هاريكار غير الحكومية، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية.**دهوك: مطبعة زانا،2007.

67- مصلح، عبير. **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد.** رام الله:الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، ط.3، 2013.

68- مفتاح، محمد دياب. **معجم مصطلحات نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.** القاهرة: الدار الجامعية، 1995.

69- مرتضى، محمد صلاح الدين عبد اللطيف. **دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2013 .

70- ناجي،عبد النور. **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية.** قالمة: منشورات جامعة 8 ماي 1954، 2006.

71- ناجي، عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر** .القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

72- نجم، نجم عبود. **إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**.عمان: مؤسسة الوراق ،2007.

73- نورالدين، عصام. **إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

74- صبري، هالة عبد القادر. " واقع إدارة المعرفة ومتطلبات الإبداع والتجديد في الإدارة العربية" في: **أثر إدارة المعرفة في أداء المنظمات بحوث محكمة منتقاة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2014.

75- عازة، محمد سلامة. **مهارات الاتصال** .القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ،2007.

76- عبد الجبار، حسين. **اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر**.عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

77- عبد الهادي، محمد. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها** القاهرة: دار الشروق، 1989.

78- عبد الحميد، حسين وأحمد رشوان. **العلاقات العامة والإعلام**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997.

79- عبد الحميد، محمد. **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**. القاهرة: عامل الكتب، ط.3، 1997.

80- عبد الحميد، محمد. **الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت**. القاهرة: عالم الكتب، 2007.

81- عبد الفتاح، فاطمة الزهراء.**المدونات الالكترونية والمشاركة السياسية**. القاهرة: دار العالم العربي، 2012.

82- عبد الرزاق، انتصار إبراهيم وصفد حسام الساموك. **الإعلام الجديد...تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**.بغداد: الدار الجامعية للطباعة والشر والترجمة، 2011.

83- عزب، خالد. **الهوية والإعلام مستقبل المجتمعات وتدفق المعلومات**. مصر: مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، 2001.

84- عيساني، رحيمة الطيب. **مدخل إلى الإعلام والاتصال المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية** . الجزائر: مطبوعات الكتاب الحديثة، 2008.

85- عليان، ربحي مصطفى ، محمد عبد الديس. **وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط.2، 2003.

86- علم الدين، محمود. **تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة**. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2005.

87- عرحون، محمد بهي الدين .**الفضاء الخارجي واستخداماته السلمية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1996.

88- فالح، عبد الجبار. **الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**.القاهرة: دار الأمين، 1995.

89- قنديلجي، عامر إبراهيم. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2002.

90- قنديلجي، عامر إبراهيم والسامرائي، إيمان فاضل. **شبكات المعلومات والاتصالات**.عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008.

91- رأفت، رضوان. **عالم التجارة الالكترونية** .القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، 1999.

92- ربحي عليان، مصطفى وعدنان محمود الطوباسي. **الاتصال والعلاقات العامة**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005.

93- ربحي، عليان مصطفى. **إدارة المعرفة**.عمان: دار صفاء، 2011.

94- رجواني، عبد النبي. **الانترنت والديمقراطية إنعاش وتجديد أم تقويض وتأزيم**، سلسة شرفات الزمن، منشورات الزمن، 2011.

95- ردمان الدناني، عبد المالك. **الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2003.

96- شاهين، بهاء. **الانترنت والعولمة**. القاهرة: عالم الكتب، 1999.

97- شاهين، هبة. **التلفزيون الفضائي العربي**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008.

98- شطاح، محمد. **قضايا الإعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والايديولوجيا**. الجزائر: دار الهدى، 2006.

99- شيللر، هربرت أ. ترجمة عبد السلام رضوان، **المتلاعبون بالعقول**.الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999.

100- شكري، عبد المجيد. **تكنولوجيا الاتصال الجديد في إنتاج البرامج في الراديو والتلفزيون** .القاهرة: دار الفكر العربي، 1996.

101- خوري، نسيم. **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية**.بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2005.

102- خطاب، سمير **التنشئة السياسية والقيم**. القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2004.

103-غيطاس، جمال محمد. **الديمقراطية الرقمية**.القاهرة: دار النهضة مصر، 2006.

104- خضير، شعبان. **مصطلحات في الإعلام والاتصال**. الجزائر: دار اللسان العربي، 2001.

ب -: باللغة الأجنبية:

1- C. Misuraca Gianluca, **e-Governance in Africa From Theory to Action** .Canada: International Development Research Centre, 2007.

2-Enrico masala, antonio servetti and juan carlos de martin, **multimedia communications over wireless mesh networks**. new York :auerbach publications,2007.

3-Panganiban, Rik. « e- democracy and the united national: using information communications technologies to increase access to information and participation within the un system", center for united nations reform education, 2004.

ثالثا: المجلات: أ- باللغة العربية:

1- أبو عرقوب، إبراهيم أحمد و إبراهيم محمد الجوارنة. " أثر وسائل الدعوة وأساليب الاتصال في زيادة تدين طلبة قسم الدعوة والإعلام الإسلامي في كلية الشريعة "، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، المجلد.7، العدد.3.(2011).

2- آيت مبارك، سامية. التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة** ، العدد .33.(2016).

3- أسعد، نصار نصار."طرق الاتصال التربوي (السمعية والبصرية) دراسة موضوعية في الحديث النبوي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد.26، العدد الثاني. (2010).

4- أسعد، سلام خطاب." الإعلام وصناعة الرأي العام دراسة وصفية لأساليب ومسالك صناعة الرأي العام"، **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد. 17. (2013).

5- أسعيد، مصطفى. " التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمقراطي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد.24. (2012).

6- إبراهيم عبد السلام وآخرون. "دور الحاسب الآلي في التنمية الإدارية"، **مجلة الإدارة العامة**، العدد 50. (1986).

7- الأغا، ناصر جاسم و أحمد غنيم أبو الخير ." واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة القدس المفتوحة وإجراءات تطويرها"، **مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)** المجلد.16، العدد. 1 .(2012).

8- البسام، بسام عبد الله. " الحوكمة الرشيدة :المملكة العربية السعودية حالة دراسة "، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد.11، جانفي. (2014).

9 - البستنجي، غالب محمد . "أثر كفاءة نظم المعلومات التسويقية في اكتساب الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الأردنية"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد التاسع.(2010).

10- البصراتي، محمد نور السيد علي. " دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية (مصر نموذجا)" ، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد.12، نوفمبر.(2014).

11- البغدادي، عادل عادي و هاشم فوزي العبادي، علي رزاق جياد العابدي. " أثر إدارة المعرفة في إعادة هندسة عمليات منظمة الأعمال دراسة تطبيقية في معمل إطارات بابل"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد.5، العدد. 21. (2008).

12- الدبيسي، عبد الكريم علي وزهير ياسين الطاهات ." دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية "، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد.40، العدد.1.(2013).

13- الدسوقي، عبدوه إبراهيم. **التلفزيون والتنمية**. الإسكندرية: دار الوفاء، 2004.

14- الدرهوبي، محمد الهادي. "الوسائط المتعددة من التقليدي إلى الالكتروني "، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد.8،السنة الرابعة.(2009).

15- الهماش، متعب بن شديد بن محمد. "الرأي العام الالكتروني"، **مجلة الأمن والحياة**، العدد. 304. (1428).

16- الوحيشي، علي مصباح محمد." دور الإعلام الجديد في التنشئة السياسية، دعم ثقافة المواطنة، ترسيخ الثقافة الدستورية"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**،العدد. 16 سبتمبر (2015).

17- الوردي، زكي حسين. " صحافة المدونات الالكترونية على الانترنت عرض وتحليل"، **الباحث الإعلامي**، العدد.3 حزيران (2007).

18- الزلمي، بسام أحمد. " دور النقود الالكترونية في عمليات غسيل الأموال"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد. 26، العدد الأول. (2010).

19- الطائي، علي حسون وعلاء دهام حمد. "أبعاد الحاكمية المحلية في العراق دراسة ميدانية في المجلس المحلي لقضاء المحمودية"، **مجلة كية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ،العدد.25 (2010).

20- الطيار، فهد بن علي." شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة "تويتر نموذجا" دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الملك سعود "، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد 31، العدد61. (2014).

21- اللامي، غسان قاسم داود. "تحليل مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، دراسة استطلاعية في بيئة عمل مراقبة"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.(2013).

22- المقداد، محمد." دور مناهج التعليم الجامعي في التنشئة السياسية(جامعة آل البيت: حالة دراسة ميدانية)"، **أبحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد. 24. (2008).

23- العادلي، فاروق محمد. " التنشئة الاجتماعية الأسرية للطفل القطري"، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية** ،العدد. 7. (1984).

24- العوامله، عبد الله أحمد وخالد حامد شنيكات."درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،المجلد .39، العدد.2 (2012).

25- العفوري، عبد الواحد. "أوضاع إدارة الحكم وأثرها في التنمية في اليمن"**بحوث اقتصادية عربية**، العدد. 65.(2014).

26- العقون، سعاد ." تأثير دور الأسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق دراسة ميدانية لتلاميذ المدرسة الأساسية "، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد.6 ، جانفي.(2012).

27- العربي، العربي. " مستقبل الإعلام بين التطور التكنولوجي وصناعة التغيير "، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد العاشر (2015).

28- الشيخ، الداودي . " الإبداع كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة" ،**مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**،المجلد.3، العدد.17(2008).

29- الشيخ علي، سمير." مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد. 30، العدد. 1 و 2. (2014).

30- الشماس، عيسى. " تأثير الفضائيات التلفزيونية الأجنبية في الشباب- دراسة ميدانية على طلبة كلية التربية بجامعة دمشق"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد. 21، العدد.2.(2005).

31- الشمري، محمد جبار وحامد كريم الحدراوي. " عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي دراسة تحليلية لأراء عينة من المؤسسات الرقمية"، **الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد. 2، العدد .10. (2008).

32- الفارس، سليمان. " دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المنظمات – دراسة ميدانية على شركات الصناعات التحويلية الخاصة بدمشق- "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد.2. (2010).

33- الصائغ، نجاة محمد سعيد. " دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام"، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد. 2، العدد. 9، أيلول (2013).

34- القريوتي، موسى قاسم وآخرون. " دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة في شركة زين للاتصالات الخلوية "، **دراسات العلوم الإدارية**، المجلد.41، العدد.1 (2014).

35- باي, أحمد ورانية هدار. " دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد .11 ، جوان.(2017).

36- بوبوش، محمد. " الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات"، **المجلة الدولية**، العدد.3.(2007).

37- بوحصي، مجدوب سفيان بن عبد العزيز. " واقع وأفاق البنوك الالكترونية (مع الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر)"، **المجلة الدولية للمعلوماتية**، المجلد الثاني، العدد الثالث.(2013).

38- بومايلة، سعاد وفارس بوباكور. "أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية"، **مجلة الاقتصاد المناجمنت**، العدد.3 مارس. (2004).

39- بوريش، رياض."الحكم الراشد والدول النامية مقاربة نظرية "، **دراسات إستراتيجية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد.15.(2011).

40- بيبيمون، كلثوم ." الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية بين ضرورة التأصيل وأولويات التغيير – مقاربة سوسيولوجية "، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد. 29، (2008).

41- بلحضري، بلوفة ." الأسرة، التلفزيون والتنشئة الاجتماعية "، **مجلة الحوار الثقافي**، عدد خريف وشتاء (2013).

42- بلعايش، ميادة وحياة بن اسماعين، " مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 16، ديسمبر.(2014).

43- بلعيور، الطاهر" المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد .10، نوفمبر .(2006).

44- بن أم السعد، فتيحة ونعيمة يحياوي . "دور تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصال في تحسين نظام الخدمة العامة في ظل الحكومة الكترونية"، **المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة**، المجلد. 4، العدد.11 ، تشرين الثاني. (2014).

45- بن بريكة، عبد الوهاب وزينب بن التركي." أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية "، **مجلة الباحث**، العدد .7.(2009- 2010) .

46- بن جيلالي، عبد الرحمان. " عوائق قيام الحكم الراشد في الجزائر "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد 8، العدد.2.(2015).

47- بن يوسف، أحمد ومنير نوري. " معوقات توظيف التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية "، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد.14. (2016).

48- بن يحي، عبد القادر علي. " تأثير فعالية الحكومات على التنمية الاقتصادية للأقطار العربية"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد.12، جوان.(2014).

49- بن عبد العزيز، خيرة. "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، **مجلة المفكر**، العدد.8. (2013).

50- بن عيسى، ليلى."الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد. 14، ديسمبر.(2013).

51- بن عيسى، محمد المهدي وجمال كانون. " مستخدمي الانترنت في المجتمع الجزائري بين الهوية المستقلة والهوية المغتربة – دراسة لعينة من مستخدمي الانترنت بمدينة ورقلة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي الأول حول: الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 27 – 28 فيفري 2011.

52- بعزيز، إبراهيم. "دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد.31. (2011).

53- بركو، مزوز." التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية الخصائص والسمات"، **مجلة شبكة العلوم النفسية العربية**، العدد.21-22 .(2009).

54- بخيث، حيدر نعمت. "الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة"، **الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد. 9، العدد.28.(2013).

55- بخوش، صبيحة." تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد. 23 مارس (2016).

56- جاسم محمد، أحمد . "مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق"، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، العدد.19.(2011).

57- جبوري، ندى إسماعيل ."أثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المنظمي دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ،العدد.22.(2009).

58- جيدور، حاج بشير . " أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد. الخامس عشر، جوان. (2016).

59- داسي، وهيبة. " دور إدارة المعرفة في تحقيق ميزة تنافسية دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية السورية "، **مجلة الباحث**، العدد. 11 .(2012).

60- دهمان، أحمد. " اللغة العربية الصلة الحية بين حاضر الأمة وتراثها الزاخر"، **مجلة التراث العربي**، العدد.102.(2006).

61- دنداني، محمد أمين. "جودة وأفاق الخدمة العمومية بالجزائر في ظل الحكومة الالكترونية والنقالة"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد الاقتصادي، المجلد الأول، العدد22. ماي (2015).

62- دراجي، السعيد. " التلفزيون والأطفال...الايجابيات المأمولة والانعكاسات السلبيات المحذورة"، **التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد.26.(2013).

63- دراجي، كريمو وزهير بن دعاس." تحليل تطور استخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الالكترونية atci & arts في النظام المصرفي الجزائري "، مجلة **revue d'économie et de statistique appliquée**، المجلد 13، العدد2.(2016).

64- درقاوي، عبد القادر شريف. "الفيس بوك في الوطن العربي: دراسة علمية لظاهرة المنظمات الافتراضية"، **مركز جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد. 1 يناير.(2015).

65- زياني، صالح. " تشكيل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد.17. (2007).

66- زيدان، محمد. " دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك"، **مجلة الباحث**، العدد.2. (2003).

67- زروق، ياسمينة وديعة حبه." دور المدرسة في ترسيخ أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد.4. (2014).

68- زرقون، محمد والحاج عرابة." أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد.1، ديسمبر.(2014).

69- زغو، محمد. " أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**،العدد. 4.(2010).

70- حاج سعيد، عبد الله. " تقييم نظام الحكومة الالكترونية في الجزائر"، **مجلة الإنسان والمجال**، العدد. 2. (2015).

71- حديد، يوسف ونصيرة براهمة. " تكنولوجيا الاتصال الحديثة واختراق الخصوصية الثقافية للأسرة الحضرية الجزائرية "، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد. 17 ديسمبر.(2014).

72- حسين، يسرى محمد. " تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحسين مستوى أداء الخدمة الفندقية (دراسة تطبيقية في فندق السدير)"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد .25.(2010).

73- حسين محمد، أحمد إسماعيل. "القمر الاصطناعي العربي ودوره في تطوير الخدمة الإخبارية بالقنوات الفضائية التلفزيونية، قناة الشروق الفضائية السودانية أنموذجا"، **مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية**، المجلد.13، العدد.2.(2012).

74- طلحي، فاطمة الزهراء. " أهمية تدريب الموارد البشرية لتفعيل الإدارة الالكترونية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد. 34، 35 ، مارس (2014).

75- طعان، صادق علي." الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية "، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد. 4، العدد 13. (2009).

76- كامل محمد، ثامر ."العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي "، **مجلة العلوم السياسية**،العدد .37،(2008).

77- كاظم ، ثائر رحيم. "العولمة والمواطنة والهوية "(بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني المحلي في المجتمعات"، **مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية**، العدد.1، المجلد.8.(2009).

78- كبيري، فتيحة وأحمد سماحي. " تحديث وعصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر في ظل معطيات الاقتصاد الرقمي"، مجلة , **lés cahiers du mecas** ,n°14,juin (2017).

79- كورتل، فريد. "الإدارة الفعالة للمعرفة: مصدر لتحقيق الميزة التنافسية في ظل المحيط الاقتصادي الجديد "، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد.12. (2007).

80- كلو، صباح محمد، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على المؤسسة المعلوماتية"، **مجلة مكتبة الملك فهد** الوطنية، المجلد6، العدد2.(2001-2000).

81- كربالي، بغداد. " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر" ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد الثامن، جانفي (2005).

82- لحمر، خديجة. " تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة "، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد.18. (2015).

83- لكريني، إدريس. "دور المعلومات والاتصالات في إدارة الأزمات الدولية "، **مجلة رؤى إستراتيجية**، المجلد الثاني، العدد. 5 (2014).

84- لعرج مجاهد، نسيمة ومصطفى طويطي. " إستراتيجية إقامة الحكومة الالكترونية: المحاولة الجزائرية "، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، العدد الثالث، جوان (2016) .

85- مولاي، لخضر عبد الرزاق وشعيب بونوة، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر –" ، **مجلة الباحث**، العدد.7.(2001-2000).

86- موراي، جانيت ."التلفزيون الرقمي وأشكال السبير دراما"، ترجمة بدر السيد سليمان الرفاعي، **مجلة علم المعرفة**،العدد. 338.(2007).

87- منصوري، كمال وعيسى خليفي. " اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد، 4.(2006).

88- منصور، عصام. " المدونات الالكترونية مصدر جديد للمعلومات "، **دراسات المعلومات**، العدد.5. (2009).

89- معاوي، وفاء. " تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الإلكترونية "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد. 10.(2015) .

90- معو، زين العابدين ومبروك ساحلي. "سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها "، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد .11، جوان.(2014).

91- معراج، هواري و يوسف وينتن. " دور نظم المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية دراسة في القطاع الصناعي الجزائري"، **مجلة rist** ، العدد.2. (2004).

92- مريزق، عدمان." الحوكمة الالكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد. 5، العدد.10.(2014).

93- نجم، طه عبد العاطي وأنور بن محمد الرواس. " العلاقة بين تعرض الشباب العماني لوسائل الإعلام الجديدة ومستوى المعرفة السياسية – دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الانترنت – "، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد. 4.(2011).

94- نعمون، وهاب. " النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية "، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد. الرابع (2008).

95- نظير، مروة." دور مؤسسات الإعلام الجديد في التنشئة السياسية الثورة المصرية نموذجا"، المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2012.

96- سايح، بوزيد . "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، **مجلة الباحث**، العدد.10،(2012).

97- سالم، محمد زيدان وآخرون. " دور الإبداع التسويقي والتكنولوجيا في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك العامة في محافظات قطاع غزة من وجهة نظر العملاء "، **مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية**، المجلد. 13،العدد. 2.(2011).

98- سالمي، جمال. " سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد.8، جوان.(2005).

99- سوالمية، عبد الرحمان." أشكال الوسائط التكنولوجية الحديثة وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية لدى الشباب- دراسة ميدانية على شباب ولاية باتنة-"، **دراسات نفسية وتربوية**،عدد.14،(2015).

100- سياب، حكيم."التعليم الالكتروني الجامعي في الوطن العربي – التحديات والأفاق – "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد.6.(2009).

101- سلاطنية، رضا. " التنشئة الاجتماعية في الأحياء العشوائية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد.7. (2012).

102- سلامي، نادية. " الإدارة الالكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر (الدور والتحديات)" ، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد. 2، العدد. الرابع. (2015).

103- عاشور، عبد الكريم. "دور الحكم الالكتروني في مكافحة الفساد الإداري الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا "، **مجلة المفكر**، العدد.11. (2014).

104- عبابسة، سمية. " وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد. 6، ديسمبر. (2016).

105- عباسي، نعمان. "الحكم الراشد وأولويات ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر"، **الباحث الاجتماعي**، العدد.10، سبتمبر. (2010).

106- عباس، عمار. " التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد. 12، جوان.(2014).

107- عبد النور، ناجي. "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر – دراسة حالة الأحزاب السياسية في الجزائر-"، **مجلة المفكر**، العدد. الثالث. (2013).

108- عبد الصادق، عادل. "الفضاء الالكتروني والرأي العام تغير المجتمع والأدوات والتأثير"، **سلسلة قضايا إستراتيجية**، العدد.1. (2011).

109- عبده مصطفى، محمود يوسف. **مقدمة في العلاقات العامة**. القاهرة: ذ.د.ن، 2004.

110- عوفي، مصطفى وزينب عمراني. " الهوية الوطنية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة "، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد.4. (2012).

111- عوض، عاطف محمود. " دور إدارة المعرفة وتقانتها في تحقيق التطوير التنظيمي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد. 28، العدد.1. (2012).

112- عزري، أمال وجمال بن زروق. " استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر الشبكات الاجتماعية الالكترونية (دراسة ميدانية على جمعيات المجتمع المدني في ولاية سكيكدة)"، **مجلة أفاق للعلوم**، العدد. السابع، مارس. (2017).

113- عيساني، رحيمة الطيب. "الصراع والتكامل بين الإعلام الجديد والإعلام التقليدي"، **الباحث الإعلامي**، العدد. 20. (2013).

114- علوان، قاسم نايف. " تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري دراسة ميدانية"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد.7. (2007).

115- علاوتة، حاتم سليم وآخرون. " دور الإعلانات التلفزيونية في التنشئة الاجتماعية لأطفال ما قبل المدرسة دراسة ميدانية على عينة من أولياء الأمور في محافظة إربد"، **أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد.27، العدد.3.(2011).

116- علي، أحمد. " مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد. 28، العدد الأول (2012).

117- عصام، خلود ومحمد إبراهيم. "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، (2013).

118- عرابة، الحاج ومحمد زرقون."عصرنة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر: تجربة بطاقة الشفاء"، **مجلة الباحث الاقتصادي**، العدد.2. (2014).

119- عرابة، رابح. "دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية – مع الإشارة إلى حالة مصر "، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد.6.(2009).

120- عرابة، رابح. " دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري "، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد.8.(2012).

121- فرحات، أحمد. " التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية مستوى الطموح عند الإنسان"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد. 17. (2014).

122- صولح، سماح. " إدارة المعرفة وتسيير الكفاءات مستلزمات لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد.9 (2010).

123- قارح، سماح. "التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العددان الثاني والثالث، جانفي، جوان. (2008).

124- قدوري، سحر." الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد. 7.(2009).

125- قوي، بوحنية وبوطيب بن ناصر،" الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية "، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد. الرابع. (2014).

126- قوي، بوحنية وعبد المجيد رمضان. "الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد الخامس، العدد الأول (2016).

127- قنيفة، نورة. " ممارسات الشباب الجامعي للمواطنة الرقمية عبر شبكات التواصل الاجتماعي الفايسبوك نموذجا دراسة ميدانية تحليلية بجامعة أم البواقي"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد 12 نوفمبر.(2014).

128- رمضان، عبد المجيد. " الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)" **، دفاتر السياسة والقانون**، العدد.16 جانفي.(2017).

129- شادلي، شوقي. " أثر حجم المؤسسات الصغيرة في درجة تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال"، **مجلة الباحث**، العدد.17. (2010-2009).

130- شاهد، إلياس وآخرون. " تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية**، العدد.3. (2016).

131- شيخاني، سميرة ."الإعلام الجديد في عصر المعلومات"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد. 26، العدد. 1 و2. (2010).

132- شندي، أديب قاسم. " الصيرفة الالكترونية أنماط وخيارات القبول والرفض"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد.27 .(2011).

133- شنوفي، نورالدين وخليل مولاي. " الاتجاه نحو إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر: الانجازات والمعوقات تجربة قطاع الضمان الاجتماعي"، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، العدد.10 .(2016).

134- شيشون، بوعزيز . " أهمية الأسس الإستراتيجية والتكنولوجية في تطبيق إدارة المعرفة . دراسة تحليلية لأراء إطارات المديرية الجهوية للصندوق الوطني للسكن بولاية بسكرة – الجزائر "، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، العدد. 10، ديسمبر.(2011).

135- شعبان، خالد رجب وغادة عودة حجازي. " التنشئة السياسية وعلاقته بتوكيد الذات لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة رفح"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد.21، العدد. 3. (2013).

136- شعباني، مالك. "دور التلفزيون في التنشئة الاجتماعية "، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،العدد.7، جانفي. (2012).

137- شرع الله، إبراهيم. " دور العوامل السوسيوثقافية في تأسيس الثقافة المجتمعية لدى الشباب"، **مجلة الشباب والمشكلات الاجتماعية**، العدد. 1. (2013).

138- تريكي، حسان." التجربة الجزائرية في مجال تكنولوجيا المعلومات محاولة لتشخيص الاختلالات وتقييم للانجازات "، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد. 7، الجزء 2، جوان. (2017).

139- خالد إبراهيم، يسرى. " التلفزيون الرقمي والتلفزيون التفاعلي تقنيات عمليات الاتصال وتطورها دراسة نظرية في بنية الاتصال الحديثة"، **الباحث الإعلامي**، العدد. 9- 10. (2010).

140- خلوط، فوزية ." برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد. 29، فيفري. (2013).

141- خلايفية، نصيرة. "التفاعل بين الانحراف ووسائط التنشئة الاجتماعية "، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد. 6.(2010).

142- ظهير، شهيناز . " تنمية المهارات عبر الأقمار الصناعية"، **مجلة القسم العربي**، العدد.17، (2010).

143- غالم، عبد الله ومحمد قريشي. "دور تكنولوجيا المعلومات في تدعيم وتفعيل إدارة علاقات الزبائن"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد .10، ديسمبر.(2011).

144- غربي، محمد. "الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص أفريل. (2011).

ب- باللغة الأجنبية:

1- Anwar,m.mousa, "prospective of fifth generation mobile communicationù " ,**international journal of next generation networks (i.j.n.g.n)**,vol.4,no 3,sptember(2012)

2 - bengannet ,Zouhier." vers une nouvelle stratégie de développement :et l'état –nation a la bonne gouvernance le cas tunisien ,**insaniyat,** n°5 ,39-40 janvier-juin (2008) .

3 - Bouriche , Riadh ." droits de l'homme et bonne gouvernance : une approche de développement **", cahies politique et droit,** n5, juin .(2011) .

4 - Bouriche ,Riadh . « gouvernance et médias : une relation étroite » ,**revue elmofaker** ,n°07.(2011) .

5- Bruce John graham ,amos tim plumptre." principles for good governance in the 21 st century", policy brief , no.15,**instutite on governance Ottawa**, Canada, august.(2003).

6 - C.s patil,r.r karhe,m.a aher. " review on generations in mobile cellular technology " **international journal of emerging technology and advanced engineering**,volume2,lssue10,October (2012).

7 - coleman Stephen,donald f.norris. « a new agenda for e- democracy »,**oxford- internet institute forum discussion paper**, no.4,january,(2005).

8 - Chadwick, Andrew « bringing e-democracy back in why it matters for future research on e-governance", **social science compute, review**,vol.21,no.4.(2003).

9 - chakraborty Aditi,"a study on third generation mobile technology(3G) and comparison among all generations of mobile communication", **international journal of innovative technology & adaptive management(uitam)**,volume.1,lssue.2,November.(2013).

10 - edosomwan ,Simeon, sitalast shmi kalangot doriane kouane , jonelle wotson , tom seymour, "the history of social media and its impact-on business", **the journal of applied management and entrepreneurship** ,vol.16,n.3(2011).

11- Fortas, Fatiha, « le e-administration un levier indispensable pour la modernisation publique en Algérie »,

مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة -2- ، العدد 16 جوان (2017).

12 - Fred c lunenbury,"communication: the process barriers, and improving effectiveness " **schooling**, volume1, number1, (2010).

13 - Djilali, idoughi .djilali abdelhakim , "towords an Algerian –government strategy and achievements", **international journal of e business and e government studies** , vol,5,no 1, (2013).

14- khouri ,Ali m al –« e-voting in uae.fnc elections: a case study**", information and knowledge management**, vol. 2, n.06, (2012).
15- Kaufman, daniel, aart kraag,Massimo mastruzzi ." governance matters viii aggregate and individual governance indicators 1996-2008",**policy research working paper 4978**,the world bank development research group macroeconomics and growth team, june ,(2009).
16- kumar Amit ,yunfei liu,jyotsna sengupta divya,"evolution of mobile wireless communication networks :1g to 4 g ",**iject** vol.1,lssue.1,desemeber. (2010).
17- Linder, ralf and riehm,ulrich," broadening participation throught e-petitions? An empirical study of petitions to the german parliament ", **policy &internet**, volume. 30, issue. 1, article. 4 (2011).
18- Muhammad farooq ,Muhammad ishtiaq Ahmed Usman mai "future generation of mobile communication networks ", **academy of contemporary research journal**, volume 2,issue1,(2013).
19- pledel ,iannis . " lés nouvelles logiques d'expression :blogs et journalisme participatif, vers une e- démocratie ? la démocratie a l'épreuve de la société numérique", éditions Karthala,(2007).
20- rostiashvili Ketevan , " information society and digital democracy –theoretical discourse ",**scientific journal in humanities**,1(1)11-15,(2012).
21- Thomas, M.a. " what do the world wide governance indicators measure? **European, journal of développement research,** vol.22, 1, (2010).
22- umeda Narumi,toru otsu,and tatsuro masamura"special feature: fourth-generation wireless overview of the fourth génération mobile communication system ",**ntt technical review**,vol.2,no.9,September. (2004).

رابعا: الرسائل الجامعية: أ- باللغة العربية:

1- أبو هربيد، نفين محمد . **دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الأزهر: قسم العلوم السياسية، 2010.

2- أبو زيد، طاهر حسن. **دور المواقع الاجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثرها على المشاركة السياسية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012.

3- أزروال، يوسف. **الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2009.

4- أحمد إبراهيم، شيماء أنور. **مدى تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية على تولي المرأة المناصب الإدارية العليا في منظمات القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات المرأة .جامعة النجاح الوطنية نابلس،: بكلية الدراسات العليا ،2014.

5- أيت عكاش، سمير. **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012 – 2013 .

6- إمنصوران، سهيلة . **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2006.

7- البياتي، رشيد. **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد .عمان: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2008.

8- الجباوي، إبراهيم فواز. **الإعلام في الأزمات**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه . سوريا: جامعة سنت كليمنست العالمية،2009.

9- الجوزي، ذهبية. **الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير. جامعة الجزائر -3- : قسم علوم التسيير،2012-2013.

10- الميمان، بدرية بنت صالح بن عبد الرحمان. **دور الأم المسلمة في التنشئة السياسية للأبناء في ضوء متغيرات العصر**، بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية، جامعة طيبة: كلية التربية والعلوم الإنسانية، قسم أصول التربية، 2008.

11- السند، عبد الرحمان بن عبد الله. **أحكام تقنية المعلومات "الحاسب الآلي وشبكة المعلومات (الانترنت)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: قسم الفقه المقارن، 1424-1425.

12- العابد، هناء. **التنشئة الاجتماعية ودورها في نمو التفكير الإبداعي لدى الشباب السوري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علم الاجتماع . جامعة st.clements العالمية: قسم علم الاجتماع ، 2010.

13- العاني، إيمان.**البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006-2007.

14- الشايب، محمد." **الحكومة الالكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2008- 2009.

15- الشرافي، رامي حسين حسني. **دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني**. رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط . جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012.

16- الغامدي، محمد بن عبد الله بن محمد. **فاعلية استخدام البث الفضائي المباشر الموجه في تدريب الطلاب عن بعد في المملكة العربية السعودية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المناهج و التدريس/تكنولوجيا التعليم. الجامعة الأردنية: هيئة الدراسات العليا،2006.

17- باري ،عبد اللطيف. **دور ومكانة الحكومة الالكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013- 2014.

18- بوزبرة، سوسن. **علاقة مراكز إعادة التربية بالعود لدى الأحداث المنحرفين- دراسة ميدانية في مراكز إعادة التربية بالأبيار**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع الجنائي. جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2008-2009 .

19- بوركوة ، عبد المالك. " **إدارة المعرفة كمدخل لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية لشركة نجمة للاتصالات**". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011- 2012.

20- بومعيزة، السعيد. **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب- دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال، 2005- 2006.

21- بوعيشة،أمال. **جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدى ضحايا الإرهاب بالجزائر – دراسة ميدانية ببلدية براقي دائرة الحراش –الجزائر العاصمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس. جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2013-2014.

22- بوطرفاس، محمد. **الحملات الانتخابية دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم. جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

23- بوصنوبرة، عبد الله. " **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمات الاجتماعية في مجال رعية الشباب**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2010-2011.

24- بوروني، زكرياء. **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية . جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010/2009.

25- بوخنوفة، عبد الوهاب. **المدرسة، التلميذ و المعلم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال التمثل والاستخدامات دراسة على عينة من التلاميذ والمعلمين في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسية والإعلام والاتصال، 2006-2007.

26- بوضياف، محمد. " **مستقبل النظام السياسي الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.

27- بلوصيف، الطيب. **المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو- سياسية الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع . جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012، 2013.

28- بلقيدوم، صباح." **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (ntic) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير. جامعة قسنطينة 2: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012-2013.

29- بن عيسى، قواسم. **استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الراشد – دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة التشريعية السادسة (2012-2007)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال .جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2012-2013).

30- بن شعبان، رمضان. **الديمقراطية الالكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2009-2010.

31- بختي، إبراهيم. **دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق – دراسة حالة الجزائر**-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002-2003.

32- داسي، وهيبة. **أثر الثقافة التنظيمية على إدارة المعرفة دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم. جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014.

33- دباغي، صارة. **الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر 1999- 2007**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة أل البيت: معهد العلوم السياسية، 2008- 2009.

34- هارون، مليكة. **الاتصال في أوساط الشباب في ظل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال دراسة ميدانية تحليلية على عينة من شباب، تيبازة خلال صيف 2004**، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر: قسم علوم الإعلام والاتصال،2004- 2005.

35- هواري، حمزة. **مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء العمومي دراسة المجتمعات الافتراضية الجزائرية على الفايسبوك وتناولها لقضية الفساد في سوناطراك "صفحة راديو طروطوار نموذجا"** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر: كلية علوم الإعلام والاتصال، 2013-2014.

36- هلالي، وليد. **الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال mobilis**، رسالة مقدمة لنل شهادة الماجستير في العلوم التجارية. جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2008- 2009.

37- وعيل، ميلود . **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية- دراسة مقارنة خلال فترات 1990-2010**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر- 3-: قسم العلوم الاقتصادية،2013- 2014.

38- زلماط، مريم." **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية دراسة حال بسوناطراك فرع sth**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009- 2010.

39- حاجي، فطيمة. **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر الفترة 2005-2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014.

40- حاحة، عبد العالي." **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2013.

41- حجازي، هيثم علي إبراهيم. **قياس أثر إدراك إدارة المعرفة في توظيفها لدى المنظمات الأردنية دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين العام والخاص باتجاه بناء أنموذج لتوظيف إدارة المعرفة،** أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في الإدارة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا: كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، 2005.

42- حمدي، محمد الفاتح . **استخدامات تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاساتها على قيم الشباب الجامعي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص دعوة وإعلام. جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2008 - 2009.

43- حسين،عبد القادر. **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011-2012.

44- حرب، نعيمة محمد. **واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال. الجامعة الإسلامية: كلية التجارة، 2011.

45- كرغلي، أسماء. **اليقظة التكنولوجية كأداة لزيادة القدرة التنافسية للبنوك دراسة مرجعية مقارنة للبنوك العاملة بمقر ولاية البويرة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية. جامعة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013- 2014.

46- لوصيف، عمار. **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2008-2009.

47- لعمارة، يحي محامد. **الحالة المدنية في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من بلديات الوطن**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديموغرافيا. جامعة وهران 2: كلية العلوم الاجتماعية، 2014- 2015.

48- لعقاب، محمد. **مجتمع الإعلام والمعلومات، دراسة استكشافية للأنترنيتيين الجزائريين** ،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر: كلية الآداب واللغات، 2000- 2001.

49- لشهب، الصادق." **دور الابتكار في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية في الشركة المدنية للهندسة بتقرت** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير . جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014- 2015.

50- ماضوي، مريم. **تأثيرات الهاتف النقال على أنماط الاتصال الاجتماعي لدى الطالب الجامعي – طلبة جامعة قسنطينة أنموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية،2012-2013.

51- مناصرية، ميمونة . **هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور أساتذة جامعة بسكرة**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2011-2012.

52- منصر، خالد. "**علاقة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة باغتراب الشباب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة باتنة** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال. جامعة الحاج لحضر باتنة: قسم العلوم الإنسانية، 2011-2012.

53- معالي، خالد أمين عبد الفتاح. **أثر الصحافة الالكترونية على التنمية السياسية الفلسطينية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)من عام 1996- 2007**. رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية .جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2008.

54- مصباح، عامر. **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2007-2008.

55- مرزود، حسين. **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر- 3-: كلية العلوم السياسية، 2011- 2012.

56- ناجي، عبد النور. **تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري1989-2004** " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة منتوري ، قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2004.

57- نوي، طه حسين. **التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة بمنظمة الأعمال حالة المديرية العامة لمؤسسة اتصالات الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير . جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.

58- سايح، بوزيد . **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013.

59- عامر، بشير." **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك – دراسة حالة الجزائر**- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2011-2012.

60- عبان، عبد القادر. **تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة**، أطرحة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في علم الاجتماع. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2015-2016.

61- عبد الكريم، عاشور. "**دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009- 2010.

62- عبدو، مصطفى. **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة (حالة الجزائر1995-2006)**" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008.

63- علوطي، لمين ." **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007-2008.

64- عمران، العربي. **دور إدارة المعرفة في تحسين الأداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات somiphos ب تبسة،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012-2013.

65- عتروت، وردة . **التنشئة الاجتماعية للأطفال غير المتمدرسين في الشارع دراسة ميدانية للأطفال النشطين بالشارع في الجزائر العاصمة،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر: معهد علم الاجتماع، 2002-2003.

66- فكرون، عبد الحق. **أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري دراسة في حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013- 2014.

67- فلاح، أمينة. **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، 2011-2010.-

68- فرج، شعبان. **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2010-2000)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2011- 2012.

69- صراع، كريمة. " **واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية. جامعة وهران:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013- 2014.

70- شايب، محمد. **أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.

71- خويلد، عفاف. **فاعلية النشاط الترويجي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية**، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، 2008- 2009).

72- خشمون، محمد. **مشاركة مجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع. جامعة قسنطينة : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010-2011.

ب- باللغة الأجنبية:

1 - Benabderrahmane, Yasmina . **Management des connaissances, déploiement des TIC et GRH des organisations: cas de l'Algérie,** Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion . l'Université Paul Valéry- Montpellier III : Arts et Lettres, Langues et Sciences Humaines et Sociales école doctorale, 2012.

2- Eerikki , mäki . **exploring and exploiting knowledge research on knowledge processes in knowledge- intensive organizations**. dissertation for the degree doctor of science in technology, department of industrial engineering and management for Helsinki university of technology, espoo,finland, January, 2008.

3- Hongli song, **the role of information and communication technologies in knowledge management: form enabler to facilitator**, a these submitted infulfilment of the requirements for the degree of doctor of philosophy. university august: school of business information technology , business portfolio ,rmtt, ,2007.

4- Mancer, ilyes , **développement économique et économie de la connaissance : quels enjeus pour l'algérie dans le cadre de la mondialisation ? .**mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de magistère en sciences économiques, université abderahman mira de bejaia : département dés sciences économiques, 2006.

5-Salvatore, Gabriel riel. **gouvernance locale et démocratie participative :le projet de réaménagement Benny farm a Montréal** , mémoire présent comme exigence partielle de la maitrise en études urbaines. université du québec a montréal: September,2006.

6- Tyumre mandisi, **e- parliament to e- democracy creating a model for effective management of public content**, thesis presented in fulfillment of the requirement for the

degree of master of philosophy information and knowledge management. Stellenbosch university: in the faculty of arts and social sciences at, march, 2012.

خامسا: الملتقيات : أ – باللغة العربية:

1- أونيس، عبد المجيد و حميدة بن يحي. " **الحوكمة الالكترونية رؤية شاملة** ". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية_حالة البلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 29-30 أكتوبر، 2014.

2- البكري، فؤاده. "**الهوية الثقافية العربية في ظل ثورة الاتصال**" .أبحاث المؤتمر الدولي:الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة.. لعالم جديد جامعة البحرين7- 9 أبريل 2009، منشورات جامعة البحرين، 2009.

3- الدهشان جمال علي خليل ،"**استخدام الهاتف المحمول mobile phone في التعليم والتدريب** **لماذا؟ وفي ماذا؟ وكيف؟**. مشاركة مقدمة إلى الندوة الأولى في تطبيقات تقنية المعلومات والاتصال في التعليم والتدريب، جامعة الملك سعود، كلية التربية، 12-14 أفريل 2010.

4- الدهشان، جمال علي. " **دور تكنولوجيا المعلومات ict في دعم التحولات الديمقراطية، الديمقراطية الرقمية (digital democracy نموذجا)**". ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان: التربية وبناء الإنسان في ظل التحولات الديمقراطية، كلية التربية بشبين الكوم، جامعة المنوفية، 29- 30-2014 .

5- النجار، حسن رضا. "**تكنولوجيا الاتصال..المفهوم والتطور**"، أبحاث المؤتمر الدولي حول الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة... لعالم جديد، جامعة البحرين، 7-9 أفريل، 2009.

6- العجلوني، محمد محمود. "**أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**". ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (icief) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 9-11 سبتمبر 2014.

7- الصاوى، علي. " **الصياغة التشريعية للحكم الجيد ؟ إطار مقترح للدول العربية** ". ورقة بحث قدمت إلى ورشة عمل حول تطوير نموذج الصياغة التشريعية للبرلمان العربية للبرلمانات العربية ، بيروت ، 3- 6 فبراير 2006.

8- الصاوي،علي. "**ماهية المساءلة والشفافية ودورهما في تعزيز التنمية الإنسانية** " .أفكار للمناقشة في المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول المساءلة والشفافية، العاصمة العمانية، مسقط، 21-22 مارس 2009.

9- الرواشده ،علاء زهير.**العولمة التكنولوجية (الانترنت) وأثارها الاجتماعية والثقافية على ثقافة الشباب في الأردن**". ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية، دبي،7- 10ماي 2013.

10- الخناق، سناء عبد الكريم." **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات إدارة المعرفة** ". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: اقتصاد المعرفة: الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة ، 12-13 نوفمبر 2005.

11- الغامدي، قينان عبد الله." **التوافق والتنافر بين الإعلام التقليدي والإعلام الالكتروني**". ورقة بحثية قدمت في ندوة حول الإعلام والأمن الالكتروني ،جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، ماي،2012.

12- بارة، سميرة وسالمة ليمام. "**تفعيل دور البرلمان في تحقيق حكم شفاف نحو مأسسة سياسية للبرلمان الجزائري**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول التطوير البرلماني في الدول المغاربية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 15-16 فبراير 2012.

13- بوجدرة، ياسين. "**واقع متطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد وإستراتيجية التعبير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2007.

14- بودخدخ كريم وبودخدخ مسعود."**رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي** ". ورقة بحثية قدمت للمشاركة في الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول ،يومي 20-21 نوفمبر 2011.

15- بوحنية، قوي." **دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية المحلية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،16-17 ديسمبر 2008.

16- بوحنية قوي،"**عصر المعلومات وأثاره الاجتماعية المكونات والمؤشرات السوسيوثقافية**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: تقنيات الاتصال والتغيرات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض،15-17 مارس 2009.

17- بولودان، نجاح. " **دور مستودعات البيانات في تحسين إدارة علاقات العملاء في البنوك** " . ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان ، الأردن، 23- 26 أبريل 2012.

18- بوعشة، مبارك و ليليا بن منصور. " **إدارة المعرفة كتوجه إداري حديث للمنظمات في عصر العولمة**". ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر العلمي الدولي حول: عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، 15-17 ديسمبر 2012.

19- بوفليح ، نبيل وشعبان فرج،" **البنوك الالكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العربية** ".ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27-28 نوفمبر 2007.

20- بوشناقة، أحمد ، نفيسة ناصري . " **الشبكات الاجتماعية أداة للتسويق الافتراضي في المجال السياحي** " . ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، 13- 14 مارس2012.

21- بوضياف، نادية و بن زعموش فاطمة مخلوفي. "**التعليم العالي والبحث العلمي في ظل الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 5- 6 مارس 2014.

22- بكطاش، فتيحة وأصيلة العمري. " **نحو تفعيل تطبيق آليات الحوكمة الالكترونية في تحقيق جودة خدمة الضمان الاجتماعي في الجزائر للبطاقة الالكترونية**" **البطاقة الالكترونية الشفاء ونظام التصريح عن بعد بالاشتراكات عبر الموقع الالكتروني للضمان الاجتماعي نموذجا**" . ورقة بحث

قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية – حالة البلدان العربية – ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، يومي 29 – 30 أكتوبر 2014.

23– بلوناس، عبد الله وأمنية قدايفة. "البنية التحتية (المعلوماتية والبشرية) المطلوبة لبناء مجتمع المعرفة "(ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العربي الخامس حول:المعلومات الصناعية والشبكات ،المملكة المغربية 20–22 سبتمبر 2011).

24– بلعلياء، خديجة. " **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب مزايا تنافسية في منظمات الأعمال**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،يومي 13–14 ديسمبر 2011.

25– بلعربي، عبد القادر وآخرون . " **تحديات التحول إلى الحكومة الالكتروني في الجزائر**" ، ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة ، يومي 13 – 14 مارس 2012 .

26– بن بريكة ، عبد الوهاب و زينب بن التركي. " **مساهمة الإبداع التكنولوجي في تدعيم المركز التنافسي للمنظمة**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة 12–13 ماي، 2010.

27– بعزيز، إبراهيم. " **دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة الديمقراطية للأفراد**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول: الإعلام والديمقراطية، جامعة الجزائر3، يومي 12–13 ديسمبر 2012.

28– جلام، كريمة ." **فعالية الحوكمة الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**" .ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية دراسة حالة البلدان العربية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 29–30 أكتوبر 2014 .

29– ديلمي، فتيحة وسناء رحماني. " **دور المشاريع الصغيرة الافتراضية في استحداث فرص عمل– دراسة حالة كيفية إنشاء متجر على الخط**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية

الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15–16 نوفمبر، 2011.

30– هميسي، رضا. " **الإعلام الجديد بين حرية التعبير وحماية الأمن الوطني**" .ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر العلمي حول : دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض المملكة العربية السعودية، 16– 18ديسمبر 2014.

31– واعر، وسيلة. " **دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الالكترونية– حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائر**–"ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،10–11 ماي 2011.

32– زايد، مراد. " **عصرنة نظام الدفع في البنوك وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية – ، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، 26–27 أفريل 2011.

33– زنيني، فريدة." **أثر إدارة المعرفة على رفع كفاءة الأداء في منظمات الأعمال – دراسة ميدانية على الشركة الوطنية للاتصالات الجزائر** –".ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف13– 14 ديسمبر 2011.

34– حجاج، محمد الهاشمي وحسام مسعودي. "**دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق(SCF) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة مؤسسة اسمنت عين التوتة (باتنة)**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي، يومي 5–6 ماي 2013.

35 – حمدي، محمد ماهر وأسعد محمد إبراهيم محمد حسين. "**أثر عمليات إدارة المعرفة على جودة التعليم العالي في العراق دراسة تحليلية من منظور ريادي**" . كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي

لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال 2014: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض– المملكة العربية السعودية، 9–11– سبتمبر 2014 .

36– حفاف، سعاد ومليكة بوضياف." **دور المساءلة في تفعيل الأداء المؤسسي الحكومي**".ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول :أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 10 – 11 نوفمبر 2009.

37– طرطار ، أحمد وسارة حليمي. " **أثر تطبيق إدارة المعرفة على وظيفة الإبداع في منظمات الأعمال** ". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 13– 14 ديسمبر 2011.

38– طرشي، محمد ومحمد أمين بربري." **دور وأهمية الابتكار في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27–28 نوفمبر 2008.

39– طرشي، محمد ومحمد تقروت. "**أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية في منظمات الأعمال العربية**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي الخامس حول:رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 13–14 ديسمبر 2011.

40– لحمر، عباس محمد بن سعيد." **تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية** ". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي الثالث حول: تسيير المؤسسات: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 13–12 نوفمبر 2005.

41– لحمر، عباس. "**تكنولوجيا الإعلام والاتصال وملامح الاقتصاد الجديد**". ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،4–5– ديسمبر 2007.

42- لحمر، عباس. " **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسهيل عمل الأفراد وتطوير أداء منظمات الأعمال المعاصرة**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، 13- 14 ديسمبر 2011.

43- محمود عثمان، صفاء. "**إدراك الجمهور والقائم بالاتصال لوسائل الاتصال الحديثة بالتطبيق على الخدمات الإعلامية المقدمة عبر الهاتف المحمول**"،**الجمعية العربية الأمريكية لأساتذة الاتصال AUSACE** . ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر الدولي السنوي الرابع عشر 7-10 نوفمبر 2009.

44- منصوري، الزين. "**وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني – عوامل الانتشار وشروط النجاح –**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية – ، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، 26-27 أفريل 2011.

45- مفتاح، صالح وفريدة معارفي. " **الفساد الإداري والمالي أسبابه ومظاهره، ومؤشراته**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

46- مصنوعة، أحمد. " **تنمية الكفاءات البشرية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمنتج التأميني**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وأفاق التطوير- تجارب الدول- كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،3-4 ديسمبر 2012.

47- مشري، مرسي. " **المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آليات تفعيله**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية ، 16-17 ديسمبر 2008.

48- نعمون، وهاب. " **النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك** ". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات –، جامعة الشلف، 14- 15 ديسمبر 2004.

49- نقماري، سفيان."**الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي**".ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

50- سيد سلطان، محمد. " **تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة: آليات الاندماج ومتطلبات النمو** ". ورقة بحث قدمت إلى المنتدى الإعلامي السنوي السابع، الرياض، 2016.

51- سلامي، منيرة. " **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر- : بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة" - تجربة وكالة الوساطة والضبط العقاري وتجربة الحظيرة التكنولوجية بالجزائر"**، ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول :إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 18 و19 أفريل 2012.

52- عجيلة، محمد وبن نوي مصطفى." **دور الإبداع التكنولوجي – تحقيق الميزة التنافسية – أفكار ومناهج**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 12-13 ماي 2010.

53- عزي، الأخضر. "**فعالية الحكم الراشد(الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات (إشارة إلى واقع الخوصصة في الجزائر)**". ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الأول حول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 15- 16 تشرين الأول، 2008.

54- عزيز، سامية وعمر حمداوي. " **دور المجتمع المدني في المحافظة على الهوية الثقافية في ظل العولمة** ". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي الأول حول: الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 27- 28 فيفري 2011.

55- علاوي، عبد الفتاح وآخرون. " **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية – التجربة الجزائرية كنموذج** – " . ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية – حالة البلدان العربية – ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر، يومي 29 – 30 أكتوبر 2014.

56- علة، مراد ومحمد مصطفى سالت. "**الحوكمة والتنمية البشرية- مواءمة وتواصل مع الإشارة إلى حالة الجزائر**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،16-17 ديسمبر 2008.

57- عرايبي، الحاج مداح ونعيمة مبارك. " **أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكتروني في الوطن العربي – الواقع والأفاق –**". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الالكترونية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، 26-27 أفريل 2011.

58- فوكة، سفيان ومليكة بوضياف . "**الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية** " . ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

59- صيفور، سليم وعبلة بحري. **مقومات الهوية الوطنية في كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة ابتدائي**".عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني حول الدراسات الوصفية التحليلية للمستندات التربوية في مختلف الأطوار التعليمية – في ضوء مقاربة الكفاءات – يومي 4-5 ديسمبر 2013، الجزء الثاني، منشورات مختبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2014.

60- قاسي ياسين، فايدي كمال، " **إسهامات الصيرفة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**"، ورقة بحث قدمت إلى المتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، 26-27 أفريل 2011.

61- رايس، وفاء وليلى بن عيسى. "**الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية** ". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول:آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013.

62- رايس، مبروك ورايس عبد الحق. " **تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في: مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة** ".ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5- 6 ماي 2013.

63- ربوح، ياسين . " **التواصل المدني البرلماني كآلية لتطوير العمل البرلماني في الجزائر**" .ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: التطوير البرلماني في الدول المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 15 – 16 فيفري 2012.

64- شطاب، نادية . منصف مقاويب. " **العالم النامي في ظل الثورة الرقمية: بين الفرص التنموية والفجوة الرقمية**". ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف4-5 ديسمبر 2007.

65- شريط، عابد وفتيحة بلجيلالي. " **واقع التسويق المصرفي ضمن حقل البنوك الالكترونية** ". ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي خميس مليانة 13-14 مارس 2012.

66- تقرورت، محمد. " **أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الخدمات السياحية**" .ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر – الإمكانيات والتحديات التنافسية، جامعة قالمة ، يومي 25- 26أكتوبر 2009.

67- خليفة، منية. " **الصيرفة الالكترونية كمدخل لتأهيل وعصرنة البنوك الجزائرية** "، ورقة بحث قدمت إلى المتقى الدولي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية ، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، 26-27 أفريل 2011 .

ب – باللغة الأجنبية:

1 - alhamoudi,Salwa. "**knowledge management stratégies balanced systems in public sector**". the proceedings of the 10th international conference on intellectual capital knowledge management of organizational learning, the George washington , university Washington,24-25 october 2013 .

2- Ammourach.. Samiul. Islam, boraq., and mohamad. Mahmoudn, **"location based computation sharing framework for mobile devices"** .2nd international conference on emerging trends in computer and image processing (icetcip 2012),bali, june 30 –july 1,2012.

3- angus whyte ,alistair renton ,ann macintosh **« e- petitionning in kingston and bristol ,evaluation of petitioning in the locale- democracy national project"** ,international teledemocracy- center,napier university,march,2005.

4- berg , Janne." **the dart side of e-petitions? exploring anonymous signatures**" .paper prepared for the d:ceconference in abo ,finland , 27-29 may 2015.

5- bouriche , Riadh."**la bonne gouvernance et la problématique dés politiques économiques et de développement :la cas de l'algérie".**colloque national :lés transformations politiques de développement problématique en algérie :réalité et aux défis 16 -17 décembre,2008.

6- Cherroun ,Hadda, **« Stratégie e-Algérie 2013 »** , Journée d'étude nationale sur : l'information et Gestion du territoire, Université de ammar telidji Laghouat, 27 Avril 2011.

7- Destatte, Philippe. **"prospective territorial et gouvernance**" .séminaire prospective – info la prospective territorial outil d'aide à la planification spatiale outil de gouvernance, paris 18 septembre ,2003.

8- el morchid, Brahim**." la qualité dés institutions constitue –t- elle une barrière à la relance économique ?application a un échantillon de pays ,africains** " .papier prépare pour la conférence : guy mhone du codesria ,sur le développement ,thème :la renaissance et la relance dés économies africaines, dar es salaam, tanzanie 20-21 décembre, 2010.

9- Fonds international de développement agricole**,"la bonne gouvernance :une mise au point**" ,conseil d'administration soixante-septième session ,rome 8-9 september 1999.

10- Guerdouba, Nacereddine , yasmine hariti **« l'impact de la gouvernance électronique dans l'amélioration de la qualité de service de santé cas système carte de chifa** », séminaire international sur : la qualité du service public dans le cadre de la gouvernance électronique –cas des pays arabes », faculté des sciences économique commerciales et des sciences de gestion , université m'hamed bouguerra –boumerdes , Algérie,29-30 october 2014.

11- HARTANI , Amine-Khaled **.« La loi organique du 12 janvier 2012 fixant les modalités d'élargissement de la représentation des femmes dans les assemblées élues »,** (Participation effective et durable des femmes dans les assemblées élues, Alger, 10 et 11 décembre 2013.

12- International telecommunication union**," making mobile phone and services accessible for persons with disabilities",** a joint report of itu –the international telecommunication union and g3ict –the global initiative for inclusive icts, august 2012.

13- Keiko Tanaka," **the mobile communications environment in the European union: systems regulations and consequences in the past, present, and future**". for the ieee 2001,conference on the history of telecommunications ,st john's Newfoundland, Canada, 26-27 July, 2001.

14- Missens , Richard**." la souveraineté ,la bonne gouvernance lés ressources humaines dés premières nation ,lés défis de la capacité",** papier de recherche pour le center national pour la gouvernance de premier nations, mais,2008.

15- Proulx ,Serge. « **Les communautés virtuelles construisent-elles du lien sociale ?** ».communication, Colloque international « L'organisation média. Dispositifs médiatiques, sémiotiques et de médiations de l'organisation », Université Jean-Moulin, Lyon, 19-20 novembre 2004.

سادسا: التقارير: أ- باللغة العربية:

1 – تقرير حول "**حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة الآلية لإفريقيا لتقييم من قبل النظراء** "، نوفمبر 2008.

2– تقرير الإعلام الاجتماعي العربي، " **دور الإعلام الاجتماعي في تمكين المرأة العربية** "، كلية دبي للإدارة الحكومية، الإصدار الثالث، 2011.

3– ترابيز،تك." **دليل الإعلام الجديد لمنظمات المجتمع المدني**".عمان: الأردن، الإصدار الأول، 2014.

4– تقرير الشبكة الاورو متوسطية، لحقوق الإنسان،" إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع والمجال السياسي في الجزائر، تحليل نقدي، 2012.

5– الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي،" **تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم والإدارة العامة**"، مذكرة من الأمانة العامة،الدورة الخامسة، نيويورك، مارس، 2006.

6– الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء**،الدورة التاسعة والأربعون،البند6، فينا22 مارس–1أفريل 2010.

ب – باللغة الأجنبية:

1 - Autorite De Regulation De La Poste Et Des Télécommunications, **Rapports Annuel De L'ARPT.**2001-2017.

2- Arab social media report 2017 **"social media and the internet of things"** towards data –driven policymaking in the Arab world: potential ,limits and concerns, Dubai : Mohammed bin Rashid school of government.

3- Benramdane, Djamel **« , les associations Algériennes des acteurs émergents en manque de reconnaissance en »,** Une Enquête sur la valeur ajoutée socio-économique dans les organisations de la société civile algérienne et leur rôle dans le développement , juin2015.

4- Commission européenne pour la démocratie par le droit (commission de venise (bilan sur lés nation de**" bonne gouvernance" et de "bonne administration**" strasbourg,8 avril 2011.

5- conseil national économique et social ,rapport national sur le développement humain en Algérie 2007 réalisé en coopération avec le pnud ,Algérie.

6 -Réseau euro-méditerranéen du droits de l'homme , **« la liberté d'association dans lés région euro-méditerranéenne** » rapport 2009.

7- Recommendation CM/Rec(2009)1 and explanatory memorandum Electronic democracy ("e-democracy") adopted by the Committee of Ministers of the Council of Europe on 18 February 2009.

8- Ulrich riehm ,Christopher coenen, ralf lindner, Clemens blümel **" public electronic petitions and civil participation** ", office of technology assessment at the German bundestag,report,no,127,septemder,2008.

9- United nations , « e- government survey 2016", new York 2016.

سابعا: الجرائد: أ – باللغة العربية:

1– جريدة البلاد، "إطلاق ثلاث أقمار اصطناعية جزائرية لرصد الكوارث"، العدد، 5126 السنة السابعة عشرة، الثلاثاء 27 سبتمبر 2016.

2– جريدة المساء." إطلاق أقمار اصطناعية بنجاح من الهند". العدد 5992، الثلاثاء 27 سبتمبر 2016.

ب– باللغة الأجنبية:

1- C.b, « généralisation de la carte chifa un rythme encore faible **» journal le soir d'algerie** ,n=°6324 ,mardi 2 août ,2011 .

ثامنا: الحصص التلفزيونية:

1 – فاطمة أذيب، حصة الإدارة الالكترونية الطريق إلى التنمية، مديرية الأخبار، أكتوبر 2016، نقلا عن التلفزيون الجزائري، يوم 12–11–2016.

2– قناة الخبر، حمزة عقون، تصريح حسان بوعلام، مدير المركز الوطني للمستندات والوثائق المؤمنة البيومترية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، حصة زاوية الحدث، الجزائر، يوم 2016/19/23.

3– قناة beur " حصة حصاد الأسبوع "، يوم 27–5–2016

4– خلفاوي أحمد ، نشرة الثامنة، قناة الجزائر الثالثة، ليوم 26–9–2016.

تاسعا: المواقع الكترونية: أ– باللغة العربية:

1– أبو سكين، حنان ." ممارسة المواطنة عبر الفضاء الالكتروني"، في :

http://accronline.com /print .article .aspx?id=5735 ، تم تصفحه يوم : 28/4/ 2016.

2– أبو شنب عماد أحمد، يسرى حرب، وجدان أبو البصل،" الخدمات الالكترونية"، نقلا عن الموقع : **http://books.google.dz/books?id=318rdaaaobaj&lpg-pt64&lpg=pt64&dg.**، تم تصفح الموقع يوم: 15–5–2017.

3– ابراش، إبراهيم. علم الاجتماع السياسي مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي .غزة: منشورات أي– كتب ،2011. متاح على الموقع:

http://books.google.co.uk/books?id=nmrniorawimc& inauthor تم تصفح الموقع يوم: 20- 1- 2016.

4- إن هوارد، فيليب. " التأثير المستدام لوسائل الإعلام الرقمية على المجتمع المدني"، نقلا عن الموقع:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/02/20100203171800mlenuh ret0.4904901.html، تم تصفحه يوم: 29- 12- 2015.

5 - الإذاعة الجزائرية، تصريح المدير العام لضمان الاجتماعي"، عدد بطاقات الشفاء وصل إلى 10 ملايين و300 ألف بطاقة "، نقلا عن الموقع:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150118/26995.html

6- الإذاعة الجزائرية، " مرسوم تنفيذي يعفي المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة في السجل الوطني الآلي «، نقلا عن الموقع:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150720/47035.html

7- الإذاعة الجزائرية، " إصدار أزيد من 11.5 مليون بطاقة شفاء لفائدة المؤمنين اجتماعيا"، نقلا عن الموقع : **http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160727/84705.html**

8- الإذاعة الجزائرية،" إطلاق رخصة السياقة البيومترية والبطاقة الرمادية الالكترونية تدريجيا في الجزائر 2017" ، نقلا عن :**www.radoialgerie.dz/news/article/2016111293839.html** ، تصفح الموقع يوم: 22-11- 2016.

9- البنك الوطني الجزائري، " خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت e-paiement"، نقلا عن الموقع : **http://www.bna.dz/index.php/ar/2016-05-19-13-18-23/%D**

10- الجبالي، منى. " المدونات الالكترونية في أمريكاblog من المراهقة إلى السياسة " نقلا عن الموقع : / **http://educationinusanow.Com/livinginus%d9%95%AA-2/blo**، تم تصفحه يوم:15/ 8/ 2015.

11 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، ماي 2014"، نقلا عن الموقع:

http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/planaction2014ar.pdf ، تم تصفح الموقع يوم : 15 - 11- 2017.

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور1989 المؤرخ في23 فبراير سنة 1989 نقلا عن الموقع:**http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.html**

13- الحيدري، عبد الله الزين. " تكنولوجيا الإعلام والاتصال محرك دينامي للتنمية"، متاح على الموقع: **http:www.arrafid.al/arrafid/p8-62010.html**، تم تصفحه يوم: 23- 7- 2015.

14- الموسوي، حميد قاسم. " التصويت الالكتروني في الانتخابات وإمكانية تطبيقه في العراق"، نقلا عن الموقع: **http://www.alnoor.se/article.asp?id=235470** ،تم تصفحه يوم26:/12/ 2015.

15- العزي، ناجي،"مفهوم التنشئة السياسية"، نشرت في الأيام الجزائرية في7- 7 - 2009 ، نقلا عن: **http://www.dzazairess.com/elayem/40273** ، تم تصفحه يوم: 17- 3 - 2015.

16 - العزي، ناجي ."دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية"، الحوار المتمدن، العدد 2638 ،2009، الموقع: **http://www.ahwear.org/debut/show.art.asp ?aid=171046** ، تم تصفحه يوم: 16- 3- 2015.

17- العماري، الصديق الصادقي. " التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة"، متاح على الموقع: **http://fr.slideshare.net/korasat/ss-16590160**، تم تصفحه يوم: 2-11-2015.

18- الصليبي، نايلة. " البوت،الإنترنت والإعلام الاجتماعي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016" نقلا عن الموقع: **http://www.mc-doualiya.com/articles/20161108**، تم تصفحه يوم: 13-1-2017.

19- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ، نقلا عن الموقع: **http://www.cnas.dz/?q=ar**

20 - الصغير، مصطفى. " شبكات التواصل الاجتماعي: نهاية احتكار توجيه الرأي العام "، متاح على الموقع: **http://libya-almostakbal.org/news/clicked/57056**، تم تصفحه يوم: 29- 7- 2015.

21- الشبكة العنكبوتية الجزائرية ضد الفساد بركاو الفساد ، نقلا عن الموقع: **https://www.facebook.com/permalink.php?id=485721488125 67&story_fbid**

22- الشعراوي، سلوى جمعة،"مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع" ، متاح على الموقع:

http:// www.islamoline.net /arabic/mafaheem/2004/01 article 01.html،تم تصفح الموقع يوم: 15 - 10 - 2015.

23 - التقرير الأولي لرصد الإعلام في الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية 10 ماي 2012، نقلا عن الموقع: **http://www.la-laddh.org /spip.php ?article1279**

24- بوابة الوزارة الأولى، نقلا عن الموقع: **https://www.facebook.com/pm.gov.dz**

25- بوابة الوزارة الأولى، نقلا عن الموقع، **https://twitter.com/pm_gov_dz**

26- بوابة المواطن، " جواز السفر البيومتري الالكتروني / انطلاق المرحلة الأولى للإصدار يوم 2 جانفي "، نقلا عن الموقع : **http://www.elmouwatin.dz/?%D8%3274**

27- بوابة المواطن،" البطاقات البنكية" نقلا عن الموقع: **http://www.elmouwatin.dz/?%D8**

28- بوابة المواطن،" طرق الدفع" ، نقلا عن الموقع : **http://www.elmouwatin.dz/?%**

29- بوحنية قوي، خروفي بلال،"الحوكمة المحلية كآلية لمكافحة الفساد قراءة في المفهوم والآليات" نقلا عن: **http://www.bouhania .com/news .php? action =view sid=146**، تم تصفح الموقع يوم: 5/ 6/ 2016.

30- بوغرارة حكيم، "الفايسبوك "نقابة" و" أنتربول " لمحاربة الفساد في الاقتصاد الرقمي " ، نقلا عن الموقع : **http://www.ech-chaub.com/ar**، تم تصفح الموقع يوم: 26 - 7- 2017.

31- بيادوانغ كارينا ،" كيف تدرك مفهوم مساءلة الحكومة" ، نقلا عن الموقع: **blogs.worldbank.org/voices/ar/governance/how-make-sense-government-accountability.** ، تم تصفح الموقع يوم: 24- 4- 2015.

32- بلفلاح، يوسف، "تطبيقات وتقنيات تكافح الفساد"، نقلا عن الموقع: **http://www.alaraby.co.uk/supplement money and people d2faaobb-3d**، تم تصفح الموقع يوم: 25/2/ 2015.

33- بلقسام، حمزة ، نشرة الثامنة من قناة الجزائرية الثالثة، ليوم 23- 3-2017، نقلا عن الموقع: **http://www.entv.dz**.

34- بن سليمان، العمر ناصر."البث المباشر: حقائق وأرقام "، متاح على الرابط **www.almoslim.net**، تم تصفح الموقع يوم : 15 - 5- 2016.

35- بن عبد الله شريف محمد ." استخدام التكنولوجيا يدعم الشفافية ويضيق فرص الفساد"، متاح على الموقع: **http://www.almarsd.net/news932.html**، تم تصفحه يوم: 21-12- 2014.

36- بعيط ، ف. " الحكومة الالكترونية هدفها تقليص البيروقراطية وتحريك الاقتصاد ، جريدة صوت الأحرار في: **http://www.sawt –alahrar .net /online modules .php, ?name=news&file =article & sid =7371**.

37- بريد الجزائر، أخبار البريد، العدد 3، نقلا عن الموقع: **http://www.poste.dz/uploads/magazine/58db716186917.pdf.**

38- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " الإرشادات العامة لتقييم بلد ما من حيث المساءلة والشفافية"، من الموقع: **www.undp.org**

39- جريدة الاتحاد، " إعلان خطوات التصويت الالكتروني "، نقلا عن الموقع: **http://www.alittihad.ae/details.php?id=86908&y=2015**

40- جريدة البلاد، " إجراء انتخابات الكترونية في الجزائر بحلول العام 2022 "، نقلا عن الموقع: **http://www.elbilad.net/article/detail?id=75322**

41- جريدة البلاد، " المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تختتم هذا الأربعاء"، نقلا عن الموقع: **http://www.elbilad.net/flash/detail?id=40160.**

42- جريدة الفجر. " عرض التجربة الجزائرية في مجال الحكومة الالكترونية خلال ورشة إقليمية "، في: **http://www..al-fadjr.com/ar/index.php?news=258001%3fprint**

43- جريدة الخبر،" التسجيل في الماستر عبر الموقع الالكتروني للجامعة"، نقلا عن الموقع: **http://www.elkhabar.com/press/article/87620**

44- جريدة الخبر،" بريد الجزائر تحذر من تطبيقات تنتحل هويتها على الانترنت "، نقلا عن الموقع: **http://www.elkhabar.com/press/article/126011**

45- دنون يونس، محمد. "الإطار القانوني للتصويت الالكتروني". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق 2012 والموسوم ب: تكنولوجيا الانتخاب في العراق الفرص والتحديات، نقلا عن الموقع:

www.ihec.iq/ar/index.php/second-scientific-conferences.html،تم تصفحه يوم: 26/ 12/ 2015.

46- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، « جواز سفر ب48 صفحة: تسهيل عملية التنقل"، نقلا عن الموقع: **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar**

47- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "السياسة الوطنية لضمان الاجتماعي"، نقلا عن الموقع: **http://www.mtess.gov.dz/ar**

48- وكالة الأنباء الجزائرية،" 45 ألف ملف لتأسيس جمعيات وطنية أودع لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية خلال سنة "، 2016 نقلا عن : .**http://www.aps.dz/ar/société/30347**

49- وكالة الأنباء الجزائرية ، " الانطلاق الرسمي بالعمل بتقنية السوار الالكتروني" ، نقلا عن الموقع: **http://ar.aps.dz/algerie/49824**

50- وكالة الأنباء الجزائرية،" إطلاق القمر الاصطناعي الجزائري للاتصالات ألكوم سات 1 بنجاح"،نقلا عن الموقع: **http://ar.aps.dz/sante-science-technologie/50926-1**،تم تصفح الموقع يوم: 12/ 12/ 2017.

51- زريقات ، بن علي. " الرأي العام الالكتروني (تأثير وسائل الاتصال الالكترونية في الرأي العام)". ورقة بحث قدمت إلى الندوة جول الجرائم الالكترونية: الملامح والأبعاد، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، نقلا من الموقع: **http://www.murad-zuriekat.com/articles html.17** ،تم تصفحه يوم : 22- 12- 2015

52- كافي، مصطفى يوسف. الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة . سوريا: دار ومؤسسة رسلاف،2009. نقلا عن الموقع:

l2jkcgmgbaj&pg.pa25 http://books.google.dz/books?idFlpg=pa25&dg=flase تم تصفح الموقع يوم:10-1- 2016.

53- كلمة فخامة رئيس الجمهورية خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تونس 16 نوفمبر 2005، نقلا عن الموقع: **http://www.el-mouradia .dz/arabe/président/recherche /html**

54- موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة،" تطوير البريد" ، نقلا عن الموقع : **http://www.mpttn.gov.dz/ar/content/%D8%AA%D8%B7%**

55- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية،عصرنة المرفق العام ، نقلا عن: **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D9.html**

56- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية،" الاستغلال الأمثل للبطاقة الالكترونية البيومترية من أجل التخفيف على المواطن"، نقلا عن الموقع : **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%d8. html.**

57- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بيان خاص بالتعميم التدريجي لبطاقات التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية "، نقلا عن الموقع: .**www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80html http://**

58- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، " خدمة القراءة الآلية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية " نقلا عن الموقع: **https://macnibe.interieur.gov.dz/WFDefaultAr.aspx**

59- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية،" تطبيق الكتروني يسمح بمعرفة مكان التصويت " نقلا عن الموقع: **http://www.interieur.gov.dz**

60- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، " مداخلة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للبلدية الجزائرية لما بعد الاستقلال"، نقلا عن الموقع: **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/**

61- موقع وزارة العدل، " خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الوردة في سجلات الحالة المدنية عبر الانترنت"، نقلا عن الموقع: **https://www.mjustice.dz/?p=rectif_etat_civil**

62- موقع وزارة العدل،" البطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة"، نقلا عن الموقع: **https://www.mjustice.dz/?p=carte_prof_biometriq**

63- موقع وزارة العدل،"عصرنة العدالة "، نقلا عن الموقع:
https://arabic. mjustice.dz/§/?p=reforme

64- موقع وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي، " السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي"، نقلا عن الموقع: **http://www.mtess.gov.dz/index.php/ar/2014-06-04-15-15-53**

65- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " الأستاذ طاهر حجار يشرف على إعطاء إشارة انطلاق التسجيلات الأولى لحاملي شهادة البكالوريا الجدد" ، متاح على الموقع :
http://www.mesrs-dz./ar/activite/-asset-publisher/p6wgth8kfee5/content/m-hadjar- .

66- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العالي، نقلا عن الموقع:
https://services.mesrs.dz/e-learning/arabe/index_arab.php

67- موقع المجلس الشعبي الوطني، نقلا عن الموقع: **http://www.apn.dz/ar/index.php/plus-ar/contactez-nous-ar** ، تم تصفح الموقع يوم: 13- 11-2017.

68- موقع بريد الجزائر،" بريد الجزائر E- CCP ، اطلعوا على حسابكم البريدي بكل أمان"، نقلا عن الموقع: **https://eccp.poste.dz/ar/index.php**، تم تصفح الموقع يوم: 17 – 10 – 2017.

69- موقع مديرية الضرائب،" الإطلاق الرسمي للإجراءات الالكترونية "، نقلا عن الموقع : **http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/**، تم تصفح الموقع يوم: 1-1-2017.

70- موقع رئاسة الجمهورية، " قانون رقم 02-03 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق ل 10 أبريل سنة 2002، يتضمن تعديل الدستور"، نقلا عن الموقع:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution.2002htmkl، تم تصفح الموقع يوم: 18- 8- 2016.

71- ناصر، شيماء. " العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية للأطفال"، متاح على الموقع:
http://www.al-forqan.net/articles/1461.html ، تم تصفح الموقع يوم: 2015/11/7.

72- عبد الإله، فرح." الانترنت السياسي: مقاربة سوسيولوجية"، نقلا عن الموقع:-**http://arabvoice-com/36982**،، تم تصفحه يوم: 11-7- 2015.

73- عبد الصادق محمد، عادل. " المدونات كفاعل ونمط جديد في المشاركة السياسية"، نقلا عن الموقع:**http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=709028&eid=9723**، تم تصفح الموقع يوم : 24 / 11/ 2014.

74- عبد الصادق محمد، عادل." الديمقراطية الرقمية نمط جديد لممارسة السياسة " من الموقع : **http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=96351&eid=9723**

75- عزي ، الأخضر وغالم جلطي. "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)"، نقلا عن: **http://www.uluminsania.net/a34.html.**، تم تصفح الموقع يوم: 13/ 5/ 2015.

76- عكا، عبد الحكيم. " المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل " ، نقلا عن الموقع : **https://www.mjustice.dz/com_ar_m_akka_dgmj/cnsi_mj_sce_c_empreint_genetiq.pdf**

77- عكا، عبد الحكيم . " نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية "، ، نقلا عن الموقع: **https://www.mjustice.dz/com_ar_m_akka_dgmj/bracelet_electroniq.pdf**

78- عكا ،عبد الحكيم ." نظام التسيير الالكتروني للوثائق " ، نقلا عن الموقع : **https://www.mjustice.dz/com_ar_m_akka_dgmj/ged.pdf**

79- عكوش، شهرزاد ." المركز الوطني للسجل التجاري ينخرط في نظام الدفع عبر الانترنت "، نشرة الثامنة، 11 – 10 – 2017. التلفزيون الجزائري، نقلا عن الموقع: **http://www.entv.dz/trav/video/index.php?t=jt20h**

80- عماري، وهيبة نشرة الثامنة ، قناة الجزائرية الثالثة، ليوم3/ 4/ 2017، نقلا عن موقع التلفزيون الجزائري: **http://www.entv.dz.**

81- فاضل زوبير،" الجزائريون يعلنون الحرب على الفساد عبر الفايسبوك رصد كل مظاهره وصفحات كاملة لتغيير الوضع "، نقلا عن الموقع: **https://www.djazairess.com/elkhabar/360021**، تم تصفح الموقع يوم:9/ 7/ 2016.

82- فاضل، زوبير . " الفايسبوك حطم قيود الفساد ورفع هامش الحرية – الجزائر تفتح صفحة جديدة مع التعبير الحر" ، نقلا عن الموقع : **http://www.djazairess.com/elkhabar/322992**

83- " فرعون تدعو بجنيف إلى تكريس حق استفادة الجميع من الانترنيت "، نقلا عن المرقع: **http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/29766**

84- قانون رقم 03- 14 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل24 فبراير سنة 2014 يتعلق بسندات ووثائق السفر، نقلا عن موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية: **http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar.**

85- رزيق، كمال. "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"، نقلا عن الموقع: **http://www.uluminsania.net/b33.htm**،تم تصفح الموقع يوم: 11/ 8/ 2016.

86- رئاسة الجمهورية،"كلمة رئيس الجمهورية خلال افتتاح السنة القضائية 2009-2010"، الجزائر 28 أكتوبر 2009، نقلا عن:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.html. ،

87- شوقي فريد." التكنولوجيا.. ومكافحة الفساد"، متاح على الموقع: **http://www.hitechhall.com/2014/news/2013/11/24/19244**، تم تصفحه يوم: 21/11/ 2014.

88- تاج الدين، أحمد سعيد. الشباب والمشاركة السياسية، نقلا عن الموقع: **http://youthdo.org/ar/images/stories/youth/16.pdf**،تم تصفح الموقع يوم: 12/08/ 2014.

89- خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة 15 أفريل 2011"، نقلا عن: **http://elmouradia.dz/arabe/président/recherche.html** ،تم تصفح الموقع يوم:20/8/ 2016

90- خليل، محمد. " مفهوم الرأي العام الالكتروني"، متاح على الموقع: **http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/94430-2004-6-21html**، تم تصفحه يوم: 1-7- 2015.

91- ضيف، إسماعيل. " ثورة إلكترونية ضد الفساد في الجزائر"، نقلا عن الموقع : **http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/146464** ، تم تصفح الموقع يوم:18 /9/ 2016.

2- باللغة الأجنبية:

1- Algérie poste, « baridinetba» citant le site **: https://www.poste.dz/customer/baridinet.**

2- Center africain pour la transformation économique (acet)," lés aspects de la bonne gouvernance dans lés enjeux et lés opportunités qu'offre le secteur minier, pétrolier et gazier en regard du développement durable en afrique de l'ouest, juillet, 2013.site : **http://endacacid.org/latest/index.php?option=com_content&view=article&id=600**

3-CHETTAB , Nadia. **"ECONOMIE, TIC ET BONNE GOUVERNANCE EN ALGERI ",**Université Badji Mokhtar, Annaba ; Maître de conférences, 31 Janvier au 1er Février 2005, ,le site : **https://www.drdsi.cerist.dz/SNIE/chettab.pdf.**

4- Direction générale d'algérie poste , dossier presse ,célébration de la finale de la marche des facteurs, 5 juillet une marche sereine pour un développement pérenne, juillet 2016, Citant le site : **file:///C:/Users/naouel/Desktop/Downloads %A7%D8%AA.pdf**

5- Gritzalis, Dimitris. « secure electronic voting new trends, new threats..,7th computer incidents response teams workshop syros,Greece ",September,2002, **https://www.terena.org/activities/tf-crist/meeting7/gritzalis-electronic- voting .pdf** . web Visited in:25-12-2015.

6- Haewoon Kwak, Changhyun Lee, Hosung Park, and Sue Moon , " What is Twitter, a Social Network or a News Media?" site**: https://an.kaist.ac.kr/~haewoon/papers/2010-www-twitter.pdf.** visited in: 17- 2 – 2017.

7- https:// weedoo . tech/%8%a5%08%ad%d8, 2017 Consulter le site : 28-7-2017.

8- http://www.socialbakers.com/statistic.

9- kaufman ,Daniel. " governance matters 2010: worldwide governance indicators highlight governance successes, reversals, and failures" voir: www.brookings, edu/research /opinions/2010/9/24 wgi;
http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

10- La Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique , « la carte cib » , Disponible sur :
https://www.satim-dz.com/?to=detail&id_cat=24&id_article=31 .

11-http://mdgs.un.org./unsd/mdg/data.aspx?cr=12

12- rodney , Smith. « international experiences of electronic voting and their implications for new south wales" a report prepared for the new south wales electoral commission,july,2009, Available on: **https://www.elections.nsw.gov.au/data/assets/pdf.file**. web Visited in :15 – 1 – 2016.

13- rubino-hallman ,Silvana . « e – government in latin america and the Caribbean reinventing governance in the information age" ,available at **: http: siare.clad.org/fulltexet /0043107.pdf**. Visited in: 29 / 11 /2016.

14- République algérienne démocratique et populaire e- commission « e- Algérie 2013»,décembre 2008.site : **www.algeriane mbassy ,ru /pdf/ e- Algérie 2013 pdf.**

15- Charlene croft « a brief history of the face book ", December 18,2007,site:
http://charlenegagnon .files.wordpress.com/2008/2/a-brief –history-of-the facebook.pdf.

16- Shetty , Salil."plaidoyer pour une bonne gouvernance –réfléchir-nouvelle campagne : gouvernance " voir le cite **:http://www.defimichee.fr/sp.p2.1/spip.php?acticle06,date de mise en ligne :vendredi 14 janvier 2011**. date de voir 28-02-2015

17- Simon, Patrick ."la bonne gouvernance, une culture de la paix", avril, 2004, consulté sur internet : **http:// www.institutidrp.org /contributionsidrp /bonne % 20 gouvernance**.".

18- Sophie ,Richard, thierry rieu" une approche historique de la gouvernance pour éclairer la gestion concertée de l'eau en France » voir : **https://www.yumpu.com/fr/document/view/3592577/une-approche-historique-dela gouvernance-pour-acclairer-la-iwra**.

19- Terry Flew ,"from e- government to online deliberative democracy" presentation to oxford internet institute summer doctoral program Chinese academy of social science, Beijing ,11 July 2005. **http://eprints.qut.edu.au/39368/1/c39368.pdf** Page web Visited: 24-10-2015.

20- Vedel, Thierry**."** L' idée de démocratie électronique : Origines, Visions, Questions" , Paru Dans Le **:** Pascal Perrineau, Désenchantement démocratique, Editions De L'Aube, La Tour d'Aigues, 2003, disponible sur : https**://digital-society-forum.orange.com/doc/l-idee-de-democratie-electronique-th-vedel.pdf.**

21-Vanessa O'connor,frédérique Gautier,cosma nicolau sébastien smirou , « nilesat accroit ses ressources satellitaires a7 ouest a travers un accord de capacite sur le satellite hot bird TM 4 d'eutelsat, le Caire paris ,le 5september 2005.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء.....i

شكر وتقدير.....ii

مقدمة ..... أ- ي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد.....1

تمهيد..... 2

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....3

المطلب الأول: نشأة وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال..... 3- 23

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال: المفهوم والنظريات.....24

أولا: مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....24

ثانيا: نظريات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....35

المطلب الثالث: خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....39

المطلب الرابع: مكونات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....42

المطلب الخامس: وظائف تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....46

أولا: وظائف تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....46

ثانيا: أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....47

المبحث الثاني: ماهية الحكم الراشد.....50

المطلب الأول: نشأة الحكم الراشد..... 50

المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد..... 54

المطلب الثالث: خصائص الحكم الراشد 63

المطلب الرابع: فواعل الحكم الراشد 66

أولا: فواعل الحكم الراشد.....66

ثانيا: أبعاد الحكم الراشد.....70

المطلب الخامس: مقاربات الحكم الراشد.....73

المبحث الثالث:علاقة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالحكم الراشد: الحكم الالكتروني..... 75

المطلب الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمشاركة السياسية (المشاركة الالكترونية).....75

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وترسيخ الشفافية والمساءلة.....78

أولا: الشفافية.....78

ثانيا: المساءلة.....80

المطلب الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحة الفساد.....83

المطلب الرابع: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وترشيد الخدمة العامة.....87

خلاصة الفصل الأول.....90

الفصل الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكريس الحكم الراشد.....91

تمهيد.....92

المبحث الأول:الدور السياسي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.....93

المطلب الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتعزيز التنشئة السياسية.....93

أولا: مفهوم التنشئة السياسية.....93

ثانيا: أهمية التنشئة السياسية.....94

ثالثا: وظائف التنشئة السياسية.....95

رابعا : مؤسسات التنشئة السياسية.....96

خامسا: أشكال التفاعل الالكتروني المؤثرة في التنشئة السياسية.....100

1 – التلفزيون.....100

2– الانترنت.....101

3– المدونات.....102

4– الصحافة الالكترونية.....102

المطلب الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكوين الرأي العام" الرأي العام الالكتروني".....103

أولا: مفهوم الرأي العام الالكتروني.....103

ثانيا: خصائص الرأي العام الالكتروني.....105

ثالثا: أدوات الرأي العام الالكتروني.....106

1– الانترنت.....106

2- الهاتف.....108

المطلب الثالث: ممارسة الديمقراطية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال: الديمقراطية الالكترونية.....108

أولا: أسباب(عوامل) ظهور الديمقراطية الالكترونية 108

ثانيا: مفهوم الديمقراطية الالكترونية.....109

ثالثا: مراحل الديمقراطية الالكترونية.....111

رابعا: مجالات الديمقراطية الالكترونية.....115

1 – البرلمان الالكتروني.....115

2 – التصويت الالكتروني 116

3- الأحزاب السياسية.....118

4- المجتمع المدني.....120

5- الحكومة الالكترونية.....120

خامسا: أدوات الديمقراطية الالكترونية.....124

سادسا: المواطنة في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال – المواطنة الرقمية.....128

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال..... 130

المطلب الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية..... 130

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية..... 130

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية..... 132

ثالثا: تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية..... 133

رابعا: الاقتصاد المعرفي كدعامة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية..... 134

خامسا: تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على تحقيق الاقتصاد المعرفي..... 142

سادسا: تكنولوجيا الإعلام والاتصال كدعامة أساسية للميزة التنافسية للمؤسسات....143

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإدارة المعرفة..... 147

أولا: مفهوم إدارة المعرفة..... 147

ثانيا عناصر إدارة المعرفة.....152

ثالثا: عمليات إدارة المعرفة..... 153
رابعا: أبعاد إدارة المعرفة واستراتيجياتها..... 156
خامسا: نظم إدارة المعرفة 157
سادسا: مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة.....158
سابعا: الآثار المترتبة عن إدارة المعرفة.....164
المطلب الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية البنكية والمصرفية.....170
أولا: نشأة البنوك الالكترونية.....170
ثانيا: تعريف البنوك الالكترونية.....170
ثالثا: أهمية البنوك الالكترونية.....172
رابعا:أنواع البنوك الالكترونية.....172
خامسا: متطلبات البنوك الالكترونية.....173
سادسا: الانتقال من وسائل الدفع التقليدية إلى وسائل الدفع الالكترونية.....174
سابعا: وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال المستعملة في البنوك.....176
ثامنا: تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على البنوك.....179
المبحث الثالث: تأثيرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الجانب الاجتماعي والثقافي.....181
المطلب الأول: التنشئة الاجتماعية بين المؤسسات التقليدية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.....181
أولا: مفهوم التنشئة الاجتماعية.....181
ثانيا: خصائص التنشئة الاجتماعية.....182
ثالثا: أهداف التنشئة الاجتماعية.....182
رابعا مؤسسات التنشئة الاجتماعية.....183
خامسا: تأثير أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنشئة الاجتماعية.....185
المطلب الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير أداء المجتمع المدني.....188
المطلب الثالث: الهوية الوطنية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....191
أولا: مفهوم الهوية.....191
ثانيا: مقومات الهوية الوطنية.....192

ثالثا: تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الهوية الوطنية.....193
خلاصة الفصل الثاني..... 196
الفصل الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد في الجزائر: تشخيص للواقع و دراسة في الدور.....198
تمهيد.....199
المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر.....200
المطلب الأول: دوافع ظهور الحكم الراشد في الجزائر.....200
أولا:الأسباب الداخلية.....200
ثانيا: الأسباب الخارجية.....205
المطلب الثاني: مظاهر الحكم الراشد في الجزائر.....206
أولا : الحكامة السياسية والقانونية(الإصلاحات السياسية والقانونية).....206
1 – التعديلات الدستورية: 1989–1996 –2008–2016.....207
2– إصلاح القوانين.....213
2– 1 قانون الانتخاب 12–1.....213
2–2 قانون الأحزاب السياسية.....216
2–3 إصلاح الحكم المحلي عبر إقرار قانوني البلدية(11– 10) والولاية (12–07)..217
ثالثا: الحكامة الاقتصادية والاجتماعية (الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية).....220
1 – برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004).....221
2 – البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009.....224
3– البرنامج الخماسي 2010–2014.....226
4– البرنامج الخماسي للنمو 2015– 2019.....228
المطلب الثالث: قياس الحكم الراشد في الجزائر : قراءة لمؤشراته.....230
أولا: مؤشر إبداء الرأي والمساءلة.....231
ثانيا: مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف والإرهاب.....240
ثالثا: مؤشر فعالية الحكومة.....243

رابعا: مؤشر الجودة التنظيمية.....245
خامسا: مؤشر سيادة القانون.....247
سادسا: مؤشر مكافحة الفساد.....249
المطلب الرابع: متطلبات تأسيس الحكم الراشد في الجزائر.....251
أولا: إعادة تفعيل القطاع العام بما يتناسب واحتياجات المواطنين.....252
ثانيا: توفير بيئة مناسبة للقطاع الخاص.....253
ثالثا: إقامة مجتمع مدني فعال..... 253
رابعا: إعلام حر ومسؤول.....254
خامسا: تفعيل دور البرلمان.....254
المبحث الثاني:واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر.....255
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر..... 255
المطلب الثاني: مؤشرات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر.....260
أولا: التطورات العالمية في مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال من (2001-2017)..260
ثانيا: تشخيص مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر.....274
1 – الهاتف الثابت.....274
2 – الهاتف النقال 280
3 – الانترنت 295
المطلب الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر ضمن مخططات عمل الحكومة.....299
المبحث الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وترشيد الحكم في الجزائر: دراسة في الفعالية (الدور).....304
المطلب الأول: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مكافحة الفساد في الجزائر.....304
أولا: البث الفضائي (القنوات الفضائية) ومكافحة الفساد في الجزائر.....304
ثانيا: مواقع التواصل الاجتماعي ومكافحة الفساد في الجزائر.....305
المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وشفافية المعلومات في الجزائر.....311
المطلب الثالث: واقع المساءلة الالكترونية في الجزائر.....315

أولا: توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البرلمان الجزائري (البرلمان الالكتروني).....315

ثانيا: واقع المساءلة الالكترونية في الجزائر..... 317

خلاصة الفصل الثالث.....319

الفصل الربع: الحوكمة الالكترونية في الجزائر: نماذج تطبيقية وأفاق.....320

تمهيد.....321

المبحث الأول: مشروع الجزائر الالكترونية..... 322

المطلب الأول: الحكومة الالكترونية في الجزائر.....322

المطلب الثاني: جاهزية الحكومة الالكترونية في الجزائر..... 328

أولا : ترتيب الجزائر في جاهزية الحكومة الالكترونية من 2003–2018.....333

ثانيا : إسقاط مؤشرات الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الالكترونية على إستراتيجية الحكومة الالكترونية في الجزائر: قراءة في ضوء المؤشرات الفرعية..... 335

ثالثا: ترتيب الجزائر ضمن الدول العربية في جاهزية الحكومة الالكترونية حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2016.....338

رابعا : مقارنة ترتيب الجزائر مع الدول الرائدة عالميا وإقليميا في المؤشرات الفرعية لجاهزية الحكومة الالكترونية في الفترة الممتدة من 2003–2018.....339

المطلب الثالث: الحكومة الالكترونية ضمن خطابات السلطة السياسية: قراءة في خطابات صناع القرار.....346

المبحث الثاني: تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر: خطوة نحو الحكامة (ترشيد الحكم).....349

المطلب الأول: عصرنة قطاع الداخلية والجماعات المحلية.....349

أولا: رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني وإحداث سجل وطني ألي للحالة المدنية.....349

ثانيا: جواز السفر البيومتري..... 353

ثالثا: إصدار بطاقة التعريف البيومترية.....355

رابعا: استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية الانتخابية.....358

خامسا: تأسيس المرصد الوطني للمرفق العام كمسعى لتدعيم عملية العصرنة.....362

سادسا: تكوين العنصر البشري كدعامة أساسية لنجاح عملية الرقمنة– التدريب الالكتروني– 362

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقطاع العدالة.....363

المطلب الثالث: تحديث قطاع الضمان الاجتماعي.....373

أولا: البطاقة الالكترونية الشفاء 373

ثانيا: نظام المحاضرات المرئية عن بعد..... 375

ثالثا: إطلاق نظام التصريح عن بعد بالاشتراكات عبر الموقع الالكتروني للضمان الاجتماعي..... 376

رابعا: عصرنة أرشيف هيئات الضمان الاجتماعي.....376

المطلب الرابع: تطوير قطاع البريد والبنوك.....377

أولا : قطاع البريد.....377

ثانيا: القطاع المصرفي والبنكي.....381

المطلب الخامس: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقطاع التعليم العالي..... 388

المطلب السادس: سيناريوهات الحكومة الالكترونية في الجزائر.....396

أولا: السيناريو الاتجاهي.....398

ثانيا: السيناريو الاصطلاحي.....398

ثالثا: السيناريو التشاؤمي.....401

المبحث الثالث: الرؤية المستقبلية لدور لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الجزائر.....402

المطلب الأول: تدعيم شفافية المعلومات الالكترونية.....402

المطلب الثاني: تعزيز(توسيع) المشاركة السياسية عبر إرساء نظام التصويت الالكتروني....404

المطلب الثالث: تعزيز المساءلة الالكترونية عبر التأسيس لبرلمان الكتروني فعال.....406

خلاصة الفصل الربع.....409

خاتمة 410
قائمة الملاحق.....416
قائمة الأشكال والجداول.....436
قائمة المراجع.....444
فهرس الموضوعات.....502

الملخص

تعالج هذه الدراسة علاقة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالحكم الراشد منذ سنة 2000 مع دراسة لحالة الجزائر وذلك من خلال إبراز مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق مرتكزات الحكم الراشد والمتمثلة أساسا في المشاركة، الشفافية، المساءلة ومكافحة الفساد، إلى جانب معرفة الدور الذي تؤذيه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ترشيد الحكم وذلك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى بروز مفاهيم وممارسات جديدة كالديمقراطية الالكترونية والمشاركة الالكترونية، المجتمع المدني الالكتروني، الاقتصاد المعرفي...الخ. وكذا تشخيص لواقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد في الجزائر مع دراسة للدور، والتوقف عند أهم النماذج التطبيقية للحوكمة الإلكترونية في الجزائر على غرار قطاع الداخلية والجماعات المحلية والعدالة، البنوك إلى جانب الضمان الاجتماعي وغيرها ، لنشير إلى الآفاق المستقبلية باتجاه تعزيز تكنولوجيا الإعلام والاتصال للحكم الراشد في الجزائر، وفي النهاية خلصت الدراسة إلى نتائج منها أن الدولة الجزائرية وبالرغم من الجهود المبذولة لتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال ورغم قدرتها على تقديم معلومات وتحديث خدماتها إلا أنها بدت عاجزة عن إحداث دور فعال في تحقيق حكم راشد.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الحكم الراشد، الشفافية الالكترونية، المشاركة الالكترونية، الحكومة الالكترونية.

Résumé :

Cette étude traite la relation entre la technologie de l'information et de communication avec la bonne gouvernance depuis l'année 2000 , avec une étude de l'état de l'Algérie, et cela en mettant en évidence la contribution de la technologie de l'information et de communication à la réalisation des bases de bonne gouvernance qui sont essentiellement la participation, La transparence , responsabilité et la lutte contre la corruption, et en outre connaitre le rôle de la technologie de l'information et de communication dans la rationalisation de la gouvernance dans lés divers domaines politiques, économiques et sociaux et qui a conduit à l'apparition des nouvelles nations et exercices comme la démocratie électronique, la participation électronique, la société civile électronique et l'économie cognitive….ect.

Ainsi le diagnostique de la réalité de la technologie de l'information et de communication et de la bonne gouvernance en Algérie avec une étude de son rôle, et s'arrêter devant les plus importants modèles pratiques du gouvernement électronique en Algérie tel que le secteur de l'intérieure et des collectivités locales, la justice, les banques, la sécurité sociale et autres en mentionnant les futures perspectives envers le renforcement de la technologie de l'information et de communication pour la bonne gouvernance en Algérie.

Enfin, cette étude a conclu des résultats parmi lesquelles :l'état algérien, malgré les efforts fournis pour développer la technologie de l'information et de communication et malgré sa capacité de présenter des informations et renouveler ses services , il s'est avéré qu'il est incapable de créer un rôle efficace dans la réalisation d'une bonne gouvernance.

Mots clés :la technologie de l'information et de communication, bonne gouvernance, La transparence électronique , la participation électronique, le gouvernement électronique.

Summary:

This study treats the relation between the technology of Information and communication and good governance since 2000, with a study of the state of Algeria throughout accentuating the contribution of the technology of Information and communication in order to realize the bases of the good governance that are essentially the participation, the Transparency , the responsibility and the fight against corruption and also knowing the role of the technology of Information and communication in governance rationalization in different political, economical, and social domains, and which leads up to appearance of new notions and exercises as electronic democracy, electronic participation, electronic civil society and cognitive economy …ect.

As well as a diagnostic of the reality of the technology of Information and communication and the good governance in Algeria with a study of its role, and to stop at the most important applied models of the Algerian electronic government like the sector of the interior and local collectivities, the justice, the banks and the social security and others, mentioning the future prospects toward the reinforcement of the technology of Information and communication of the good governance in Algeria.

Finally, this study has concluded the results as: the state of Algeria, despite the efforts to develop technology of Information and communication and despite its capacity to give the information and update its services but it seams that it is incapable of creating an effective role to realize good governance.

Key words: technology of Information and communication, good governance, electronic Transparency, electronic participation, electronic government.